المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

تَنْويرُ الحَالِكِ على مَنْهَجِ السَّالِكِ إلى أَلْفِيَّةِ ابن مَالِكِ

للشَّيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ (ت ١١٥٩هـ)

من باب (النِّداءِ) إلى نهاية باب (ما لا يَنْصَرِفُ)

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب /

جابر محمد علي شراحيلي

إشراف سعادة الدكتور /

أحمد بن محمد القرشي

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

العام الجامعي

١٤٣٢/١٤٣٣هـ - ٢٠١١/٢٠١٢م

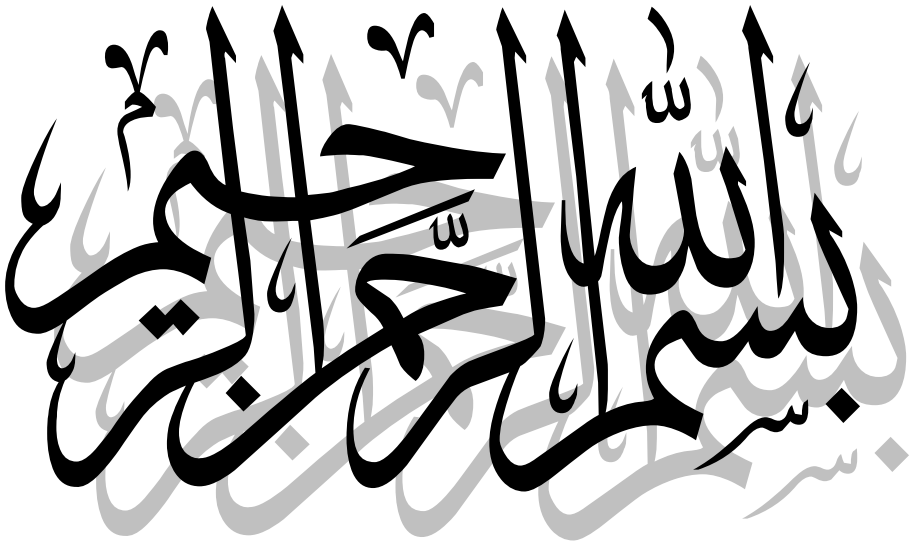
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أساتذتي الذين أدين لهم بالفضل والولاء .

إلى والديَّ اللذين أغدقا عليَّ وافر الحب والعطاء .

إلى زوجتي ينبوع الوفاء، وروض الطهارة والصفاء، وقد صحبتني في رحلتي المحفوفة بالعناء، فكانت مثلًا للعطاء .

إلى أولادي وإخواني وأحبابي الذين أمدوني بالدعاء .

إلى الذين تعلقت قلوبهم بلغة القرآن ، فذبوا عن حياضها تخرصات الأعداء، ولم يبخلوا عليها بالرعاية والاعتناء .

إليهم جميعًا ... أهدي أول ثمرات حصادي العلمي .

سائلًا المولى عز وجل الثواب عليه في دار الجزاء .

الباحث

شُكْرٌ وتقدِيرٌ

بعد أن أتمَّ اللهُ عليَّ بمنِّهِ وفضلِهِ هذا البحث أرى لزامًا علي أن أسدي لكل ذي فضل فضله بعد المولى جلَّ شأنه ممن كان له يدٌ في إتمامه ، وقوفًا عند قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » .

فأقدِّمُ شكريَ العاطرَ إلى والديَّ الكريمينِ ، اللَّذينِ لا يوفي حقَّهُمَا قولٌ ولا عملٌ ، وأسأله سبحانَهُ أنْ يباركَ فيهِمَا ويمدَّ في عمريهِمَا على الطَّاعةِ والإيمانِ .

ثُمَّ إلى زوجتي وأولادِي الذينَ حُبستُ عنهُم مُدَّةَ عملِي في هذا البحثِ وكانوا خيرَ معينٍ لي في إتمامِهِ .

وإلى جامعةِ طيبةَ ، إذ ضمَّتنا في منارِ علومِهَا ، وشملتنا باهتمامِهَا وعنايتِهَا .

وأتوجَّهُ بخالصِ شكري لأستاذي سعادةِ الدكتورِ : أحمدَ بنِ محمَّدٍ القرشيِّ ، المشرفِ على الرسالةِ والذي أتممتُ بعنايتِهِ وتوجيهاتِهِ هذا البحثَ ، فأفادني – شكرَ اللهُ لهُ – من التوجيهاتِ ما أقامَ أودَهُ ، وأصلحَ خللهُ ، وسدَّ عيوبَهُ ، فجزاهُ اللهُ عنِّي أحسنَ الجزاءِ وأوفرهُ ، وجعلَ ذلكَ في موازينِ حسناتِهِ .

كما أتقدَّمُ بالشُّكرِ للأساتذةِ الأفاضلِ أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ على تشريفِهم لي بقبولِ مناقشةِ هذهِ الرِّسالةِ ، فشكرَ اللهُ لهم ، وأجزلَ لهم الأجرَ والمثوبةَ .

ولا يفوتني أنْ أشكرَ المسؤولينَ في جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بن سعودِ الإسلاميَّةِ الذين قَدَّموا لي هذا المخطوطَ بعدَ عناءٍ مِنْ البحثِ المتواصلِ في فهارسِ المخطوطاتِ ، وكذا مركزَ جمعةِ الماجدِ للثقافةِ والتراثِ الذينَ لم يتوانوا في تقديمِ بياناتٍ ومعلوماتٍ عَنْ العديدِ مِنْ المراجعِ والمصادرِ .

وأخيرًا أشكرُ كلَّ مَنْ ساهمَ على إتمامِ هذا العملِ ولا أملكُ إلا الدَّعاءَ لهم بالتوفيقِ والسَّدادِ.

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

إهداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

قائمة المحتويات ..... ج

مستخلص البحث باللغة العربية ..... ك

مقدمة ١

القسم الأول : قسم الدراسة

الفصل الأول :

الأشموني وكتابه (منهج السالك)..... ٧

المبحث الأول : تعريف موجز بالأشموني ٨

المبحث الثاني : التعريف بكتاب (منهج السالك) ١١

المبحث الثالث : عناية العلماء به ١٢

الفصل الثاني :

التعريف بالشيخ الأسقاطي.....١٧

المبحث الأول : اسمه ونسبه ١٨

المبحث الثاني : مولده ونشأته وطلبه للعلم ١٩

المبحث الثالث : شيوخه ٢٠

المبحث الرابع : تلاميذه ٢٣

المبحث الخامس : مكانته العلمية ٢٥

المبحث السادس : آثاره العلمية ٢٦

المبحث السابع : وفاته ٢٨

الفصل الثالث :

التعريف بكتاب (تنوير الحالك) ٢٩

المبحث الأول : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف ٣٠

المبحث الثاني : منهج المؤلف في الكتاب : ٣٢

المطلب الأول : طريقته في عرض المادة العلمية ٣٢

المطلب الثاني : عنايته بآراء العلماء ٣٤ ٣٤

المطلب الثالث : **شواهده** : ٣٦

- القرآن الكريم ٣٦
- الحديث الشريف ٣٧
- أشعار العرب..... ٣٧
- أمثال العرب وأقوالهم. ٣٩

المطلب الرابع : استدراكاته واعتراضاته على العلماء ٤٠

المبحث الثالث : الأصول النحوية التي اعتمد عليها : ٤٢

- **السماع** ٤٢
- **القياس**..... ٤٤
- **التعليل**..... ٤٥

المبحث الرابع : مصادره : ٤٨

أولاً : **كتب اللغة والمعاجم** ٤٨

ثانيًا : **كتب النحو والصرف** ٤٩

ثالثًا : **كتب التفسير** ٥٥

المبحث الخامس: مواقفه : ٥٦

المطلب الأول: موقفه من عزو الآراء النحوية لأصحابها ٥٦

المطلب الثاني: موقفه من آراء النحويين ٥٧

المطلب الثالث : موقفه من مسائل الخلاف بين النحويين ٥٩

المطلب الرابع : موقفه من الأشموني ٦١

الفصل الرابع :

تقويم كتاب (تنوير الحالك) ٦٣

المبحث الأول: قيمة الكتاب العلمية ٦٤

المبحث الثاني: أثره فيمن بعده ٦٦

المبحث الثالث : أصول الكتاب ومنهجي في التحقيق ٦٧

- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ٦٧
- منهجي في تحقيق النص ٧١
- نماذج من المخطوطات المعتمدة في التحقيق ٧٣
- الرموز التي استخدمها الأسقاطي في كتابه (تنوير الحالك) ٨٣

القسم الثاني : تحقيق النص

النِّداء :

تعريف النداء ٢

أحرف النداء وأحكامها ٣

حكم حذف المنادى ٦

جواز حذف حرف النداء إلا في مواضع :

- اسم الله تعالى ٧
- الضمير ٧
- اسم الإشارة ٨
- اسم الجنس المعين ٨
- اسم الجنس غير المعين ١٠

أقسام المنادى وأحكامه :

- ما يجب فيه البناء على ما يرفع به ١١
- ما يجب نصبه، وهو ثلاثة أنواع :

- النكرة غير المقصودة ١٦
- المنادى المضاف ١٧
- المنادى الشبيه بالمضاف ١٨

- ما يجوز ضمه وفتحه ويكون في :

- المنادى المفرد العلم الموصوف بابن متصل به مضاف إلى علم ١٩

- ما يجوز ضمه ونصبه وذلك في الضرورة الشعرية ٢٥

حكم نداء ما فيه أل ٢٧

نداء اسم الله تعالى ٢٩

فصلٌ : قوله (تابع المنادى ذي الضم المضاف دون أل) :

أحكام تابع المنادى :

- ما يجب نصبه وهو المضاف المجرد من أل ٣٣
- ما يجوز رفعه ونصبه وهو : المضاف المقرون بأل، والمفرد ٣٤
- ما يعطى تابعًا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ٣٦
- ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى (أيُّ) ٣٨

حكم المنادى المكرر المضاف ٤٤

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم :

أقسام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم :

- ما فيه ست لغات ٥٠
- ما فيه لغة واحدة وهو المعتل ٥٣
- ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل ٥٣
- ما فيه عشر لغات وهو الأب والأم ٥٦

أسماء لازمت النداء :

فل وفلة – معناهما وحكمهما ٦٠

لؤمان ونومان ٦١

ما ينقاس فيه (فعَالِ) ٦١

ما كان على وزن (فُعَل وفُعَال) ٦٣
نداء المجهول والمجهولة ٦٤

الاستغاثة :

حكم لام المستغاث ٦٦
أصل اللام الداخلة على المستغاث ٦٨
تعلق لام المستغاث ٦٩
الأشياء التي يتحقق بها أسلوب الاستغاثة ٧٠
جر المستغاث بمن ٧٢
حكم نداء المتعجب منه ٧٤

الندبة :

حكم المندوب وشروطه ٧٧
ألف الندبة ٧٩
ندبة المضاف إلى ياء المتكلم ٨٣

الترخيم :

ترخيم المنادى ٨٥
ترخيم المختوم بتاء التأنيث ٨٦
شروط ترخيم المنادى ٩٢
المحذوف للترخيم إما حرف وإما حرفان ٩٤
وإما كلمة برأسها ٩٧
وإما كلمة وحرف ٩٩
الترخيم على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر ١٠٢
أحكام ما فيه تاء التأنيث ١٠٦

الاختصاص :

تعريف المنصوب على الاختصاص ١١٠
ما يفارق فيه الاختصاص المنادى ١١١
حكم (أيّ) و (أيّة) ١١٢

التحذير والإغراء :

تعريف التحذير والإغراء ١١٦
أسلوب التحذير ١١٦
عامل التحذير ١١٧
أحكام (إيّا) ١١٨
أسلوب الإغراء ١٢٣
عامل الإغراء ١٢٣

أسماء الأفعال والأصوات :

تعريف اسم الفعل ١٣٠
مدلول أسماء الأفعال ١٣٢
معاني أسماء الأفعال ١٣٢
اسم الفعل على ضربين ١٤٢
حكم الضمير المتصل بأسماء الأفعال ١٤٤
عمل اسم الفعل ١٥٠
المنون وغير المنون من أسماء الأفعال ١٥٥
أسماء الأصوات ١٥٧
معاني أسماء الأصوات ١٥٧

نونا التوكيد :

نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة ١٧١
توكيد الأمر وعدم توكيد الماضي ١٧٢
حالات توكيد المضارع ١٧٣
حكم آخر المؤكد ١٨٣
أحكام النون الخفيفة ١٨٤

ما لا ينصرف :

معنى الصرف ١٩٤
العلل المانعة من الصرف :

- ما فيه ألف التأنيث مطلقا ١٩٩
- الوصف ذو الزيادتين ٢٠١
- وزن الفعل ٢٠٥
- العدل ٢٠٨
- الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل ٢١٥
- العلم المركب ٢٢٦
- العلم ذو الزيادتين ٢٢٩
- العلم المؤنث ٢٣٢
- العلم الأعجمي ٢٣٩
- العلم الموازن للفعل ٢٤٣
- العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة ٢٥١
- المعرفة المعدولة وهي أنواع :

- (فُعَل) في التوكيد ٢٥٤
-(فُعَل) علما لمذكر ٢٥٦
- (سحر) ٢٥٨
- (أمس) ٢٦١
- (فَعَالِ) علما لمؤنث ٢٦٢
- أسباب صرف ما لا ينصرف ٢٦٨

فهرس الفهارس ٢٧٩

- فهرس الآيات القرآنية ٢٨٠
- فهرس القراءات القرآنية ٢٨٤
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار ٢٨٥
- فهرس الأمثال والأقوال ٢٨٦
- فهرس الأشعار والأرجاز ٢٨٩
- فهرس الأعلام ٣٠٣
- فهرس الأماكن والبلدان ٣١٢

- فهرس الكتب الواردة في النص المحقق ..... ٣١٥.
- فهرس المصادر والمراجع ٣١٧
- فهرس الموضوعات ٣٣٤
- مستخلص البحث باللغة الإنجليزية ٣٣٦

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِّ الأوَّلينَ والآخِرينَ نبينَا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ ومَنْ تبعَهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعدُ :

فقد خلَّفَ لنَا أسلافُنَا مِنْ العلماءِ الثِّقاتِ والمحقِّقينَ الأثباتِ تراثًا علميًّا كبيرًا ، لم يُكشَف عَنْ كلِّ أسرارِهِ ، ولم يُفتَح مغاليقُ أبوابِهِ، وما زالَ الحُرُصُ والغُيُرُ على تراثِ هذهِ اللُّغةِ ينهلونَ مِنْ معيِّهِ، ويخرجونَ كنوزهُ المدفونةَ على مرِّ الأيَّامِ .

ولما رأيتُ السَّيرَ في هذا الطريقِ وسامَ شرفٍ لكلِّ باحثٍ ومريدٍ للعلمِ أحببتُ أنْ أجعلَ سهمِي فيهِ مِنْ خلالِ الدِّراسةِ والتَّحقيقِ لكتابٍ قيِّمٍ على شرحِ الأُشمونيِّ عنوانُهُ (**تنويرُ الحَالِكِ على منهَجِ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكِ**) لأحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ الحنفيِّ (ت ١١٥٩هـ) وهوَ الاسمُ الذي اختارهُ شيخُنَا الأسقاطيُّ ونصَّ عليهِ في مقدِّمتِهِ حيثُ قالَ : « فهذهِ فرائدُ فوائدَ وضعتُهَا على شرحِ الألفيَّةِ للعلاَّمةِ الأشمونيِّ – طيَّبَ اللهُ ثراهُ وجعلَ الجنَّةَ مأواهُ – تُقيِّدُ مطلَقَهُ، وتفتحُ مغلقَهُ ... وسمَّيتُهَا : تنويرُ الحالكِ على منهجِ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكِ ...»

ولقد دفعني للمضيِّ قُدمًا في تحقيقِ هذا الكتابِ **أمرانِ** :

أَوَّلُهُمَا : أهميَّةُ الشَّرحِ الذي قامَ الكتابُ على خدمتِهِ وهو (منهج السالك) حيثُ يُعدُّ مِنْ أبرزِ شروحِ ألفيَّةِ ابنِ مالكِ، ثمَّ مكانةُ مؤلِّفِهِ العلميَّةِ ؛ فعليُّ بن محمد الأشموني (ت ٩٢٨هـ) عالمٌ متقنٌ، جمعَ مِنْ العلومِ فنونَهُ فأبدعَ، وصنَّفَ فأجادَ .

وثانيهُمَا : قيمةُ (تنويرِ الحالكِ)، وتتمثلُ في غزارةِ مادتِهِ العلميَّةِ، والحرصِ على بسطِ القولِ الموجزِ، وحلِّ الغامضِ مِنْ عباراتِ الشَّارحِ، وكذا الاهتمامِ بإبرازِ فوائدِهِ والتنبيهِ على دقائقِهِ . وصنيعُ المؤلِّفِ في هذا الكتابِ أفضلُ ما يمكنُ أنْ نجدَهُ في مصنَّفٍ مِنْ مصنَّفاتِ العلماءِ في القرنِ الحادِي عشرَ .

وعندمَا ظهرَ لي بالبحثِ والسؤالِ أنَّ الجزءَ الأوَّلَ مِنْ هذا المخطوطِ قد حُقِّقَ في جامعةِ الجبلِ الغربيِّ بليبيا كرسالةٍ للماجستير للباحثِ : الطَّاهرِ عمَّار عليٍّ الدبَّار، وتبقَّى منهُ الجزءُ الثَّاني الذي يبدأُ مِنْ بابِ (الإضافةِ) إلى نهايةِ بابِ (الإدغامِ)، ورغبةً منِّي في المشاركةِ في نشرِ التراثِ العربيِّ، ولقيمةِ المخطوطِ العلميَّةِ، وشهرةِ مؤلِّفهِ ندبتُ نفسي لتحقيقِ قسمٍ مِنْ هذا الجزءِ – مع اعترافي بتقصيري في هذا العملِ– مِنْ بابِ (النِّداءِ) إلى نهايةِ بابِ (ما لا ينصرفُ) .

أسألُ اللهَ تعالى أنْ أكونَ قد حقَّقتُ ما رمتُ إليهِ مِنْ تحقيقِ المخطوطِ تحقيقًا علميًّا موثقًا ، محاولًا – ما وجدتُ إلى ذلكَ سبيلًا – إخراجَهُ على الصُّورةِ التي ارتضاهَا المؤلِّفُ أو قريبًا منهَا، وكذا حرصِي على إعطاءِ الشيخَ أحمدَ الأسقاطيَّ – رحمهُ اللهُ – حقَّهُ مِنْ البحثِ والدِّراسةِ .

وقد جاءَ البحثُ في قسمينِ، يتبعهُمَا فهارسُ فنيَّةٌ .

القِسْمُ الأَوَّلُ : قِسْمُ الدِّراسَةِ

ويتضمَّنُ **أربعةَ فصولٍ** :

الفصلُ الأوَّلُ : الأُشمونيُّ وكتابهُ (منهجُ السَّالكِ)

وفيهِ ثلاثةُ مباحثَ :

المبحثُ الأوَّلُ : تعريفٌ موجزٌ بالأشمونيِّ .

المبحثُ الثَّاني : التَّعريفُ بكتابِ (منهجِ السَّالكِ) .

المبحثُ الثَّالثُ : عنايةُ العلماءِ بهِ .

الفصلُ الثَّاني : التَّعريفُ بالشَّيخِ الأَسقاطيِّ

وفيهِ سبعةُ مباحثَ :

المبحثُ الأوَّلُ : اسمُهُ ونسبُهُ .

المبحثُ الثَّاني : مولدُهُ ونشأتُهُ وطلبهُ للعلمِ .

المبحثُ الثَّالثُ : شيوخُهُ .

المبحثُ الرَّابعُ : تلاميذهُ .

المبحثُ الخامسُ : مكانتهُ العلميِّةُ .

المبحثُ السَّادسُ : آثارهُ العلميِّةُ .

المبحثُ السَّابعُ : وفاتُهُ .

الفصلُ الثَّالثُ : **التَّعريفُ بكتابِ (تنويرِ الحالكِ)**

وفيهِ خمسةُ مباحثَ :

المبحثُ الأوَّلُ : توثيقُ اسمِ الكتابِ ونسبتهِ للمؤلِّفِ .

المبحثُ الثَّاني : منهجُ الأسقاطيِّ في (تنويرِ الحالكِ)، وفيهِ أربعةُ مطالبَ :

- المطلبُ الأوَّلُ : منهجُهُ في عرضِ المادَّةِ العلميَّةِ.
- المطلبُ الثَّاني : عنايتهُ بآراءِ العلماءِ.
- المطلبُ الثَّالثُ : شواهدُهُ .
- المطلبُ الرَّابعُ : استدراكاتهُ واعتراضاتهُ على العلماءِ.

المبحثُ الثَّالثُ : الأصولُ النَّحويةُ التي اعتمدَ عليهَا.

المبحثُ الرَّابعُ : مصادرهُ.

المبحثُ الخامسُ : مواقفهُ، وفيهِ أربعةُ مطالبَ :

المطلبُ الأوَّلُ : موقفهُ مِنْ عزوِ الآراءِ النَّحويَّةِ لأصحابِهَا .

المطلبُ الثَّاني : موقفهُ مِنْ آراءِ النَّحويينَ .

المطلبُ الثَّالثُ : موقفهُ مِنْ مسائلِ الخلافِ بينَ النَّحويينَ .

المطلبُ الرَّابعُ : موقفهُ مِنْ الأُشمونيِّ .

الفصلُ الرَّابعُ : تقويمُ كتابِ (تنويرِ الحالكِ)

وفيهِ ثلاثةُ مباحثَ :

المبحثُ الأوَّلُ : قيمةُ الكتابِ العلميَّةِ .

المبحثُ الثَّاني : أثرهُ فيمَنْ بعدَهُ .

المبحثُ الثَّالثُ : أصولُ الكتابِ ومنهجِي في التَّحقيقِ، وفيهِ :

- وصفُ النُّسخِ المعتمَدةِ في التَّحقيقِ .
- منهجِي في تحقيقِ النَّصِّ .
- نماذجُ مِنْ المخطوطاتِ المعتمَدةِ في التَّحقيقِ .

القِسمُ الثَّاني : تحقيقُ نصِّ (تنويرِ الحالكِ) :

ويبدأُ مِنْ بابِ (المنادَى) إلى نهايةِ بابِ (ما لا ينصرف) بواقعِ (أحدَ عشرَ بابًا) ، وتقعُ هذهِ الألواحُ في (٦٣) لوحةً .

وآخرُ قولي في هذا المقامِ : أحمدُ اللهَ تعالى على ما وفَّقَ وأعانَ ، وأسألهُ أن يباركَ لي فيمَا عملتُ ، وأنْ يرزقني الإخلاصَ في القولِ والعملِ ، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ .

القِسْمُ الأوَّلُ : قِسْمُ الدِّراسَةِ

وفيهِ أربعةُ فصولٍ :

الفَصْلُ الأوَّلُ :

الأُشْمونيُّ وكتابهُ (منهجُ السَّالكِ) .

الفَصْلُ الثَّاني :

التَّعريفُ بالشَّيخِ الأَسقاطيِّ .

الفَصْلُ الثَّالثُ :

التَّعريفُ بكتابِ (تنويرِ الحالكِ)

الفَصْلُ الرَّابعُ :

تقويمُ كتابِ (تنويرُ الحالكِ)

الفَصْلُ الأَوَّلُ

الأُشْمونيُّ وكتابهُ (منهجُ السَّالكِ)، وفيهِ ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأَوَّلُ : تعريفٌ موجزٌ بالأُشْمونيِّ.

المبحثُ الثَّاني : التَّعريفُ بكتابِ (منهجِ السَّالكِ) .

المبحثُ الثَّالثُ : عنايةُ العلماءِ بكتابهِ .

المبحثُ الأوَّلُ : تعريفٌ موجزٌ بالأشمونيِّ (١)

هوَ أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عيسى بنِ يوسفَ بنِ محمَّدِ النُّور بنِ الشَّمسِ بنِ الشَّرفِ الأُشمونيِّ- نسبة إلى أشمون بمصر- الشَّافعيِّ القاهريِّ، ولدَ في شعبانَ سنةَ ٨٣٨ هـ بنواحِي قناطر السِّباع(٢)، ونشأَ فحفظَ القرآنَ الكريمَ، والمنهاجَ، وجمعَ الجوامعِ، وألفيَّةَ ابنِ مالكٍ .(٣)

أخذَ الفقهَ عَنْ الشَّيخِ أحمدَ بنِ محمَّدِ الْمَحَلِّي(٤)، والشَّيخِ صالحِ بنِ عمرَ البَلْقِيني(٥)، والشَّيخِ يحيى بنِ محمَّدِ المُناوي(٦)، والشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ المنعمِ الجَوْجَرِي(٧)، وأخذَ علومَ العربيَّةِ عَنْ جماعةٍ مِنْ العلماءِ منهم الشَّيخُ محمَّدُ بنُ سليمانَ الكَافِيَاجِيِّ(٨)، وسيفُ الدِّينِ التَّقيِّ الحصنيِّ(٩)، وشهابُ الدِّينِ أحمدُ الشَّارمْساحيُّ(١٠)،وغيرُهُم، وتَمَيَّزَ وبرعَ في الفضائلِ، وتصدَّى

(١) تنظر ترجمته في : البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني١/ ٣٥١ ، والضوء اللامع للسخاوي٦/٥، والكواكب السائرة لنجم الدين الغزي١/٢٨٥، وشذرات الذهب لابن العماد١٠/٢٢٩-٢٣٠، والأعلام للزركلي٥/١٠، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ٧/١٨٤.

(٢) عَمَّرَها الظاهر بيبرس على الخليج بين القاهرة ومصر، وزيدت في سعتها عشرة أذرع، وتُعْرف حاليًا بحي ميدان السيدة زينب. ينظر : السلوك لمعرفة دول الملوك لتقي الدين المقريزي٣/١٨٩.

(٣) ينظر : الضوء اللامع ٦/٥.

(٤) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع٢/١٦١، والأعلام١/٢٣٢.

(٥) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع٣/٣١٢-٣١٤،والأعلام٣/١٩٤.

(٦) تنظر ترجمته في : حسن المحاضرة للسيوطي١/٢٥٣،وشذرات الذهب٩/٢٦٣، والأعلام٨/١٦٧.

(٧) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع ٨/١٢٣-١٢٦، وشذرات الذهب٩/٥٢٢ .

(٨) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع ٧/٢٥٩،وبغية الوعاة١/١٠٩،ومعجم المؤلفين١٠/٥١ .

(٩) تنظر ترجمته في : البدر الطالع للشوكاني١/١٦٦، وشذرات الذهب٧/١٨٨.

(١٠) شار مساح بلد قرب دمياط. ينظر لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي، وتنظر ترجمته في: الضوء اللامع٢/١٦-١٧، ومعجم المؤلفين١/٣٢٠.

في تلكَ النَّواحي للإقراءِ مِنْ سنةِ ٨٦٤هـ فانتفعَ بهِ الطلبةُ، ومنهم : أحمدُ بنِ أبي بكرٍ الأنصاريِّ [١]، وعبدُاللهِ بنُ عبدالسلامِ الدِّمياطيُّ[٢] .

أمَّا وفاتُهُ – رحمهُ اللهُ – فاختُلِفَ فيهَا، فقيلَ : توفي سنةَ ٩٠٠هـ[٣]، وقيلَ : سنةَ ٩١٨هـ[٤]، وقيلَ : سنةَ ٩٢٩هـ – وهوَ المشهورُ– [٥]، وقيلَ غيرَ ذلكَ .

آثارُهُ :

ألَّفَ الأُشمونيُّ– رحمهُ اللهُ – كتباً في مختلفِ العلومِ مِنْ أهمِّهَا:

١ – **منهجُ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكِ** [٦] وهوَ مِنْ أهمِّ مؤلفاتِهِ وأشهرِهَا على الإطلاقِ حتى قيلَ إنَّهُ أنفعُ ما كُتِبَ على الألفيَّةِ [٧]، وقد طُبِعَ أكثرَ مِنْ مرَّةٍ .

٢ – **شرحُ قطعةٍ مِنْ التَّسهيلِ** [٨] .

٣– نظمُ "جمعِ الجوامعِ" في النَّحوِ لجلالِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ أبي بكرٍ السُّيوطيِّ "٩١١هـ" [٩].

٤– نظمُ "منهاجِ الطَّالبينَ" للشَّيخِ الإمامِ أبي عبدِ الله حسينِ بنِ الحسنِ الحليميِّ الجرجانيِّ الشَّافعيِّ " ٤٠٣هـ " في شعبِ الإيمانِ [١].

---

(١) تنظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢٦٢/١ .

(٢)تنظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢٦/٥ .

(٣) ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٣/١، والأعلام ١٠/٥.

(٤) ينظر : البدر الطالع ٣٣٥/١ .

(٥) ينظر : شذرات الذهب ٢٢٩/١٠–٢٣٠ .

(٦) ينظر : الضوء اللامع ٥/٦، والبدر الطالع ٣٣٥/١، وهدية العارفين للبغدادي ٧٣٩/١ .

(٧) ينظر : تاريخ النحو العربي لمحمد المختار ٣٧٥ .

(٨) ينظر : الضوء اللامع ٥/٦، والبدر الطالع ٣٥٣/١ .

(٩) ينظر : المرجعين السابقين.

٥- حاشيةٌ على "الأنوارِ لعملِ الأبرارِ" للشَّيخِ الإمامِ جمالِ الدِّينِ يوسفَ بنِ إبراهيمَ الشَّافعيِّ "٧٩٩هـ"، وهوَ في فقهِ الشَّافعيَّةِ [٢].

٦- الينبوع في شرحِ المجموع، وهوَ شرحٌ لكتابِ "المجموعِ في فروعِ الشَّافعيَّةِ" لأبي عليٍّ حسينِ بنِ شعيبٍ المعروفِ بابنِ السنجيِّ "٤٣٠هـ" [٣].

(١) ينظر: الضوء اللامع ٥/٦، وهدية العارفين للبغدادي١/٧٣٩ .

(٢) ينظر : الضوء اللامع ٥/٦ ، وهدية العارفين للبغدادي١/٧٣٩ .

(٣) ينظر : هدية العارفين للبغدادي١/٧٣٩، ومعجم المؤلفين٧/١٨٤ .

المبحثُ الثانِي : التَّعريفُ بكتابِ (منهج السالكِ)

يُعدُّ (منهجُ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ) مِنْ أجلِّ وأفضلِ شروحِ الألفيَّةِ؛ لما حواهُ مِنْ مادةٍ غزيرةٍ، وجَمْعٍ لمذاهبِ النُّحاةِ على اختلافِهَا.

ولعلَّ سببَ شهرةِ هذا الشَّرحِ يعودُ إلى مجيءِ الأُشمونيِّ في فترةٍ متأخِّرةٍ مِنْ تاريخِ تأليفِ الشَّروحِ التي أتاحت لهُ فرصةَ الاطِّلاعِ على تراثٍ ضخمٍ مِنْ المتونِ والشُّروحِ، فجاءَ شرحُهُ ملخِّصًا صفوةَ ما ذهبَ إليهِ سابقُوهُ.

وقد تحدَّثَ بعضُ المؤلِّفينَ عَنْ هذا الشَّرحِ وأهميتِهِ، ومِنْ ذلكَ : يقولُ الشَّيخُ محمَّدُ الطنطاويُّ – رحمهُ اللهُ– : « في الحقِّ أنَّهُ أغزرُ شروحِ الألفيَّةِ مادةً على كثرتِهَا واختلافِ مشاربِهَا، بل إنَّهُ مِنْ أوفى كتبِ النَّحوِ جمعًا لمذاهبِ النُّحاةِ، وتعليلاتِهِم وشواهدِهِم على نمطٍ مِنْ البسطِ والتفصيلِ، ولا غرابةَ أنْ يجمعَ في شرحِهِ ما جمعَ، فأمامَهُ مِنْ شروحِ الألفيَّةِ شرحُ ابنِ النَّاظمِ والمراديِّ وابنِ عقيلٍ والشَّاطبيِّ والتَّوضيحِ وغيرِهَا، ومِنْ شروحِ الكافيةِ شرحُ النَّاظمِ وغيرِهِ، وأمامَهُ المغني ، وهذا كلُّهُ غيرُ كتبِ السَّابقينَ...وإذا أنعمَ النَّظرَ في شرحِ الأشمونيِّ، وكانتِ الأصولُ السَّالفةُ بينَ يديهِ فإنَّهُ يسهلُ عليهِ أنْ يَرجِعَ المقالَ إلى مصدرِهِ ». (١)

ويقولُ الدكتورُ عبدُه الرَّاجحيُّ: « ويعتبرُ شرحُهُ على ألفيَّةِ ابنِ مالكٍ مِنْ أهمِّ شروحِ الألفيَّةِ، ومِنْ أغزرِ الكتبِ النَّحويَّةِ مادةً، فالرَّجلُ وجدَ بينَ يديهِ ثروةً هائلةً مِنْ الكتبِ السَّابقةِ عليهِ سواءٌ الشروحُ وغيرِهَا، فأفادَ منهَا إفادةً كبيرةً، وقدَّمَ لنا صورةً لآراءِ كثيرٍ مِنْ النُّحاةِ القدماءِ ممَّنْ لا نجدُ كتبًا تضمُّ آثارهُم، ويتميَّزُ الكتابُ بمَا يعرفُ بالتَّنبيهاتِ التي كانَ يزيدُهَا على ما تتضمَّنُهَا أبياتُ الألفيَّةِ، كمَا يتميَّزُ أحيانًا بمَا يضعُهُ في آخرِ الأبوابِ مِنْ الخواتيمِ » (٢)

(١) ينظر : نشأة النحو ٢٩٢ .

(٢) ينظر : دروس في كتب النحو لعبده الراجحي ٢١٩ .

المبحثُ الثَّالثُ : عِنايةُ العلماءِ به

لمَّا كانَ (منهجُ السَّالكِ) أغزرَ شروحِ الألفيَّةِ مادةً على كثرتِهَا واختلافِ مشاربِهَا، وأوفى كتبِ النَّحوِ جمعًا لمذاهبِ النُّحاةِ نالَ اهتمامَ العلماءِ، وحظيَ بشروحاتٍ وحواشٍ وتعليقات تناولتْهُ بالشَّرحِ والبسْطِ، ومِنْ أبرزِ تلكَ الشُّروحِ على (منهجِ السَّالكِ) ما يلي [١] :

١- حاشيةُ أحمدَ بنِ قاسمِ العبَّاديِّ (ت ٩٢٤ هـ) [٢]:

وهيَ أوَّلُ حاشيةٍ وُضِعت على شرحِ الأُشمونيِّ، وقد نقلَ عنهَا الكثيرُ مِنْ المؤلِّفينَ ممَّنْ جاءَ بعدَهُ، ومنهُم الشَّيخُ محمَّدٌ البهوتيُّ، وعالمنا الأسقاطيُّ الذي نقلَ عنهُ كثيراً، ورمزَ لهُ بـ(سم)، وكذلكَ نقلَ عنهُ الشَّيخُ محمَّدٌ الحفنيُّ، والصَّبَّانُ، والخضريُّ، والمدابغيُّ، والبُلَيْدِيُّ، والسَّجاعيُّ وغيرهُم. وهذه الحاشيةُ محفوظةٌ في المكتبةِ الأزهريَّةِ برقمِ (٢٢٦٢)، وقُدِّمت رسالةَ ماجستيرٍ بكليَّةِ دارِ العلومِ جامعةِ القاهرةِ للباحثِ : أحمدَ بنِ محمَّدِ بدويّ .

٢- حَاشيةُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ أحمدَ البهوتيِّ (ت ١٠٥١هـ)[٣]:

وهيَ محفوظةٌ في المكتبةِ العامَّةِ بتونسَ تحتَ رقمِ (١٥٥٩٠) .

٣- حَاشيةُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ المنفلوطيِّ المعروفِ بابنِ الفقيهِ (ت ١١١٨هـ)[٤] :

وممَّن نسبَ لهُ هذهِ الحاشيةَ البغداديُّ في (هديَّة العارفينَ)[٥]، وكحالةُ في (معجمِ المؤلِّفينَ) [٦].

---

(١) رتبتها حسب وفاة مؤلفيها.

(٢) تنظر ترجمته في : تراجم الأعيان للبوريني ٦٢/١-٦٤، والكواكب السائرة ١١١/٣، وشذرات الذهب ٦٣٦/١٠-٦٣٧، والأعلام /١٩٨.

(٣) تنظر ترجمته في : خلاصة الأثر للمحبي ٣٩٠/٣ ، والأعلام ٣٠٧/٧، ومعجم المؤلّفين ٢٩٤/٨.

(٤) تنظر ترجمته في : معجم المؤلفين ١٦٢/٢ .

(٥) ينظر : ١٦٨/١.

(٦) ينظر : ١٦٢/٢ .

٤- حَاشيةُ الشَّيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ (ت ١١٥٩ هـ)، وقد سمَّاهَا (تنويرُ الحالكِ على منهجِ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكِ في النَّحوِ):

وهيَ موضوعُ الدِّراسةِ والتَّحقيقِ، وسيأتي الكلامُ عليهَا مفصَّلًا.

٥- حَاشيةُ حسنِ بنِ عليٍّ بنِ عبدِ اللهِ المدابغيِّ (ت ١١٧٠ هـ) [١] :

ولهذهِ الحاشيةِ نسخٌ كثيرةٌ منهَا : نسخةٌ في المكتبةِ الأزهريَّةِ برقم (٥٨١٨)،

ونسخةٌ في المكتبةِ الظَّاهريَّةِ بدمشقَ٦٥ رقم (٤٢-٤٤)، والقاهرة ١٠٢/٢[٢].

٦- (تنويرُ المسَالكِ في شرحِ نهجِ السَّالكِ) لمحمَّدِ بنِ عمر سعادة المنستيري (ت ١١٧١هـ) .

وممَّن نسبَ لهُ هذهِ الحاشيةَ العلَّامةُ الشَّيخُ محمَّدُ بنِ مخلوفٍ في ترجمتِهِ لهُ [٣] .

٧- حَاشيةُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ البُلَيْدِيِّ (ت ١١٧٦ هـ) [٤] :

وتوجدُ نسخةٌ منهَا في جامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّةِ برقم (٧٥٩٦)، وقد حققت كرسالةِ ماجستيرٍ في جامعةِ الأزهرِ للباحثِ : محمودِ السيِّد، ومحمَّد أمين .

(١) تنظر ترجمته في : الأعلام ٢٠٥/٢، ومعجم المؤلفين٢٤٨/٣

(٢) ينظر : تاريخ الأدب لبروكلمان ٢٨٦/٥، وفهرس المكتبة الأزهرية ١٨٧/٤.

(٣) ينظر : شجرة النور الزكية ٣٤٦ ، وتراجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ ٢٩/٣ .

(٤) تنظر ترجمته في : سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للمرادي ١١٠/٤-١١١، والأعلام ٦٨/٧، ومعجم المؤلفين١٢٠/٩ .

٨- حَاشيةُ الشَّيخِ يوسفَ بنِ سالمٍ الحفنيِّ (ت ١١٧٦ هـ)[١] :

وممَّن ذكرَ هذهِ الحاشيةَ أبو الفضلِ محمَّدِ خليل بنِ عليٍّ المراديِّ في كتابهِ (سلك الدرر)[٢]،وبيَّنَ أنَّ معظمَ حواشيهِ نقلَهَا مِنْ أخيهِ محمَّدٍ الحفنيِّ[٣]، وذكرهَا الزركليُّ في (الأعلام)[٤]، والبغداديُّ في (إيضاحِ المكنون)[٥] .

٩- حَاشيةُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ سالمٍ الحفنيِّ (ت ١١٨١ هـ) [٦] :

فقد ذكرهَا الجبرتيُّ في (عجائبِ الآثارِ)[٧]،وإسماعيلُ البغداديُّ في (هديَّة العارفينَ)[٨]، والزركليُّ في (الأعلام)[٩]، وعمرُ رضا كحالةَ في (معجمِ المؤلِّفينَ)[١٠]. ولهذهِ الحاشيةِ نسخٌ كثيرةٌ منهَا : نسخةٌ في وزارةِ الأوقافِ والشؤونِ الإسلاميَّةِ في دولةِ الكويتِ مصورةٌ مِنْ مخطوطاتِ الجامعِ الأزهرِ في مصرَ، تحتَ رقمِ (١٠٤٢٣٨٨) وهيَ النُّسخةُ الوحيدةُ المكتملةُ، وتحقَّقُ- حالياً- كرسالةٍ علميَّةٍ لدرجةِ الماجستيرِ في الجامعةِ الإسلاميَّةِ.

١٠- حَاشيةُ مصطفَى بنِ محمَّدِ بنِ يونسِ بنِ النُّعمانِ (ت ١١٩٢ هـ)[١١] :

وممَّن ذكرَ هذهِ الحاشيةَ البغداديُّ في (هديَّة العارفينَ)[١]، والزركليُّ في (الأعلام)[٢]

---

(١) تنظر ترجمته في: سلك الدرر٤/٢٤١-٢٤٤، والأعلام ٨/٢٣٢، و معجم المؤلفين ١٣/ ٣٠١ .

(٢) ينظر : ٤/٢٤١ .

(٣) ينظر : سلك الدرر٤/٥٠ .

(٤) ينظر : ٧/٢٣٢.

(٥) ينظر : ١/١٢٠.

(٦) تنظر ترجمته في: عجائب الآثار ١/٤٦١، وهدية العارفين ٢/٣٣٧، والأعلام ٦/١٣٤، و معجم المؤلفين ٩/٢٦٥

(٧) ينظر : ١/٤٦١.

(٨) ينظر : ٢/٣٣٧.

(٩) ينظر : ٦/١٣٤.

(١٠) ينظر : ٩/٢٦٥ .

(١١) تنظر ترجمته في : الأعلام ٦/٢٩٧، و معجم المؤلفين ٣/٥١٦

١١ – حَاشيةُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عليٍّ التُّونسيِّ (ت ١١٩٩ هـ) [٣]:

واسمُهَا (زواهرُ الكواكبِ لبواهرِ المواكبِ)، وتوجدُ نسخةٌ منها في المكتبةِ الأحمديَّةِ بتونسَ برقمِ (٤٠٨٧)، وأخرى في المكتبةِ الوطنيَّةِ بتونسَ برقمِ (٧٦٤)، وقد طبعت هذهِ الحاشيةُ في تونسَ سنة ١٢٩٣هـ مع حاشيةٍ لمحمَّدِ عليٍّ التونسيِّ، كمَا طبعت في فارس بالحجرِ سنةَ ١٢٦٨ هـ [٤].

١٢– حَاشيةُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عليٍّ الصَّبَّان (ت ١٢٠٦ هـ) [٥] :

وهيَ مِنْ أشهرِ الحواشي على شرحِ الأُشمونيِّ، وقد حُقِّقَت وطبعت عدةَ مراتٍ.

١٣ – (حواشٍ على شرحِ الأُشمونيِّ) لمحمَّدِ الطيِّب بنِ إبراهيمَ الرِّياحيِّ التونسيِّ (ت ١٢٦٦هـ) [٦] .

١٤– (تعليقاتٌ على شرحِ الأُشمونيِّ) لمحمَّدِ بنِ قاسمِ النيفرِ (ت ١٢٧٧هـ) [٧]

١٥ – حَاشيةُ نصرِ بنِ يونسَ الوفائيِّ الهوريني (ت ١٢٩١ هـ). [٨]

وطبعت هذهِ الحاشيةُ في بولاقَ سنةَ ١٢٩٤ هـ [٩]

---

(١) ينظر : ٤٥٣/٢

(٢) ينظر : ٢٩٧/٦

(٣) تنظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ٣٥٠، والأعلام٢٩٦/٦-٢٩٧، ومعجم المؤلفين ١٢/١١.

(٤) ينظر : تاريخ الأدب لبروكلمان ٢٨٦/٥ ، والأعلام ٢٩٦/٦، وإيضاح المكنون ٦١٥/١.

(٥) تنظر ترجمته في : سلك الدرر٤/-٢٤٤٢٤١، والأعلام ٢٩٧/٦، و معجم المؤلفين١٧/١١.

(٦) تنظر ترجمته في : شجرة النور الزكية٣٨٩ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ٤٠٢/٢.

(٧) تنظر ترجمته في : الأعلام١٩/٦.

(٨) تنظر ترجمته في : الأعلام ٢٩/٨، ومعجم المؤلفين٩٣/١٣.

(٩) ينظر : تاريخ الأدب لبروكلمان ٢٨٦/٥

١٦- حَاشيةُ محمَّدِ بنِ أحمدَ عليش[١] (ت ١٢٩٩ هـ)[٢]

١٧- شرحُ شواهدِ الأُشمونيِّ لعليِّ بنِ محمَّدِ بنِ عامرِ النَّجارِ المصريِّ الشَّافعيِّ (ت ١٣٥١هـ)[٣] .

١٨- (فتحُ المالكِ في شرحِ شواهدِ منهجِ السَّالكِ) لعبدِ السَّلامِ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ محمَّدِ السُّلطانيِّ الجزائريِّ، طبعَ بتونسَ سنةَ ١٣٤٧هـ[٤].

(١) تنظر ترجمته في : شجرة النور الزكية ٣٨٥، والأعلام ٦/١٩-٢٠، و معجم المؤلفين٩/١٢ .

(٢) ينظر: تاريخ الأدب لبروكلمان٥/٢٨٦.

(٣) ينظر : معجم المؤلفين٢/٥٠٩

(٤) ينظر : جامع الشروح والحواشي للحبشي ١/٢٤٦

الفَصْلُ الثَّانِي

التَّعريفُ بالشَّيخِ الأَسقاطيِّ

وفيهِ مباحثُ:

المبحثُ الأوَّلُ : اسمُهُ ونسبُهُ .

المبحثُ الثَّاني : مولدُهُ ونشأتُهُ وطلبُهُ للعلمِ .

المبحثُ الثَّالثُ : شيوخُهُ .

المبحثُ الرَّابعُ : تلاميذُهُ .

المبحثُ الخامسُ : مكانتُهُ العلميّةُ .

المبحثُ السَّادسُ : آثارُهُ العلميّةُ .

المبحثُ السَّابعُ : وفاتُهُ .

المبحثُ الأوَّلُ : اسمُهُ ونسبُه

هوَ : أبو السُّعودِ، وقيلَ : أبو الفتحِ [١] أحمدُ بنُ عمرَ الأسقاطيُّ [٢]، الحنفيُّ، القاهريُّ، المصريُّ[٣]، ولم تذكر كتبُ التَّراجمِ في نسبهِ أكثرَ مِنْ ذلكَ (فمجموعُ اسمِهِ ولقبهِ هوَ ما غلبَ عليهِ، وهوَ أكثرُ ما يذكرُ بهمَا) .

ولقبهُ الذي أُشتهرَ بهِ (الأَسْقَاطِيُّ) – بفتحِ الهمزةِ –، وقيل : بكسرها [٤] ، والرَّاجحُ فيهَا أنَّها بفتحِ الهمزةِ نسبةً إلى بيعِ السَّقْطِ (الكَبِد والكِرَش)، قال الزبيدي : ((والسَّقَطُ، مُحَرَّكَةً: مَا تُهُوِونَ بِهِ من الدّابَّة بعد ذَبْحِها، كالقَوائمِ، والكَرِش، والكَبِد، وَمَا أَشْبَهَها، والجَمْعُ أَسْقاطٌ. وبائعُه: أَسْقاطِيٌّ، كأَنْصارِيٍّ وأَنْماطيٍّ. وَقَدْ نُسِبَ هَكَذا شيخُ مَشايِخنَا العَلاّمةُ المحَدِّثُ المُقْرئ الشِّهاب أَحمد الأسْقاطيّ الحَنَفي))[٥]، كما جاءَ ذلكَ في ترجمةِ ابنهِ عند الزركلي حيث يقول : ((محمَّدُ بنُ أحمدَ بنُ عمرَ، أبو السُّعودِ الأسقاطيُّ: من المشتغلينِ بالحديثِ. مصريٌّ أزهريٌّ مِنْ الأحنافِ. نسبتُهُ إلى بيعِ الأسقاطِ (الكَرِشِ والكَبِدِ) [٦] .

وقد نصَّ الشَّيخُ على اسمِهِ في أولِّ كتابه (تنوير الحالك) فقالَ : ((يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى لطفِ مولاه الجليِّ والخفيِّ، أحمدُ بنُ عمرَ الأسقاطيُّ الحنفيُّ بصَّرهُ اللهُ بعيوبِ نفسِهِ وجعلَ يومَهُ خيرًا مِنْ أمسِهِ ...)) [٧].

---

(١) ينظر : عجائب الآثار ١ / ٢٤٥، وهدية العارفين ١ / ١٧٤ .

(٢) تنظر ترجمته في : سلك الدرر ١٤٩/١، وعجائب الآثار ٢٤٥/١، والأعلام ١٨٨/١، وهدية العارفين ١٧٤/١، ومعجم المؤلفين ٢٩/٢، وهدية القاري ٧٨١/٢ .

(٣) ينظر : سلك الدرر ١ / ١٤٩ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار ١ / ٢٤٥، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٩، وهدية القاري ٢ / ٧٨١ .

(٥) ينظر : تاج العروس (سقط) ٣٦٩/١٩ .

(٦) ينظر : الأعلام ١٨٨/١ .

(٧) ينظر : مقدمة تنوير الحالك ٢ / أ .

المبحثُ الثَّاني : مولدُهُ ونشأتُهُ وطلبُهُ للعلمِ

لم تذكر كتبُ التَّراجمِ تاريخَ ولادتِهِ ولا مكانَهَا، وما ذكرُ أنَّهُ مِنْ أهلِ القاهرةِ هوَ ما عُرِفَ عنهُ[١]، كما تحدّثت بعضُ المصادرِ عَنْ نشأتِهِ، لكنَّهَا لم تذكر أكثرَ مِنْ أنّهُ منذُ نعومةِ أظفارِهِ نشأَ نشأةً علميّةً، أزْهريّةً، وأنّهُ مِنْ أهلِ القاهرةِ، نشأَ وترَعْرَعَ فيهَا، وأقبلَ منذ صغره على تحصيلِ العلمِ، فحفظَ القرآنَ الكريمَ، وحفظَ المتونَ، واجتهدَ في ذلكَ، وأفادَ مِنْ شيوخِهِ، وتبحَّرَ في علمِ التَّجويدِ، والفقهِ، والحديثِ، والأصولِ، والنَّحوِ، وعلومِ العربيَّةِ، وحازَ على ثقةِ شيوخِهِ، فمنحوهُ إجازةً بالإفتاءِ والتَّدريسِ.

ثمّ إنّهُ درَّسَ بالأزهرِ حتى مهَرَ في العلومِ، فتصدّر لإلْقَاءِ الدّروسِ الفقهيَّةِ، والمعقوليَّةِ، وأفادَ، وأفتى، وألّفَ في مختلفِ العلومِ، وأجادَ، وانتفعَ النّاسُ بتآليفِهِ، ولم يَزل يُملِي ويفيدُ ويعلِّمُ النَّاسَ ويدلهُّم على الخيرِ، ويقصدُهُ طلابُ العلمِ مِنْ مختلفِ الأرجاءِ لينهلُوا مِنْ علومِهِ ومعارفِهِ، حتى توفّي رحمهُ اللهُ [٢].

كانَ – رحمهُ اللهُ – منذُ صغرِهِ محبًّا للعلمِ والعلماءِ، مقبلًا على العلومِ المختلفةِ لا سيَّما علمُ التجويدِ والقراءاتِ حتى برزَ فيهمَا تعليمًا، وتأليفًا، وعُدَّ مِنْ شيوخِ القراءِ، ومِنْ المعتبرينِ فيهِ، فنالَ إجلالَ علماءِ عصرِهِ، وحرصَ طلابِ العلمِ .

(١) ينظر : الأعلام ١٨٨/١ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار ١ / ٢٤٥ ، والأعلام ١٨٨/١ ، وهدية القاري ٧٨١/٢ .

المبحثُ الثَّالثُ : شيوخُهُ

تلقَّى الشَّيخُ الأسقاطيُّ علومَهُ على يدِ كوكبةٍ مِنْ العلماءِ في عصرِهِ، ومنهم [١] :

١- **الشَّيخُ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنُ أحمدِ بنُ عبدِ الغنيِّ الدِّمياطيِّ الشَّافعيِّ، الشَّهيرِ بالبنَّاءِ (شهابِ الدِّينِ)** ولدَ بدمياطَ، ونشأَ بها، ثمَّ ارتحلَ إلى القاهرةِ، ثمَّ جاورَ بالمدينةِ إلى أنْ ماتَ بهَا، مِنْ تصانيفِهِ: إتحافُ البشَرِ بالقراءاتِ الأربعةَ عشرَ، ويسمَّى - أيضًا — منتهَى الأمانِي والمسرَّاتِ في علومِ القراءاتِ، ومختصرُ السيرةِ الحلبيَّةِ ، وكتابٌ في أشراطِ السَّاعةِ، سمَّاهُ : الذخائرُ المهمَّاتُ فيما يجبُ الايمانُ بهِ مِنْ المسموعاتِ، توفي سنة (١١١٧هـ) .[٢]

٢- **الشَّيخُ محمَّدُ بنُ سلامةِ بنُ عبدِالجوادِ الدمياطيِّ المقري الشَّافعيِّ المعروفِ بأبي السُّعودِ ابن أبي النُّورِ**، ولدَ بدمياطَ، ونشأَ بهَا، وأخذَ عَنْ علمائهَا، فتفقَّهَ على الشَّيخِ جلالِ الدِّينِ الفارسكوريِّ، وقرأ على العلَّامةِ مصطفَى التليانيِّ شرحَ المنْهجِ تسعَ مراتٍ في تسعِ سنينَ، ثمَّ رحلَ إلى القاهرةِ فلازمَ الضياءَ سلطانَ المزاحيِّ، وتفقَّهَ عليهِ، وأخذَ عنهُ القراءاتِ السبعَ والعشرَ، وأخذَ العربيَّةَ عَنْ الشَّيخِ يس الحمصيِّ، وغزرَ فضلُهُ واشتهرَ نبلُهُ وألَّفَ في القراءاتِ وغيرهَا، وقد أخذَ عنهُ الشَّيخُ الأسقاطيُّ علمَ القراءاتِ، وهوَ مَنْ أشارَ عليه بتأليفِ كتابِهِ، ونصَّ على ذلكَ الشيخُ في مقدمتِهِ، توفي سنة (١١١٧هـ) .[٣]

٣- **الشَّيخُ أحمدُ بنُ محمَّدٍ المنفلوطيِّ** القاهريِّ الأزهريِّ المعروفِ بابنِ الفقيهِ الشافعيِّ، ولدَ سنةَ (١٠٦٤هـ)، وأخذَ القراءاتِ عَنْ الشَّمسِ البقريِّ، والعربيَّةَ عَنْ الشِّهابِ السندوبيِّ، والشَّهابِ البشبيشيِّ ولازمَهُ السنينَ العديدةِ في علومٍ شتَّى، وكذا أخذَ عَنْ النُّورِ الشبراملسيِّ، وحضرَ دروسَ الشَّهابَ المرحوميِّ، وكانَ إمامًا، عالمًا، بارعًا، ذكيًّا، حلوَ التَّقريرِ، رقيقَ العبارةِ، جيَّدَ الحافظةِ، يقرِّرُ العلومَ الدَّقيقةَ

---

(١) رتبتهم بحسب سني وفياتهم .

(٢) ينظر: عجائب الآثار ١/٨٩، ٩٠ ، وهدية العارفين ١/١٦٨،١٦٧ .

(٣) ينظر : سلك الدرر ٤ / ١١١ .

بدونِ مطالعةٍ، معَ طلاقةِ الوجهِ والبشاشةِ وطرح التَّكلُّفِ، من تصانيفِهِ : حاشيةٌ على الأشمونيِّ لم تكمل، وأخرى على شرحِ أبي شجاعٍ للخطيبِ، ورسالةٌ في بيانِ السننِ والهيئاتِ هلْ هيَ داخلةٌ في الماهيَّةِ أو خارجةٌ عنهَا، وأخرى في أشراطِ السَّاعةِ، وشرحُ البدورِ السَّافرةِ، توفي سنة (١١١٨هـ) [١].

٤- **العلَّامةُ صالحُ بنُ حسنِ بنُ أحمدَ البهوتيِّ** - نسبةً إلى (بهوت) بالغربيَّةِ بمصرَ -، فرضيٌّ حنبليٌّ مصريٌّ أزهريٌّ، ولدَ وماتَ في القاهرةِ، له ألفيَّةٌ في الفرائضِ جامعةٌ للمذاهبِ الأربعةِ، سمَّاهَا : عمدة الفارض، شرحَهَا إبراهيمُ بنِ عبدِ الله الفرضيّ، وسمَّى الشَّرحَ : العذبُ الفائضُ معَ المتنِ، وألفيَّةٌ في فقهِ الشَّافعيَّةِ ، ونظمُ الكافي، وتعليقاتٌ وحواشٍ. كانت وفاتُهُ سنة (١١٢١هـ) . [٢]

٥- **الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِ الباقي بنُ يوسُفَ الأزهريِّ المالكيِّ الشَّهيرِ بالزرقانيِّ**، أخذَ عَنْ والدِهِ، وعَنْ النُّورِ عليٍّ الشبراملسيِّ، وعَنْ الشَّيخِ محمَّدِ البابليِّ، وعن الشَّيخِ محمَّدِ بنِ خليلِ العجلونيِّ، والجمالِ عبدِ اللهِ الشبراويِّ، مِنْ مؤلفاتهِ : شرحٌ على الموطأ، وشرحٌ على المواهبِ، وكانت وفاته سنة (١١٢٢هـ) . [٣]

٦- **الشَّيخُ أحمدُ بنُ غنيمِ بنُ سالمِ بنُ مهنا النَّفراويِّ**، ولدَ ببلدةِ (نفرة)، ونشأَ بهَا، ثمَّ حضرَ إلى القاهرةِ فتفقَّهَ في بادئِ أمرهِ بالشِّهابِ اللَّقانيِّ، ثمَّ لازمَ العلاَّمةَ عبدِ الباقي الزرقانيِّ، والشَّمسَ محمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ الخرشيِّ، وتفقَّهَ بهما، وأخذَ الحديثَ عنهُمَا، ولازمَ الشَّيخَ عبدَ المعطي البصيرِ، وأخذَ العربيَّةَ والمعقولَ عَنْ الشَّيخِ منصورِ الطوخيِّ، والشِّهابِ البشبيشيِّ، واجتهدَ، وتصدَّرَ، وانتهت إليهِ الرياسةُ في مذهبهِ معِ كمالِ المعرفةِ والاتقانِ للعلومِ العقليَّةِ -لا سيما النحو-، مِنْ مؤلفاتِهِ : شرحُ الرِّسالةِ، وشرحُ النُّوريَّةِ، وشرحُ الآجروميَّةِ، توفي سنة (١١٢٥هـ). [٤]

٧- **الشَّيخُ عبدُربه بنُ أحمدَ الديويّ**، الفقيهُ الشَّافعيُ الضريرُ، حفظَ القرآنَ، وعدةَ متونٍ، درسَ على يدِ أفاضلَ منهم : الشَّمسُ ابنُ أبي النُّورِ، ورحلَ القاهرةَ، وحضرَ

(١) ينظر : عجائب الآثار ١/١٢٤ .

(٢) ينظر : الأعلام ٣ / ١٩٠ .

(٣) ينظر : سلك الدرر ٤ / ٣٢ .

(٤) ينظر : عجائب الآثار ١ / ١٢٦ .

عندَ الشِّهابِ البشبيشيِّ قليلاً، وبرعَ في فنونٍ شتَّى، فقد كان إمامًا فاضلًا، فقيهًا نحويًّا فرضيًّا، عروضيًّا نحريرًا، كثيرَ الاستحضارِ، توفي سنة (١١٢٦هـ) [١].

٨- **الشَّيخُ عبدُ الرؤوفِ بنُ محمَّدِ البشبيشيِّ**، ولدَ بـ(بشبيش) مِنْ أعمالِ المحلَّةِ الكبرى، وتصدَّرَ لتقريرِ العلومِ الدقيقةِ، والنَّحوِ، والمعاني، والفقه،وتولَّى مشيخةَ الأزهرِ بعد الحفنيِّ، وانتفعَ بهِ غالبُ مدرسي الأزهرِ، توفي سنة (١١٣٤ هـ)[٢]

٩- **العلاَّمةُ منصورُ بنُ عليِّ بنُ زينِ العابدينَ المنوفيِّ البصيرِ**، الشافعيِّ، فقيهٌ، محدِّثٌ، ولدَ بـ(منوف)، ونشأَ بهَا، من آثارِهِ : نظمُ الموجهاتِ، وشرحُهَا، توفي وقد جاوزَ التسعينَ سنة (١١٣٥ هـ) .[٣]

١٠- **الشَّيخُ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنُ عطيَّةَ بنُ أبي الخيرِ القاهريّ**، الشهيرُ بالخليفيِّ الضريرِ،كانَ محدِّثًا فقيهًا نحويًّا أصوليًّا ، أخذَ عَنْ الشَّمسِ محمَّد بنِ داوودَ العثمانيِّ، والجمالِ منصورِ الطوخيِّ، والبشبيشيِّ، وغيرِهِم، وانتفعَ بهِ كثيرٌ مِنْ العلماءِ، توفي سنةَ (١١٤٠هـ) .[٤]

١١- **الشَّيخُ عليُّ بنُ مصطفَى السيواسيِّ العقديّ** الحنفيِّ الضريرِ إمامُ الأئمةِ، وشيخُ الشيوخِ، وعمدةُ المحققينَ والمدققينَ، أخذَ عَنْ الشَّيخِ أحمدَ الشوبريِّ، والشَّيخِ البابليِّ، والشَّيخِ الشبراملسيِّ، وغيرهم.وكان عجيبًا في الحفظِ، والذكاءِ، وحدَّةِ الفهمِ، وحسنِ الإلقاءِ. توفي سنة (١١٤٨ هـ) .[٥]

١٢- **الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ الزيَّاديُّ** الحنفيُّ البصيرُ، الإمامُ العلاَّمَةُ، والمحقِّقُ الفهَّامةُ، أخذَ عَنْ الشَّيخِ شاهين الأرمناويِّ الحنفيِّ عن العلاَّمة البابليِّ، وتوفي سنة (١١٤٨هـ) .[٦]

---

(١) ينظر : المرجع السابق ١ / ١٣٥ .

(٢) ينظر : سلك الدرر٣/١٠٧، وعجائب الآثار١/٢٦٨ .

(٣) ينظر : عجائب الآثار ١/ ٧٤ .

(٤) ينظر : سلك الدرر١/١٨٣، و عجائب الآثار١/١٣٦-١٣٧

(٥) ينظر : سلك الدرر٤/٥٠ ، وعجائب الآثار١/٢٦٧

(٦) ينظر سلك الدرر٤/٥٠، وعجائب الآثار١/٢٦٧-٢٦٨

المبحثُ الرَّابعُ : تلاميذُهُ

يُعَدُّ الشَّيخُ أحمدُ الأسقاطيُّ – رحمهُ اللهُ – إمامًا مِنْ أئمةِ العلمِ في القرنِ الحادِي عشرَ، لذا قصدَهُ العديدُ مِنْ طلابِ العلمِ، ومِنْ أبرزِ مَنْ تتلمذَ عليهِ :

١-**محمّدُ بنُ أحمدَ بنِ عمرَ الأَسْقَاطِيُّ**، ابنُ المؤلِّفِ، كانَ مِنْ المشتغلينَ بالحديثِ، له: كفايةُ الطالبِ القنوعِ لبدائعِ عوالي الإسنادِ المرفوعِ، وكان جلُّ تحصيلِهِ على والدِهِ في الأزهرِ، حصلَ بينَهُ، وبينَ أبيهِ نزاعٌ، فخرجَ إلى بلادِ الشَّامِ، ونزلَ في إدلب، وتوفي بها قبلَ وفاةِ أبيهِ بنحوِ عشرينَ عامًا.(١)

٢-**عبدُ الله بنُ مصطفى بنُ محمَّدٍ الكُوبْرْلِي** الروميِّ، الحنفيِّ، كانَ مِنْ الوزراء في بعضِ الحروبِ معَ الفرسِ، أخذَ عَنْ عليٍّ المنْصُوريِّ، وأحمدَ الأَسْقَاطِيِّ، وأحمدَ البقريِّ، مِنْ آثارِهِ: إرشادُ المريدِ إلى معرفةِ الأسانيدِ، وله كتابُ الإفادةِ المقنعةِ في قراءاتِ الأئمَّةِ الأربعةِ، توفي سنة (١١٤٣ هـ) .(٢)

٣-**الشَّيخُ محمَّدُ العدويُّ الحنفيُّ**، تفقَّهَ على كلٍّ مِنْ : الأسقاطيِّ، والسيِّد عليٍّ الضريرِ، والشَّيخِ الزياديِّ، وغيرِهِم. وحضرَ في المعقولِ على أشياخِ الوقفِ كالملوكيِّ، والعماوي، وتصدَّرَ للإفادةِ والإقراءِ، وكانَ ذا شكيمةٍ وشجاعةٍ وقوةِ جنانٍ ومكارمِ أخلاقٍ، توفي في ثالثِ الحجَّةِ سنةَ (١١٧٥ هـ) . (٣)

٤-**الشَّيخُ محمَّدُ الشوبريُّ الحنفيُّ**، تفقَّهَ على الشَّيخِ الأسقاطيِّ، والشَّيخِ سعودي، وكانَ إنسانًا حسنًا وجيهًا، لا يتداخلُ فيمَا لا يعنيهِ، مقبلًا على شأنِهِ، صائمَ الدهرِ، وملازمًا لدارِهِ، توفي سنة (١١٨٤ هـ) .(٤)

---

(١) ينظر : الأعلام ٦ / ١٣ ، عجائب الآثار ١ / ١٤٠ .

(٢) ينظر : عجائب الآثار ١/ ٢١٧-٢٦٢

(٣) ينظر : المرجع السابق ١/٣٢٦ .

(٤) ينظر : المرجع السابق ١/٤٠٥.

٥-**الشَّيخُ زينُ الدِّينِ قاسمُ العبَّاديُّ الحنفيُّ**، تفقَّهَ على الشَّيخِ سليمانَ المنصوريِّ، والشَّيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ، إلى أنْ صارَ يقرأُ درسًا في المذهبِ، ولم يزل ملازمًا شأنَهُ حتى توفي – رحمه الله – سنة (١١٨٨ هـ) .[١]

٦-**الشَّيخُ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ مكرم الله المنسفيسيُّ العدويُّ المالكيُّ الأزهريُّ**، الشهيرُ بالصَّعيديِّ، روى عَنْ جماعةٍ مِنْ الأئمَّةِ، وأخذَ عنهُم، ومنهُم: سالمُ النفراويِّ، ومحمَّدُ بنُ عبدِالله الكنكسيُّ، وعيدُ النمرسيُّ، وصارَ أحدُ صدورِ الأزهرِ، ولهُ مؤلَّفاتٌ منها: حاشيةٌ على شرحِ الجوهرةِ للشَّيخِ عبدِ السَّلامِ، وحاشيةٌ على شرحِ السلم للأخضريِّ، وغيرها، توفي سنة (١١٨٩ هـ) .[٢]

٧- **الشيخُ عبدُ الرحمنِ الأجهوريُّ**، المصريُّ المالكيُّ، تتلمذَ على الشَّيخِ شهابِ الدِّينِ القسطلانيِّ، وحضرَ عليهِ قراءةَ المواهبِ اللدنيَّةِ، وأخذ الفقهَ وغيرَهُ عَنْ الشَّيخِ شمسِ الدِّينِ اللَّقانيِّ، وعَنْ أخيهِ الشَّيخِ ناصرِ الدِّينِ، وغيرهما، وأجازوُهُ بالإفتاءِ والتَّدريسِ، فأفتى ودرَّسَ، وصنَّفَ كتباً نافعةً منهَا : شرحُ مختصرِ الشَّيخِ خليل، وسارت الركبانُ بمصنفاتِهِ إلى بلادِ المغربِ والتكرورِ، وكانَ الشَّيخُ ناصرُ اللَّقانيُّ إذا جاءتُهُ الفتيَا يرسلُهَا إليهِ مِنْ شدَّةِ إتقانِهِ وحفظِهِ للنقولِ، توفي سنة (١١٩٨ هـ) .[٣]

٨-**السَّيدُ عليُّ بنُ محمَّدِ الغوصيُّ البدريُّ الرِّفاعيُّ**، المعروفُ بالقرَّاءِ، وهوَ والدُ العلَّامةِ السَّيدُ حسنُ البدريُّ، ولدَ بمصرَ، وحفظَ القرآنَ، وجوَّدَهُ على الشيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ، وبهِ تخرَّجَ وأقرأَ القرآنَ بالسبعةِ كثيرًا بالجامع الأزهرِ، وبرواقِ الأروامِ، وانتفعَ بهِ الطلبةُ طبقةً بعدَ طبقةٍ. توفي سنة (١١٩٩ هـ) .[٤]

---

(١) ينظر : عجائب الآثار ١/٤٧١.

(٢) ينظر : سلك الدرر٣/٢٠٦ .

(٣) ينظر : الكواكب السائرة ٢/١٥٨.

(٤) ينظر : عجائب الآثار ١/٥٩٧.

المبحثُ الخامسُ : مكانتُهُ العلميّةُ

كانَ الشُّيخُ أحمدُ الأسقاطيُّ يجمعُ بينَ العلمِ والأخلاقِ الفاضلةِ، فكانَ كريمَ الطبعِ، ليسَ للدنيا عندَهُ قدرٌ ولا قيمَةٌ، جميلَ السَّجايَا، اكتسبَ شهرةً كبيرةً؛ فعُرِفَ بالإمامِ العلَّامةِ، والعمدةِ الفهّامةِ، مفتِي المسلمينَ، والشّيخِ العالِمِ، والفقيهِ، الْمُفنِّنِ[١]، والنّحويِّ، والمقرئِ، وشيخِ القراءِ، والمشاركِ بالتّأليفِ في العلومِ[٢].

هذِه الشهرةُ التي عُرِفَ بها، تدلُّ على اعترافِ علماءِ وأمراءِ عصرِهِ بغزارةِ علمِهِ، وسعةِ اطلاعِهِ، وتنوعِ روافدِ علومِهِ، ولعلَّ كتابَ (أجوبةِ المسائلِ المشكلاتِ في علمِ القراءاتِ)، وما تضمّنهُ مِنْ أسئلةٍ تزيدُ على الأربعينَ في تحريرِ القراءاتِ، طرحَها عليه عالمُ عصرِهِ في القراءاتِ الوزيرُ عبدُاللهِ مصطفَى باشا الكُوبْرِلِي مِنْ الأمورِ التي تدلُّ على رجاحةِ علمِهِ، وتفوُّقِهِ في علومٍ كثيرةٍ، أشهرهَا علمُ القراءاتِ الّذي بلغَ فيهِ درجةَ التّأليفِ، والفتوى بهِ لغيرِهِ [٣].

ويدلُّ على شهرتِهِ الواسعةِ كذلكَ تأليفُهُ في مختلف العلوم التي تنوعت بين : الفقهِ، والأصولِ، والنَّحوِ، والبلاغةِ، والتّجويدِ، وفي هذا دليلٌ على مدى إلمامِهِ بالمادةِ العلميَّةِ التي يكتبُ بها مِنْ جهةٍ، واتساعِ معرفتِهِ العلميَّةِ مِنْ جهةٍ أخرى، مما جعلَ طلابَ العلمِ يفدونَ إليهِ لينالوا حظوةَ علومِهِ المختلفةِ، ويغنمُوا معارفَهُ العقليّةِ والنَّقليَّةِ .

(١) ينظر : سلك الدرر ١ / ١٤٩ .

(٢) ينظر : هدية العارفين ١ / ١٧٤ .

(٣) ينظر : أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات تحقيق : أمين الشنقيطي ص٢٦ .

المبحثُ السَّادسُ : آثارهُ العلميِّةُ

خلَّفَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ – رحمَهُ اللهُ – تراثًا علميًّا في مختلفِ الفنونِ، ومِنْ ذلكَ ما يلي :

١- تنويرُ الحالكِ على منهجِ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكِ [١] .

وهوَ الكتابُ الذي بينَ أيدينا، وسيأتي الكلامُ عليهِ مفصَّلاً.

٢- القولُ الجميلُ على شرحِ ابنِ عقيلٍ .

ذكرَ هذا الكتابَ كحالةُ في (معجمِ المؤلِّفينَ)[٢]، والزركليُّ في (الأعلامِ)[٣]، وهوَ مخطوطٌ في المكتبةِ الأزهريَّةِ برقمِ (٣٠٥٥)، ومركزِ الملكِ فيصلٍ برقمِ (٧٠٩٦٤)، والمكتبةِ البلديةِ بمصرَ برقمِ (٣٠) .

٣- منهجُ السَّالكينَ إلى شرحِ مُلَّا مسكين في الفروعِ .

ذكرَ هذا الكتابَ كحالةُ في (معجمِ المؤلِّفينَ)[٤]، والزركليُّ في (الأعلامِ)[٥]، والبغداديُّ في (هديَّة العارفينَ)[٦]، وهو مخطوطٌ في المكتبةِ الأزهريَّةِ برقمِ (٣٢٨٠٨٨)

٤- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات .

ذكرَ هذا الكتابَ كحالةُ في (معجمِ المؤلفينَ)[٧]، والزركليُّ في (الأعلامِ)[١]، وقد قامَ بدراسةِ وتحقيقِ هذا الكتابِ الدكتورُ : أمينُ محمَّد الشنقيطيُّ بالجامعةِ الإسلاميِّةِ بالمدينةِ المنورةِ .

---

(١) ينظر : هدية العارفين ١ / ١٧٤، و الأعلام ١ / ١٨٨ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٩ .

(٢) ينظر : ٢ / ٢٩ .

(٣) ينظر : ١ / ١٨٨ .

(٤) ينظر : ٢ / ٢٩ .

(٥) ينظر : ١ / ١٨٨ .

(٦) ينظر : ١ / ١٧٤.

(٧) ينظر : ٢ / ٢٩ .

٥- أجزاءُ القرآنِ وأحزابُهُ .

وهوَ كتابٌ مخطوطٌ في علومِ القرآنِ في مركزِ الملكِ فيصلٍ برقمِ (٢/٠٠٠٩٦) .

٦- حَاشِيةٌ على شرحِ القاضِي للجزريّةِ:

وهوَ مخطوطٌ في التّجويدِ، وتوجَدُ منهُ نسخةٌ في المكتبةِ العبدليَّةِ بتونس رقم (١٤١/١)، ومركزِ الملكِ فيصلٍ برقمِ (٤٢٧٩٨)، والمكتبة المركزية بالرياض رقم (١١٨٠)، وقد ذكرهُ الزركليُّ في (الأعلامِ)[٢].

٧- حَاشِيةٌ في علمِ التَّجويدِ على الدقائقِ المحكمةِ في شرحِ التَّجويدِ لزكريا الأنصاريِّ .

ذكره الدكتورُ مصطفى الصَّاويُّ في كتابهِ(أعلامُ الدّراساتِ القرآنيَّةِ في خمسةَ عشرَ قرناً)، وهو نسخةٌ في مجلدٍ مكتوبةٍ بقلمٍ عاديٍّ في عامِ (١٢٤٦هـ)[٣] .

٨- حَاشِيةٌ على " شرحِ العصامِ للسمرقنديَّةِ " في البلاغةِ :

ذكرَ هذا الكتابَ كحالةُ في معجمِ المؤلفينَ[٤]، والزركليُّ في الأعلامِ[٥]، وهوَ مخطوطٌ في المكتبةِ الأزهريةِ برقمِ (٣١٤٥٩٤)، ومركزِ الملكِ فيصلٍ برقمِ (١٠١٤٥٨)[٦] .

---

(١) ينظر : ١ / ١٨٨ .

(٢) ينظر : ١ / ١٨٨ .

(٣) ينظر : أجوبة المسائل المشكلات (٢٧) .

(٤) ينظر : ٢ / ٢٩ .

(٥) ينظر : ١ / ١٨٨ .

(٦) ينظر : تصنيفات المخطوطات السابقة في : فهرس الأزهرية ٧٩/١، ٢١٥، ٢٧٨، وخزانة التراث فهرس المخطوطات ٦٤٣/٦ .

المبحثُ السَّابعُ : وفاتُهُ

أمَّا وفاتُه فقد أجمعت كتبُ التَّراجِمِ على أنَّهُ توفِيَ - رحمهُ اللهُ - سنةَ (١١٥٩هـ)[١]، وأغلبُ الظنِّ أنَّ وفاتَهُ كانت بالقاهرةِ مسقطِ رأسِهِ، ومنبعِ علومِهِ، وموطنِ تدريسِهِ وتعليمِهِ.

(١) ينظر : عجائب الآثار ١ / ٢٨٠ – ٢ / ٨٥ ، والأعلام ٦ / ١٣، وسلك الدرر ١ / ١٤٩، ومعجم المؤلفين ١ / ٢١٥، وهداية القاري ١ / ٣٩، وهداية العارفين ١ / ١٩٨ .

الفَصْلُ الثَّالثُ

التَّعريفُ بكتابِ (تنويرِ الحالكِ)، وفيهِ خمسةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّل: توثيق اسمِ الكتابِ ونسبتُهُ إلى المؤلِّفِ.

المبحثُ الثَّانِي: منهجُ المؤلِّفِ في الكتابِ، وفيهِ أربعةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّلُ: طريقتُهُ في عرضِ المادةِ العلميَّةِ.

المطلبُ الثَّاني: عنايتُهُ بآراءِ العلماءِ.

المطلبُ الثَّالثُ: شواهدُهُ.

المطلبُ الرَّابعُ: استدراكاتُهُ واعتراضاتُهُ على العلماءِ.

المبحثُ الثَّالثُ: الأصولُ النَّحويَّةُ التي اعتمدَ عليها.

المبحثُ الرَّابعُ: مصادرُهُ.

المبحثُ الخامسُ: مواقفُهُ، وفيهِ أربعةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّلُ: موقفُهُ مِنْ عزوِ الآراءِ النَّحويَّةِ لأصحابِها.

المطلبُ الثَّاني: موقفُهُ مِنْ آراءِ النَّحويينَ.

المطلبُ الثَّالثُ: موقفُهُ مِنْ مسائلِ الخلافِ بينَ النَّحويينَ.

المطلب الرابع: موقفه من الأشموني.

المَبْحَثُ الأوَّلُ : تَوثِيقُ اسمِ الكِتابِ ونسبتُهُ إلى المؤلِّفِ

لقد صحَّ قطعًا نسبةُ كتابِ (**تنويرُ الحالكِ على منهجِ السَّالكِ إلى ألفيَّةِ ابنِ مالكِ**) لمؤلِّفِهِ الشَّيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ، وهناكَ مجموعةٌ مِنْ الأدلَّةِ تثبتُ صحَّةَ هذهِ النسبةِ لهُ، ومنهَا:

أولاً : ماجاءَ في مقدِّمةِ الكتابِ :

وردَ في مقدِّمةِ الكتابِ ما يُثبتُ نسبةَ هذا الكتابِ للشَّيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ، وهوَ قولُهُ : « يقولُ العبدُ الفقيرُ إلى لطفِ مولاهُ الجليِّ والخفيِّ أحمدُ بنِ عمرَ الأسقاطيُّ – بصَّرَهُ اللهُ بعيوبِ نفسِهِ، وجعلَ يومَهُ خيرًا مِنْ أمسِهِ – الحمدُ للهِ رافعِ الدَّرجاتِ ... فهذهِ فرائدُ فوائدَ وضعتُهَا على شرحِ الألفيَّةِ لِّلعلامَةِ الأُشمونيِّ – طيَّبَ اللهُ ثراهُ وجعلَ الجنَّةَ مأواهُ – تقيِّدُ مطلَقَهُ، وتفتحُ مغلَقَهُ، وتبيِّنُ شواهدَهُ، وتسهِّلُ لقارئِهِ مقاصدَهُ، أمرني بجمعِهَا قدوةُ العارفينَ ... شيخِيَ وأستاذيَ العلَّامةُ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ أبي السُّعودِ أبو النُّورِ ....، وسمَّيتُهَا : **تَنْوِيرُ الحَالِكِ علَى مَنْهَجِ السَّالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكِ** » [(١)] .

ثانياً : مَا ذكَرتْهُ كتبُ التَّراجِمِ :

فقد ذكرَ إسماعيلُ البغداديُّ في (هديَّةِ العارفينَ)[(٢)]، والزركليُّ في (الأعلامِ)[(٣)]، وعمرُ رضَا كحالة في (معجمِ المؤلِّفينَ)[(٤)] أنَّ مِنْ مؤلَّفاتِ الشَّيخِ أحمدَ بنِ عمرَ الأسقاطيِّ – رحمه الله – كتابُ (تَنْوِيرُ الحَالِكِ علَى مَنْهَجِ السَّالِكِ إِلَى أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِكِ) .

---

(١) ينظر : مقدمة الكتاب ٢ / أ .

(٢) ينظر : هدية العارفين ١/١٧٤ .

(٣) ينظر : الأعلام ١/١٨٨ .

(٤) ينظر : معجم المؤلفين٢/٢٩ .

ثالثًا : النُّصوصُ المنقولةُ عَنْ هذا الكتابِ :

نقلَ الشَّيخُ محمَّدُ بنُ عليٍّ الصبَّان (ت ١٢٠٦ هـ) عَنْ الأسقاطيِّ أقوالًا عِدةً في حاشيتِهِ على الأُشمونيِّ، فنجدُهُ أحيانًا ينقلُ قولَ الأسقاطيِّ، ولاينسبُ هذا القولَ، وأحيانًا ينقلُ القولَ وينسبُهُ، ومِنْ الأقوالِ التي عزاهَا للأسقاطيِّ ما يَلي :

- في بابِ (نوني التَّوكيدِ) قولُهُ : « " لالتقاءِ السَّاكنينِ " قالَ سُمْ : فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ التقاءَ السَّاكنينِ متحقِّقٌ معَ الكسرِ ولا يزيلُهُ . اهـ . وأجابَ الأسقاطيُّ : بأنَّهُ ليسَ المرادُ بالتقاءِ السَّاكنينِ الألفُ والنُّونُ كمَا هوَ مبنيّ النَّظرِ بل النونينِ، يعني أنَّ النُّونَ المشدَّدَةَ ذاتُ نونينِ أولاهُمَا ساكنةٌ، والثَّانيةُ محرَّكَةٌ بالكسرِ؛ لئلَّا تلتقي ساكنةٌ معَ النُّونِ الأُولى، ويدلُّ على أنَّ هذا مرادُ الشَّارحِ قولُهُ: معلِّلًا وقوعَ الشَّديدةِ بعدَ الألفِ ... »[(١)] .

- وفي بابِ (مَا لا ينصَرِفُ) قولُهُ : «" إذا سميَّتَ بكلتا " قالَ الأسقاطيُّ : يريدُ كلتَا المرفوعةَ ا. هـ.»[(٢)] .

- وقولُهُ في نفسِ البابِ : «" انصرفَ " قالَ الأسقاطيُّ – وتبعَهُ غيرُهُ – : لعلَّ المرادَ جوازًا، فيجوزُ المنعُ كهند ا. هـ »[(٣)] .

(١) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٣٣٠ ، وص ١٨٧من النص المحقق .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٣٤٠ ، وص ٢٠١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٣ / ٣٧٤ ، وص ٢٣٥ من النص المحقق .

المبحثُ الثَّانِي : مَنْهَجُ المُؤلِّفِ في الكتَابِ

المطلبُ الأوَّلُ : طريقتُهُ في عرض المَادَّةِ العلميَّةِ

قدَّمَ الشَّيخُ – رحمهُ اللهُ – بمقدِّمَةٍ جليلةٍ رسمت لنَا معَ وجازتِهَا معالمَ دقيقةً لطريقته في عرضِ المادَّةِ العلميَّةِ، وبيَّنت أمورًا قُطِعَ بها السَّبيلُ على أيِّ تقوُّلاتٍ يمكنُ أنْ تُقَالَ أو تتصوَّرَ، وقد أوجزها الشَّيخُ في مقدمتِهِ حيثُ قالَ : « ... فهذهِ فرائدُ فوائدَ وضعتُهَا على شرحِ الألفيَّةِ لَّلعلامَةِ الأُشمونيِّ – طيَّبَ اللهُ ثراهُ وجعلَ الجنَّةَ مأواهُ – تقيِّدُ مطلَقَهُ، وتفتحُ مغلَقَهُ، وتبيِّنُ شواهدَهُ، وتسهِّلُ لقارئِهِ مقاصدَهُ ... »، ويمكنُ توضيحُهَا في النِّقاطِ التَّاليةِ :

- كانَ يُورِدُ نصًّا أو فقرةً مِنْ (شرحِ الأشمونيِّ) مسبوقًا بكلمةِ (قوله) ثمَّ يقومُ بشرحِهَا، وتوضيحِهَا بالأمثلةِ والشَّواهدِ النَّحويَّةِ.
- يقومُ أحيانًا بإعرابِ بعضِ الكلماتِ التي ترِدُ في النَّصِّ سواءٌ أكانت مِنْ قولِ ابنِ مالكٍ، أم مِنْ قولِ الأشمونيِّ [١] .
- يذكرُ بعضَ المصطلحاتِ البلاغيَّةِ كالجناسِ، والإنشاءِ والخبرِ، والاستعارةِ، والمقابلةِ وغيرِهَا [٢] .
- يقومُ بذكرِ الاعتراضاتِ في صورةِ (إنْ قلتَ) و(فإنْ قيلَ) و(قد يقالُ) و (أُورِدَ) و (واعترضَ)، ثمَّ يقومُ بالردِّ عليها [٣].
- يذكرُ مذاهبَ النَّحويينَ في المسائلِ الخلافيَّةِ التي تكونُ بينَ البصريينَ والكوفيينَ، ويذكرُ أحيانًا المذهبَ الأقربَ للصِّحةِ دونَ التَّعصبِ لمذهبٍ معيَّنٍ [١] .

---

(١) ينظر : ص ٢٠ ، وص ١٥٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٣ ، ٤ من النص المحقق .

(٣) ينظر : مثلًا الصفحات (٥٧ ، ١٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٧٢) .

- الاهتمامُ بذكرِ آراءِ ابنِ مالكٍ، وخاصَّةً إذا خالفتِ الجمهورَ [٢].
- اهتمامُهُ بالتَّعريفاتِ اللُّغويَّةِ والاصطلاحيَّةِ للأبوابِ وشرحِهَا، وتعليقُه عليَها، وإدراكُهُ للهجاتِ العربِ ومعرفتِهِ بهَا [٣].
- يقومُ بشرحِ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ وإعرابِهَا، معِ ذكرِ البيتِ السَّابقِ للشَّاهدِ أحيانًا [٤].
- يبيِّنُ معاني الكلماتِ، ويشيرُ- أحيانًا- إلى المعجمِ الذي وردَ فيهِ هذا المعنى[٥].
- يميلُ إلى الاختصارِ في الشَّرحِ معَ عدمِ الإخلالِ في المسائلِ النَّحويَّةِ [٦].

(١) ينظر : مثلًا الصفحات (٧ ، ٢٧٤ ، ٢٨١) من النص المحقق .

(٢) ينظر : مثلًا الصفحات (٤٩ ، ٥٠ ، ٦٢) من النص المحقق .

(٣) ينظر : مثلًا الصفحات (٢، ٢٣ ، ٧٣ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٩٩) من النص المحقق .

(٤) ينظر : مثلًا الصفحات (١٠ ، ٦٥ ، ١١٥ ، ١٩٥) من النص المحقق .

(٥) ينظر : مثلًا الصفحات (٦٣، ٩٧ ، ١٣٨ ، ١٧٢) من النص المحقق .

(٦) ينظر : مثلًا الصفحات (١٦ ، ٤٠ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٥ ، ١٠٢) من النص المحقق .

المطلبُ الثَّانِي : عنايتُهُ بآراءِ العلماءِ

اهتمَّ الشَّيخُ الأسقاطيُّ بآراءِ العلماءِ السابقينَ، وعلماءِ عصرِهِ خاصَّةً مِنْ أصحابِ الحواشي، ونسبَ إليهِم آراءهُم في كثيرٍ مِنْ الأحيانِ، وكلُّ ذلكَ دليلٌ على دقَّةِ توثيقِهِ لما ينقلُ مِنْ أقوالِ العلماءِ ممَّا يدلُّ على أمانتِهِ العلميَّةِ وسعتِهِ في الاطلاعِ والثَّقافةِ، وسأذكرُ هنا بعضًا مِنْ الأمثلةِ على ذلكَ فمنهَا :

- ترجيحُهُ أحيانًا لآراءِ بعضِ العلماءِ مِنْ خلالِ نقولاتِهِ عَنِ بعضِهِم، ففي بابِ (الترخيم) « قولُهُ " وأجازَ سيبويهِ ترخيمَهُ ثانيًا " أي : إنْ بقيَ بعدَهُ ثلاثةُ أحرفٍ . سيوطيُّ . قالَ أبو حيَّانُ : « والصَّحيحُ مذهبُ سيبويهِ وبهِ وردَ السَّماعُ، ثمَّ قالَ : والوجهُ أنَّ في ذي التَّاءِ الذي هوَ على أكثرِ مِنْ أربعةِ أحرفٍ وجهينِ أحدُهمَا – وهوَ الكثيرُ – ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ فقط، والثَّانِي – وهو قليل – ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ وما يليهَا » [(١)].

- ذكرهُ في نفسِ البابِ في مسألةَ ترخيمِ المركَّبِ أنَّ النَّحويينَ لا يرونَ جوازَ ذلكَ إلَّا سيبويهِ، ونقلَ هذا عن ابنِ مالكٍ، وبيَّن ردَّ أبي حيَّانُ عليهِ، فقالَ: « ردَّهُ أبوحيَّانُ بأنَّ سيبويهِ لم ينصَّ على ترخيمِهِ بل قالَ: « مِنْ العربِ مَنْ يُفرِدُ فيقولُ « يا تأبَّطُ أقبِلْ » فلم ينصَّ على أنَّه ترخيمٌ »[(٢)]

- في بابِ (أسماءِ الأفعالِ) في قولِ العربِ « عليَّ عبدالله » بجرِّ عبدِالله فيقولُ الشَّيخُ : « وهيَ شاذَّةٌ عندَ الجماعةِ؛ لإبدالِ الظَّاهرِ مِنْ ضميرِ الحاضرِ بدَلَ كلٍّ غير مفيدٍ للإحاطةِ، وجوازُ ذلكَ رأيُ الأخفشِ، والأقربُ جعْلُهُ عطفَ بيانٍ » [(٣)].

---

(١) ينظر : ص ٩١ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٠١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٤٩ من النص المحقق .

- وفي الباب نفسِهِ في قولهم : « عليَّ زيداً » قال : « قوله " ونصب عند الكسائي " أي: على المفعوليَّةِ والفاعلُ مستترٌ والتَّقديرُ « الزمْ أنتَ نفسَكَ » [١].

- ذكرُهُ لمجموعةِ آراءٍ في المسألةِ الواحدةِ لربطِهَا ببعضِهَا مِنْ حيثُ التَّوجيهُ والتَّوضيحُ، ففي بابِ (ما لا ينصرف) ذكرَ رأيَ سيبويهِ وغيرِهِ في كلمةِ (أسماء) وأصلِهَا، فيقولُ: « قالَ سيبويهِ : في (أسماءٍ) هوَ مِنْ الأسماءِ التي في آخرِهَا زيادتانِ زيدا معاً كـ(سكران)، وردَّ عليهِ أبو العبَّاسِ وقالَ : « بل هوَ جمعُ (اسمٍ) وإنَّما منعَ الصَّرفُ؛ لأنَّهُ غلبت عليهِ تسميةُ المؤنَّثِ بهِ فلحقَ بابِ (سعاد) »، وقوَّى أبو بكرٍ قولَ سيبويهِ فقالَ : « أصله : وسماء » ، ويردُّ عليهِ أنَّهُ لا موجبَ لقلبِ هذهِ الواوِ المفتوحةِ همزةً . دم » [٢] .

- ذكرُهُ رأيَ سيبويهِ، وبيانُ مقتضاهُ عَنْ ابنِ مالكٍ في بابِ (ما لا ينصرفُ) عندَ الحديثِ عَنْ العلميَّةِ والعدلِ في كلمةِ (جُشَمَا) حيثُ قالَ : « وهذا رأيُ سيبويهِ، وهوَ مقتضَى كلامِ المصنِّفِ؛ لقولِهِ (وهوَ نظيرُ جُشَمَا »[٣] .

ممَّا سبقَ يتبيَّنُ لنَا اهتمامُ الشَّيخِ الأسقاطيِّ بآراءِ العلماءِ السَّابقينَ الذينَ كانَ لهم الفضلُ الكبيرُ في حفظِ علومِ العربيَّةِ مِنْ خلالِ علمي النَّحوِ والصَّرفِ .

كما اهتمَّ الأسقاطيُّ بآراءِ العلماءِ المتأخِّرينَ، فهناكَ الكثيرُ مِنْ الآراءِ التي نقلَهَا عَنْ هؤلاءِ لا يتسعُ المجالُ لذكرِهَا جميعًا، نذكرُ منهَا على سبيلِ التمثيلِ لا الحصرِ : يس الحمصيِّ، وشيخُ الإسلامِ زكريا الأنصاريُّ، وابنُ إيازٍ، و ابنُ الخبَّازِ، والدَّنوشريُّ، وابنُ قاسمٍ العبَّاديُّ، وغيرهُم .

(١) ينظر : ص ١٤٨ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٤٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٧٢ من النص المحقق .

المطلبُ الثَّالثُ : شَواهِدُهُ

١- القرآنُ الكريمُ :

غلبت آياتُ القرآنِ الكريمِ في الاستشهادِ سائرَ مصادرِ الاحتجاجِ، وقد ذكرَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ في كتابهِ هذا الشَّواهدَ المعروفةَ لدى العلماءِ والتي بلغت (٥٠) آيةً، مكتفيًا فيهَا بذكرِ موضعِ الشَّاهدِ منهَا، نحو قولِهِ تعَالى : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[١] في باب (نوني التَّوكيدِ) حيثُ قالَ : « فالتقاءُ السَّاكنينِ ههنا أيضاً ليسَ على حدِّهِ، وإنَّما جازَ لأنَّ إحدى النُّونينِ محرَّكةٌ يمكنُ الاعتمادُ عليهَا في المدَّةِ الحاجزةِ بينَ السَّاكنينِ بخلافِ المخفَّفةِ »[٢]، ويأتي أيضًا بالشَّواهدِ القرآنيَّةِ بقراءاتِها المختلفةِ والتي بلغت خمسَ قراءاتٍ[٣]، وكانَ في ذكرِهِ للقراءاتِ يعزو القراءةَ إلى مَنْ قرأَ بهَا في كثيرٍ مِنْ الأحيانِ، مثالُ ذلكَ في بابِ (ما لا ينصرفُ) قراءةُ (تترًا) حيثُ يقولُ : « ... نحو: ﴿ تَتْرَا ﴾[٤]، قرأهُ منونًّا ابنُ كثيرٍ وأبوعمرٍو على أنَّ ألفهُ للإلحاقِ، وقرأهُ بلا تنوينٍ ابنُ عامرٍ والكوفيونَ ونافعٌ على أنَّ ألفهُ للتأنيثِ »[٥]، ولم يغفلْ جانبَ نسبةِ القراءةِ إلَّا في موضعٍ واحدٍ في الجزءِ المحقَّقِ الذي بينَ يديَّ وذلكَ عندَ حديثهِ عَنْ (أيّ) إذا لم يكن بعدَهَا اسمُ إشارةٍ حيثُ تبنى على الضمِّ، فقالَ فيهِ : « وقد قرئ به »[٦] .

---

(١) سورة الفاتحة (٧) .

(٢) ينظر : ص ١٩١ من النص المحقق ، وينظر : فهرس الآيات القرآنية .

(٣) ينظر : فهرس القراءات القرآنية .

(٤) سورة المؤمنون (٤٤) .

(٥) ينظر : ص ٢٥٩ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٣٩ من النص المحقق .

٢- الحديثُ الشَّريفُ :

اهتمَّ الشَّيخُ الأسقاطيُّ – رحمَهُ اللهُ – بالأحاديثِ والآثارِ الواردةِ في كتابِهِ، والتي بلغَ عددُها ثمانيةُ أحاديثَ وأثرٌ واحدٌ، كانَ يتناولهَا ببيانِ قائلِهَا، ومناسبتِهِ كقولِهِ في حديثِ « ثوبي حَجَرْ » قالَهُ موسَى عليهِ السَّلامُ حينَ فرَّ الحجرُ بثوبِهِ.(١)، أو بضبطِ الشَّاهدِ مِنْ الحديثِ كقولِهِ في حديثِ « مِنْ بَلْهِ مَا اطَّلعتُم عليهِ » بفتحِ (بَلْه) وكسرِها، فوجهُ الكسرِ ما ذكرَهُ الشَّارحُ (٢)، أو بإعرابِهِ وشرحِ غريبِهِ كقولِهِ في « لتذكَّ لكُم الأسلُ » : مِنْ « التَّذكيةِ »، والأَسَلُ : -بفتحِ الهمزةِ والسِّينِ المهملةِ- ما رقَّ مِنْ الحديدِ كالسَّيفِ والسِّكينِ(٣).

أو بالاستشهادِ على مسألةٍ نحويَّةٍ كقولِهِ في بابِ أسماءِ الأفعالِ : (وقد يتعدَّى بالباءِ نحو : « عليكَ بذاتِ الدِّينِ » ، فيكونُ بمعنى فعلٍ مناسبٍ متعدٍّ بها).(٤)

٣- أشعارُ العربِ :

سلكَ الشَّيخُ في شواهِدِهِ الشِّعريَّةِ نهجَ السَّابقينَ الذينَ دوَّنوهَا في مصنفاتِهم، وهوَ يدلُّ على سعةِ اطلاعِهِ على كتبِ السَّابقينَ .

وقد اتَّبعَ الشَّيخُ في روايتِهَا طرقًا شتَّى، فتارةً يذكرُ البيتَ كاملاً، وتارةً يذكرُ البيتَ الذي قبلَهُ أو بعدَه، وتارةً يذكرُ شطرًا مِنْ البيتِ، وقد يجتزئُ بموضعِ الشَّاهدِ فقط، ويقومُ بشرحِ البيتِ، وبيانِ معاني الكلماتِ التي تحتاجُ إلى بيانِ معنى .

ويظهرُ لنا بالتأمُّلِ أنَّ شواهدَ الشعرِ التي أوردهَا الشَّيخُ مِنْ ذاتِ نفسِهِ نادرةٌ، وأكثرهَا جاءَ ضمنَ نصوصٍ منقولةٍ مِنْ كتبٍ أخرى، أو مِنْ شواهدِ أصحابِ الحواشِي، أو ممَّا عرضَ لهُ

(١) ينظر : ص ١٠ من النص المحقق .
(٢) ينظر : ص ١٥٢ من النص المحقق .
(٣) ينظر : ص ١٢٣من النص المحقق .
(٤) ينظر : ص ١٤٥ من النص المحقق .

لغرضٍ آخرَ غيرَ الاحتجاجِ، كأنْ يكونُ لعالِمٍ مِنْ العلماءِ قولٌ في شاهدٍ معيَّنٍ، فيذكُرُه موجِّهًا لما فيهِ، أو أنْ يكونَ الشَّاهدُ ممَّا أُعترضَ بهِ على مسألةٍ، أو غيرِ ذلكَ .

وتتَّجِهُ أغلبُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ في كتابهِ إلى أحكامِ النَّحوِ وقواعدِه، ويتوجَّهُ لها الشَّيخُ أحيانًا بالتَّعليقِ مِنْ خلالِ شرحِ غريبِهَا، وضبطِهَا، وإعرابِهَا، وبيانِ وجهِ الاستشهادِ فيهَا [١].

والمتأمِّلُ في هذهِ الشَّواهدِ يلحظُ أنَّها للجاهليينَ والمخضرمينَ والإسلاميينَ ممَّن يستشهدُ بكلامِهِم سواءٌ ما عرفَ قائلُهَا، و مَا لم يعرف، ولم يذكر مِنْ شعرِ المحدثينَ إلَّا ثلاثةَ أبياتٍ ذكرهَا على سبيلِ الاستئناسِ منهَا بيتانِ للمتنبِّي وهما :

أَحْيَا وأيسر مَا قاسيت مَا قتلا والبين جَار على ضعْفي وَمَا عدَلا [٢]

وقولُهُ :

هَذي بَرزْتِ لنَا فَهِجْتِ رسِيسَا ثُمَّ انْصَرفْتِ ومَا شَفِيتِ نَسِيسَا [٣]

وآخرُ لقائلٍ لم أقف على من يعيِّنهُ :

جَازيتمُوني بالوِصَالِ قطِيعةً شتَّانَ بينَ صنيعِكُم وصنِيعِي [٤]

(١) ينظر : مثلًا الصفحات (٤٧ ، ٦٥ ، ٩٨ ، ١٤٢ ، ١٩٥ ، ٢٦٩) من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١١٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١١ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٣٨ من النص المحقق .

٤- أمثالُ العربِ وأقوالُهُم :

لقد جاءت أمثالُ العربِ وأقوالهُم مستفيضةً في ثنايا كتابِ الشَّيخِ الأسقاطيِّ – رحمَهُ اللهُ – ويكفيكَ دليلًا على وفرتِهَا عددُهَا حيث بلغت (٣٤) مثلاً وقولًا، كانَ يشرحُ غريبَهَا، ويضبطُ كلماتِها، ويذكرُ مناسباتِها، ويكملُ ناقصَهَا، ويبيِّنُ أوجُهَ إعرابِهَا، ومِنْ شواهدِ ذلكَ :

- في بابِ (النِّدَاءِ) عندَ الكَلامِ عَنْ حذفِ حَرْفِ النِّداءِ في اسمِ الجنسِ، وكذا ترخيمِه في قولِهِ : « أَطْرِقْ كَراً »، قالَ الشَّيخُ – رحمَهُ اللهُ – : بعدَهُ : « إنَّ النَّعامَ في القُرَى » ، وهو مثلٌ يُضْرَبُ لمَنْ تكبَّرَ وقد تواضعَ مَنْ هو أشرفُ منهُ، أي : أَطْرِقْ رأْسَكَ للصَّيدِ يا كروانُ فإنَّ أكْبرَ مِنكَ وهو النَّعامُ قد صِيدَ وحُمِلَ إلى القُرَى، وأصلُ كرا : (كروان) مُرخَّمٌ على لُغةِ مَنْ لا ينتظِر فقُلِبت الواوُ ألفاً .تصريح [١].
- وفي بابِ (التَّحذيرِ والإغراءِ) عندَ قولهِ : « أَحشَفًا وسوءَ كيْلةٍ » يقولُ الشَّيخُ عن كلمة (كيْلةٍ) : « -بكسرِ الكافِ -كالجِلسَة للهيئةِ، وهوَ مثلٌ لمنْ يظلمُ النَّاسَ مِنْ وجهينِ » [٢]
- وفي البابِ نفسِهِ في قولِهِ : « ولا شتيمةَ حرٍّ » قالَ : (ينبغِي أنْ يقولَ : « و ولا شتيمةَ حُرٍّ » بواوينِ حتى يكونَ معناهُ : « وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ »[٣].
- وفي البابِ نفسِهِ عندَ قولِهم : « وإن تأتِ فأهل اللَّيلِ » يقول : (المعنى : « تجدُ مَنْ يقومُ لكَ مقامَ أهلكَ في اللَّيلِ والنَّهارِ »[٤].

(١) ينظر : ص ٨ من النص المحقق .
(٢) ينظر : ص ١٢٧ من النص المحقق .
(٣) ينظر : ص ١٢٨ من النص المحقق .
(٤) ينظر : ص ١٢٨ من النص المحقق .

المَطْلبُ الرَّابعُ : استدراكاتُهُ واعتراضَاتُهُ على العلماءِ

الاستِدراكَاتُ والاعتراضَاتُ إذا وجدت في كتابٍ فإنَّهَا – بلا شكٍّ- تدلُّ على قوَّةِ ومكانةِ مؤلِّفِهِ العلميَّةِ، وعلى سعةِ اطِّلاعِهِ على كتبِ السَّابقينَ واللَّاحقينَ، والمتتبِّعُ لكتابِ الشَّيخِ الأسقاطيِّ يجدُ أنَّ هناكَ بعضًا مِنْ هذهِ الاستدراكاتِ والاعتراضاتِ، فهوَ يذكرُ الاعتراضَ في المسألةِ إمَّا في صورةِ : (إنْ قلنَا، وإنْ قيلَ، وقد يُقَالُ)، وإمَّا على صيغةِ الفعلِ المبنيِّ للمجهولِ فيقولُ:(وأُورِدَ)، أو بصيغةِ (واعترضَ)، وهذهِ الاعتراضاتُ إمَّا نقلاً عَنْ بعضِ العلماءِ، وإمَّا اجتهاداً منهُ في المسألةِ، وربمَّا ذكرَ اسمَ العالِمِ الذي اعترضَ عليهِ في المسألةِ بأسلوبٍ مهذَّبٍ لا يُسيءُ فيهِ لأحدٍ منهم، ومِنْ أمثلةِ ذلكَ :

١- في بابِ (النِّداءِ) جاءت كلمةُ (اعترضَ) في عباراتِهِ، ومِنْ ذلكَ في مسألةِ تقديرِ المنادَى فيقولُ : « واعْتُرِضَ تقديرُ المُنادى بـ « أدعو » الذي هوَ مِنْ الإخْبَاراتِ مع أنَّ النِّداءَ مِن الإنشاءاتِ، وأُجِيبَ : بأنَّ « أدعو » نُقِلَ إلى الإنشاءِ كـ « بِعْت » غزّي[1].

٢- وأيضًا في بابِ (النِّداءِ) يقولُ : « قولُهُ : " وابنِ المعرَّفَ المَنادَى ... " ويُبنَى على الحركةِ للإعلامِ بأنَّ بناءَه غيرُ أصليٍّ، وكانت ضمةً لأنَّه لو بُنِيَ على الكسرِ لالتبسَ بالمنادى المضافِ لياءِ المتكلِّمِ عندَ حذفِ يائِه اكتفاءً بالكسرةِ، أو الفتحِ لالتبسَ بهِ عندَ حذفِ ألفهِ اكتفاءً بالفتحةِ في بعضِ اللُّغاتِ .فاكهيٌّ .

وأُوْرِدَ عليهِ أنَّ المنادى المضافَ يجوزُ فيهِ الضمُّ عندَ حذفِ يائِهِ فكيفَ يحصلُ الفرقُ ؟ وَأُجِيبَ: بأنَّه قليلٌ وإنَّما يُفعَلُ فيما يَكثرُ أنْ لا يُنادَى إلا مضافاً.سق »[2]

٣- وفي نفسِ البابِ أيضًا قولُهُ « "ويا زيدانِ ويا زيدونَ " إنْ قِيلَ العَلَمُ إذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ لزِمَ اللامَ فكيفَ صحَّ (يا زيدانِ ويا زيدونَ ؟) قيلَ : صحَّ ؛ لقيامِ « يا » مقامَ

(١) ينظر : ص ٢ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٢ من النص المحقق .

اللَّامِ في إفادةِ التَّعريفِ، ولو أُستعمِلَ مع اللامِ هنا لزمَ اجتماعُ أَداتي تعريفٍ . سق »[١].

٤- وفي بابِ (الاستغاثةِ) في مسألةِ تعلُّقِ اللَّامِ الدَّاخلَةِ على المستغاثِ يقولُ « قولُهُ " بحرفِ النِّداءِ " أُعتُرِضَ بأنَّ الحرفَ باعتبارِ ما فيهِ مِنْ معنَى الفعلِ لا يعملُ في المجرورِ وهذا غيرُ منقدحٍ؛ لأنَّ الظَّرفَ ليسَ أسوءأَ حالاً مِنْ الحالِ وقد عملَ الحرفُ فيهِ بما فيهِ مِنْ معنَى الفعلِ »[٢].

٥- وفي بابِ ما لا ينصرفُ في مسألةِ المانعِ مِنْ الصَّرْفِ لكلمةِ (أُخَرْ) يقولُ : « قولُهُ " مرادًا به جمعَ المؤنَّثِ " في هذا القيدِ دفعٌ لما أوردَ مِنْ أنَّ (آخَرْ) يصلحُ للواحدِ والمثنَّى والجمعِ ، و (أُخَر) لا يصلحُ إلَّا للجمعِ فكيفَ يكونُ معدولاً عنهُ ؟ ووجهُ الدَّفعِ أنَّهُ معدولٌ عَنْ (آخر) بمعنى الجماعةِ لا مطلقاً فلا يصحُّ إلَّا للجمع »[٣].

(١) ينظر : ص ١٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٧٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢١٨ من النص المحقق .

المبحثُ الثَّالثُ : الأصُولُ النَّحويَّةُ التِي اعتمدَ عليَها

أولاً : السَّمَاعُ :

أقامَ النُّحاةُ مذاهبَهُم، وقعَّدُوا قواعِدَهُم على ما ثبتَ سَمَاعُهُ عَنْ العربِ الموثوقِ بعربيَّتِهِم . وعلى الكثيرِ المسموعِ قامَ القياسُ، وبقيَ للمسموعِ بعدَ الاستقراءِ للتَّقعِيدِ والتَّأصيلِ مكانتُهُ في بناءِ الأحكامِ وإنْ خالفَ المقيسَ، فإنْ كانَ المسموعُ شاذًّا يتوقَّفُ عندَهُ ولا يقاسُ عليهِ. (١)

قالَ السُّيوطيُّ : (السَّماعُ ما ثبتَ في كلامِ مَنْ يوثقُ بفصاحتِهِ، فشملَ كلامَ اللهِ تعالى وهوَ القرآنُ، وكلامَ نبيِّهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وكلامَ العربِ قبل بعثتِهِ، وفي زمنِهِ وبعدَهُ إلى أنْ فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدينَ نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ. فهذهِ ثلاثةُ أنواعٍ لابدَّ فيهَا مِنْ الثبوتِ) (٢).

وقد اتبعَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ العلماءَ السَّابقينَ فاعتمدَ السَّماعَ أصلاً مِنْ الأصولِ النَّحويَّةِ، فهوَ الأصلُ الذي دُوِّنت بموجبهِ اللُّغةُ، والمتتبِّعُ لكتابهِ هذا يجدُ أنَّهُ اعتدَّ بالمسموعِ في نقولاتِهِ عَنْ العلماءِ ولو خالفَ القياسَ لأنَّهُ الأصلُ بشرطِ أنْ يكونَ المسموعُ قد ثبتت روايتُهُ بلفظِهِ صحيحًا، ومِنْ أمثلةِ السَّماعِ الواردةِ في هذا الكتابِ ما يلي :

١-قولُهُ « وتُؤُوِّل في الاشتقاقِ » :كأنَّه قالَ : « يا سعدُ المنسوبُ للأوسِ » وهذا الوجهُ ضعيفٌ؛ لأنَّ الوصفَ بالجامدِ على توهُّمِ الاشتقاقِ موقوفٌ على السَّماعِ، فلا يُقالُ بهِ ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وقد وجدنا ذلكَ، لجوازِ ما تقدَّم مِن الأوجُهِ. شاطبيٌّ (٣).

٢-قولُهُ « فحذفتِ الأَلِفُ وبقيتِ الفَتْحَةُ » قد تقدَّمَ منعُ الجمهورِ لهذا في غيرِ هذهِ الصورةِ نحو : (يا عبد) وهم لا يمنعونَ ذلكَ هنا، والفرقُ ثبوتُ السَّماعِ الصحيحِ هنا.ب(٤)

---

(١) ينظر : الخصائص لابن جني ١ / ١١٧ .

(٢) ينظر : الاقتراح للسيوطي٧٤-٧٥ .

(٣) ينظر : ص ٤٨ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٥٧ من النص المحقق .

٣-قولُهُ « عندَ سيبويهِ » : وقالَ المبرِّدُ : « هوَ مسموعٌ فلا يُقالُ: (قَوامِ) ولا (قَعادِ) في (قُمْ) و (اقعُدْ) إذ ليسَ لأحدٍ أنْ يبتدعَ صيغةً لم تنقلهَا العربُ » [١].

٤-قولُهُ « وأجازَ سيبويهِ ترخيمَهُ ثانيًا » أي : إنْ بقيَ بعدَهُ ثلاثةُ أحرفٍ. سيوطي. قالَ أبوحيَّانُ : « والصَّحيحُ مذهبُ سيبويه وبهِ وردَ السَّماعُ ، ثمَّ قالَ : والوجهُ أنَّ في ذي التَّاءِ الذي هوَ على أكثرِ مِنْ أربعةِ أحرفٍ وجهينِ أحدُهمَا - وهوَ الكثيرُ - ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ فقط ، والثَّانِي - وهو قليل- ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ وما تليهِ »[٢]

٥-قولُهُ « عليهِ مِنْ اللؤمِ سروالةٌ » : ... هذا القولُ الظاهرُ أنَّهُ إشارةٌ إلى قولِهِ : « ومِنْ النَّحويينَ مَنْ زَعَمَ ... » معَ ملاحظةِ نقلِ سماعِ " سِروَالَة "[٣].

(١) ينظر : ص ٦٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٩٣ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٢٩ من النص المحقق .

ثانيًا: القِيَاسُ :

للقياسِ في النَّحوِ العربيِّ أهمِّيَّتُهُ في تقريرِ المسائلِ وإرساءِ الأحكامِ، لأنَّ النَّحوَ : علمٌ مستخرجٌ بالمقاييسِ المستنبطةِ مِنْ استقراءِ كلامِ العربِ الموصلةِ إلى معرفةِ أحكامِ أجزائِهِ التي ائتلفَ منهَا . وهوَ ظاهرةٌ قديمةٌ في اللِّغةِ، لكن كثرَ استخدامُهُ وقتَ عهدِ التَّدوينِ، إذ كانَ هوَ الوسيلةُ لمعرفةِ ما لم يُسمع عَنْ العربِ أوَّلًا، ولاستنباطِ الأحكامِ النَّحويَّةِ ثانيًا، قالَ ابنُ الأنباريِّ : (اعلم أنَّ القياسَ في وضعِ اللِّسانِ بمعنى التَّقديرِ، وهوَ مصدرُ قايست الشَّيءَ بالشيءِ مقايسةً وقياسًا، ومنهُ المقياسُ أي : المقدارُ، وقيسُ رمحٍ أي : قدرُ رمحٍ، وهوَ في عرفِ العلماءِ عبارةٌ عَنْ تقديرِ الفرعِ بحكمِ الأصلِ، وقيلَ : هوَ حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلَّةٍ، وإجراءُ حكمِ الأصلِ على الفرعِ ...وهذهِ الحدودُ كلُّهَا متقاربةٌ)[١] ، وقالَ : (وأمَّا القياسُ فهوَ حملُ غيرِ المنقولِ على المنقولِ، إذا كانَ في معناهُ، كرفعِ الفاعلِ، ونصبِ المفعولِ في كلِّ مكانٍ، وإن لم يأتِ كلُّ ذلكَ منقولاً عنهم، وإنَّمَا لمَّا كانَ غيرُ المنقولِ عنهُم مِنْ ذلكَ في معنى المنقولِ كانَ محمولاً عليهِ، وكذلكَ كلُّ مقيسٍ في صناعةِ الإعرابِ)[٢] .

وقد اعتمدَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ على القياسِ فهوَ مرتبطٌ بالسَّماعِ، ويظهرُ ذلكَ جليًّا في كتابهِ حيثُ ذكرَ بعضَ الأمثلةِ التي اعتمدَ فيهَا عليهِ مِنْ خلالِ نقولاتِهِ عَنْ العلماءِ، وهوَ يردُّ مِنْ الأقوالِ ما ليسَ له نظائرُ يقاسُ عليهَا، ومِنْ تلكَ الأمثلةِ :

١-في بابِ (النِّداءِ) قولُهُ « ولا يلزمُ الحرفُ إلَّا معَ اللهِ والضَّميرِ » : لأنَّ نداءَهُما على خلافِ القياسِ، فلو حُذِفَ حرفُ النِّداءِ لم يدلَّ عليه دليلٌ، والحذفُ إنَّما يكونُ للدَّليلِ. حفيد . وجْهُ مخالفةِ القياسِ في (الله) هو أنَّ فيهِ (أَلْ) . ب .[٣]

---

(١) ينظر لمع الأدلة لابن الأنباري ٩٣ .

(٢) ينظر الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري٤٥-٤٦ .

(٣) ينظر : ص ٧ من النص المحقق .

٢-وفيهِ أيضاً قولُهُ « والمختارُ عندَ البصريينَ غيرَ المبرِّدِ الفتحُ » : أيْ لخفَّتِهِ، وذهبَ المبرِّدُ إلى أَنَّ الضمَّ أجودُ وهوَ القياسُ . تصريح .[١]

٣-وفيه أيضًا قولُهُ « أجازَ المازنيُّ والكوفيونَ: يا زيد وعمرا ، ويا عبدالله وبكرا » : أيْ قياساً على المنسوقِ المقرونِ بألْ » . [٢]

٤-وفي بابِ (النُّدبةِ) قولُه « صله بالألف » : هوَ نظيرُ إلحاقِ الألفِ بالمستغاثِ وقد صرَّحُوا هناكَ بأنَّهُ حينئذٍ مبنيٌّ على الفتحِ وقياسُهُ أنْ يكونَ هذا أيضاً مبنياً على الفتحِ وعلى هذا ليسَ في نعتِهِ إلَّا النصبُ ، لكنَّ الشَّاطبيَّ جوَّزَ تقديرَ الضمِّ ولم يتعرَّضْ لحكمِ التَّابعِ فليُحرَّر. سق » .[٣]

٥-وفي بابِ ما لا ينصرفُ « وأمَّا (صنعانيٌّ وبهرانيٌّ) فالقياسُ (صنعاويٌّ وبهراويٌّ) فإبدالُ النُّونِ مِنْ الواوِ شاذٌّ؛ وذلكَ للمناسبةِ بينهُمَا ألا ترَى إلى إدغامِ النُّونِ في الواوِ. دم » . [٤]

ثالثًا : التَّعليلُ :

توسَّعَ النُّحاةُ في التَّعليلِ بعدَ أنْ قويت صلةُ النَّحوِ وأحكامِهِ بالفقهِ وأصولِهِ والمنطقِ وقواعدِهِ، فنهجَ النُّحاةُ منهجَ الفقهاءِ المتكلِّمينَ، وصُنِّفت العللُ فكانت تعليميَّةً وقياسيَّةً ونظريَّةً .

وشيخُنَا الأسقاطيُّ عني بذكرِ العللِ في كثيرٍ مِنْ القضايا نقلاً عَنْ العلماءِ، أو اجتهادًا منهُ، والعللُ عندَهُ تجري على أحكامِهَا، حيثُ تردُّ العلَّةُ تبعًا للحكمِ، وقد يوردُ تلكَ العللَ بلفظِ العلَّةِ ومشتقاتِهَا، أو بلفظِ: وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ ... ، ومِنْ أمثلةِ ذلكَ :

١-في بناءِ المنادَى المعرفةِ يقولُ : « وجعلَ **السيِّدُ** العلَّةَ « مشابهَتَهُ لكافِ ذلكَ في الخطابِ والإفرادِ بلا واسطةٍ ». [٥]

---

(١) ينظر : ص ٢١ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٣٨ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٨١ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢١٠ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ١٢ من النص المحقق .

٢-وفي باب (النِّداءِ) وممَّا جرت فيهِ العِلَّةُ على الحكمِ قولُهُ في الميمِ في كلمةِ اللَّهمَّ « ولم تُزَد مكانَ المعوَّضِ عنه؛ لئلاَّ تجتمعَ زيادتا الميمِ وأل في الأوَّلِ، وخُصَّت الميمُ بذلك لأنَّها عُهِدَ زيادتُها آخِراً كميمِ (زُرْقُمْ) قالهُ السِّيرافيُّ » [١] .

وقوله «كمَا عوَّضُوا عنه (ما) في ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[٢]، وخُصَّ هنا بالنِّداءِ؛ لأنَّه موضعُ تنبيهٍ، و (ما) في ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾؛ لأنَّ (ما) مبهمةٌ في الأصلِ فتوافقَ الشَّرطُ.دم.[٣]

٣-وفي نداءِ " أيٍّ " وأنَّها قد تضمُّ يقولُ معلِّقًا على ذلكَ : « وهذهِ علَّةٌ تلزمُهَا » [٤]

٤-ويقولُ عَنْ (أيٍّ) في موضعٍ آخرَ : « وإنَّما توصَّلُوا بـ (أيْ) إلى نداءِ ما فيهِ اللَّامُ؛ لأنَّ اللَّامَ لو دخلتْ المنادَى فإمَّا أنْ يبنَى وهوَ بعيدٌ؛ لأنَّ اللَّامَ معاقبةٌ للتَّنوينِ – وهي كالتنوينِ– فاسْتُكْرِهَ دخولُهَا مُطَّرِداً في المنادى المبنيِّ، وإمَّا أنْ يُعرَبَ، وهوَ أيضًا بعيدٌ لحصولِ علَّةِ البناءِ : وهيَ وقوعُ المنادَى موقعَ الكافِ، وكونهُ مثلُهَا في الإفرادِ والتَّعريفِ، وقالَ بعضُهُم : إنَّما لم يجمعُوا بينهُمَا كراهةَ اجتماعُ حرفي التَّعريفِ »[٥]

٥-وفي باب (المنادَى المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ) في كلمةِ (مسلمي) يقولُ:« قالَ ابنُ قاسمٍ:« وفيهِ نظرٌ في الجمعِ؛ لالتباسِهِ حينئذٍ بالمفردِ في صورةِ إثباتِ يائِهِ ساكنةً»[٦]

٦-وفي بابِ (التَّرخيمِ) قولُهُ « إنَّمَا اشترطَ العلميَّةَ في التَّرخيمِ لكثرةِ نداءِ العلمِ فناسَبهُ التَّخفيفُ بالتَّرخيمِ، وإنَّمَا اشترطَ أنْ يكونَ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ لأنَّهم كرهُوا نقصَ الاسمِ نقصًا قياسيًا مطَّرِدًا عنْ أقلِّ أبنيةِ الاسمِ المتمكِّنِ أي الثلاثيِّ بلا علَّةٍ ظاهرةٍ موجبةٍ فلا يردُ نحوُ : (يدٌ و دمٌ) فإنَّ النَّقصَ فيهِ وإنْ كانَ بلا علَّةٍ لكنَّهُ

---

(١) ينظر : ص ٣٠ من النص المحقق .

(٢) سورة الإسراء (١١٠) .

(٣) ينظر : ص ٤٠ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٤٠ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٤١ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٥٢ من النص المحقق .

قليلٌ غيرُ قياسيٍّ والشُّذوذُ لا يُعْبَأُ بهِ، ولا يرِدُ أيضاً نحوُ : (عمٍ وشجٍ وعصًا) فإنَّهُ وإنْ كانَ قياساً لكنَّه لعلةٍ ظاهرةٍ مُلْجِئةٍ إلى الحذفِ » .[١]

٧-وفي بابِ (أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ)، وبيانِ علَّةِ إعرابِ بعضِ الأصواتِ يقولُ : « الذي يظهرُ أنَّ العِلَّةَ في ذلكَ أنَّه أُستعمِلَ مركَّبًا لا أنَّهُ وقعَ موقعَ متمكِّنٍ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ : « سمعتُ صوتًا وغاقًا » وأمثالَ ذلكَ، فالمعنى بحالِهِ وقد أُعربت، والتَّحريرُ أنْ يقالَ : يجبُ أنْ تعربَ إنْ خرجَتْ عن معانيهَا وسُمِّيَ بها، ويجوزُ إنْ كانت باقيةً على معناهَا ووقعَتْ في تركيبٍ، ويجبُ البناءُ في غيرِ ذلكَ. دم ».[٢]

٨-وفي بابِ (ما لا ينصرفُ) في كلمةِ (ندمانٌ) ومنعِهَا مِنْ الصَّرفِ يقولُ : « وقولُهُ " وهذا متَّفقٌ على منعِ صرفِهِ " وسينقلُ الشَّارح صرفَهُ عن بني أسَدٍ، وظاهرُهُ التَّدافعُ، فيحتملُ أنْ يكونَ المنعُ مِنْ الصَّرفِ مجمعاً عليهِ، لكنْ بنو أسَدٍ لا يجعلونَ المنعَ محتَّماً، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ كلامَ الشَّارحِ الآتي يأباه » .[٣]

٩-ويقولُ في البابِ نفسِهِ عَنْ المنقوصِ « يفيدُ أنَّ حذفَ ياءِ المنقوصِ غيرُ واجبٍ، ويصرِّحُ بذلكَ قولُهُ : « ما كانَ جائزاً في الأدنى »، وفيهِ نظرٌ، فإنْ أرادَ المقرونَ بألْ فليسَ الكلامُ فيهِ . ب.[٤]

(١) ينظر : ص ٩٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٧٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٠٧ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٢٨ من النص المحقق .

المبْحَثُ الرَّابعُ : مصادِرهُ

جاءَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ في عصرٍ كثرت فيهِ التَّآليفُ في مختلفِ العلومِ، ولا شكَّ أنَّهُ أفادَ مِنْ هذهِ الكتبِ فائدةً كبيرةً جدًّا، خاصَّةً ما يتعلَّقُ بعلومِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وقد تنوَّعتِ المصادرُ التي اعتمدَ عليهَا، وقد ذكرَ بعضاً منهَا في مقدِّمتِهِ حيثُ قالَ : « ... وهأنذا أذكرُ رموزَ الكتبِ التي نقلتُ عنهَا، فالباءُ لحاشيةِ الشِّهابِ ابنِ قاسمِ العبَّاديِّ على هذا الكتابِ، والسِّينُ والميمُ لحاشيتِهِ على شرحِ ابنِ النَّاظِمِ، والزَّايُ المعجمَةُ لشيخِ الإسلامِ زكريَّا الأنصاريِّ عليهِ أيضًا، والضَّادُ المعجمَةُ للرَّضيِّ، والحاءُ المهملةُ لحفيدِ الموضّحِ، والدَّالُ المهملةُ والميمُ للدَّماميِّنيِّ على التَّسهيلِ، والنُّونُ والقافُ لحاشيةِ العلَّامةِ الشَّنوانيِّ على شرحِ قطرِ الفَاكهيِّ، والسِّينُ والقافُ لحاشيةِ العلَّامةِ يس الحمصيِّ عليهِ أيضًا، والعينُ المهمَلةُ لشرحِ الشَّواهِدِ للعينيِّ، وغيرُ مَا رمزتُ إليهِ مِنْ الكتبِ أذكرهُ بالصَّريحِ كالمغنِي، وحواشِيهِ، وحاشيتَي يس والعزُّ بنِ جماعةَ، والتَّصريحِ، وحاشيتِهِ للدَّنوشريِّ...» . ويمكنُ أنْ نوردَهَا على النَّحوِ التَّالي :

أوَّلاً: كتبُ اللُّغةِ والمَعَاجِمِ :

كانَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ يبيِّنُ معنى ما يمرُّ مِنْ مفرداتٍ لغويَّةٍ مِنْ كتبِ اللُّغةِ المختلفةِ، وكانَ يُصرِّحُ باسمِ الكتابِ أو المعجمِ الذي نقلَ عنهُ هذا المعنى، أو باسمِ مؤلِّفِ هذا الكتابِ، ومِنْ الكتبِ التي صرَّحَ بالنَّقلِ عنهَا :

١- الصِّحَاحُ للجوهريِّ، وقد صرَّحَ بالنَّقلِ عنهُ في أربعةِ مواضعَ[(١)].
٢- مختارُ الصِّحَاحِ للرَّازيِّ، ونقلَ عنهُ مرَّةً واحدةً [(٢)].
٣- القاموسُ المحيطُ للفيروزِ أبادي، وقد صرَّحَ بالنَّقلِ عنهُ في ثمانيةَ عشرَ موضِعًا [(٣)].
٤- المصباحُ المنيرُ للفيوميِّ، وقد صرَّحَ بالنَّقلِ عنهُ في ثلاثةِ مواضعَ [(٤)].

(١) ينظر : الصفحات (٢٠٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٦٤) من النص المحقق.
(٢) ينظر : ص ١٨٦ من النص المحقق.
(٣) ينظر : مثلًا الصفحات (٩٧ ، ١٣٨ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠) من النص المحقق.
(٤) ينظر : ص ٢٣٦ من النص المحقق.

ثانيًا: كتبُ النَّحو والصَّرفِ :

نقلَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ في كتابِهِ عَنْ كتبِ النُّحوِ المختلفةِ الشيءَ الكثيرَ، سواءً أكانت متقدِّمَةً أم متأخِّرةً، والملاحظُ عليهِ أنَّهُ لا يذكرُ اسمَ الكتابِ الذي ينقلُ عنهُ في الغالبِ، بل يذكرُ اسمَ مؤلِّفِهِ، وسنعرضُ أسماءَ الكتبِ التي صرَّحَ بهَا في كتابِهِ، وكذا أسماءَ العلماءِ الذينَ نقلَ عنهُم ونصَّ على أسمائِهِم .

أ / الكتبُ التي نقلَ عنهَا :

١- **أوضحُ المسالكِ لابنِ هشامٍ (التَّوضيحُ)** : نقلَ عنهُ ثمانيةَ أقوالٍ[١].
٢- **البَديعُ لابنِ الأثيرِ** : نقلَ عنهُ مرةً واحدةً [٢].
٣- **التَّسهيلُ** : ونقلَ عنهُ خمسةَ عشرَ نقلاً [٣].
٤- **التَّصريحُ للأزهريِّ** : أكثرَ الأسقاطيُّ مِنْ النَّقلِ عن هذا الكتابِ حتى وصلت مَا يقاربُ (١٠٢) نقلاً عنهُ . [٤].
٥- **الجنَى الدَّانِي للمراديِّ** : نقلَ عنهُ مرةً واحدةً .[٥]
٦- **شرحُ التَّسهيلِ لابنِ مالكٍ** : ونقلَ عنهُ قولينِ .[٦]
٧- **شرحُ الكافيةِ لابنِ مالكٍ** : نقلَ عنهُ ثلاثةَ أقوالٍ [٧].
٨- **شرحُ شذورِ الذَّهبِ لابنِ هشامٍ** : نقلَ عنهُ أربعةَ أقوالٍ [٨].

---

(١) ينظر : الصفحات (٢٩ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ١٢٤ ، ١٩٢ ، ٢٢٨ ، ٢٥٠) من النص المحقق .

(٢) ينظر ص٤٠من النص المحقق.

(٣) ينظر: مثلًا الصفحات (٧ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٨١ ، ١٢٠ ، ١٤٢) من النص المحقق.

(٤) ينظر : مثلاً الصفحات (٩ ، ٢٢ ، ٥٨ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ١٣٥ ، ١٨٢ ، ٢٤٧ ، ٢٧٨) من النص المحقق.

(٥) ينظر : ص (١٤٣) من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص (٥٠ ، ١٤١) من النص المحقق.

(٧) ينظر : ص (٥٠ ، ٦٠ ، ٢٦٢) من النص المحقق.

(٨) ينظر : الصفحات (١٤٠ ، ٢٣٤ ، ٢٧٤) من النص المحقق .

٩- **شرحُ عمدةِ الحافظِ وعدَّةِ اللَّافظِ لابنِ مالكٍ** : ونقلَ عنهُ قولاً واحدًا[١].

١٠- **العبابُ في شرحِ اللُّبابِ للنُّقرَه كارْ** : ونقلَ عنهُ نقلاً واحدًا [٢].

١١- **قَطْرُ النَّدَى لابنِ هشامٍ** : نقلَ عنهُ قولًا واحدًا[٣].

١٢- **الكافيةُ لابنِ الحاجبِ** : نقلَ عنهُ قولاً واحدًا [٤].

١٣- **مغنِي اللَّبيبِ لابنِ هشامٍ** : نقلَ عنهُ تسعةَ أقوالٍ [٥].

١٤- **النِّهايةُ لابنِ الخبَّازِ** : نقلَ عنهُ مرتينِ[٦].

١٥- **همعُ الهوامعِ للسِّيوطيِّ** : نقلَ عنهُ ثلاثةَ أقوالٍ[٧].

ب : **العلماءُ الذينَ نقلَ عنهُم :**

تنوَّعت طرقُ استقصاءِ الأسقاطيِّ للمعلوماتِ مِنْ المصادرِ، فاستقَى نقولاتِهِ عَنْ العلماءِ مِنْ خلالِ كتبِهِم مباشرةً، أومِنْ خلالِ نقولاتِ المتأخِّرينَ عَنْ المتقدِّمينَ، أو مِنْ الكتبِ النَّحويَّةِ الموسوعيةِ.

وأمَّا مَنْ نقلَ عنهُم الشَّيخُ الأسقاطيُّ – رحمَهُ اللهُ – مِنْ العلماءِ فكثيرونَ، منهُم ما يلي :

١- **ابنُ أبي الرَّبيعِ** : نقلَ عنهُ نقلًا واحدًا مِنْ خلال كتابِهِ (البسيطِ على شرحِ جملِ الزَّجاجيِّ)[٨].

٢- **ابنُ الحَاجِبِ** : وقد أكثرَ عنهُ النَّقلَ مِنْ كتُبِهِ : (الكافيَةِ، والإيضاحِ، والأمالي)، وكانَ عددُهَا أربعةَ عشرَ قولًا[١].

---

(١) ينظر : ص ٢٠٧ من النص المحقق.

(٢) ينظر ص٥٣من النص المحقق.

(٣) ينظر : ص ٢٦٨ من النص المحقق.

(٤) ينظر : ص ٢٢٨ من النص المحقق.

(٥) ينظر : مثلا الصفحات (١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ٢٦٦) من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص (٥٤ ، ٨٢) من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص (٧ ، ١٥ ، ٣٧) من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٧١ من النص المحقق .

٣- **ابنُ الخبَّازِ** : ونقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (توجيهِ اللُّمَعِ شرحُ كتابِ اللُّمَعِ)[٢].

٤-**ابنُ الدَّهَّانِ** : نقلَ عنهُ مرةً واحدةً[٣].

٥-**ابنُ المصنِّفِ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (شرحِ الألفيَّةِ) خمسةَ أقوالٍ[٤].

٦- **ابنُ إيازٍ** : نقلَ عنهُ نقلًا واحدًا، مِنْ كتابِهِ (المحصولِ في شرحِ الفصولِ)[٥].

٧- **ابنُ بابشاذ** : نقلَ عنهُ نقلًا واحدًا[٦].

٨- **ابنُ برهانَ** : نقلَ عنهُ مرتينِ[٧] .

٩- **ابنُ جنِّي** : نقلَ عنهُ نقلانِ مِنْ كتابيهِ (الخصائصِ، وسرِّ صناعةِ الإعرابِ)[٨].

١٠- **ابنُ عقيلٍ** : نقلَ عنهُ مرَّةً واحدةً مِنْ كتابهِ (شرحِ ابنِ عقيلٍ على الألفيَّةِ)[٩].

١١- **ابنُ قاسمِ العبَّاديُّ** : نقلَ عنهُ كثيراً مِنْ خلالِ (حاشيتيهِ على ابنِ النَّاظِمِ، والأشمونيِّ) ووصلَ عددُ نقولاتهِ عنهُ أكثرَ مِنْ (١٥٠) نقلاً .

١٢- **ابنُ مالكٍ** : نقلَ عنهُ كثيرًا مِنْ خلالِ كتبهِ المتنوِّعةِ (كالتَّسهيلِ وشرحِهِ، وشرحِ الكافيةِ الشَّافيةِ، وعمدةِ الحافظِ)، وعددُ نقولاتِهِ عنهُ حوالي (٤٥) نقلًا[١].

---

(١) ينظر : مثلا الصفحات (١١٤ ، ١١٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٨ ، ٢٨٣) من النص المحقق

(٢) ينظر : ص (٢٩ ، ٥٤ ، ٨٢) من النص المحقق .

(٣)ينظر : ص ١٩٧ من النص المحقق .

(٤) ينظر : مثلاً الصفحات (٩ ، ٣٧ ، ١٣٢) في النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ٢٠٢ من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ١٤٧ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٦ ، ٢٧٢ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ٢٥ ، ٢٣٥ من النص المحقق .

(٩) ينظر : ص ٩٦ من النص المحقق .

١٣- **ابنُ هانئ** : نقلَ عنهُ مرَّةً واحدةً[٢].

١٤- **ابنُ هشامٍ** : نقلَ عنهُ مِنْ خلالِ كتبهِ المتنوِّعةِ قرابةَ عشرةِ أقوالٍ[٣].

١٥- **أبو عليٍّ الفارسيِّ** : نقلَ عنهُ أربعةَ أقوالٍ[٤].

١٦- **الأخفشُ الأوسطُ سعيدُ بنِ مسعدةَ** : نقلَ عنهُ تسعةَ أقوالٍ[٥].

١٧- **الأعلمُ الشنتمريُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابهِ (النُّكتِ) نقلًا واحدًا[٦].

١٨- **البيضاويُّ** : وكتابهُ (أنوارُ التَّنزيلِ وأسرارِ التَّأويلِ)، المعروفُ بتفسيرِ البيضاويِّ، نقلَ عنهُ نقلينِ[٧].

١٩- **الجاميُّ** : مِنْ كتابهِ (الفوائدِ الضيائيَّةُ على الكافيةِ)، ونقلَ عنهُ خمسةَ أقوالٍ[٨]

٢٠- **حفيدُ ابنِ هشامٍ** : وكتابهُ (حاشيةٌ على أوضحِ المسالكِ)، ونقلَ عنهُ ثلاثةً وثلاثينَ قولًا[٩].

٢١- **الخبيصيُّ** : وقد نقلَ عنهُ مرةً واحدةً [١٠].

٢٢- **الخضراويُّ** : وقد نقلَ عنهُ مرةً واحدةً [١].

---

(١) ينظر : مثلا الصفحات (٣٧ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ١٢٥ ، ١٩٩ ، ٢٢٠) من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٤٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : مثلا الصفحات (٤٨ ، ٧١) من النص المحقق .

(٤) ينظر : مثلاً ص (١٣ ، ٤٩) .

(٥) ينظر مثلاً الصفحات (١٩، ٣٩، ٤٣، ٩٩، ١٤٧، ١٤٩) من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٢٨ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٢٤٤ ، ٢٤٧ من النص المحقق .

(٨) ينظر : الصفحات (٢٠ ، ٧٥ ، ١٤٠ ، ١٨٠ ، ٢٤٦) من النص المحقق .

(٩) ينظر : مثلا الصفحات (٤٨ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ١١٩) من النص المحقق .

(١٠) ينظر : ص ٢٣٢ من النص المحقق .

٢٣- **الدَّماميني** : وكانت جلُّ نقولاتِهِ عنهُ، فنقلَ عنهُ مِنْ شرحِهِ على التَّسهيلِ (تعليقَ الفرائدِ)، و (شرحِهِ على المغنيِّ) أكثر من (٢٩٠) قولًا .

٢٤- **الرَّازيُّ** : ونقلَ عنهُ مرةً واحدةً[٢].

٢٥- **الرَّضيُّ** : ونقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (شرحِ الكافيةِ)، وعددُ نقولاتِهِ أربعينَ قولًا[٣].

٢٦- **الرُّمانيُّ** : وقد نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (شرحِ كتابِ سيبويهِ) مرةً واحدةً[٤].

٢٧- **السَّعدُ التَّفتازانيُّ** : نقلَ عنهُ مرةً واحدةً مِنْ كتابِهِ (شرحِ تصريفِ العزِّيِّ)[٥]

٢٨- **سيبويهِ** : ينقلُ عنهُ في بعضِ الأحيانِ نصوصًا مِنْ (الكتابِ)، وفي حينٍ آخرَ ينسبُ لهُ آراءً مفهومةً مِنْ الكتابِ، وقد نقلَ عنهُ قرابةَ مئةِ قولٍ[٦].

٢٩- **السَّيِّدُ الشَّريفُ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (حاشيةِ السَّيِّدِ على كافيةِ ابنِ الحاجبِ) ثلاثةَ أقوالٍ[٧].

٣٠- **الشَّاطبيُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ شرحِهِ على الألفيَّةِ (المقاصدِ الشَّافيةِ) عشرةَ أقوالٍ[٨].

٣١- **شُمنِّيُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ (حاشيتِهِ على مغني اللَّبيبِ) ستةَ أقوالٍ[٩].

---

(١) ينظر : ص ٢٦٧ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٢١ من النص المحقق .

(٣) ينظر : مثلا الصفحات (١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ٢٠١ ، ٢٢٩) من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٨٠ من النص المحقق .

(٥) ينظر : ص ١٩١ من النص المحقق .

(٦) ينظر : مثلا الصفحات (١٦، ٢٤ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ٩٢، ١٥٣ ، ٢٠٩) من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ١٢ ، ١٦ ، ٢١٥ من النص المحقق .

(٨) ينظر : مثلا الصفحات (٢٦ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٨٤) من النص المحقق .

(٩) ينظر : مثلا الصفحات (١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٧) من النص المحقق .

٣٢- **شنوانيُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (الدُّررُ البهيَّةُ في شرحِ الأزهريَّةِ مرةً واحدةً)[١].

٣٣- **صدرُ الأفاضلِ** : نقلَ عنهُ مرتينِ[٢].

٣٤- **عبدُالقاهرِ الجرجانيُّ**: نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (المقتصدِ في شرحِ الإيضاحِ) مرةً واحدةً[٣].

٣٥- **العصامُ** : نقلَ عنهُ مِنْ (حاشيتِهِ على الفوائدِ الضيائيَّةِ) أربعةَ أقوالٍ[٤].

٣٦- **العينيُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (المقاصدِ النَّحويَّةِ شرحِ الشَّواهدِ الكبرى) أربعينَ قولًا[٥].

٣٧- **غزِّيُّ**: نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (فتحِ الرَّبِّ المالكِ بشرحِ ألفيَّةِ ابنِ مالكِ) سبعةَ أقوالٍ[٦]

٣٨- **غُنيمِي** : نقلَ عنهُ مرةً واحدةً[٧].

٣٩- **فاكهيُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (مجيبِ النِّدا إلى شرحِ قطرِ النَّدى) مرةً واحدةً[٨].

٤٠- **الفرَّاءُ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (معَاني القرآنِ) عشرةَ أقوالٍ[٩].

٤١- **المبرِّدُ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (المقتضبِ) عشرةَ أقوالٍ[١].

---

(١) ينظر : ص ٢٤٧ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٢٧٦ من النص المحقق .

(٤) ينظر : الصفحات (٢٠٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠) من النص المحقق .

(٥) ينظر : مثلا الصفحات (٨ ، ١١ ، ٩٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣) من النص المحقق .

(٦) ينظر : الصفحات (٢ ، ٣ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٣٣) من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٢٨٥ من النص المحقق .

(٨) ينظر : ص ١٢ من النص المحقق .

(٩) ينظر : مثلا الصفحات (٢٥ ، ١٠٠ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ، ٢٢٠) من النص المحقق .

٤٢- **محمَّدُ بنِ جابرِ الأندلسيُّ** : نقلَ عنهُ نقلًا واحدًا[٢].

٤٣- **المراديُّ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (توضيحِ المقاصدِ) خمسةَ أقوالٍ[٣] .

٤٤- **ناظرُ الجيشِ** : نقلَ عنهُ مِنْ كتابِهِ (تمهيدِ القَواعدِ بشرحِ تسهيلِ الفوائدِ) مرةً واحدةً[٤].

٤٥- **يس** : نقلَ عنهُ مِنْ (حواشيهِ على الألفيَّةِ، والتَّصريحِ، والقطرِ) تسعةً وعشرينَ قولاً[٥].

ثالثًا : كتبُ التَّفسير :

١- **الانتصَافُ مِنْ الكشَّافِ لابنِ المنيِّرِ**، ونقلَ عنهُ مرةً واحدةً [٦] .

٢- **أنوارُ التَّنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ**، المعروفُ بتفسيرِ البيضاويِّ، ونقلَ عنهُ نقلينِ [٧].

٣- **تفسيرُ الكشَّافِ للزَّمخشريِّ**، ونقلَ عنهُ ثلاثةَ أقوالٍ[٨].

---

(١) ينظر : مثلا الصفحات (١٣ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٦٤ ، ٢٧٤) من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٦٤ من النص المحقق .

(٣) ينظر : الصفحات (١٠٥، ١٣٣، ٢٣٦، ٢٧٧، ٢٨٠) من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٠٥ من النص المحقق .

(٥) ينظر : مثلا الصفحات (١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٤٣ ، ٤٩) من النص المحقق .

(٦) ينظر : ص ٤ من النص المحقق .

(٧) ينظر : ص ٢٤٤ ، و ٢٤٧ من النص المحقق .

(٨) ينظر : الصفحات (٤ ، ٥٩ ، ١٨٥) من النص المحقق .

المبْحَثُ الخَامِسُ : مَوَاقِفُهُ

المَطْلبُ الأوَّلُ : مَوْقِفُهُ مِنْ عزو الآراءِ النَّحويَّةِ لأصْحَابهَا

مما جرتْ عليهِ عوائدُ أهلِ العلمِ النَّقلُ عَنْ الكتبِ، والأخذِ عنها، و لا غرْوَ في ذلك فهنَّ لِقاحُ الفُهومِ، ونبراسُ العقولِ.

لقد كانَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ – رحمَهُ اللهُ – أمينًا في نقولاتِهِ وعزوهَا للعلماءِ، فلا تكادُ تجدُ قولاً إلَّا ونسبَهُ لقائلِهِ، إمّا صراحةً بذكرِ اسمِهِ، وإمَّا بذكرِ كتَابِهِ، أو مِنْ خلالِ نقولاتِ المتأخِّرينَ عَنْ المتقدِّمينَ، وهذا دليلٌ على دقَّةِ ما ينقلُهُ مِنْ أقوالِ العلماءِ، وكذا سعةِ اطِّلاعِهِ التي تمكِّنُهُ مِنْ استحضارِ هذهِ النُّقولاتِ الكثيرةِ، واختيارِ الأَنْسبِ للتَّدليلِ على القواعدِ وتبسيطِ الشَّرحِ، ومحاولةِ تقريبِ المسائلِ وتوضِيحِهَا بما يجعلُ القارئَ مُدركاً لما يقرأُهُ في هذا الكتابِ .

وقد يَترُكُ أحيانًا عزوَ الأقوالِ في مسائلَ يتكرَّرُ فيهَا نسبةُ القولِ للعالِمِ فيلجأُ للاختصارِ بتركِ النِّسبةِ في ذلكَ كونُهَا معلومةٌ لدَى القارئِ، ومِثَالُ ذلكَ في بابِ (أسماءِ الأفْعَالِ والأَصواتِ) عندمَا تناولَ الأصواتِ كانَ يشيرُ إلى الدَّماميِّ في جلِّ نقولاتِهِ، وربمَّا تركَهَا أحيانًا[1].

والمتأمِّلُ في كتابِهِ (تنويرِ الحالكِ) يلحظُ أنَّ الشيخ الأسقاطيَّ استمدَّ مادتَهُ النَّحويَّةَ مِنْ كثيرٍ ممَّا وقعَ بينَ يديهِ مِنْ كتبِ سابقيهِ في مختلفِ الفنونِ، فنقلَ مِنْ تلكَ الكتبِ في مواقعَ كثيرةٍ مِنْ كتابِهِ جمعَهَا بثبتٍ وأمانةٍ حتى غدا كتابُهُ موسوعةً لغويَّةً، وفي هذا دليلٌ – كما أسلفنا – على سعةِ معرفتِهِ العلميَّةِ، وعلمِهِ بأراءِ الآخرينَ، وتعقيباتِهم، ومداخلاتِهم، ومذاهبِهم .

(١) ينظر : ص ١٦٦ وما بعدها من النص المحقق .

المَطْلبُ الثَّانِي : موقِفُهُ مِنْ آراءِ النَّحويينَ

كانَ للشَّيخِ – رحمَهُ اللهُ – طرائقُ في تناولِ آراءِ العلماءِ، ووسائلُ في عرضِهَا، وأغراضٌ لإيرادِهَا، فسلكَ في عرضِ آرائِهِم مسلكينِ :

الأَوَّلُ : نقلُ الكلامِ بلفظِهِ أو بتصرُّفٍ، على اختلافٍ في درجةِ التَّصرُّفِ ينبِّهُ عليهِ في نهايةِ النَّقلِ، فيقولُ إنْ كانَ الكلامُ بلفظِهِ – على الغالب – : « انتهى »[١]، وإنْ كانَ كلامُهُ بتصرُّفٍ فإنَّهُ لا يشيرُ إلى اللَّفظِ السَّابقِ بل يكتفِي بنسبةِ القولِ للعالِمِ، أو الكتابِ فقط .[٢]

الثاني : إيرادُ الرأيِ إجمالًا ، كقولِهِ في باب (التَّرخيمِ) « ونازعَهُ ناظرُ الجيشِ : بأنَّ توالي إعلالينِ إنَّما يُمنَعُ حيثُ يتوافقُ الإعلالانِ، أمَّا حيثُ يختلفانِ فلا كمَا في (مَاء)، وبأنَّ صحَّةَ الواوِ في (واو) سببُهُ أنَّ ألفَهُ منقلبةٌ عن أصلٍ والواوُ إنَّما تقلبُ همزةً حيثُ وقعتْ طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ »[٣] .

وقد ينبِّهُ الشَّيخُ على الرأي المنسوبِ؛ إذا لم يصرِّح بهِ صاحبُهُ، ومِنْ ذلكَ قولُهُ : « قولُهُ " والمحكيُّ كالمبنيِّ " ظاهرُهُ أنَّ المحكيَّ ليسَ بمبنيٍّ، وبه صرَّحَ السيِّدُ فجعلَ إعرابَهُ تقديراً »[٤]

وإنْ كانَ الرأيُ صريحًا ينبِّهُ على ذلكَ بألفاظٍ يوردُهَا قبلَ القولِ المنقولِ، وهيَ تختلفُ بحسبِ نوعِ النَّقلِ، ومِنْ الألفاظِ التي صدَّرَ بها الشَّيخُ نقولَهُ : قالَ، ذكرَ، نقلَ، اعترضَ، ردَّ، أوردَ، صرَّحَ، غلطَ، توهَّمَ، زعَمَ، وغيرُهَا .[٥]

---

(١) ينظر : مثلا الصفحات (١٤٩ ، ١٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٥) من النص المحقق .

(٢) ينظر : مثلا الصفحات (٦٤ ، ١١٨ ، ١٧٩ ، ٢٠٩) من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ١٠٥ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٦ من النص المحقق .

(٥) ينظر : مثلا الصفحات (٢ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٨) من النص المحقق .

والشَّيخُ قد يذكرُ الآراءَ والأقوالَ مِنْ بابِ بيانِ المذاهبِ المختلفَةِ في المسألةِ الواحدةِ، أو لتأكيدِ أمرٍ مِنْ الأمورِ وتقويتِهِ، والغالبُ عليهِ أنْ يذكرَ رأيًا أو اعتراضًا قد عُلِمَ غلطُهُ فيذكُرُهُ ليبيِّنَ وجهَ الغلطِ فيهِ، وكانَ دقيقًا في اختيارِ ألفاظٍ يسيرةٍ في بيانِ نوعِ الغلطِ، فيقولُ رادًّا الرأيَ :وهوَ ضعيفٌ، أو فيهِ نظرٌ، أو هوَ غلطٌ، أو وهمٌ .

ومِنْ ذلكَ قولُهُ : « قيلَ : هوَ ضعيفٌ؛ لأنَّ تعريفَ الإضافةِ غيرُ معتبرٍ في منعِ الصَّرفِ، ولهُ أنْ يقولَ إنَّما لم يعتبر معَ وجودِ المضافِ إليهِ؛ لأنَّ حكمَ منعِ الصَّرفِ لا يتبيَّنُ فيهِ، وأمَّا معَ حذفِهِ فمَا المانعُ مِنْ اعتبارِهِ ؟ » . (١)

وقولُهُ : « فيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ العروضَ لا ينافي اللُّزومَ » . (٢)

وقولُهُ : « قالَ في التَّوضيحِ : « وهوَ وهمٌ وإنَّما ذلكَ أي : الذي هوَ كنايةٌ عن العلمِ (فلان وفلان » (٣) .

(١) ينظر : ص ٢٦٣ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٥٩ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٦٢ من النص المحقق .

المَطْلبُ الثَّالِثُ : مَوقِفُهُ مِنْ مَسائِلِ الخلافِ بينَ النَّحويِّينَ

كانَ الشَّيخُ الأسقاطيُّ يذكرُ آراءَ العلماءِ المتقدِّمينَ، وشرَّاحَ الألفيَّةِ، والمتأخِّرينَ مِنْ أصحابِ الحواشِي وأقوالِهِم، دونَ ذكرِ اعتراضٍ عليهِم، بلْ يذكرُ هذهِ الآراءَ دونَ التَّحيزِ لأحدٍ، ولا يظهرُ أحكامَهُ بالصِّحةِ والخطأِ على مسائلِ الخلافِ بينهُم، بل يختارُ ما يراهُ قريبًا للصَّوابِ تعريضًا لا تصريحًا مِنْ خلالِ ذكرِ الرَّاجِحِ، ونسبتِهِ لقائليهِ سواءً مِنْ المتقدِّمينَ أو المتأخِّرينَ، ومِنْ ذلكَ :

- قولُهُ في بابِ (النِّداءِ) : « أُختُلِفَ في أدواتِ النِّداءِ فقيلَ : إنَّها أحرفٌ – وهو الصحيح –، وقيلَ : أسماءٌ لـ « أدعو » المحذوف متحمِّلةٌ لضميرِ الفاعلِ.حفيد »[١]
- وقولُهُ في البابِ نفسهِ : « الخِلافُ في ضميرِ المُخاطَبِ، أمَّا ضميرُ المتكلِّمِ والغائبِ فنداؤُهما ممنوعٌ اتفاقاً. تصريح ؛ أي : لأنَّهما يناقضانِ النِّداءَ إذ هوَ يقتضي الخطابَ، وأمَّا ضميرُ المُخاطَبِ فلأنَّ الجمعَ بينهُ وبينَ النِّداءِ لا يَحسُنُ؛ لأنَّ أحدَهُما يُغني عن الآخَرِ. همع » [٢].
- وقولُهُ : في باب (التَّرخيمِ) : « قَولُهُ " وأجازَ سيبويهِ ترخيمَهُ ثانيًا " أي : إنْ بقيَ بعدَهُ ثلاثةُ أحرفٍ . سيوطي . قالَ أبو حيَّانُ : « والصَّحيحُ مذهبُ سيبويه وبهِ وردَ السَّماعُ، ثمَّ قالَ : والوجهُ أنَّ في ذي التَّاءِ الذي هوَ على أكثرِ مِنْ أربعةِ أحرفٍ وجهينِ أحدِهِمَا – وهوَ الكثيرُ – ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ فقط ، والثَّانِي – وهو قليل – ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ ومَا تليهُ » [٣] .

(١) ينظر : ص ٥ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٧ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٩٣ من النص المحقق .

- وقولُهُ في بابِ (التَّحذيرِ والإغراءِ) : « "وإضافة إيَّا للظاهر " يقتضِي أنَّ (إيَّا) في نحو : « إيَّاه » مضافةٌ للهاءِ، وهوَ قولُ الخليلِ.تصريح ، ومذهبُ الجمهورِ أنَّ الهاءَ حرفُ غيبةٍ وعليهِ فمرادُهُ بالإضافةِ الرَّبطُ والتَّعلُّقُ »[١].

- وقولُهُ في بابِ (أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ): « أي : وأسماءُ الأصوات كمَا تصرِّحُ بهِ عبارةُ الشَّارحِ الآتيةِ، وقضيَّةُ كونِها أسماءً أنَّها موضوعةٌ لتلكَ المعاني لاعتبارِ الوضعِ في حدِّ الكلمةِ مطلقاً، لكنْ قالَ الهِنديُّ : « ليستْ -أي الأصواتُ –بأسماءَ لعدمِ كونِها دالةً بالوضعِ ، وذكرُهَا في بابِ الأسماءِ لإجرائِها مُجراهَا وأخذِهَا حكمَهَا ». انتهى ، وهوَ الصَّوابُ عندَ المحقِّقينَ فهيَ عندَهُم كلماتٌ ومبنياتٌ حكماً.سم »[٢].

- وقولُهُ في نفسِ البابِ: « قولُهُ " والصَّحيحُ الأَوَّلُ " وهوَ أنَّ (وَيْ) اسمُ فعلٍ ، والكافُ حرفٌ ، و (أن) على إضمارِ اللَّامِ ، لكنْ في الجنى الدَّاني : « الصَّحيحُ أنَّ (وَيْ) حرفُ تنبيهٍ معناهُ التَّنبيهُ على الزَّجرِ أي : تنبَّهْ وازدَجِرْ » دم .[٣]

- وقولُهُ في بابِ (ما لا ينصرفُ) في كلمةِ (لحيان) « قولُهُ " والصَّحيحُ منعُ صرفِهِ " يخالفُهُ قولُ أبي حيَّانَ : « أنَّ الصَّحيحَ صرفُهُ؛ لأنَّا جهِلنَا النَّقلَ فيهِ عَنْ العَربِ، والأصلُ في الاسمِ الصَّرفُ فوجبَ العملُ بهِ »[٤]

(١) ينظر : ص ١٢٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٣٢ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ١٤٣ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ٢٠٨ من النص المحقق .

المَطْلبُ الرَّابعُ : مَوقِفُهُ مِنْ الأشمونيِّ

وقفَ الشَّيخُ الأَسقاطيُّ مِنْ الأُشمونيِّ موقفًا وسَطًا، فهوَ مِنْ خلالِ شرحِهِ ليسَ المؤيِّدَ لهُ دائمًا، وليسَ المعارِضَ لهُ مطلقًا.

وقد أبدَى الشَّيخُ – رحمَهُ اللهُ – بعضًا مِنْ اعتراضَاتِهِ على الأُشمونيِّ، ومنهَا :

- قولُهُ في باب (أسماء لازمتِ النِّداءَ) « قولُهُ " مِنْ الثُّلاثيِّ " جعَلهُ الشَّارحُ مختصًّا بقولِهِ: (والأمرُ هكذا) معَ أنَّهُ يعودُ لما قبلَهُ أيضاً، فالوجهُ تعليقُهُ بـ(اطَّردَ). ب ».[١]
- وقولُهُ في بابِ (الاستغاثةِ) « قولُهُ " بخوفِ اللَّبسِ " أي : فقط فإنَّ الشَّارحَ فيما مرَّ علَّلَ الفتحَ بأمرينِ : خوفُ اللَّبسِ وهوَ المشارُ إليهِ بقولُهُ : « ليحصلَ الفرقُ ... إلخ » . والثَّاني : وقوعُ المستغاثِ موقعَ المضمرِ، فإذا زالَ أحدُهمَا بقيَ الآخرُ فلا يحسنُ ما ذكرهُ هنا . ».[٢]
- وقولُهُ في بابِ (التَّرخيمِ) « قولُهُ " نحو : سفرجل " في إخراجِهِ بهذا القيدِ نظرٌ لتوقُّفهِ على عدمِ خروجِهِ بما قبلَهُ » [٣].
- وقولُهُ في بابِ (أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ) « قولُهُ " ما احترزَ بهِ عنهُ " كانَ حقُّ الشَّارحِ أنْ يبيِّن المرادَ بـ(مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ) قبلَ بيانِ محترزِهِ . ».[٤]

كمَا أنَّهُ أبدَى موافقتَهُ لهُ وتأييدَهُ لرأيِهِ في مسائلَ عدَّةٍ، منهَا :

- قولُهُ في بابِ (النِّداءِ) « قولُهُ " فيدخلُ المركَّبُ المزجيُّ " هل يتناولُ المركَّبَ العدديَّ كخمسةَ عشرَ. ب ؟ أقول : كلامُ الشَّارحِ في البيتِ الآتي صريحٌ في الدُّخولِ »[١]

---

(١) ينظر : ص ٦٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ٧٣ من النص المحقق .

(٣) ينظر : ص ٩٧ من النص المحقق .

(٤) ينظر : ص ١٦٩ من النص المحقق .

- وقولُهُ في بابِ (نونيِّ التَّوكيدِ) « قولُهُ " وكسرُهَا لالتقاءِ السَّاكنينِ " فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ التقاء السَّاكنينِ متحقِّقٌ معَ الكسرِ ولا يزيلُهُ.قاله ب، قلتُ: كأنَّهُ فهِمَ أنَّ المرادَ بالسَّاكنينِ الألفُ والنُّونُ وليسَ كذلكَ بلْ مرادُ الشَّارحِ أنَّ النَّونَ المشدَّدةَ ذاتُ نونينِ أولاهُمَا ساكنةٌ، والثَّانيةُ محرَّكةٌ بالكسرِ؛ لئلَّا تلتقي ساكنةٌ معَ النُّونِ الأولى، وبهذا يندفعُ التَّنظيرُ، ويدلُّ على أنَّ ما ذكرناهُ مرادُ الشَّارحِ قوله عقب ذلك : « لأنَّهُ – أي التقاء السَّاكنينِ – بينَ الألفِ والنُّونِ على حدِّهِ ... إلخ » الذي هوَ تعليلٌ لوقوعِ الشَّديدةِ بعدَ الألفِ »[٢].

(١) ينظر : ص ١٤ من النص المحقق .

(٢) ينظر : ص ١٩٠ من النص المحقق .

الفَصْلُ الرَّابعُ

تقويمُ كتابِ (تنويرِ الحالكِ)، وفيهِ ثلاثةُ مباحثَ:

المبحثُ الأوَّلُ: قيمةُ الكتابِ العلميَّةِ.

المبحثُ الثَّاني: أثرهُ فيمَنْ بعدَهُ.

المبحثُ الثَّالثُ: أصولُ الكتابِ ومنهجي في التَّحقيق، وفيهِ:

- وصفُ النُّسخِ المعتمَدةِ في التَّحقيقِ.
- منهجي في تحقيقِ النَّصِّ.
- نماذجُ مِنْ المخطوطاتِ المعتمَدةِ في التَّحقيقِ.
- الرُّموزُ التي استخدمَهَا الأَسْقاطِيُّ في كتابِهِ (تنويرِ الحالكِ)

المَبْحَثُ الأوَّلُ : قِيمَةُ الكتابِ العلميَّةِ

ممَّا لا شكَّ فيهِ أنَّ لهذا الكتابِ قيمةً علميَّةً كبيرةً ممَّا يدلُّ على مكانةِ مؤلِّفِهِ العلميَّةِ، ومِنْ خلالِ اطِّلاعِي على حاشيةِ الصبَّانِ التي سارت بها الرُّكبانُ، واحتفَى بها العلماءُ، وعلَّقُوا عليهَا تقاريرَ[١]، يتبيَّنُ لنا أنَّ كتابَ الأسقاطيُّ لا يقلُّ في قيمتِهِ العلميَّةِ عَنْ حاشيةِ الصبَّانِ، بل إنَّ المتأمِّلَ في حاشيةِ الصبَّانِ يلحظُ نقولاتِهِ عَنْ شيخِنَا الأسقاطيِّ، والتي بلغت خمسةً وثلاثينَ موضعًا أشارَ الصبانُ إليها في نقلِهِ عن الأسقاطيِّ والتي لم يشر إليهَا أضعاف ذلكَ [٢]، منهَا ثلاثةُ نقولاتٍ في بابيِّ (نونيِّ التوَّكيدِ، وما لا ينصرفُ) .

ويمكنُ ذكرُ ميزاتِ الكتابِ في النِّقاطِ التَّاليةِ :

أَوَّلاً : غزارةُ المادَّةِ العلميَّةِ وتنوُّعُهَا، ويرجعُ السببُ في ذلكَ لما عرضَهُ الشَّيخُ الأسقاطيُّ مِنْ آراءِ النُّحاةِ المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ، ولما أوردَهُ مِنْ إشكالاتٍ واعتراضاتٍ عرضَ لهَا بالمناقشةِ والتَّحليلِ والتَّفسيرِ لتحديدِ قبولهَا، أوردَهَا بالأَدِلَّةِ النَّقليَّةِ مِنْ سماعٍ وقياسٍ، أو الأَدِلَّةِ العقليَّةِ المعتمدَةِ على التَّعليلِ.

ثانيًا :اهتمَامُهُ بآراءِ ابنِ مالكٍ النَّحويَّةِ، وذكرُهَا كدليلٍ على المسألةِ عندَ الحاجةِ لذلكَ.

ثالثًا: أنَّ هذا الكتابَ شرحٌ على شرحِ الأُشمونيِّ الذي يعدُّ مِنْ أفضلِ شروحِ الألفيَّةِ.

رابعًا: الإكثارُ مِنْ ذكرِ التَّعليلاتِ النَّحويَّةِ، فنجدُ أنَّهُ عندَ ذكرِ المسائلِ النَّحويَّةِ يذكرُ التَّعليلَ المناسبَ لهذهِ المسائلِ .

خامسًا: اهتمَامُهُ بشرحِ معظمِ مفرداتِ شرحِ الأُشمونيِّ، والتَّعليقِ عليهَا حسبَ ما يراهُ مناسبًا.

سادسًا: عزوُ الآراءِ إلى أصحابِهَا، ودقَّةُ توثيقِهِ لهَا، وهذا دليلٌ على أمانتِهِ وسعةِ اطِّلاعِهِ .

---

(١) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ص١٧٨ .

(٢) ينظر : الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني للدكتور زياد محمد أبو سمور ص ٥٩.

سابعًا: الإكثارُ مِنْ الشَّواهدِ الشَّعريَّةِ، وإتمامُهُ لها أحيانًا .

ثامنًا: اهتمَامُهُ بشرحِ الأبياتِ الشِّعريَّةِ والتَّعليقِ عليهَا، وبيانِ معاني المفرداتِ التي تحتاجُ لتوضيحٍ

تاسعًا: اهتمامُهُ بالأمثالِ والأقوالِ، وتعرُّضُه لها بالشَّرحِ والتَّعليقِ .

عاشرًا :نقلُهُ عَنْ كتبٍ غيرِ مطبوعةٍ كحاشيةِ ابنِ قاسمِ العبَّاديِّ على شرحِ الأشمونيِّ، وحاشيتِهِ على ابن النَّاظِم ،وحاشيةِ الشَّيخِ الشَّنوانيِّ على الأزهريَّةِ .

المَبْحَثُ الثَّانِي : أثرُهُ فيمَنْ بعدَهُ

إنَّ سلامةَ قصدِ المؤلِّفِ، وأمانتَهُ في نقلِهِ عَنْ العلماءِ، ومكانتَهُ العلميَّةِ، واهتمَامَهُ بشروحِ العلماءِ السَّابقينَ، الدافعُ المهمُّ لهُ في تأليفِهَا مِنْ حرصِهِ على تقييدِ ما أخذَهُ عَنْ شيوخِهِ، وحفظِ ثروةٍ مهمَّةٍ، ولغةٍ عظيمةٍ هي العربيَّةُ كانَ السببَ الأوجَهَ لقبولِ هذا الكتابِ في زمانِهِ وبعدَ وفاتِهِ، ممَّا كانَ لهُ الأثرُ البالغُ في إيقادِ حبِّ التَّأليفِ، والمسارعةِ لوضعِ حواشٍ على شرحِ الأُشمونيِّ ممَّن جاءَ بعدَهُ مِنْ العلماءِ .

وقد مرَّ بنَا في الفصلِ الأَوَّلِ عندَ الحديثِ عمَّا أُلِّفَ حولَ كتابِ الأُشمونيِّ مِنْ شروحاتٍ وحواشٍ وصلت إلى ثمانيةَ عشرَ مؤلَّفًا، رأيْنَا تقدُّمَ كتابِ الأسقاطيِّ بينَ تلكَ المؤلَّفاتِ، ليحتلَّ الرَّابعَ منهَا، ويفتحَ الآفاقِ لمنْ جاءَ بعدَهُ للتَّأليفِ، والاستفادةِ مِنْ مادَّةٍ علميَّةٍ متنوِّعَةٍ بفكرٍ متميِّزٍ قدَّمَهُ شيخُنَا الأسقاطيُّ لأصحابِ تلكَ الشُّروحِ والحواشِي، فقد كانَ منهجُ الشَّيخِ في عرضِ مادَّتِهِ الذي يقومُ على استخلاصِ الحقائقِ، واستخراجِ الدَّقائقِ، والرَّبطِ بينَ المسائلِ التي تباعدت أبوابُهَا، لا يصدرُ إلَّا عَنْ ملكةٍ يكتسبُهَا مَنْ اشتغلَ وتمرَّسَ في علومِ العربيَّةِ، لذا نالَ اهتمامَ العلماءِ المتأخِّرينَ ليجعلُوا كتابَ شيخِنَا منْهَلًا عذبًا لهم في مؤلَّفاتِهِم، فهذا الحفنيُّ ينقلُ عَنْ الأسقاطيِّ في حاشيتِهِ على الأشمونيِّ في بعضِ المواضعِ، ومِنْ ذلكَ : « قولُهُ " أمَّا بعدَ حمدِ اللهِ " فإنْ قلتَ : هلْ يكونُ هذا حمدًا وهوَ لم يحمد، وإنَّمَا ذكرَ أنَّهُ سبقَ منهُ الحمدُ؟ قلتُ : نعم، فإنَّ الإخبارَ عَنْ الحمدِ حمدٌ، وكذا جوَّزُوا في جملةِ الحمدِ أنْ تكونَ خبريَّةً وإنشائيَّةً، نقلَهُ الأسقاطيُّ عَنْ شرحِ دُرَّةِ الغوَّاصِ للشِّهابِ »[(١)]، كما سبقَ ذِكْرُ نقولاتِ الصبَّانِ عن الأسقاطيِّ في حاشيتِهِ على الأشمونيِّ والتي بلغت خمسةً وثلاثينَ نقلاً[(٢)]، ومن ذلك: في بابِ (مَا لا ينصَرِفُ) قولُهُ : « " إذا سميَّتَ بكلتَا " قالَ الأسقاطيُّ : يريدُ كلتَا المرفوعةَ ا. هـ.»[(٣)].

(١) ينظر : حاشية الحفني على شرح الأشموني ٥ / ب (مخطوط) .

(٢) ينظر : ص ٣٠، و٦٣ من الدراسة .

(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٣٤٠ ، وص ٢٠١ من النص المحقق .

المَبْحَثُ الثَّالِثُ : أُصُولُ الكِتابِ ومَنْهَجي في التَّحْقِيق

• وصفُ النُّسَخِ المُعْتَمَدَةِ في التَّحْقِيق

للمَخطُوطةِ نسخٌ كثيرةٌ مِنْ خلالِ ما وقفتُ عليهِ مِنْ فهارسِ المخطوطاتِ في المكتباتِ، وقد اعتمدتُ في تحقيقِ هذا الكتابِ على أربعِ نسخٍ معَ اقتصاري في النُّسخةِ (س) على بعضِ الأبوابِ؛ وذلكَ لأنَّها ناقصةٌ كثيرًا مِنْ الجزءِ الذي عملتُ على تحقيقِهِ، حيثُ يوجدُ بها سقطٌ كبيرٌ في ثلاثةِ أبوابٍ تُمثِّلُ نصفَ المخطوطِ وهيَ أبوابُ (أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ، ونونيِّ التوَّكيدِ، وما لا ينصَرِفُ) .

وفيمَا يلي وصفٌ لكلِّ نسخةٍ :

أوَّلاً- النُّسْخَةُ الأصليَّةُ :

وهيَ نسخةٌ محفوظةٌ بمكتبةِ الأحمديَّةِ بحلبَ برقمِ (٩٢٥) ، ومصورةٌ بجامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سعودِ الإسلاميَّةِ بالرِّياضِ برقمِ (٩٢٥)، وهناكَ مصورةٌ أخرى بمركزِ البحثِ العلميِّ وإحياءِ التُّراثِ الإسلاميِّ بمكةَ المكرَّمةِ برقمِ (١٢٩ نحو)، ومصورةٌ ثالثةٌ بالمكتبةِ المركزيَّةِ بالجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ المنوَّرةِ . ولم أجعل لهذهِ النُّسخةِ رمزاً بل أسميتُها (الأصلَ) في جميعِ توثيقاتي للنَّصِّ المحقَّقِ .

وقد اعتبرتُها أَصْلاً؛ لأنَّهَا أسبقُ النُّسخِ تاريخًا حيثُ كتبت في عامِ (١١٢٠ هـ)، ولوضوحِ خطِّهَا مقارنةً بالنُّسخِ الأُخرَى، وتميَّزت هذهِ النُّسخةُ أيضًا بتعليقاتٍ، وتصحيحاتٍ في الهامشِ، وبعدَ كتابةِ ما سقطَ مِنْ النَّصِّ يُتبِعُهُ النَّاسخُ بكلمةِ (صح)، ولكن بعدَ التَّدقيقِ وجدتُ بعضَ السَّقطِ فيهَا، وهو قليلٌ في الجزءِ الذي أقومُ بتحقيقِهِ، وقد بيَّنتُ ذلكَ في الحواشِي.

وليسَ على غلافِهَا شيءٌ، بل جاءَ في أَوّلِ ورقةٍ منهَا: " حاشيةُ الأشْمونيِّ، للشَّيخِ الإمامِ الأسقاطيِّ، رحمَهُ اللهُ تعالى، ثمَّ ختمُ المدرسةِ الأحمديَّةِ، وكُتِبَ بالهامشِ الأيمنِ مِنْ الورقةِ الثَّانيةِ : " وقفُ مدرسةِ الأحمديَّةِ بمدينةِ حلبِ المحميَّةِ ".

وكتبتْ هذهِ النُّسخةُ بخطٍّ مشرقيٍّ معتادٍ، ولم يذكَرِ اسمُ ناسخِهَا . ليسَ بهَا خرومٌ، إنَّما هناكَ تكرارٌ لبعضِ الألواحِ، وسقطٌ في كلماتٍ معدودةٍ – كما بيَّنا – نبَّهَ عليهَا النَّاسخُ مِنْ خلالِ كتابتِهَا يمينَ أو يسارَ الصَّفحةِ مع الإشارةِ لذلكَ بخطٍّ صغيرٍ، كمَا أنَّ بها تصحيفًا قليلًا أشرتُ إليهِ في الحواشِي .

وعددُ لوحاتِها (٥٤٤) لوحةً، يتفاوتُ عددُ الأسطرِ في اللَّوحِ الواحدِ مِنْ قسمٍ إلى آخرَ، وكأنِّي بالنُّسَّاخِ ثلاثةُ أشخاصٍ قامُوا بنسخِهَا؛ فنجدُ بعضَهَا (٢١) سطراً، وبعضَها (٢٣) سطراً، والآخُر (٢٧) سطراً، والنَّصُّ المحقَّقُ لديَّ ما بينَ (٢١ – ٢٣) سطرًا، وتتراوحُ عددُ كلماتِ السطرِ الواحدِ بينَ (٨ – ١٠) كلماتٍ .

وقد أسميتُ هذهِ النُّسخةَ (الأصلَ) ولم أرمز لها كبقيَّةِ النُّسخِ .

ثانيًا- النُّسْخَةُ الثَّانيةُ :

نسخةُ مدرسةِ الإمامِ عليِّ باشا المحفوظةُ بدارِ الكتبِ التُّونسيَّةِ برقمِ (٨٠٣٢٠)، ومنهَا نسخةٌ مصوَّرةٌ بجامعةِ الإمامِ محمَّدِ بنِ سعودِ الإسلاميَّةِ بالرياضِ برقمِ (ف٨٥١١)، وتاريخُ نسخِهَا (١١٣٩هـ) .

عددُ لوحاتِهَا (٢٣٥) لوحةً، يبلغُ عددُ الأسطرِ في الصَّفْحَةِ الواحدةِ (٣١) سطرًا، وفي بعضِ الأبوابِ (٣٥) سطرًا، يتراوحُ عددُ الكلماتِ في السَّطْرِ الواحدِ بينَ تسعَ عشرةَ كلمةً، وإحدى وعشرينَ كلِمةً، مُيِّزت الأبوابُ فيهَا بكتابتِهَا في سطرٍ مستقلٍّ وبخطٍّ أسودَ عريضٍ، ولم يُذكَر اسمُ النَّاسِخِ فيهَا.

كتبت بخطٍّ مغربيٍّ صغيرٍ، وفي أوَّلِ ورقةٍ منهَا مقدِّمَةٌ محبسُهَا الإمامُ عليُّ باشا، وذكرَ فيهَا لقبَ شيخِنَا الأسقاطيِّ .

فيهَا سقطٌ في بعضِ صفحاتِهَا، وطَمْسٌ كبيرٌ وبياضٌ يجعلُ الوصولَ لفهمِ العباراتِ صعباً، كمَا أنَّهُ لا يشيرُ للسَّقْطِ بأيِّ إشارةٍ أو تنبيهٍ أو تعليقٍ، وقد رمزتُ لهذهِ النُّسخةِ بالحرفِ (غ) نسبةً لبلادِ المغربِ، والخطُّ الذي كتبت بهِ .

ثالثًا - النُّسْخَةُ الثَّالثةُ :

نسخةُ الشَّيخِ عارفِ حكمت بمكتبةِ الملكِ عبدِالعزيزِ بالمدينةِ المنورةِ تحتَ رقمِ (٢٦٨١)، وليسَ فيهَا ذِكرٌ لاسمِ ناسخِهَا، أو تاريخِ نسخِهَا .

عددُ لوحاتِهَا (٤٤٢) لوحةً، يبلغُ عددُ الأسطرِ فِي الصَّفْحَةِ الواحدةِ (٢٧) سَطْرًا، يتراوحُ عددُ الكلماتِ فِي السَّطْرِ الواحدِ بينَ إحدَى عشرةَ كلمةً، وثلاثَ عشْرةَ كلمةً، مُيِّزتِ الأبوابُ فيهَا بكتابتِهَا بمدادٍ أحمرَ داخلَ السَّطْرِ، وتكرارِ العنوانِ باللَّونِ الأحمرِ، وكذا قولِهِ .

كتبت بخطٍّ مشرقيٍّ معتادٍ، وبخطٍّ واضحٍ، لكن بها تصحيفًا كبيرًا، وتداخلًا في بعضِ الأسْطُرِ، لعلَّ السَّببَ الرئيسَ فيهِ انتقالُ بصرِ النَّاسِخِ سريعًا ممَّا أوجدَ خلْطًا بينَ عباراتِ الأَسْطرِ .

على غلافِ هذهِ النُّسْخَةِ ختمُ مكتبةِ الشَّيخِ عارفِ حكمت، وليسَ عليهِ اسمُ الكتابِ ولا مؤلِّفِهِ . وقد رمزتُ لهذهِ النُّسْخَةِ بالحرفِ (ع) نسبةً إلى الشَّيخِ عارفِ حكمت .

رابعًا - النُّسْخَةُ الرَّابعَةُ :

نسخةُ المكتبةِ الإسكندريَّةِ بمصرَ، مسجَّلَةٌ برقمِ (٤٥٣٣)، وليسَ على غلافِهَا شيءٌ، وفي الصَّفْحَةِ الأُولى منهَا تعليقاتٌ، وفوائدُ لا تتعلَّقُ بالكتابِ، وختمٌ للمكتبةِ، ورقمُ التَّسجيلِ، ولم يُذكَر اسمُ النَّاسِخِ، ولا تاريخُ النَّسْخِ .

وعددُ لوحاتِهَا (٤٩٠) لوحةً، يبلغُ عددُ الأسطرِ في اللَّوحَةِ الواحدةِ (٢٥) سطرًا، ويتراوحُ عددُ الكلماتِ في السَّطْرِ الواحدِ بينَ ثلاثَ عشْرَةَ كلمةً، وسبعَ عشْرةَ كلمةً، مُيِّزتِ الأبوابُ فيهَا بكتابتِهَا بمدادٍ أحمرَ داخلَ السَّطْرِ، وتكرارِ العنوانِ بالمدادِ الأسودِ في الهامشِ المقابلِ، كمَا مُيِّزتْ كلمةُ (قولِهُ) بالمدادِ الأحمرِ .

كتبت بخطٍّ مشرقيٍّ معتادٍ، يميلُ أحيانًا إلى الخطِّ الفارسيِّ، وخطُّهَا جميلٌ واضِحٌ .

وهذهِ النُّسخةُ بها تعليقاتٌ وتصحيحاتٌ في الهامشِ، وبعدَ كتابةِ ما سقطَ مِنْ النَّصِّ يُتبِعُهُ النَّاسِخُ بكلمةِ (صح)، ولكنَّهُ كتبَ بعضَ التَّصحِيحاتِ في الهامشِ الواقعِ بينَ الصَّفحتينِ، وغالبًا يكونُ مطموسًا، أو متداخِلًا لا تتَّضِحُ حروفُهُ . وبهذهِ النُّسخةِ سَقْطٌ كبيرٌ يبدأُ مِنْ بابِ (أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ، ويشملُ نونيِّ التَّوكيدِ، وينتهِي بآخرِ بابِ ما لا ينصرفُ) ممَّا يجعلُ الاستفادةَ مِنْ هذهِ النُّسخةِ محصورًا في النِّصفِ الأوَّلِ مِنْ النَّصِّ المحقَّقِ المتعلِّقِ ببحثِي .

وقد رمزتُ لهذهِ النُّسخَةِ بالحرفِ (س) نسبةً إلى الإسكندريَّةِ .

• مَنْهَجِي في تَحْقِيقِ النَّصِّ

١- نسخُ النَّصِّ المرادِ تحقيقهُ وفقَ القواعدِ الإملائيَّةِ الحديثةِ، وتحليتُهُ بعلاماتِ التَّرقيمِ الاصطلاحيَّةِ، وضبطُ النَّصِّ المحقَّقِ ضبطًا كاملًا .

٢- اعتمدتُ في تحقيقِ الأبوابِ على النُّسخةِ الحلبيَّةِ لأسبابٍ ذكرتُهَا سابقًا، وجعلتُهَا أصلًا للنَّسخِ والتَّحقيقِ، أمَّا بقيَّةُ النَّسخِ فهيَ عونٌ لي في سدِّ خللِ الأصلِ للوصولِ إلى أقربِ نصٍّ يريدُهُ المؤلِّفُ، وذلكَ لأنَّ كلَّ نسخةٍ لا تخلُو مِنْ تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو سقطٍ .

٣- إذا وُجِدَ سقطٌ في النُّسخةِ الأصلِ فإنِّي أكمِلُهُ مِنْ النُّسخِ الأُخْرَى، وأضعُهُ بينَ حاصرتينِ هكذا [ ] معَ الإشارةِ إلى ذلكَ في الهامشِ .

٤- ما جزمتُ بخطئِهِ في الأصلِ فإنِّي أكتبُ الصَّوابَ مِنْ النُّسخِ الأُخْرى وأضعُهُ بينَ قوسينِ ( ) معَ الإشارةِ إلى ذلكَ في الحاشيةِ .

٥- ما جزمتُ بخطئِهِ في جميعِ النُّسخِ فإنِّي أصوِّبُهُ ، وأضعُهُ بينَ قوسينِ ( ) وأبيِّنُ الخطأَ وسببَهُ في الحاشيةِ .

٦- عزو الآياتِ القرآنيَّةِ إلى سورهَا، معَ بيانِ أرقامِهَا، وكتابتِهَا بالرَّسمِ العثمانيِّ .

٧- توثيقُ القراءاتِ مِنْ كتبِ القراءاتِ .

٨- عزو الأحاديثِ النبويَّةِ، فإنْ كانَ الحديثُ في الصَّحيحينِ أو في أحدِهِمَا فإنِّي أكتفِي بعزوِهِ إليهِمَا، وإنْ لم يكن فيهِمَا أو في أحدِهِمَا أعزوُه إلى كتبِ الحديثِ المعتمدةِ.

٩- توثيقُ أقوالِ العربِ وأمثالِهِم مِنْ الكتبِ المعتمدَةِ .

١٠- توثيقُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ المذكورةِ بعدَ إتمامِهَا مِنْ المصادرِ المعتمدَةِ دونَ الإشارةِ للشَّاهدِ فيهَا ووجهِ الاستشهَادِ.

١١- توثيقُ القضايَا العلميَّةِ والمسائلِ النَّحويَّةِ بالإحالةِ إلى مظانِّهَا، والتَّعليقِ على ما يحتاجُ منهَا إلى ذلكَ .

١٢- التَّعريفُ بالكلماتِ الغريبةِ والمصطلحاتِ العلميَّةِ والأماكنِ والبلدانِ تعريفًا موجزًا .

١٣- ترجمةُ الأعلامِ غيرِ المشهورينَ الواردِ ذكرهُم في النَّصِّ المحقَّقِ ترجمةً موجزةً.

١٤- تخريجُ أقوالِ العلماءِ مِنْ كتبِهِم، أو مِنْ مظانِّهَا الأخرَى .

١٥- إيرادُ نصِّ الأُشمونيِّ الذي اكتفَى الشَّيخُ الأسقاطيُّ بذكرِ جزءٍ منهُ كامِلًا في الهامشِ، حتى يسهلَ ربطُ كلامِ الشَّيخِ بكلامِ الأُشمونيِّ معتمدًا في ذلكَ على (منهجِ السَّالكِ) تحقيقُ د. عبدالحميدِ السيِّدِ محمَّد عبدالحميدِ .

١٦- الفصلُ بينَ نصِّ الشَّرحِ ونصِّ الأسقاطيِّ، بجعلِ كلِّ واحدٍ في سطرٍ مستقلٍّ، وتمييزِ الشرحِ بخطٍّ أكبرَ وأعرضَ من خطِّ شرحِ الأسقاطيِّ يبدأُ بعبارةِ « قولُهُ » .

١٧- إتمامُ أبياتِ الألفيَّةِ في الحاشيةِ .

١٨- الإبقاءُ على الرُّموزِ المستخدمةِ في النَّصِّ كمَا ذكرهَا الأسقاطيُّ، معَ الإشارةِ إلى اسمِ الكتابِ، ورقمِ المجلدِ والصَّفحةِ في الهامشِ، إلَّا عندَ ورودِ الرمزِ في درجِ الكلامِ فإنَّهُ يستبدلُ باسمِ العالمِ .

١٩- تمييزُ الرموزِ المستخدمَةِ وأسماءِ العلماءِ والكتبِ الواردةِ في النَّصِّ المحقَّقِ بخطٍّ أعرضَ

٢٠- صنعُ فهارسَ فنيَّةٍ شاملةٍ للكتابِ تيسِّرُ البحثَ فيهِ .

• نماذجُ مِنْ المخطوطاتِ المعتمَدةِ في التَّحقيقِ

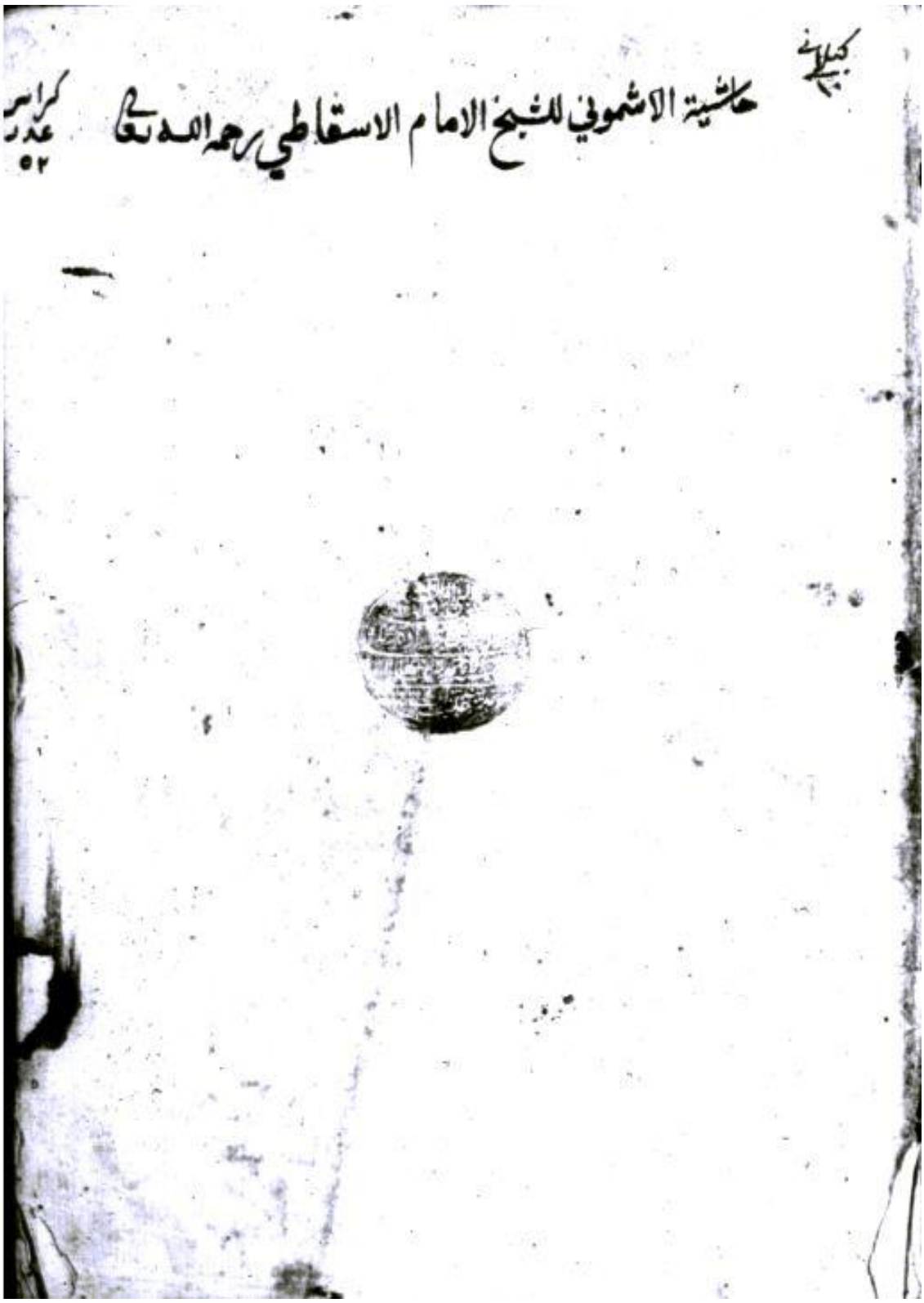
حاشية الاشموني للشيخ الامام الاسقاطي رحمه الله تعالى

ورقةُ العنوان مِنْ النُّسخَةِ الأصل

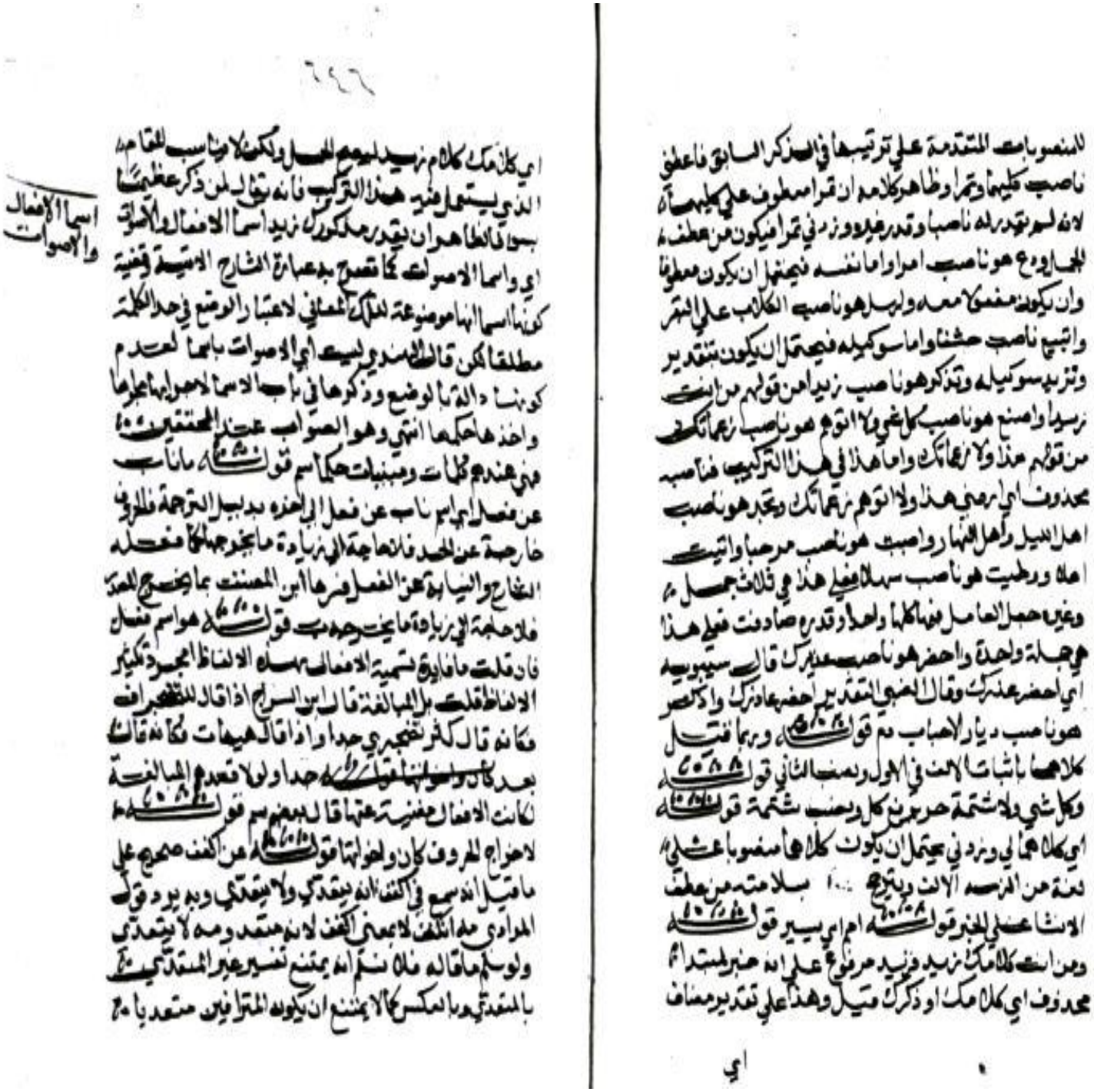

للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر السابق فاعطني
ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما
لانه لم تقدر له ناصبا وقدر عليه وزيدني تمرا فيكون من عطف
الجمل ويرجح هو ناصب امرا واما نفسه فيحتمل ان يكون معطوفا
وان يكون مفعولا معه وليس هو ناصب الكلاب على الشهر
واتبع ناصب حثيثا واما سوكيله فيحتمل ان يكون بتقدير
وتزيد سوكيله وتذكر هو ناصب زيدا من قولهم من ابت
زيدا واصنع هو ناصب كل شيء ولا التوهم هو ناصب زعمانك
من قولهم هذا ولا زعمانك واما هذا في هذا التركيب فناصبه
محذوف اي ارعني هذا ولا التوهم زعمانك ويجر هو ناصب
اهلا الليل واهل انها رواصبت هو ناصب مرحبا واتيت
اهلا ووطيت هو ناصب سهلا فعلى هذا في ثلاث جمل
وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا
هي جملة واحدة واحضر هو ناصب عديرك قال سيبويه
اي احضر عديرك وقال الصبي التقدير احضر عادرك واذكر
هو ناصب ديار الاحباب ثم قوله ورسما فتيل
كلاهما باثبات الالف في الاول ونصب الثاني في قوله
وكل شيء ولا شتمة حر بمن كل ونصب شتمة قوله
اي كلاهما اي ورد في يحتمل ان يكون كلاهما منصوبا على
نزعة من الفرسه الالف ويترجح ... سلامته من عطف
الانشاء على الخبر قوله ام اي سيبويه قوله
ومن ابت كلامك زيد فزيد مرفوع على انه خبر لمبتدا
محذوف اي كلامك او ذكرك قيل وهذا على تقدير مضاف

اي

اسما الافعال والاصوات

اي كلامك كلام زيد لم يصح الحمل ولكن لا مناسب للمقام
الذي يستعمل فيه هذا التركيب فانه يقال لمن ذكر عظيما
بسوء فالظاهر ان يقدر مذكورك زيدا اسما الافعال والاصوات
اي واسما الاصوات كما تقدم بعبارة الشارح الاتية وقضية
كونها اسما انها موضوعة لتلك المعاني لاعتبار الوضع في حد الكلمة
مطلقا لكن قال السيوطي ليست اي الاصوات باسما لعدم
كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسما لاجراءها مجراها
واخذها حكمها انتهى وهو الصواب عند المحققين
وفي هذه كلمات ومنبهات حكما سم قوله ما ناب
عن فعل اي اسم ناب عن فعل الى اخره بدل الترجمة فالمراد
خارجة عن الحد فالحاجة الى زيادة ما يخرجها فعله
الخارج والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المد
فلا حاجة الى زيادة ما يخرجه قوله هو اسم فعل
فان قلت ما فايدة تسمية الافعال بهذه الالفاظ المجردة كثير
الالفاظ قلت المبالغة قال ابن السراج اذا قال للظريف
فكانه قال كثر تعجبي جدا واذا قال هيهات فكانه قال
بعد كان وليها قليل جدا ولا تعدم المبالغة
لكانت الافعال مغنية عنها قال بعضهم سم قوله
لاحراج الحروف كان ولعلها قوله عن الكف صحيح على
ما قيل انه سمع في الكف انه يتعدى ولا يتعدى وبه يرد قول
المرادي مه اكفف لا بمعنى الكف لانه متعد ومه لا يتعدى
ولو سلم ما قاله فلا نسلم انه يمتنع تفسير غير المتعدي
بالمتعدي وبالعكس كما لا يمتنع ان يكون المترادفين متعديا

البناء يستوجب وجوبه فتدبر وحرر ملازمة الجانب وجهه
فقوله فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع جوازه توهم فتط
ب قوله لانه قد تقدم الى اخره يقال لم يصرح بما في
اول الكتاب غاية الامر انه ادخلها في قوله ونيابة
عن الفعل الى اخره فيجوز ان يريدها هنا فدفع توهم
عدم ارادتها هناك ت قوله مشابهتها الى اخره
اولها لم يوجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهي
التركيب لان وضعها على ان ينطق بها مفردة قاله ابن الخباز ج
دم قوله لا صغير فيها لانه مانع من صيرورة الاصوات
المقاربة في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب
عنها اسما افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوه ونواه
لان الله تعالى جعل الجوارحات في فهم المطلوب من هذه الاصوات
بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم وتفهمه كالعقلاء
فتوجيهها اذن ضمير الفاعل لكنه لا يعامل معاملة ضمير
العقلاء من تاكيده والعطف عليه ونحو ذلك لعدم فهم الخبر
ذلك من ردم قوله قد يضرب بمعنى الاصوات الخ
الذي يظهر ان العلة في ذلك انه استعمل مركبا لانه وقع
موقع ممكن الا ترى انك تقول سمعت صوتا وهاقا
وامثال ذلك فالمعنى بحاله وقد اعربت والتحرير
ان يقال يجب ان تعرب ان خرجت عن معانيها وهي بها
ويجوز ان كانت باقية على معناها ووقعت في تركيب
ويجب البناء في غير ذلك دم نونا التوكيد قوله
للفعل قوله للاختصاص ت قوله لنونين اي بكل منهما

نونا التوكيد

قوله

قوله ضرورة وسوغها شبه الوصف بالفعل
معنى قوله لتخالف بعض احكامها كابدال الخفيفة
الفا وقفا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكالوامتنع في
الثقيلة قاله س وعورض بانها الفرع قد يختص بما ليس
للاصل احيانا وقال سيبويه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة
وبها اذا خففت احكام تخصها تقتضي قوله الى اخره
الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها او لان التاكيد
في الثقيلة ابلغ ت قوله وقيل بالعكس لان الاصل
البساطة وعدم التركيب قوله اشد من الخفيفة
لان زيادة البناء تفيد زيادة المعنى ورد بعد رفانها
ابلغ من هاذر واجيب بان ذلك الكثرة والكلي وبان ذلك
فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متقاربي
الفرع في المعنى كصد وصديان لكوذر وهاذر ردم قوله
اي فعل الامر لو قال فعل الطلب لشمل الدعاء قوله
مطلقا اي من غير شرط لانه يستعمل واما تقييده
قوله ولا لو كان الماضي لانها يخلصان ويخلصها
للاستقبال وذلك ينافي المعنى تصريح قوله وان
سعدك الى اخره تمامه لولا كل لم يك للصبابة جانحا
الكاف من سعدك ولولا كل مكسورة واللام من لتسعد الحب
اي صبك وذلله والصبابة بفتح المهملة رقة الشوق
والجانح العايد شمني قوله كونه بمعنى الاستقبال
لان الدوام انما يتحقق في الاستقبال ب وقاردموا الذي
سهله ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر

الصَّفْحَةُ الأولَى مِنَ النُّسْخَةِ (غ)

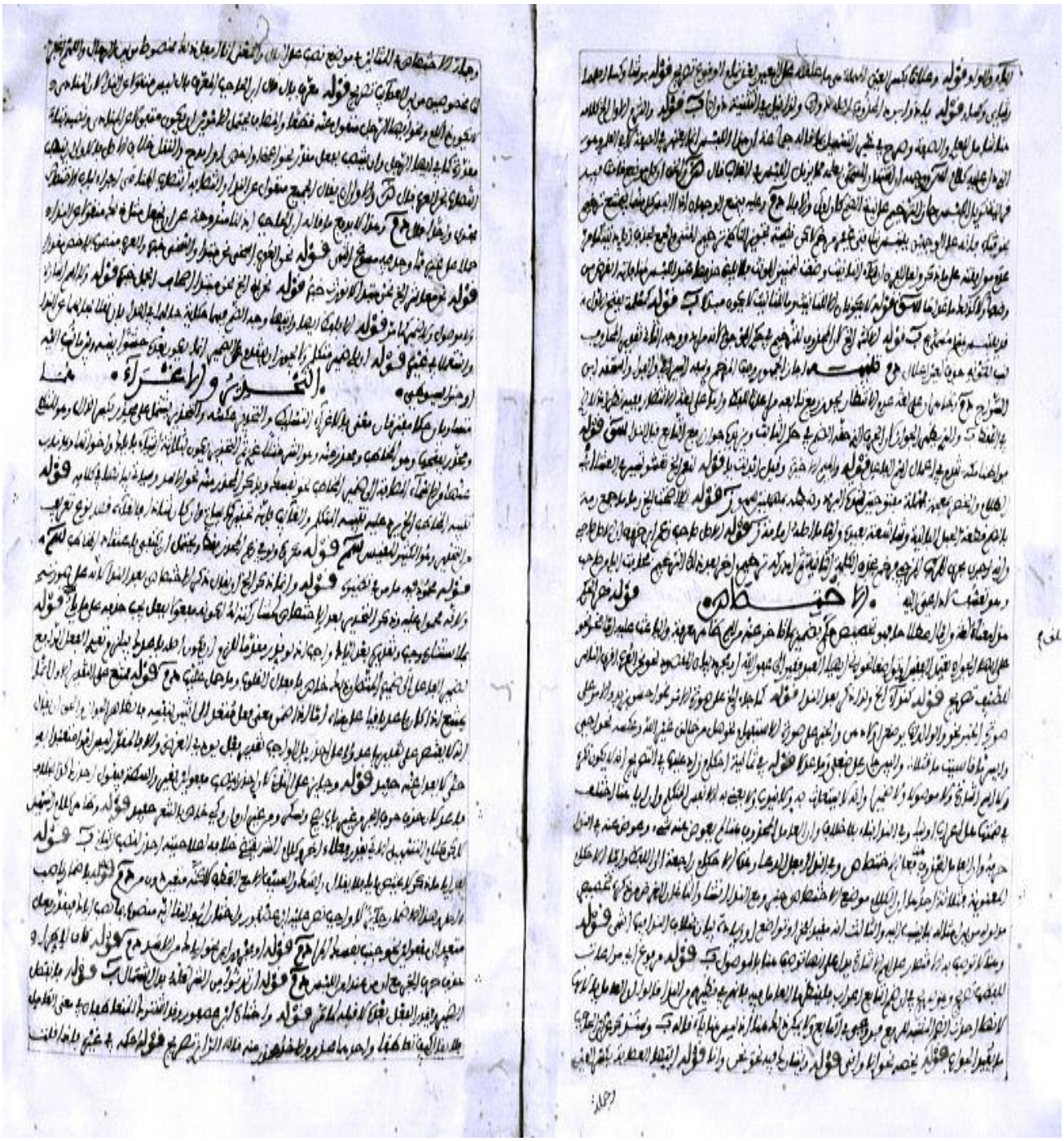

الصَّفْحَةُ الأخِيرةُ مِنْ النُّسخَةِ (غ)

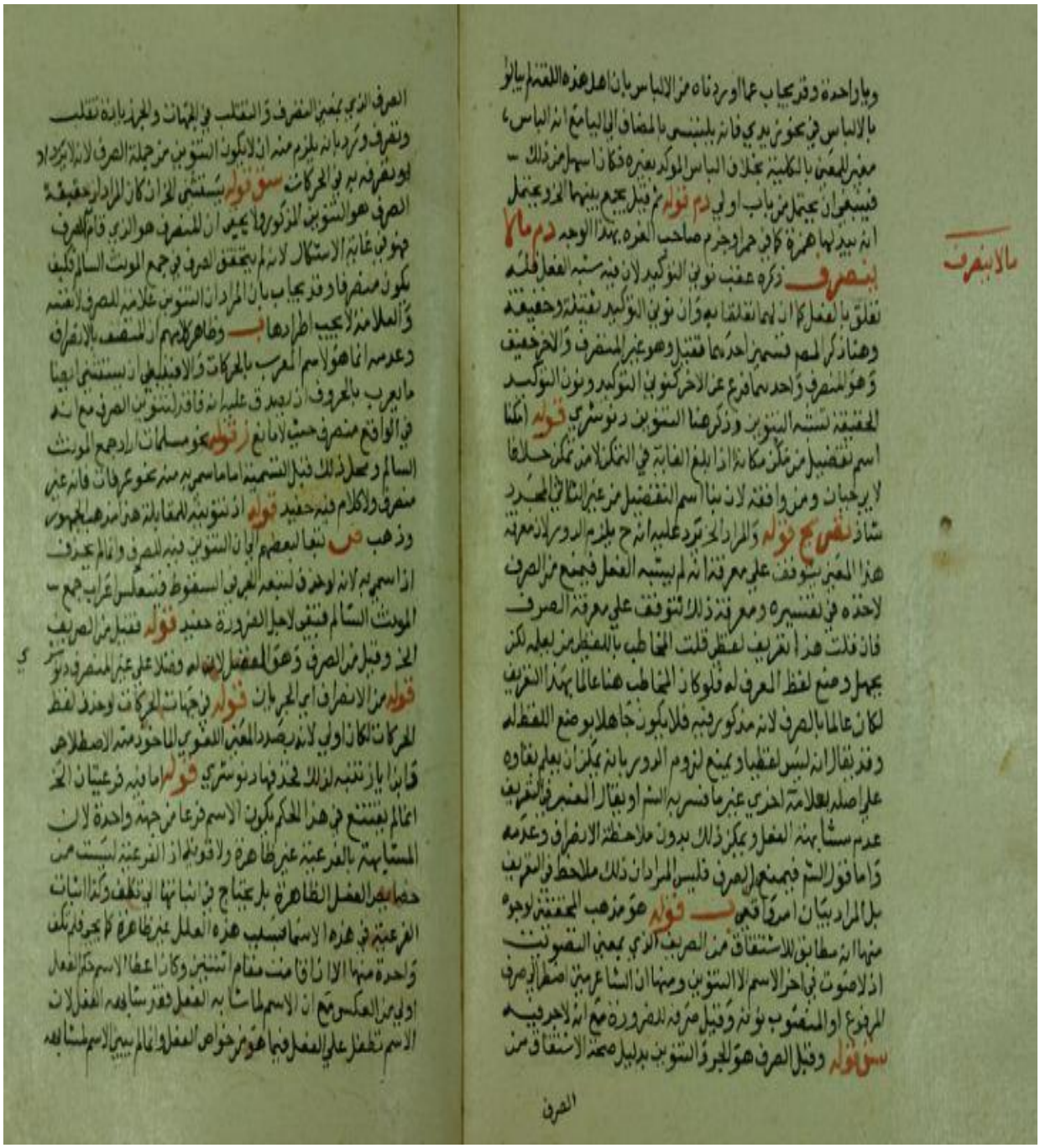

وبإزاحة وقد يجاب عما أوردناه من الالتباس بأن أهل هذه اللغة لم يألفوا
بالالتباس في نحو غلام زيد فإنه يلتبس بالمضاف إلى الياء أنه الباس،
معبر للمعنى بالكلية بخلاف الباس الموكد بغيره فكان أسهل من ذلك -
فيسوغ أن يحمل من باب أولى **دم قوله** ثم قيل يحتمل بينهما الخ ويحتمل
أنه بدل منها همزة كما في حمراء وجرم صاحب الغرة بهذا الوجه **دم ما لا**
ينصرف ذكره عقب نون التوكيد لأن فيه شبه الفعل فلذلك
تعلق بالفعل كما أن لهما تعلقا به وأن نون التوكيد ثقيلة وخفيفة
وهنا ذكر لهم تسمية أحدهما ثقيلا وهو غير المنصرف والخفيف
وهو المنصرف واحد مما فرع عن الآخر كنون التوكيد ونون التوكيد
الحقيقة تسمية التنوين وذكرها التنوين دنوشري **قوله** أمكنا
اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا
لابن جبان ومن وافقه لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد
شاذ **نقض ج قوله** والمراد الخ يرد عليه أنه يلزم الدور لأن معرفة
هذا الغير يتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف
لا حده في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف
فإن قلت هذا تعريف لفظي قلت المخاطب بالفظ من يعلمه لكن
يجهل وضع لفظ الصرف له فلو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف
لكان عالما بالصرف لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له
وقد يقال إنه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بأنه يمكن أن يعلم بقاؤه
على أصله بعلامة أخرى غير ما فسر به الشراح بقرار الغير في التعريف
عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه
وأما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف
بل المراد بيان أمر واقعي **ب قوله** هو مذهب المحققين لوجوه
منها أنه مطابق للاشتقاق من التعريف الذي بمعنى التصويت
إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين ومنها أن الشاعر يتصرف
المرفوع أو المنصوب بونه وقيل عرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه
بس قوله وقيل الصرف هو الجر والتنوين بدليل صحة الاشتقاق من

الصرف

الصرف الذي بمعنى التصرف والتقلب في الجهات والجر بإزاءه تقلب
وتصرف وردبانه يلزم منه أن لا يكون التنوين من جملة الصرف لأنه لا يزاد
ليوقف به في الحركات **سو قوله** يستثنى الخ إن كان المراد بحقيقة
الصرف هو التنوين المذكور فلا يصح أن المنصرف هو الذي قام الصرف
فهو في غاية الاستحالة لأنه لم يتحقق الصرف في جمع المؤنث السالم فكيف
يكون منصرفا وقد يجاب بأن المراد أن التنوين علامة للصرف لا نفسه
والعلامة لا يجب اطرادها **ب** وظاهر كلامهم أن المنصرف بالانصراف
وعدمه إنما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغي أن يستثنى أيضا
ما يعرب بالحروف أن يصدق عليه أنه قابل لتنوين الصرف مع أنه
في الواقع منصرف حيث لا مانع **ز قوله** نحو مسلمات أراد بهم المؤنث
السالم ومحل ذلك قبل التسمية أما ما سمي به منه نحو عرفات فإنه غير
منصرف والكلام فيه حفيد **قوله** إذ تنوينه للمقابلة هذا مذهب الجمهور
وذهب **ص** تبعا لبعضهم إلى أن التنوين فيه للصرف وإنما يعرف
أنه اسم به لأنه لو حذف لتبعه الذي بسقوط فيتعاقب إعراب جمع -
المؤنث السالم فيتفق لأجل الضرورة حفيد **قوله** فقيل من الصريف
الخ وقيل من الصرف وهو المضل لأنه أضل وفضل على غير المنصرف دنوشري
قوله من الانصراف أي الجريان **قوله** في جهات الحركات وحذف لفظ
الحركات لكان أولى لأنه يرد على المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي
وأنه يأتي تنبيه لذلك فحذفها دنوشري **قوله** أما فيه فرعيتان الخ
إنما يمتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لأن
المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قولنا إن الفرعية ليست من
حصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف وكذا إثبات
الفرعية في هذه الأسماء سبب هذه العلل غير ظاهرة كما يحوم في تلك
واحدة منها إلا إذا قامت مقام التنوين وكان أعطاء الاسم حكم الفعل
أولى من العكس مع أن الاسم ما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لأن
الاسم يدل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وإنما يتبين الاسم ما شابهه

الصَّفْحَةُ الأخيرةُ مِنْ النُّسخَةِ (ع)

الصَّفْحَةُ الأخيرةُ مِنَ النُّسخَةِ (س)

الرُّموزُ التي استخدمَهَا الأسقاطيُّ في كتابهِ

(تنويرُ الحالكِ)

عدد	الرمز	المراد منه
١	الباء الموحدة (ب)	حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني
٢	سم	حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم
٣	دم (الدماميني)	تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد
٤	سق	حاشية يس الحمصي على مجيب النداء في شرح قطر الندى للفاكهي
٥	ع (العيني)	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية
٧	ض	شرح الكافية لرضي الدين الأستراباذي
٨	ز	الدرر السنية على شرح الألفية لزكريا الأنصاري

القِسْمُ الثَّانِي :

النَّصُّ المُحَقَّقُ

النِّدَاءُ

النِّدَاءُ

معناهُ لغةً : الدُّعَاءُ[١]، **واصطلاحاً** : طلبُ الإقبالِ بحرفٍ نائبٍ منابَ « أَدْعُو » .**دم**[٢] .
والمرادُ بطلبِ الإقبالِ سؤالُ الإجابةِ مِنْ ذِكْرِ المَلْزُومِ وإرادةِ اللّازمِ ، فلا يَرِدُ نحوُ : (يا اللهُ)، وأمَّا نحوُ : « يا جبالُ ، ويا أرضُ »، فمِنْ بابِ الاستعارةِ بالكناية[٣]، ونداؤُهَا تخييلية [٤]، وطلبُ الإقبالِ فيها اِدّعَائيٌّ، وذلك أنَّهُ لمَّا شبَّه الجبلَ بالحيوانِ المُميِّزِ في الانقيادِ للأمرِ أَثبتَ لهُ طلب الإقبالِ ادّعَاءً، ثم استعملَ النِّداءَ الموضوعَ لطلبِ الإقبالِ الحقيقيِّ في الادّعَائيِّ ، ولا يَخرُجُ عن التَّعريفِ نحوُ : « يا زيدُ لا تُقْبِل »، فإنَّه نهيٌ عن الإقبالِ لا طلبَ له ، ونحوُ قولِ أحدِ المتعانقينِ لصاحبِه : « يا فلانُ »؛ لأنَّ في **الأوّلِ** طلبَ الإقبالِ لسماعِ النَّهي، والنَّهيَ عن الإقبالِ بعد التَّوجُّهِ فاختلفتْ الجهتانِ .

والثَّاني مِنْ بابِ الاستعارةِ، والمقصودُ طلبُ الإقبالِ إمَّا حدوثاً أو بقاءً.**سق**[٥]. **واعْتُرِضَ** تقديرُ المُنادى بـ« أدعو » الذي هوَ مِنْ الإخْبَاراتِ مع أنَّ النِّداءَ مِن الإنشاءاتِ [١]، **وأُجِيبَ** : بأنَّ « أدعو » نُقِلَ إلى الإنشاءِ كـ« بِعْت » . **غزّي** [٢] .

---

(١) جاء في معجم الصحاح تاج اللغة للجوهري (ندى) ٦/ ٢٥٠٥ : ((النِداءُ: الصوت، وقد يضم مثل الدُعاءُ والرُغاءُ. وناداهُ مُناداةً ونداء، أي صاح به)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (مخطوط) ٢٨٢ / ب .

والدماميني هو: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي، ولد سنة ٧٦٣هـ . سمع من البهاء بن الدماميني ، والسراج بن الملقن ، والمجد إسماعيل الحنفي وغيرهم . من مؤلفاته : تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وشرح التسهيل ، وشرح البخاري ، ونزول الغيث . توفي سنة ٨٢٧ هـ . ينظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ١٨٤/٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ٦٦/١ .

(٣) الاستعارة بالكناية : " هي أن يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً أجري عليه اسم ذلك الأمر ... " ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ١٤٨/١ .

(٤) أي استعارة تخييلية وهي لازم من لوازم الاستعارة المكنية . ينظر : الإيضاح للقزويني ١٤٨/١ .

(٥) ينظر : حاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي ٢/ ١٠٤.

ويس هو : زين الدين بن أبي بكر بن محمد بن عليم الحمصي، الشافعي، الشهير بالعليمي. نحوي، بياني، متكلم. ولد بحمص، ونشأ بها، وتوفي بمصر في ٢١ شعبان عام ١٠٦١هـ.

قولُهُ : ((**مَعَ المَدِّ**)) [٣].

وهمزتُهُ منقلبةٌ عن واوٍ مثلُ : ((كَسَا)) . **غزّي** [٤] .

قولُهُ : ((**تَدْخُلُ في كُلِّ نِداءٍ**)) [٥].

ولا يُقدَّرُ عِندَ الحذفِ سِواهَا . **ب** .[٦]

من آثاره: حاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو، شرح لامية ابن الوردي، حاشية على شرح عصام الدين الاسفراييني على السمرقندية في البلاغة، حاشية على شرح السنوسي في التوحيد، وحاشية على شرح القطر للفاكهي في النحو. ينظر :خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحبي، ٤/٤٩١-٤٩٢ ، والأعلام للزركلي ٩/١٥٥-١٥٦ .

(١) يقسم البلاغيون الكلام إلى قسمين : خبر ، وإنشاء ، فالخبر : ما يحتمل الصدق أو الكذب لذاته ، والإنشاء : ما لا يحتمل الصدق أو الكذب لذاته " ينظر : الإيضاح ص ١٣، والتلخيص للقزويني ١٥١ .

(٢) ينظر : فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك لمحمد الغزي (مخطوط) ١٦٣/ ب .

والغزي هو : محمد بن قاسم بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، شمس الدين الغزي، ويعرف بابن قاسم وبابن الغرابيلي ولد ونشأ بغزة سنة (٨٥٩هـ)، وتعلم بها وبالقاهرة فحفظ الْقُرْآن والشاطبية والمنهاج وألفية الحَدِيث والنحو ومعظم جمع الْجَوَامِع، وتولى أعمالا في الأزهر وغيره. من كتبه :فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب ويعرف بشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع، وحاشية على شرح التصريف، وحواش على حاشية الخيالي في شرح العقائد النسفية، وفتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك .توفي سنة (٩١٨هـ) ينظر : الأعلام ٧ / ٤ ، الضوء اللامع ٨ / ٢٨٦ .

(٣) قال الأشموني في منهج السالك ٢/٢٠٥ : ((فيهِ ثلاثُ لغاتٍ أشهرُهَا : كسرُ النُّونِ **معَ المدِّ**، ثمَّ معَ القصرِ، ثمَّ ضمُّهَا معِ المدِّ)) .

(٤) ينظر : فتح الرب المالك ١٦٣/ أ .

(٥) قال الأشموني ٢/٢٠٦ : ((وأعمُّها " يا " فإنَّها **تدخلُ في كلِّ نداءٍ** ، وتتعيَّن في الله تعالى)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن القاسم العبادي على منهج السالك للأشموني (مخطوط) ١٧٠/ أ .

وابن قاسم العبادي هو : شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي .أخذ عن ناصر الدين اللقاني وعميرة وعيسى الإيجي ، وأخذ عنه محمد بن داود المقدسي وغيره ، له مصنفات منها : حاشية على شرح جمع الجوامع ، وحاشية على شرح الورقات ، وأخرى على شرح ابن الناظم . توفي سنة ٩٩٤هـ . ينظر : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي ٣/١١١ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العكري ١٠/٦٣٦ - ٦٣٧ .

قولُهُ : « **وتتعيَّنُ في الله** » .

كَذا في المستغاثِ وأيُّهَا وأيْتُهَا، وتتعيّنُ هي أو(وا) في المندوب أيضًا، فإنْ قِيلَ : (يا) للبعيد وهو تعالى أقربُ إلى كلِّ شخصٍ مِن حبْلِ الوريدِ **أُجِيبَ** : بأنَّ الدَّاعي يفعَلُ ذلك استبعاداً لنفسه عن المدْعُو قاله **الزَّمخشريُّ** (١)، قال **ابنُ المُنيرِّ** (٢) : « وهو إقناعِيٌّ فإنَّ الدَّاعيَ يقولُ : يا قريباً غيرَ بعيدٍ ، ورُبّما قال : يا من هو أقْربُ إلينا من حبلِ الوريدِ، فأيْنَ هذا من الانتصابِ منصبَ البُعْدِ ؟ » . **دم** (٣).

قولُهُ : « **يا عُمَرَا** » (٤).

الدليلُ على أنَّهُ مندوبٌ ثبوتُ ألفِ النُّدْبَةِ وصُدورهُ بعد موتِ عُمَر . **حفيد** (٥).

---

(١) ينظر:الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٨٩/١،والمفصل في علم العربية(٧٦)

(٢) ينظر : الانتصاف من الكشاف ١/ ١٤٣ .

وابن المنيِّر هو : أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم الجروي الجذامي الإسكندري، ناصر الدين بن المنيِّر ، وكنيته : أبو العباس، ولد سنة ٦٢٠هـ، من علماء الإسكندرية وأدبائها، ولي قضاءها وخطابتها مرتين، له تصانيف منها : تفسير، وتفسير حديث الإسراء، والإنتصاف من الكشاف وهو حاشية على تفسير الزمخشري، توفي سنة ٦٨٣هـ . ينظر : بغية الوعاة ٣٨٥/٢، وطبقات المفسرين للأدنروي ٢٥٢/١، والأعلام ٢٢٠/١ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٣/ أ .

(٤) البيت بتمامه :

حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

البيت لجرير بن عطية الخطفي في ديوانه (٧٣٦)، وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٤٤/٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ٦/٤- ٤٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٤٨٦/١، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٠٦/٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ٢٣١/٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٩٢/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٨٠/١ .

(٥) ينظر : حاشية الحفيد على أوضح المسالك لابن هشام ٨٤/٢ .

والحفيد هو : أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري الحنبلي ، ولد بالقاهرة سنة ٧٨٨هـ، اشتهر بلقب الحفيد وصار علماً عليه ؛ إذ هو حفيد أحد أعلام النحو وهو ابن هشام، كان غاية في الذكاء ملمّاً بكثير من الفنون والعلوم، ولم يشتغل بطلب العلم إلا وهو كبير، فاكتملت شخصيته ذكاءً وعلماً، تصدر للإقراء والتدريس والتصنيف ومن أشهر مصنفاته : حاشيته على أوضح المسالك والتي خلدت ذكره وعرفت بعد ذلك بحاشية الحفيد . توفي سنة ٨٣٥هـ بدمشق. ينظر : بغية الوعاة ٣٢٢/١، والضوء اللامع ٣٢٩/١، والأعلام ١٤٣/١ .

قولُهُ : ((**فإنْ خِيفَ اللّبسُ تعيَّنتْ**))[١].

فيجبُ عند قَصْدِ نُدْبَة زيد الميت وبحضرتك مَنْ اسمُهُ زيدٌ أَنْ تقولَ : ((وا زيدا)) ، ولو أتيتَ بياءٍ فقلتَ : ((يا زيدا))، لمْ يَدْرِ أهو مندوبٌ أو غيرُه. ولا تتعيَّنُ النُّدبةُ بالألفِ؛ لأنَّها مشتركةٌ بين المندوبِ والمنادى والمستغاثِ. **ب** [٢].

قولُهُ : ((**بمدِّ الهمزةِ ... إلخ**)) .

يَلْزمُ اجتماعُ الساكنين على غيرِ حدِّه . **دَنوشريّ** [٣].

قولُهُ : ((**فَجُملةُ الحروفِ ... إلخ**))[٤].

اُختُلِفَ في أدواتِ النِّداءِ فقيلَ : أنَّها أحرفٌ – وهو الصحيح – ، وقيلَ : أسماءٌ لـ((أدعو)) المحذوف متحمِّلةٌ لضميرِ الفاعلِ[٥] . **حفيد** [٦].

قولُهُ : ((**وأَيْ والهمزةُ**))[٧].

أَيْ الممدودتينِ والمقصورتينِ[٨]، وكَذا يُقالُ في كلامِ **ابنِ بُرهَان** [٩] . **دنوشري** [١] .

---

(١) قال الأشموني ٣/١٦ : ((**فإنْ خيفَ اللَّبسُ تعيَّنت** وا)) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٠/ أ .

(٣) ينظر رأيه في حاشية يس على التصريح ٣/٥٣٩ .

والدنوشري هو : عبدالله بن عبدالرحمن بن علي بن محمد الدنوشري الشافعي ، بلغ الغاية في التحقيق والإجادة ، وكان لغوياً نحوياً ، حسن التقرير ، باهر التحرير ، ولد بمصر وبها نشأ ، وأقرأ العربية وغيرها من العلوم . من مؤلفاته : حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد ، وله رسائل وتعليقات ، وكانت جل مؤلفاته في النحو ، وكان ينظم الشعر وأكثر شعره مقصور على نظم المسائل النحوية ، توفي بمصر سنة ١٠٢٥هـ . ينظر : خلاصة الأثر ٣/٥٣ ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٦/٧٠ .

(٤) قال الأشموني ٣/٢٤٦ : ((تنبيهان : الأوَّلُ : مِنْ حروفِ نداءِ البعيدِ " آي " – **بمدِّ الهمزةِ**، وسكونِ الياءِ – وقد عدَّهَا في التَّسهيلِ ، **فجملةُ الحروفِ** – حينئذٍ– ثمانيةٌ)) .

(٥) أي أسماء أفعال . ينظر للخلاف في إرتشاف الضرب لأبي حيان /٢١٧٩ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/٣٣ .

(٦) ينظر : حاشية الحفيد ٢/٨٤ .

(٧) قال الأشموني ٣/٢٤٧ : ((الثاني : ذهبَ المبرِّدُ إلى أنَّ أيا وهيا للبعيدِ ، **وأيْ والهمزةُ للقريبِ**))

(٨) وهو رأي المبرد حيث يرى أنَّ أي والهمزة للقريب . ينظر : المقتضب ٤/٢٣٣ .

(٩) ينظر رأيه في شرح الكافية ٣/١٢٨٩ .

قولُهُ : « **وَغيْرُ مَنْدُوبٍ ... إلخ** »[٢].

أمَّا حذفُ المنادى وإبقاءُ حرفِ النِّداءِ فقد قدَّمَ **الشَّارحُ** في علاماتِ الاسمِ أنَّه مقيسٌ قبْلَ الأمرِ نحوُ : ﴿ **أَلَا يا اسْجُدُوا لله** ﴾[٣]، والدُّعَاءِ نحوُ :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيّ ... ... [٤] انتهى [٥] .

ولا يكونُ ذلك مَع غيرِ (يا). **تسهيل** [٦]. وإنَّما حُذِفَ المنادى قبلَ هذين؛ لأنَّ الأمرَ والدعاءَ مظنَّةُ النِّداءِ ووقوعُه معَهما كثيرٌ فحَسُنَ التَّخفيفُ بالحذفِ. **دم** [٧].

قولُهُ : « ﴿ **أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ** ﴾ » [٨] .

هذا أَحدُ وجهينِ، **والثَّاني** : أنَّ ﴿ **عِبَادَ ٱللَّهِ** ﴾ مفعولُ ﴿ **أَدُّوٓاْ** ﴾ . **دنوشري** [١] .

وابن برهان هو: أبو القاسم ، عبدالواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري ، عالم في اللغة والتاريخ ، وأيام العرب ، تصدر للتدريس ببغداد ، ويعرف بشراسة خلقه ، على من يقرأ عليه ؛ له من المصنفات : الاختيار في الفقه ، وأصول اللغة ، واللمع في النحو ، مات سنة ٤٥٦هـ .ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي ١٣٣، وإنباه الرواة ٢١٣/٢ ، وبغية الوعاة ١٢٠/٢ ، والأعلام للزركلي ٣٢٦/٤ .

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح ٥٣٩/٣ ، ٥٤٠ .

(٢) قال الناظم (٤٩) :

وَغيْرُ مَنْدوبٍ ومُضْمَرٍ ومَا جَا مُسْتَغَاثاً قد يُعَرّى فَاعْلَمَا

(٣) سورة النمل آية (٢٥) ، وهذه قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس، وهي تخفيف اللام ، والوقوف على (يا) والابتداء بـ" اسجدوا " بهمزة مضمومة ، فالمنادى محذوف وتقدير الكلام : " ألا يا هؤلاء اسجدوا " ، وقرأ الجمهور بتشديد اللام و (يسجدوا) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون . ينظر : السبعة لابن مجاهد (٤٨٠) ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٣٣٧/٢ .

(٤) البيت بتمامه :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائكِ القطْرُ

البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة في ديوانه (٥٥٩)، وهو من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ٩٩/١، وأوضح المسالك ٢٣١/١، ومغني اللبيب ٣٢٠/١، والمقاصد النحوية ٢٧٠/٣، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ .

(٥) يعني به الأشموني ، ينظر : منهج السالك ٣٣/١ .

(٦) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (١٧٩) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٣/ ب .

(٨) سورة الدخان آية (١٨)

قولُهُ : ((**وَلا يَلْزمُ الحرفُ إلا مَع اللهِ والضمير**[٢]))[٣].

لأنَّ نداءَهُما على خلافِ القياسِ، فلو حُذِفَ حرفُ النِّداءِ لم يدلَّ عليه دليلٌ، والحذفُ إنَّما يكونُ للدَّليلِ. **حفيد**[٤]. وجْهُ مخالفةِ القياسِ في (الله) هو أنَّ فيهِ (أَلْ). **ب**[٥].

قولُهُ : ((**والصَّحيحُ منعُه مطلقاً**))[٦].

الخِلافُ في ضميرِ المُخاطَبِ، أمَّا ضميرُ المتكلِّمِ والغائبِ فنداؤُهما ممنوعٌ اتفاقاً. **تصريح**[٧] ؛ أي : لأنَّهما يناقضانِ النِّداءَ إذ هوَ يقتضي الخطابَ، وأمَّا ضميرُ المُخاطَبِ فلأنَّ الجمعَ بينهُ وبينَ النِّداءِ لا يَحسُنُ؛ لأنَّ أحدَهُما يُغني عن الآخَرِ . **همع**[٨].

قولُهُ : ((**يَا أَبْجَرَ ... إلخ**))[٩].

تمامُهُ[١٠]:

... ... **أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا**

. ع[١١].

---

(١) ينظر : حاشية يس على التصريح ٥٤٠/٣ .

(٢) هذا من كلام ابن مالك . ينظر : التسهيل (١٧٩) .

(٣) في المطبوع كلمة (والمضمر) قال الأشموني ١٧/٣: ((تنبيهان : الأوَّلُ : عدّ في التسهيلِ مِنْ هذا النَّوعِ لفظُ الجلالةِ والمتعجبِ منه، ولفظُهُ : **ولا يلزمُ الحرفُ إلَّا معَ اللهِ والمضمرِ** والمستغاثِ والمتعجبِ منهُ والمندوبِ)) .

(٤) ينظر : حاشية الحفيد ٨٥/٢ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٠ / أ ، ب .

(٦) قال الأشموني ١٧/٣ : ((الثاني : أفهمَ كلامُهُ جوازَ نداءِ المضمرِ ، **والصَّحيحُ منْعُهُ مطلقًا**)).

(٧) ينظر : شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ)

(٨) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٤٥/٢.

(٩) الرجز بتمامه :

يَا أَبْجَرَ ابْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا ... ...

قد أحسن اللهُ وقد أسأتا

(١٠) هذا من الرجز وهو للأحوص في ملحق ديوانه ص٢١٦ ، وهو من شواهد : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٣٢٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، وأوضح المسالك ١١/٤، وشرح التصريح ٢٠٧/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٣/٣، وهمع الهوامع ١٧٤/١ .

(١١) ينظر : المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني ٢٣٣/٣ .

قولُهُ : « **وَالمُشَارُ له ... إلخ** »[١].

اقتضَى إطلاقُه جوازَ نداءِ اسمِ الإشارةِ مطلقاً، وقالَ **السُّيوطيُّ** : « ولا يُنادَى اسمُ الإشارةِ المتَّصلِ بحرفِ الخطابِ نحوُ : يا ذاكَ، قالهُ **السِّيرافيُّ** [٢]وغيرُه ، وأجازهُ **ابنُ كيسان** [٣]، ونُقِلِ عن **سيبويه** [٤] » . انتهى [٥] " .

قولُهُ : « **أصلاً ورأساً** » .

فيه إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ مَنْ يَمنعُ وُرودَهُ، ويُحْتَملُ أنَّ المرادَ مَنْ يمنعُ قياسَهُ فيكونُ مختارَ مذهبِ الكوفيين، كما أشارَ ولدُه [٦] إلى الاحتمالينِ . **ب** [٧] .

قولُهُ : « **أَطْرِقْ كَراً** » .

بعده : « **إنَّ النَّعامَ في القُرَى** »[٨]، وهو مثلٌ يُضْرَبُ لمَنْ تكبَّرَ وقد تواضعَ مَنْ هو أشرفُ منهُ ، أي : أَطْرِقْ رأْسَكَ للصَّيدِ يا كروانُ فإنَّ أكْبرَ مِنكَ وهو النَّعامُ قد صِيدَ وحُمِلَ

والعيني هو : أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني الحنفي ، مؤرخ ، علامة من كبار المحدثين ، أصله من حلب، ومولده في عين تاب، وإليها نسبته ، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس ، ولي القضاء في القاهرة ، وتقرب من الخليفة المؤيد حتى عدّ من أخصائه. من كتبه : عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري، ومغاني الأخبار في رجال معاني الإيثار، والمقاصد النحوية وغيرها توفي بالقاهرة سنة ٨٥٥هـ. ينظر : بغية الوعاة ٢٧٥/٢ – ٢٧٦، وشذرات الذهب ٢٩٦/٧ ، والأعلام ١٦٣/٧ .

(١) قال الناظم (٤٩) :

وذاكَ في اسمِ الجنسِ **والمشارِ لهُ** قلَّ ومَنْ يمنعُه فانصرْ عاذلَهُ

(٢) ينظر رأيه في إرتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٨٣/٤.

(٣) ينظر رأيه في المرجع السابق .

(٤) ينظر : الكتاب ١٨٩/٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٤٦/٢ .

(٦) يعني به ابن الناظم ، ينظر : شرح ابن الناظم (٤٠٣) .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٠/ ب .

(٨) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ – ٦١٧/٣، وأوضح المسالك ١٧/٤، وشرح المفصل ١٦/٢، وهو في : مجمع الأمثال للميداني ٤٣١/١، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢٢١/١ .

إلى القُرَى، وأصلُ كرا : (كروانُ) مُرخَّمٌ على لُغةِ مَنْ لا ينتظِر[١] فقُلِبت الواوُ ألفاً .**تصريح** [٢].

قولُهُ : « **وَافْتَدِ مَخْنُوقُ** » .

مثلٌ يُضْرَبُ لكلِّ مضطرٍّ وقعَ في شدَّةٍ وهو يَبْخَلُ في افتدائِهِ نفْسَهُ بمالِه [٣] . **تصريح** [٤]

قولُهُ : « **وأَصْبِحْ لَيْلُ** » .

مَثلٌ يُضْرَبُ لمَنْ يُظهِرُ الكراهةَ للشّيءِ أيْ : صِرْ صبحاً [٥] . **تصريح** [٦].

قولُهُ : « **ثَوبِي حَجَرُ** » .

قالَهُ موسى عليهِ السلام حينَ فرَّ الحجرُ بثوبِهِ [٧].

قولُهُ : « **بِمِثْلِكَ** » [٨].

خبرٌ مقدَّمٌ ، ولوعةٌ : مبتدأٌ مؤخَّرٌ .

---

(١) وهي : أن يحرك الحرف الذي قبل الحرف المحذوف، بالحركة التي يقتضيها العامل، ويعتبر كأنه آخر الكلمة حقيقة، ويسمى هذا لغة من لا ينتظر أو لغة الاستقلال . ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٩٣/٣ .

(٢) ينظر : ٢٩/٢ – ٢١٠ .

(٣) المثل من شواهد : الكتاب ٢٣١/٢، وأوضح المسالك ١٧/٤، وشرح المفصل ١٦/٢، وهو في : مجمع الأمثال ٢/ ٧٨ ، والمستقصى ٢٦٥/١ .

(٤) ينظر : ٢٠٩/٢ .

(٥) المثل من شواهد الكتاب ٢٣١/٢ ، وأوضح المسالك ١٧/٤ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وهو في : مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣ ، والمستقصى ٢١٨/١ .

(٦) ينظر : ٢٠٩/٢ .

(٧) هذا جزء من حديث شريف رواه البخاري ومسلم ، واللفظ للبخاري : كتاب الأنبياء ، باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام رقم (٣٢٢٣) .

(٨) البيت بتمامه :

إذَا هَمَلتْ عَينِي لَهَا قالَ صَاحِبِي **بِمِثْلِكَ** هَذا لوعَةٌ وغرَامُ

البيت لذي الرمة في ديوانه (١٥٩٢) ، وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وأوضح المسالك ١٠/٤، ومغني اللبيب ٨٤٠/١، وشرح التصريح ١٦٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٣٥/٣ ، وهمع الهوامع ٤٢/٢ ، .

قولُهُ : « ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ... إلخ ﴾ »[١].

هو أحدُ ثلاثةِ أوجهٍ[٢] : **ثانيُها** : أنَّ (هؤلاء) منصوبٌ بـ (أعني) ، **ثالثُها** : أنَّهُ بمعنى (الذينَ) خبرُ (أنتم) وما بعدَهُ صلتُه . ز[٣].

قولُهُ : « **المنعُ فيهما** »[٤].

إنَّما امتنعَ حذفُهَا مع اسمِ الجنسِ لأنَّهُ إنْ كانَ نكرةً لا يجوزُ حذفُهَا؛ لأنَّه إنَّما يُستغنَى عنهَا إذا كانَ المنادى مقبلاً على المنَادى ومنتبهًا لما يقولُ لهُ وهذا إنَّما يكونُ في المعرفةِ، وإنْ كانَ معرَّفاً بحرفِ النِّداءِ فكذلكَ؛ لأنَّ حرفَ التَّعريفِ لا يُحذَفُ ممَّا يُعرِّفُه؛ لئلّا يُظَنَّ بقاؤُهُ على أصلِ التَّنْكيرِ.**حفيد**[٥].واسمُ الإشارةِ في معنى اسمِ الجنس فجرى مجرَاه. **ابنُ المصنِّف**[٦]

قولُهُ : « **على شُذُوذٍ** »

في النَّثرِ .

« **أو ضرورةٍ** »

في النَّظْمِ .

---

(١) سورة البقرة (٨٥) ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾

(٢) الوجه الأول : وهو النداء : أي يا هؤلاء ، ينظر الأوجه الثلاثة في التصريح ٢/٦٥ ، وحاشية الصبان ٣/٢٠٢ .

(٣) ينظر : الدرر السنية على شرح الألفية لزكريا الأنصاري ٢ / ٧٦٩ .

وزكريا هو : أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن زكريا الشيخ الإمام الأنصاري ، من شيوخ زمانه، وعلامة محققي ومدققي ومتكلمي عصره، ولد ببلدة (سنيكة) بمصر سنة ٨٢٣هـ ، أخذ عن ابن حجر ، له : عجائب المخلوقات ، والمطلع ، وفتح الرحمن ، وغاية الوصول إلى شرح لب الأصول ، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي ، وشرح الورقات لإمام الحرمين ، والدرر السنية على شرح الألفية ، وشرح صحيح مسلم . ينظر : الكواكب السائرة ١/١٩٦، وشذرات الذهب ٨/١٣٤-١٣٦ ، والأعلام ٣/٤٦-٤٧ .

(٤) قال الأشموني ٣/٢٠ : ((ومذهبُ البصريينَ **المنعُ فيهِمَا** وحُمِلَ ما وردَ ، على **شذوذٍ أو ضرورةٍ**))

(٥) ينظر : حاشية الحفيد ٢/٨٥

(٦) ينظر : شرح ابن الناظم (٤٠٣).

قولُهُ : « **هَذي بَرَزْتِ ... إلخ** »[١].

تمامُهُ [٢]:

... ... **ثُمَّ انْصَرَفْتِ ومَا شَفِيتِ نَسِيسَا**

هِجْتِ : مِن هاجَهُ إذا أثارَهُ، والرَّسِيس : -بفتح الرَّاء وكسر السِّين- مسُّ الحُمَّى أو الهَمُّ ، والنَّسِيسُ : -بفتح النُّون وكسرِ السِّين- بقيَّةُ النَّفس.ع [٣]، وخرّجَهُ بعضُهم على أنَّ (هَذي) مفعولٌ مطلقٌ أي : بَرَزْتِ هذهِ البرْزة . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **وَابْنِ المُعرَّفَ ... إلخ** »[٥].

وإنَّما بُنِيَ [٦] لوقوعِه موقعَ الكافِ الاسميةِ المشابهةِ لفظاً ومعنًى لكافِ الخطابِ الحرفيةِ، وكونِه مثلُها إفراداً وتعريفاً؛ وذلكَ لأنَّ « يا زيدُ » بمنزلةِ «أدعُوكَ»، وهذهِ الكافُ ككافِ « ذلكَ » لفظاً ومعنًى، وإنَّما احتيجَ إلى هذهِ الزيادةِ لأنَّ الاسمَ لا يُبنَى إلا لمشابهةِ الحرفِ، ولا يُبنَى لمشابهةِ الاسمِ المبنيِّ، أمَّا المضافُ والمضارعُ له فلم يُبنيَا؛ لأنَّهُما ليسا كالكافِ إفراداً، ولم يُبْنَ المفردُ المنكَّرُ؛ لأنَّه ليسَ مثلَها تعريفاً. **دم**[٧]. وجعلَ **السيِّدُ**[٨] العلَّةَ « مشابهتَهُ لكافِ ذلكَ في الخطابِ والإفرادِ بلا واسطةٍ ».انتهى.

---

(١) تمام صدره :

هَذي بَرَزْتِ لنَا فَهِجْتِ رِسِيسَا ... ...

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١٩٣/٢ ، وهو من شواهد : المقرب لابن عصفور ١٧٧/١ ، ومغني اللبيب ٨٤٢/١، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٣٤ .

(٣) ينظر : شرح الشواهد للعيني ١٣٨،١٣٩/٢.

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٣ / أ .

(٥) قال الناظم (٤٩) :

وابْنِ المعرَّفَ المنادَى المفردَا على الذي **في رفعهِ** قد عُهِدا

(٦) أي المفرد المعرفة .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٤/ب .

(٨) ينظر : حاشية السيد على شرح الكافية لابن الحاجب (مخطوط) ٢٧/ب .

والسيد هو : أبو الحسن علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني الحسيني الحنفي ، من علماء اللغة العربية والكلام والفقه والتفسير ، ولد سنة ٧٤٠هـ في تاكو قرب جرجان ويُعرف ب" السيد الشريف " ، كان ذكيا مدققا محققا ، ذا بصيرة وفصاحة وبلاغة وماهرا في المناظرة ، له مصنفات عديدة منها : شرح الموقف ، والتعريفات ،

ويُبنَى على الحركةِ للإعلامِ بأنَّ بناءَه غيرُ أصليٍّ، وكانت ضمةً لأنَّه لو بُنِيَ على الكسرِ لالتبسَ بالمنادى المضافِ لياءِ المتكلِّمِ عندَ حذفِ يائِه اكتفاءً بالكسرةِ، أو الفتحِ لالتبسَ بهِ عندَ حذفِ ألفهِ اكتفاءً بالفتحةِ في بعضِ اللُّغاتِ .**فاكهيٌّ** [١] .

وأَوْردَ عليهِ أنَّ المنادى المضافَ يجوزُ فيهِ الضمُّ عندَ حذفِ يائِهِ فكيفَ يحصلُ الفرقُ ؟ **وَأُجِيبَ**: بأنَّه قليلٌ وإنَّما يُفعَلُ فيما يَكثرُ أنْ لا يُنادَى إلا مضافاً . **سق** [٢] .

قولُه : « **المنَادى** » .

ليسَ بقيدٍ بل بيانٌ لموضوعِ المسألةِ؛ لأنَّ الكلامَ في أحكامِ المنادى، وأَخَّرَهُ عن قولِهِ « **المعرَّف** » ضرورةً .**غزِّي** [٣]. وقد يُقالُ جَعْلُهُ قَيْداً لا يُنافي أنَّ الكلامَ في أحكامِ المنادى لحصولِ بيانِ أحكامِ المنادى مع ذلكَ . **سم** [٤].

قولُهُ : « **في رفعِه** » .

أي رفعِ نظيرِه . **غزِّي** [٥]، ويُغنِي عن ذلك أنْ يُرادَ « **في رفعهِ لو رُفِع** » ، أو « **رفعهِ في غيرِ النِّداء** »، وبه يُشعِرُ كلامُ الشَّارحِ .

وحاشية على شرح الكافية ، وحاشية على المطول للتفتازاني ، وحاشية على الكشاف ، وحاشية على تفسير البيضاوي ، توفي سنة ٨١٦هـ . ينظر : البدر الطالع للشوكاني ٤٨٨/١ ، والضوء اللامع ١٢/١

(١) ينظر : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى (٣٦٦ ، ٣٦٧) .

والفاكهي هو : جمال الدين عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي ، عالم لغوي ، وفقيه شافعي ، ولد بمكة ، له : الفواكه المجنيّة على متممة الآجرومية ، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ، توفي سنة ٩٧٢هـ . ينظر : شذرات الذهب ٣٦٦/٨ ، والأعلام ٦٩/٤ .

(٢) ينظر : حاشية يس على القطر ١٨٠/٢ .

(٣) ينظر : فتح الرب المالك ١٦٤/ب .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم للألفية (مخطوط) ٢٣١/ب .

(٥) ينظر : فتح الرب المالك ١٦٤/ب .

قولُهُ : « **وسواءٌ كانَ ذلكَ التَّعريفُ سابقاً** »[١].

هو الصَّحيحُ[٢]، وزعَم **المبرِّدُ** [٣] **والفارسيُّ** [٤] أنَّ تعريفَ العلميةِ زالَ وعُرِّفَ بالإقبالِ ، ورُدَّ بـ« يا الله » « يا هذا » « يا أنتَ » . **حفيد** [٥]. فإنْ قلتَ : العلمُ إذا أُريدَ إضافتُه نُكِّرَ فما الفرقُ ؟ قلتُ : ليسَ المقصودُ مِنْ الإضافةِ إلا تعريفَ المضافِ أو تخصيصَه ، فلو أضيفَ مع بقاءِ التَّعريفِ كانت لغواً [٦]، وليسَ المقصودَ مِنْ النِّداءِ التَّعريفُ بل طلبُ الإصغاءِ فلا حاجةَ إلى تنكيرِ المنادى إذا كانَ معرفةً . **ب** [٧].

قولُهُ : « **بسببِ القصدِ والإقبالِ** » .

التَّعريفُ لم يحصُل بالقصدِ والإقبالِ بمجرَّدِهما بل بهما مع كونِ الكلمةِ مناداةً بدليلِ انتفائهِ في « أنتَ رجلٌ عالِمٌ » ، وكلامُهُ [٨] يُوهِمُ خِلافَ ذلك ولا سبيلَ إليهِ . **دم** .[٩]

قولُهُ : « **فيَدخُلُ المركَّبُ المزجيُّ** »[١٠].

هل يتناولُ المركَّب العدديّ كخمسةَ عشرَ. **ب**[١١] ؟ أقول : كلامُ الشَّارحِ في البيتِ الآتي[١٢] صريحٌ في الدُّخولِ .

---

(١) قال الأشموني ٣/٢١ : ((إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران : التعريف ، والإفراد ، فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، **وسواء كان ذلك التعريف سابقا** على النداء نحو : يا زيدُ ، أو عارضا فيه **بسبب القصد والإقبال** وهو النكرة المقصودة نحو : يا رجلُ أقبل تريد رجلاً معينا)) .

(٢) وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم . ينظر : الأصول ١/٣٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٩ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤/٢٠٤-٢٠٥ .

(٤) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ١/٣٤٣ .

(٥) ينظر : حاشية الحفيد ٢/٨٦ .

(٦) أي الإضافة .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧١/ أ .

(٨) أي المصنف .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٤/ ب .

(١٠) في المطبوع زيادة كلمة (في ذلك) قال الأشموني ٣/٢١ : ((والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب لا **فيدخل** في ذلك **المركب المزجي** والمثنى والمجموع نحو : يا معد يكرب **و يا زيدان و يا زيدون** و يا هندان و يا رجلان و يا مسلمون ، وفي نحو يا موسى **و يا قاضي** ضمة مقدرة)) .

(١١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧١/ أ .

(١٢) وهو قول الناظم (٥٠) : وانوِ انضمامَ ما بنوا قبل النِّدا ... وليُجْرَ مُجْرَى ذي بناءٍ جُدِّدا

قولُهُ : « **ويا زيدانِ ويا زيدونَ** » .

إنْ قِيلَ العَلَمُ إذا ثُنِّيَ أو جُمِعَ لزِمَ اللامَ فكيفَ صحَّ (يا زيدانِ ويا زيدونَ ؟) قيلَ : صحَّ ؛ لقيامِ « يا » مقامَ اللَّامِ في إفادةِ التَّعريفِ، ولو أُستعمِلَ مع اللامِ هنا لزمَ اجتماعُ أَداتي تعريفٍ . **سق** [١] .

قولُهُ : « **يا قاضي** » .

بحذفِ التَّنوينِ لحدوثِ البناءِ وإثباتِ الياءِ إذْ لا مُوجِبَ لحذفِها قالُه **الخليلُ** [٢]، وذهبَ **المبرِّدُ**[٣] إلى أنَّ الياءَ تُحذفُ؛ لأنَّ النِّداءَ دخلَ على اسمٍ منوَّنٍ محذوفِ الياءِ فبقيَ حذفُها بحالِهِ وتُقدَّرُ الضمةُ فيهَا . **سق** [٤] .

قولُهُ : « **ويجوزُ نصبُ مَا وُصِفَ ... إلخ** »[٥].

فيهِ إشعارٌ بعدمِ وجوبِ النَّصبِ، ويخالفُه قولُ **الهمعِ** : « أمَّا الموصوفةُ بمفردٍ أو جملةٍ أو ظرفٍ فمِنْ شبيهِ المضافِ فتُنصَبُ، وجوَّزَ **الكسائيُّ** فيها البناءَ ». انتهى [٦].

ويمكنُ الجمعُ بقولِ **التَّصريحِ** : « فإنْ قيلَ لو كانت مِنْ الشبيهِ بالمضافِ كانَ النَّصبُ واجباً لا راجحًا ؟ أُجِيبَ : بأنَّ النِّداءَ تارةً يَرِدُ على الموصوفِ وصفتِه وعندَ ذلك لابُدَّ مِنْ النَّصبِ ، وتارةً يَرِدُ على الاسمِ غيرَ موصوفٍ فلا بُدَّ من البناءِ على الضمِّ لأنَّ الصِّفةَ إنَّما ترِدُ على المنادى وحدَه فهو مفردٌ مقصودٌ ثم يَرِدُ الوصفُ ، فلمَّا اختلفَ المُدْرَكَانِ جازَ الوجهانِ » .انتهى [٧] .

---

(١) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١٠٨ .

(٢) قال سيبويه : ((سألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختار : يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون كما اختار : هذا القاضي)) . ينظر رأيه في الكتاب ١٨٤/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٧٣/٤ .

(٤) حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١٠٨ – ١٩٠ .

(٥) قال الأشموني ٢١/٣ : ((تنبيهات : الأوَّل : قالَ في التسهيلِ : (**ويجوزُ نصبُ ما وُصفَ** مِنْ معرَّفٍ بقصدٍ وإقبالٍ) ، وحكاهُ في شرحِهِ عن الفراءِ ، وأيَّده بما رُويَ من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده : " يا عظيماً يرجَّى لكل عظيم " ... إلخ)) .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٣٧/٢ .

(٧) ينظر : ٢١٥/٢ .

والمسألةُ مُشكِلَةٌ؛ لأنَّهُ قد تقرَّرَ أنَّ الجُملةَ لا يُوصَفُ بها إلا نَكرةً وكذا الجارَّ والمجرورَ، والموصوفُ معرَّفٌ بالفرضِ ، ثُمَّ الوصفُ ليسَ مقيداً بذلك بل يجوزُ في مثلِ (يا رجلاً عالماً) أن يُعتَقد في (رجلاً) أنَّه تعرّفَ بالقصدِ والإقبالِ فكيفَ جازَ وصفُه بصريحِ النَّكرةِ ؟، وغايةُ ما يُتَمحّلُ له أنَّ هذا المنادَى كانَ قبلَ النِّداءِ نكرةً فيصحُّ وصفُه بجميعِ ذلك ، ويُقدَّرُ أنَّه وُصِفَ بها قبلَ النِّداءِ ثُمَّ جاءَ النِّداءُ داخلاً على الموصوفِ وصفتُه جميعاً لا داخلاً على المنادَى فقط ثُمَّ وُصِفَ بعدَه. **دم**[١] .وبهِ يُعْلَمُ منعُ الاحتمالِ الثَّاني في كلامِ التَّصريحِ .

قولُهُ : « **قيّدَهُ في التَّسهيلِ**[٢]... **إلخ** »[٣].

هذا التَّقييدُ مفهومٌ ممَّا يأتي في الاستغاثةِ فهذا مقيَّدٌ بذاك . **ب** .[٤]

قولُهُ : « **برفعِ العالم** »[٥].

مراعاةٌ لضمةِ سيبويه المقدَّرة .

قولُهُ : « **ونصبه** » .

مراعاة لمحلِّه، فإنَّ محلَّهُ نُصِبَ على المفعوليَّةِ . **تصريح**[٦].

قولُهُ : « **يا زيدُ الفاضلُ** » .

أي بالرَّفعِ والنَّصبِ بقرينةِ ما قبلَهُ فليسَ عليهِ أنْ يقولَ :« والفاضلِ » . **حفيد**[٧].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٤/ ب ، ٢٨٥ / أ .

(٢) ينظر : التسهيل (١٧٩)

(٣) قال الأشموني ٢٢/٣ : ((الثاني : ما أطلقَهُ هنا **قيَّدَهُ في التَّسهيلِ** بقولِه : ((غيرَ مجرورٍ باللَّامِ للاحترازِ مِنْ نحوِ : يا لزيدٍ لعمرٍو ، ونحوِ : يا للماءِ والعشبِ ، فإنَّ كلًّا منهُما مفردٌ وهوَ معربٌ)) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧١ / ب .

(٥) قال الأشموني ٢٢/٣: ((ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول : يا سيبويهِ العالمُ - **برفعِ العالمِ ونصبِهِ** – كما تفعلُ في تابعِ ما تجدَّدَ بناؤُهُ ، نحو : **يا زيدُ الفاضلُ**)) .

(٦) ينظر : ٢١٢/٢ – ٢١٣ .

(٧) ينظر : حاشية الحفيد ٨٧/٢ .

قولُهُ : « **والمَحْكِيِّ كالمبنيِّ** » [١].

ظاهرُهُ أنَّ المحكيَّ ليسَ بمبنيٍّ، وبه صرَّحَ **السيِّدُ** فجعلَ إعرابَهُ تقديراً [٢]، وفي **التَّصريحِ** أنَّه مبنيٌّ[٣] . **سق** [٤].

قولُهُ : « **والمضَافَا** » [٥].

ولا يُنادَى مضافٌ إلى ضميرِ المخَاطَبِ، فلا يُقالُ : « يا غلامَك » لاستلزامِهِ اجتماعَ النقيضينِ؛ لأنَّ الغلامَ مخاطبٌ مِنْ حيثُ إنَّه منادَى، وغيرُ مخاطَبٍ مِنْ حيثُ إنَّهُ مضافٌ إلى المخاطَبِ لوجوبِ تغايُرِهِماَ . **دنوشريِّ عنْ المتوسَّط** [٦].

قولُهُ : « **أيا راكبًا ... إلخ** » [٧].

أصلُ « إمّا » : « إنْ مَا » فأُدغِمتْ النونُ في الميمِ ، و« عَرضْتَ » أي : أتيتَ العَرُوضَ وهي مكةُ والمدينةُ وما بينهُما[٨]. **ز** [٩]، ونجرانُ بلدٌ باليمنِ[١٠] . **تصريح** [١١].

---

(١) قال الأشموني ٢٥٥/٣ : ((**والمحكيُّ كالمبنِي** تقولُ : " يا تأبطَّ شرًّا المقدامُ ، والمقدامَ ")).

(٢) ينظر : حاشية السيد على كافية ابن الحاجب ١٧/ب .

(٣) ينظر : ٢١٢/٢ .

(٤) ينظر : حاشية يس على القطر ١٠٩/٢ .

(٥) قال الناظم (٥٠) :

والمفردَ المنكورَ **والمضَافَا** وشبهَهُ انصِبْ عادماً خِلافَا

(٦) ينظر رأيه في حاشية يس على التصريح ٥٤٣/٣ .

(٧) البيت بتمامه :

أيا راكِبًا إمَّا عَرضْتَ فبلِّغَنْ ندامَايَ مِنْ نجرانَ أنْ لا تلاقِيَا

البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في خزانة الأدب ١٩٤/٢، وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٨، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي (١٣٧) ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٦.

(٨) ينظر : معجم البلدان لياقوت الحموي ١١٢/٤ .

(٩) ينظر : الدرر السنية ٢/ ٧٧٠ .

(١٠) ينظر : معجم البلدان ٢٦٦/٥ .

(١١) ينظر : ٢١٣/٢ .

قولُهُ : « **أَنَّه أحالَ وجودَ ... إلخ** »[١].

مُدَّعِياً أَنَّ نداءَ غيرِ المعيَّنِ لا يُمكِن وأَنَّ التَّنوينَ في ذلكَ شاذٌّ أو ضرورةٌ . **تصريح** [٢].

قولُهُ : « **الثَّاني : المضافُ ... إلخ** »[٣].

عبّرَ في **التَّسهيلِ** عن المضافِ وشبهِهِ بقولِهِ :« لا عامِلٌ فيما بعدَه ولا مُكمِّلٌ قبلَ النِّداءِ بعطفِ نسقٍ »[٤]، وظاهرُه أَنَّ الموصولَ نحوُ : « يا مَنْ فعلَ كَذا » مِنْ قبيلِ المفردِ فيُقدِّرُ ضمةً . **ب** [٥] .

قولُهُ : « **وعَنْ ثَعْلبٍ** [٦].....**إلخ** » .

شبهتُهُ أَنَّ جوازَ دخولِ اللَّامِ على المضافِ دليلٌ على أَنَّهُ كالمفردِ، ولذلكَ جازَ « يا زيدُ الحسنُ الوجهِ » برفعِ الوصفِ اتفاقاً، ولم يَجُز في « يا زيدُ ذا المالِ » إلا النَّصبُ، وحَكَى **الرَّضِيُّ** [٧] أَنَّهُ [٨] أَجْرَى المضارعَ للمضافِ إذا صَلُحَ اللَّامِ مَجرَى المضافِ الصالحِ لها، فيجوزُ الضمُّ عندَهُ في (يا ضارباً رجلاً) ومذهبُهُ ضعيفٌ ؛ لأنَّ بناءَ المنادَى ناشئٌ عنْ شبهِهِ بالضميرِ والمضافُ عادمُ الشبهِ للضَّميرِ . **دم** [٩] .

---

(١) قال الأشموني ٢٢،٢٣/٣: ((يجبُ نصبُ المنادَى حتمًا في ثلاثةِ أحوالٍ: الأوَّلُ النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ كقولِ الواعظِ: "يَا غَافِلًا وَالموتُ يَطْلُبُهُ"، وقولُ الأعمَى: "يا رجلًا خذ بيدي، وقوله : أيا راكبًا... ، وعن المازنيِّ **أَنَّهُ أحالَ وجودَ** هذا النَّوعِ)) . وينظر : رأي المازني في إرتشاف الضرب لأبي حيان ٢١٨١/٥ .

(٢) ينظر : ٢١٣/٢ .

(٣) قال الأشموني ٢٣/٣ : ((**الثاني : المضافُ** سواءٌ كانت الإضافةُ محضةً نحو ﴿ **رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا** ﴾ [آل عمران : ١٤٧، والحشر: ١٠] ، أو غيرُ محضةٍ نحو : يا حسنَ الوجهِ ، **وعَنْ ثعلبٍ** إجازةُ الضمِّ في غيرِ المحضةِ)) .

(٤) ينظر : التسهيل ص ١٧٩ – ١٨٠ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧١/ ب .

(٦) ينظر رأيه في التسهيل (١٨٠) ، والإرتشاف ٢١٨٧/٤ .

(٧) ينظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٣٥٨/١ .

(٨) يعني ثعلب .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٥/ أ .

قولُهُ : « **ويا ثلاثةً وثلاثينَ** »[١].

مثلُه (يا زيداً وعمراً) فيمَنْ سمَّيتَهُ بذلكَ . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **ويَمتنِعُ إدخالُ يا على ثلاثينَ** »[٣].

لأنَّهُ جزءُ العَلَمِ .

قولُهُ : « **وإنْ كانتْ معيَّنةً ... إلخ** » .

الظاهرُ أَنَّ هذا محلَّهُ فيما إذا أُرِيدَ بثلاثةٍ ثلاثةٌ معيَّنةٌ، وبثلاثينَ ثلاثونَ معيَّنةٌ؛ لأنَّ المنَادى إنَّما يُبْنَى إذا كانَ مفرداً لمعيَّنٍ، وكذا لا يجوزُ في تابعهِ الوجهانُ إذا كانَ معَ أَلْ إلّا إذا أُرِيدَ بهِ معيَّنٌ، أَمَّا إذا أُرِيدَ بالمجموعِ معيَّنٌ لا يستحقُّ كلٌّ منهما بناءً بل الظاهرُ نصبُهُما كما لو سُمِّيَ رجلٌ بـ« ثلاثة وثلاثين » .**حفيد** [٤].

قولُهُ : « **ضممتَ الأوَّلَ** » .

أي لأَنَّهُ نكرةٌ مقصودةٌ . **تصريح** [٥].

قولُهُ : « **وعرّفتَ الثَّاني** » .

أي وجوبًا لأَنَّهُ اسمُ جنسٍ أُرِيدَ به معينٌ فوجبَ إدخالُ أداةِ التَّعريفِ عليهِ وهو أَلْ .**تصريح**.[٦].

---

(١) قال الأشموني ٢٣/٣ : ((الثالثُ : الشبيهُ بالمضافِ ، وهوَ : ما اتصلَ بهِ شيْءٌ مِنْ تمامِ معناهُ ، نحو : " يا حسنًا وجهُهُ " و " يا طالعًا جبلًا " و " يا رفيقًا بالعبادِ " و " **يا ثلاثةً وثلاثينَ** "– فيمن سمَّيتَهُ بذلكَ – **ويمتنعُ** في هذا **إدخالُ "يا" على "ثلاثينَ"** خلافًا لبعضِهم وإنْ ناديتَ جماعةً هذهِ عدتها، فإنْ كانت غيرَ معيَّنةٍ نصبتَهُما أيضًا، **وإن كانت معيَّنةً ضممتَ الأوَّلَ وعرَّفتَ الثَّاني** بأَلْ ونصبتَهُ أو رفعتَهُ، إلَّا إنْ أعدتَ معَهُ "يا" فيجبُ ضمَّهُ وتجريدُهُ مِنْ "أل". **ومنعَ** ابنُ خروفٍ إعادةَ "يا" وتخييرُهُ في إلحاقِ "أَلْ" مردودٌ.)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٤/ ب .

(٣) في المطبوع زيادة كلمة (في هذا) .

(٤) ينظر : حاشية الحفيد ٨٧/٢ .

(٥) ينظر : ٢١٥/٢ .

(٦) ينظر : ٢١٥/٢ .

وقضيَّتُهُ : امتناعُ أَنْ يُقالَ : « يا رجلُ ورجلُ » وهو ما نقلَهُ **السُّيوطيُّ** عنْ **الأخفَشِ** حيثُ قالَ: « ومنعَ الأخفشُ عطفَ نكرةٍ مقصودةٍ أو إشارةٍ على المنادَى فلا يُقالُ : « يا زيدُ ورجلُ ولا وهذا »، وجوّزَهُ **المبرِّدُ** [١]. كما لا يُبْدَلانِ أيْ النَّكرةُ المقصودةُ والإشارةُ ولا ذو ألْ مِنْ المنادى » .انتهى [٢].

وقياسُ قولِ **المبرِّد** الجوازُ في مسألتِنَا بدونِ إدخالِ ألْ ، وقولُه : « **المقصودة** » يُخرِجُ غيرَ المقصودةِ . **ب** [٣].

قولُهُ : « **وَمنْعُ** » .

مبتدأٌ خبرُه (مردودٌ)، وجهُ ردِّهِ أَنَّ الثَّاني ليسَ بجزءِ علَمٍ وأَنَّهُ اسمُ جنسٍ أُرِيدَ بهِ معينٌ . **تصريح** [٤].

قولُهُ : « **وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ ... إلخ** » [٥].

الضَمُّ على الأَصلِ، والفتحُ إمّا على الإتباعِ لفتحةِ « ابن »؛ إذ الحاجزُ بينهُما ساكنٌ فهوَ غيرُ حصينٍ، أو على تركيبِ الصِّفةِ معَ الموصوفِ وجعلهما شيئاً واحداً ك « خمسة عشر» . **تصريح** [٦] .

قولُهُ : « **بابنٍ متَّصِلٌ** » [٧]

أنتَ خبيرٌ بأنَّ المرادَ بـ« ابن » لفظُه فهوَ حينئذ عَلَمٌ فكيفَ وصفَهُ بالنَّكِرةِ حيثُ قالَ : « **متَّصِلٌ مضاف** » [١] ؟ فكانَ حقُّهُ أَنْ يقولَ: « **متصلًا مضافًا** » بالنَّصبِ على الحالِ . **دم**[٢].

---

(١) ينظر : المقتضب ٤/٢٦٦.

(٢) ينظر : همع الهوامع ٣/٢٣٦ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٢ / أ .

(٤) ينظر : ٢/٢١٥ .

(٥) قال الناظم (٥٠) :

ونَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ

(٦) ينظر : ٢/٢١٦ – ٢١٧ .

(٧) قال الأشموني ٣/٢٤ : ((إذا كانَ المنادَى علمًا مفردًا ، موصوفًا **بابنٍ** ، **متصِلٍ** بهِ ، **مضافٍ إلى علمٍ** ، نحو : " يا زيدَ بنَ سعيدٍ " جاز فيه الضمُّ والفتحُ)) .

قولُهُ : « **مضافٌ إلى عَلَم** » .

أَعمُّ مِنْ أَنْ يكونَ مفرداً أو غيرَه . **حفيد** [٣] .

قولُهُ : « **جازَ فيهِ الضمُّ والفتحُ** » .

وكذا لا يُتصوَّرُ الرفعُ في تابعِ العلمِ الموصوفِ بـ« ابن » إذا كانَ مفتوحاً.**حواشيُّ الجاميِّ** [٤].

قولُهُ : « **والمختارُ عندَ البصريينَ غيرَ المبرِّدِ الفتحُ** » [٥].

أيْ لخفَّتِهِ، وذهبَ **المبرِّدُ** [٦] إلى أَنَّ الضمَّ أجودُ وهوَ القياسُ . **تصريح** [٧].

قولُهُ : « **سُرادِقُ** » [٨].

بضمِّ السِّينِ واحدُ السُّرادِقات التي تمدُّ فوقَ صحنِ الدَّار [٩]. **ز** [١٠].

---

(١) في المطبوع زيادة (به) بين (متصل مضاف) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٥/ ب .

(٣) ينظر : حاشية الحفيد ٨٨/٢ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٣/ أ .

والجامي هو : عبدالرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي أبو البركات ، نحوي ومفسر وفقيه ومنطقي ، وله مشاركات في العلوم العقلية والنقلية ، من تصانيفه : شرح النقاية مختصر الوقاية في الفقه ، وشرح كافية ابن الحاجب ، توفي سنة ٨٩٨هـ . ينظر : شذرات الذهب ٧ / ٣٦٠ وما بعدها ، والبدر الطالع ١/ ٣٢٧ وما بعدها .

(٥) ينظر : تفصيل المسألة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/٣ ، والارتشاف ٢١٨٧/٤ .

(٦) ينظر : المقتضب ٢٣٢/٤ ، والكامل في اللغة والأدب (٥٧٦) .

(٧) ينظر : ٢١٧/٢ .

(٨) البيت بتمامه :

يا حكمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودِ **سُرادِقُ** المجدِ عليكَ ممدودُ

البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه (١٧٢) ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٠٣/٢ ، والمقتضب ٤ /٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٢٢/٤، وشرح المفصل ٥/٢ ، ورصف المباني (٣٥٦)، والمقاصد النحوية ٢١٨/٣ .

(٩) ينظر : الصحاح (سردق) ١٤٩٦/٤ .

(١٠) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٢ .

قولُهُ : « **ويا زيدُ الفاضلُ** »[١].

يَصْدُقُ هنا أَنَّهُ لم يَلِ (الابنُ) علماً لصدقِ السَّالبةِ بنفيِ الموضوعِ . **ب** [٢] .

قولُهُ : « **ولمْ يَشترِط هذا الكوفيُّونَ** » .

فأجازوا فتحَ الموصوفِ بغيرِ (ابن) إذا كانَ الوصفُ مفرداً . **ز** [٣].

قولُهُ : « **بفتحِ عُمَر** »[٤].

خُرِّجَ على أَنَّ أصلَهُ : (يا عمرا) بالألفِ عندَ مَنْ يُجيزُ إطلاقَها في غيرِ النُّدبةِ والاستغاثةِ والتعجبِ، أو أَنَّ أصلَهُ : (يا عمراً) بالتَّنوينِ للضرورةِ ثُمَّ حُذِفَ لالتقاءِ الساكنينِ . **ز** [٥].

قولُهُ : « **حُكْمَ ابن** »[٦].

لأنَّ (ابنة) هي (ابن) بزيادةِ التَّاءِ .

قولُهُ : « **ولا أَثَرَ للوصفِ ببنتٍ** » .

يُنظَرُ في حكمةِ ذلكَ – والذي يظهرُ لي –كثرةُ الاستعمالِ في الأوَّلِ دونَ الثَّاني فيناسِبُ التَّخفيفَ.**حفيدٌ** [١]. وفي **التَّصريحِ** « أَنَّ امتناعَ الفتحِ لتعذُّرِ الإتباعِ؛ لأنَّ بينهُما حاجزًا حصينًا وهوَ تحرُّكُ الباءِ الموحَّدةِ ». انتهى[٢] .

---

(١) قال الأشموني ٣/٢٥ : ((ومعنى البيتِ : أنَّ الضمَّ متحتِّمٌ ، أي : واجبٌ ، إذا فقدَ شرطٌ مِنْ الشروطِ المذكورةِ ، كما في نحو : " يا رجلُ ابنُ عمرٍو " و " **يا زيدُ الفاضلُ** ابنُ عمرٍو " و " يا زيد الفاضلُ " ؛ لانتفاءِ علميَّةِ المنادَى في الأولى ، واتصالُ " الابنِ " بهِ في الثَّانيةِ ، والوصفُ بهِ في الثالثةِ ، **ولم يشترطِ هذا الكوفيونَ**))

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٢/ ب .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٢ .

(٤) قوله (بفتحِ عمرَ) ٣/٢٦ إشارة إلى الشاهد في البيت، وتمامه :

فمَا كعبُ بنُ مَامةَ وابنُ سُعدَى بأجودَ منكَ يا **عمرَ** الجوادا

البيت لجرير بن عطية في ديوانه ١/ ١٢٦، وهو من شواهد : المقتضب ٤/٢٠٨، وأوضح المسالك ٤ / ٢٣، ومغني اللبيب (١٩) وفيهما (وابن أروى) ، وشرح شواهد المغني (٥٦)، وهمع الهوامع ١ / ١٧٦.

(٥) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٣ .

(٦) قال الأشموني ٣/٢٦ : ((الثاني : حكمُ ابنةَ فيما تقدَّمَ **حكمُ ابنٍ** فيجوزُ الوجهانِ نحو : يا هندُ ابنةُ زيدٍ خلافًا لبعضِهم ، **ولا أثرُ للوصفِ ببنتٍ** هنا فنحو : يا هندُ بنتُ عمرٍو واجبُ الضمِّ)) .

وهذا إنَّما يأتي على القولِ بأنَّ الفتحَ للإتباعِ لا للتركيبِ، وجوَّزهُ **أبو عمرو بن العلاء**[٣] سماعًا بناءً على أنَّ الفتحَ للتركيبِ، ومثلُه « يا زيدُ بنيّ عُمر » بتصغيرِ (ابن) لتعذُّرِ الإتباعِ، ويجوزُ للتركيبِ . **تصريحٌ** [٤].

قولُهُ : « **ويا ضُلُّ بنُ ضُلٍّ** » [٥].

بضادٍ معجمةٍ مضمومةٍ يُقالُ : هوَ ضُلّ بن ضُلّ أي :لا يُعرف هوَ ولا يُعرف أبوهُ[٦]

قولُهُ : « **ويا سيّدُ بنُ سيّد** » .

أشارَ بالأمثلةِ الثلاثةِ إلى أنَّهُ لا فرقَ بينَ الاسمِ وصفةِ الذمِّ وصفةِ المدحِ ، وفي قولِهم : « يا ضُلُّ بن ضُلٍّ، ويا سيّدُ بن سيّدٍ » إشكالٌ مِنْ جِهةِ أنَّ (ابن ضُلّ) نكرةٌ ، وكذا (ابن سيّد) فكيفَ جازَ وصفُ المعرفةِ بهِ ؟ ولو أدخلتَ على الثَّاني ألْ جازَ الضمُّ والفتحُ.

قولُهُ : « **بالضمِّ إتباعًا** » [٧].

كأنَّ قائلَهُ[٨] راعى أنَّ التَّابعَ ينبغي أنْ يتأخَّرَ عن المتبوعِ، ولم يُراعِ أنَّ الحاملَ على الإتباعِ التَّخفيفُ . **دم** [٩].

---

(١) ينظر : حاشية الحفيد ٨٨/٢ .

(٢) ينظر : ٢١٩/٢ .

(٣) ينظر رأيه في المقتضب ٢١٣/٤ .

(٤) ينظر : ٢١٩/٢ .

(٥) قال الأشموني ٢٦/٣ : ((الثالثُ : يلتحقُ بالعلمِ " يا فلانُ بنُ فلانٍ " **و** " **يا ضُل بنُ ضُل** " **و** " **يا سيّد بنُ سيّد** ")) .

(٦) ينظر : الصحاح (ضلل) ١٧٤٨/٥ .

(٧) قال الأشموني ٢٦/٣ : ((الرابعُ : في التسهيلِ : " وربما ضمَّ الابنُ إتباعًا " يشيرُ إلى ما حكاهُ الأخفشُ عَنْ بعضِ العربِ مِنْ " يا زيدُ بنُ عمرٍو " **بالضمِّ إتباعًا** لضمَّةِ الدَّالِ)) .

(٨) يعني به ابن مالك . ينظر : التسهيل (١٨٠) .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٥/ ب .

قولُهُ : « **ومُجوِّزُ** »[١].

مبتدأٌ خبرُه (يوجب) ، وأرادَ بـ (المجوّز) ما سبقَ ذِكرُهُ مِنْ كونِه علماً مفرداً ....إلخ، **وقضيَّتُه**: وجوبُ تنوينِ الموصوفِ بـ (بنت) في غيرِ النِّداءِ ؛ إذ لا يجوزُ فتحُه في النِّداءِ، لكنْ في **التَّسهيلِ** ما نصُّهُ : « وفي الوصفِ ببنتٍ في غيرِ النِّداءِ وجهانِ »[٢] ، قالَ **الدماميني** : « رواهُما سيبويه[٣] عن العربِ الذينَ يَصرِفُونَ (هنداً) ونحوَهُ فيقولون : « هذهِ هندٌ بنتُ عاصمٍ »[٤] بتنوينِ (هند) وتُرِكَ لكثرةِ الاستعمالِ » . انتهى[٥].

قولُهُ : « **في غيرِه** » .

أيْ في غيرِ النِّداءِ .

قولُهُ : « **وألفُ ابن ... إلخ** »[٦].

أيْ: إذا لم يقع ابتداءَ سطرٍ ، وقياسُه أنْ يُكتَبَ بالألفِ؛ لأنَّ قياسَ الكتابةِ أنْ تُكتَبَ كلُّ كلمةٍ بالحروفِ التي يُنطَقُ بها عندَ الابتداءِ والوقفِ، وإنَّما حُذِفت اختصاراً لكثرةِ الاستعمالِ، ولذلك حُذِفَ التَّنوينُ مِنْ الاسمِ الأوَّلِ، وإنَّما أُشتُرِطَ أنْ يكونَ بينَ علمينِ وصفةٍ ؛لأنَّهُ إنَّما يَكْثُرُ إذا كانَ كذلكَ، وإنَّما أُشْتُرِطَ أنْ لا يكونَ أوَّلَ سطرٍ لأنَّهُ إذا كانَ أوَّلَ سطرٍ كانَ في محلِّ ابتداءٍ غالباً؛ لأنَّ القارئَ ينتهي إلى آخرِ السطرِ ثم يبتدئُ بأوَّلِ السطرِ الذي بعدَه، فكرهوا أنْ يكتبوهُ على غيرِ ما يُوجَدُ النطقُ به غالباً. **دم**[٧] عن **ابنِ الحاجبِ**[٨].

---

(١) في المطبوع : (ويجوز) وعبارة التسهيل : " ومجوز " ينظر : التسهيل (١٨٠) ، ومنهج السالك ٣ / ٢٦٢ .

(٢) ينظر : (١٨٠) .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٠٦ .

(٤) وهي هند بنت عاصم بن مالك بن تيم الله، البكرية الوائلية: من شهيرات النساء في الجاهلية. عُرفت بصائدة النعام لركوبها فرس أبيها في أحد الأيام، واصطيادها عددا منها. وقال ابن حزم: كانت امرأة جزلة (ذات رأي) عاقلة سديدة. ينظر : الأعلام ٨ / ٩٨ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٦ / أ .

(٦) قال الأشموني ٣/٢٦ : ((الخامسُ : **ومجوّزُ** فتحِ ذي الضمَّةِ في النِّداءِ يوجبُ **في غيرِهِ** حذفَ تنوينِهِ لفظًا ، **وألفُ ابنٍ في الحالتينِ** خطأٌ ، **وإن نوّنَ فللضرورةِ**)) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٥ / ب ، ٢٨٦ / أ

(٨) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٧٣٩ .

قولُهُ : ((**في الحالينِ**)) .

أيْ حالِ النِّداءِ وحالِ غيرِهِ . **دم** [١].

قولُهُ : ((**وإنْ نُوّنَ فللضَّرورةِ**)) .

كقولِهِ [٢] :

جاريةٌ مِنْ قيسِ بنِ ثَعْلَبة[٣] ... ...

وحملهُ **ابنُ جنّي**[٤] على البدلِ، والبدلُ في التَّقديرِ مِنْ جملةٍ أُخرَى، فلم يكنْ معَ ما قبلَه كالشيءِ الواحدِ، واعْتُرِضَ بأنَّه لو كانَ الأمرُ كما قالهُ لوُجِدَ مثلُهُ كثيراً في كلامِهِم؛ لأنَّه وجهٌ مطَّرِدٌ سائغٌ ولكنَّهُ قليلٌ، فلقلَّتِه كانَ الوجهُ أنْ يُحمَلَ على أنَّه ضرورةٌ . **دم**[٥].

قولُهُ : ((**وفيهِ خِلافٌ**[٦]))[٧].

فقد أجازَ **الفرَّاءُ** [٨] تقديرَ الضمَّةِ والفتحةِ . **دم** [٩] .

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٥ / ب .

(٢) هذا صدر البيت وعجزه :

... ... كريمة أخوالها والعصبه

البيت للأغلب العجلي في ديوانه (١٤٨)،وهو من شواهد الكتاب ٥٠٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣١٢/٢، وشرح المفصل ٦/٢، ومغني اللبيب ٧٤٠/٢ .

(٣) ينظر : جمهرة أنساب العرب لابن حزم (٣١٩) .

(٤) ينظر : الخصائص ٤٩١/٢ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٦/ أ .

(٦) ينظر للخلاف في : التسهيل (١٨٠) ، وشرح الكافية الشافية ١٣٢١/٣، والارتشاف ٢١٨٨/٤ .

(٧) قال الأشموني ٢٦/٣ : ((السادسُ : اشترطَ في التسهيلِ لذلكَ : كونُ المنادَى ذا ضمَّةٍ ظاهرةٍ ... وكلامُهُ هنا يحتملُهُ ، فنحو : ﴿**يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ**﴾-المائدة (١١٠)- يتعينُ فيهِ تقديرُ الضمِّ ، إذ لا فائدةُ في تقديرِ الفتحِ ، **وفيهِ خلافٌ** . انتهى)) .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٣٢٦/١ .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٥/ أ .

قولُهُ : « **واضمُمْ أَوِ انصِبْ** »[١].

تعبيرُه بالنَّصبِ دونَ الفتحِ يدلُّ على أنَّهُ مُعرَبٌ، وظاهرُه جوازُ الوجهينِ ولو فيما ضمُّهُ مقدَّرٌ، ويُفرَّقُ بينَ هذا وما تقدَّمَ بأنَّ القصدَ ثَمَّ الإتباعُ للتخفيفِ، ولا تخفيفَ مع التَّقديرِ، ولا كذلكَ ما هنا . **سم** [٢].

قولُهُ : « **مَا اضطراراً نُوِّنَا** » .

وفي نعتِ المضمومِ المنوَّنِ للضَّرورةِ المفردِ الوجهانِ : الرفعُ والنَّصبُ ، وفي نعتِ المنصوبِ المفردِ المنوَّنِ للضرورةِ النَّصبُ فقط ؛ لأنَّ المنادَى حينئذٍ معرَبٌ منصوبٌ لفظاً ومحلاً ، فإنْ نُوِّنَ مقصورٌ نحوُ : (يا فتى) للضَّرورةِ بُنِيَ النعتُ على ما نُوِيَ في المنادى ، فإنْ نُوِيَ الضمُ جازَ الأمرانِ ، أو النَّصبُ تعيَّنَ . **سيوطيُّ** [٣].

قولُهُ : « **بُيِّنَا** » .

أي ذكرناه فيمَا سبقَ ، والجملةُ صفةٌ لاستحقاقٍ أو لضمٍ، وعلى هذا لا فرقَ بينَ ما يَظهرُ ضمُّهُ أو يُقدَّر كما مرَّ – وهو الظاهرُ – ، وذكرَ **الشاطبيُّ** [٤] أنَّ جملةَ (بُيِّنَا) بمعنى (أُظْهِرَ) صفةٌ لـ(ضُمَّ) قالَ : واحتُرِزَ بهِ مِنْ الضمِّ المقدَّرِ فإنَّهُ لا يُضطرُّ إلى تنوينِه؛ لأنَّ الحرفَ الذي قُدِّرتْ فيهِ الضمةُ ساكنٌ نحوُ : « يا قاضي ، ويا فتى » ، فإذا نُوِّنَ حُذِفَ لالتقائِهِ ساكناً معَ التَّنوينِ فلمْ يُفِد التَّنوينُ في وزنِ الشِّعرِ شيئاً ".انتهى .

---

(١) قال الناظم (٥٠) :

واضمُمْ أو انصِبْ ما اضطرارًا نوِّنَا ممَّا لهُ استحقاقُ ضمٍّ **بيِّنَا**

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٣ / أ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ٢٣٥/٣ .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لابن مالك ٢٨٣/٥ .

قولُهُ : « **ليتَ ... إلخ** »[١] .

قبلُه : [٢]

حَيّتْكَ عَزةُ بَعْدَ الهجْرِ وَانْصَرَفَتْ فَحَيِّ ويْحَكَ مَنْ حيّاكَ يَا جَمَلُ

وقولُهُ : « **فأشكُرَها** » .

بالنَّصبِ جوابُ التَّمنِّي . ز [٣].

قولُهُ : « **أَعبْداً حَلَّ ... إلخ** »[٤].

لا حاجةَ لجعلِ نصبِ هذا ضرورةً فقد تقدَّمَ أنَّ المفردَ الموصوفَ يجوزُ نصبُهُ بل يجبُ، وتمامُه[٥]:

... ... **أَلُؤْمَاً لا أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا** .

قولُهُ : « **ضَربتْ صَدْرَهَا ... إلخ** »[٦].

أي : متعجبةً مِنْ نَجاتِي معَ ما لقيتُ مِنْ الحروبِ ، وأصلُ أواقِي « وَوَاقِي » جمعُ (واقية) مِنْ الوِقَايةِ وهي الحفظُ . ز [٧].

---

(١) البيت بتمامه :

ليتَ التَّحيةَ كانتْ لِي **فأشْكُرَهَا** مكانَ يا جملٌ حيِّيتَ يا رجلُ

البيت لكثير عزة في ديوانه (٤٥٣)، وهو من شواهد : الجمل في النحو للزجاجي(٨١)،وشرح الكافية الشافية ١٣٠٥/٣، والمقاصد النحوية ٢٢١/٣، وهمع الهوامع ٤٠/٢ .

(٢) ديوان كثير (٤٥٣) .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٤ .

(٤) تمام صدره :

أعبدًا حلّ في شُعبى غريبًا ... ...

(٥) هذا عجزه ، والبيت لجرير في ديوانه (٦٥٠)، وهو من شواهد : الكتاب ٣٣٩/١ ، ورصف المباني ص٥٢، وأوضح المسالك ٢٢١/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢١/٣ ، ٥٠٦/٤ .

(٦) البيت بتمامه :

ضربت صدرها إليّ وقالت يا عَديّا لقد وقتك الأواقي

البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢، وهو من شواهد : المقتضب ٢١٤/٤ ، ورصف المباني (١٧٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٤/٣، والمقاصد النحوية ٣ / ٢١٩ .

(٧) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٤ .

قولُهُ : « **ووافقَ النَّاظِمُ** [١] **والأَعلَمُ** [٢]... **إلخ** » [٣].

وجهُهُ: أنَّ اسمَ الجنسِ أصلٌ بالنَّظرِ إلى العلَمِ والإعرابِ، أصلٌ بالنَّظرِ إلى البناءِ والعلَمِ، فَرعٌ عن اسمِ الجنسِ والبناءِ، فرعُ الإعرابِ فلمَّا اُضطرَّ الشَّاعِرُ أَعطَى الأصلَ للأصلِ والفرعَ للفرعِ . **حفيد** [٤].

قولُهُ : « **والآخِرِينَ** » .

في اسمِ الجنسِ، قالَ **السِّيوطيُّ** : « والمختارُ عندي عكسُهُ وهو اختيارُ النَّصبِ في العَلمِ؛ لعدمِ الإلباسِ فيهِ، والضمِّ في النَّكرةِ المعيَّنةِ ؛ لئلَّا تلتبسَ بالنَّكرةِ غيرِ المقصودةِ؛ إذ لا فارقَ حينئذٍ إلا الحركةُ لاستوائِهما في التَّنوينِ، ولم أقفْ على هذا الرأيِ لأحدٍ ». انتهى [٥].

قولُهُ : « **جَمْعُ يا وأَلْ** » [٦].

أي : مثلاً لظهورِ أنَّ سائرَ حروفِ النِّداءِ كذلكَ . **ب** [٧].

قولُهُ : « **ولا يجوزُ ذلكَ في الاختيارِ** » .

لأنَّ النِّداءَ معرِّفٌ و(أَلْ) معرفةٌ، ولا يُجمَعُ بين أداتي تعريفٍ . **تصريح** [٨].

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٣ .

(٢) ينظر : النكت للأعلم الشنتمري ٥٥٠/١-٥٥٢ .

(٣) قال الأشموني ٢٨/٣ : ((واختارَ الخليلُ وسيبويهِ الضمَّ ، وأبو عمرٍو وعيسى ويُونسَ والجرمِي والمبردُّ النصبَ ، **ووافقَ النَّاظِمُ والأعلمُ** الأوَّلينِ في العلمِ ، **والآخَرِيْنِ** في اسمِ الجنسِ)) .

(٤) ينظر : حاشية الحفيد ٨٩/٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٤١/٢

(٦) قال الناظم (٥٠) :

وباضطرارٍ خُصَ **جمعُ يا وألْ** إلَّا معَ اللهِ ومحكيِّ الجُملْ

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٣ / ب .

(٨) ينظر : ٢٢٣/٢ .

مسألة :

قال الحفيدُ : « ذكرَ بعضُهُم أنَّهُ إذا نُودِيَ العلمُ الذي فيهِ (أَلْ) يتُوصَّلُ إليهِ بنداءِ الموصولِ الذي هو (مَنْ) ، ويُجعَلُ العلمُ خبراً عن مبتدأِ الجملةِ الواقعةِ صلةً ، فتقولُ : « يا مَنْ هوَ الرجلُ » حالَ كونِهِ علماً قُصِدَ نداؤُهُ .

ثُمَّ ذُكِرَ عن **ابنِ الخبَّازِ** [١] « أنَّ النحويينَ مختلفونَ في نداءِ العلمِ الذي فيهِ أَلْ كـ« الحارثِ»، وأَنَّ كلامَ **التَّوضيحِ** في بابِ (أَلْ) [٢] يقتضِي اختيارَ المنعِ، ثُمَّ بحثَ أَنَّهُ لا مانعَ؛ لأنَّهم إنَّما منعُوا نداءَ ما فيهِ أَلْ لئلَّا يجتمعَ تعريفانِ، وذلكَ غيرُ لازمٍ هنا، إلاَّ أنْ يكونَ المنعُ لأجلِ الصورةِ اللَّفظيةِ إلاَّ أَنَّهُ يَنتقِضُ بنحوِ : « يا المنطلقُ زيدٌ » انتهى[٣]

ويُؤيِّدُ الجوازَ ما يأتي عن **المبرِّدِ**[٤] فيما سُمِّيَ بهِ مِنْ موصولٍ مبدوءٍ بأَلْ نحوُ: « الذي والتي » ، إلَّا أَنْ يُفرَّقَ بتأتِّي إسقاطِ (أَلْ) في العلمِ المذكورِ لكونِها زائدةً عليهِ بخلافِ نحوِ : « الذي والتي » مُسمًّى بهِ وفيهِ تأمّلْ . **ب** [٥].

قولُهُ : « **وصوّبَهُ النَّاظِمُ** »[٦].

ونصَّ **سيبويه** [٧] على منعِهِ وهو مُشكلٌ ؛ لأنَّ (أَلْ) في (الذي) لازمةٌ فإذا جازَ أَنْ تُباشِرَ غيرَ اللازمةِ فلأنْ تباشرَ اللازمةَ أحرَى. **دم** [٨].

---

(١) ينظر : توجيه اللمع شرح كتاب اللمع (٣٢٧) .

وابن الخباز هو : أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي ، شمس الدين بن الخباز الإربلي الضرير ، علامة زمانه في النحو واللغة ، وله مصنفات منها : النهاية في النحو ، شرح اللمع لابن جني ، توفي سنة ٦٣٧هـ . ينظر : بغية الوعاة ٣٠٤/١ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ١/ ١٨٣ ، ١٨٥ و ٤ / ٢٣.

(٣) ينظر : حاشية الحفيد ٨٩/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٤١/٤.

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٣ / ب .

(٦) قال الأشموني ٣٠/٣: ((وزادَ المبردُ ما سمِّيَ بهِ مِنْ موصولٍ ، مبدوءٍ بأَلْ نحو : الذي والتي، **وصوَّبَهُ النَّاظمُ** وزادَ في التسهيلِ اسمُ الجنسِ المشبهِ بهِ نحو: "يا الأسدُ شدةً أقبلْ"، وهو مذهبُ ابنِ سعدانَ، قالَ في شرحِ التسهيلِ: وهوَ قياسٌ صحيحٌ **لأنَّ تقديرَهُ**: "يا مثلَ الأسدِ أقبلْ"، ومذهبُ الجمهورِ المنعِ .)) .

(٧) ينظر : الكتاب ٣٣٣/٣ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٦ / ب .

وجوابُه : أَنَّ (الذي) محكيٌّ بحالتِه التي ثبتتْ لهُ قبلَ التسميةِ وهو قبلَها لا يُنادَى لوجودِ (أَلْ) وذلكَ المانعُ باقٍ ، ونحوُ : « المنطلقُ زيدٌ » ليسَ المانعُ مِنْ ندائهِ قبلَ التَّسميةِ وجودَ (أَلْ) بل كونُه جملةً، وذلكَ المانعُ قد زالَ بالتَّسميةِ، فإنْ قلتَ : المانعُ شيئانِ: الجملةُ و (أل) فإنْ زالَ أحدُهما بقيَ الآخرُ ، قلت : المنادى هو المجموعُ و (أل) ليست داخلةً عليهِ بل على جزئيهِ فأشبهَ ما لو سمَّيتَ بقولكَ : « عبدنا المنطلق »

وأمَّا (الذي) وصلتُه فإنَّه يُحكى حكايةَ المفرداتِ لا حكايةَ الجملِ ، فالمنادى إنَّما هو الذي دونَ صلتِه ، والإعرابُ يُقدَّرُ في آخرِ (الذي) . **تصريح** [١] .

قولُهُ : « **لأنَّ تقديرَه ... إلخ** » .

ردّهُ **الشاطبيُّ** : " بأنَّ تقديرَ (مِثْلَ) غيرُ مزيلٍ لقبحِ جمعِ (يا وأَلْ) وإلا لجازَ (يا القرية)؛ لأنَّه في تقديرِ (يَا أَهْلَ القَرْيَة) . انتهى[٢] .

وجوابُه : المنعُ بدليلِ قولِهم : « قضيَّة ولا أبا حسن لها »[٣]، فإنَّ تقديرَه : « ولا مثل أبي حسن »[٤] ، فلولا أنَّ تقديرَ (مثل) مزيلٌ لقبحِ دخولِ (لا) على المعرفةِ لما كانَ لهذا التقديرِ وجهٌ ، وللزمَ عملُ (لا) في معرفةٍ . **تصريح** [٥].

قولُهُ : « **والأكثرُ اللّهُمَّ بالتعويضِ** » [٦].

وهو مبنيٌّ على الضمِّ الذي على الهاءِ كما هو المتبادرُ ، وقيلَ : على ضمةٍ مقدرةٍ على الميمِ المشدَّدةِ لكونها بالعوضيةِ صارتْ أخرى[٧]، والبناءُ كالإعرابِ إنَّما يكونُ في الآخرِ كما قالوا في (عِدَة) مثلاً فإنَّ أصلَه (وَعَدَ) فحذفوا الواوَ من أوّلِه وعوّضوا الهاءَ في

---

(١) ينظر : ٢/٢٢٥ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٥/٢٨٩ .

(٣) هذا مثل وهو من شواهد: الكتاب ١/ ٣٥٥،والمقتضب ٤/ ٣٦٣،وأوضح المسالك ٢/ ٥،ومغني اللبيب ١/١٢٦

(٤) المقصود به علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتقدير الكلام ((لا مثل علي)) فقد كان رضي الله عنه فيصلاً في الحكومات . ينظر : شرح الكافية للرضي ١ / ٢٦٠ ،.

(٥) ينظر : ٢/٢٢٦ .

(٦) قال الناظم (٥٠) :

والأكثرُ اللَّهُمَّ بالتَّعويضِ وشذَّ يا اللَّهُمَّ في قريضِ

(٧) هذا من كلام العلامة المدابغي شيخ الصبان كما ذكر ذلك الصبان .ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢١٦

آخِرِهِ وأَجرَوا الإعرابَ على العوضِ فليكنْ البناءُ كذلك، ورُدَّ بالفرقِ أنَّ التَّعويضَ في (عِدَة) عن جزءِ الكلمةِ فتنزيلُ الهاءِ منها منزلةَ الجزءِ وجهٌ قويٌّ ، بخلافِ الميمِ فإنَّها عِوضٌ عن كلمةٍ مستقلةٍ فتنزيلُها منزلةَ الجزءِ ومعاملتُها معاملتَهُ حتى في آخِرِ الإعرابِ أو البناءِ عليه في غايةِ البُعدِ [١].

قولُهُ : « **أيْ تعويضُ الميمِ ... إلخ** » [٢].

ولم تُزَد مكانَ المعوَّضِ عنه لئلاَّ تجتمعَ [٣] زيادتا الميمِ وأل في الأوَّلِ ، وخُصَّت الميمُ بذلك لأنَّها عُهِدَ زيادتُها آخِراً كميمِ (زُرْقُمْ) [٤] قالهُ **السِّيرافيُّ** [٥] . **تصريح** [٦].

قولُهُ : « **وشذَّ يا اللَّهُمَّ** » .

لأنَّ فيه جمعاً بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ . **دم** [٧].

قولُهُ : « **إنِّي إذا ما ... إلخ** » [٨].

ما : زائدةٌ ، وحَدَث : ما يحدُثُ من مكارهِ الدُّنيا، وأَلَمَّ : نزلَ . **ز** [٩].

---

(١) نسب الصبان هذا القول لابن قاسم العبادي ولم أعثر عليه في حواشيه . ينظر : حاشية الصبان ٢١٦/٣ .

(٢) في المطبوع بإثبات الباء في كلمة (تعويض) قال الأشموني ٢٦٧/٣ : ((أي بتعويضِ الميمِ المشدَّدةِ عن حرفِ النِّداءِ

(٣) في جميع النسخ تصحيف إلى (يجتمع) .

(٤) جاء في لسان العرب (زرق) ١٣٩/١٠ : ((والزُّرْقُم : الأَزْرَقُ الشَّدِيدُ الزَّرَق، والمرأَة زُرقُم أَيضاً، وَالذَّكَرُ والأُنثى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ...)) .

(٥) ينظر قوله في الارتشاف ٢١٩٥/٥ .

(٦) ينظر : ٢٢٣/٢ .

(٧) ينظر تعليق الفرائد ٢٨٨/ ب .

(٨) البيت بتمامه :

إنِّي إذا ما حَدَثٌ ألمَّـا أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

البيت قيل لأبي خراش الهذلي كما في المقاصد النحوية ٢٢٢/٣، وقيل لأمية بن أبي الصلت كما في خزانة الأدب ٢٩٥/٢، وهو من شواهد : المقتضب ٢٤٢/٤، والإنصاف ٢٩١/١، وأوضح المسالك ٣١/٤ .

(٩) ينظر الدرر السنية ٢ / ٧٧٦ .

قولُهُ : « **بقيّة جملةٍ ... إلخ** » [١].

يُبْطِلُه أنَّهُ حَذْفٌ على غيرِ قياسٍ وقد ألتُزِم ، وأنَّه (لا يُمنَع) [٢] (**اللَّهُمَّ أُمنَّا بخيرٍ**)، والأصلُ عدمُ التَّكرارِ . **تصريح** [٣].

فائدة :

لا يُوصَفُ اللَّهُمَّ عندَ **سيبويه** [٤]، كما لا يُوصَفُ غيرُه مِنْ الأسماءِ المختصةِ بالنِّداءِ ، وأجازَ **المبرِّدُ** [٥] وصفَهُ بدليلِ : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ [٦] ، وهوَ عندَ **سيبويه** على النِّداءِ المستأنفِ . **دم** [٧]

(١) قال الأشموني ٣/٣١ :((تنبيهاتٌ : الأوَّلُ : مذهبُ الكوفيينَ : أنَّ الميمَ في(اللَّهُمَّ) **بقيَّةُ جملةٍ** محذوفةٍ وهي (أُمنَّا بخيرٍ) وليست عوضًا عن حرفِ النِّداءِ ، ولذلكَ : أجازوا الجمعَ بينهَما في الاختيارِ))

(٢) في نسخة :(ع) (لا يمتنع) .

(٣) ينظر : ٢/٢٢٤، وينظر للمسألة في الإنصاف رقم (٤٧) الميم في اللهم عوض عن حرف النداء أم لا ؟

(٤) ينظر : الكتاب ٣ /٣٣٣ .

(٥) ينظر : المقتضب ٤/٢٤٢ .

(٨) سورة الزمر آية (٤٦)

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٨/ ب .

فصلٌ : قولُه

(تابعُ المنادَى ذي الضمِّ المضافِ دونَ ألْ)

فصلٌ : قولُه (تابعُ المنادَى ذي الضمِّ المضافِ دونَ ألْ)

قولُهُ : « **تابعُ ذي الضمِّ** »[١] .

خرجَ المنصوبُ ، وحكمُه : أنَّ تابعَهُ غير النَّسقِ والبدلِ منصُوبٌ مطلقاً نحوُ: « يا أخَانَا الفاضِلَ، ويا أخَانَا الحسنَ الوجه ، ويا خيراً مِنْ عَمْرو فاضلاً » فالمرادُ بـ(السَّواء) في قولِ **النَّاظِمِ** : (**وما سِواهُ**) التَّابعُ للمضمومِ لا لهُ وللمنصوبِ. **ز**[٢].

وقولهُ : « يا خيراً مِنْ عَمْرو فاضلاً » لعلَّهُ لم يُرِد بالمنادَى معيَّناً وإلَّا وجبَ تعريفُ النَّعتِ ، وبقيَ المستغاثُ المجرورُ ، وحكمهُ : أنَّ تابعَهُ يتعيَّنُ جرُّهُ صرَّحَ بهِ **الرَّضيُّ**[٣].

وأمَّا المستغاثُ الذي في آخرِهِ زيادةُ الاستغاثةِ فصرَّحَ **الرَّضيُّ**[٤] بأنَّ توابعَهُ لا تَرفعُ نحو : (يا زيداً و عمراً) ، ولا يجوزُ (وعمرو) ؛ لأنَّ المتبوعَ مبنيٌّ على الفتحِ. **سم**[٥].

قولُهُ : « **المضاف** » .

كذا الشبيهُ بالمضافِ.**سيوطي**[٦].لكنْ قالَ **الرَّضيُّ**:« إنَّهُ ليسَ واجبَ النَّصبِ كالمضافِ »[٧]

قولُهُ : « **مراعاةً لمحلِّ المُنادَى** »[٨] .

لأنَّ الأصلَ في تابعِهِ النَّصبُ لكونِهِ منصوبَ المحلِّ وتأكَّدَ ذلكَ بالإضافةِ وشبهِهَا .**سيوطي**[٩].

---

(١) قال الناظم (٥٠) :

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَل أَلزِمْهُ نَصْبًا، كـ"أزيد ذا الحيل

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٧.

(٣) ينظر : المرجع السابق ١/٣٦٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ١/٣٥٩ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٤ / ب .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٣/٢٣٢ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ١/٣٦٢ .

(٨) قال الأشموني ٣/٣٢ : ((تابعَ" المنادى "ذي الضمِّ المضافَ دونَ أَلْ أَلزِمْهُ نَصْبًا "**مراعاةً لمحلِّ المنادَى** نعتًا كانَ "كَأَزَيدُ ذَا الحِيَل" أو بيانًا نحو: "يا زيدُ عائذُ الكلبِ"، أو توكيدًا نحو: "يا زيدُ نفسُهُ ، ويا تميمُ **كلُّهُم أو كلُّكُم**)) .

(٩) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٣٢ .

قولُهُ : « **كلُّهُم أو كلُّكُم** » .

لأنَّهُ إذا جِيءَ مع تابعِ المنادَى بضميرٍ جازَ فيهِ أَنْ يأتيَ بلفظِ الغيبةِ باعتبارِ الأصلِ، وبلفظِ الخطابِ نظراً؛ لأنَّ المنادَى مخاطبٌ في المعنى، وإنَّما لم يجُز أنْ يقولَ المسمَّى بزيد : (زيد ضربت)؛ لأنَّهُ ليسَ فيهِ دليلُ التَّكلُّمِ، وهنا وُجِدَ دليلُ الخطابِ وهو (يا) . **سق**[١].

قولُهُ : « **لأنَّ إضافتَهُ محضةٌ** » [٢] .

يُشيرُ إلى أنَّ ما إضافتُه غيرُ محضةٍ يجوزُ فيهِ الرَّفعُ ، وبهِ صرَّحَ **السِّيوطيُّ** [٣].

قولُهُ : « **على القطعِ** » .

قضيَّتُه : جوازُ قطعِ التَّوكيدِ، لكنْ جزمَ **زكريا** [٤]، وكذا **الشارحُ** في بابِ التَّوكيدِ بالمنعِ[٥].

قولُهُ : « **المضاف المقرون بأل والمفرد** »[٦] .

وكذا الشَّبيهُ بالمضافِ على ما ذكرَهُ **الرَّضيُّ** [٧]، ووجهُ جوازِ الأمرينِ في الأوَّلِ والثَّالثِ [٨] : إلحاقُهُمَا بالمفردِ ؛ لأنَّ إضافةَ المقرونِ كلا إضافةَ ، فإنْ قلتَ : فلِمَ لم يلحقْ بهِ إذا نوديَا مستقلينِ ؟ قلت : محافظةً على إعرابِهِمَا الذي هوَ الأصلُ المحتاجُ إليهِ فأُلحِقا بهِ

---

(١) ينظر حاشية يس على شرح القطر ١١٢/٢ .

(٢) قال الأشموني ٣ /٣٢ : ((تنبيهانِ: الأوَّلُ أجازَ الكسائي والفراءُ وابنُ الأنباري الرفعَ في نحو: "يا زيدُ صاحبُنا"، والصحيحُ المنعُ؛ **لأنَّ إضافتَهُ محضةٌ** ، وأجازَ الفراءُ في نحو : يا تميمُ كلُّهُم وقد سُمِعَ ، وهوَ محمولٌ عندَ الجمهورِ **على القطعِ** أي كلُّهم يُدْعَى)) .

(٣) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٣٢ .

(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٠٨.

(٥) ينظر : منهج السالك للأشموني ٢ / ٣٤٠ .

(٦) قال الأشموني ٣٢/٣ : (("وَمَا سِوَاهُ" أي: ما سوى التابعِ المستكملِ للشرطينِ المذكورينِ وهما الإضافةُ والخلوُّ مِنْ أَلْ، وذلكَ شيئانِ: **المضافُ المقرونُ بـ"أَلْ"**، **والمفردُ** "ارْفَعْ أوِ انْصِبْ" تقولُ: "يا زيدُ الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ"، و"يا زيدُ الحسنُ والحسنَ"، و"يا غلامُ بشرٌ وبشرًا"، و"يا تميمُ أجمعونَ وأجمعينَ"، فالنَّصبُ اتباعًا للمحلِّ، والرفعُ اتباعًا للَّفظِ لأنَّهُ يشبهُ المرفوعَ مِنْ حيثُ عروضِ الحركة)).

(٧) ينظر : ص٣٣ .

(٨) يعني : المضاف المقرون بأل والشبيه بالمضاف .

تابعينِ للمشابهةِ لهُ لعدمِ فواتِ الإعرابِ لأنَّ رفعَهُمَا إعرابٌ ، ولم يلحقا بهِ مستقلينِ محافظةً على الإعرابِ فرُوعيَ الإعرابُ في الحالينِ .**ب** [١].

فإنْ قلتَ : فلِمَ لا يجوزُ بناءُ التَّوابعِ المفردةِ لا سيَّمَا الوصفُ كما جازَ في « لا رجل ظريف » ؟ ، فكنتَ تقولُ : الظريفُ من قولِكَ « يا زيدُ الظريفُ » مبنيٌّ ، والَّلامُ لا تمنعُ البناءَ كما لم تمنعُهُ في الخمسةَ عشر ، قلتُ : إنَّما جازَ في (لا) ؛ لأنَّ المنفيَّ في الحقيقةِ هوَ الوصفُ لا الموصوفُ، فكأنَّ (لا) باشرتْ الوصفَ وذلك لأنَّ معنى « لا رجلَ ظريفَ فيها » لا ظرافةَ في الرِّجالِ الذينَ فيهَا ، فالمنفيُّ مضمونُ الصِّفةِ فكأنَّهُ قِيلَ : « لا ظريفَ فيهَا » بخلافِ « يا زيدُ الظريفُ » فإنَّ المنادَى لفظاً ومعنًى هوَ المتبوعُ فافترقَا . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **ارفعْ أوِ انصِبْ** » [٣] .

فإن قلتَ : كيفَ يجوزُ رفعُ المضافِ المقرونِ بألْ وقد أوجبُوا نصبَ المنادَى المضافِ مطلقاً ؟ قلت : إنَّما تعيَّنَ النَّصبُ في المنادَى لأنَّهُ إعرابُ المفعولِ بهِ ، ولا موجبَ لإعرابٍ آخرَ أو بناءٍ ، وإنَّما جوَّزوُا الرفعَ أيضاً في التَّابعِ ؛ لإمكانِ التَّبعيةِ في ضمِّ المتبوعِ المُشْبِهِ للرَّفعِ ، وينبغي حالَ الرَّفعِ أنْ لا يكونَ محلُّه نصباً ؛ لأنَّهُ ليسَ مفعولاً بهِ بل تابعٌ لهُ . **ب** [٤].

قولُهُ : « **ومرادُهُ ... إلخ** » [٥] .

بدليلِ إفرادِ البدلِ والنَّسقِ بحكمٍ بعدَ ذلكَ، فذاكَ الآتي مخصِّصٌ لمَا تقدَّمَ . **ب** [٦].

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٣ / ب ، ١٧٤ / أ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٨/ ب .

(٣) قال الناظم (٥٠) :

وما سواهُ **ارفَعْ أو انْصِبْ** واجعلا كمستقلٍّ نسَقاً **وبَدلا**

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٤ / أ .

(٥) قال الأشموني ٣٢/٣ : ((تنبيهانِ : الأوَّلُ : شملَ كلامُهُ أولاً وثانياً التوابعَ الخمسةِ ، **ومرادُهُ** النَّعتُ والتوَّكيدُ وعطفُ البيانِ، وسيأتي الكلامُ على البدلِ وعطفُ النَّسَقِ)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٤/ أ .

قولُهُ : « **ظاهرُ كلامِهِ ... إلخ** »[١] .

عليهِ قد يُفرَّقُ بينَ هذا والنَّسقِ معَ ألْ، حيثُ رجَّحَ الرَّفعَ بأنَّ ذاكَ أقربُ إلى الاستقلالِ، فكانتْ الحركةُ الواجبةُ عندَ الاستقلالِ أولى . **ب** [٢] .

قولُهُ : « **أنَّ الوجهينِ على السَّواءِ** » .

كلامُ **ابنُ المصنَّفِ** [٣] يقتضِي ترجيحَ النَّصبِ . **ب** [٤] .

قولُهُ : « **وبدلًا** » .

لم يقيِّدهُ أيضاً بالخلوِّ مِنْ ألْ ، فاقتضَى جوازُ إبدالِ (ذي أل) وأنَّهُ لا فرقَ في الحكمِ ، لكنْ قدَّمنَا المنعَ في البابِ السَّابقِ عنْ **الهمعِ** [٥] .

ووجهُهُ : أنَّ البدلَ على نيِّةِ تكرارِ العاملِ وهوَ الحرفُ هنا ، وهوَ لا يدخلُ على ما فيهِ ألْ ، لكنْ قالَ **المصنِّفُ** [٦] : « ويجوزُ عندي أنْ يُعتبرَ في البدلِ حالانِ : حالٌ يُجعَلُ فيها كمستقلٍّ وهوَ الكثيرُ نحو: « يا غلامُ زيدُ » ، وحالٌ يُعطَى فيها الرَّفعُ والنَّصبُ لشبهِهِ فيها بالتَّوكيدِ ، والنَّعتُ وعطفُ النَّسقِ المقرونِ بألْ في عدمِ صلاحيتِه لتقديرِ حرفِ نداءٍ قبلَهُ نحو : « يا تميم الرجال والنساء » ، وصحَّةُ هذهِ المسألةِ مبنيَّةٌ على أنَّ عاملَ البدلِ هوَ عاملُ المبدلِ منهُ . » نقلهُ **الدماميني** [٧].

قولُهُ : « **لأنَّ البدلَ في نيِّةِ تكرارِ العاملِ** » .

يُشْكِلُ على مذهبِ المصنِّفِ أنَّ العاملَ في البدلِ هوَ العاملُ في المبدلِ منهُ . **سم** [٨].

---

(١) قال الأشموني ٣ /٣٢ : ((الثاني : **ظاهرُ كلامِهِ أنَّ الوجهينِ على السَّواءِ**)) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٤ / أ .

٣ ينظر : شرح ابن الناظم (٤٠٩) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٤ / أ ، ب .

(٥) ينظر : للمسألة في ص ٢٠ – ٢١.

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠٢ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٨ / ب ، ٢٨٩ / أ .

(٨) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٥ / ب .

قولُهُ : « **أجازَ المازنيُّ** [١] ... **إلخ** » [٢] .

أيْ قياساً على المنسوقِ المقرونِ بألْ ، قالَ **المصنِّفُ** [٣] : « وما رواهُ غيرُ بعيدٍ مِنْ الصحّةِ إذا لم يَنوِ إعادةَ حرفِ النِّداءِ ، فإنَّ المتكلِّمَ قد يقصدُ إيقاعَ نداءٍ واحدٍ على الاسمينِ » . **دم** [٤]. قالَ **الشَّاطبيُ** : « وما قالهُ غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّكَ لو قصدتَ ذلكَ لكانَ المعطوفُ والمعطوفُ عليهِ في حكمِ الاسمِ الواحدِ ، وبذلكَ يصيرُ مطوَّلاً فلا يَسوغُ فيهِ إلَّا النَّصبُ ؛ لأنَّهُ يُشبهُ مَا إذا سمَّيتَ بزيدٍ وعمرو فإنَّك تقولُ : (يا زيداً وعمراً) فصارَ مثلُ ندائِكَ ثلاثةً وثلاثينَ ، فسُمِّيَ بهما » . انتهى[٥] . وأجابَ **ابنُ قاسمٍ** : « بالفرقِ، فإنَّ الاسمينِ فيما نحنُ فيهِ متباينا المعنى ، غايةُ الأمرِ أنَّهُ قُصِدَ نداءُ واحدٍ لهُمَا فلم يصدُق أنَّهُ اتصلَ بالأوَّلِ ما هوَ مِنْ تمامِ معناهُ حتى يكونَ مطوَّلاً وأمَّا (زيدٌ وعمرو) مُسمَّى بهما فمعناهُما واحدٌ ، وكذا (ثلاثةٌ وثلاثونَ)؛ لأنَّ المرادَ جملةُ المعنى المعبَّرِ عنهُ بهما فصدُقَ أنَّه اتَّصلَ بالأوَّلِ في كلٍّ منهُما ما هُو مِنْ تمامِ معناهُ » .انتهى[٦] .

قولُهُ : « **ففيهِ وجهانِ** » [٧] .

لامتناعِ تقديرِ حرفِ النِّداءِ قبلَهُ فأشْبَهَ النَّعتَ . **سيوطيٌّ** [٨] .

---

(١) ينظر : رأي المازني في الارتشاف ٥ / ٢١٩٤ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ٣٣ : ((تنبيه : **أجازَ المازنيُّ** والكوفيونَ يا زيدٌ وعمرًا ، ويا عبدُالله وبكرًا)) .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠٢ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٨ / ب . .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣٠٤ .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٥ / أ .

(٧) قال الناظم (٥٠) :

وإنْ يكنْ مصحوبُ ألْ ما نُسِقَا ... **ففيهِ وجهانِ** ورفعٌ ينتقَى

(٨) ينظر : همع الهوامع ٣ / ٢٣٤ .

قولُهُ : « **لأنَّ المعرَّفَ يُشْبهُ المضافَ** »[١] .

يمكنُ أنْ يكونَ وجهُ الشَّبهِ الطولَ بألْ . **ب** [٢]. وفي **التَّصريحِ** : « أنَّ ألْ لما آثرتْ تعريفاً أشبهُ ما هيَ فيهِ المضافُ بخلافِ غيرِ المعرفةِ فإنَّها كالمعدومةِ » [٣]. انتهى .

قولُهُ : « **فلا يجوزُ فيهِ عندَ الأخفشِ ... إلخ** »[٤] .

يرُدُّ عليه الآيةُ [٥]، فإنَّ المعطوفَ عليهِ وهوَ ﴿ يَٰجِبَالُ ﴾نكرةٌ مقصودةٌ إلَّا أنْ يُمنعَ عطفُ ﴿ وَٱلطَّيْرَ ﴾ على ﴿يَٰجِبَالُ﴾[٦] . **ب** [٧].

تنبيه :

تابعُ نعتِ المنادَى محمولٌ على اللَّفظِ . **تسهيل** [٨]. فإذا قِيلَ : « يا زيدُ الظريفُ صاحبُ عمروٍ » ، فإنْ قُدِّرَ الثَّاني نعتاً للمنادَى نُصِبَ لا غير ، أو نعتاً لنعتِ المنادَى لُفظَ بهِ كما يُلفظُ بالنَّعتِ . **دم** [٩].

---

(١) قال الأشموني ٣ /٣٣ : ((وقال المبرِّدُ : إنْ كانت ألْ معرفةً فالنَّصْبُ، وإلَّا فالرفعُ **لأنَّ المعرَّفَ يُشْبِهُ المضَافَ**))

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٤/ ب .

(٣) ينظر : ٢ / ٢٣٠ .

(٤) قال الأشموني ٣/٣٣: ((تنبيهٌ : هذا الإختلافُ إنَّما هوَ في الإختيارِ ، والوجهانِ مجمَعٌ على جوازِهما إلَّا فيمَا عُطِفَ على نكرةٍ مقصودةٍ نحو : يا رجلُ الغلامُ والغلامَ **فلا يجوزُ فيهِ عندَ الأخفشِ ومَنْ تبِعَهُ إلَّا الرفعُ**))

(٥) وهي قوله قال الله تعالى : ﴿**يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ**﴾ سورة سبأ (١٠) .

(٦) سورة سبأ آية (١٠)

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٤ / ب .

(٨) ينظر : (١٨٢) .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٠/ أ .

قولُهُ : « **مبنيةٌ على الضمِّ** » [١].

لأنَّها منادى مفردٌ معرفةٌ .

قولُهُ : « **وقد تُضمُّ** » [٢] .

أي : إذا لم يكنْ بعدَها اسمُ إشارةٍ، وقد قُرِئَ بهِ [٣] . **تصريح** [٤].

قولُهُ : « **لتكونَ عِوَضًا** » .

عِلةٌ تلزمُهَا .

قولُهُ : « **عِوَضًا عمَّا فاتَها** » .

كمَا عوَّضُوا عنه (**ما**) في ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [٥]، وخُصَّ هنا بالنِّداءِ ؛ لأنَّه موضعُ تنبيهٍ، و (**ما**) في ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾؛ لأنَّ (ما) مبهمةٌ في الأصلِ فتوافقَ الشَّرطُ. **دم** [٦].

قولُهُ : « **وتُؤنَّثُ ... إلخ** » .

وذلكَ أولى لا واجبٌ ، ولا تُثنَّى ولا تُجمَع . **دم عن البديع** [٧] .

قولُهُ : « **ويلزمُ تابعُهَا الرَّفعَ** » .

انظُر ما العاملُ للرَّفعِ في هذا التَّابعِ ؟ إذ لا يصِحُّ أنْ يكونَ هو العاملُ في المتبوعِ ولا نظيرُه إذ عاملُ المنادى (أَدْعُوا ، وأنادِي) وهوَ لا يقتضِي الرفعَ ، وإنَّما يقتضِي النَّصبَ ،

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٣٤: ((... والمرادُ إذا نودِيت أيُّ فهيَ نكرةٌ مقصودةٌ **مبنيَّةٌ على الضمِّ** وتلزمُهَا هاءُ التنبيهِ مفتوحةً ، **وقد تضمُّ لتكونَ عوضًا عمَّا فاتَهَا مِنْ الإضافةِ ، وتؤنَّثُ لتأنيثِ** صفتِهَا نحو : يا أيُّهَا الإنسانُ ، يا أيَّتها النفس ، **ويلزم تابعها الرفع** ... قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك **أنَّ المقصودَ بالنِّداءِ هوَ التَّابعُ وأيْ وصلةٌ إلى ندائِهِ** ...)) .

(٢) وهي لغة بني مالك من بني أسد . ينظر : الارتشاف ٢١٩٣/٥، وهمع الهوامع ٥٢/٢ .

(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾ الزخرف (٤٩) . حيث قرأ ابن عامر بضم الهاء . ينظر : السبعة (٤٥٥) ، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (١٩٦) .

(٤) ينظر : ٢ / ٢٢٨ .

(٥) سورة الإسراء (١١٠) .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٧/ أ . .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٧ / ب ، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٣ / ٣٩٠ .

وهذا الإشكالُ جارٍ في توابعِ المبنيِّ المرفوعةِ، قال **الدماميني**[١] : « ولم أقف لهُ على جوابٍ » .

قالَ في **التَّصريحِ** : « والمَخْلَصُ أنْ يُحاوَلَ في المنادَى المبنيِّ كونُه نائبَ فاعلٍ في المعنى، والتَّقديرُ (**مدعوُّ زيدٍ**) فرفعَ تابعَهُ بالحملِ على ذلكَ »[٢] . انتهى .

قولُهُ : « **أنَّ المقصودَ بالنِّداءِ هوَ التَّابعُ** » .

ولمَّا كانَ هوَ المقصودُ حملُوا إعرابَهُ بالحركةِ التي كانَ يستحقُّها لو باشرَهُ حرفُ النِّداءُ ؛ تنبيهاً على أنَّهُ المنادى ، فإنْ قِيلَ : لو كانَ هو المقصودُ لم يكنْ صفةً ؛ لأنَّها لا تكونُ مقصودةً، قلتُ : معنى قولنَا : « أن الصفة غير مقصودة » أنَّها غيرُ مقصودةٍ بالنسبةِ إلى متبوعِهَا، لا أنَّها غيرُ مقصودةٍ أصلاً، ولا يلزمُ من كونِه غيرُ مقصودٍ بالنسبةِ جوازُ حذفِهِ، فإنَّ (رجلاً) في « ربِّه رجلاً » غيرُ مقصودٍ بالنِّسبةِ، معَ أنَّهُ لا يجوزُ حذفُهُ لرفعِ إبهامِ الهاءِ ، فإنْ قِيلَ : إذا كانَ هوَ المقصودُ بالنِّداءِ[٣] فلِمَ لا يجوزُ في تابعِه الوجهانُ كما يجوزُ في تابعِ المنادَى نحو : « يا زيدُ الظريفُ » ؟ قلتُ : (الرَّجلُ) معربٌ مرفوعٌ ، وتابعُ المعربِ المرفوعِ يجبُ أنْ يكونَ مرفوعاً سواءٌ كانَ مفرداً أو مضافاً . **دم**[٤] .

قولُهُ : « **وأيُّ وصلةٌ إلى ندائِهِ** » .

وإنَّما توصَّلُوا بـ (أيّ) إلى نداءِ ما فيهِ اللَّامُ؛ لأنَّ اللَّامَ لو دخلتْ المنادَى فإمَّا أنْ يبنَى وهوَ بعيدٌ ؛ لأنَّ اللَّامَ معاقبةٌ للتَّنوينِ – وهي كالتنوينِ – فاسْتُكْرِهَ دخولُهَا مُطَّرِداً في المنادى المبنيِّ ، وإمَّا أنْ يُعرَبَ ، وهوَ أيضاً بعيدٌ لحصولِ علَّةِ البناءِ : وهيَ وقوعُ المنادَى موقعَ الكافِ ، وكونُهُ مثلُهَا في الإفرادِ والتَّعريفِ ، وقالَ بعضُهُم : إنَّما لم يجمعُوا بينهُمَا كراهةَ اجتماعُ حرفي التَّعريفِ ، قالَ **الرَّضيُّ**[٥] : " وفيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ اجتماعَ حرفينِ في أحدِهِمَا فيهِ مِن الفائدةِ ما في الآخَرِ ، وزيادةٌ لا تُستنكَر ، كما في

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٨ / أ ، والكلام الذي سبقه للدماميني أيضا ينظر : التعليق ٢٨٧ / ب .
(٢) ينظر : ٢ / ٢٢٩ .
(٣) يعني كلمة (الرجل) .
(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٧/ ب .
(٥) ينظر : شرح الكافية ١/٣٧٣-٣٧٥.

(لقد) ، وليسَ المحذورُ اجتماعَ تعريفينِ متغايرينِ بدليلِ (يا هذا) و (يا الله) ، بل الممتنعُ اجتماعُ أداتي تعريفٍ مع حصولِ الاستغناءِ بأحدِهِمَا ، ولمَّا قصدُوا الفصلَ بينَ حرفِ النِّداءِ واللَّامِ بشيءٍ، طلبوا اسماً مبهماً غيرَ دالٍ على ماهيَّةٍ معيَّنةٍ، محتاجاً بالوضعِ في الدّلالةِ عليهَا إلى شيءٍ آخرَ، يقعُ النِّداءُ على هذا الاسمِ المبهَمِ المحتاجِ إلى مخصِّصِهِ وهوَ (ذو اللَّامُ) ، فوجدوا الاسمَ المتَّصفَ بالصِّفةِ المذكورةِ (أيًّا) بشرطِ قطعِهِ عن الإضافةِ واسمِ الإشارةِ، وأمَّا لفظُ شيءٍ، وما بمعناهُ ، فإنَّهمَا وإنْ كانا مبهمينِ لكنْ لم يُوضَعَا؛ على أنْ يزالَ إبهامُهما بالتَّخصيصِ ، وأمَّا ضميرُ الغائبِ فإنَّهُ مشروطٌ إزالةُ إبهامِهِ لكنْ بما قبلَه لا بما بعدَهُ ، وإنْ اتَّفقَ ذلكَ، فالأغلبُ أنْ يكونْ ذلكَ منكَّراً كما في (رُبَّهُ رجلًا) ، وأمَّا (رأيتُه زيداً) فقليلٌ ، وأمَّا الموصولُ فإنَّهُ وإنْ زالَ إبهامَه بما بعدَه لكنَّه جملةٌ ، ثم [إنَّ][1] (أيّ) المقطوعُ عن الإضافةِ، أحوجُ إلى الوصفِ من اسمِ الإشارةِ؛ لأنَّهُ وُضِعَ مبهماً مزال الإبهامِ بما بعدَه بخلافِ اسمِ الإشارةِ فإنَّهُ قد يزولُ إبهامَه بالإشارةِ الحسِّيةِ . **دم** [2] .

قولُهُ : « **جنسيَّةً** » [3] .

أي : لا الطارئةُ على الاسمِ ك (الصعق)، ولا التي عُبّر بها فقد العلميَّةِ ك (الزيدان) . **سق**[4].

قولُهُ : « **كما ذكرَهُ في التَّسهيلِ** » .

عبارتُهُ : « وتُوصَفُ بمصحوبِها الجنسيِّ » .انتهى[5]. وأرادَ بـ(الجنسي) ما يُقابِلُ العلمَ ، لا ما يقابلُ الوصفيَّ ؛ لجوازِ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ [6] . **دم** [7] .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٧/ أ . .

(٣) قال الأشموني ٣/ ٣٤ : ((تنبيهاتٌ : الأوَّلُ : يشترطُ أنْ تكونَ ألْ في تابعِ أيّ **جنسيَّةً كما ذكرَهُ في التَّسهيلِ** فإذا قلتَ : يا أيُّهَا الرجلُ ، فألْ جنسيَّةً ، **وصارت بعدَ للحضورِ** كمَا صارت كذلكَ بعدَ اسمِ الإشارةِ)) .

(٤) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٢ وفيها (لا الغالبة) .

(٥) ينظر : التسهيل (١٨١) .

(٦) سورة التحريم آية (١) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٧ / أ . .

قولُهُ : « **وصارتْ بعد للحضورِ** » .

مرادُه : أنَّ ما فيهِ (أل) لمَّا وقعَ صفةً لـ(أيّ) المفيدِ لحضورِ معناهُ ، لكونِه مقصوداً كانَ معناهُ حاضراً لا أنَّ المرادَ أنَّها للعهدِ . **سق** [١].

قولُهُ : « **ذهبَ الأخفشُ ... إلخ** » [٢] .

ينبغي أنْ يكونَ قائلاً [٣] : بأنَّ الضمَّةَ في (أيُّها) كضمةِ (زيدُ) في (يا زيدُ) لا كضمةِ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [٤] أي : ضمةُ بناءٍ حاصلٍ، لا بسببِ النِّداءِ ، **وذلكَ لوجهينِ** :

أحدُهُما : أنَّ (أيًّا) غيرُ مضافةٍ، و (أيّ) الموصولةَ إذا لم تُضف كانت معربةً بإجماعٍ.

الثَّاني : أنَّ صاحبَ هذا القولَ – وهو **الأخفش**[٥] – لا يَرى أنَّ (أيًّا) الموصولةَ تُبنَى، ولو أضيفت وحُذِفَ صدرُ صلتِهَا. **دم** [٦].

قولُهُ : « **موصولةٌ بالجملةِ** » .

فهيَ بمثابةِ قولكَ : « يا مَنْ هوَ الرجلُ » .

---

(١) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٢ .

(٢) قال الأشموني ٣ /٣٤ : ((الثاني : **ذهبَ الأخفشُ** في أحدِ قوليْهِ إلى أنَّ المرفوعَ بعدَ أي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وأي **موصولةٌ بالجملةِ**)) .

(٣) يعني الأخفش .

(٤) سورة مريم آية (٦٩).

(٥) ينظر قوله في الارتشاف ٤/٢١٩٦ ، وشرح الرضي ١/٣٧٦ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٨٧/ ب . .

قولُهُ : « **ذُو التَّنزِّي** » [١] .

هوَ : نزعُ الإنسانِ إلى الشَّرِ[٢] ، **والنَّكزُ** : بفتحِ النُّونِ اللَّسعُ[٣] . **ز** [٤].

قولُهُ : « **كأيْ في الصِّفةِ** » [٥] .

أيْ: لا في لزومِ الإفرادِ بل يُراعَى حالُ المشارِ إليهِ نحو: « يا هذانِ الرجُلانِ ويا هؤلاءِ الرجال»، و(ألْ) في الصِّفةِ عهديةٌ أي : المذكورةُ في أيْ إلَّا أنَّها تتناولُ اسمَ الإشارةِ مع أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُوصَفُ باسمِ الإشارةِ، وكأنَّه تركَ استثناءَ ذلكَ لظهورِهِ.**سم**[٦].

قولُهُ : « **باسمِ الإشارةِ وبموصولٍ** » [٧] .

وهُما في محلِ رفعٍ . **شاطبيٌّ** [٨] .

---

(١) البيت بتمامه :

يَا أيُّهَا الجَاهِلُ **ذُو التنزِّي** لا توعدنِّي حيَّةً بالنَّكْزِ

هذا الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه (٦٣) ، وهو من شواهد الكتاب ١٩٢/٢ ، والمقتضب ٢١٨/٤، وشرح المفصل ١٣٨/٦، والمقاصد النحوية ٢٢٤/٣ ، ٢٢٥ .

(٢) ينظر : لسان العرب ٢٧٢/٩ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٤٢٠/٥ .

(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٩.

(٥) قال الناظم (٥٠) :

وذو إشارةٍ **كأيْ في الصِّفةْ** إنْ كانَ تركُهَا يُفيتُ المعرِفَةْ

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٧ / أ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ٣٦ : ((...أي : وردَ أيضًا وصفُ أي في النِّداءِ **باسمِ الإشارةِ وبموصولٍ** فيهِ أَلْ ...)) .

(٨) ينظر : المقاصد الشافية ٥/ ٣١٠ – ٣١١ .

قولُهُ : « **ألا أيُّهذا ... إلخ** »[١] .

تمامُهُ :

... ... **لأمرٍ نَحْتُهُ عَنْ يديهِ المقَادِرُ**

الوجْدُ : شدةُ الشَّوقِ ، وهوَ مرفوعٌ بالباخِعِ ، أي : المهلِك، **ونحته** : صرفته، **والمقادِرُ** : أصلهُ المقاديرُ . ز[٢].

قولُهُ : « **واغلًا** »[٣] .

بالغينِ المعجمةِ هوَ الذي يدخُلُ على القومِ يشربونَ ولم يُدعَ،وذلكَ الشرابُ الوغلُ.ع[٤]

قولُهُ : « **ولا تقديرُ المضافِ إليهِ** »[٥] .

الأوَّلُ : معطوفٌ على فاعلٍ يمكنُ ، أعني نصبَه ، أي: لا على أن يُقالَ إنَّ ما أضيفَ إليهِ بعد الأوَّلُ محذوفٌ، وبقيَ المضافُ بحالهِ لفقدِ العطفِ هنا . **[منهُ]**[٦] .

---

(١) تمام صدره :

ألا أيُّهذا البَاخعُ الوجدَ نفسَهُ ... ...

البيت لذي الرمة في ديوانه (١٠٣٧) ، وهو من شواهد المقتضب ٢٥٩/٤ ، وشرح المفصل ٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٣/٣ .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٧٨ .

(٣) البيت بتمامه :

أيُّهذان كُلا زادَكُمَا ودعَاني **واغِلاً** فيمَنْ وغَلْ

البيت بلا نسبة وهو من شواهد: مجالس ثعلب (٥٢) ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص ٢٨١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام (١٩٩)، والمقاصد النحوية ٢٣٨/٣، وهمع الهوامع ١٧٥/١ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٢٣٨/٣ .

(٥) لم أعثر على هذه العبارة في متن الأشموني .

(٦) أي من الأسقاطي ولعلها زيادة من الناسخ .

قولُهُ : « **في نحوِ سعدُ ... إلخ** » [١] .

ضابطُهُ : أنْ يتلفَّظَ بالمنادى على صورةِ اللَّفظِ المفردِ ، ثمَّ يتكرَّرُ ويقعُ بعدهُمَا مضافٌ إليهِ واحدٌ . **دم** [٢]. وينبغي جوازُ هذا التركيبِ في غيرِ النِّداءِ فيُقالُ : « جاءَ سعدُ سعدُ الأوسِ » لكنْ لا يأتي فيهِ جميعُ الوجوهِ المذكورةِ ؛ إذ لا يمكنُ نصبُه على الإتباعِ ، ولا على تقديرِ حرفِ النِّداءِ ، ولا تقديرِ المضافِ إليهِ الأول؛ لفقدِ الشَّرطِ المذكورِ بقولهِ في باب الإضافة : « **بشرط عطفٍ وإضافةٍ** ... إلخ [٣] ، فإمَّا أنْ يُرفَعَ على البدلِ ، أو ينصبَ بتقديرِ فعلٍ ، وقد يُرفعُ على التَّوكيدِ . **ب** [٤] .

قولُهُ : « **سعدَ الأوسِ** » .

هوَ سعدُ ابنُ معاذٍ – رضيَ اللهُ تعالَى عنُهُ – . **تصريح** [٥] .

قولُهُ : « **يا تيمُ ... إلخ** » [٦] .

تمامُهُ :

... ... **لا يلفينَّكُمُ في سَوأَةٍ عُمَرُ** .

---

(١) قال الناظم (٥٠) :

في نحوِ سعدُ سعدَ الأَوْسِ ينتصِبْ ثانٍ وضُمَّ وافتحْ أَوَّلاً تُصِبْ

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٠/ ب . .

(٣) ينظر : الألفية (٣٨) ، وشرح الأشموني ١٧٧/٢ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٥/ أ .

(٥) ينظر : ٢٢١/٢ .

(٦) تمام صدره :

يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبَا لكُمُ ... ...

البيت لجرير في ديوانه (٢١٢)، وهو من شواهد الكتاب ٥٣/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، وشرح المفصل ١٠/٢، وخزانة الأدب ٢٩٨/٨، ومغني اللبيب ٤٥٧/٢، وهمع الهوامع ١٢٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٣٩/٣ .

قولُهُ : « **يا زيدُ**[١] ... **إلخ** » [٢] .

تمامُهُ :

... ... **تطاولَ الليلُ عليكِ فانزلِ** .

وأُضيفَ « زيدٌ » إلى « اليعملاتِ » ؛ لأنَّه كانَ يحدو لها، وهي جمعُ (يعملة) وهيَ : الناقةُ القويةُ، و « الذُّبَّلُ » جمعُ (ذابلٍ) الضامرُ . ز [٣].

قولُهُ : « **لأنَّه منادَى مضافٌ** » [٤].

فهوَ بتقديرِ (يا) ، والفرقُ بينَ هذا والبدل: أنَّ هذا يجوزُ معهُ ذكرُ حرفِ النِّداءِ ولا يجوزُ ذلكَ في البدلِ وإنْ قِيلَ إنَّه على تقديرِ تكرارِ العاملِ؛ إذ هوَ كالتقديرِ المعنويِّ بخلافِ الآخرِ فإنَّهُ تقديرٌ لفظيٌّ . **شاطبيٌّ** [٥] .

قولُهُ : « **أو توكيدٌ** » .

قالهُ **المصنِّفُ** [٦]، قالَ **أبو حيَّانُ** [٧] : « ولم يذكرهُ أصحابُنا لأنَّه لا معنويٌّ – وهوَ ظاهرٌ – ولا لفظيٌّ ؛ لاختلافِ جهتي التَّعريفِ ؛ لأنَّ **الأوَّلَ** مُعرَّفٌ بالعلميِّة ، أو النِّداء ، و**الثاني** بالإضافةِ ؛ لأنَّه لم يُضف حتى سلبَ تعريفَ العلميَّةِ » .

---

(١) يقصد به زيد بن أرقم . ينظر : أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٣ / ٢٣٥ .

(٢) تمام صدره :

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُّبَّل ... ...

هذا الرجز لعبدالله بن رواحة في ديوانه (٩٩) ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وخزانة الأدب ٣٠٢/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٢٥/٣، ٢٢٦ .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٨٠ .

(٤) قال الأشموني ٣ /٣٩ : ((فإنْ ضممتَهُ فلأنَّهُ منادَى مفردٌ معرفةٌ، وانتصابُ الثاني حينئذٍ **لأنَّهُ منادَى مضافٍ أو توكيدٌ** أو عطفُ بيانٍ أو بدلٌ أو بإضمارِ أعني، وأجازَ السِّيرافي أنْ يكونَ نعتًا **وتؤوِّلَ فيهِ الاشتقاقَ**، وإنْ فتحتَهُ فثلاثةُ مذاهبَ : ...))

(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣٢٧ .

(٦) ينظر : التسهيل (١٨٢)، وشرح التسهيل ٣ / ٤٠٥ .

(٧) ينظر رأيه في الهمع ٥٨/٢ . .

قالَ **ابنُ هشامٍ** [١] : « وثَمَّ مانعٌ أقوى من ذلكَ وهوَ اتّصالُ الثَّاني بما لم يتَّصلُ به الأوَّلُ »، قال **ابن قاسم** : « ولا يخفى أنَّ كِلا الأمرينِ إنَّما يرد على المصنف إذا سلم أنه مانع وإلا فقد يتمسك بظاهر تعريف التأكيد اللفظي فإنه صادقٌ مع اختلافِ جهتي التَّعريفِ ، ومع اتّصالِ الثَّاني بما لم يتَّصل به الأوَّل » . انتهى [٢].

قولُهُ : « **وتؤوِّلَ فيهِ الاشتقاقَ** » .

كأنَّه قالَ[٣] : « يا سعدُ المنسوبُ للأوسِ » وهذا الوجهُ ضعيفٌ ؛ لأنَّ الوصفَ بالجامدِ على توهُّمِ الاشتقاقِ موقوفٌ على السَّماعِ، فلا يُقالُ به ما وُجِدَ عنه مندوحةٌ، وقد وجدنا ذلكَ، بجوازِ ما تقدَّم مِن الأوجُهِ. **شاطبيٌّ** [٤]. وتعقَّبهُ **ابن قاسم** : بأنَّ وجودَ المندوحةِ لا يمنعُ الاحتمالَ [٥].

قولُهُ : « **والثَّاني مُقحَمٌ** » [٦] .

أي : زائدٌ ، بناءً على جوازِ إقحامِ الأسماءِ ، وأكثرُهُم يأباهُ ، وعلى جوازِهِ ففيهِ فصلٌ بينَ المتضايفينِ وهما كالشيءِ الواحدِ ، وكانَ يلزمُ أنْ يُنَوَّنَ الثَّاني لعدمِ إضافتِه[٧] . **تصريح** [٨] . وعليهِ ففتحتُه غيرُ إعرابٍ ، لأنَّها غيرُ مطلوبةٍ لعاملٍ ، وإنَّما حُرِّكَ بها ؛ لأنَّه قصدَ زيادةَ هذا الاسمِ المخصوصِ على هذا الوجه ، لكنْ صرَّحَ **الشَّارحُ** بأنَّ نصبَ الثَّاني توكيدٌ ، ويوافقُه تفسيرُ **الحفيدِ** : « الإقحامَ بالتَّأكيدِ اللَّفظيِّ » [٩] .انتهى.

---

(١) لم أعثر على هذا القول .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٨ / ب .

(٣) أي السيرافي . ينظر رأيه في الارتشاف ٤/٢٢٠٤ .

(٤) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣٢٨ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٨ / ب .

(٦) قال الأشموني ٣ / ٣٩ : ((أحدُهَا : – وهوَ مذهبُ سيبويه– أنَّهُ منادَى مضافٌ إلى ما بعدِ الثَّاني ، **والثَّاني مُقْحَمٌ** بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ وعلى هذا قالَ بعضُهُم يكونُ نصبُ الثَّاني على التوَّكيدِ)) .

(٧) ينظر لمذاهب العلماء في هذه المسألة في الارتشاف ٥ / ٢٢٠٤–٢٢٠٥ .

(٨) ينظر : ٢ / ٢٢٠ .

(٩) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ٨٩ .

ولا يصحُّ أنْ يُعربَ حالَ إقحامِه بدلاً ، أو عطفَ بيانٍ كما كانَ في صورةِ الضمِّ ؛ لأنَّه إنَّما يُبدلُ مِن الاسمِ بعدَ كمالِه ، والأوَّلُ لا يكمُلُ إلَّا بالإضافةِ ، بخلافِ صورةِ الضمِّ فإنَّهُ غيرُ مضافٍ . **سق** (١).

قولُهُ : « **دلَّ عليهِ الآخَرُ** » (٢) .

فيهِ دلالةُ المتأخِّرِ على المتقدِّمِ، والكثيرُ عكسُهُ؛ فلذا ذهبَ بعضُهُم إلى أنَّ الأوَّلَ مضافٌ إلى المذكورِ، والثَّاني مضافٌ إلى المحذوفِ لكنْ يلزمُ عليهِ التَّقديمُ ، والتَّأخيرُ، والفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، ويُجَابُ بأنَّ ذلكَ لاستقامةِ الكلامِ فلا يمتنعُ . **دم** (٣) .

قولُهُ : « **أنَّ الاسمينِ رُكِّبَا ... إلخ** » (٤) .

فيهِ تَكلُّفُ تركيبِ ثلاثةِ أشياءٍ ، وقالَ **الفارسيُّ** (٥) : « الاسمانِ مضافانِ للمذكورِ(٦) وهوَ ضعيفٌ لما فيهِ مِنْ توارُدِ عاملينِ على معمولٍ واحدٍ » . **تصريح** (٧) .

قولُهُ : « **جازَ ضمُّهُ بدلاً** » (٨) .

نقلَهُ **المصنِّفُ** عنْ الأكثرِ، وردَّهُ بأنَّهُ لا يتَّحِدُ لفظُ بدلٍ ومبدلٍ منهُ إلّا ومعَ الثَّاني زيادةُ بيانٍ(٩)، وجوَّزَ **الدماميني** أَنْ يكونَ منادَى ثانياً وأنْ يكونَ تأكيداً لفظياً (١٠) .

---

(١) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٣

(٢) قال الأشموني ٣ / ٣٩ : ((... وثانيهَا : -وهوَ مذهبُ المبرِّدِ- أنَّهُ مضافٌ إلى محذوفٍ **دلَّ عليهِ الآخَرُ**، والثَّاني مضافٌ إلى الآخَرِ ونصْبُهُ على الأوجُهِ الخمسةِ)) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٠ / ب .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٣٩ : ((وثالثُهَا : **أنَّ الاسمينِ رُكِّبَا** تركيبَ خمسةَ عشرَ ففتحتُهُمَا فتحةُ بناءٍ لا فتحةَ إعرابٍ، ومجموعُهمَا منادَى مضافٍ وهذا مذهبُ الأعلَمِ)) .

(٥) ينظر رأيه في التصريح ٢/٢٢١، وحاشية يس على القطر ٢/١١٤ .

(٦) وهو رأي الفراء . ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٢٠ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٢١ .

(٨) قال الأشموني ٣ / ٣٩ : ((الثَّالثُ : إذا كانَ الثَّاني غيرَ مضافٍ نحو : يا زيدُ زيدَ **جازَ ضمُّهُ بدلاً، ورفعُهُ ونصبُهُ** عطفَ بيانٍ على اللَّفظِ أو المحلِّ)) .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٠٤ .

(١٠) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٠ / ب

قولُهُ : « **ورفْعُهُ ونصْبُهُ ... إلخ** » .

[قالهُ **المصنِّفُ**] [١] في **شرحِ التَّسهيلِ** [٢]، وقالَ في **شرحِ الكافيةِ** : « توكيدٌ على اللَّفظِ والمحلِّ لا عطفَ بيانٍ كما يقولُ أكثرُ النَّحويينَ لأنَّ الشيءَ لا يُبيِّنُ نفسَهُ » انتهى[٣]

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من النسخة الأصل وأثبته من النسخة (غ ، ع) .

(٢) ينظر : ٣ / ٤٠٥ .

(٣) لم أقف على هذا القول. .

المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ

المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ

تقدَّمَ [١] أنَّ الأصلَ فيهَا السكونُ، وقِيلَ : الفتحُ، وجُمِعَ بأنَّ السُّكونَ أصلٌ أوَّلٌ إذ هوَ الأصلُ في كلِّ مبنيٍّ، والفتحُ أصلٌ ثانٍ إذ هوَ الأصلُ فيما وُضِعَ على حرفٍ واحدٍ.انتهى[٢].

قولُهُ : « **صحَّ آخِرُهُ** » .

أيْ: حقيقةً أو حكمًا، فيدخلُ نحو: « ظبيٌ ودلْوٌ »، وهذا القيدُ يُخرِجُ نحو:(مُسْلِمي) قالَ **العصامُ** [٣]: « وأمَّا (مُسْلِمي) جمعاً وتثنيةً، فينبغي أنْ يجوزَ فيهِ إسقاطُ الياءِ لدلالةِ ياءِ الجمعِ والتثنيةِ على الإضافةِ وعدمِ الالتباسِ بالمفردِ المعرفةِ في صورةِ الحذفِ » .

قالَ **ابنُ قاسمٍ** : « وفيهِ نظرٌ في الجمعِ ؛ لالتباسِهِ حينئذٍ بالمفردِ في صورةِ إثبات يائِهِ ساكنةً » . انتهى [٤]

قولُهُ : « **عبدا** » [٥] .

ينبغي أنْ يكونَ منصوبًا بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الدَّالِ، لا بالفتحةِ الموجودةِ لأنَّها لأجلِ الألفِ . **سم** [٦] .

---

(١) ينظر : في باب المضاف إلى ياء المتكلم شرح الأشموني ١٩٤/٢، وحاشية الأسقاطي ٤٦٤/أ وشرح الأسقاطي ٤٦٤/أ

(٢) ينظر : شرح الرضي ٣٨٩/١ ، وحاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٥ / ب .

(٣) ينظر : حاشية العصام على الفوائد الضيائية للجامي (١١٧).

والعصام هو : إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني عصام الدين، نشأ في اسفرايين ، ثم خرج إلى نيسابور ، وكان أبوه قاضيها، فتعلم واشتهر وألف كتبه فيها. وزار في أواخر عمره سمرقند فتوفي بها، له تصانيف عدة منها : الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني ، وميزان الأدب، وحاشية على تفسير البيضاوي ، وحاشية على شرح الجامي للكافية، توفي سنة ٩٤٤هـ . ينظر : وشذرات الذهب ٢٩١/٨ ، والأعلام ٦٦/١ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٨ / ب .

(٥) قال الناظم (٥١) :

واجعلْ منادًى **صحَّ** إن يُضَف ليا كعبدِ عبدي عبدَ **عبدا** عبديَا

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٩ / أ .

قولُهُ : « **وهوَ حَذفُ الياءِ ... إلخ** » [١] .

قالَ **شارحُ اللُّبابِ** [٢] : « وإنَّما يجوزُ حذفُ الياءِ وقلبُها ألفاً في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، إذا كانَ مشهوراً بالإضافةِ إليها ، فلا يُقالُ : في (يا عدوِّي) « يا عدوِّ » بحذفِ الياءِ، و« يا عدوَّا » بقلبِها ألفاً؛ لأنَّه لم يكنْ هنا شهرةٌ تدلُّ على الياءِ المغيرةِ بالحذفِ أو القلبِ » . **حفيد** [٣] .

قولُهُ : « **وهوَ ثبوتُها مفتوحةً** » [٤] .

إنَّما كانَ السُّكونُ والفتحُ في مرتبةٍ واحدةٍ لاختلافِهم في أصلِهَا كما مرَّ[٥] .

قولُهُ : « **وهذا** » .

أيْ : ثبوتُها ساكنةً أو مفتوحةً « **هوَ الأصلُ** » .

[قولُهُ] [٦] : « **والياءُ ألفًا** » [٧] .

الظاهرُ أنَّ هذهِ الألفَ اسمٌ؛ لأنَّها منقلبةٌ عن اسمٍ، وينبغي أنْ يُحكَمَ بأنَّها مضافٌ إليهِ، وأنَّها في محلِ جرٍ، بل قد يُدَّعَي أنَّها ياءُ المتكلِّمِ، غايةُ الأمرِ أنها تغيَّرت صفتُها.**سم**[٨].

---

(١) قال الأشموني ٣/٤٠ : ((والأفصحُ والأكثرُ مِنْ هذهِ الأمثلةِ الأوَّلُ **وهوَ حذفُ الياءِ** والاكتفاءُ بالكسرةِ ... ثمَّ الثَّاني : وهوَ ثبوتُهَا ساكنةً)) .

(٢) يعني به جمال الدين الحسيني ت٧٧٦هـ المشهور بـ(النقره كار) ، ينظر : العباب في شرح اللباب ١ / ١٩٧

(٣) ينظر : حاشية الحفيد على الموضح ٢ / ٩٢ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٤٠ : ((والخامسُ : **وهوَ ثبوتُهَا مفتوحةً** نحو : ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ ﴾ [الزمر: ٥٣] **وهذا هوَ الأصلُ**)) .

(٥) ينظر : ص (٥٠) .

(٦) ساقط من الأصل وأثبته من بقية النسخ .

(٧) قال الأشموني ٣/٤٠ : ((ثمَّ الرابعُ : وهوَ قلبُ الكسرةِ فتحةً، **والياءِ ألفاً** نحو :﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [يس : ٣٠]))

(٨) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٩ / أ

قولُهُ : « **وهوَ حذفُ الألفِ** » [١] .

فيهِ جمعٌ بينَ حذفِ العوضِ والمعوَّضِ، وهوَ لا يجوزُ ، ويُجابُ : بأنَّها بدلُ الياءِ، وفرقٌ بينَ الإبدالِ والتَّعويضِ. **ب**[٢]. على أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ العوضيَّةَ تنافِي الحذفَ، بدليلِ : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[٣] وأجابَ إجابا . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **وجهاً سادسًا ... إلخ** » [٥] .

يظهرُ أنَّ قائلَهُ يحذفُ الياءَ والكسرةَ ثم يعاملهُ معاملةَ الاسمِ المفردِ فيضمُّ آخرَهُ ، وعلى هذا فلا يكونُ لفظُ المضافِ إليهِ مقدَّراً . **حفيد** [٦] .

قولُهُ : « **وجعلَ الاسمَ مضمومًا** » .

قالَ **أبوحيَّانُ** : « والظاهرُ أنَّ حكمَهُ في الإتباعِ حكمُ المبنيِّ على الضمِّ غيرِ المضافِ لا حكمُ المضافِ للياءِ » . انتهى [٧].

وقياسُ هذا أنَّه في محلِّ نصبٍ وأنَّ نصبَهُ ليسَ مقدَّراً كما في سائرِ المضافاتِ للياءِ ، والوجهُ أنَّه معرَّفٌ بالإضافةِ كما اختارهُ **المصنِّفُ**[٨]، لا بالقصدِ كما ذهبَ إليهِ صاحبُ **النِّهايةِ**[٩]، وإلَّا لم يكنْ لغةً في المضافِ وحينئذٍ فنصبُهُ مقدَّرٌ ولا يجوزُ في تابعِهِ

---

(١) قال الأشموني ٣/٤٠ : ((وأما المثالُ الثَّالثُ **وهوَ حذفُ الألفِ** والاجتزاءُ بالفتحةِ فأجازهُ الأخفشُ والمازنيُّ والفارسِي ...)) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٥ / ب .

(٣) سورة الانبياء (٧٣) : ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١/ أ .

(٥) قال الأشموني ٣/٤٠ : ((قالَ في شرحِ الكافيةِ : " وذكروا أيضًا **وجهًا سادسًا** وهوَ الاكتفاءُ عَنْ الإضافةِ بنيَّتِها **وجعلُ الاسمِ مضمومًا كالمنادَى المفردِ** ...)) . ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٣٢٣ .

(٦) ينظر : حاشية الحفيد على الموضح ٢ / ٩٢ .

(٧) ينظر رأيه في الهمع ٢/٥٣٣ . .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٣٢٤ – ١٣٢٥ .

(٩) يعني به ابن الخباز ، ينظر : توجيه اللمع (٣١٩) .

الوجهانِ، وقد يوجَّهُ ما قالهُ أبو حيَّانُ - وإنْ قلنا تعرَّفَ بالإضافةِ - بأنَّه عُومِلَ معاملةُ المفردِ فأُعطِيَ حكمَهُ ، وإنْ لم يكنْ منهُ حقيقةً . **ب** [١] .

قولُهُ : « **كالمنادَى المفردِ** » .

وإنما يُفعَلُ ذلكَ فيما يكثرُ فيهِ أنْ لا يُنادَى إلَّا مضافاً . **توضيح** [٢] .

قولُهُ : « **أمَّا المعتلُّ آخرُهُ ... إلخ** » [٣] .

يُستثنَى منهُ نحوُ : « ظبيٌ ودلوٌ » ؛ فإنَّ حكمَهُ حكمُ الصَّحيحِ ، وأمَّا « أخ » المحذوفُ لامُهُ فلا تُردُّ خلافاً **للمبرِّدِ** [٤] . **سق** [٥] .

قولُهُ : « **وهي ثبوتُ يائهِ مفتوحةً** » .

ولا يجوزُ حذفُهَا للالتباسِ[٦]، ولا إسكانُها ؛ لئلَّا يلتقي ساكنانِ، ولا تحريكُهَا بالضمِّ ولا بالكسرِ لثقلِهِمَا على الياءِ .**تصريح**[٧]. وتسكينُ ورشٍ ﴿ **وَمَحْيَايَ** ﴾[٨] مِنْ إجراءِ الوصلِ مجرى الوقفِ [٩]. **سق** [١٠] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٦ / أ ، ب .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٤/ ٣١ .

(٣) قال الأشموني ٣/٤٠ : ((**أمَّا المعتلُّ آخرُهُ** ففيهِ لغةٌ واحدةٌ وهيَ **ثبوتُ يائهِ مفتوحةً** نحو : يا فتايَ ويا قاضِي))

(٤) ينظر : المقتضب ٣/ ١٥٢ . .

(٥) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٠ .

(٦) هكذا في جميع النسخ ، وفي التصريح (للإلباس) ينظر : التصريح ٢ / ٢٣٢ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٣٢ .

(٨) جزء من قوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ سورة الانعام (١٦٢) .

(٩) وبها قرأ نافع وورش وقالون وأبو جعفر: "محياىْ" بتسكين الياء ، وقرأ عيسى بن عمر، والجحدري: "محيي"، وقرأ الجمهور: "محياىَ " ينظر : السبعة لابن مجاهد (٢٧٦) ، والنشر في القراءات العشر ١٧٦/٢ .

(١٠) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٠ .

قولُهُ : « **وهيَ إمَّا مفتوحةٌ ... إلخ** » [١] .

ينبغي أن يُستثنى منهُ المثنَّى والجمعُ على حدِّهِ نحو : « يا ضاربَيَّ ويا ضاربِيَّ » فليسَ فيهِما إلَّا إثباتُ الياءِ مفتوحةً وانظرْ ما مرَّ عِنْ **العصام** [٢] . **سق** [٣] .

قولُهُ : « **كبُنَيّ** » [٤] .

مصغَّرُ (ابن) . **ب** [٥].

قولُهُ : « **ففتحتْ لأنَّ أصلَهَا الفتحُ** » .

وعلى القولِ بأنَّ أصلَها السُّكونُ يُوجَّهُ الفتحُ بأنَّهُ لدفعِ التقاءِ الساكنينِ، والفتحُ أخفُّ .**ب**[٦].

قولُهُ : « **والفتحُ والكسرُ**[٧] » [٨].

أيْ : للميمِ ، وأجازَ قومٌ ضمَّهَا . **سيوطي** [٩] .

قولُهُ : « **وحذفُ الياءِ** » .

قيْدٌ للكسرِ فقط؛ لأنَّ الياءَ لا تثبتُ معَ الفتحةِ وإليهِ يشيرُ قولُ **الشَّارحِ**[١]: **(والألف)** ويمكنُ أنْ يرجع للفتحِ والكسرِ معاً؛ لأنَّ الألفَ أصلُهَا الياءُ فكأنَّهُ اعتبر معَ الفتحِ أصلها . **شاطبيٌّ** [٢].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٤١: ((تنبيهانِ : الأوَّلُ : ما سبقَ مِنْ الأوجهِ هوَ فيمَا إضافتُهُ للتَّخصيصِ كمَا أشعرَ بهِ تمثيلُهُ، أمَّا الوصفُ المشبهُ للفعلِ فإنَّ ياءَهُ ثابتةٌ لا غيرَ ، **وهيَ إمَّا مفتوحةٌ أو ساكنةٌ** نحو: "يا مكرِميّ" و"يا ضاربِيّ".))

(٢) ينظر : ص(٥٠) .

(٣) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٠ .

(٤) قال الأشموني ٣/٤١ :((الثَّاني: قالَ في شرحِ الكافيةِ :" إذا كانَ آخرُ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ياءً مشددةً كـ(**بنيّ**) قيلَ (يا بنيِّ) أو (يا بنيَّ) لا غيرُ فالكسرُ على التزامِ حذفِ ياءِ المتكلِّمِ فراراً مِنْ توالي اليآت...والفتحُ على وجهينِ: ...الثاني: أنَّ ثانيةَ ياءي (بني) حذفت ثمَّ أدغمت أولاهُمَا في ياءِ المتكلِّمِ **ففتحت لأنَّ أصلَهَا الفتحُ**))

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٦ / ب .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) فتح الميم في (يا ابنَ أمَّ) دلالة على الألف المحذوفة المنقلبة عن الياء، وكسرها دلالة على الياء المحذوفة .

(٨) في الألفية (٥١) : " وفتحٌ وكسرٌ " وتمامه :

وفتحٌ وكسرٌ وحذفُ الياءِ استمرّ في يا ابنَ أمَّ يا ابنَ عمَّ لا مفَر

(٩) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٥٣٤ .

قولُهُ : ((**والألفُ**)) .

هذا على قولِ **الكسائيِّ** الآتي[٣]، ومَنْ وافقَهُ [٤]، دونَ قولِ **سيبويه** والبصريينَ[٥]، فلذا أسقطَهُ **المصنِّفُ** .

قولُهُ : ((**استمرّ**)) .

أيْ : اطَّرَدْ ، وفي نسخةٍ : (اشتهرْ) . **سم** [٦].

قولُهُ : ((**ويا ابنةَ عمٍّ**)) .

خَرجَ لفظُ (بنت) ، لكنْ في **التَّصريحِ** أنَّهُ كـ(ابنة) [٧] .

قولُهُ : ((**فحُذِفتْ الألفُ وبقيتْ الفتحةُ**)) [٨] .

قد تقدَّمَ منعُ الجمهورِ لهذا في غيرِ هذهِ الصورةِ نحو : (يا عبد) وهم لا يمنعونَ ذلكَ هنا، والفرقُ ثبوتُ السَّماعِ الصحيحِ هنا . **ب** [٩].

---

(١) ينظر شرح الأشموني ٣ / ٤١ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٤ .

(٤) كالفراء وأبي عبيدة ، وحكي عن الأخفش . ينظر : التصريح ٢ / ٢٣٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ٢١٤ .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٣٩ / ب .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٣٧ .

(٨) قال الأشموني ٣/٤١ : ((أمَّا الفتحُ ففيهِ قولانِ : أحدُهُما : أنَّ الأصلَ أمَّا وعمَّا بقلبِ الياءِ ألفًا **فحذفِت الألفُ وبقيتِ الفتحةُ** دليلاً عليَهَا)) .

(٩) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٦ / ب .

قولُهُ : ((**يا ابنَ أمِّي ... إلخ**)) [١] .

تمامُهُ :

... ... **أنتَ خلَّفتنِي**[٢] **لدهرٍ شديدِ**

و (شُقيِّقَ) تصغيرُ شَقيق للتَّرحُّمِ . ز [٣] .

قولُهُ : ((**يا ابنةَ عمَّا ... إلخ**)) [٤] .

تمامُهُ :

... ... **لا يَخْرِقُ اللَّوْمُ حجابَ مسمعِي** .

قولُهُ : ((**فالياءُ فيهِ ثابتةٌ لا غيرُ**)) [٥] .

ساكنةٌ أو مفتوحةٌ، ولا يجوزُ حذفُهَا لبعدِهَا عَنْ المنَادى . **تصريح** [٦] .

---

(١) تمام صدره :

يا ابنَ أمّي ويا شُقيِّق نفسِي ... ...

البيت لأبي زُبيد الطائي في ديوانه (٤٨) ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٢١٣، والمقتضب ٤/ ٢٥٠، وشرح المفصل ٢/ ١٢، وأوضح المسالك ٤/ ٤٠ ، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٢٦ .

(٢) في بعض الروايات (خليتني) .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٨٢ .

(٤) تمام صدره :

يا ابنةَ عمَّا لا تلومي واهجعي ... ...

البيت لأبي النجم الفضل بن قدامة في النوادر لأبي زيد (١٩) وخزانة لأدب ١/١٧٣، وهو من شواهد الكتاب٢/٢١٤،والمقتضب ٤/٢٥٢، والأصول ١/٢٧٠، والخصائص ١/٢٩٢، والمقاصد النحوية ٣/٢٢٧.

(٥) قال الأشموني ٣ / ٤٢: ((أمَّا ما لا يكثرُ استعمَالُهُ مِنْ نظائرِ ذلكَ نحو : يا ابنَ أخِي ويا ابنَ خالي **فالياءُ فيهِ ثابتةٌ لا غيرُ** ، ولهذا قالَ في (يا ابنَ أمِّ يا ابنَ عمِّ) ولم يقل في نحو : يا ابن أم يا ابن عم))

(٦) ينظر : ٢/ ٢٣٧ .

قولُهُ : « **وفي النِّدا أبَتِ أمَّتِ عَرَضٌ** » [١] .

وكلٌّ منهُمَا منصوبٌ؛ لأنَّهُ معربٌ، فإنَّهُ مِنْ أقسامِ المضافِ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على ما قبلِ التَّاءِ؛ منعَ مِنْ ظهورِهَا اشتغالُ المحلِّ بالفتحةِ لأجلِ التاءِ؛ لاستدعائِهَا فتحَ ما قبلَهَا، لا على التَّاءِ؛ لأنَّها في موضعِ الياءِ التي يسبقهَا إعرابُ المضافِ إليهَا . **سم** [٢] .

قولُهُ : « **ومِنْ الياءِ التَّاءُ عِوضٌ** » .

إنَّما عَوَّضَ تاءَ التأنيثِ عِنْ الياءِ إذا أضيفَ إليها الأبُ أو الأمُّ ؛ لأنَّ كلًّا منهُمَا مظنَّةُ التَّفخيمِ ، والتَّاءُ تدلُّ عليهِ كما في (علامة) . **حفيد** [٣].

قالَ **صاحبُ الكشَّافِ** : « فإنْ قلتَ : كيفَ جازَ إلحاقُ تاءِ التَّأنيثِ بالمذكَّرِ ؟ قلتُ : كما جازَ « حمامةٌ ذكرٌ وشاةٌ ذكرٌ » فإنْ قِيلَ : كيفَ جازَ تعويضُ تاءِ التَّأنيثِ مِنْ ياءِ الإضافةِ، قلنا لأنَّ التَّأنيثَ [والإضافةَ][٤] متناسبانِ في أنَّ كلاًّ منهُما زيادةٌ مضمومةٌ إلى الاسمِ في آخِرِهِ »[٥] .انتهى. وفيهِ تصريحٌ بأنَّ التَّاءَ حرفٌ لا اسمٌ إذ لم تنقلب الياءُ إليها بخلافِ الألفِ في نحو : (يا عبدا) كما مرَّ بيانُهُ [٦] .

قولُهُ : « **وهوَ الأقيسُ** » [٧] .

لأنَّ التَّاءَ عِوَضٌ عن الياءِ وحركتُهَا الفتحُ، وتحرُّكُهَا بحركةِ أصلِهَا هوَ الأصلُ. **حفيدٌ** [٨]

---

(١) قال الناظم (٥١):

وفي النِّدا أبَتِ أمَّتِ عَرَضٌ واكسِر أو افتَحْ **ومِنْ اليَا التاءُ عِوَضٌ**

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٤١ / ب .

(٣) ينظر : حاشية الحفيد على الموضح ٢/ ٩٢

(٤) ساقط من الأصل وأثبته من (ع و س) . ينظر : ٦٣٣ / ب .

(٥) ينظر : الكشاف ٢ / ٤٤٢ (بتصرف) .

(٦) ينظر : ص (٥٠) .

(٧) قال الأشموني ٣ /٤٣ : ((ويجوزُ فتحُ التَّاءِ **وهوَ الأقيسُ** وكسرُهَا **وهوَ الأكثرُ**، وبالفتحِ قرأَ ابنُ عامرٍ وبالكسرِ قرأَ غيرُهُ مِنْ السبعةِ)) .

(٨) ينظر : حاشية الحفيد على الموضح ٢ / ٩٣ .

قولُهُ : ((**وهوَ الأكثرُ**)) .

لأنَّ الكسرَ عِوضٌ عن الكسرِ الذي كانَ يستحقُّهُ ما قبل ياءِ المتكلِّمِ، وزالَ حينَ جاءت التَّاءُ، إذ لا يكونُ ما قبلَها إلَّا مفتوحاً .

قولُهُ : ((**فُهِمَ ذلكَ مِن قولِهِ " عَرَضٌ "**)) [١] .

فيهِ نظرٌ ؛ لأنَّ العُروضَ لا ينافي اللُّزومَ . **ب** [٢] .

قولُهُ : ((**وبينَ التَّاءِ والألفِ**)) [٣].

مشى **ابنُ الحاجبِ** وتبعُه **الرَّضيُّ** [٤] على جوازِ الجمعِ بينهما؛ لأنَّه جمعٌ بينَ عوضينِ، بخلافِ ما قبلَه . **ب** [٥] .

قولُهُ : ((**على ما مرَّ**)) [٦] .

كأنَّه إشارةٌ إلى ما مرَّ عن **شرحِ الكافيةِ** [٧]، لا إلى ما مرَّ أنَّ ذلكَ شاذٌّ، وإلَّا وجبَ زيادةُ (ابني) ، لكنْ صريحُ **التَّوضيحِ** [٨] أنَّه إشارةٌ إلى ما مرَّ إنَّه شاذٌّ . **ب** [٩]

---

(١) قال الأشموني ٣ /٤٣ : ((تنبيهاتٌ : الأوَّلُ فُهِمَ مِنْ كلامِهِ فوائدُ : ... الثالثةُ : أنَّ التعويضَ فيهِمَا ليسَ بلازمٍ فيجوزُ فيهِمَا ما جازَ في غيرِهِمَا مِنْ الأوجُهِ السَّابقةِ **فُهِمَ ذلكَ مِنْ قولِهِ" عَرَضٌ "**)) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٧ / أ .

(٣) قال الأشموني ٣ /٤٣ : ((الرابعةُ : منعُ الجمعِ بينَ التَّاءِ والياءِ لأنَّها عِوضٌ عنَها **وبينَ التَّاءِ والألفِ** لأنَّ الألفَ بدلٌ مِنْ الياءِ)) .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣٩٢/١.

(٥) ينظر : ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٧ / أ .

(٦) قال الأشموني ٣ /٤٤ : ((الثاني : اختلفَ في جوازِ ضمِّ التَّاءِ في يا أبَتُ ويا أمَّتُ ... وعلى هذا فيكونُ في ندائِهِمَا عشرُ لغاتٍ : الستُ السابقةِ ... وهذهِ الأربعةُ أعني تثليثَ التاءِ والجمعَ بينها وبينَ الألفِ في نحو : يا أبتَا **على ما مرَّ**)) .

(٧) ينظر : ٣ / ١٣٢٧ .

(٨) ينظر : أوضح المسالك ٤ /٣١ .

(٩) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٧ / ب .

أسماءٌ لازمتِ النِّداءَ

أسماءٌ لازمتِ النِّداءَ

يجوزُ كونُ لازمتْ فعلاً ماضياً كـ (ضاربت) ، وكونهُ اسمَ فاعلٍ كـ (ضاربة) مضافاً إلى النِّداءِ ، أومنوَّناً ناصباً النِّداءَ على المفعوليةِ . **سم** [١] .

قولُهُ : « **لقِيلَ فيه : فلا** » [٢] .

أي: وفي المؤنَّثِ فلانٌ بحذفِ تاءِ فلانةٍ . **سم** [٣].

قولُهُ : « **كنايةٌ عن العلمِ** » [٤] .

أيْ : علمِ مَنْ يعقلُ . **دم** [٥] .

قولُهُ : « **وعلى ذلكَ مشَى النَّاظمُ** » .

قالَ في **التَّوضيحِ** : « وهوَ وهمٌ وإنَّما ذلكَ أي : الذي هوَ كنايةٌ عن العلمِ (فلان وفلان » انتهى [٦] .

والحقُّ أنَّ ما قالهُ **النَّاظمُ** مبنيٌّ على أنَّ أصلَ « فُلْ وفُلة » « فلانٌ وفلانةٌ » وهوَ مذهبُ الكوفيينِ، وقد صرَّحَ بذلكَ [٧]، فلا وهمَ إلَّا على قولِ **ابنِ عصفورٍ**[٨]، فإنَّه لا يقولُ إنَّ أصلهُمَا « فلانٌ وفلانَةٌ » . **تصريح** [٩] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٣٤٢ / أ .

(٢) قال الأشموني ٣/٤٥ : ((ومذهبُ الكوفيينَ أنَّ أصلَهُمَا فلانٌ وفلانةٌ فرخَّماً، وردَّهُ النَّاظِمُ بأنَّهُ لو كانَ مرخَّماً **لقيلَ فيهِ فلا** ، ولما قيلَ في التَّأنيثِ فلة)) .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٣٤٢ / ب .

(٤) قال الأشموني ٣/٤٥ : ((وذهبَ الشلوبينُ وابنُ عصفورٍ وصاحبُ البسيطِ إلى أنَّ فُلْ وفُلَة **كنايةٌ عَنْ العَلمِ** نحو : زيدٌ وهندٌ بمعنى فلانٌ وفلانةٌ ، **وعلى ذلكَ مشى النَّاظِمُ وولَدُهُ**)) .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٣/ ب .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ٣٦ (بتصرف) .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤١٩ .

(٨) ينظر : المقرب ١ / ١٨٢ .

(٩) ينظر : ٢ / ٢٤٠ .

قولُهُ : « **بالهمزِ** » [١].

أي : السَّاكنِ .

قولُهُ : « **ومَلأَمُ** » .

بفتحِ الهمزةِ .

« **وملأمانِ** » .

مثلهُ بزيادةِ ألفٍ ونونٍ . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **يا مكرمان** » [٣] .

بفتحِ الرَّاءِ : العزيزُ المكرَّمُ . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **قعيدتُهُ لكاعِ** » [٥] .

قعيدةُ الرجلِ امرأتُه، سُمِّيت بذلكَ للزومِهَا البيتَ، ومعنى « لكاعِ » : خسيسه [٦].

قولُهُ : « **فضرورةٌ** » .

حيثُ أُستعمِلَ في غيرِ النِّداءِ ، وقيلَ : لا ضرورة ، والخبرُ (قول) محذوفٌ أيْ يُقالُ لها : (يا لكاعِ) . **تصريح** [٧] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٤٥ : ((" لُؤَمَانِ " **بالهمزِ** وضمِّ اللَّامِ ، **ومَلأَمٌ ومَلأَمَانِ** بمعنى : عظيمُ اللؤمِ .))

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٤/ أ . لكن نص الدماميني (ملأمان بفتح الهمزة وقد عرفت معناه وملأم مثله بدون زيادة ألف ونون) .

(٣) قال الأشموني ٣ / ٤٥ : ((تنبيهانِ : الأوَّلُ : الأكثرُ في بناءِ مفْعَلانِ نحو : مَلأَمَانِ أنْ يأتي في الذمِّ ، وقد جاءَ في المدحِ نحو : **يا مكرمَانِ** حكاهُ سيبويهِ والأخفشُ ...)) .

(٤) تعليق الفرائد ٢٩٤/ أ .

(٥) البيت تمامه :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثمَّ آوي إلى بيتٍ **قعيدتُهُ لكاعِ** .

البيت للحطيئة في ملحق ديوانه (١٥٦)، وهو من شواهد المقتضب ٤/ ٢٣٨، وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٤/ ٥٧، وأوضح المسالك ٤/ ٤٥ ،والمقاصد النحوية ٣/٢٣١، وهمع الهوامع ١/ ٨٢ .

(٦) ينظر : الصحاح ٣/١٢٨٠ ، ولسان العرب ٨/٣٢٣ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٤١ .

قولُهُ : « **والأمرُ هكذا ... إلخ** » [١] .

وجهُ ذكرِهِ هنا مناسبتُهُ لنحوِ : « خباث » المتعلِّق بما هنا في وزنِهِ وبنائِهِ على الكسرِ وشروطه . **سم** [٢] .

قولُهُ : « **مِنْ الثُلاثيِّ** » .

جعلهُ **الشَّارحُ** مختصاً بقولهِ : (**والأمرُ هكذا**) معَ أنَّهُ يعودُ لما قبلَهُ أيضاً [٣] ، فالوجهُ تعليقُهُ بـ(اطَّردَ) . **ب** [٤].

قولُهُ : « **عندَ سيبويه** » .

وقالَ **المبرِّدُ** [٥] : « هوَ مسموعٌ فلا يُقالُ : (قَوَامِ) ولا (قَعَادِ) في (قُمْ) و (اقعُدْ) إذ ليسَ لأحدٍ أنْ يبتدعَ صيغةً لم تنقلهَا العربُ » .

قالَ **الأندلسيُّ** [٦] : « ومنعُ المبرِّدِ قويٌّ، فالأولى أنْ يُتأوَّلَ قولُ **سيبويه** وهو مطَّرِدٌ [٧] ، على أنَّهُ أرادَ بالاطِّرادِ الشياعَ » . **دم** [٨] .

---

(١) قال الناظم (٥١) :

في سبِّ الأنثى وزنُ يا خباثِ **والأمْرُ هكَذا مِنْ الثُلاثي** .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٣٤٢ / أ

(٣) وهو قول الناظم (٥١) :

وفل بعضُ ما يُخَصُّ بالندا لؤمَانِ نومَانِ كذا **واطَّردا**

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٨ / أ .

(٥) ينظر : الكامل (٥٨٧) .

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للهواري الأندلسي ٤/ ٢٨، ٢٩ .

والأندلسي: هو مُحَمَّد بن أَحْمد بن عَليّ بن جَابر الأندلسي الهواري الْمَالِكِي أَبُو عبد الله الْأَعْمَى النَّحْوِيّ ، ولد سنة (٦٩٨هـ)، وَقَرَأَ الْقُرْآن والنحو على مُحَمَّد بن يعِيش، وَالْفِقْه على مُحَمَّد الرندي، والْحَدِيث على أبي عبد الله الزواوي.ثمَّ رَحل إِلَى الديار المصرية وسمع من أبي حَيَّان، ودخل الشَّام، وسمع الحَدِيث من الْمزي والجزري ثمَّ قطن حلب، وحدث بهَا عَن الْمزي بِصَحِيح البُخَارِيّ . وَمن تصانيفه : شرح الألفية لِابْنِ مَالك؛ ونظم الفصيح، ونظم كِفَايَة المتحفظ. توفي سنة (٧٨٠هـ) . ينظر : الدرر الكامنة ٥/٧٠، وبغية الوعاة ١/٣٤، والأعلام ٥/٣٢٨ .

(٧) ينظر : الكتاب ٣ / ١٧٨ – ٢٨٠ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٤/ أ .

قولُهُ : « **أنْ يكونَ مجرَّداً** » [١] .

لا حاجةَ إليهِ ؛ لأنَّ الثلاثيَّ عندَ النُّحاةِ لا يشملُ المزيدَ .

قولُهُ : « **ونسب لسيبويه** » [٢] .

قالَ **أبوحيَّانُ** : « وأصحابُنَا نصُّوا على القياسِ » [٣] .

قولُهُ : « **درسَ المنَا ... إلخ** » [٤] .

تمامُهُ [٥] :

... ... **فتقادَمَتْ بالحَبْسِ والسُّوبَانِ**

ومتالعٌ : -بضمِّ الميمِ وبالمثنَّاةِ فوق- اسمُ موضعٍ[٦]، وكذا **أبانِ**[٧] : بالموحَّدةِ، **والحَبْسُ**[٨] : بفتحِ الحاءِ المهملةِ وإسكانِ الموحدةِ وفي آخرِهِ سينٌ مهملةٌ، **والسّوْبانُ**[٩] : بضمِّ السِّينِ المهملةِ وسكونِ الواوِ وبالموحَّدةِ وآخرهُ نونٌ أسماء مواضع . **تصريح** [١٠] .

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٤٦ : ((تنبيهان : الأول : أهملَ النَّاظِمُ مِنْ شروطِ القياسِ على هذا النوَّعِ أربعةَ شروطٍ : الأوَّلُ : **أنْ يكونَ مجردًا** ، فأمَّا غيرُ المجرَّدِ فلا يقالُ منْهُ إلا مَا سُمِعَ ...)) .

(٢) قال الأشموني ٣ / ٤٨: (("وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ" يا "فُعَلُ" نحو قولهم: "يا فسق"، "يا لكع"، "يا غدر"، "يا خبث"، "وَلاَ تَقِسْ" عليهِ بل طريقُهُ السَّماعُ، واختارَ ابنُ عصفورٍ كونَهُ قياسًا **ونُسِبَ لسيبويهِ**)) .

(٣) ينظر رأيه في الهمع ٦١/٢ .

(٤) تمام صدره :

درسَ المنَا بمُتالِعٍ فأبانِ ... ...

(٥) في رواية (فالسوبان) ، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (١٣٨)، ومن شواهد شرح التسهيل ٣/ ٤٣١، والارتشاف ٣/ ١٦٣، أوضح المسالك ٤/ ٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٤٢ .

(٦) قيل : اسم جبل بنجد ، وقيل جبل بناحية البحرين . ينظر : معجم البلدان ٥٢/٥ .

(٧) جاء في معجم البلدان ٦٣/١ : ((أبان : جبل بين فيد والنّبهانية أبيض، وأبان جبل أسود، وهما أبانان، وكلاهما محدّد الرأس كالسنان)) .

(٨) الحبس : بالكسر ويروى بالفتح ، جبل لبني أسد . ينظر : معجم البلدان ٢١٣/٢ .

(٩) السُّوبان : اسم واد في ديار العرب، وفي شعر لبيد: اسم جبل، وقيل: أرض بها كانت حرب بين بني عبس وبني حنظلة . ينظر : معجم البلدان ٢٧٧/٣ .

(١٠) ينظر : ٢ / ٢٤١ .

قولُهُ : « **يا هنُ** » [١] .

للمفردِ المذكرِ ، ولامُهُ واوٌ بدليلِ قولِهِم : (هنواتُ) .

قولُهُ : « **ويا هنْت** » .

بسكونِ النُّونِ للواحدةِ . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **ما يلي آخِرَ المندوبِ** » .

أي : مِنْ المدِّ وها السَّكتِ .

قولُهُ : « **بضمِّ الهاءِ وكسرِهَا** » .

أي : أنَّ الهاءَ تثبتُ في الوصلِ إجراءً له مجرى الوقفِ ، وسُمِعت بالكسرِ ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ ، وبالضمِّ تشبيهاً بها الضميرَ ، وليست بدلاً مِنْ اللَّامِ خلافاً لأكثر البصريين ، بل هيَ للسَّكتِ بدليلِ كسرِهَا ، ولو كانتْ بدلَ اللَّامِ لم يَجُزِ الكسرُ أصلاً ، وأيضاً إبدالُ الهاءِ مِنْ الواوِ غيرُ معهودٍ . **دم** [٣].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٤٩: ((خاتمةٌ : يقالُ في نداءِ المجهولِ والمجهولةِ **يا هنُ ويا هنةُ** ، وفي التثنيةِ والجمعِ يا هنانِ ويا هنتانِ ويا هنونَ ويا هناتُ ، وقد يلي أواخِرهُنَّ ما يلي آخرَ المندوبِ نحو : يا هنَاهُ ويا هنتاهُ **بضمِّ الهاءِ وكسرِهَا** وفي التثنيةِ والجمعِ ...)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١/ أ .

(٣) ينظر : المرجع السابق ٢٩١/ أ .

الاسْتِغَاثَةُ

الاسْتِغَاثَةُ

قولُهُ : ((**إذا استُغِيثَ اِسْمٌ**)) [١] .

شَامِلٌ للمضافِ وشبهِهِ، وأَمَّا النَّكرةُ غيرُ المقصودةِ فتردَّدَ فيهَا **الشَّاطبيُّ**[٢]، وإيقاعُ الاستغاثةِ على الاسمِ اصطلاحيٌّ ، فإنَّ المستغاثَ حقيقةُ المعنى ، أو التَّقديرَ مدلولُ اسمٍ . **سم** [٣] .

قولُهُ : ((**مُنادًى**)) .

فائدتُهُ : التنبيهُ على أنَّ المستغاثَ اصطلاحاً لا يكونُ إلا مُنادَى ، ولو أُطْلِقَ رُبَّما فُهِمَ خلافُ ذلكَ أو لم يُفْهم ذلكَ . **سم** [٤] .

قولُهُ : ((((**خُفِضَا**)) **غالباً**)) .

وقد يخلُو مِنْ اللَّامِ فلا يُخفَضْ كمَا يأتِي .

قولُهُ : ((**باللَّامِ**)) .

إِنَّما أُختِيرَتْ لمناسبةِ معنَاهَا لمعنَى الاستغَاثةِ وهيَ لامُ التَّخصِيصِ أُدْخِلَتْ على المستغاثِ دلالةً على أَنَّهُ مخصوصٌ مِنْ بينِ أمثالِه بالدُّعاءِ . **دم** [٥] .

قولُهُ : ((**موقعَ المُضْمرِ**)) [٦] .

أيْ : المضمرُ الذي تُفتَحُ معَهُ اللَّامُ . **دم** [٧] .

---

(١) قال الناظم (٥١) :

إذا استغيثَ اسمٌ منادًى خُفِضَا **باللَّامِ** مفتوحًا كيا للمرتَضَى

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٥/٣٦١ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٤٤ / أ .

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١ / ب .

(٦) قال الأشموني ٣/٥٠ : ((وفتحُ اللَّامِ لوقوعِهِ **موقعَ المضمَرِ** لكونِهِ منادًى وليحصلَ بذلكَ فرقٌ بينَهُ وبينَ المستغاثِ مِنْ أجلِهِ)) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١ / ب .

قولُهُ : « **لأَنَّ تركِيبَهُ ... إلخ** » [١] .

ولأنَّ اللَّامَ الجارةَ مِنْ خَواصِّ الاسمِ فأضعفَتْ شَبهَ الحرفِ . **سق** [٢].

قولُهُ : « **مُعْرَبٌ مُطلقًا** » [٣] .

أي : إنْ جُرَّ باللَّامِ وكانَ مُعْرباً قبلَ النِّداءِ لما يأتي أَنَّهُ قد يخلُو مِنْ اللَّامِ والألفِ المعاقبةِ لها فيكونُ حكمُهُ كسائرِ المناديات ، ولأَنَّهُ قد يكونُ مبنيًّا قبلَ النِّداءِ نحو : « يا لهَذا ويا لرُقاش[٤] » والنِّداءُ لايُصيِّرُهُ مُعرباً . **ب** [٥] .

قولُهُ : « **بيا** » [٦] .

تقدَّمَ أنَّ (يا) للمنادَى البعيدِ فيلزمُ أنْ لا يُستغاثُ بالقريبِ إلَّا إنْ كانْ كالبعيدِ ، أو يُقالُ : الاستغاثةُ كالبُعدِ لاحتياجِهَا إلى مدِّ الصَّوتِ لأنَّهُ أعونُ على إسراعِ الإجابةِ المحتاجَ إليهَا . **سم** [٧] .

قولُهُ : « **يا أدعو لي** » [٨] .

ويلزمُ عليهِ تعدِّي الفعلِ الرَّافعِ لضميرِ الفاعلِ إلى ضميرِهِ المتَّصلِ .

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٥٠ : ((وإنَّمَا أُعْرِبَ معَ كونِهِ منادًى مفردًا معرفةً **لأنَّ تركِيبَهُ** معَ اللَّامِ أعطَاهُ شبهًا بالمضافِ)) .

(٢) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٨.

(٣) قال الأشموني ٣/ ٥٠ : ((وقد فُهِمَ مِنْ النَّظْمِ فوائدُ : ... الثَّانيةُ : أنَّ المستغاثَ **مُعْرَبٌ مطلقًا**)) .

(٤) وهو اسم امرأة . ينظر : الصحاح ٣ / ١٠٠٧

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٨ / ب .

(٦) قال الأشموني ٣/ ٥١ : ((تنبيهاتٌ : الأوَّلُ : يختصُّ المستغاثُ مِنْ حروفِ النِّداءِ **بيا** ، يرشدُ إلى ذلكَ تمثيلُهُ وقولُهُ بعدُ : إنْ كُرِّرت يا)) .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٤٤ / أ .

(٨) قال الأشموني ٣/ ٥١ : ((الثَّاني : مَا أطلقَهُ مِنْ فتحِ لامِ المستغاثِ هوَ معَ غيرِ ياءِ المتكلِّمِ ، فأمَّا معَهَا فتكسَرُ نحو : يا لي ... والصَّحِيحُ وفاقًا لابنِ عصفورٍ أنَّ يا لي حيثُ وقعَ مستغاثٌ له ، والمستغاثُ بهِ محذوفٌ بناءً على ما سيأتي مِنْ أنَّ العامِلَ في المستغاثِ فعلُ النِّداءِ المضمرِ ، فيصيرُ التَّقديرُ : **يا أدعُو لي** ، وذلكَ غيرُ جائزٍ **في غيرِ** ظننتُ وما حملَ عليهَا)) .

قولُهُ : « **في غير ظننتُ** » .

أي : أفعالُ القلوبِ. **دم** في بابِ التَّحذيرِ[١]، وما حُمِلَ عليهِ مِنْ نحو : فقدتُ وعدمتُ . **سق**[٢].

قولُهُ : « **والأصلُ (يا آل زيد)** » [٣] .

أي : ثمَّ حُذفت همزةُ آل للتَّخفيفِ وإحدى الألفينِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وضعَّفهُ **الرَّضيُّ** : « بأنَّ ذلكَ يُقالُ فيمَا لا آلَ لهُ نحو : (يا للدَّواهِي) [٤] » .

قولُهُ : « **عن الكوفيينَ** » .

استدلُّوا بقولِهِ : [٥]

... ... **إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَا لَا**

فإنَّ الجَارَّ لا يقتصرُ عليهِ .

وأُجيبَ : بأنَّ الأصلَ « يا قومُ لا فرار » فحُذفَ ما بعدَ (لا) النَّافيةِ . **دم** [٦].

قولُهُ : « **فقيلَ زائدةٌ** » .

بدليلِ صحَّةِ إسقاطِهَا ، ورُدَّ بأنَّ الزِّيادةَ خلافُ الأصلِ . **سق** [١].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / ب ، ٣٠٠ / أ .

(٢) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٧

(٣) قال الأشموني ٣/ ٥٢ : ((الثالثُ : أُختُلِفَ في اللَّامِ الداخلةِ على المستغاثِ : فقيلَ هيَ بقيَّةُ آلٍ **والأصلُ (يا آلَ زيدٍ)** فزيدٌ مخفوضٌ بالإضافةِ ، ونقلَهُ المصنِّفُ **عَنْ الكوفيينَ** . وذهبَ الجمهورُ إلى أنَّها لامُ الجرِّ ، ثمَّ اختلفوا : **فقيلَ زائدةٌ** لا تتعلَّقُ بشيءٍ وهوَ اختيارُ ابنِ خروفٍ . وقيلَ **ليست بزائدةٍ** فتتعلَّقُ ، وفيمَا تتعلَّقُ بهِ قولانِ : أحدُهمَا **بالفعلِ المحذوفِ** وهوَ مذهبُ سيبويهِ واختارهُ ابنُ عصفورٍ ، والثَّاني : تتعلَّقُ **بحرفِ النِّداءِ** وهوَ مذهبُ ابنِ جنِّي)) .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣٥٣/١ .

(٥) هذا عجز البيت وصدره :

فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منْكُمْ ... ...

البيت لزهير بن مسعود الضبي في الخزانة ٦/٢ ، وهو من شواهد : مغني اللبيب ١/ ٢٤٥ ، وشرح الشواهد للعيني ٥٢٠/١ ، وهمع الهوامع ٧٤/٣ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١ / ب .

قولُهُ : « **وقيلِ ليستْ بزائدةٍ** » .

هوَ الصَّحيحُ . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **بالفعلِ المحذوفِ** » .

أُعتُرِضَ بأنَّهُ متعدٍّ بنفسهِ، وأجابَ **ابنُ أبي الرَّبيعِ**[٣] بأنَّهُ ضُمِّنَ معنَى الالتجاءِ في «يا لزيد»، والتَّعجبُ في « يا للدَّواهِي »، **وابنُ عصفورٍ** [٤] بأنَّهُ ضعف بالتزامِ الحذفِ فقويَ تعدِّيه باللَّامِ، قالَ **ابنُ هشامٍ** [٥]: وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ اللَّامَ المقوِّيةَ زائدةٌ وهؤلاءِ لا يقولونَ بالزِّيادةِ، وأجابَ **الدماميني** : « بأنَّهُ صرَّحَ في مغنيهِ بأنَّ التَّحقيقَ أنَّ لامَ التَّقويةِ ليستْ زائدةً لمَا تُخيِّلَ في العاملِ مِنْ الضَّعفِ الذي نزَّلَهُ منزلةَ القاصرِ، ولا مُعدِّيةً محضةً لاطِّرادِ صحَّةِ إسقاطِهَا فلهَا منزلةٌ بينَ منزلتينِ وبذلكَ يندفِعُ تنظيرُهُ » . انتهى[٦] .

فإنْ قلتَ : اللَّامُ لا تدخلُ في نحو : « زيدا ضربته » معّ أنَّ النَّاصِبَ ملتزمُ الحذف قلتُ : لما ذُكرَ في اللَّفظِ ما هوَ عِوضٌ منهُ كانَ بمنزلةِ ما لم يُحذَف، فإنْ قلتَ : وكذلكَ حرفُ النِّداءِ عِوضٌ مِنْ فعلِ النِّداءِ قلتُ : إنَّما هوَ كالعوضِ، ولو عوِّضا البتَّة لم يَجُز حذفُهُ، ثُمَّ إنَّهُ ليسَ بلفظِ المحذوفِ ؛ فلم ينزَّل منزلتَهُ مِنْ كُلِّ وجهٍ . **مغني** [٧] .

---

(١) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٧

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١ / ب .

(٣) ينظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٨/٢ .

وابن أبي الربيع هو : أبو الحسين عبدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمد بن أبي الربيع الإشبيلي ، ولد سنة ٥٩٩هـ . قرأ النحو على الدَّباج والشلوبين ، وأخذ القراءات عن محمد بن أحمد بن أبي هارون ، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي وإبراهيم الغافقي . من مؤلفاته : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، والملخص في ضبط قوانين العربية ، وشرح كتاب سيبويه ... توفي سنة ٦٨٨هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١٢٥ ، والأعلام ٤ / ١٩١ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١١٠/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١ / ٢٤٤ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١ / ب .

(٧) ينظر : ١/ ٢٤٤ .

قولُهُ : ((**بحرفِ النِّداءِ**)) .

أُعترُضَ بأنَّ الحرفَ باعتبارِ ما فيهِ مِنْ معنَى الفعلِ لا يعملُ في المجرورِ وهذا غيرُ منقدحٍ؛ لأنَّ الظَّرفَ ليسَ أسوأَ حالاً مِنْ الحالِ وقد عملَ الحرفُ فيهِ بما فيهِ مِنْ معنَى الفعلِ كقولِهِ[١]

كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رطباً ويابساً لدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحشفُ البالي .

دم [٢].

قولُهُ : ((**حملاً على الموضعِ**)) [٣] .

ولا موضعَ رفعٍ لهُ ليُتبَعَ بالرَّفعِ، وجزمَ **الرَّضيُّ** بامتناعِ ما عدا الجرِّ [٤] .

قولُهُ : ((**معَ المعطوفِ**)) [٥] .

إطلاقُهُ شاملٌ للعطفِ بغيرِ الواوِ ولا مانعَ منهُ إذ قد يقصِدُ الإشارةَ إلى تأخُّرِ وتراخِي رتبةِ الثَّانِي في النَّجدةِ **سق** [٦].

قولُهُ : ((**لأمن اللبس**)) [٧] .

لأنَّ الفرقَ بينهُ وبينَ المستغاثِ لهُ حاصلٌ بعطفهِ على المستغاثِ . **دم** [٨]. ويُفَهمُ منهُ أنَّ (الإلباسَ) موجودٌ فيمَا إذا كرَّرتَ (يا) ووجهُهُ أنَّ المستغاثَ لهُ قد يلِي حرفَ

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه (٣٨)، وهو من شواهد : أوضح المسالك ٢/ ٣٢٩، ومغني اللبيب ١/ ٢١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٥٩٥.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩١ / ب .

(٣) قال الأشموني ٣/ ٥٣ : ((الرابعُ : إذا وصفتَ المستغاثَ جررتَ صفتَهُ نحو : يا لزيدٍ الشجاعِ للمظلومِ . وفي النِّهايةِ لا يبعدُ نصبُ الصفةِ **حمْلاً على الموضعِ**)) .

(٤) ينظر : شرح الكافية ١/٣٥٤ .

(٥) قال الناظم (٥١) :

وافتحْ **معَ المَعْطوفِ** إنْ كرَّرتَ يا وفي سوى ذلكَ بالكسرِ ائتِيا

(٦) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٨ (الإلتباس) .

(٧) قال الأشموني ٣/ ٥٣ : ((" بالكسرِ ائتيا " على الأصلِ **لأمْنِ اللَّبْسِ**)) .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / أ .

النِّداءِ إذا حُذِفَ المستغاثُ ، ثُمَّ إنَّما يَحسُنُ ما ذكرَهُ لو علَّل فتحَ لامِ المستغاثِ بخوفِ اللَّبسِ. **سق**[١].

قولُهُ : « **بخوف اللبس** » [٢] .

أي : فقط فإنَّ الشَّارحَ فيما مرَّ علَّلَ الفتحَ بأمرينِ : خوفُ اللَّبسِ وهوَ المشارُ إليهِ بقولُهُ : « ليحصلَ الفرقُ ... إلخ » . والثَّاني : وقوعُ المستغاثِ موقعَ المضمرِ ، فإذا زالَ أحدُهمَا بقيَ الآخرُ فلا يحسنُ ما ذكرهُ هنا .

قولُهُ : « **يا لَعِطَّافِنَا ... إلخ** » [٣] .

عطافُ، ورباحُ، وأبو الحشرجِ أسماءُ رجالٍ[٤] . **ع** [٥] .

قولُهُ : « **عُلِمَ ممَّا ذُكِرَ ... إلخ** » [٦] .

وهوَ قولُهُ : « وفي سوَى ذلكَ ... إلخ » [٧] .

---

(١) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٨

(٢) لم أقف على هذا القول في شرح الأشموني .

(٣) البيت بتمامه :

يا لَعِطَّافِنَا ويا لَرباحِ وأبي الحشرجِ الفتى النفَّاخِ

البيت بلا نسبة ، وهو من شواهد الكتاب ٢١٦/٢ ، ٢١٧ ، والمقتضب ٢٥٧/٢ ، وخزانة الأدب ١٥٥/٢ ، وشرح المفصل ١٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٧/٣ .

(٤) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢٢٧ ، ٢٩٢) .

(٥) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٧ .

(٦) قال الأشموني : ٣/ ٥٤ ((تنبيهات : ... الثاني : **عُلِمَ ممَّا ذكرَ** أنَّ كسرَ اللَّامِ معَ المستغاثِ مِنْ أَجْلِهِ واجبٌ على الأصلِ وهوَ ظاهرٌ في الأسماءِ الظاهرةِ ، وأمَّا المضمرُ فتفتحُ معه اللَّامُ إلَّا معَ الياءِ نحو : يا لزيدٍ لكَ ، وإذا قلتَ : يا لكَ احتملَ الأمرينِ . وقد قيلَ في قولِهِ : (**فيا لكَ مِنْ ليلٍ**) أنَّ اللَّامَ فيهِ للاستغاثةِ)) .

(٧) قال الناظم (٥١) :

وافتحْ مع المعطوفِ إنْ كرّرتَ يا **وفي سوى ذلكَ** بالكسرِ ائتيا

قولُهُ : « **فيا لكَ مِنْ ليلٍ ... إلخ** » .

تمامُهُ [١] :

... ...كأنَّ نجومَهُ بكلِّ مُغَارِ الفتلِ شُدَّتْ بيذْبُلِ

ومُغَارُ الفتلِ : مُحكَمُهُ[٢] ، ويذبُلُ : جبلٌ[٣] . ع [٤] .

قولُهُ : « **بفعلٍ محذوفٍ** » [٥] .

والكلامُ حينئذٍ جملتانِ .

قولُهُ : « **بحالٍ محذوفةٍ** » .

والكلامُ جملةٌ واحدةٌ .

قولُهُ : « **قد يجر المستغاث من أجله بمن** » .

اِعلمْ أنَّ قولَنَا : « المستغاثُ مِنْ أجلِهِ » أعمُّ مِنْ أنْ يُرادَ المستنصرُ لهُ والمستنصر عليه ، إذ كلٌّ منهُمَا وقعتْ الاستغاثةُ لأجلهِ أي بسببِهِ ، فإذا كانَ المستغاثُ مِنْ أجلِهِ مِنْ النَّوعِ الأوَّلِ لا يجوزُ جرُّهُ بـ (مِنْ) البتَّة بلْ يجرُّ بـ (اللَّامِ) ، وإذا كانَ مِنْ النَّوعِ الثَّاني جازَ الوجهانِ ، فإنْ جُرَّ بـ (مِنْ) وجبَ تعلُّقُهَا بفعلِ التَّخليصِ أو الإنصافِ أو نحوِ ذلكَ . **دم** [٦] .

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه (١٩)، وهو من شواهد المغني ١/ ٢٤٠ ، وخزانة الأدب ١/ ٥٥٩ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٥٨، وهمع الهوامع ٤ / ٦٧ ، ٢٠٢ .

(٢) ينظر : لسان العرب ٥١٤/١١ .

(٣) ينظر : معجم البلدان ١٢٨/١ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٨ .

(٥) قال الأشموني : ٣/ ٥٤ ((الثالثُ : فيمَا تتعلقُ بهِ لامُ المستغاثِ مِنْ أجلهِ خلافٌ : فقيلَ : بحرفِ النِّداءِ ، وقيلَ : **بفعلٍ محذوفٍ** أي : أدعوكَ لزيدٍ ، وقيلَ : **بحالٍ محذوفةٍ** أي : مدعُوٌّ الزيدِ)) .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / أ .

قولُهُ : « **عاقبت ألف** » [١] .

أي : ناوبتْهَا مِنْ العقبةِ وهيَ النَّوبةُ ، فالألفُ تجيءُ نوبةً واللَّامُ أُخْرَى . **دم** [٢].

قولُهُ : « **نحو يا زَيْدَا لِعَمْرٍو** » [٣] .

صرَّحَ **الجاميُّ**[٤] **كالرَّضيِّ** [٥] بأنَّهُ حينئذٍ مبنيٌّ على الفتحِ وأنَّ توابعَهُ لا تُرفعُ ، ومقتضاهُ أنَّ ألفَ الاستغاثةِ إذا لحقتْ المثنَّى والجمعَ على حدِّهِ صارا مبنيينِ على الياءِ، ثُمَّ انْظُرْ وجْهَ البناءِ على الفتحِ، وعدمَ تقديرِ الضمِّ، فإنَّ الألفَ لا تقتضِي كونَ الفتحِ قبلَهَا بناءً بلْ مناسبةً، وعلى كونِهِ مبنيًّا على الفتحِ هوَ في محلِّ نصبٍ لأنَّهُ مفعولٌ بهِ .

قولُهُ : « **ولا يجوزُ الجمعُ بينهُمَا** » [٦] .

لأنَّ اللَّامَ تقتضِي الجرَّ والألفَ الفتحَ فبينَ أثريهِمَا تنافٍ . **سق**[٧].

قولُهُ : « **وقد يخلُو منهُمَا** » .

فيُعطَى ما يستحقُّهُ لو كانَ منادًى غيرَ مستغاثٍ . **تصريح** [٨] .

---

(١) قال الناظم (٥١):

ولامُ ما استغيثَ **عاقبتْ أَلِفْ** ومثلُهُ اسمٌ ذو تعجبٍ أُلِفْ

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / أ

(٣) لم أقف على هذا القول في شرح الأشموني .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ١ / ٣٢٧ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٣٥٤/١ . .

(٦) قال الأشموني ٣/ ٥٥ : ((**فلا يجوزُ الجمعُ بينهُما** ، فلا تقولُ : يا لزيدًا ، وقد يخلو منهُمَا .))

(٧) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٩.

(٨) ينظر : ٢ / ٢٤٤ .

قولُهُ : « **ألا يا قوم ... إلخ** » [١] .

تمامُهُ [٢] :

... ... **ولِلغَفَلاتِ تَعْرِضُ للأريبِ**

أي : العالِمُ بالأمورِ . **ز** [٣] .

قولُهُ : « **ومثلُهُ اسمٌ ... إلخ** » .

يفيدُ جوازَ إلحاقِ الألفِ والخلوِّ عنهَا وعَنْ اللامِ . **ب** [٤] .

قولُهُ : « **ويا عجبًا لزيدٍ** » [٥] .

يُحتمَلُ تعلُّقُ اللامِ بمحذوفٍ أي : أدعوكَ لزيدٍ ليراكَ . **ب** [٦] .

قولُهُ : « **باعتبارِ استغاثتِه** » [٧] .

فتقولُ : « يا لَلعجبِ » بفتحِ اللامِ بناءً على أنَّهُ مستغاثٌ مجازاً تشبيهاً لهُ بمَنْ يُستغاثُ حقيقةً . **دم** [٨] .

قولُهُ : « **وكسْرِهَا ... إلخ** » .

نحو : « يا لِقومِي » للعجبِ . **دم** [٩] .

---

(١) تمام صدره :

ألَا يا قومِ للعجبِ العجيبِ ... ...

(٢) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد أوضح المسالك ١٩٨/٣، وشرح التصريح ١٨١/٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٤

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٨٩ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٩ / ب .

(٥) قال الأشموني ٣/ ٥٥ : ((ويقالُ : يا للعجبِ ، **ويا عجبًا لزيدٍ** ، ويا عجبَ لهُ)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٩ / ب .

(٧) قال الأشموني : ٣/ ٥٥ ((تنبيهٌ : جاءَ عَنْ العربِ في نحو : يا لَلعجبِ فتحُ اللَّامِ **باعتبارِ استغاثتِهِ وكسرِهَا** باعتبارِ الاستغاثةِ مِنْ أجلِهِ وكونُ المستغاثِ محذوفًا)) .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / أ .

(٩) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **يا لأُنَاسٍ ... إلخ** » [١] .

المثابرةُ[٢] : المواظبةُ، **والتَّوغُّل**[٣] : -بتشديدِ الغينِ المعجمةِ- التعمُّقُ ، **والبغيُّ**[٤] : الظُّلمُ ، **والعدوانُ**[٥] : التَّعدِّي الفاحشُ . ع [٦].

قولُهُ : « **أي : يا لقومي لأُنَاسٍ** » .

لأنَّ التَّالي (يا) لا يصلحُ أنْ يكونَ هنا مستغاثاً وإنْ صحَّ نداءُ (النَّاسِ) في الجملةِ ، لكنَّهُم لم يقصدُوا للاستنصارِ بهم لأنَّهُم مهجوُّونَ بهذا الوصفِ الذي وصفهُم بهِ ، ولا يهجُوا عاقلٌ مَنْ يستنصِرُ بهِ . **دم** [٧] .

---

(١) البيت بتمامه :

يا لِأُناسٍ أَبَوا إلَّا مثابرةً على التوغُّلِ في بغْيٍ وعدوانِ

البيت بلا نسبة، وهو من شواهد : الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع للسبكي ٤٥/٣، وهمع الهوامع ١٨١/١، والمقاصد النحوية ٢٥٩/٣ .

(٢) ينظر : لسان العرب ٧٩٨/١ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي ١ / ١٠٦٩ .

(٤) ينظر : لسان العرب ٧٨/١٤ .

(٥) ينظر : الصحاح ٢٤١٩/٦ .

(٦) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٥٩ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / أ

النُّدْبَةُ

النُّدْبةُ

هيَ بضمِّ النُّونِ مصدرُ نُدِبَ الميِّتُ إذا نِيحَ عليهِ وذُكِرَ خصالُهُ الحميدةِ . **دم** [١] .

قولُهُ : « **ما للمنَادَى اجعلْ لمندوب** » [٢] .

فيهِ إشارةٌ إلى أنَّهُ في المعنى ليسَ بمنادى وهوَ كذلكَ إذ لم يُطلَبْ إقبالُهُ ومِنْ ثمَّ منعوا في النِّداءِ (يا غلامك) لأنَّ خطابَ أحدِ المسمَّيينِ يناقضُ خطابَ الآخرِ ولا يُجمَعُ بينَ خطابينِ ، وأجازوا في النُّدبةِ (وا غلامك) . **تصريح** [٣] .

قولُهُ : « **المتفجع عليه ... إلخ** » [٤] .

أي : بـ (وا) أو (يا) ليخرجَ نحو : « تفجَّعتُ على زيدٍ » . **ب** [٥] .

قولُهُ : « **أو المتوجع منه** » .

أي لكونهِ محلَ ألمٍ نحو: « فواكَبِدَا »، أو سببَ ألمٍ نحو: « وامصيبتاه » **تصريح** [٦].

قولُهُ : « **ولا يُندَبُ إلَّا العلمُ** » [٧] .

ظاهرُهُ ولو غيرَ مشهورٍ، وعبارةُ **الرَّضيِّ** : « ولا يندبُ إلا المعروفُ علماً كانَ أو لا، فلو كانَ علماً غيرَ مشهورٍ لم يندب » . انتهى[٨] .

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / ب .

(٢) قال الناظم (٥١) :

ما للمُنادَى اجْعَل لمندُوبٍ ومَا نكِّرَ لم يُندَبْ ولا ما أُبْهِمَا

(٣) ينظر : ٢ / ٢٤٧ .

(٤) قال الأشموني ٣/ ٥٧ : ((" ما للمنادَى " مِنْ الأحكامِ " اجعلْ لمندوبٍ " وهوَ **المتفجَّعُ عليهِ** لفقدِهِ حقيقةً كقولِهِ :

وقمتَ فيهِ بأمْرِ اللهِ يا عُمَرا

أو لتنزيلِهِ منزلةَ المفقودِ ... ، أو المتوجَّعُ لهُ ... ، أو **المتوجَّعُ منهُ** نحو : وامصيبتاه ...)) .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٧٩ / ب .

(٦) ينظر : ٢ / ٢٤٦ .

(٧) قال الأشموني ٥٨/٣ : ((**ولا يندبُ إلَّا العلمُ** ونحوُه كالمضافِ إضافةً توضِّحُ المندوبَ كما يوضِّحُ الاسمُ العلمَ مسمَّاهُ)) .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٤٢١/١ .

قولُهُ : « **اسمِ الجنسِ المفردِ** » [١] .

خرجَ المضافُ نحو : « واغلام زيداه » فيجوزُ ندبتُه اتفاقاً لكنَّه يشملُ « وا غلام رجلاه »، ولا يُندبُ مثلُهُ على الصَّحيحِ، **والرُّمانيُّ** [٢] يجيزُهُ وندبةَ كلِّ نكرةٍ، والمنعُ إنَّما هوَ في المتفجَّعِ عليهِ، أمَّا المتوجَّعُ منهُ فإنَّكَ تقولُ : « وا مصيبتاه » وإنْ كانتِ المصيبةُ غيرَ معروفةٍ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **اسمُ الإشارةِ** » [٤] .

وكذا المضمرُ . **تصريح** [٥] .

قولُهُ : « **ويُندَبُ الموصُولُ ... إلخ** » [٦] .

أي عندَ الكوفيينَ، وهوَ عندَ البصريينَ شاذٌّ [٧]، واتَّفقَ الجميعُ على منعِ ندبةِ الموصولِ المبدوءِ بألْ وإنْ اشتهرتْ صلتُهُ، فلا يُقَالُ : « وا الذي حَفَرَ بئرَ زمزمَاهُ »[٨] ؛ إذْ لا يُجمَعُ بينَ حرفِ النُّدبةِ وألْ . **تصريح** [٩] .

قولُهُ : « **بالذِي اشْتَهَرْ** » .

أي : بالوصلِ الذي اشْتَهَرْ ، أي : بالصِّلةِ التي اشْتَهرَ بها .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٥٨ : ((" وما نُكِرَ لم يندب " فلا يقالُ : وارجلاه خلافًا للرياشِي في إجازته ندبةَ **اسمِ الجنسِ المفردِ**)) .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٣ / ١٧٦ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٢ / ب .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٥٨ : ((ولا يندبُ " ما أبهما " وذلكَ **اسمُ الإشارةِ** والموصولُ بما لا يعينه فلا يقالُ : وا هذاه ، ولا وا مَنْ ذهباه ، لأنَّ غرضَ النُّدبةِ وهوَ الإعلامُ بعظمةِ المصابِ مفقودٌ في هذهِ الثلاثةِ)) .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٤٧ .

(٦) قال الناظم (٥١) :

ويندبُ الموصولُ بالذي اشْتَهَر كبئر زمزمٍ يلي وا مَنْ حفرْ

(٧) ينظر : للمسألة في الإنصاف ١ / ٣٦٢ المسألة رقم (٥١) .

(٨) وهو من أقوال العرب . ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٨ ، واللمع في العربية لابن جني (١٢١) .

(٩) ينظر : ٢ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

قولُهُ : « **صِلْهُ بالأَلِفْ** » [١] .

هوَ نظيرُ إلحاقِ الألفِ بالمستغاثِ وقد صرَّحُوا هناكَ بأنَّهُ حينئذٍ مبنيٌّ على الفتحِ وقياسُهُ أنْ يكونَ هذا أيضاً مبنياً على الفتحِ وعلى هذا ليسَ في نعتِهِ إلَّا النصبُ، لكنَّ **الشَّاطبيَّ**[٢]جوَّزَ تقديرَ الضمِّ ولم يتعرَّضْ لحكمِ التَّابعِ فليُحرَّر.**سق** [٣]، وأطلقَ **النَّاظمُ**[٤] – كالنحويينِ – وصلَ المندوبِ بالألفِ لكنَّهُ في **التَّسهيلِ** [٥] قيَّدَ ذلكَ بأنْ لا يكونَ في آخرِهِ ألفٌ وهاء نحو: (عبد الله) فلا يجوزُ « وا عبدَ اللهاهِ » لاستثقالِ ألفٍ وهاءٍ بعدَ ألفٍ وهاءٍ، صرَّحَ **ابنُ الحاجبِ** وغيرُهُ [٦] .

قولُهُ : « **بآخرِ الصِّفةِ** » [٧] .

وقالَ **الخليلُ وسيبويهُ** [٨] بل تَلحقُ آخرَ الموصوفِ نحو : « وا زيداه الطويل » ، لأنَّها إنَّما تلحقُ آخرَ المندوبِ وهوَ الموصوفُ لا الصِّفة . **دم** [٩].

قولُهُ : « **ويعضُدهُ قولُ ... إلخ** » .

والقياسُ يقتضيهِ ؛ لأنَّ الصِّفةَ معَ الموصوفِ كالمضافِ معَ المضافِ إليهِ ، فكما أجازوا « وا أميرَ المؤمنيناه » يجوزُ « وا زيدُ الطويلاه »، وأجيبَ عن الأوَّلِ بأنَّه شاذٌّ وعن الثَّاني بالفرقِ؛ وذلكَ أنَّ المضافَ والمضافَ إليهِ تركَّبا وصارَ مدلولهُما واحداً حتى لو

---

(١) قال الناظم (٥٢) :

ومُنْتَهى المندوبِ **صِلْهُ بالأَلِفْ** مَتْلُوُّهَا إن كان مثْلَها حُذِفْ

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٣) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ١١٩ .

(٤) وذلك في قوله : (ومُنْتَهى المندوبِ **صِلْهُ بالأَلِفْ** ...) .

(٥) ينظر : (١٨٥) .

(٦) ينظر : الكافية (٩٥) .

(٧) قال الأشموني ٣ / ٥٩ : ((وأجازَ يونسَ وصلَ ألفِ النُّدبةِ **بآخِرِ الصِّفةِ** نحو : وا زيدُ الظريفَا ، **ويعضُدُهُ قولُ** بعضِ العربِ : **وا جمجمتَيَّ** الشاميَّتيْنا)) .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٢٨ .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٣ / أ .

فصلتَ أحدهُما عن الآخرِ لم تفهمِ المدلولَ أصلاً ، وليسَ كذلكَ الصِّفةُ معَ الموصوفِ فإنَّ الموصوفَ يستقلُّ بالدَّلالةِ . **دم** [١] .

[قولُهُ : « **وا جمجمتَيَّ** » .

هوَ بتشديدِ الياءِ، والجمجمةُ تُقَالُ لعظمِ الرأسِ المشتملِ على الدِّماغ، وللقدحِ مِنْ خشبٍ، وعليهِ قيلَ إنَّ الجمجمتينِ : قدحَانِ شاميَّانِ ضاعَا فندبهُما صاحبهُما. **ز**[٢]][٣].

تنبيه :

لا خلافَ في لحاقِهَا آخرَ الصِّفةِ إذا كانت بينَ علمينِ نحو : « وا زيد بن عمرا »، وقياسُ قولِ **الخليلِ وسيبويهِ** [٤] أنْ لا تلحقَ البيانَ والتوكيدَ، وعندي أنَّها تدخلُ آخرَ البدلِ؛ لأنَّهُ قائمٌ مقامَ المبدلِ منهُ، فتقولُ : « واغلامنا زيداه » ، وتدخلُ العطفَ النسقيَّ نحو: « وا زيداهُ وعمراهُ ». **نهاية** [٥]، وتدخلُ التوكيدَ اللفظيَّ نحو : « وا عمراه وا عمراه » **تصريح** [٦].

قولُهُ : « **متلوُّهَا إنْ كانَ ألفاً ... إلخ** » [٧] .

سواءٌ كانت جزءَ كلمةٍ كالمقصورِ، أو كلمةً كالمضافِ للياءِ على لغةِ مَنْ يقلبهَا ألفاً كما سيذكرهُ الشَّارحُ[٨]، وإنْ كانَ متلوُّهَا همزةَ تأنيثٍ ممدودةٍ لم تحذف خلافاً

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٣ / أ .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٩١ .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل وأثبته من (ع ، س) .

(٤) ينظر : الكتاب ٢٢٦/٢ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢١٦ .

(٦) ينظر : ٢ / ٢٤٨ .

(٧) قال الأشموني ٣/ ٥٩ : ((" **متلوُّهَا** " وهو منتهى المندوبِ " **إنْ كانَ** " **ألفًا** " مثلُهَا حُذِف " لأجلِهَا نحو " وا موسَاهُ ، وأجازَ الكوفيونَ قلبَهُ ياءً قياسًا فقالوا : وا موسيَاهُ)) .

(٨) أي : الأشموني .

للكوفيينِ.**تسهيل**[١]، فإذا ندبتَ امرأةً مسماةً بـ(لمياء) قلتَ : « وا لَمْيَاءاه » بهمزةٍ بينَ ألفينِ ، والكوفيونَ يحذفونَ الهمزةَ، فتحذفُ الألفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ . **دم** [٢].

قولُهُ: « **مِنْ صِلةٍ** » [٣] .

نحو: « وا مَنْ حفرَ بئرَ زَمْزَمَاه »، فإنْ قيلَ صِلةُ (مَنْ) هنا لا تنوينَ فيها؛لأنَّ (زمزمَ) لا ينصرفُ – للعلميَّةِ والتَّأنيثِ –، قيلَ : بلى فيها تنوينٌ مقدَّرٌ .**حفيد**[٤]، وهذا باعتبارِ أنَّهُ علمٌ على (البئر)، وأما باعتبارِ أنَّهُ علمٌ على القليبِ فهو منصرفٌ.**تصريح**[٥]

قولُهُ : « **والشَّكْلُ ... إلخ** » [٦] .

كذا ياءُ الضميرِ وواوُهُ يواليانِ مجانساً دفعاً للبسِ ، فتقولُ في ندبةِ (قومِي) مسمًّى بهِ « وا قومِيه » بإبدالِ ألفِ النُّدبةِ ياءً وحذفِ ياءِ الضَّميرِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ولو قلتَ: « وا قوماه »لالتبسَ بالمثنَّى، وفي ندبةِ (قومهم)مسمًّى بهِ « وا قومهموه ». **دم**[٧].

قولُهُ : « **حتماً أوَّله ... إلخ** » .

يعني : إذا أُريدَ زيادةُ ألفِ النُّدبةِ فيما ذُكِرَ أُبدِلَت مِنْ جِنسِ الحركةِ ، وإلَّا فلو قلتَ : « وا غلامَكَ » فقط صحَّ كما عُلِمَ مِنْ أوَّلِ الكلامِ وممَّا يأتي . **ب** [٨] .

---

(١) ينظر : (١٨٥) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٣ / ب .

(٣) قال الناظم (٥٢) :

كذاكَ تنوينُ الذي به كَمَل **مِنْ صلةٍ** أو غيرِها نلتَ الأمل

(٤) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ٩٥ .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٤٨ .

(٦) قال الناظم (٥٢) :

والشَّكْلُ حتماً أوَّلُهُ مجانسًا إنْ يكنِ الفتحُ **بوهْمٍ لابسَا**

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٣ / ب . وجاء فيه (وفي ندبة " قاموا " مسمًّى به " وا قاموه) .

(٨) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٠ / ب .

قولُهُ : « **بوهْمٍ لابِسَا** » .

اللَّابِسُ[١] : الخالطُ مِنْ لبَّستُ الأمرَ عليهِ إذا خلطتُه فلم يُعْرَفْ وجهُهُ ، أي إنْ يكنِ الفتحُ يُلبِّسُ المقصودَ مِنْ الكلامِ بما يَذهبُ إليهِ الوهمُ وهوَ غيرُ مقصودٍ ، والوهمُ [٢] : ذهابُ ظنِّ الإنسانِ إلى الشيءِ وهوَ يريدُ غيرَهُ ، يُقَالُ : وهَمْتُ في الشيءِ – بالفتحِ – أَهِمُ وَهْماً – بالإسكانِ – إذا ذهبَ وهْمكَ إليهِ وأنتَ تريدُ غيرَهُ ، وأمَّا (وَهِمَ في الحسابِ) فهوَ بالكسرِ، (يَوْهَمُ وَهْماً) – بالفتحِ – إذا غلِطَ فهوَ غيرُ الأوَّلِ ، فإتيانُ النَّاظمِ بالوهْمِ السَّاكنِ إليها صوابٌ . **شاطبي** [٣]

قولُهُ : « **والحالة هذه** » [٤] .

أي أنَّ الفتحَ يلبس لا مطلقاً . **ب** [٥] .

قولُهُ : « **كالمنادى الخالي عن الندبة** » [٦] .

يدلُّ على أنَّهُ جعلَ المدَّ والهاءَ معمولينِ لـ" لاتزد " ، وقد يلزمُ عليهِ التَّكرارُ معَ قولِهِ « أولا ما للمنادى اجعل المندوب » فلا مانعَ مِنْ أنْ يُرادَ : " وإنْ تشَأْ عدمَ الزيادةِ فزدِ المدَّ والهاءُ لا تزدْ " . **ب** [٧] .

قولُهُ : « **مضمومةً** » [٨] .

تشبيهاً بهاءِ الضميرِ .

---

(١) ينظر : لسان العرب ٦ / ٢٠٤ .

(٢) ينظر : المرجع السابق ١٢ / ٦٤٣ .

(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٥ / ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٦٠ : ((قال في شرحِ الكافيةِ : " وهذا الاتباعُ يعني **والحالةُ هذهِ** متَّفقٌ على التزامِهِ فإنْ كانَ الفتحُ لا يلبسُ عدلَ بغيرِهِ إليه وبقيتْ ألفُ النُّدبةِ بحالِها ...)) .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٠ / ب .

(٦) قال الأشموني ٣ / ٦٠ : (("وواقفًا زد" في آخرِ المندوبِ "هاءَ سكتٍ" بعد المدِّ "إنْ تُرِد وإنْ تشأ" عدمَ الزيادةِ "فالمدُّ والهاءُ لا تزد" بل **اجعلْهُ كالمنادَى الخالي عَنْ النُّدبةِ** ، وقد مرَّ بيانُ الأوجهِ الثلاثةِ))

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٠ / ب .

(٨) قال الأشموني ٣ / ٦٠ : ((وأفهمَ قولُهُ " واقفًا " أنَّ هذهِ الهاءُ لا تثبتُ وصلاً وربما ثبتتْ في الضرورةِ مضمومةً ومكسورةً ، وأجازَ الفراءُ **إثباتَها في الوصلِ** بالوجهينِ)) .

قولُهُ : « **ومكسورةً** » .

لالتقاءِ السَّاكنينِ كما مرَّ .

قولُهُ : « **إثباتَهَا في الوصلِ** » .

وهوَ عندَ الجمهورِ مِنْ إجراءِ الوصلِ مجرى الوقفِ . **دم** [١] .

قولُهُ : « **وا عبدِيَا** » [٢] .

بفتحِ الياءِ لألفِ النُّدبةِ .

قولُهُ : « **وا عبدا** » .

بحذفِ الياءِ لالتقاءِ السَّاكنينِ.**ب**[٣]. وهذا ونحوُه منصوبٌ بفتحة مقدَّرةٍ منعَ مِنْ ظهورِهَا الفتحةُ لأجلِ الألفِ وليسَ بمبنيٍّ لأنَّهُ مضافٌ . **سم** [٤].

قولُهُ : « **لزمتِ الياءُ** »[٥] .

يمكنُ حذفُهَا على تقديرِ سكونِهَا؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ إنْ لم يكنِ المضافُ إليها منادَى. **ب** [٦]

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٣ / أ ، وقد عزا الدماميني هذا التعليل لابن مالك .

(٢) قال الناظم (٥٢) :

وقائِلٌ **واعبدِيَا واعبدَا** مَنْ في النِّدا اليا ذا سكونٍ أبدى

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٠ / ب .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٤٩ / ب .

(٥) قال الأشموني ٣ / ٦١ : ((إذا ندبَ مضافٌ إلى مضافٍ إلى الياءِ **لزمتِ الياءُ** لأنَّ المضافَ إليهَا غيرُ مندوبٍ نحو : وا ولدَ عبديَا)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٠ / ب .

التَّرخِيمُ

التَّـرخِيمُ

قولُهُ : ((**حَذْفُ آخِرِ المنَادَى**)) [١] .

لم يقيِّد الآخرِ بكونهِ حرفاً فشملَ كلامُهُ الحرفينِ وعجزِ المركَّبِ . **سق** [٢].

قولُهُ : ((**لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ**)) [٣] .

الهُراءُ[٤] : – بضمِّ الهاءِ وتخفيفِ الرَّاءِ – الكلامُ الكثيرُ الذي ليسَ له معنَى ، **والنَّزرُ**[٥] : – بفتحِ النُّونِ وسكونِ الزَّايِ – القليلُ . **ع** [٦] .

قولُهُ : ((**في موضعِ الحالِ**))[٧] .

أي : مِنْ فاعلِ (احذف) أي : مرخَّماً أو ذا ترخيمٍ ، أو مِنْ المنادَى لأنَّ المضافَ بعضٌ، وفيهِ أنَّ حالَ المضافِ إليهِ لا يتقدَّمُ عليهِ .

قولُهُ : ((**على حذفِ مضافٍ**)) .

أي : وقت . **ب** [١] .

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٦٢ : ((التَّرخيمُ في اللُّغةِ : ترقيقُ الصَّوتِ وتليينُهُ . يقالُ : صوتٌ رخيمٌ أي : سهلٌ ليِّنٌ ... ، وأمَّا في الإصطلاحِ : فهوَ حذفُ بعضِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ . وهوَ نوعينِ : ترخيمُ التَّصغيرِ كقولهِ في أسودَ : سويدٌ وسيأتي في بابهِ ، وترخيمُ النِّداءِ وهوَ مقصودُ البابِ وهوَ : **حذفُ آخِرِ المنادَى**)) .

(٢) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٤

(٣) البيت بتمامه :

لها بَشَرٌ مثلُ الحرير ومنطقٌ رخيمُ الحواشي **لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ**

البيت لذي الرُّمَّة في ديوانه (٥٧٧) ، وهو من شواهد : شرح المفصل ١ / ١٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٥١ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤ / ٤٩١ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٧٠ .

(٤) ينظر : لسان العرب ١١ / ٢٠٩ .

(٥) ينظر : المرجع السابق ٥ / ٢٠٣ .

(٦) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٠ .

(٧) قال الأشموني ٣ /٦٣ : ((تنبيهٌ : أجازَ الشَّارحُ في نصبِ (ترخيمًا) ثلاثةَ أوجهٍ : أنْ يكونَ مفعولاً لهُ ، أو مصدرًا **في موضعِ الحالِ** ، أو ظرفًا **على حذفِ مضافٍ** . وأجازَ المرادِي وجهًا رابعًا وهوَ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقًا وناصبهُ (احذفْ) ؛ **لأنَّهُ يلاقيهِ** في المعنى . وأجازَ المكودِي وجهًا خامسًا وهوَ أنْ يكونَ مفعولاً مطلقًا لعاملٍ محذوفٍ أي : رخمَ ترخيمًا)) .

قولُهُ : « **لأنَّه يلاقِيه** » .

أي : في الجملةِ وإلَّا فالحذفُ أعمُّ مِنْ التَّرخيمِ . **ز** [٢].

قولُهُ : « **مطلقًا** » [٣] .

أي : عَنْ التقييدِ في غيرِ المؤنَّثِ فلا ينافي أنَّ لهذا شروطاً وهذا الإطلاقُ مقابلُ التقييدِ في قولِهِ الآتي (إلَّا الرُّباعيُّ ... إلخ). وقضيةُ هذهِ المقابلةِ جوازُ ترخيمِ المؤنَّثِ بالهاءِ وإنْ كانَ مضافاً وليسَ كذلكَ فالمرادُ المقابلةُ في الجملةِ . **ب** [٤].

قولُهُ : « **في كلِّ ما أنِّثَ بالهَا** » .

يُستثنَى منهُ فلةُ الخاصِّ بالنِّداءِ كما سيذكرُهُ الشَّارحُ[٥] .

قولُهُ : « **أفاطمُ**[٦] **... إلخ** » [٧] .

تمامُه :

... ... **وإنِ كنتِ قدْ أَزْمعْتِ صَرْمي فأجملِي**

ومهلاً : نُصِبَ بمحذوفٍ أي : أمهلِي مهْلاً ، **وأزمعتِ**[٨] : أحكمتِ ، **وصَرْمِي**[٩] : قطْعِي ، **وأجملِي**[١] : أحسنِي . **ع** [٢].

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨١ / أ .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٩٣ .

(٣) قال الناظم (٥٢) :

وَجَوِّزَنَّهُ **مطلقاً في كلِّ** **ما أُنِّث بالهَا** والذي قد رخِّما

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨١ / أ .

(٥) أي الأشموني .

(٦) هِيَ فاطمةُ بنتُ العُبيد بنِ ثعلبَة بنِ عامرٍ العُذْرِيَّة . ينظر : تاج العروس للزبيدي (عنز) ١٥ / ٢٤٨ .

(٧) تمام صدره :

أفاطِمُ مهلاً بعضَ هذا التَدلُّلِ ... ...

البيت لإمرئ القيس في ديوانه (١٢) ، وهو من شواهد : المغني ١/ ١٩ ، وأوضح المسالك ٤ / ٦٧ ، وخزانة الأدب ١١ / ٢٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٧٢ .

(٨) ينظر : الصحاح (زمع) ٣ / ١٢٢٥ .

(٩) ينظر : المرجع السابق (صرم) ٥ / ١٩٦٥ .

قولُهُ : « **جَارِي ... إلخ** » [٣] .

تمامُهُ :

... ... **سَيْرِي وإشفاقِي على بعيرِي**

والعذير[٤] : - بفتحِ العينِ المهملةِ وكسرِ الذَّالِ - الأمرُ الذي يحاولُهُ الإنسانُ ممَّا يُعذَرُ عليهِ ، **وسيرِي وإشفاقِي** : بدلُ تفصيلٍ مِنْ (عذيري) . **تصريح** [٥] .

قولُهُ : « **بالمنادَى المبنيِّ** » [٦] .

خرجَ بذلكَ المستغاثُ لأنَّهُ معربٌ لكنَّ ظاهرَ قولِه : (المبنيِّ) يشملُ نحو : (رقاش وحذام) ممَّا كانَ مبنيًّا قبلَ النِّداءِ ، ونحو : (يا مكرمان) ممَّا يختصُّ بالنِّداءِ ، ونحو : (يا زيدا ووا عمرا) وكلُّ ذلكَ ممنوعُ التَّرخيمِ . **دم** [٧] .

قولُهُ : « **لأنَّهُ علمُ جنسٍ** » [٨] .

ولهذا منعَ الصَّرفُ . **دم** [٩] .

---

(١) ينظر : المرجع السابق (جمل) ٤ / ١٦٦٢ .

(٢) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٢ .

(٣) تمام صدره :

جَارِيَ لا تَستنكِرِي عَذِيرِي ... ...

الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٣٣٢، وهو من شواهد: الكتاب ٢/٢٣١، والمقتضب ٤/٢٦٠، وشرح المفصل ٢/١٦، وخزانة الأدب ٢ / ١٢٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٥ .

(٤) ينظر : الصحاح (عذر) ٢ / ٧٣٩ .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٥٥

(٦) قال الأشموني ٣ /٦٤ : ((تنبيهاتٌ : الأوَّلُ : قيَّدَ في التَّسهيلِ مَا أطلقَهُ هنا **بالمنادَى المبنِي** ؛ لإخراجِ النَّكِرةِ غيرِ المقصودةِ والمضافِ ...)) . وينظر : التسهيل (١٨٨) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٤ / ب .

(٨) قال الأشموني ٣ / ٦٥ : ((الثالثُ : منعَ ابنُ عصفورٍ ترخيمَ صلمعةَ بنِ قلمعةَ ؛ لأنَّهُ كنايةٌ عَنْ المجهولِ الذي لا يُعرَفُ ، وإطلاقُ النُّحاةِ بخلافِهِ ، وليسَ كونُهُ كنايةً عَنْ المجهولِ بمانعٍ **لأنَّهُ علمُ جنسٍ**)) .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٤ / ب .

قولُهُ : « **قِفِي ... إلخ** » [١] .

تمامه :

... ... **ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنكِ الوَدَاعَا** .

أي : « يا ضُباعةُ »[٢] .

قولُهُ : « **يا حرملُ** » [٣] .

يريد : « يا حرْمَلةُ » .

قولُهُ : « **قالَ أبو حيَّانُ**[٤] **... إلخ** » [٥] .

سنذكرُ في المركَّبِ المزجيِّ ما يُؤيِّدهُ .

قولُهُ : « **لمْ تَلْحَقْ** » .

لأنَّهُ نقضٌ لما عزمُوا عليهِ مِنْ جعلِهِ اسماً تامَّاً حينَ بنوهُ على الضمِّ . **ب** [٦] .

---

(١) تمام صدره :

قِفِي قبلَ التَّفَرقِ يا ضُباعَا ... ...

البيت للقطامي في ديوانه (٣١) ، وهو من شواهد : الكتاب ٢٤٣/٢، والمقتضب ٩٤/٤، وشرح المفصل ٩١/٧، والمغني ٥٢٤/٢، وخزانة الأدب ٢ / ٣٦٧ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٧٦ .

(٢) ينظر : شرح الشواهد للعيني ٢ / ١٧٦ .

(٣) قال الأشموني ٦٥/٣ : ((الرابعُ : إذا وُقِفَ على المرخَّمِ بحذفِ الهاءِ فالغالبُ أنْ تلحَقَهُ هاءٌ ساكنةٌ ، فتقولُ في المرخَّمِ : يا طلحةُ ، فقيلَ هيَ هاءُ السَّكْتِ وهوَ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ . وقيلَ هيَ التَّاءُ المحذوفةُ أعيدت لبيانِ الحركةِ وإليهِ ذهبَ المصنِّفُ ... ، وأشارَ بقولهِ (غالبًا) إلى أنَّ بعضَ العربِ يقفُ بلا هاءٍ ولا عوضٍ . حكى سيبويه (**يا حرملْ**) بالوقفِ بغيرِ هاءٍ)) . وينظر : الكتاب ٢ / ٢٤٤ .

(٤) ينظر : الارتشاف ٥ / ٢٢٢٩ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ٦٦ : ((**قالَ أبو حيَّانُ** : أطلقوا في لحاقِ هذهِ الهاءِ ، ونقولُ : إنْ كانَ التَّرخِيمُ على لغةِ مَنْ لا ينتظِرْ **لم تلحقْ** . هذا كلامُهُ وهوَ واضحٌ)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨١ / ب .

قولُهُ : « **كليني ... إلخ** » [١] .

تمامُهُ :

... ... **وليلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ .**

كليني[٢] : دعيني ، و**ناصب**[٣] : من النَّصَبْ وهوَ التَّعبُ . ع [٤].

قولُهُ : « **هوَ معربٌ** » [٥] .

تشبيهًا بالمضافِ . **دم** [٦] .

قولُهُ : « **هُبِّي** » [٧] .

بضمِّ الهاءِ أمرٌ مِنْ (هُبَّ) . ع [٨] .

---

(١) تمام صدره :

كِليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ ... ...

البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (٤٠) ، وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٢ / ١٠٧ ، ورصف المباني (١٦١) ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٢١ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٨٣ .

(٢) ينظر : الصحاح ٥ / ١٨٤٥ .

(٣) ينظر : لسان العرب ١ / ٧٥٨ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٨٣ .

(٥) قال الأشموني ٣ /٦٦ : ((... بفتحِ (أميمةَ) مِنْ غيرِ تنوينٍ ، فقالَ قومٌ : ليسَ بمرخَّمٍ ، ثمَّ اختلفُوا : فقيلَ : **هوَ مُعْرَبٌ** نُصِبَ على أصلِ المنادَى ، ولم ينوَّن لأنَّهُ غيرُ منصرفٍ ...)) .

(٦) ينظر: تعليق الفرائد ٢٩٦ / ب .

(٧) تمام الرجز :

يا ريحَ مِنْ نَحْوِ الشَّمالِ **هُبِّي**

الرجز بلا نسبة وهو من شواهد : توضيح المقاصد ٣/١١٣١، والأشموني ٣/ ٦٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٧٦ .

(٨) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٦ .

قولُهُ : « **إتباعًا لحركةِ ما قبلَهَا** » [١] .

كفتحةِ دالِ « يا زيدَ بنَ عمرٍ » فإنَّها اتباعٌ لفتحةِ النُّونِ ، والاتباعُ هنا أولى مِنْ ذلكَ لأنَّهُ في كلمةٍ ، ولأنَّهُ اتباعُ متأخِّرٍ لمتقدِّمٍ . **مصنف**[٢] . **دم** [٣] .

قولُهُ : « **وهوَ اختيارُ المصنِّفِ** » .

وجهُ اختيارِهِ كونُهُ أسهلُ .

قولُهُ : « **في عقنباة** [٤] » [٥] .

ـ بفتحِ العينِ المهملةِ والقافِ وسكونِ النُّونِ بعدَهَا موحَّدةٌ فألفٌ فتاءُ تأنيثٍ – صفةٌ للعقابُ ، يقال : عقابٌ عقنباةٌ أي : ذاتُ مخالبَ حدادٍ . **تصريح** [٦] .

قولُهُ : « **وأجاز سيبويهِ [ترخِيمَهُ]** [٧] **ثانيًا** » .

أي : إنْ بقيَ بعدَهُ ثلاثةُ أحرفٍ . **سيوطي** [٨]. قالَ **أبو حيَّانُ** : « والصَّحيحُ مذهبُ سيبويه وبهِ وردَ السَّماعُ ، ثمَّ قالَ : والوجهُ أنَّ في ذي التَّاءِ الذي هوَ على أكثرِ مِنْ أربعةِ

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٦٧ : ((" يا ربحَ ... " بالفتحِ. وذهبَ أكثرهُم إلى أنَّهُ مرخَّمٌ فصارَ في التَّقديرِ : (يا أميمَ) ثم أقحِمَت التاءُ غيرُ معتدٍ بها، وفتحُها لأنَّها واقعةٌ موقعَ ما يستحقُّ الفتحَ وهوَ ما قبلُ هاءِ التأنيثِ المحذوفةِ المنويَّةِ وهوَ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ . وقيلَ: فتحت اتباعًا لحركةِ ما قبلَهَا **وهوَ اختيارُ المصنِّفِ**)) . ينظر: الكتاب ٢٤٥/٢

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٤٢٢ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٦ / ب .

(٤) ينظر : لسان العرب ١ / ٦٢٥ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ٦٧ : ((" وفِّرْهُ بعْدُ " أي لا تحذفُ منه شيئًا بعدِ حذفِ الهاءِ ولو كانَ لينًا ساكنًا زائدًا مكملاً أربعةً فصاعدًا ، فتقولُ : في (**عقنباة** : يا عقنبا) بالألفِ ، **وأجازَ سيبويهِ ترخيمَهُ ثانيًا** على لغةِ مَنْ لا يُراعي المحذوفَ ...)) .

(٦) ينظر : ٢ / ٢٦٣ .

(٧) في المطبوع (أن يرخم) ينظر : شرح الأشموني ٣/ ٦٧ .

(٨) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٨٤ .

أحرفٍ وجهينِ أحدُهمَا – وهوَ الكثيرُ – ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ فقط ، والثَّانِي – وهو قليل – ترخيمُهُ بحذفِ التَّاءِ وما تليهُ » . انتهى [١] .

قولُهُ : « أحارُ بنَ بَدْرٍ ... إلخ » [٢] .

تمامه :

... ... **فكُنْ جُرَذاً فيها تخُونُ وتَسْرِقُ**

أي: في الولايةِ، و« جُرَذاً »[٣] –بضمِّ الجيمِ وفتحِ الرَّاءِ وبالذَّالِ المعجمةِ– ضَرْبٌ مِنْ الفَأْرِ.ع[٤]

قولُهُ : « يا أرطُ ... إلخ » [٥] .

تمامه :

... ... **والمرْءُ يستحِي إذا لمْ يَصْدُقِ**

---

(١) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٨٤-٨٦ .

(٢) تمام صدره :

أحارُ بنَ بدْرٍ قد وليتَ ولايةً ... ...

قيل البيت لأنس بن زنيم كما في لسان العرب ١٥٧/١٠ مادة (سرق) ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٩٦ ، وقيل : لأنس ابن أبي أنيس كما في الدرر ٥٤/٣ ، وقيل لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه (١٧٧)، وهو من شواهد : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٧، ٢٧٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ٩/ ٤٤ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٣) ينظر : الصحاح (جرذ) ٢ / ٥٦١ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٨ .

(٥) تمام صدره :

يا أرْطُ إنَّك فاعلٌ ما قلتَهُ ... ...

البيت لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني ١٣/ ٣٧ ، وهو من شواهد همع الهوامع ١ / ١٨٤، والدرر ٣ / ٥٥ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٧٩ .

قولُهُ : « **إلا الرُّباعيَّ ... إلخ** » [١].

إنَّمَا اشترطَ العلميَّةَ في التَّرخيمِ لكثرةِ نداءِ العلمِ فناسَبهُ التَّخفيفُ بالتَّرخيمِ ، وإنَّمَا اشترطَ أنْ يكونَ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ لأنَّهم كرهُوا نقصَ الاسمِ نقصاً قياسياً مطَّرِداً عنْ أقلِّ أبنيةِ الاسمِ المتمكِّنِ أي الثلاثيِّ بلا علَّةٍ ظاهرةٍ موجبةٍ فلا يرِدُ نحوُ : (يدٌ ودمٌ) فإنَّ النَّقصَ فيهِ وإنْ كانَ بلا علَّةٍ لكنَّهُ قليلٌ غيرُ قياسيٍّ والشُّذوذُ لا يُعَبأُ بهِ ، ولا يرِدُ أيضاً نحوُ : (عمٍ وشجٍ وعصًا) فإنَّهُ وإنْ كانَ قياساً لكنَّه لعلةٍ ظاهرةٍ مُلْجِئَةٍ إلى الحذفِ ، وما يُتخيَّلُ مِنْ أنَّ المنادَى مبنيٌّ والأسماءُ المبنيَّةُ تكونُ على أقلَّ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ كـ(مَنْ ومَا) مُندفِعٌ بأنَّ البناءَ فيهِ عارضٌ فهوَ في حكمِ العدمِ وضمَّتُه تشبهُ الرَّفعَ كما مرَّ ، فإنْ قيلَ : قد مضَى أنَّ ما كانَ مؤنَّثاً بالهاءِ يجوزُ ترخيمُهُ وإنْ لم يبقَ على ثلاثةِ أحرفٍ نحو : (ثُبَة وشَاة) فمَا بالهُمْ اغتفرُوا ذلكَ فيهِ دونَ العلمِ ؟ فالجوابُ : أنَّ بقاءَهُ على حرفينِ بعدَ ترخيمِهِ ليسَ لأجلِ التَّرخيمِ بلْ معَ التَّاءِ أيضاً كانَ ناقصاً عَنْ الثَّلاثةِ إذِ التَّاءُ كلمةٌ أخرَى لكنَّهَا امتزجَتْ بمَا قبلَهَا بحيثُ صارتْ متعقِّبَ الإعراب . **دم** [٢].

قولُهُ : « **وإسْنادٍ** » .

أي : في الغالبِ بدليلِ قولهِ الآتِي (وقَلَّ) [٣] . **ب** [٤] .

---

(١) قال الناظم (٥٢) :

إلّا الرُّباعِيَّ فما فوقُ العلَم دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمّ

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٤ / ب .

(٣) يعني به قول الناظم (٥٢) :

والعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ **وَقَل** ترخيمُ حُمْلَةٍ وذا عمْرٌو نَقَل

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٢ / ب .

قولُهُ : « **ترخيمَ المحرَّكِ الوسَطِ ... إلخ** » [١] .

بناءً على أنَّ حركةَ الوسطِ كالحرفِ الرَّابعِ . **دم**[٢]، ولذا كانَ نحوُ : (سَقَرَ) غيرَ مصروفٍ، وفرَّقَ الجمهورُ بأنَّ حركةَ الوسطِ ثُمَّتَ أُعتبرَتْ في حذفِ حرفِ زائدٍ على الكلمةِ وهوَ التَّنوينُ وهاهنا في حذفِ حرفٍ أصليٍّ ، وأيضاً ليسَ الحذفَ هاهنا واردًا على حرفٍ بعينهِ فهو مظنَّةُ الالتباسِ . **سق** [٣].

قولُهُ : « **قياسًا على قولِهم ... إلخ** » [٤] .

لا يَخفى أنَّ « أَطْرِقْ كَرا ، ويا صاحِ شاذان » كما يأتِي فلا يُقاسُ عليهمَا .

قولُهُ : « **أنْ لا يكونَ ذا إضافةٍ** » [٥] .

ومِثلُ المضافِ المشبَّهِ بهِ فلا يُرخَّم . **دنوشري** [٦] .

قولُهُ : « **أنْ لا يكونَ مختصًّا بالنِّداءِ** » [٧] .

ولا يُرخَّمُ المبنيُّ بسببِ غيرِ النِّداءِ كـ(يا حَذامِ) . **سيوطي**[٨] .

قولُهُ : « **وأنْ لا يكونَ مندوبًا** » .

ظاهرُهُ ولو بدونَ ألفِ النُّدبةِ وهوَ مفهومُ كلامِ **الرَّضِيِّ** [٩] .

---

(١) قال الأشموني ٣/٦٨ : ((... فهذهِ أربعةُ شروطٍ : الأوَّلُ : أنْ يكونَ رباعيًّا فصاعدًا ، فلا يجوزُ ترخيمُ الثلاثيِّ سواءٌ سكَنَ وسطُهُ نحو : زيدٌ ، أو تحرَّكَ نحو : حُكْمٌ . هذا مذهبُ الجمهورِ . وأجازَ الفراءُ والأخفشُ **ترخيمَ المحرَّكِ الوسطِ** ...)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٥ / أ .

(٣) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٥

(٤) قال الأشموني ٣/٦٩ : ((الثاني : أنْ يكونَ علمًا ، وأجازَ بعضُهُم ترخيمَ النَّكِرةِ المقصودةِ نحو : (يا غضنفُ) في (غضنفر) **قياسًا على قولِهم** : (أَطْرِقْ كَرًا ، ويا صاحِ شاذان))) .

(٥) قال الأشموني ٣/٦٩ : ((الثالثُ : **أنْ لا يكونَ ذا إضافةٍ** خلافًا للكوفيينِ في إجازتِهم ترخيمَ المضافِ إليهِ ...))

(٦) ينظر : حاشية يس على التصريح ٣ / ٦٠٤ .

(7) قال الأشموني ٣ / ٧٠ : ((تنبيهٌ : أهملَ المصنِّفُ مِنْ شروطِ التَّرخِيم مطلقًا ثلاثةٌ : الأوَّلُ : **أنْ لا يكونَ مختصًّا بالنِّداءِ** فلا يرخَّمُ نحو : قُل وقُلة . الثاني : **أنْ لا يكونَ مندوبًا** . الثالثُ : **أنْ لا يكونَ مستغاثًا**)) .

(٨) ينظر : همع الهوامع ٢ / **٧٨** .

(٩) ينظر : شرح الكافية ١ / ٣٩٤ .

قولُهُ : « **أنْ لا يكونَ مُستغاثًا** » .

شاملٌ لذِي اللَّامِ وغيرِهِ .

قولُهُ : « **أعامُ لكَ ... إلخ** » [١] .

مُرخَّمُ (عَامِر) قُدِّمَ في الاستغاثةِ أنَّها تختصُّ بـ(يا) .

قولُهُ : « **ومعَ الآخِرِ احْذِفِ** » [٢] .

أي وجُوباً . **ابنُ عقيل** [٣] .

قولُهُ : « **إنْ زِيدَ ... إلخ** » .

يَشملُ جمعَ المذكَّرِ السَّالِم معَ أنَّ في ترخيمِه الالتباسَ بالمفردِ فهذَا يدلُّ على عدمِ الالتفاتِ لهذا الالتباسِ .

قولُهُ : « **ليْنًا** » .

احترازٌ عنْ زائدٍ ليسَ لينًا نحوُ : (شَمْأل) فالهمزةُ زائدةٌ غيرُ لينٍ . **ب** [٤].

قولُهُ : « **ساكِنًا** » .

المحقِّقونَ لا يُطلِقونَ أحرفَ اللينِ على أحرفِ العِلَّةِ إلَّا إذا كانتْ ساكنةً ، فقولُهُ : (ساكنًا) وصفٌ كاشفٌ . **سق** [٥].

---

(١) هذا عجز البيت وتمامه :

أعامُ لك ابنُ صعصعةَ ابن سعدٍ ... ...

وصدره :

تمنَّانِي ليلقَانِي لقيطٌ ... ...

البيت للأحوص ابن شُريح الكلابي ، وهو من شواهد : الكتاب ٢ / ٢٣٨، وشرح التصريح ١٨٤/٢، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٨٠، وهمع الهوامع ١/ ١٨١ .

(٢) قال الناظم (٥٢) :

ومع الآخرِ احذفْ الذي تلا **إنْ زيدَ لينًا ساكنًا** مكمِّلا .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٩٠ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٣ / أ .

(٥) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٦

قولُهُ : ((**نحو : سَفرْجَلٌ**)) [١].

في إخراجهِ بهذا القيدِ نظرٌ لتوقُّفهِ على عدمِ خروجهِ بما قبلَهُ .

قولُهُ : ((**نحو : قِمَطْرٌ**)) .

هوَ الجملُ القويُّ الضخمُ والرجلُ القصيرُ . **قاموس** [٢] .

قولُهُ : ((**فإنَّهُ يجيزُ يا قِمْ**)) .

لأنَّ الاقتصارَ على حذفِ حرفٍ واحدٍ منهُ يُوجِبُ عدمَ النَّظيرِ . **ب** [٣] .

قولُهُ : ((**هَبَيَّخ** [٤])) [٥].

- بفتحِ الهاءِ [والباءِ] [٦] الموحَّدةِ والمثنَّاةِ التحتيةِ المشدَّدةِ وآخِرهُ خاءٌ معجمةٌ – للغلامِ الممتلِئ . **تصريح** [٧] .

قولُهُ : ((**وقَنوَّر**)) [٨] .

- بفتحِ القافِ والنُّونِ والواوِ المشدَّدةِ بعدَهَا راءٌ – الصعبُ اليبوسُ مِنْ كلِّ شيءٍ . **تصريح** [٩] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٧١ : ((الثاني : أنْ يكونَ لينًا أي حرفُ لينٍ وهو الألفُ والواوُ والياءُ ، فإنْ كانَ صحيحًا لم يحذفْ سواءٌ كانَ متحرِّكًا **نحو : سفرجلٍ**، أو ساكنًا **نحو : قِمَطْرٌ** فتقولُ : يا سفرجُ ويا قمطُ خلافًا للفراءِ في قِمطْرُ **فإنَّهُ يجيزُ يا قِمَ** بحذفِ حرفينِ)) .

(٢) ينظر : القاموس المحيط للفيروز آبادي ١ / ٤٦٥ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٣ / أ .

(٤) ينظر : الصحاح (هبخ) ١ / ٤٣٥ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ٧١ : ((والثالثُ : أنْ يكونَ ساكنًا فإنْ كانَ متحرِّكًا لم يحذفْ نحو : **هَبيَّخ وقَنوَّر** ، فتقولُ : يا هبيّ وقنوّ)) .

(٦) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٥٨ .

(٨) ينظر : الصحاح (قنر) ٢ / ٧٩٩ .

(٩) ينظر : ٢ / ٢٥٨ .

قولُهُ : « **يا أَسْمُ ... إلخ** » [١] .

تمامه :

... ... **إنَّ الحوادثَ ملقيٌّ ومنتظرُ**

أي : يا أسماءُ اصبرِي صبراً ، و(كانَ) تامَّةٌ ، و(ملقيّ) مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ وكذلكَ (منتظر) أي : منها ملقيٌّ ومنهَا منتظرٌ . ع [٢] .

قولُهُ : « **يا مرو ... إلخ** » [٣] .

تمامه :

... ... **ترجُو الحِياءَ وربها لم ييأسِ**

و(مَرْو) مُرخَّمُ (مَرْوان) . ع [٤] .

قولُهُ : « **وغُرْنَيق**[٥] » [٦] .

-بضمِّ الغينِ المعجمةِ وسكونِ الرَّاءِ وفتحِ النُّونِ- طيرٌ مِنْ طيورِ الماءِ طويلُ العنقِ. **تصريح**[٧].

---

(١) تمام صدره :

يا أَسْمُ صبْراً على ما كانَ مِنْ حَدَثٍ ... ...

البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (٣٦٤)، وقيل لأبي زبيد الطائي في ملحق ديوانه (١٥١) ، وهو من شواهد : الكتاب ٢/ ٢٥٨، وأوضح المسالك ٤/٦٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨٦، والمقاصد النحوية ٣/٢٧١.

(٢) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧١ .

(٣) تمام صدره :

يا مرْو إنَّ مطيَّتي محبوسةٌ ... ...

البيت للفرزدق في ديوانه ١ / ٣٨٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٢٥٧ ، وخزانة الأدب ٦ / ٣٤٧ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٦٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٧٥ .

(٤) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٧٥.

(٥) ينظر : الصحاح (غرق) ٤ / ١٥٣٧ .

(٦) قال الأشموني ٣/٧٣:(("والخُلْفُ في واوٍ وياءٍ " استكملا الشروطَ المتقدِّمةَ لكن" بهما فتحٌ قُفي"نحو: فرعونُ **وغرنيقُ** علمًا، فذهبَ الجرمي والفراءُ إلى أنَّهُ يحذفُ معَ الآخِر كالذي قبلَهُ حركةٌ مجانسةٌ فيقالُ : يا فرعُ ويا غرنُ)) .

(٧) ينظر : ٢ / ٦٧٥ .

قولُهُ : « **يا مصطفُ** » [١] .

بحذفِ الواوِ معَ الآخرِ وإنْ كانتْ بعدَ فتحٍ لفظاً .

قولُهُ : « **لأنَّ واوهُ بعدَ ضمَّةٍ** » [٢] .

فليسَ مِنْ محلِّ الخلافِ بلْ مما استجمعَ شروطُ الوفاقِ . **ب** [٣].

قولُهُ : « **ويا سيبُ** » [٤] .

مُشكِلٌ على ما صرَّحَ بهِ **أبوحيَّانُ**[٥]، **والسُّيوطيُّ**[٦]، **والدماميني**[٧]، وغيرُهُم جازمينَ بهِ مِنْ يُشترَطُ في المرخَّمِ أنْ لا يكونَ مبنيَّاً قبلَ النِّداءِ إلَّا أنْ يُستثنَى المركَّبُ أو يبُنَى على لغةِ إعرابِهِ إعرابَ ما لا ينصرفُ، أو يكونُ الشَّارحُ ومَنْ وافقَهُ مخالفينَ في ذلكَ الاشتراطُ . **سم** [٨].

قولُهُ : « **وكذا تفعلُ في المركَّبِ العدديِّ** » .

والمنصوصُ عليهِ أنَّكَ إذا رخَّمتَ خمسةَ عشَر فحذفتَ عجزَهُ ثمَّ وقفتَ فإنَّكَ تقفُ بالهاءِ على اللغتينِ وإذا رخَّمتَ (بعلبك) ثمَّ وقفتَ فعلى لغةِ مَنْ ينوِي لكَ أنْ تقولَ « يا بعلبه» بهاءِ السَّكتِ، وإنْ شئتَ لم تأتِ بالهاءِ ووقفتَ بإسكانِ الأخيرِ، وأمَّا على لغةِ مَنْ لم ينوِ فيختِمُ الوقفَ بالإسكانِ، وذهبَ **الأخفشُ** [٩] إلى ردِّ المحذوفَ مِنْ المركَّبِ

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٧٣ : ((تنبيه : يقالُ في ترخيمِ مصطفونَ ومصطفينَ علمينِ **يا مصطفُ** قولاً واحدًا ، كما نبَّه عليهِ في شرحِ الكافيةِ ؛ لأنَّ الحركةَ المجانسةَ فيهِما مقدَّرةٌ ، لأنَّ أصلَهُ مصطفيونَ ومصطفيينَ ...)) .

(٢) لم أقف على هذا القول في شرح الأشموني .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٣ / أ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٧٣ : (("والعجزَ احذفْ من مركبٍ " تركيبَ مزجٍ نحو : بعلبك وسيبويه ، فتقولُ : يا بعلُ **ويا سيبُ ، وكذا تفعلُ في المركَّبِ العددِي** فتقولُ : في خمسةَ عشرَ علمًا يا خمسةُ ...)) .

(٥) ينظر : الإرتشاف ٥ / ٢٢٢٨ .

(٦) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٨١ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٤ / ب .

(٨) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥١ / أ .

(٩) ينظر رأي الأخفش في الإرتشاف ٥ / ٢٢٣١ .

المرخَّمِ عندَ الوقفِ . **دم** [١]، وقولُهُ : (**فيتحتَّم** ... إلخ) يؤيِّدُ ما سبقَ عَنْ **أبي حيَّان** [٢] في المؤنَّثِ بالتَّاءِ إذا وُقِفَ عليهِ بعدَ التَّرخيمِ . **ب** [٣] .

قولُهُ : « **ومنعَ الفرَّاءُ** [٤]... **إلخ** »[٥].

لعدمِ السَّماعِ . **دم** [٦] .

قولُهُ : « **لا يُحذَفُ منهُ إلَّا الهاءُ** » .

أي : ثُمَّ تُقلَبُ الياءُ ألفاً فيقالُ في (عمْرويهِ) (يا عمْروَا) . **دم** [٧] .

قولُهُ : « **لا يجوزُ حذفُ الجزءِ الثَّانِي** » [٨] .

لأنَّهُ يُلبِسُ بالمفرداتِ، وأُجِيبَ بأنَّ اللَّبسَ يزولُ بالانتظارِ فيتعيَّنُ إذا خِيفَ.**سيوطي**[٩].

قولُهُ : « **قياسًا** » .

أي : على ما فيهِ تاءُ التَّأنيثِ لأنَّ الجزءَ الثَّاني يُشبهُ تاءَ التَّأنيثِ مِنْ وجوهٍ : فتحِ ما قبلَهُ – غالباً – ، وحذفِهِ في النَّسبِ، وتصغيرِ صدرِهِ كما أنَّ تاءَ التَّأنيثِ كذلكَ .**سق**[١٠].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٥ / أ .

(٢) ينظر : الإرتشاف ٥ / ٢٢٣١ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٣ / ب .

(٤) ينظر : رأي الفراء في الهمع ١ / ١٨٣ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ٧٤ : ((**ومنعَ الفراءُ** ترخيمَ المركَّبِ مِنْ العددِ إذا سُمِّي بهِ ، ومنعَ أكثرُ الكوفيينَ ترخيمَ ما آخِرُهُ ويه ، وذهبَ الفراءُ إلى أنَّهُ **لا يحذفُ منهُ إلَّا الهاءُ** ، فتقولُ : يا سيبوي ...)) .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٥ / أ .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

(٨) قال الأشموني ٣ / ٧٤ : ((وقالَ ابنُ كيسانَ : **لا يجوزُ حذفُ الجزءِ الثَّانِي** مِنْ المركَّبِ بل إنْ حذفتَ الحرفَ أو الحرفينِ فقلتَ : يا بعلبُ ويا حضرمُ لم أرَ بهِ بأسًا . والمنقولُ أنَّ العربَ لم ترخِّم المركبَ وإنَّما أجازهُ النَّحويونَ **قياسًا**))

(٩) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٨٢ .

(١٠) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٤

قولُهُ : « **بمنزلةِ النُّونِ** » [١] .

أي : المحذوفةِ فكأنَّكَ تُرخِّمُ (اثنان واثنتان) ومِنْ ثمَّ لا يضافُ (اثنا عشر) كما يضافُ ثلاثةُ عشر وأخواتُها قالَ **ابنُ الحاجبِ**[٢] : « وفيهِ نظرٌ لأنَّ الثَّانِي اسمٌ برأسِهِ ولا يلزمُ مِنْ معاقبةِ النُّونِ حذفُ الألفِ معَهُ كحذفِهَا معَ النُّونِ » . **دم** [٣].

قولُهُ : « **لأنَّ سيبويهِ ذكَرَ ذلكَ ... إلخ** » [٤] .

ردَّهُ **أبوحيَّانُ** [٥] بأنَّ سيبويهِ لم ينصَّ على ترخيمِهِ بل قالَ : « مِنْ العربِ مَنْ يُفرِدُ فيقولُ : « يا تأبَّطُ أقبِلْ » [٦] فلم ينصَّ على أنَّه ترخيمٌ ، وجوابُهُ أنَّ هذِهِ العبارةِ ظاهرةٌ في التَّرخيمِ فإنَّ هذا الحذفَ لا يتَّجِهُ إلا على وجهِ التَّرخيمِ لكنَّ المعروفَ مِنْ كلامِ النُّحاةِ أنَّ العلمَ المنادَى إذا كانَ جملةً لا يُرخَّمُ ؛ لأنَّها تُحكَى على إعرابِها الأصليِّ وإنَّما وجبَ حكايةُ الجملةِ لأنَّ المسمِّى بالجملةِ غرضُهُ بقاءُ صورةِ الجملةِ فيها لأنَّ الغرضَ الأكبرَ مِنْ التَّسميةِ فَهْمُ اتِّصافِ المسمَّى بما يُنبِي عنهُ المركَّبُ والجملةُ إنَّما تدلُّ على معناهَا بهيئتِها المخصوصةِ فيجبُ أنْ تبقى بحالِها إذ لو أُعرِبت لتغيَّرتْ لفظاً ولو تغيَّرَتْ لفظًا لما فُهِمَ معناهَا الأصليُّ منهَا فتبطلُ فائدةُ التَّسميةِ » . **دم** [٧].

---

(١) قال الأشموني ٣ /٧٤ : ((تنبيهٌ : إذا رخَّمتَ اثنا عشرَ واثنتا عشرةَ علمينِ حذفتَ العجُزَ معَ الألفِ قبلَهُ ، فتقولُ : يا اثنُ ويا اثنتُ ، كما تفعلُ في ترخيمِهما لو لم يركَّبَا ، نصَّ على ذلكَ سيبويهِ ، وعلّته أنَّ عجزهُما **بمنزلةِ النُّونِ** ولذلكَ أُعْرِبَا)) .

(٢) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٣ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٥ / أ .

(٤) قال الأشموني ٣ /٧٤ : ((قالَ المصنِّفُ : أكثرُ النَّحويينَ لا يجيزونَ ترخيمَ المركَّبِ المضمَّنِ إسنادًا كتأبَّطَ شرًا ، وهو جائزٌ **لأنَّ سيبويهِ ذكرَ ذلكَ** في أبوابِ النَّسبِ فقالَ : تقولُ في النَّسبِ إلى تأبَّطَ شرًا (تأبطي) لأنَّ مِنْ العربِ مَنْ يقولُ : يا تأبطُ . ومُنِعَ ترخيمُه في بابِ التَّرخيمِ ، فعلمَ بذلكَ أنَّ منعَ ترخيمِهِ كثيرٌ وجوازُ ترخيمِه قليلٌ)) .

(٥) ينظر : إرتشاف الضرب ٥ / ٢٢٣٠ .

(٦) وهو من أقوال العرب . ينظر : الكتاب ٣ / ٣٧٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٢ ، والتصريح ٢ / ٢٥٣

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٥ / ب .

قولُهُ : ((**وسيبويهِ لقبُهُ**)) [١] .

السيبُ : التُّفاحُ، وويهِ : الرَّائحةُ أي : رائحةُ التُّفاحِ، والإضافةُ في لغةِ العجمِ مقلوبةٌ، ولُقِّبَ بذلكَ للطافتِهِ؛ لأنَّ التُّفاحَ مِنْ لطيفِ الفواكِهِ [٢]. **تصريح** [٣] .

قولُهُ : ((**مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ**)) [٤] .

وهوَ أنَ يكونَ الاسمُ المتمكِّنُ الصَّحيحُ الآخِرُ ساكنَ الآخِرِ . **ب** [٥].

قولُهُ : ((**ما كانَ مُدْغَمًا**)) [٦] .

أي : الباقِي الذِي كانَ مُدْغماً .

قولُهُ : ((**وهوَ بعدَ ألفٍ**)) .

ليسَ على ما ينبغِي؛ إذ الحكمُ كذلكَ لو لم يكنْ بعدَ ألفٍ نحو : (خُويص) تصغيرُ خاصّ إذا سمَّيتَ بهِ . **دم** [٧].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٧٤ : ((تنبيهٌ : عمرٌو اسمُ سيبويهِ ، **وسيبويهِ لقبُهُ** ، وكنيتُهُ أبو بشرٍ)) .

(٢) ينظر : لسان العرب ١ / ٤٧٧ .

(٣) ينظر : ٢ / ٢٥٤ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٧٤ : ((تنبيهانِ : الأوَّلُ : منعَ الكوفيُّونَ ترخيمَ نحو : قِمَطْر ممَّا قبلَ آخِرِهِ ساكِنٌ على هذهِ اللُّغةِ ، وحجتُهُم ما يلزمُ عليهِ **مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ** ، وقد تقدَّمَ مذهبُ الفرَّاءِ فيهِ)) .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٣ / ب .

(٦) قال الأشموني ٣ / ٧٥ : ((الثاني : يستثنى مِنْ قولِهِ : بما فيهِ ألفٌ مسألتانِ ذكرهُما في غيرِ هذا الكتابِ : الأولى : **ما كانَ مدغمًا** في المحذوفِ **وهوَ بعدَ ألفٍ** فإنَّهُ إنْ كانَ لهُ حركةٌ في الأصلِ حركتُه بها نحو : مضارّ ومحاجّ ، فتقول فيهما : يا مضارِ ويا محاجِ بالكسر إنْ كانا اسمي فاعل ، وبالفتحِ إنْ كانا اسمي مفعول ، ونحو : تحاج تقولُ فيهِ : يا تحاجُ بالضمِّ لأنَّ أصلَهُ تحاجَج ...)) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٦ / أ .

قولُهُ : « **لأجلِ واوِ الجمعِ** » [١] .

التقييدُ بالواوِ غيرُ جيِّدٍ ؛ لأنَّ الحكمَ كذلكَ فيما لو سمِّيَ بالجمع ذي الياءِ نحو : « قاضينَ ومصطفينَ » . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **لزوالِ سببِ الحذفِ** » .

وهوَ السَّاكنُ الأخيرُ .

قولُهُ : « **عدمَ الرَدِّ** » .

لأنَّ السَّاكنَ الأخيرَ كالثَّابتِ لفظاً، ولا خلافَ في ردِّ الياءِ والألفِ في اللُّغةِ القليلةِ أي لغةِ الضمِّ لزوالِ السَّاكنِ لفظاً وتقديراً . **الرَّضيُّ** [٣] .

قولُهُ : « **فتقولُ في (ناجية) ... إلخ** » [٤] .

وفي مُشترَاة : يا مشتري .

قولُهُ : « **يا ناجِي** » .

مُشْكلٌ معَ قولِهِ الآتي : (**والتزِمِ الأوَّلَ ... إلخ**) نَعْم إنْ خصَّصنَا ما يأتِي بالصِّفةِ وهذا بالعلَمِ فلا إشكالَ . **ب** [٥] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٧٥ : ((... الثانية : ما حُذِفَ **لأجلِ واوِ الجمعِ** كما إذا سمِّي بهِ نحو : قاضونَ ومصطفونَ مِنْ جموع معتلِّ اللَّامِ فإنَّهُ يقالُ في ترخيمِهِ : يا قاضِي ويا مصطفى بردِّ الياءِ في الأوَّلِ والألفِ في الثاني **لزوالِ سببِ الحذفِ** ، هذا مذهبُ الأكثرينَ وعليهِ مشَى في الكافيةِ وشرحِها ، لكنَّهُ اختارَ في التسهيلِ **عدمَ الردِّ**))

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٦ / أ .

(٣) ينظر : شرح الرضي ٤ / ٤٠٧ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٧٦ : ((تنبيهانِ : الأوَّلُ : لو كانَ ما قبلَ المحذوفِ معتلاً قدرت فيه الضمَّةُ على هذهِ اللُّغةِ **فتقولُ في (ناجية) : (يا ناجِي)** بالإسكانْ وهو علامةُ تقديرِ الضمِّ ولو كانَ مضمومًا قدَّرتَ ضمًّا غيرَ ضمِّهِ الأوَّلِ نحو : تحاجُ ومنصُ)) .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٤ / أ .

قولُهُ : « **لتطرُّفِها بعدَ [ضمة [١]]** » [٢] .

فتبدلُ الضمَّةُ كسرةٌ والواوُ ياءً . **ب** [٣] .

قولُهُ : « **الأَجْرِي والأَدْلِي** » .

أصلُهُمَا الأجرُو والأَدلُو بضمِّ الرَّاءِ واللَّامِ فقلبُوا الضَّمةَ كسرةً والواوَ ياءً . **تصريح** [٤]

قولُهُ : « **إذ ليسَ في العربيَّةِ ... إلخ** » .

وذلكَ لمزيدِ الثِّقلِ بخلافِ الياءِ التي قبلهَا كسرةٌ ، ويُنظَرُ ما الفرقُ بينَ الاسمِ والفعلِ حيثُ لم يجُز في الأوَّلِ وجازَ في الثَّانِي معَ أنَّه أثقلُ ، وكذا يُقالُ في المبنيِّ . **دنوشريٌّ** [٥] .

قولُهُ : « **اسمٌ معربٌ** » .

فيهِ أنَّ هذا منادَى مفردٌ فهوَ مبنيٌّ ، وأُجيبَ بأنَّ له حكمَ المعربِ لعروضِ بنائِه . **الرَّضيُّ**[٦].

قولُهُ : « **نحوُ : يدعُو** » .

وجَعْلُهُ علمَاً عارِضٌ . **تصريح** [٧] .

قولُهُ : « **في ترخيمِ نحو : صَمَيَان ... إلخ** » .

الصَّمَيَانُ التقلُّبُ، ورجلٌ صَميَان أي شُجاعٌ. **ز**[١]. وإذا رَخَّمتَ شاةً قلتَ على الأوَّلِ(يا شا)، وعلى الثَّانِي (يا شاة) بردِّ اللَّامِ لبقائِهَا على حرفينِ ثانيهُما حرفُ علَّةٍ ولا يكونُ

---

(١) كما في نسخة (ع) وهو الموافق للمطبوع . ينظر : شرح الأشموني ٣ / ٧٦ . وفي بقية النسخ (كسرة) .

(٢) قال الأشموني ٣ / ٧٦ : ((وَ" قل "يَا ثَمِي عَلَى" الوجه "الثَّانِي بِيَا" أي بقلبِ الواوِ ياءً **لتطرِّفِها بعدَ ضمَّةٍ** كما تقولُ في جمعِ "حرو" و"دلو": "**الأَجْرِي**" و"**الأَدْلِي**"، وإلا لزمَ عدمُ النَّظيرِ؛ **إذ ليسَ في العربيَّةِ اسمٌ معربٌ** آخِرهُ واوٌ لازمةٌ قبلَهَا ضمَّةٌ فخرجَ بالاسمِ الفعلُ نحو: "**يدعُو**"، وبالمعربِ المبنيُّ، نحو: "هُوَ" و"ذو" الطائية، وبذكرِ الضمِّ نحو: "دلو" و"غزو"، وباللزوم نحو: "هذا أبوك"، وقلْ **في ترخِيمِ نحو**: "**صَميَان**" و"كروان" على الأوَّلِ: "يا صَميَ" و"يا كروَ" بفتحِ الياءِ والواوِ **لما سبقَ**)) .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٤ / ب ، ١٨٥ / أ .

(٤) ينظر : ٢ / ٢٦١ .

(٥) ينظر : حاشية يس على التصريح ٣ / ٦١٨ .

(٦) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٤١٠ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٦٢ .

كذلكَ اسمٌ متمكِّنٌ، وأمَّا نحو : (غاوٍ) فتقولُ على الأوَّلِ (يا غاوِ) ، وعلى الثَّاني (يا غاوُ) ولا تبدلُهَا همزةً لوجهينِ : أحدُهمَا : أنَّه يتوالى إعلالانِ لأنَّ لامَهُ أُعِلَّتْ ، والثَّاني : أنَّه صارَ كاسمٍ تامٍّ على ثلاثةِ أحرفٍ، وما[كان] [٢] كذلكَ لا تقلبُ واوهُ همزةً نحو: (واو) **مراديّ**[٣] **عنْ أبي حيَّان**[٤]، ونازعَهُ **ناظرُ الجيشِ**[٥]: بأنَّ توالي إعلالينِ إنَّما يُمنَعُ حيثُ يتوافقُ الإعلالانِ ، أمَّا حيثُ يختلفانِ فلا كمَا في (مَاء)، وبأنَّ صحَّةَ الواوِ في (واو) سببُهُ أنَّ ألفَهُ منقلبةٌ عن أصلٍ والواوُ إنَّما تقلبُ همزةً حيثُ وقعتْ طرفاً بعدَ ألفٍ زائدةٍ . **ب**[٦].

قولُهُ : « **لِمَا سبَق** » .

مِنْ أنَّ الياءَ والواوَ محكومٌ لهمَا بحكمِ الحشوِ .

---

(١) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٩٧ .

(٢) ساقط من جميع النسخ وأثبته من كلام المرادي .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١١٤٣ .

(٤) ينظر : الإرتشاف ٥ / ٢٢٣٩ .

(٥) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧ / ٣٦٤٥ .

وناظر الجيش هو : محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم التميمي، المصري، الحلبي، المعروف بناظر الجيش (محب الدين، أبو عبد الله) نحوي، بياني.ولد بالقاهرة (٦٩٧هـ) ، وولي نظر الجيش، والقضاء بالديار المصرية، وتوفي في ذي الحجة سنة (٧٧٨هـ) ، من تصانيفه: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، وشرح التلخيص للقزويني . ينظر : الأعلام ٧ / ١٥٣ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٧٥ .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٦ / أ .

قولُهُ : ((**بقلبِهِمَا ألفاً**)) [١] .

وإنَّمَا لم يُبدَلا كذلكَ على الأوَّلِ [٢] لأنَّ شرطَ إبدالِهِمَا أنْ لا يكونَ بعدهُمَا ساكنٌ وعلى الأوَّلِ بعدهُمَا ساكنٌ تقديرًا دونَ الثَّانِي [٣] . **ب** [٤] .

قولُهُ : ((**معَ عدمِ المانعِ**)) .

وهوَ سكونُ ما بعدهُمَا .

قولُهُ : ((**سيأتي بيانُهُ**)) .

في قولِهِ آخرَ الكتابِ : (**وإنْ سُكِّنَ** – يعني التَّالي – **كُفَّ إعلالُ غيرِ اللَّامِ**)[٥].

قولُهُ : ((**برمَى ودعَا**)) .

أصلُهُمَا : (رميَ ودعوَ) – بفتحِ الياءِ والواوِ – .

قولُهُ : ((**وعِلاوَةٍ**)) .

–بكسرِ العينِ المهملةِ – هي ما علَّقتَهُ على البعيرِ بعدَ تمامِ الوقرِ . **تصريح** [٦] .

قولُهُ : ((**برشاءٍ وكساءٍ**)) .

أصلُهمَا : ((رشايْ وكساوْ)) .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٧٦ : ((وعلى الثاني: "يا صَمَا" و"يا كرا" **بقلبِهما ألفًا** لتحركِهما وانفتاحِ ما قبلَهُما **معَ عدمِ المانعِ** الذي **سيأتِي بيانُهُ** كما فعَل بـ"**رمى**" و"**دعا**"، وقل في ترخيمِ "سقاية" و"**علاوة**" على الأوَّل: "يا سقاي" و"يا علا" وبفتحِ الياءِ والواوِ، وعلى الثاني: "يا سقاء" و"يا علاء" بقلبِهما همزةً لتطرفِهما بعد ألفٍ زائدةٍ كمَا فعلَ **برشاءٍ وكساءٍ**، وقُلْ في ترخيمِ: "لاتَ" مسمًّى بهِ على الأوَّلِ: "يا لا" وعلى الثاني: "يا لاء" بتضعيفِ الألفِ؛ لأنَّه لا يُعلَمُ له ثالثٌ يردُّ إليهِ، وقُلْ في ترخيمِ "ذاتَ" على الأولى: "يا ذا" وعلى الثاني: "**يا ذوا**" **بردِّ المحذوفِ**))

(٢) أي : لغة من ينتظر .

(٣) أي : لغة من لا ينتظر .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٥ / أ .

(٥) قال الناظم (٧٧) :

إن حُرِّك التالي وإن سُكِّنَ كفّ إعلال غيرِ اللام وهي لا يُكفّ

(٦) ينظر : ٢ / ٢٦٢ .

قولُهُ : « **يا ذوا – بِرَدِّ المحذوفِ** » .

إذ أصلُهُ : (ذواتْ) ولذا قيلَ في التَّثنيةِ (ذواتَا) . **ب** [١] .

قولُهُ : « **وَالتزِمِ الأوَّلَ ... إلخ** » [٢].

كلامُهُ هنا شاملٌ للعلمِ والصِّفةِ ، وصرَّحَ في غيرِ التَّسهيلِ بما قالهُ جماعةٌ أنَّ هذا اللبسَ إنَّما يُعتبرُ في الصِّفةِ لا في العلمِ، وهوَ الذي دلَّ عليهِ كلامُ **سيبويه** [٣].

ووجهُهُ أنَّ اشتهارَ المسمَّى بعلمِه ممَّا يزيلُ اللَّبسَ في الغالبِ، قالَ **الرَّضيُّ**[٤] : « والحقُّ أنَّ كلَّ موضعٍ قامتْ فيهِ قرينةٌ تزيلُ اللَّبسَ جازَ التَّرخيمُ على نيَّةِ الضمِّ كانَ أو، لا، وإلَّا فلا» .**دم**[٥]، وعليهِ فيمتنعُ الوجهانِ إذا ألبسَ كلٌّ منهُمَا، فيمتنعُ ترخيمُ نحوِ : (فتاة) فإنَّهُ على الوجهينِ يلتبسُ بـ(يا فتى) غير مرخَّمٍ لكنْ قضيَّتُهُ تجويزُ النَّاظمِ ترخيمَ المثنَّى والجمعِ بحذفِ زيادتهِ كما مرَّ عدمُ موافقتِهِ على ما ذكر، ولعلَّ الفرقَ أنَّ هاءَ التَّأنيثِ وُضِعتْ لتمييزِ المؤنَّثِ فلا يليقُ حذفُهَا عندَ اللَّبسِ لمنافاتِهِ الغرضَ مِنْ وضعِهَا ولا كذلكَ ما عدَاهَا.**سق**[٦].

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٥ / أ .

(٢) قال الناظم (٥٣) :

وَالتزِمِ الأوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ وجوِّزِ الوجهينِ في كَمَسْلَمَهْ

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٥٠ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ١ / ٤٠٥ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٦ / أ .

(٦) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٥

[**قولُهُ** : « **وحبلوِيّ** » [١] .

نسبةٌ إلى حُبْلَى ، (وحمْراويٌّ) نسبةٌ إلى حمْرَاء] [٢] .

قولُهُ : « **لا يكونانِ إلَّا للتَّأنيثِ** » .

ومَا للتَّأنيثِ لا يكونُ مبدلاً . **ب** [٣] .

قولُهُ : « **كمَسْلَمَهْ** » .

-بفتحِ الأوَّلِ- قد يلتبسُ بمسلمٍ مسمًّى بهِ . **ب** [٤] .

قولُهُ : « **الأكثرُ ... إلخ** » [٥] .

لأنَّ المحذوفَ للتَّرخيمِ في حكمِ الموجودِ لأنَّهُ مرادٌ، ووجهُ الثَّاني تقديرُ المحذوفِ (نسيًا) لكونهِ حذفٌ لغيرِ إعلالٍ . **دم** [٦].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٧٧ : ((والثاني: ما يلزمُ بتقديرِ تمامِهِ عدمُ النَّظيرِ كطيلسانَ في لغةِ مَنْ كسرَ اللَّامَ مسمًّى به فتقولُ فيهِ: "يا طيلسُ" بالفتحِ على نيَّةِ المحذوفِ ولا يجوزُ الضمُّ لأنَّهُ ليسَ في الكلامِ "فَيْعَل" صحيحُ العينِ إلا ما ندرَ مِنْ نحو: "صيقل" اسمُ امرأةٍ و"عذابٌ بَيئسٌ" في قراءةِ بعضِهِم، ولا "فيعَل" معتلُّها بل التزمْ في الصَّحيحِ الفتحُ كضيغَم وفي المعتلِّ الكسرُ كسيِّد وصيِّب وهيِّن وكحبليات **وحبلوَى** وحمراوى فتقولُ فيها: "يا حبلى" و"يا حبلو" و"يا حمراو" بفتحِ الياءِ والواوِ على نية المحذوفِ ولا يجوزُ القلبُ على نية الاستقلالِ لما يلزم عليهِ مِنْ عدمِ النَّظيرِ وهوَ كونُ ألفِ "فُعْلى" وهمزةُ "فعلاء" مبدلتينِ وهما **لا يكونانِ إلا للتَّأنيثِ**.

"وَجَوِّزِ الوَجْهَينِ فِي" ما هو "**كَمَسْلَمَه**" بفتحِ الأوَّلِ اسمُ رجلٍ لعدمِ المحذورينِ المذكورينِ، فتقولُ: "يا مَسْلِم" بفتح الميم وضمها.))

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل وأثبته من (ع ، س) .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٦ / أ .

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) قال الأشموني ٣ / ٧٧ : ((تنبيهٌ : **الأكثرُ** فيمَا جازَ فيه الوجهانِ الوجُه الأوَّلُ : وهوَ أنْ ينوي المحذوفَ كما نصَّ عليه في التسهيلِ ، وعبارتُه تقديرُ ثبوتِ المحذوفِ للترخيمِ أعرفُ مِنْ تقديرِ التَّمامِ بدونِهِ)) .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٥/ ب .

تنبيه

أجازَ الجمهورُ وصفَ المرخَّمِ ، ومنعَهُ **السِّيرافيُّ**(١)، **والفرَّاءُ**(٢)، واستقبحَهُ **ابنُ السرَّاجِ**(٣).**دم**(٤)، وظاهرٌ أنَّ على لغةِ عدمِ الانتظارِ يجوزُ رفعُ تابعِهِ مراعاةً للفظِ، وأمَّا على لغةِ الانتظارِ ففيهِ نظرٌ إذ لا ضمَّ في اللفظِ . **ب** (٥)، والذي يظهرُ الجوازُ لأنَّ الحرفَ الذي حقُّهُ الضمُّ في حكمِ الثَّابتِ. **سق**(٦).

قولُهُ : « **قواطناً مكَّةَ ... إلخ** »(٧).

تقدَّمَ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ(٨).

قولُهُ : « **والميمَ الأخيرةَ** » (٩) .

وقِيلَ : أُبدِلَت (يا) .

---

(١) ينظر رأيه في الارتشاف ٤/٢٢٣٦ .

(٢) ينظر رأي الفراء في الأصول لابن السراج ١ / ٣٧٤ .

(٣) ينظر : الأصول ١ / ٣٧٤ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٧ / أ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨١ / ب .

(٦) ينظر : حاشية يس على شرح القطر ٢ / ١١٤ – ١١٥ .

(٧) البيت بتمامه :

وربِّ هذا البلدِ المحرَّمِ والقاطناتُ البيتَ غيرُ الرِّيمِ

قواطناً مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٥٣؛ ويروى : (أو الفاً مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي)

وهو من شواهد : الكتاب ١/ ٢٦، ١١٠،والإنصاف ٢/ ٤٢٣، وشرح المفصل ٦/ ٧٥، وشرح التصريح ٢/ ١٨٩، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٩، وهمع الهوامع ١/ ١٨١، ٢/ ١٥٧.

(٨) حيث عمل اسم الفاعل "أوالفًا" عمل فعله، فنصب مفعولًا به "مكة". ينظر : منهج السالك ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٩) قال الأشموني ٣ / ٧٧ : ((يجوزُ الترخيمُ في غير النِّداءِ بشروطٍ ثلاثةٍ:

... الثاني: أن يصلحَ الاسمُ للنِّداءِ نحو: "أحمد"؛ فلا يجوز في نحو: "الغلام"، ومن ثم خُطِّئَ مَنْ جَعلَ مِنْ ترخيمِ الضَّرورةِ، قوله "من الرجز":

... ... أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

ما ذكره ابن جني في المحتسبِ والأصلُ "الحمامُ" فحذفَ الألفُ **والميمُ الأخيرةُ** لا على وجهِ الترخيمِ لما ذكرناه، ثم كسرَ الميمَ الأولى لأجلِ القافيةِ)) .

قولُهُ : « **لَنِعْمَ ... إلخ** »[١] .

تعشُو[٢] : تسيرُ في العِشاءِ أي : الظلامِ ، **والخَصَر**[٣] : - بمعجمة فمهملة مفتوحتين - شِدَّةُ البرْدِ ، وضَبْطُه بمهملتينِ سهوٌ . **ز** [٤].

قولُهُ : « **أَلا أَضْحَتْ ... إلخ** » [٥] .

رِمَامًا : جمعُ رُمَّة - بالضمِّ - قطعةُ الحبلِ الباليةِ، **وشاسعةً** : بعيدةً، وأُمامًا : أصلهُ « أُمامة» . **ز**[٦] .

قولُهُ : « **الأصلُ : صاحب** »[٧] .

زعمَ **ابنُ خروفٍ**[٨] أنَّ الأصلَ : « صاحبي »، وأنَّهُ أُجرِيَ مَجْرَى المركَّبِ المزجيِّ فرُخِّمَ بحذفِ الكلمةِ الثَّانيةِ، ثُمَّ أدركهُ ترخيمٌ آخرُ بعدَ ذلكَ التَّرخيمِ فحُذِفتِ الباءُ مِنْ (صاحب) وهوَ تعسُّفٌ لا داعيَ إليهِ . **دم** [٩] .

---

(١) البيت بتمامه :

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ

البيت لامرئ القيس في ديوانه (١٤٢)، وهو من شواهد : الكتاب ٢/ ٢٥٤، ورصف المباني (٢٣٩)، وشرح التصريح ١٩٠/٢، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٨١ .

(٢) ينظر : لسان العرب ١٥ / ٥٧ .

(٣) ينظر : الصحاح (خصر) ٢ / ٦٤٦ .

(٤) ينظر : الدرر السنية ٧٩٧/٢، ٧٩٨. وهذا السهو هو من العيني في المقاصد ذكر ذلك زكريا الأنصاري .ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٦٧ .

(٥) البيت بتمامه :

ألاَ أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

البيت لجرير في ديوانه (٢٢١)، وهو من شواهد : الكتاب ٢٧٠/٢، وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، والإنصاف ١/ ٣٥٣، وأوضح المسالك ٤/ ٧٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٧، ٢٦٨.

(٦) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٧٩٨ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ٨٠ : ((قال في التسهيلِ: ولا يرخَّمُ في غيرِهَا -يعني في غيرِ الضَّرورةِ- منادًى عارٍ مِنْ الشروطِ إلا ما شذَّ مِنْ "يا صاح"، و"أطرقْ كرا" على الأشهر؛ إذ **الأصلُ**: "**صاحبُ**" و"كروانُ"، فرخِّمَا مع عدمِ العلميَّةِ شذوذًا، وأشارَ بالأشهرِ إلى خلافِ المبرِّد فإنَّه زعمَ أنَّهُ ليسَ مرخمًا، وإنْ ذُكِرَ "الكروانُ" يقالُ له "كرًا")) .

(٨) ينظر رأي ابن خروف في الارتشاف ٤ / ٢٢٤٦ .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٧ / ب .

الاختِصَاصُ

الاختِصَاصُ

قولُهُ : « **قصرُ الحُكْمِ ... إلخ** » [١].

هذا معناهُ لغةً، وأمَّا اصطلاحاً : فهوَ تخصيصُ حُكْمٍ عُلِّقَ بضميرٍ بما تأخَّرَ عنهُ مِنْ اسمٍ ظاهرٍ معرفةٍ والباعثُ عليهِ إمَّا فخرٌ نحوُ : « عليٌّ ؛ أيُّهَا الجوادُ ؛ يعتمدُ الفقيرُ » ، أو تواضعٌ نحوُ : « إنِّي ؛ أيُّهَا العبدُ ؛ فقيرٌ إلى عفوِ اللهِ » ، أو مجرَّدُ بيانِ المقصودِ نحوُ : « نحنُ ؛ العُرْبَ ؛ أقْرَى النَّاسِ للضَّيفِ » [٢] . **تصريح**[٣] .

قولُهُ : « **كنداءٍ ... إلخ** » .

ولذا ذُكِرَ بعدَ النِّداءِ .

قولُهُ : « **كما جاءَ الخبرُ على صورةِ الأمرِ** » .

نحو: « أحسن بزيد »، والأمرُ على صورةِ الخبرِ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [٤]، والخبرُ على صورةِ الاستفهامِ نحو : ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [٥]، وعَكْسُهُ نحو :

أَحْيَا وأيسرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قتلا والبينُ جَار على ضعْفِي وَمَا عدَلا [٦]

---

(١) قال الأشموني ٣/٨١ : (("الاِخْتِصَاصُ": **قصرُ الحُكْمِ** على بعضِ أفرادِ المذكورِ وهو خبرٌ " كَنِدَاءٍ" أي: جاءَ على صورةِ النِّداءِ لفظًا وتوسعًا كما جاءَ الخبرُ على صورةِ الأمرِ ، والأمرُ على صورةِ الخبرِ ، والخبرُ على صورةِ الاستفهامِ ، والاستفهامُ على صورةِ الخبرِ ...)) .

(٢) من شواهد الكتاب ٢/ ٢٣٤، وأوضح المسالك ٣ / ١١١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٨.

(٣) ينظر : ٢ / ٢٦٨ .

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٣)

(٥) سورة فاطر آية (٣) .

(٦) البيت للمتنبي في ديوانه ٢ / ٢٥ ، وهو من شواهد : المغني ١ / ٢٠ .

قولُهُ : « **في ثَمَانيةِ أَحْكَامٍ** » [١] .

زادَ عليهَا في **التَّصريحِ** : « أنَّهُ لا يكونُ نكرةً ، ولا اسمَ إشارةٍ ، ولا موصولًا ، ولا ضميراً ، وأنَّه لا يستغاثُ بهِ ، ولا يُندَبُ ، ولا يُعنَى بهِ إلا نفسَ المتكلِّمِ ، وأن (أيّاً) هنا أُختلفَ في ضمَّتِها هل هيَ إعرابٌ أو بناءٌ ؟ وفي النِّداءِ بناء بلا خلافٍ ، وأنَّ العاملَ المحذوفَ هنا لم يُعوَّض عنهُ شيءٌ وعَوِّضَ عنهُ في النِّداءِ حرفُهُ ،وأنَّ العاملَ المحذوفَ هنا فعلُ الاختصاصِ وفي النِّداءِ فعلُ الدُّعاءِ ،وهذهِ الأحكامُ راجِعةٌ إلى اللَّفظِ »

وأمَّا الأحكامُ المعنويَّةُ فثلاثةٌ :

أحدُهَا : أنَّ الكلامَ معَ الاختصاصِ خبرٌ ومعَ النِّداءِ إنشاءٌ .

والثَّاني : أنَّ الغرضَ مِنْ ذكرِ تخصيصِ مدلولِهُ مِنْ بينِ أمثالِهِ بما نُسِبَ إليهِ .

والثَّالثُ : أنَّه مفيدٌ لفخرٍ أو تواضعٍ أو زيادةِ بيانٍ بخلافِ النِّداءِ فيهَا » . انتهى[٢] .

قولُهُ : « **وهنَا لا تُوصَفُ بهِ** » .

الاقتصارُ على اسمِ الاشارةِ يدلُّ على أنَّها تُوصَفُ هنا بالموصولِ . **ب** [٣] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٨١ : ((... لكنَّهُ يفارقُ النِّداءَ **في ثمانيةِ أحكامٍ** :

الأوَّلُ: أنَّهُ يكونُ "دُونَ يَا" وأخواتها لفظًا ونية.

الثاني: أنَّهُ لا يقعُ في أوَّلِ الكلامِ بل في أثنائه، وقد أشارَ إليه بقولِه "كَأَيُّهَا الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا".

والثالثُ: أنَّه يشترطُ أنْ يكونَ المقدَّمُ عليهِ اسمًا بمعناه.

الرابعُ والخامسُ: أنَّه يقلّ كونه علمًا وأنَّه ينصبُ مع كونِه مفردًا.

السادسُ: أنَّه يكونُ بألْ قياسًا كما سيأتي أمثلةُ ذلكَ.

السابعُ: أن "أيا" توصفُ في النِّداءِ باسمِ الإشارةِ **وهنَا لا تُوصَفُ بهِ**.

الثامنُ: أنَّ المازني أجازَ نصبَ تابعِ "أي" في النِّداءِ ولم يحكوا هنا خلافًا في وجوبِ رفعِه، وفي الارتشافِ: لا خلافَ في تابعِهَا **أنَّهُ مرفوعٌ**)) .

(٢) ينظر : ٢ / ٢٧٠ – ٢٧٢ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٦ / ب .

قولُهُ : « **أنَّه مرفوعٌ** » .

أي : مراعاةً للفظِهَا .**تصريح** [١]، وهوَ صريحٌ في أنَّ ضمَّ التَّابعِ إعرابٌ فلينظرْ ما العاملُ فيهِ ، فإنَّهم في نظيرِهِ مِنْ النِّداءِ قالوا : أنَّ العاملَ (يا) لأنَّها أحدثَتِ الضمَّ المشبَه للرَّفعِ فروعيَ في التَّابعِ ، ولا يمكنُ ذلكَ هنا إذ ليسَ هنا (يا) قالَهُ **العبادي** [٢]، وسنذكرُ عن **ابنِ الحاجبِ** ما يفيدُ الجوابَ .

قولُهُ : « **يخصُّهُ** » [٣] .

نحو : « أنَا وإنِّي » .

قولُهُ : « **أو يشاركُ فيهِ** » .

نحو : « نحنُ وإنَّا » . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **أيَّتُها العِصابةُ** » .

–بكسرِ العينِ –وجملةُ الاختصاصِ في المثالينِ في موضعِ نصبٍ على الحالِ والمعنى « أنا أفعلُ ذلكَ مخصوصاً مِنْ بينِ الرِّجالِ » ، « واللَّهُمَّ اغفرْ لنا مخصوصينِ مِنْ بينِ العصائبِ» . **تصريح** [٥] .

قولُهُ : « **معرَّفاً بألْ** » .

قالَ **ابنُ الحاجبِ** [١] : « المعرَّفُ بألْ ليسَ منقولاً عن النِّداءِ ؛ لأنَّ المنادَى لا يكونُ ذا لامٍ ، ونحو : « أيُّهَا الرَّجلُ » منقولٌ عنهُ قطعاً ، والمضافُ يحتملُ الأمرينِ : أنْ يكونَ

---

(١) ينظر : ٢ / ٢٦٨ .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٦ / ب ، ١٨٧ / أ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ٨٢ : ((واعلمْ أنَّ المخصوصَ وهوَ الاسمُ الظاهرُ الواقعُ بعدَ ضميرٍ **يخصُّهُ أو يشاركُ فيهِ** على أربعةِ أنواعٍ :

الأوّلُ: أنْ يكونَ "أيُّها" و"أيَّتُها"؛ فلهُما حكمُهما في النِّداءِ وهو الضمّ، ويلزمهُما الوصفُ باسمٍ محلًّى بـ"أل" لازمِ الرفعَ، نحو: "أنا أفعل كذا أيُّها الرجل"، و"اللَّهم اغفرْ لنا **أيَّتُها العِصَابة**".

والثاني : أنْ يكونَ **معرفًا بـ"ألْ"** ...)) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٧ / ب .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٦٩ .

منقولًا عن المنادَى ونصبه بـ(يا) مقدَّرةٍ كمَا في « أيُّها الرَّجلُ »، وأنْ ينتصبَ بفعلٍ مقدَّرٍ نحو : (أعني، أو أَخصُّ، أو أمدحُ) ، والنَّقلُ خلافُ الأصلِ فالأوَلى أنْ ينتصبَ انتصابَ « نحنُ العربَ » . قالَ **الرَّضيُّ** (٢) : والأولى أنْ يُقالَ الجميعُ منقولٌ عن النِّداءِ، وانتصابُه انتصابَ المنادَى إجراءٌ لبابِ الاختصاصِ مجرَى واحداً ، قالَ **الدماميني** : « وهذا لا يَدفعُ ما قالَهُ ابنُ الحاجبِ إذ لنا مندوحَةٌ عَنْ أنْ يُجعلَ مثلُ ذلكَ منقولاً عن النِّداءِ حمْلاً على غيرِه ممَّا وُجدَ فيهِ مسوِّغٌ » . انتهى(٣)

قولُهُ : « **نحنُ العُرْبَ أسخَى** » (٤) .

نحنُ : مبتدأٌ ، وأسخَى : خبرُهُ ، والعُرْبَ : منصوبٌ بـ(أَخصُّ) مُقدَّرا .

قولُهُ : « **نحنُ معاشرَ ... إلخ** »(٥) .

نحنُ : مبتدأٌ ، لا نُورَثُ : خبرُهُ .

قولُهُ : « **نحنُ بنِي ... إلخ** » (٦) .

نحنُ : مبتدأٌ ، أصحابُ الجملِ : خبرٌ .

---

(١) ينظر : الإيضاح ١ / ٢٩٢ ، وشرح الكافية ١ / ٣٩٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٨ / أ .

(٤) قال الناظم (٥٣) :

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أيَ تِلوَ أل كَمِثْلِ **نَحْنُ العُرْبَ** أسْخَى مَنْ بَذَل

(٥) قال الأشموني ٣ / ٨٢ : ((والثالثُ: أنْ يكونَ معرَّفًا بالإضافةِ كقوله صلى الله عليهِ وسلّم: "**نحنُ معاشرَ** الأنبياءِ لا نوُرَثُ")) والحديث من شواهد : أوضح المسالك ٣ / ١١١، وشرح التصريح ٢ / ١٩١، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/٢ أخرجه البخاري في كتاب السنة باب فرض الخمس الحديث (٢) ، وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((لا نورثُ ما تركناهُ فهوَ صدقةٌ)) . حديث ٥٢ / ٧٥٩ .

(٦) البيت بتمامه :

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أصْحَابُ الجَمَل نعني ابن عفان بأطراف الأسل

هذا الرجز قيل : للحارث الضبي كما في الدرر ٣/ ١٣؛ وقيل : للأعرج المعني كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٩١)؛ وهو من شواهد : خزانة الأدب ٩/ ٥٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١.

قولُهُ : « **ولا اسمُ إشارةٍ** »[١] .

ولا موصولٌ ولا ضميرٌ كمَا مرَّ .

قولُهُ : « **إلَّا بلفظِ** : (**أيُّها وأيَّتُها**) »[٢] .

وجهُ الضمِّ فيهِمَا حكايةُ حالهِمَا في النِّداءِ بأنْ نُقِلا بحالهِمَا عن النِّداءِ واستعمِلا في غيرِه

قولُهُ : « **أنْ يليَ ضميرَ متكلِّمٍ** »[٣] .

ولا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ على الضَّميرِ، إنَّما يكونُ بعدَهُ حشواً بينهُ وبينَ ما نُسِبَ إليهِ، أو أخيراً [٤] .

سيوطي [٥] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ٨٣ : ((... ولا يدخلُ في هذا البابِ نكرةٌ **ولا اسمُ إشارةٍ**)) .

(٢) قال الأشموني ٣ /٨٣ : ((تنبيهٌ: لا يقعُ المختصُّ مبنيًّا على الضمِّ **إلَّا بلفظِ "أيُّها" و"أيَّتُها"**، وأمَّا غيرهُما فمنصوبٌ وناصِبُه فعلٌ واجبُ الحذفِ تقديرُه أخصُّ)) .

(٣) قال الأشموني ٣ / ٨٣ : ((الأكثرُ في المختصِّ **أنْ يليَ ضميرَ متكلِّمٍ** كما رأيتَ، وقد يلي ضميرَ مخاطَبٍ كقولهِم: "بكَ اللهُ نرجُو الفضلَ"، و"سبحانكَ اللهُ العظيمُ"، ولا يكونُ بعدَ ضميرِ غائبٍ)) .

(٤) جاء في الهمع (آخراً) .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٢ / ٣١ .

التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ

التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ

هما متساويانِ حُكْماً مفترقانِ معنًى ، فالإغراءُ : التَّسليطُ ، والتَّحذيرُ : عكسُهُ ، والتَّحذيرُ يشملُ على محذِّرٍ بكسرِ الذَّالِ وهوَ المتكلِّمُ ، ومحذَّرٍ بفتحِهَا وهوَ المخاطبُ ، ومحذَّرٍ منهُ وهوَ الشرُّ مثلاً **غزِّي**(١)، ثمَّ التَّحذيرُ يكونُ بثلاثةِ أشياءٍ : بـ(إيَّاكَ) وأخواتِه ، وبما نابَ عنهَا مِنْ الأسماءِ المضافةِ إلى ضميرِ المخاطبِ نحو : (نفسَكَ) ، وبذكرِ المحذَّرِ منهُ نحو : (الأسدَ) وسيأتي بيانُها في كلامِهِ . **ز** (٢) .

قولُهُ : « **تنبيهُ المخاطبِ ... إلخ** »(٣) .

يَرِدُ عليهِ تنبيهُ المتكلِّمِ والغائبِ فإنَّه تحذيرٌ كما سيأتي وإنْ كانَ شاذًّا فلعلَّهُ قصدَ تعريفَ نوعٍ مِنْ التَّحذيرِ وهوَ الكثيرُ المقيسُ . **سم**(٤) .

قولُهُ : « **مكروهٌ** » .

ولوَ في زعمِ المحذِّرِ فقط ، ويحتملُ أنْ يُكتَفَى باعتقادِ المخاطبِ . **سم**(٥) .

قولُهُ : « **محمودٌ** » .

فيهِ ما مرَّ في نظيرِهِ .

قولُهُ : « **وإنَّما ذكر ... إلخ** » .

أو يقالُ ذكرُ الاختصاصِ بعدَ النِّداءِ لأنَّه على صورتِهِ، ولأنَّهُ محوَّلٌ عنهُ، وذكر التَّحذير بعدَ الاختصاصِ لمشاركتِهِ لهُ في كونهِ مفعولاً بفعلٍ يجبُ حذفُهُ على ما يأتي . **ب**(٦).

---

(١) ينظر : فتح الرب المالك ١٧٦ / أ .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٢ .

(٣) قال الأشموني ٣/ ٨٤ : ((التَّحذيرُ : **تنبيهُ المخاطبِ** على أمرٍ **مكروهٍ** ليجتنبَهُ ، والإغراءُ تنبيهُهُ على أمرٍ **محمودٍ** ليفعلَهُ. **وإنَّمَا ذكرَ** ذلكَ بعدَ بابِ النِّداءِ لأنَّ الاسمَ في التَّحذيرِ والإغراءِ مفعولٌ بهِ بفعلٍ محذوفٍ ولا يجوزُ إظهارهُ كالمنادى على تفصيلٍ يأتي ...)) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٥ / أ .

(٥) ينظر : المرجع السابق .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٧ / ب .

قولُهُ : « **استتارُهُ وجبْ** » [١] .

وتقديرُهُ بعدَ إيَّاكَ واجبٌ؛ إذ لوَ قدَّرَ مقدَّماً للزمَ أنْ يكونَ أصلُهُ (باعدك) فيلزمُ تعدِّي الفعلِ الرَّافعِ لضميرِ الفاعلِ إلى ضميرِهِ المتَّصِلِ، وذلكَ خاصٌّ بأفعالِ القلوبِ وما حُمِلَ عليهَا . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **ممتنعٌ على التَّقديرِ الأوَّلِ** » [٣] .

إنَّما يمتنعُ إذا كانَ « باعِدْ » باقياً على معناهُ ، أمَّا إذا ضُمِّنَ معنى فِعلٍ متعدٍّ إلى اثنينِ بنفسِه فالظَّاهرُ الجوازُ ، والحقُّ أنْ يُقالَ : إنَّه لا يُقتصَرُ على تقديرِ « باعِدْ »، ولا على (احذِّر) بل الواجبُ تقديرُ فعلٍ يؤدِّي الغرضَ وإلّا فالمقدَّرُ ليسَ أمراً متعبَّداً بهِ حتى لا يُعدَلَ عنه . **حفيد** [٤] .

قولُهُ : « **وجائزٌ على الثَّاني** » [٥] .

لأن « أُحذِّر » ينصبُ مفعولينِ بغيرِ واسطةٍ، فتقولُ:« أحذِّرك كذا » بخلافِ « باعِدْ » لأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ مِنْ غيرِ بابِ (نصحَ وشكرَ) ومِنْ غيرِ (إنَّ وأنَّ وكي) خاصٌّ بالشِّعرِ . **حفيد**[٦].

---

(١) قال الناظم (٥٣) :

إيَّاكَ والشرَّ ونحوَهُ نُصِبْ محذَّرٌ بما **استتارُهُ وجَبْ**

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٨ / أ ، ب .

(٣) وهو رأي الجمهور ، قال الأشموني ٨٤/٣ : (("وَدُونَ عَطْفٍ ذَا" الحكمِ أي النصبُ بعاملٍ مستترٍ وجوبًا "إيَّا انْسُبْ" سواءٌ وجدَ تكرارٌ، ... أم لم يوجد، نحو: "إيَّاكَ مِنْ الأسدِ"، والأصلُ: باعدْ نفسَكَ مِنْ الأسدِ ، ثم حذف "باعد" وفاعلُهُ والمضافُ، وقيلَ: التقديرُ: أحذِّرك مِنْ الأسدِ، فنحو: "إيَّاكَ الأسدَ" **ممتنعٌ على التَّقديرِ الأوّلِ** وهوَ قولُ الجمهورِ، **وجائزٌ على الثَّاني** وهوَ رأيُ الشَّارحِ **وظاهرُ كلامِ التَّسهيلِ** ويعضُدُهُ البيتُ، ولا خلافَ في جوازِ إيَّاكَ أنْ تفعلَ لصلاحيتِهِ لتقديرِ "مِنْ"، قالَ في التَّسهيلِ: ولا يحذفُ يعني العاطفَ **بعدَ "إيَّا"** إلا والمحذورُ منصوبٌ **بإضمارٍ ناصبٍ** آخرَ **أو مجرورٍ بـ"مِنْ"**، وتقديرُهَا معَ " أنْ تفعلَ " **كافٍ**)) .

(٤) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠٠ .

(٥) وهو رأي ابن الناظم . ينظر : شرح ابن الناظم (٤٣٢).

(٦) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠٠ .

قولُهُ : « **وظاهرُ كلامِ التَّسهيلِ** »[١].

لكنَّ كلامَ التَّسهيلِ الآتي يُقدِّرُ فعلاً آخرَ[٢]، وكلامُ الشَّارحِ[٣]، يقتضِي خلافَه لصلاحيةِ « أُحذِّر » لنصبِ الثَّاني . **ب** [٤] .

قولُهُ : « **بعدَ إيَّا** » .

ما ذُكِرَ لا يختصُّ بـ(إيَّا)، فلا يقالُ : « رأسَكَ والسَّيفَ » إلَّا معَ العطفِ، لكنَّه متعيِّنٌ دونَ (مِنْ) .**دم** [٥].

قولُهُ : « **بإضمارِ ناصبٍ آخرَ** » .

وهذا الإضمارُ جائزٌ لا واجبٌ نصَّ عليهِ **ابنُ عصفورٍ**[٦]، واختارَ **أبو البقاءِ**[٧] أنَّه منصوبٌ بما نَصبَ (إيَّاكَ) فيُقدَّرُ فعلٌ متعدٍّ إلى مفعولينِ نحو: « جنّبْ نفسَك المِراءَ » **دم**[٨].

قولُهُ : « **أو مجرورٍ بمِنْ** » .

نحو : « إيَّاك مِنْ الأسَدِ » . **دم** [٩] .

---

(١) ينظر : التسهيل (١٩٢) .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (١٩٢):((ولا يحذفُ العاطفُ **بعد "إيَّا"** إلا والمحذورُ منصوبٌ **بإضمارٍ ناصبٍ** آخرَ))

(٣) يعني به الأشموني .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٧ / ب ، ١٨٨ / أ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٨ / ب .

(٦) ينظر : شرح الجمل ٢ / ٤١٠ .

(٧) ينظر : رأي أبو البقاء في شرح المرادي ٤ / ٧٠ .

وأبو البقاء هو : عبد الله بن الْحُسَيْن بن عبد الله بن الْحُسَيْن أَبُو الْبَقَاء العكبري الْبَغْدَادِيّ الضَّرِير النَّحْوِيّ الْحَنْبَلِيّ . ولد أوائل سنة (٥٣٨ هـ) ببغداد ، وَقَرَأَ بالروايات على أبي الْحسن البطائحي، وتفقه بِالْقَاضِي أبي يعلى الْفراء، وَقَرَأَ الْعَرَبِيَّة على يحيى بن نجاح وَابْن الخشاب؛ وأقرأ النَّحْو واللغة وَالْمذهب والفرائض والحساب، توفي سنة (٦١٦ هـ). وله مصنفات منها: إِعْرَاب الْقُرْآن، وإِعْرَاب الحَدِيث، وشرح أَبْيَات الْكتاب، وإِيضَاح الْمفصل، واللّبَاب فِي علل الْبناء وَالْإِعْرَاب. ينظر: البلغة ٣٣١/١، وبغية الوعاة ٢/ ٣٨ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٨ / ب .

(٩) ينظر : المرجع السابق ٢٩٨ / ب .

قولُهُ : ((**كافٍ**)) .

لاطِّرادِ حذفِ حرفِ الجرِّ معَ أنَّ عندَ أَمْنِ اللَّبسِ . **دم** [١] .

قولُهُ : ((**أَنْ تدنُو مِنْ الشرِّ**))[٢] .

لعله بدل اشتمال . **ب**[٣].

قولُهُ : ((**فانفصلَ الضَّميرُ**)) .

ويُقدَّرُ الفعلُ بعدَه لا قبلَه لما مرَّ .

قولُهُ : ((**واختارَهُ ابنُ عصفورٍ**))[٤] .

وقد اشتركَ المتعاطفانِ في معنَى العاملِ ، فلا يقالُ : كيفَ تعاطفَا وأحدُهمَا محذَّرٌ والآخرُ محذَّرٌ منهُ ؟ ، قالَهُ **الرَّازيُّ**[٥] . **تصريح**[٦] .

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٨ / ب .

(٢) قال الأشموني ٨٥/٣ : ((تنبيهانِ: الأوَّلُ: ما قدمتُه مِنْ التَّقديرِ في "إيَّاكَ والشرَّ" هو ما اختارهُ في شرحِ التَّسهيلِ وقالَ: إنَّه أقلُّ تكلفًا، وقيلَ الأصلُ اتقِ نفسَكَ **أنْ تدنُو مِنْ الشرِّ** والشرُّ أنْ يدنو منكَ، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ استغنى عن النَّفسِ **فانفصلَ الضَّميرُ**، وهذا مذهبُ كثيرٍ مِنْ النَّحويينَ منهُم السِّيرافيُّ **واختارهُ ابنُ عصفورٍ**، وذهبَ ابنُ طاهرٍ وابنُ خروفٍ إلى أنَّ الثَّاني منصوبٌ بفعلٍ آخرَ مضمرٍ فهوَ عندهما مِنْ قبيلِ عطفِ الجمل)).

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٨ / ب .

(٤) ينظر : المقرب ١/ ٢٥٣ .

(٥) ينظر رأيه في الإرتشاف ٢٨١/٢، وهمع الهوامع ١٦٩/١ .

والرَّازي هو : محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازيّ: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ومولده في الري وإليها نسبته، من تصانيفه : مفاتيح الغيب ، ولوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات ، الإبهام لرفع الأوهام ، وشرح المفصل . ينظر : الأعلام ٣١٣/٦ .

(٦) ينظر : ٢ / ٢٧٤ .

قولُهُ : « **حكمُهُ في غيرِهِ** » [١] .

فإذا قلتَ : « إيَّاك » فعندنا ضميرانِ أحدُهمَا هذا البارزُ المنفصلُ المنصوبُ وهوَ (إيَّاكَ)، والآخرُ ضميرُ رفعٍ مستكنٌّ فيهِ منتقلٌ إليهِ مِنْ الفعلِ النَّاصبِ لهُ ، فإذا أكَّدتَ إيَّاكَ قلتَ : « إيَّاكَ نفسَكَ » ، وأنتَ بالخيارِ في تأكيدِهِ بـ(أنت) قبلَ النَّفسِ، وإنْ أكَّدتَ ضميرَ الرَّفعِ المستكنَّ فيهِ قلتَ : « إيَّاكَ أنتَ نفسَكَ »، ولا بُدَّ مِنْ تأكيدِهِ بـ(أنتَ) قبلَ النَّفسِ حينئذٍ ، وأمَّا العطفُ فتقولُ في العطفِ على إيَّاك : « إيَّاكَ وزيداً والشرَّ »، وإنْ شئتَ قلتَ: « إيَّاكَ أنتَ وزيداً والشرَّ »، وتقولُ إنْ عطفتَ على المرفوعِ : « إيَّاكَ أنتَ وزيدُ »، ويقبحُ بدونِ تأكيدٍ، أو فاصلٍ على ما تقدَّمَ . **دم** [٢]

قولُهُ : « **ماز** [٣] » [٤] .

منادَى مُرخَّمُ (مازِن) .

قولُهُ : « **أي : يا مازنُ قِ رأسَكَ ... إلخ** » .

هلَّا جعلَ تقديرَهُ كـ(هو) في « إيَّاكَ والشرَّ » أي : احْذَرْ تلاقِي رأسِك والسَّيف .

قولُهُ : «﴿ **نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا** ﴾» [٥] .

ذُكِرَ فيه المحذَّرُ منهُ معَ العطفِ .

---

(١) قال الأشموني ٣/٨٥ : ((الثاني: حكمُ الضَّميرِ في هذا البابِ مؤكدًا أو معطوفًا عليهِ **حكمُهُ في غيرِهِ** نحو إيَّاكَ نفسَكَ أنْ تفعلَ، وإيَّاكَ أنتَ نفسَكَ أنْ تفعلَ، وإيَّاكَ وزيدًا أنْ تفعلَ، وإيَّاكَ أنتَ وزيدٌ أنْ تفعلَ)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / أ .

(٣) وهو من أقوال العرب . ينظر : الكتاب ١/ ٢٧٥، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٧٨، وشرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٠.

(٤) قال الأشموني ٣/٨٥ : (("إلاَّ مَعَ العَطْفِ" سواءٌ ذكرَ المحذورُ نحو: "**ماز** رأسَك والسيفَ"، أي: **يا مازنُ قِ رأسَكَ** واحذرِ السَّيفَ، أم لم يذكر نحو: ﴿ **نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾ ، "أَوِ التَّكْرَارِ" كذلك "كالضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ" أي الأسد الأسد "يَا ذَا السَّارِي" ونحو: "**رأسَكَ رأسَكَ**")) .

(٥) سورة الشمس آية (١٣) .

قولُهُ : « **ونحو : رأسَكَ رأسَكَ** » .

أي : (قِ) ، فيهِ تنبيهٌ على أنَّهُ قد يُكتفَى بذكرِ المحذَّرِ عِنْ ذكرِ المحذِّرِ منهُ كعكسِهِ.

قولُهُ : « **خلِّ الطَّريقَ ... إلخ** » [١] .

المنارُ –بفتحِ الميمِ والنُّونِ– حدودُ الأرضِ، والبرزة : الأرضُ الواسعةُ، والباءُ فيها ظرفيةٌ . ع [٢]

قولُهُ : « **وكونُ ما بعدَهَا ... إلخ** »[٣] .

فينبغي أنْ يُقالَ في نحو : « رأسَكَ والسَّيفَ » إنَّ الحذفَ واجبٌ إنْ قُدِّرَ العطفُ ، وجائزٌ إنْ قُدِّرَ المفعولُ معَهُ . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **لِتُذَكِّ لكُم** » [٥] .

مِنْ « التَّذكيةِ » ، والأَسَلُ : –بفتح الهمزة والسِّينِ المهملة– ما رقَّ مِنْ الحديدِ كالسَّيفِ والسِّكينِ [٦] . **تصريح** [٧] .

---

(١) البيت بتمامه :

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

البيت لجرير في ديوانه ٢١١/١؛ وهو من شواهد: الكتاب ١/ ٢٥٤، وشرح المفصل ٣٠/٢، وشرح التصريح ٢/ ١٩٥ ؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٧ .

(٢) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٢٨٨ .

(٣) قال الأشموني ٨٦/٣ : ((تنبيهاتٌ : ... الثالثُ : العطفُ في هذا البابِ لا يكونُ إلَّا بالواوِ **وكونُ ما بعدَهَا** مفعولًا معهُ جائزٌ، فإذا قلتَ: "إيَّاكَ وزيدًا أنْ تفعلَ كذا" صحَّ أنْ تكونَ الواوُ واوَ "مع")) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / أ .

(٥) من حديث عمر بن الخطاب –رضي الله عنه، وجاء الأثر مرويًّا في السن الكبرى للبيهقي ٢٨٤/٩ بلفظ (ليذكِّ) وتمامه: ((ليُذَكِّ لكُم الأسلُ ، والرِّماحُ والسِّهامُ ، وإيايَ وأنْ يحذفَ أحدُكُم الأرنبَ))، وهو من شواهد : الكتاب ٢٧٤/١، وشرح ابن الناظم (٤٣٣)، وأوضح المسالك ٣/ ١١٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٠.

(٦) ينظر : لسان العرب (أسل) ١١ / ١٥ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٧٥ .

قولُهُ : « **ثُمَّ حُذِفَ مِنْ الأوَّلِ المحذورِ** »[١] .

وهوَ حذفُ الأرنبِ .

قولُهُ : « **ومِنْ الثَّانِي المحذَّرِ** » .

وهوَ : « باعدُوا أنفسَكُم » . **تصريح** [٢] .

قولُهُ : « **وفيه شذوذانِ ... إلخ** » .

فيه شذوذٌ ثالثٌ وهوَ اجتماعُ حذفِ الفعلِ وحذفِ لامِ الأمرِ . **توضيح** [٣] .

قولُهُ : « **وإضافةُ إيَّا للظَّاهرِ** »[٤] .

يقتضِي أنَّ (إيَّا) في نحو : « إيَّاه » مضافةٌ للهاءِ، وهوَ قولُ الخليلِ. **تصريح**[٥]، ومذهبُ الجمهورِ أنَّ الهاءَ حرفُ غيبةٍ وعليهِ فمرادُهُ بالإضافةِ الرَّبطُ والتَّعلُّقُ [٦] .

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٨٧ : (("وَشَذَّ" التحذيرُ بغيرِ ضميرِ المخاطبِ نحو "إيَّايَ" في قولِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: "**لتذكِّ لكمُ** الأسلُ والرماحُ والسهامُ، وإيايَ وأنْ يحذفَ أحدكُم الأرنبَ"، والأصلُ : إيايَ باعدُوا عَنْ حذفِ الأرنبِ، وباعدُوا أنفسَكُم عَنْ أنْ يحذفَ أحدكُم الأرنبَ. **ثمَّ حُذِفَ مِنْ الأوَّلِ المحذورُ ومِنْ الثَّاني المحذَّر**، ومثلُ إيَّايَ إيَّانا "وَإيَّاهُ" وما أشبهَهُ مِنْ ضمائرِ الغيبةِ المنفصلةِ "أَشَذ" مِنْ "إيَّايَ"، كما في قولِ بعضِهِم: "إذا بلغَ الرجلُ الستينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشواب"، والتَّقديرُ فليحذرْ تلاقِي نفسِه وأنفسِ الشواب، **وفيهِ شذوذانِ**: مجيءُ التحذيرِ فيه للغائبِ **وإضافةُ "إيَّا" إلى ظاهرٍ** وهو "الشواب"، ولا يقاسُ على ذلكَ كما أشارَ إلى ذلكَ بقوله "وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ" أي مَنْ قاسَ على إيَّايَ وإيَّاهُ وما أشبهُهُما فقدَ حادَ عَنْ طريقِ الصَّوابِ))

(٢) ينظر : ٢ / ٢٧٥ .

(٣) ينظر : ٤ / ٧٢ .

(٤) في جميع النسخ (للظاهر) وفي المطبوع (إلى ظاهر) .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٧٧ .

(٦) ينظر للمسألة في الإنصاف ٢ / ٦٩٥ رقم المسألة (٩٨) .

قولُهُ : « **مُغرًى بهِ ... إلخ** »[١] .

يَختصُّ بابُ الإغراءِ بالمخاطبِ فلا يُقالُ: « شأني والحجّ » ، فإنْ قلتَ :كلامُ المصنِّفِ (يقتضي)[٢] أنَّه جاءَ للمتكلِّمِ والغائبِ، وأنَّهُ اختلف في القياسِ لقوله : « في كلِّ ما قد فُصِّلا » وهذهِ ممَّا فُصِّل ! فالجوابُ أنَّ هذهِ مغالطةٌ؛ لأنَّ الشُّذوذَ إنَّما نقلَهُ في (إيَّا) وقد استثنَى هوَ (إيَّا) في قوله : « بلا إيَّا »، على أنَّه قد جاءَ الإغراءُ للغائبِ نحو : « فعليهِ بالصَّومِ »[٣]، وللمتكلِّمِ نحو : « عليَّ زيداً »، لكنَّهُ قليلٌ ومتأوَّل على أنَّ الأمرَ للمخاطبِ أي : دُلُّوهُ على الصَّومِ ونحوه . **سم** [٤] .

قولُهُ : « **أي إلزم أخاك** »[٥] .

أي : مخالطتَهُ ومراعاتَهُ .

قولُهُ : « **الصلاةَ جامعةً** » .

أي : بنصبِهما على ما ذكرَهُ، ويجوزُ رفعهُمَا على الابتداءِ والخبرِ، ورُفِعَ الأوَّلُ على الابتداء، وحذفِ الخبرِ، ونصبُ (جامعةً) على الحالِ، ونُصِبَ الأوَّلُ على الإغراءِ ، ورُفِعَ الثَّاني على الخبريةِ لمحذوفٍ [٦] . **تصريح** [٧] .

---

(١) قال الناظم (٥٣) :

وَكَمُحَذِّرٍ بِلاَ إيَّا اجْعَلاَ **مُغْرًى بِهِ** فِي كلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ

(٢) في جميع النسخ تصحيف إلى (يعطي) والصواب ما أثبت نقلاً عن ابن القاسم .

(٣) هذا جزء من حديث شريف وتمامه ((يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ **فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ**، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ)). أخرجه البخاري ٣/٧، ومسلم ٢/ ١٠١٨.

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٥ / ب .

(٥) قال الأشموني ٨٨/٣ : ((أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلَى الهَيجَا بغَيرِ سِلاَحِ

وَإنَّ ابْنَ عَمِّ المرءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَل يَنْهَضُ البَازِي بِغَيرِ جَنَاحِ

أي: **الزم أخاك**، ويجوز إظهارُ العاملِ في نحو: "**الصلاةَ جامعةً** "، إذ "الصلاةُ " نصبَ على الإغراءِ بتقديرِ: احضروا، و"جامعة": حالٌ؛ فلو صرَّحتَ باحضروا جازَ)) .

(٦) أي : لمبتدأ محذوف .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٨٠ .

قولُهُ : ((**قد يُرفَعُ المُكرَّرُ ... إلخ**))[١] .

مثلهُ فيهمَا المتعاطفانِ كمَا أشارَ إليهِ بكلامِ **الفرَّاءِ**[٢] . ز[٣].

قولُهُ : ((**النَّجدَةِ**))[٤] .

(-بفتحِ النُّونِ-) [٥] الشَّجاعةُ .

قولُهُ : ((**السِّلاحُ السِّلاحُ**)) .

خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ .

---

(١) قال الأشموني ٣/ ٨٨ : ((تنبيهٌ: **قد يرفعُ المكرَّرُ** في الإغراءِ والتَّحذيرِ ... ، قالَ الفرَّاءُ في قولِهِ تعالى : ﴿ **نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾ نصبُ النَّاقةِ على التَّحذيرِ ، وكلُّ تحذيرٍ فهوَ نصبٌ . ولو رفعَ على إضمارِ هذهِ لجازَ . فإنَّ العربَ قد ترفعُ ما فيهِ معنى التَّحذيرِ)) .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٦٨ .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٤ .

(٤) البيت بتمامه :

إنَّ قَومًا مِنْهُمْ عُمَيرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالوَفَاءِ إذَا قَا ... لَ أَخُو **النَّجْدَةِ السِّلاَحُ السِّلاَحُ**

البيتان بلا نسبة، وهما من شواهد : الخصائص ٣/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٧ .

(٥) في جميع النسخ (بكسرِ النون)، والأولى ما أثبته كما في لسان العرب ٤١٨/٣ مادة (نجد)، وفي حاشية الصبان ٣ / ٢٨٥ .

قولُهُ : ((**كليهِمَا وتمراً** [١])) .[٢]

هذا مثَلٌ وأصلُهُ : أنَّ إنساناً خُيِّرَ بينَ شيئينِ فطلبهُمَا جميعاً وطلبَ الزيادةَ عليهِمَا . **دم** [٣].

قولُهُ : ((**و امرأً ونفسَهُ**)) [٤].

هذا شِبْهُ المثلِ .

قولُهُ : ((**و الكلابَ على البقرِ**)) [٥].

مثَلٌ معناهُ : خلِّ بينَ النَّاسِ خيرِهِم وشرِّهِم واغتنمْ أنتَ طريقَ السَّلامةِ .

قولُهُ : ((**و أَحَشَفاً وسوءَ كِيْلَةٍ**)) [٦].

-بكسرِ الكافِ -كالجِلسَة للهيئةِ ، وهوَ مثلٌ لمنْ يظلمُ النَّاسَ مِنْ وجهينِ .

قولُهُ : ((**و مَنْ أنتَ زيداً**))[٧] .

لمنْ يذكرُ عظيماً بسوءٍ .[٨].

---

(١) هذا القول من الأمثال ، ويروى: "كلاهما "أو: كليهما، أو: كلتاهما" وتمرا". ينظر : وجمهرة الأمثال ٢ / ١٤٢ ، والمستقصى ٢ / ٢٣١ ، ومجمع الأمثال / ١٥٢ .

(٢) قال الأشموني ٣/ ٨٩ : ((خاتمة : قالَ في التَّسهيلِ: ((ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب مثَلٌ وشبهُهُ، نحو: "**كليهما وتمرًا**"، و"**امرأً ونفسَه**"، و"**الكلابَ على البقر**" ، و"**أَحشفاً وسوءَ كِيلة**" ، و"**من أنت زيدًا**"، و"كلَّ شيءٍ ولا هذا"، أو "**ولا شتيمةَ حُرٍّ**"، و"**هذا ولا زعماتِكَ**، و" **إنْ تأتِ فأهلَ اللَّيلِ** وأهلَ النَّهارِ"، و"مرحبًا وأهلًا وسهلًا "، و"**عذيرَكَ**"، و"ديارَ الأحبابِ"، **بإضمارِ: أعطِني**، ودعْ، وأَرسِلْ، وأتبيعُ ، وتذكَّر، واصنعْ ، ولا ترتكبْ ، ولا أتوهَّمْ، وتجدُ، وأصبتَ، وأتيتَ، ووطئتَ، وأحضرْ، واذكرْ. ثُمَّ قالَ: **ورُبَّما قيلَ : كلاهُما** وتمرًا ، **وكلُّ شيءٍ ولا شتيمةُ حُرٍّ**، ومَنْ أنتَ زيدٌ، **أي : كلاهُمَا لي، وزدني**، وكلُّ شيءٍ **أمَمْ** ، ولا ترتكب، **ومن أنتَ كلامُك زيدٌ أو ذكرُكَ** ، والله أعلم)) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / أ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٥) ينظر : جمهرة الأمثال ٢ / ١٦٩ ، والمستقصى ١ / ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٤٢ .

(٦) ينظر : جمهرة الأمثال ١ / ١٠١ ، والمستقصى ١ / ٦٨٧ ، ومجمع الأمثال ١ / ٢٠٧ .

(٧) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٢ .

(٨) ينظر : شرح المثل في : همع الهوامع ٢ / ١٨ ، وتعليق الفرائد ٢٩٩ / أ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٨٦ .

قولُهُ : « **ولا شتيمةَ حُرٍّ** »[١] .

ينبغي أنْ يقولَ : « وولا شتيمةَ حُرٍّ » بواوين حتى يكونَ معناهُ : « وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ»

قولُهُ : « **و هذا ولا زعماتِكَ** » [٢] .

كأنَّ المخاطِبَ وعدَ بأشياءَ فلم يفِ بها ، ثُمَّ رأى الموعودَ على حالٍ دونها فقالَ الموعودُ هذا الكلامَ أي : « أَرضِ هذا ولا أتوهَّمُ زعماتِكَ » .[٣] .

قولُهُ : « **و إنْ تأتِ فأهلَ اللَّيلِ ... إلخ** » [٤] .

المعنى : « تجدُ مَنْ يقومُ لكَ مقامَ أهلكَ في اللَّيلِ والنَّهارِ »[٥] .

قولُهُ : « **و عذيرَكَ** »[٦].

هوَ مصدرٌ كـ(النَّكيرِ والنَّذيرِ) ، وضعَّفهُ بعضُهُم بأنَّ المصدرَ لا يجيءُ على (فعِيل) إلَّا في الأصواتِ كـ(الصَّهيلِ والزَّئيرِ) على أنَّهم قالوا : (وجبَ القلبُ وجيباً) فجاءَ المصدرُ على (فعِيل) في غيرِ الأصواتِ ، فجائزٌ أنْ يكونَ هذا منهُ ، وقيل : هوَ بمعنَى (العاذر) كـ« شهِيد وشاهِد » .**دم** [٧] .

قولُهُ : « **بإضمار أعطِني ... إلخ** » .

ساقَ الأفعالَ النَّاصبةَ للمنصوباتِ المتقدِّمةِ على ترتيبِها في الذِّكرِ السابقِ ، فـ(أعطِني) ناصبٌ (كليهما وتمراً) ، وظاهرُ كلامِهِ أنَّ (تمراً) معطوفٌ على (كليهِما) لأنَّهُ لم يُقدِّر لهُ ناصباً وقدَّرَ غيرَهُ (وزدني تمراً) ، فيكونُ مِنْ عطفِ الجملِ ، (ودعْ) هوَ ناصبُ (امرأً) وأمَّا (نفسَه) فيحتملُ أنْ يكونَ معطوفاً وأنْ يكونَ مفعولاً معَهُ ، (وأرسِلْ) هوَ ناصبُ (الكلابَ على البقرِ)، و(أتبِعْ) ناصبُ (حشفاً)، وأمَّا (سوءَ كِيلةٍ)

---

(١) ينظر : المثل في الكتاب ١ / ٢٨١ ، ولسان العرب ١٢ / ٣١٨ ، وتاج العروس ٣٢ / ٤٥٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨١ ، والمساعد ١ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٣) هذا من كلام ابن الحاجب . ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٠٨ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / ب .

(٦) ينظر : المخصص لابن سيده ٣ / ٣٩١ ، ولسان العرب ٤ / ٥٤٨ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / ب .

فيحتملُ أنْ يكونَ بتقديرِ (وتزيدُ سوءَ كِيلةٍ)، و(تذكَّرْ) هوَ ناصبُ (زيداً) مِنْ قولِهِم :(مَنْ أنتَ زيداً)، و(اصنعْ) هوَ ناصبُ (كلَّ شيءٍ)، و(لا أتوهَّمُ) هوَ ناصبُ (زعماتِكَ) مِنْ قولِهِم: (هذا ولا زعماتِكَ)، وأمَّا (هذا) في هذا التركيبِ فناصبُه محذوفٌ أي:(أرضى هذا ولا أتوهَّمُ زعماتِكَ)[١]، و(تجدُ)هوَ ناصبُ (أهلَ اللَّيلِ وأهلَ النَّهارِ)، و(أصبتَ) هو ناصبُ (مرحباً)، و(أتبيتُ) هوَ ناصبُ (أهلاً)، و(وطئتَ) هوَ ناصبُ(سهلاً) فعلى هذا هيَ ثلاثُ جملٍ، وغيرُهُ جعلَ العاملَ فيها كلِّهَا واحداً وقدَّره(صادفتَ) فعلى هذا هي جملةٌ واحدةٌ، و(أحضِرْ) هوَ ناصبُ (عذيرَكَ).قالَ **سيبويهِ**[٢]: « أي أحضِرْ عُذْرَكَ »، وقالَ **الضَّبيُّ**[٣]: « التَّقديرُ: أحضِرْ عاذِرَكَ »، و(اذكرْ) هوَ ناصبُ(ديارَ الأحبابِ). **دم**[٤].

قولُهُ : « **ورُبَّمَا قيلَ كلاهُمَا** » .

بإثباتِ الألفِ في الأوَّلِ ونصبِ الثَّاني .

قولُهُ : « **وكلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ** » .

برفعِ (كلُّ) ونصبِ (شتيمةَ) .

---

(١) ذكره ابن الحاجب كما مرَّ . ينظر : ص١٢٦ .

(٢) لم أقف على هذا القول من كتاب سيبويه بل الوارد عنه في سياق الرفع ٣١٣/١ قال : ((وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأً، وجعلوا ما بعده مبنيًّا عليه ... ثم استشهد بقول الشاعر :

عذيرك من قولي إذا نمت لم ينم

فلم يحتمل الكلام على اعذرني لكنه قال : إنما عذرُك إياي من مولًى هذا أمره)) . وقد أخطأ الأسقاطي في نسبته لسيبويه، ونقله عنه الصبان دون تدقيق أو إشارة .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٠٠/ أ .

والضبِّي هو : أبوطالب، المفَضّل بن سَلَمة بن عاصم الضبّي البغدادي، من علماء اللغة والنحو والأدب، كوفيّ المذهب، بيته بيتُ علم؛ تلقى علومه الأولى على يد والده، ثم أخذ عن طائفة من العلماء منهم : ابن السكيت، وحضر مجالس ثعلب، كان «مستكثراً من الرواية ونَقْل اللغة» حتى إنه استدرك على الخليل بن أحمد في معجمه المشهور «كتاب العين» توفي سنة (٢٨٧هـ)، على الأرجح ومن مصنفاته :كتاب الاشتقاق، وكتاب المقصور والممدود، والفاخر في الأمثال . ينظر : إنباه الرواة ٣ /٣٠٥ ، وفيات الأعيان ٤ / ٢٠٥ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٢٩٩ / ب ، و ٣٠٠ / أ .

قولُهُ : « **أي : كلاهُمَا لي وزِدِني** » .

يُحتمَلُ أنْ يكونَ (كلاهُمَا) منصوباً على لغةِ مَنْ ألزمَهُ الألفَ[١] ، ويترجَّحُ بسلامتِهِ مِنْ عطفِ الإنشاءِ على الخبرِ .

قولُهُ : « **أَمَمٌ** » .

أي : يسيرٌ .

قولُهُ : « **ومَنْ أنتَ كلامَكَ زيدٍ** » .

فـ(زيدٌ) مرفوعٌ على أنَّهُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي : كلامُكَ أو ذكرُكَ [٢]، قيلَ : وهذا على تقديرِ مضافٍ أي: كلامُكَ كلامَ زيدٍ، ليصحَّ الحملُ ولكنْ لا يناسبُ المقامَ الذي يُستعملُ فيهِ هذا التركيبُ فإنَّهُ يُقالُ لمنْ ذكرَ عظيماً بسوءٍ فالظَّاهرُ أنْ يُقدَّرَ « مذكورُكَ زيدٌ » [٣].

---

(١) وهي لغة قبائل كثيرة من أشهرها : كنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر،وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل ، وزبيد، وخثعم . ينظر : الهمع ١ / ١٤٥ .

(٢) ينظر : الإرتشاف ٤ / ١٤٧٧ .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ٥٩٩ : ((ومن الناس من قدره " مذكورك زيدٌ " ولم يقدره سيبويه إلا " ذكرك زيدٌ " ؛ لأن الرفع قليل ، فوجب أن تقدره تقديراً يقتضي العلة ، فلذلك قدره بالمصدر ، لأن قولك : " ذكرك زيدٌ " فيه اتساع ، لأن الذكر ليس زيد ، فقلّ الرفع لذلك ، ولو كان هذا عند العرب " مذكورك زيدٌ " لكان كثيراً ولم يكن لقلته وجهٌ)) .

أَسْمَاءُ الأَفعالِ والأَصْواتِ

أَسْمَاءُ الأَفْعَال والأَصْوَاتِ

أي : وأسماءُ الأصواتِ كمَا تصرِّحُ بهِ عبارةُ الشَّارحِ[١] الآتيةِ[٢]، وقضيَّةُ كونِها أسماء أنَّها موضوعةٌ لتلكَ المعاني لاعتبارِ الوضعِ في حدِّ الكلمةِ مطلقاً [٣]، لكنْ قالَ **الهِنديُّ** : « ليستْ -أي الأصواتُ -بأسماءَ لعدمِ كونِها دالةً بالوضعِ ، وذكرُهَا في بابِ الأسماءِ لإجرائِها مُجراهَا وأخذِهَا حكمَهَا ». انتهى[٤]، وهوَ الصَّوابُ عندَ المحقِّقينَ فهيَ عندَهُم كلماتٌ ومبنياتٌ حكماً . **سم** [٥] .

قولُهُ : « **ما نابَ عنْ (فعلٍ)** [٦] » [٧] .

أي : اسمٌ نابَ عنْ فعلٍ ... إلخ بدليلِ التَّرجمةِ فالحروفُ خارجةٌ عنْ الحدِّ فلا حاجةَ إلى زيادةِ ما يخرجُهَا كمَا فعلَهُ الشَّارحُ [٨]، والنيابةُ عنْ الفعلِ فسَّرهَا **ابنُ المصنِّفِ**[٩] بما يُخرِجُ المصدرَ فلا حاجةَ إلى زيادةِ ما يخرِجُهُ . **ب** [١٠] .

---

(١) يعني به ابن الناظم .

(٢) قال ابن الناظم (٤٣٧) : ((أسماءُ الأصواتِ : ألفاظٌ أشبهت أسماءَ الأفعالِ في الاكتفاءِ بها دالةٌ على خطابِ ما لا يعقلُ ، أو على حكايةِ بعضِ الأصواتِ)) .

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين . ينظر : توضيح المقاصد ١١٥٩/٣ .

(٤) ينظر : قول الهندي في حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٧/ أ .

والهندي هو : شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الزاولي، الدولت آبادي، الهندي، الحنفي مفسر، نحوي، عارف بالبلاغة. تولي القضاء من مؤلفاته: البحر المواج والسراج الوهاج في تفسير القرآن، بديع الميزان في البلاغة، وإرشاد الطالبين في النحو. توفي سنة ٨٤٩هـ . ينظر : كشف الظنون ١٣٧١، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٤٥، ٤/ ٣٠٩.

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٧ / أ .

(٦) في جميع النسخ (الفعل) وأثبت ما في الألفية .

(٧) قال الناظم (٥٣) :

ما نابَ عَنْ فعلٍ كشتّانَ وصَهْ **هوَ اسمُ فعلٍ** وكذا أوّه ومَهْ

(٨) يعني به الأشموني .

(٩) قال ابن الناظم (٤٣٥) : ((أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ نابت عَنْ الأفعالِ معنىً واستعمالًا كشتَّانَ بمعنى افترقَ ... واستعمالهَا كاستعمالِ الأفعالِ مِنْ كونِهَا عاملةً غيرَ معمولةٍ بخلافِ المصادرِ الآتيةِ بدلاً مِنْ اللَّفظِ بالفعلِ ، فإنَّها وإنْ كانت كالأفعالِ في المعنى فليست مثلَها في الاستعمالِ لتأثُّرِهَا بالعواملِ)) .

(١٠) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٨ / ب .

قولُهُ : « **هو اسمُ فعلٍ** » .

فإنْ قلتَ : ما فائدةُ تسميةِ الأفعالِ بهذِهِ الألفاظِ أمجرَّدُ تكثيرِ الألفاظِ ؟، قلتُ : بلْ المبالغةُ، قالَ **ابنُ السَّرَّاجِ** : « إذا قالَ المتضجِّرُ : (أُفٍّ) فكأنَّهُ قالَ : كثُرَ تضجُّرِي جِدًّا، وإذا قالَ : (هيهاتَ) فكأنَّهُ قالَ : بَعُدَ جِدًّا، ولولا قصدُهُم المبالغةَ لكانتِ الأفعالِ مُغنيةٌ عنهَا . قالهُ بعضُهُم » . **سم** [١] .

قولُهُ : « **لإخراجِ الحروفِ** » [٢] .

كـ(إنَّ وأخواتِها) .

قولُهُ : « **عَنْ أُكْفُفْ** » [٣] .

صحيحٌ على ما قيلَ : إنَّهُ سُمِعَ في (أُكْفُفْ) إنَّهُ يتعدَّى ولا يتعدَّى وبهِ يُرَدُّ قولُ **المراديِّ**:[٤] « مَهْ : انكفِفْ ، لا بمعنى « اكفُفْ » ؛ لأنَّهُ متعدٍّ و « مَهْ » (لا يتعدَّى)[٥]، ولو سُلِّمَ ما قالَهُ فلا نُسلِّم أنَّهُ يمتنعُ تفسيرُ غيرِ المتعدِّي بالمتعدِّي وبالعكسِ، كما لا يمتنعُ أنْ يكونَ [أحد][٦] المترادفينِ متعديًّا، والآخرُ بخلافِهِ، والموقعُ لهُ في ذلكَ قولهُم: اسمُ الفعلِ يعملُ عملَ فعلِهِ، ولعلَّهُم جرَوا فيهِ على الغالبِ، أو أنَّهُ يعملُ عملَ فعلِهِ إنْ ساواهُ في التعدِّي أو غيرِهِ . **ز** [٧] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٧/ أ .

(٢) قال الأشموني ٣ /٩١: ((فما نابَ عَنْ فعلٍ جنسٍ يشملُ اسمَ الفعلِ وغيرَه مما ينوبُ عَنْ الفعلِ، والقيدُ الأوَّلُ – وهوَ لم يتأثَّر بالعواملِ– فصلٌ يخرجُ المصدرَ الواقعَ بدلًا مِنْ اللَّفظِ بالفعلِ واسمَ الفاعلِ ونحوِهما، والقيدُ الثَّاني – وهوَ لم يكنْ فضلةً– **لإخراجِ الحروفِ**؛ فقد بانَ لكَ أن قولَهُ : (كشتَّانَ) تتميمٌ للحدّ: فشتَّانَ: ينوبُ عَنْ افترقَ، وصَهْ ينوبُ عَنْ اسكت، و"أوَّه": عَنْ أتوجَّعْ، و"مَهْ" **عَنْ انكففَ**، وكلُّهَا لا تتأثَّرُ بالعواملِ وليست فضلاتٌ لاستقلالِهَا)) .

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع (انكفف) .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٢ / ٢٤١ .

(٥) في جميع النسخ (لا تتعدى) والأنسب ما أثبته من نص المرادي .

(٦) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل وأثبته من (ع ، س) .

(٧) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٦ .

قولُهُ : « **هوَ الصَّحيحُ** » [١] .

بدليلِ أنَّ منهَا ما هوَ على حرفينِ أصالةً كـ(صَهْ)، وأنَّها (لا تتَّصِلُ)[٢] بها ضمائرُ الرَّفعِ البارزةِ، وأنَّ منهَا ما يخالفُ أوزانَ الأفعالِ نحو : « نزالِ وقَرْقَارِ » وأنَّ الطَّلبيَّ لا يلحقُهُ نونُ توكيدٍ . **سم** [٣] .

قولُهُ : « **استعمالُ الأسماءِ** » .

مِنْ حيثُ إنَّها تُنوَّنُ وتعرَبُ فيفارقُ ما بعدَهُ .

قولُهُ : « **أنَّ مدلُولَهَا لفظُ الفعلِ** » .

ليسَ المرادُ مجرَّدَ لفظِ الفعلِ بلْ لفظُهُ مِنْ حيثُ هوَ دالٌّ على المعنَى الموضوعِ هوَ لهُ مثلاً «آمين» مسمًّى بهِ الفعلُ الذي هوَ « استجِبْ » لا مِنْ حيثُ كونِهِ لفظاً مِنْ الألفاظِ، بلْ مِنْ حيثُ كونِهِ لفظاً دالاًّ على طلبِ الاستجابةِ . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **لكنْ بالوضعِ** » .

بهذا يتميَّزُ عنْ الفعلِ؛ لأنَّ دلالتَهُ على الزَّمانِ بالصِّيغةِ . **ب** [٥] .

قولُهُ : « **مدلولها المصادر** » .

يُحتاجُ على هذا للفرقِ بينَها حيثُ بُنيتْ، وبينَ المصادرِ حيثُ أُعربتْ [٦] .

---

(١) قال الأشموني ٣/٩١: ((تنبيهانِ: الأوَّلُ كونُ هذهِ الألفاظُ أسماءٌ حقيقةٌ **هوَ الصَّحيحُ** الذي عليهِ جمهورُ البصريينَ، وقالَ بعضُ البصريينَ: إنَّها أفعالٌ استعملت **استعمالَ الأسماءِ**، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّها أفعالٌ حقيقيةٌ، وعلى الصَّحيحِ فالأرجحُ **أنَّ مدلولَهَا لفظُ الفعلِ** لا الحدثُ والزمانُ بل تدلُّ على ما يدلُّ على الحدثِ والزمانِ كما أفهمَهُ كلامُهُ، وقيلَ: إنَّها تدلُّ على الحدثِ والزمانِ كالفعلِ **لكنْ بالوضعِ** لا بأصلِ الصِّيغةِ، وقيلَ: **مدلُولُها المصادرُ** ...)) .

(٢) في جميع النسخ (لا يتصل) والأنسب ما أثبته من حاشية ابن قاسم .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٧/ أ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٧ / ب .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٩ / أ .

(٦) هذا القول للشيخ يس على التصريح ٣/٤ .

قولُهُ : « **ذهبَ كثيرٌ مِنْ النَّحويينَ ... إلخ** » [١] .

هذا الخلافُ مبنيٌّ على الخلافِ السَّابقِ[٢]، فعلى القولِ بأنَّها أفعالٌ حقيقةً[٣]، أو أسماءٌ لألفاظِ الأفعالِ[٤] لا موضعَ لها[٥] (من الإعراب)[٦]، وعلى القولِ بأنَّها أسماءٌ لمعاني الأفعالِ، موضِعُهَا رفعٌ بالابتداءِ، وأغنى مرفوعُها عنْ الخبرِ[٧]، وعلى القولِ بأنَّها أسماءٌ للمصادرِ النائبةِ عنْ الأفعالِ، موضعُها نصبٌ بأفعالهَا النائبةِ عنهَا؛ لوقوعِهَا موقعَ ما هوَ في موضعِ نصبٍ [٨]. **تصريح** [٩].

قولُهُ : « **وذهبَ المازنيُّ** [١٠] **... إلخ** » .

ظاهرُ هذا وما بعدَه جريانِهِمَا في « عليكَ وإليكَ » . **ب**[١١] .

قولُهُ : « **في موضعِ نصبٍ** » .

أي : على المصدرِ، وضعَّفَهُ **ابنُ الحاجبِ**[١٢] : بأنَّ « رويدًا » – مثلاً – لو كانَ منصوبًا نصبَ المصدرِ، ولا فعلَ له ملفوظٌ، لوجبَ أنْ يكونَ فعلُهُ مقدَّراً، ويخرجُ حينئذٍ عنْ أنْ يكونَ اسمَ فعلٍ، كما أنَّ « سقيًا ورعيًا » ونحوهُما لمَّا كانت مصادرَ، وكانَ الفعلُ

---

(١) قال الأشموني ٣/٩١: ((**الثاني: ذهبَ كثيرٌ مِنْ النَّحويينَ** منهم الأخفشُ إلى أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا موضعَ لها من الإعرابِ، وهوَ مذهبُ المصنِّفِ، ونسبَهُ بعضُهم إلى الجمهورِ، **وذهبَ المازنيِ** ومَنْ وافقَهُ إلى أنَّها **في موضعِ نصبٍ** بمضمرٍ، ونُقلَ عن سيبويهِ وعن الفارسِي القولانِ. وذهبَ بعضُ النُّحاةِ إلى أنَّها في **موضعِ رفعٍ** بالابتداءِ وأغنَاها مرفوعُهَا عَنْ الخبرِ كما أغنى في نحو "أقائمٌ الزيدانِ")). ينظر: توضيح المقاصد ٣/ ١١٥٩.

(٢) وهو الخلاف في أصل أسماء الأفعال .

(٣) وهو مذهب الكوفيين .

(٤) قال به جمهور البصريين . ينظر لآراء البصريين والكوفيين في الإنصاف ١ / ٢٢٨ المسألة رقم (٢٧) .

(٥) وهو ما ذهب إليه الأخفش واختاره ابن مالك، ونسبه بعضهم للجمهور . ينظر : التسهيل (٢١٠) ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٥٩ .

(٦) تكملة يستقيم بها الكلام أثبتها من التصريح .

(٧) وهو ظاهر مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي وجماعة . ينظر : الإرتشاف ٥ / ٢٢٨٩ .

(٨) وهو قول المازني وطائفة من البصريين .ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ١١٥٩ .

(٩) ينظر : ٢ / ٢٨١ .

(١٠) ينظر : رأي المازني في توضيح المقاصد ٣ / ١١٥٩ والهمع ١٧/١ .

(١١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٩ / أ .

(١٢) ينظر : الإيضاح ١ / ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، والأمالي ١ / ٣٦١ . .

معها مقدَّرًا، وجبَ خروجُهَا عنْ أسماءِ الأفعالِ، وكانَ يجبُ أيضاً أنْ يكونَ معربًا معرفة؛ إذ لا موجبَ للبناءِ حينئذٍ . **دم**[١] .

قولُهُ : « **في موضعِ رفعٍ** » .

رجَّحهُ **ابنُ الحاجبِ**[٢] : بأنَّ اسمَ الفعلِ اسمٌ مجرَّدٌ عنْ العواملِ اللَّفظيةِ فوجبَ أنْ يُحكَمَ بالابتداءِ بهِ . **دم** [٣] .

قولُهُ : « **كآمينَ كَثُرْ** » [٤] .

لأنَّ الأمرَ كثيراً ما يُكتفَى فيه بالإشارةِ عنْ النُّطقِ، فكيفَ لا يُكتفَى بلفظٍ قائمٍ مقامَهُ، ولا كذلكَ الخبرُ . **ض** [٥] .

قولُهُ : « **و" تَيْد "** » [٦] .

– بمثناةٍ فوقيةٍ مفتوحةٍ فمثناةٍ تحتيةٍ ساكنةٍ فدالٍ مهملةٍ –، يقالُ : « تَيْدَ زيدًا »، أي : أمهله، قالَ **أبو عليّ**[٧] : و (تَيْد) مِنْ التُّؤَدةِ فأُبدِلت الهمزةُ ياءً . **دم**[٨] .

قولُهُ : « **و" هَيْتَ "** » .

بفتحِ الهاءِ والياءِ المشدَّدةِ التَّحتيةِ والتَّاءِ المخفَّفةِ الفوقيَّةِ، فيجوزُ فتحُ أَوَّلِهِ وكسرُ آخرِهِ وإسكانُ وسطِهِ مخفَّفًا وهيَ أشهرُ لغاتِهِ وفتحُ أولِهِ وضمُّ آخرِهِ وإسكانُ وسَطِهِ ، وإذا قلتَ :

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٣ / ب .

(٢) ينظر : الإيضاح ١ / ٥٠٥ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٣ / ب .

(٤) قال الناظم (٥٣) :

وما بمعنى افعلْ **كآمينَ كثُرْ** وغيرُهُ كويْ وهيهاتَ نزرْ

(٥) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٨٩ .

(٦) قال الأشموني ٣/ ٩٢ : ((... مِنْ ذلكَ "آمين" بمعنى استجبْ، و"صَهْ" بمعنى اسكت، و"مَهْ" بمعنى انكفف، و"**تَيْد**" و"تَيْدخ" بمعنى أمهل، و"**هَيْتَ**، **وهيَّا**" بمعنى أسرع، و"ويها" بمعنى **أغرَّ**، و"إيهِ" بمعنى امض في حديثكَ، و"**حيَّهَلْ**" بمعنى ائتِ أو أقبلْ أو عجلْ، ومنهُ بابُ نزالِ وقد مرَّ أنَّهُ مقيسٌ **مِنْ الثُّلاثِي**، وأنَّ "قرقارِ" **بمعنى قرقرَ** و"عرعَارِ" **بمعنى عَرعَرَ** شاذٌّ)) .

(٧) أي الفارسي . ينظر : كتاب الشعر (٢٩) ، وشرح الكافية للرضي ٩٤/٣ . والارتشاف ٢٢٥٩/٥ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / ب .

« هيتَ لكَ » فاللَّامُ للتَّبيينِ، والمعنَى : إرادتي لكَ ، أو : أعني لك ، ولا تتعلَّقُ بـ(هيْتَ) . **دم**[١].

قولُهُ : « **و" هَيّا "** » .

بفتحِ الهاءِ وتشديدِ المثنَّاةِ التَّحتيةِ وبعدَهَا ألفٌ، ويجوزُ كسرُهَا (هِيَّا) . **دم**[٢].

قولُهُ : « **أَغرَّ** » .

مِنْ أَغريْتُ .

قولُهُ : « **و حيَّهَلْ** » .

قد تُفرَدُ (حيَّ) مِنْ (هَلْ) فتُستعمَلُ بمعنَى (أَقْبِلْ) وتُعدَّى بـ(على) نحو : « حيَّ على الصَّلاةِ » ، وبمعنى : (إيتِ) ويتعدَّى بنفسِهِ ، كقولِهِ : [٣]

... ... **حيِّ الحمولَ فإنَّ الرَّكبَ قدْ ذهبَا**

وقد يقالُ : (حيَّهَلاً) بالتَّنوينِ ، و (حيَّهَلا) . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **مِنْ الثُّلاثيِّ** » .

أي : التَّامُ المتصرِّفُ كما مرَّ .

قولُهُ : « **بمعنى قَرْقَرْ** » [٥].

أي : صوتٌ، مِنْ « قَرْقَرَ بطنُهُ » . **تصريح** [٦] .

---

(١) ينظر : المرجع السابق ٣١٩ / ب ، ٣٢٠ / أ .

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) تمام صدره :

أنشأتُ أسأله ما بالُ رفقتِهِ ... ...

والبيت لابن أحمر كما في الصحاح مادة (هلل) ١٨٥٤/٥، وهو من شواهد : شرح الكافية للرضي ٧٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢٥١/٦ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / ب .

(٥) ينظر : الصحاح (قرر) ٢ / ٧٩٠ .

(٦) ينظر : ٢ / ٢٨٢ .

قولُهُ : « **بمعنى عَرْعَرْ** » [١].

أي : اِلعَبْ . **دم** [٢] .

قولُهُ : « **وآمِينُ بالمدِّ** » [٣] .

ويجوزُ فيهِ الإمالةُ لا تشديدَ الميمِ . **تصريح** [٤] .

قولُهُ : « **أقولُ إذ خَرَّتْ** » [٥] .

أي : سقطتْ، والكَلْكَلُ والكلكال الصدرُ أو ما بينَ الترقوتينِ. **قاموس**[٦]، والشَّاهدُ في : (آقولُ) حيثُ أُشبعَتْ همزةُ الفتحةِ فتولَّدتِ الألفُ .

قولُهُ : « **بمعنى افترقَ** »[٧].

كذا أطلقَ الجمهورُ[٨]، وقيَّدهُ **الزمخشريُّ**[٩]بكونِ الافتراقِ في المعاني والأحوالِ،كالعِلْمِ والجهلِ والصِّحةِ والسَّقمِ، فلا تستعملُ في غيرِ ذلكَ، فلا يقالُ : « شتَّانَ الخصمانِ عنْ

---

(١) ينظر : الصحاح (عرر) ٢ / ٧٤٣ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٠ / أ .

(٣) قال الأشموني ٣/ ٩٢ : ((تنبيهٌ: في "آمين" لغتانِ: أمينُ بالقصرِ على وزنِ "فعِيل"، **و"آمِّينُ" بالمدِّ** على وزنِ "فاعيل"، وكلتاهُما مسموعةٌ ...)) .

(٤) ينظر : ٢ / ٢٨٢

(٥) البيت بتمامه :

أَقُولُ إذْ خَرَّتْ عَلَى الكَلكَالِ يا ناقتًا ما جلت مِنْ مجالِ

الرجز بلا نسبة وهو من شواهد : الجنى الداني (١٧٨)؛ ورصف المباني (١٢)؛ والمحتسب لابن جني ١/ ١٦٦.

(٦) ينظر : ١ / ١٠٥٤ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ٩٤: (("وَغَيْرُهُ كَوَي وَهَيهَاتَ نَزْرْ" أي غيرُ ما هوَ مِنْ هذهِ الأسماءِ بمعنى فعلِ الأمْرِ قلَّ، وذلك ما هوَ بمعنى الماضِي كشتَّانَ **بمعنى افترقَ** وهيهاتَ بمعنى بعُدَ، **وما هوَ بمعنى المضارعِ كأوّهْ** بمعنى أتوجَّعُ **وأفٍّ** بمعنى أتضجَّرُ، وويْ ووا وواهًا **بمعنى أعجبُ**، كقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ القصص (٨٢) ، أي : **أعجب لعدم فلاح الكافرين**)) .

(٨) ومنهم ابن مالك . ينظر : التسهيل (٢١٢) .

(٩) ينظر : المفصل (١٦١)

مجلسِ الحُكْمِ »[١]. **تصريح**[٢]، وتطلبُ فاعلاً دالًّا على اثنينِ نحو: « شتَّانَ زيدٌ وعمرٌو ، وشتَّانَ الزيدانِ »، وقد تُزادُ (ما) كقولِهِ : [٣]

لشتَّانَ ما بينَ اليزيدينِ في النَّدى ... ...

وأنكرَهُ **الأصمعيُّ**[٤]بناءً على مذهبِهِ: وهوَ أنَّ « شتَّانَ » مثنَّى (شتَّ) بمعنى « مفترِقْ » وهوَ خبرٌ لما بعدَهُ، وحجتُهُ شيئانِ : أحدُهمَا : لغةٌ في (شتَّانِ) وهيَ كسرُ النُّونِ، والثَّاني: أنَّ المرفوعَ بعدَهُ لا يكونُ إلا مثنَّى، أو مَا هوَ بمعنى المثنَّى، ولا يكونُ جمعاً، ولو كانَ بمعنى(افترقَ) لجازَ وقوعُ الجمعِ (فاعلاً له)[٥]، واللُّغةُ الفصحَى –وهيَ فتحُ النُّونِ– تُبطِلُ مذهبَهُ، وأيضاً لو كانَ خبراً لجازَ تأخُّرُهُ عنْ المبتدأِ إذ لا موجبَ لتقدُّمِهِ، ولم يُسمَع متأخِّراً، وكانَ ينبغِي ألَّا يجوزُ « شتَّانَ ما بينهُمَا » على المذهبِ المشهورِ، أيضاً وهو أنَّ شتَّانَ بمعنى(افترقَ)لأنَّ لفظَ (ما) هنا لا يصِحُّ أنْ يكونَ عبارةً (عَنْ)[٦] شيئينِ والمعنى : « افترقَ الحالانِ اللَّذانِ بينهُمَا »، إذ لا يقالُ : « بينَ زيدٍ وعمرٍو حالتانِ : بخلٌ وجودٌ » على معنى أنَّ إحدَى الخصلتينِ مختصةٌ بأحدِهِما والأُخرَى بالآخَرِ، كما يقالُ : « بيني وبينكَ نهرانِ »، بل لا يقالُ في المعاني : « بينهُمَا شيءٌ أو شيئانِ أو أشياءٌ » إلَّا إذا كانا مشتركينِ في ذلكَ، ولو قصرْنا قولَهُ : « شتَّانَ ما بينَ اليزيدينِ » بمعنى : « افترقَ الحالانِ اللَّتانِ بينهُمَا » لكانت كلُّ واحدةٍ مشتركاً فيهَا وهوَ ضدُّ المقصودِ، فنقولُ : إنَّمَا جازَ (شتَّانَ ما بينهُمَا) على معنى (بعُدَ) لأنَّه لا يستلزمُ فاعلينِ و(ما) كنايةٌ عنْ المسافةِ أي : « بعُدَ ما بينهُما مِنْ المسافةِ »

---

(١) هذا المثال لابن عمرون – أحد تلاميذ الزمخشري –كما في التصريح ٢٨٣/٢.

(٢) ينظر : ٢ / ٢٨٣ .

(٣) تمام عجزه :

... ... يزيدِ سليمٍ والأغرِّ بن حاتمِ

البيت لربيعة الرقي في العقد الفريد لابن عبدربه ٢٤١/١، وهو من شواهد : المسائل العسكرية للفارسي (١١٩) ، وشرح المفصل ٣٧/٤ ، ٦٨ ، وشرح شذور الذهب (٤٠٤) ، وخزانة الأدب ٤٥/٣ .

(٤) ينظر : رأي الأصمعي في التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٠/٦ ، ٢٠١ .

(٥) في جميع النسخ (فاعله) والأنسب ما أثبته نقلاً عن شرح الرضي .

(٦) تكملة ليستقيم بها الكلام .

ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) زائدةٌ و (بينَ) فاعلُ (شتَّانَ) لكنْ يلزمُ عليهِ إخراجُهُ عنْ الظَّرفيةِ . **دم عنْ ض**[١]. وأمَّا قولُ بعضِ المحدَثِينَ [٢] :

جَازيتمُونِي بالوِصَالِ قطيعةً شتَّانَ بينَ صنيعِكُم وصنيعِي

فلمْ تستعملهُ العربُ، وقد يُخرَّجُ على إضمارِ (ما) موصولةً بـ(بين). **شرحُ الشُّذورِ**.[٣]

قولُهُ : « **وما هوَ بمعنى المضارعِ** » .

لم يثبتْهُ **ابنُ الحاجبِ**، قالَ **الجاميُّ**: « فما قيلَ إنَّ (أفٍّ) بمعنَى : « أتضجَّرُ » و (أوَّهْ) بمعنى « أتوجَّعُ » فالمرادُ بهِ : تضجَّرتُ وتوجَّعتُ » [٤].

قولُهُ : « **كـ" أَوَّهْ "** » .

-بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ الواوِ مفتوحةً وإسكانِ الهاءِ- وفيهَا لغاتٌ : هذهِ، و(أَوْهِ) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الواوِ وكسرِ الهاءِ، و(آهٍ) بقلبِ الواوِ ألفاً، و(آوّهْ) بفتحِ الهمزةِ ممدودةً وكسرِ الواوِ مشدَّدةً ومخففةً وسكونِ الهاءِ، و(أَوَّهِ) بفتحِ الهمزِ وفتحِ الواوِ المشدَّدةِ وكسرِ الهاءِ، وقد تُمدُّ الهمزةُ في (هذهِ)، و (أَواهْ) بزيادةِ الألفِ والهاءِ كما في النُّدبةِ فتكونُ الهاءُ ساكنةً في الوقفِ ومضمومةً أو مكسورةً في الوصلِ . **دم** [٥] .

قولُهُ : « **وأُفٍّ** » .

فيها ثمانِ لغاتٍ[٦] : ضمُّ الفاءِ بالاتباعِ، وفتحُهَا للتَّخفيفِ، وكسرُهَا على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ وهذهِ الثَّلاثةُ معَ تركِ التَّنوينِ ومعَ وجوبِهِ، والسَّابعةُ (أف) خفيفةُ الفاءِ، والثَّامنةُ (أُفَّ) على وزنِ (حُبْلَى) **دم**[٧]، وأوصلَ في**التَّصريحِ**[١] لغاتِها إلى أربعينَ.

---

(١) ينظر : شرح الكافية ٣/١٠٣، ١٠٤ ، وتعليق الفرائد ٣٢١ / أ .

(٢) لم أقف على من يعين اسم قائل هذا البيت، وقد استشهد به ابن هشام في شرح الشذور (٥٢١) ، وذكره الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ٢٩٢ .

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام (٥٢١) .

(٤) ينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ١١٥ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢١ / ب .

(٦) ذكر ذلك ابن جني . ينظر : الخصائص ٣/٣٩ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢١ / ب .

ثُمَّ إنَّ كونَها اسمَ فعلٍ مقيَّدٌ بـ(ما) إذا لم تُؤنَّث بالتَّاءِ، فإنْ أُنِّثَتْ بها نصبتْ مصدرًا بفعلٍ واجبِ الإضمارِ، وقد تُرفَعُ على الخبريةِ لمحذوفٍ، والمعنى في الوجهينِ على الدُّعاءِ .تسهيلٌ مع شرحِهِ[٢] .

قولُهُ : « **بمعنى : أَعْجَبُ** » .

راجعٌ للثَّلاثةِ قبلَهَا .

قولُهُ : « **لعدمِ فلاحِ الكافرينَ** » .

فيهِ إشارةٌ إلى (أَنْ) معمولة للامٍ مقدَّرةٍ . **ب**[٣] .

قولُهُ : « **وا بأبي أنتِ ... إلخ** »[٤] .

تمامُهُ :

... ... **كأنَّما ذرَّ عليهِ الزَّرنبُ**

فـ(**وا**) اسمُ فعلٍ بمعنى (أَعجبُ)، و (**أنتِ**) -بكسرِ التَّاءِ -مبتدأٌ، وبـ(**أبي**) مقدَّمًا خبرُهُ، و(**فُوكِ**) -بكسرِ الكافِ- مبتدأٌ، و(**الأَشْنَبُ**) : صفةٌ مِنْ(الشَّنَبِ) -بفتحتين- وهوَ حِدَّةُ الأسنانِ [٥]، وخبرُهُ (**كأنَّما ذرَّ**) مِنْ : ذَررتُ الحبَّ، و(**الزَّرنبُ**) -بالزاي- نبتٌ طيبُ الرَّائحةِ [٦]. **تصريح** [٧] .

---

(١) ينظر : ١ / ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) ينظر : (٢١٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٩ / ب .

(٤) تمام صدره :

وا بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ ... ...

الرجز لراجز من بني تميم ، وهو من شواهد : أوضح المسالك ٨٣/٤ ، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٩ ، وإرتشاف الضرب ٣/ ٢٠٠، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٩٠، وهمع الهوامع ١٠٦/٢ .

(٥) ينظر : الصحاح (شنب) ١ / ١٥٨ .

(٦) ينظر : المرجع السابق (زرنب) ١ / ١٤٣ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٨٤ .

قولُهُ : « **عنترُ** » [١] .

أصلُهُ : يا عنترةُ ، و (أَقدِمِ) بمعنى تقدَّمْ . ع [٢] .

قولُهُ : « **قيلَ والآيةُ ... إلخ** » [٣] .

الآيةُ : مبتدأٌ خبرُهُ قولُهُ الآتي : (مِنْ ذلكَ) .

قولُهُ : « **إلى أنَّ الأصلَ : ويلكَ** » .

فالكافُ ضميرٌ مجرورٌ بالإضافةِ . ع [٤] .

قولُهُ : « **والصَّحيحُ الأوَّلُ** » .

وهوَ أنَّ (وَيْ) اسمُ فعلٍ ، والكافُ حرفٌ ، و (أن) على إضمارِ اللَّامِ ، لكنْ في **الجنَى الدَّاني** [٥]: « الصَّحيحُ أنَّ (وَيْ) حرفُ تنبيهٍ معناهُ التَّنبيهُ على الزَّجرِ أي : تنبَّهْ وازدَجِرْ » **دم** . [٦].

قولُهُ : « **وَيْ مفصولةٌ مِنْ كأنْ** » .

و (كأنَّ) للتَّحقيقِ لا للتَّشبيه . **دم**[٧] .

---

(١) البيت بتمامه :

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ وَيكَ **عَنْتَرَ** أَقْدِمِ

البيت لعنترة في ديوانه (٢١٩)؛ وهو من شواهد: الجنى الداني (٣٥٣)؛ وخزانة الأدب ٤٠٦/٦، وشرح المفصل ٤/ ٧٧ ؛ والمحتسب ١/ ١٦، ٢/ ١٥٦، والمقاصد النحوية ٢ / ٢٩٦ .

(٢) ينظر : المقاصد النحوية ٢ / ٢٩٧ .

(٣) قال الأشموني ٣/ ٩٥: ((**قيل: والآية** المذكورة، وقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ القصص (٨٢) مِنْ ذلكَ، وذهبَ أبو عمرو بنُ العلاءِ **إلى أنَّ الأصلَ : ويلكَ** ، فحذفَتِ اللَّامُ لكثرةِ الاستعمالِ وفتحُ أنْ بفعلٍ مضمرٍ كأنَّهُ قالَ: ويكَ أعلمُ أنْ، وقالَ قطربُ: قبلَها لامٌ مضمرٌ والتقديرُ: ويكَ لأنَّ، **والصَّحِيحُ الأوَّلُ**. قالَ سيبويهِ سألتُ الخليلَ عن الآيتينِ فزعمَ أنَّها "**ويْ" مفصولةٌ مِنْ "كأنْ**"...)) .

(٤) ينظر : شرح الشواهد ٢ / ٢٠٠ .

(٥) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ٣٥٤/١ . وقد نقله عن المالقي في كتابه رصف المباني (٤٤٢)

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢١ / أ ، ب .

(٧) ينظر : المرجع السابق ٣٢١ / أ .

قولُهُ : « وَيْ كأنْ مَنْ ... إلخ »[١] .

البيتُ مُدْرَجٌ مِنْ بحرِ الخفيفِ وآخِرُ صدرِهِ الحاءُ مِنْ (يحبب)، و(النَّشَبُ) –بالمعجمةِ– المالُ . **شمني** [٢].

قولُهُ : « وتأويلُهُ عندَهُ في البعدِ »[٣] .

تأويلُهُ : مبتدأٌ خبرُهُ (في البُعدِ) .

قولُهُ : « ويفتحُ الحجازيونَ ... إلخ » .

قالَ بعضُهُم : إنَّ المفتوحةَ مفردةٌ وأصلُهَا: « هَيْهَيَةٌ » كـ(زَلْزَلَةٌ) قُلِبتِ الياءُ الأخيرةُ ألفاً لتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا، والتَّاءُ للتَّأنيثِ، فالوقفُ عليها إذن بالهاءِ، وأمَّا المكسورةُ التَّاءُ فجمعٌ كـ« مسلمَات » فالوقفُ عليهَا بالتَّاءِ وكانَ القياسُ « هَيْهَيَات »كمَا تقولُ: (قرفيات) في جمع (قرفات) إلَّا أنَّهُم حذفوا الألفَ لكونِها غيرُ متمكِّنةٍ كما حذفُوا ألفَ (هذا) وياءَ (الذي) في المثنَّى ، وأمَّا المضمومةُ التَّاء فتحتملُ الإفرادَ والجمعَ، فيجوزُ الوقفُ عليهَا [بالهاء] [٤]والتَّاء . **دم** .[١].

---

(١) البيت بتمامه :

وَيْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيِشَ ضُرِّ

البيت قيل : لزيد بن عمرو بن نفيل كما في خزانة الأدب ١/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛وقيل : لنبيه بن الحجاج كما في الأغاني ١٧/ ٢٠٥؛ وهو من شواهد :الكتاب ٢/ ١٥٥؛ والجنى الداني ص٣٥٣؛ والخصائص ٣/٤١؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٦؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦.

(٢) ينظر : حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب ٢/١١٢ .

والشمني هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمني القسطنطيني الأصل ، الإسكندري ، أبو العباس تقي الدين ، محدث مفسر نحوي ، ولد بالإسكندرية ، وتعلم ومات في القاهرة سنة ٨٧٢هـ ، من مصنفاته : شرح المغني لابن هشام ، ومزيل الخفا طى من ألفاظ الشطا . ينظر : بغية الوعاة ١/٣٧٥ ، والأعلام ١/٢٣٠ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ٩٦ : ((الثاني ما ذكره في هيهات هو المشهور، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ المؤمنون (٣٦) ، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإبهامه، **وتأويله عنده "في البعد"**، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، ويكسرها تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني فيها ستًا وثلاثين لغة ...)) .

(٤) تكملة يستقيم بها الكلام ساقطة من جميع النسخ أثبتها من كلام الدماميني .

قولُهُ : « **اسمُ الفعلِ على ضربينِ ... إلخ** »[٢] .

اعلم أنَّ كلامَهُم في تقسيمِ الفعلِ إلى مرتجلٍ ومنقولٍ يدلُّ على أنَّ اسمَ الفعلِ مجموعُ الجارِّ والمجرورِ وكلامُهُم على موضعِ الكافِ مِنْ الإعرابِ يخالفُ هذا ويقتضِي أنَّ اسمَ الفعلِ إنَّما هوَ الجارُّ فقط . **سق** [٣] .

قولُهُ : « **عليكَ بمعنَى : الزمْ** » .

وقد يتعدَّى بالباءِ نحو : « عليكَ بذاتِ الدِّينِ »[٤]، فيكونُ بمعنى فعلٍ مناسبٍ متعدٍّ بها، وصرَّحَ **الرَّضيُّ** [٥] بأنَّ الباءَ في مثلِهِ زائدةٌ قالَ : « والباءُ تُزادُ كثيراً في مفعولِ أسماءِ الأفعالِ لضعفِهَا في العملِ » . **دم**[٦].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٠ / ب .

(٢) قال الأشموني ٣ / ٩٧ : ((**اسمُ الفعلِ على ضربينِ**؛ أحدُهُما: ما وضِعَ مِنْ أوَّلِ الأمرِ كذلكَ كشتانَ وصه، والثاني: ما نُقِلَ عَنْ غيرِهِ وهوَ نوعانِ؛ الأوَّلُ: منقولٌ عن ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ نحو: **"عليكَ" بمعنى الزم**، ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾المائدة (١٠٥) أي: الزمُوا شأن أنفسَكُم، ودونَكَ زيدًا: بمعنى خُذْهُ، **ومكانَكَ: بمعنى اثبُتْ**، وأمامَكَ: بمعنى تقدَّم، ووراءَكَ: بمعنى تأخَّر، وإليكَ: بمعنى تنحَّ)).

(٣) ينظر : حاشية يس على القطر ٢٠٧/٢ .

(٤) هذا جزء من حديث شريف ونصه : ((تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى إِحْدَى خِصَالٍ ثَلَاثٍ: تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى مَالِهَا، عَلَى جَمَالِهَا، تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا، **عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ** وَالْخُلُقِ تَرِبَتْ يَمِينُكَ)) . ينظر : مصنف ابن أبي شيبة ٥٦٠/٣، ومسند الشهاب القضاعي ٤٤٢/١ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٨٨/٣ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / أ .

قولُهُ : « **ومكانَكَ بمعنى : أُثبتْ** » .

فيكونُ لازمًا، وسمعَ الكوفيُّونَ [١] تعدِيتَهُ قالوا : (مكانكَ زيدًا) أي : انتظِرْ ، قالَ **الدماميني**: « ولا أدري أيُّ حاجةٍ إلى جعلِ هذا الظَّرفِ اسمَ فعلٍ (إما لازمَاً أو متعدِّياً)[٢]، وهلَّا جعلوهُ ظرفاً على بابِهِ ؟،وإنَّما يحسنُ دعوى اسمِ الفعلِ حيثُ لا يمكنُ الجمعُ بينَ ذلكَ الاسمِ وذلكَ الفعلِ نحو: (صَهْ وعليكَ وإليكَ)، وأمَّا إذا أمكنَ فلا كـ(مكانِكَ) ». **دم**[٣]

قولُهُ : « **ولا يُقاسُ على هذِهِ الظُّروفِ** » .[٤]

هوَ الصَّحيحُ؛ لأنَّ فيهِ إخراجَ اللَّفظِ عَنْ أصلِهِ، والقياسُ على ما هوَ مخالفٌ للأصلِ حائدٌ عنْ سُننِ الاستقامةِ [٥] . **دم** [٦].

قولُهُ : « **بلْ يقيسُ ... إلخ** » .

بشرطِ كونِهِ على أكثرِ مِنْ حرفٍ احترازاً مِنْ نحو : « بكَ ولكَ » . **دم**[٧]، وهذا صريحٌ في أنَّ اسمَ الفعلِ إنَّما هوَ الجارُّ .

قولُهُ : « **بمعنى : أَوْلنيهِ** »[٨] .

فيهِ نظرٌ ، أنَّ أوْلِ متعدٍّ لاثنينِ، و (على) لم يتعدَّ إلَّا لمفعولٍ واحدٍ فكيفَ (يكون) [١] هوَ ومسمَّاهُ مختلفينِ ؟، وقد يقالُ : إنَّه مثلُ « آمينَ واستجبْ »، والظَّاهرُ أنَّه اسمٌ

---

(١) ومنهم الفراء . ينظر : معاني القرآن ٣٢٣/١ ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٠٩ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من كلام الدماميني .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / أ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ٩٧ : ((تنبيهاتٌ: الأوَّلُ قالَ في شرحِ الكافيةِ : **ولا يقاسُ على هذهِ الظروفِ** غيرُها إلا عندَ الكسائي أي فإنَّه لا يقتصرُ فيها على السَّماعِ، **بل يقيسُ** على ما سُمِعَ ما لم يُسمَع)) .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٣٩٧ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / أ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / أ .

(٨) قال الأشموني ٣ / ٩٧ : ((الثاني: قال فيهِ أيضًا: لا يستعملُ هذا النَّوعُ أيضًا إلا متصلًا بضميرِ المخاطبِ، وشذَّ قولهم : عليهِ رجلًا بمعنى ليلزم، وعليّ الشيء بمعنى **أولنيهِ**، وإلي: بمعنى أتنحَّى، وكلامُهُ في التسهيلِ يقتضِي أنَّ ذلكَ غيرُ شاذٍ)) . ينظر : شرح الكافية ١٣٩٣/٣ ، والتسهيل (٢١٢) .

لقولِكَ (لألزمْ) أي : لفعلٍ مضارعٍ مقرونٍ بلامِ الأمرِ فإنَّهُ متعدٍّ لواحدٍ ؛ لأنَّ (عليكَ وعليهِ) اسمانِ لفعلِ اللُّزومِ فكذا الآخَرُ ، فإنْ قلتَ : يلزمُ دخولُ لامِ الأمرِ على فعلِ المتكلِّمِ ، قلتُ : لزومُهُ غيرُ صائرٍ ، ففي التَّنزيلِ ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[٢]، وفي الحديثِ : « قومُوا فلأصلِّ لكُمْ »[٣] . **دم**[٤] .

قولُهُ : « **أُخْتُلِفَ في الضَّميرِ ... إلخ** »[٥] .

كونُ الكافِ في (عليكَ) وأخواتِهِ ضميراً مذهبُ الجمهورِ[٦]، وذهبَ **ابنُ بابشاذ**[٧]: إلى أنَّها حرفُ خطابٍ، ويردُّهُ عدمُ استعمالِ الجارِّ وحدَهُ ، وقولُهُم : (عليَّ وعليهِ) وحكايةُ **الأخفشِ**[٨] (عليَّ عبدِالله) بجرِّ (عبدِالله) بدلُ كلٍّ . **دم**[٩] .

قولُهُ : « **فموضِعُهُ رفعٌ** » .

عندَ **الفرَّاءِ**[١٠]، يردُّه أنَّ الكافَ ليستْ مِنْ ضمائرِ الرَّفعِ .**دم**[١١].

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من كلام الدماميني .

(٢) سورة العنكبوت (١٢) .

(٣) أخرجه البخاري في باب الصلاة (٢٠) والأذان (١٦١) ومسلم في المساجد (٢٦٨) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / أ .

(٥) قال الأشموني ٣/ ٩٧ : ((الثالثُ: قالَ فيهِ أيضًا: **اختلفَ في الضَّميرِ** المتَّصِلِ بهذه الكلماتِ؛ **فموضِعُهُ رفعٌ** عند الفراءِ **ونُصِبَ عندَ الكسائي وجُرَّ عندَ البصريينَ** وهو الصحيحُ، لأنَّ الأخفشَ روى عن عربٍ فصحاءَ "**عليّ** عبدِ الله **زيدًا**" **بجرِّ** "**عبدِ الله**"، **فتبيَّن أنَّ الضميرَ مجرورُ الموضعِ**، لا مرفوعُهُ ولا منصوبُهُ، ومع ذلكَ فمعَ كلِّ واحدٍ مِنْ هذهِ الأسماءِ ضميرٌ مستترٌ مرفوعُ الموضعِ بمقتضى الفاعلية، فلكَ **في التوكيدِ أنْ تقولَ**: "عليكُم كلكم زيدًا" بالجرِّ توكيدًا للموجودِ المجرورِ، وبالرفعِ توكيدًا للمستكنِّ المرفوعِ)).

(٦) ينظر : الارتشاف ٥/٢٣١٠ وتوضيح المقاصد ٣/١١٦٥

(٧) ينظر : توضيح المقاصد ٣/١١٦٥، وحاشية يس على القطر ٢/٢٠٧

وابن بابشاذ : هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم ، كان له حلقة اشتغال بجامع مصر ثم تزهد وانقطع للعبادة ، مات سنة (٤٦٩هـ ، وقيل : ٤٥٤هـ) من مؤلفاته : شرح جمل الزجاجي ، والمحتسب في النحو ، وشرح النخبة وغير ذلك . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ١٨ ، ١٩ .

(٨) ينظر : رأي الأخفش في التسهيل (٢١٣)، والارتشاف ٥/٢٣١٠، وتوضيح المقاصد ٣/١١٦٥ .

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٣ / أ .

(١٠) ينظر رأي الفراء في الإرتشاف ٥/٢٣١٠ وتوضيح المقاصد ٣/١١١٦٥ .

(١١) ينظر : تعليق الفرائد ٢٣ / أ .

ويُجابُ : بأنَّهُ مِنْ استعارةِ ضميرٍ غيرِ الرَّفعِ لهُ ، لكنْ في **المغني**[١] : أنَّ نيابةَ ضميرٍ عنْ ضميرٍ إنَّما جاءتْ في المتَّصِلِ بثلاثةِ شروطٍ : كونُ المنوبِ عنهِ منفصلاً، وتوافقُهمَا في الإعرابِ ، وكونُ ذلكَ في الضَّرورةِ، كقولهِ [٢] :

... ... **أَلَّا يجاوِرَنا إلَّاكِ ديَّارُ**

إلَّا أنْ يقالَ : الفرَّاءُ لا يشترِطُ الأخيرَ، ثُمَّ إنَّهُ يلزمُ الفرَّاءَ أنَّ ضمائرَ الرَّفعِ لا تستترُ . **سق** [٣]

قولُهُ : « **ونُصِبَ عندَ الكِسائيِّ** »[٤].

أي : على المفعوليَّةِ والفاعلُ مستترٌ والتَّقديرُ « الزمْ أنتَ نفسَكَ »، قالَ **الدماميني** : « ويردُّهُ قولهُم : (عليكَ زيداً) بمعنى (خُذْ)، وخُذْ إنَّما يتعدَّى لواحدٍ » . انتهى[٥].

قولُهُ : « **وجُرَّ عندَ البصريينَ** »[٦].

بالإضافةِ في نحو : (دونَكَ) وبحرفِ الجرِّ في (عليكَ) . **ب**[٧].

قولُهُ : « **عليّ** » .

بتشديدِ الياءِ على أنَّ (على) جارةٌ لضميرِ المتكلِّمِ الذي هوَ الياءُ . **دم**[٨].

---

(١) ينظر : ١ / ٥٧٧ .

(٢) تمام صدره :

وما نبالِي إذا ما كنتِ جارتَنَا ... ...

البيت : بلا نسبة وهو من شواهد : شرح المفصل ٣/ ١٠١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٤١ ، والخصائص ١٩٧/٢ .

(٣) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٠٧ .

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٣ / أ .

(٦) ينظر : الإرتشاف ٢٣١١/٥ .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٩ / ب .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / ب .

قولُهُ : « **زيدًا** » .

مفعولٌ بهِ لاسمِ الفعلِ وهوَ (عليَّ) .

قولُهُ : « **بجرِّ عبدِالله** » .

وهيَ شاذةٌ عندَ الجماعةِ؛ لإبدالِ الظَّاهرِ مِنْ ضميرِ الحاضرِ بدلَ كلٍّ غير مفيدٍ للإحاطةِ، وجوازُ ذلكَ رأيُ **الأخفشِ**(١)، والأقربُ جعلُهُ عطفَ بيانٍ. **دم**(٢)، لكنْ قالَ **زكريا** : « وبِمَا نقلَهُ **الأخفشُ** عُلِمَ وَهْمُ مَنْ فَهِمَ أنَّ « عليَّ » في : عليّ (عبدالله)(٣) جارةٌ لياءِ المتكلِّمِ لا لـ(عبدِالله)، حتى بنى عليهِ أنَّ (عبدالله) عطفُ بيانٍ أو بدلٌ مِنْ الياءِ » . انتهى(٤) .

قولُهُ : « **فتبيَّنَ أنَّ الضَّميرَ مجرورُ الموضعِ** » .

قيلَ : ويلزمُ على هذا تعدِّي فعلِ الضَّميرِ المتَّصلِ إلى ضميرِهِ (المتصل)(٥) في غيرِ بابِ (ظنَّ)، وفيهِ نظرٌ . **دم** (٦) .

قولُهُ : « **أنْ تقولَ في التَّوكيدِ** (٧)**... إلخ** » .

في بعضِ التَّعاليقِ ما نصُّهُ : « عليكَ نفسَكَ ، أنتَ نفسَكَ ، نفسَك ، تقدَّمَ توكيدُ المجرورِ لأنَّ مؤكده ضميرٌ ملفوظ بهِ، ثُمَّ تأتي بالمرفوعِ ثُمَّ بالمنصوبِ لأنَّهُ فضلةٌ (فحقُّه التَّأخيرُ) »(٨).انتهى(٩). فـ(نفسكَ) الأوَّلُ توكيدٌ للكافِ و(أنتَ) فاعلُ (عليكَ) وفي

---

(١) ينظر : رأي الأخفش في التسهيل (٢١٣)، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٧/٣، والإرتشاف ٢٣١٠/٥.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / ب .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) ينظر : الدرر السنية٢ / ٨٠٧ ، ٨٠٨ .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٢ / ب .

(٧) في المطبوع ٣ / ٩٧ : ((فلكَ في التوكيدِ أنْ تقولَ ...)) .

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٩) هذا نص من كتاب النهاية لابن الخباز كما ذكر ذلك ابن قاسم في حاشيته على ابن الناظم ٢٥٨/أ .

التَّحقيقِ توكيدٌ لفظيٌّ للفاعلِ المستترِ، و(نفسكَ) الثَّاني توكيدٌ معنويٌّ للفاعلِ، و(نفسكَ) الثَّالثُ مفعولٌ بهِ لاسمِ الفعلِ وهوَ (عليكَ).**سم** [١]

قولُهُ : « **ثُمَّ صغَّرُوا الإروادَ** » [٢] .

الأحسنُ أنْ يكونَ تصغيرَ (مُرْوِد) لأنَّ اسمَ الفاعلِ يُصغَّر، فأمَّا المصادرُ فلا يجوزُ تصغيرُ[ها] [٣] قبلَ التَّسميةِ . **سم**[٤].

قولُهُ : « **تصغيرُ التَّرخيمِ** » .

سُمِّيَ بذلكَ لما فيهِ مِنْ حذفِ الهمزةِ والألفِ الزائدتينِ، والترَّخيمُ الحذفُ. **تصريح**[٥].

قولُهُ : « **كونُهُ مبنيًّا** » .

لا يلزمُ مِنْ كونِهِ مبنيًّا كونُهُ اسمَ فعلٍ ؛ لأنَّ كثيراً مِنْ الأسماءِ مبنيٌّ ومعَ ذلكَ ليسَ باسمِ فعلٍ . **حفيد** [٦].

قولُهُ : « **عدمُ تنوينِهِ** » .

أنْ يكونَ مبنيًّا، وحقُّ العبارةِ أنْ يقولَ : « الدليلُ على بنائِهَا أنَّها أشبهتِ الحرفَ في كونِهَا أبدًا عاملةً غيرَ معمولةٍ » . **حفيد** [٧] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٨ / أ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ٩٨ : (("كَذَا رُوَيدَ بَلهَ نَاصِبَينِ" أي ناصبين ما بعدهما، نحو: "رويد زيدًا" و"بله عمرًا"، فأما "رويد زيدًا" فأصله أرود زيدًا أروادًا بمعنى أمهله إمهالًا، **ثمَّ صغَّروا الإروادَ تصغيرَ الترخيمِ** وأقاموُه مقامَ فعلِه ... ثم إنَّهم نقلوُه وسمَّوا به فعلَه فقالوا: "رويدَ زيدًا"... والدليلُ على أنَّ هذا اسمَ فعلٍ **كونُهُ مبنيًّا**، والدليلُ على بنائِهِ **عدمُ تنوينِهِ**)) .

(٣) ساقط من الأصل وأثبته من النسخة (ع ، س) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٨/ ب .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٨٧ .

(٦) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠١

(٧) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **بَلْهَ الأَكُفّ** » [١] .

تقدَّمَ تمامُهُ والكلامُ عليهِ في المفعولِ المطلقِ [٢] .

قولُهُ : « **وهوَ الأصلُ في المصدرِ المضافِ** » [٣] .

يعني : أنَّهُ محوَّلٌ عَنْ المنوَّنِ . **ز** [٤].

قولُهُ : « **ومنعَ المبرِّدُ النَّصبَ** »[٥].

هوَ الموافقُ لما جزمُوا بهِ في إعمالِ المصدرِ، مِنْ اشتراطِ كونِهِ مكبَّراً، فكيفَ أجازوا إعمالَ هذا المصغَّرِ إلَّا أنْ يكونَ هذا مستثنًى بناءً على ورودِ نصبِهِ المفعولَ في كلامِ العربِ على خلافِ القياسِ . **ب** [٦] .

---

(١) البيت بتمامه :

تَذرُ الجمَاجِمَ ضاحيًا هامَاتُهَا **بَلْهَ الأَكُفِّ** كأنَّهَا لم تخلَق

البيت لكعب بن مالك في ديوانه (٢٤٥)؛ وهو من شواهد : شرح المفصل ٤/ ٤٨؛ والجنى الداني (٤٢٥) ، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٧؛ ومغني اللبيب ١/١٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٢) قال الأسقاطي : ٣١١ / أ ((وقد رُويَ – أي البيتُ – بالأوجهِ الثلاثةِ : اسمٌ لـ" دَعْ " ، ومصدرٌ بمعنى " التَّرْكُ " ، واسمٌ مرادِفٌ لـ" كيفَ " وما بعدَهَا منصوبٌ على الأوَّلِ ، ومخفوضٌ على الثاني ، ومرفوعٌ على الثالثِ ، وفتحُهَا بناءً على الأوَّلِ والثالثِ ، وإعرابٌ على الثاني ...)) .

(٣) قال الأشموني ٣ / ٩٩ : ((وقد رُويَ قوله : "بَلْهَ الأَكُفِّ" بالجرِّ على الإضافةِ؛ فرويد: تضافُ إلى المفعولِ كما مرَّ، وإلى الفاعلِ نحو: "رويد زيد عمرًا"، وأما "بله" فإضافتُها إلى المفعولِ كما مرَّ، وقالَ أبو علي: إلى الفاعلِ، ويجوزُ فيها حينئذٍ القلبُ، نحو "بهل زيد"، رواه أبو زيد، ويجوز فيها حينئذٍ التنوينُ ونصبُ ما بعدَهما بهما، **وهوَ الأصلُ في المصدرِ المضَافِ**، نحو: "رويدًا زيدًا" و"بلها عمرًا"، **ومنعَ المبرِّدُ النصبَ** برويد؛ لكونه مصغرًا)) .

(٤) لم أجد نص هذه العبارة بل الموجود : ((أي : بلا تنوين ؛ لأنها لا تنون)) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٨.

(٥) ينظر : المقتضب ٢٠٨/٣ ، وتوضيح المقاصد ١١١٦/٣ .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٩ / ب .

قولُهُ : « **مِنْ بَلْه** » [١] .

بفتحِ (بَلْه) وكسرِها ، فوجهُ الكسرِ ما ذكرَهُ الشَّارحُ [٢].

وأمَّا وجهُ الفتحِ فقالَ **الرَّضيُّ** : « إذا كانت (بَلْه) بمعنى (كيفَ) جازَ أنْ تدخُلَهُ (مِنْ) ، حَكَى **أبوزيدٍ**[٣] : « إنَّ فلاناً لا يُطِيقُ حملَ الفِهْرِ فمِنْ بَلْهَ أنْ يأتي بالصَّخرةِ » أي : كيفَ ومِنْ أينَ ؟ [٤]. وعليهِ تُخَرَّجُ هذهِ الرِّوايةُ فيكونُ (بَلْهَ) بمعنى (كيفَ) التي للاستبعادِ و (ما) مصدريةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ (مِنْ بَلْه)، والضَّميرُ المجرورُ بـ(على) عائدٌ على الذِّهنِ (الذخر) . **شمني** [٥] .

قولُهُ : « **وخارجةٌ عَنْ المعانِي المذكورةِ** » [٦] .

لقائلٍ أنْ يقولَ : « جازَ أنْ يكونَ مصدراً بمعنى (التركِ) مفيداً للتَّعليلِ والمعنى : (أعددتُ لعبادي الصَّالحينَ مِنْ أجلِ تركِهِم ما علمتمُوهُ مِن المعاصِي) فلا تكونُ خارجةً عَنْ المعاني المذكورةِ » . **شمنِّي**[٧].

قولُهُ : « **مِنْ ضميرِ المصدرِ المحذوفِ** » .

أي : الذي دلَّ عليهِ الفعلُ .

---

(١) هذا جزء من حديث قدسي وتمامه : ((يقولُ اللهُ تباركَ وتعَالى: أعددتُ لعبادِيَ الصَّالحينَ ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ سمِعَتْ ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ ذُخرًا **مِنْ بَلْهِ** ما أطَّلعتُم عَلَيْهِ)) الحديث في صحيح البخاري رقم ٤٧٨٠ ، وفي تفسير البغوي ٦٠٢/٣ ، والقرطبي ١٠٥/١٤ بدون (من) وهو من شواهد الأشموني ٩٩/٣، ١٠٠.

(٢) يعني به الأشموني . ينظر : منهج السالك ٣ / ٩٩ .

(٣) ينظر : رواية أبي زيد في شرح الكافية للرضي ٩٤/٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٩٤/٣ .

(٥) ينظر : حاشية الشمني ١ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٠٠ : ((فوقعت معربةً مجرورةً بـ"من" **وخارجةً عن المعاني المذكورة**، وفسَّرهَا بعضُهم بـ"غير"، وهو ظاهرٌ، وبهذا يتقوّى من بعدها من ألفاظِ الاستثناءِ وهو مذهبٌ لبعضِ الكوفيينَ، وأمَّا "رويد" فتكونُ حالًا نحو: "ساروا رويدًا" فقيلَ: هو حالٌ مِنْ الفاعلِ أي مرودينِ، وقيل: **مِنْ ضميرِ المصدرِ المحذوفِ** أي ساروه أي السير رويدًا، وتكون نعتًا لمصدرٍ إمَّا مذكورٍ نحو: "ساروا سيرًا رويدًا" **أو محذوفٍ نحو "ساروا رويدًا"** أي: سيرًا رويدًا)).

(٧) ينظر : حاشية الشمني ١ / ٢٤٠ .

قولُهُ : « **أو محذوفٍ نحُو : سَارُوا رويدًا** » .

مذهبُ **سيبويهِ** : أنَّ نصبَ هذا على الحالِ ولا يكونُ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ؛ لأنَّ (رويداً) صفةٌ غيرُ خاصةٍ بالموصوفِ فلا تحذفُ إلَّا على قبحٍ[١] .

قلتُ : « ليسَ الغرضُ باشتراطِ الخُصوصِ بالموصوفِ إلَّا ليكونَ ذلكَ قرينةً يُعلَمُ بها المحذوفُ، فإذا حصلَ العلمُ بدونِ كونِ الصِّفةِ خاصةً بالموصوفِ لم يمتنعِ الحذفُ، وهنا العلمُ حاصلٌ بأنَّ الموصوفَ هوَ (السَّيرُ) للقرينةِ الدَّالةِ عليهِ فلا ضيرَ في حذفِهِ ». **دم**[٢].

قولُهُ : « **متعلقانِ بـ" تنوب "** »[٣] .

الوجهُ أنَّ (مِنْ عَمَلْ) بيانٌ لـ(ما) الواقعِ مبتدأً . **ب**[٤] .

قولُهُ : « **فترفعُ الفاعلَ** »[٥] .

ولا تعملُ الجرَّ بالإضافةِ . **سم**[٦] .

قولُهُ : « **مذهبُ النَّاظمِ جوازُ ... إلخ** »[٧] .

استدلَّ بقولِ **سيبويه**[٨] في (زيداً عليكَ) كأنَّكَ قلتَ : (عليكَ زيداً)، ورُدَّ بأنَّ ما قالُهُ سيبويه تفسيرُ معنًى لا تفسيرَ إعرابٍ . **تصريح**[١] .

---

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٤ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / ب .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٠٠ : ((وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَل لَهَا" ما مبتدأ موصول صلته "لما"، و"ما" من "لما" موصول أيضًا صلته "تنوب"، و"عنه" و"من عمل": **متعلقان بتنوب**، و"لها" خبر المبتدأ ...)) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٨٩ / ب .

(٥) قال الأشموني ٣ /١٠٠: ((يعني أنَّ العملَ الذي استقرَّ للأفعالِ التي نابت عنهَا هذهِ الأسماءِ مستقرّ لها أي لهذه الأسماء، فترفعُ الفاعلَ ظاهرًا في نحو: "هيهاتَ نجدُ وشتانَ زيدٌ وعمرٌو"، لأنَّكَ تقولُ: بعُدت نجدٌ وافترقَ زيدٌ وعمرو، ومضمرًا في نحو: "نزالِ"، وينصبُ منها المفعولُ ما نابَ عن متعدّ نحو: "دراكِ زيدًا"، لأنَّكَ تقولُ: أدركْ زيدًا)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٩ / أ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ١٠٠ : ((تنبيهات : ... الثاني: **مذهبُ النَّاظِم جوازُ** إعمالِ اسمِ الفعلِ **مضمرًا**، قالَ في شرحِ الكافيةِ: إنَّ إضمارَ اسمِ الفعلِ مقدمًا لدلالةِ متأخِّرٍ عليهِ جائزٌ عندَ سيبويهِ)) .

(٨) ينظر : الكتاب ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

قولُهُ : «**مضمرًا** » .

أي : وجوبًا .

قولُهُ : « **ولا علامةَ للمضمرِ ... إلخ** » [٢] .

أي : لا يبرزُ بلْ يستكنُّ مطلقاً ، فتقولُ : (صَهْ) للواحدِ وغيرِهِ المذكَّرِ، والمؤنَّثِ بلفظٍ واحدةٍ . **دم** [٣] .

قولُهُ : « **غَلِطَ فعدَّهُمَا ... إلخ** » .

لا وجهَ للتَّغليطِ، فإنَّ الذَّاهبَ إلى هذا لا يستلزمُ ما قالَهُ المصنِّفُ مِنْ أنَّ لحوقَ الضَّمائرِ البارزةِ لا يكونُ إلَّا في الأفعالِ ، والمسألةُ خلافيةٌ ، فمَنْ عدَّهُمَا مِنْ أسماءِ الأفعالِ يعتذرُ عَنْ لحوقِ الضَّمائرِ لهُمَا بقوةِ مشابهتِهِمَا للأفعالِ فعومِلا معاملتَهُمَا في ذلكَ. **دم** [٤] .

قولُهُ : « **هَلْمُمَن** » .

زعمَ **الفرَّاءُ**[٥] : أنَّ الصَّوابَ أنْ يُقالَ : (هَلُمَّنَّ) بإبقاءِ (هَلُمَّ) على حالهَا وزيادةِ نونٍ قبلَ ضميرِ الفاعلِ تُدغَمُ في الضَّميرِ ليقعَ السُّكونُ الواجبُ قبلَ نونِ الضَّميرِ على تلكَ النُّونِ المزيدةِ ، وتبقى نونُ (هَلُمَّ) على تشديدِهَا وفتحِهَا كما زيدتْ النُّونُ في (مِنِّي وعَنِّي) محافظةً على سكونِ نونِ (مِنْ وعَنْ) . **دم** [٦] .

---

(١) ينظر : ٢ / ٢٩٢ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٠١ : ((الثالثُ : قال في التسهيلِ: **ولا علامةَ للمضمرِ** المرتفعِ بها يعني بأسماءِ الأفعالِ، ثمَّ قالَ وبروزُهُ مع شبهِهَا في عدمِ التَّصرفِ دليلٌ على فعليته، يعني كما في "هاتِ وتعالِ فإنَّ بعضَ النَّحويينَ **غلطَ فعدَّهُما** مِنْ أسماءِ الأفعالِ وليسَا منهَا بل هما فعلانِ غيرُ متصرفينِ لوجوبِ اتصالِ ضميرِ الرفعِ البارزِ بهما كقولكَ للأنثى: "هاتي" و"تعالي"، وللاثنين والاثنتين: "هاتيا" و"تعاليا"، وللجماعتين: "هاتوا" و"تعالوا" و"هاتين" و"تعالين"، وهكذا حكمُ "هلمّ" عند بني تميمٍ فإنهم يقولون: "هلمَّ" و"هلمِّي" و"هلمَّا" و"هلمُّوا" و"**هلْمُمَن**"، فهيَ عندهم فعلٌ **لا اسمُ فعلٍ**، ويدلُّ على ذلكَ أنَّهُم يؤكِّدونها بالنونِ نحو "هَلُمّنَّ")) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٨ / أ .

(٤) ينظر : المرجع السابق ٣١٩ / أ .

(٥) ينظر رأي الفراء في شرح الكافية للرضي ١٠١/٣ وتوضيح المقاصد ٣ / ١٦٥١ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / أ .

قولُهُ : ((**لا اسمَ فعلٍ**)) .

ذهبَ بعضُ النَّحويينَ إلى أنَّ (هلُمَّ) في اللُّغةِ التَّميميةِ اسمُ فعلٍ لكنْ غُلِّبَ فيهَا جانبُ الفعليَّةِ بدليلِ التزامِهِم فتحَ ميمِهَا والإدغامَ، ولو كانت فعلاً لجرتْ مجْرَى (رُدّ) في جوازِ الضمِّ والكسرِ والإظهارِ، وأُجيبَ بأنَّ التزامَ أحدِ الجائزينِ لا يُخرِجُهَا عَنْ الفعليَّةِ[١] .

قولُهُ : ((**لا أَهَلُمّ**)) [٢] .

بفتحِ الهمزةِ والهاءِ . **دم** [٣] .

قولُهُ : ((﴿ **قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ** ﴾)) [٤] .

أي : أَحْضِرُوا .

قولُهُ : ((﴿ **هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾)) [٥] .

أي : أَقبِلُوا .

---

(١) هذا الكلام منقول عن المرادي . ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ١٦٥١ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٠١ : ((قالَ سيبويهِ: وقد تدخلُ الخفيفةُ والثقيلةُ يعني على "هلمَّ"، قال: لأنَّها عندَهُم بمنزلةِ ردَّ وردَّا وردِّي وردُّوا واردُدْنَ. وقد استعملَ لها مضارعًا من قيل له: هلُمَّ، فقالَ: "**لا أَهْلُمُّ**"، وأمَّا أهلُ الحجازِ فيقولون: "هلُمَّ" في الأحوالِ كلِّهَا كغيرِها مِنْ أسماءِ الأفعالِ، وقالَ الله تعالى:﴿ **قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ** ﴾ الأنعام: ١٥٠. ﴿ **وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا** ﴾ الأحزاب: ١٨، وهيَ عندَ الحجازيينَ **بمعنى احْضِرْ** وتأتي عندَهُم **بمعنى أقبلْ**)) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / أ .

(٤) سورة الأنعام (١٥٠) .

(٥) سورة الأحزاب (١٨) .

قولُهُ : « **بمعنى : أَحْضِرْ** » .

-بقطعِ الهمزةِ وكسرِ الضَّادِ- أَمْرٌ مِنْ (أحضَرَ يُحضِرُ) . **دم** [١] .

قولُهُ : « **بمعنى: أَقبِلْ** » .

وبمعنى : ائْتِ ، قالوا : (هَلُمَّ الثَّرِيدَ) أي : ائْتِهِ .

تنبيه :

(هَلُمَّ) مركَّبةٌ إجماعاً، فقالَ البصريونَ : مِنْ (هاءِ) التَّنبيهِ، و(لُمَّ) التي هيَ فعلُ أمرٍ مِنْ قولِهِم : (لَمَّ اللهُ شعثَهُ) أي : جمعَهُ ، كأنَّه قيلَ : (اجمعْ نفسَكَ إلينَا) فحذفَ ألفَهَا تخفيفاً، وقالَ الكوفيونَ[٢]: مِنْ (هَل) التي للزَّجرِ، و(أُمَّ) بمعنى : اِقصِدْ، فخُفِّفَتِ الهمزةُ بإلقاءِ حركتِهَا على السَّاكنِ قبلَهَا وحُذِفَت، وقولُ البصريينَ أظهرُ بدليلِ أنَّهم نطقُوا بهِ فقالوا : (هَالمَّ) . **دم** [٣] .

قولُهُ : « **وأَخِّرْ مَا لِذِي ... إلخ** » [٤] .

لضعفِهَا وعدمِ تصرُّفِهَا . **دم** [٥] .

قولُهُ :« **المَائحُ** » .[٦]

مِنَ ماحَ -بالحاءِ المهملة- وهوَ الذي ينزِلُ البئرَ فيملأُ الدَّلوَ إذا قَلَّ ماؤُهَا[٧]. **[تصريح]**[١].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / أ .

(٢) ومنهم الفراء . ينظر : معاني القرآن ٢٣/١ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣١٩ / أ . ذكر ذلك صاحب البسيط(ابن العلج) نقلا عن ابن الناظم .

(٤) قال الناظم (٥٤) :

وَمَا لما تنوبُ عنهُ عَنْ عمَلْ لها **وأَخِّرْ ما لِذِي** فيهِ العمَلْ

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٣ / أ .

(٦) البيت بتمامه :

يَا أَيُّهَا **المَائِح** دَلوي دُونَكَا إنِّي رَأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

الرجز لجارية من بني مازن كما في الدرر ٥/ ٣٠١، وهو من شواهد : الإنصاف (٢٢٨)، وشرح المفصل ١/ ١١٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩؛ والمقاصد النحوية ٢٩٢/٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥.

(٧) ينظر : الصحاح (ميح) ١ / ٤٠٨ .

قولُهُ : « **لصحَّةِ تقديرِ : دلوِي مبتدأً** » [٢] .

و (دونكَ) خبرُهُ، أي : قُدَّامَكَ، أو خبرُ المبتدأِ محذوفٌ تقديرُهُ : (هذا دلوي)، أو مفعولًا بفعلٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ : (خُذْ) .

قولُهُ : « **أو مفعولًا بـ" دونَكَ " مضمرًا** » .

ردَّهُ في **المغني** [٣] : بأنَّ اسمَ الفعلِ لا يُحذَفُ دونَ معمولِهِ، وتقدَّمَ ما فيهِ [٤] .

قولُهُ : « **ويأتي هذا التَّأويلُ ... إلخ** » .

مردودٌ، والصَّحيحُ أنَّ ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٥] مصْدَرٌ مؤكِّدٌ لنفسِهِ؛ لأنَّ ما قبلَهُ وهوَ ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ [٦] يدلُّ على أنَّ ذلكَ مكتوبٌ فكأنَّهُ قالَ : (كتبَ اللهُ ذلكَ عليكُمْ كتابًا) . **حفيد** [٧] .

---

(١) ينظر : ٢ / ٢٩٢ . وفي جميع النسخ (ز) وهو سهو ، والصَّوابُ ما أثبته .

(٢) قال الأشموني ٣/ ١٠١ : (("وَأخِّرْ مَا لِذِي" الأسماء "فِيهِ العَمَل" وجوبًا؛ فلا يجوز "زيدًا دراك" خلافًا للكسائي، قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

يَا أيُّهَا المائِح ... ...

لصحَّةِ تقديرِ "دلوِي" مبتدأً أو مفعولًا بدونكَ مضمرًا، ثم ذكرَ ما تقدَّمَ عن سيبويهِ ، **ويأتِي هذا التَّأويلُ** الثاني في قولهِ تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ النساء (٢٤) .

(٣) ينظر : ٧٩٤/١

(٤) ينظر : ص ١٣٧ .

(٥) سورة النساء (٢٤) .

(٦) سورة النساء (٢٣) .

(٧) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠١ .

قولُهُ : « **جُعِلَ لهَا تعريفٌ ... إلخ** » .[١]

المرادُ بالتَّعريفِ هنا : تعريفُ أَلْ الجنسيَّةِ ، فالمرادُ في (صَهْ) مثلاً بالمعرفَةِ الإشارةُ إلى حقيقةِ السُّكوتِ ، وبالنَّكرةِ الإشارةُ إلى فردٍ مِنْ أفرادِهَا. ز [٢]، وقالَ **الرَّضيُّ** : « إنَّ التَّنكيرَ في اسمِ الفعلِ راجعٌ إلى مصدرِ ذلكَ الاسمِ قبلَ صيرورتِهِ اسمَ فعلٍ فـ(صَهْ) معَ التَّنوينِ بمعنى (سكوتًا)، وبدونِهِ بمعنى (اسكتِ السُّكوتَ المعهودَ المعيَّنَ)، وتعيينُ المصدرِ بتعيينِ متعلَّقِه أي : السُّكوتُ عَنْ هذا الحديثِ، فجازَ أنْ لا يُسكَتَ عَنْ غيرِهِ، وأمَّا التَّنكيرُ فكأنَّهُ للإبهامِ والتَّفخيمِ ».انتهى[٣].

ويخالفُهُ قولُ **ابنِ الحاجبِ** : « ينبغِي إذا حُكِمَ بالتَّعريفِ أنْ تكونَ أعلاماً مُسمَّيَاتُها الفعلُ الذي كمعنَاهَا، فيكونُ علماً لمعقوليته (لمفعوليته) كـ(أسامة)، وإذا حُكِمَ بالتَّنكيرِ أنْ يكونَ لواحدٍ مِنْ آحادِ الفعلِ الذي يتعدَّدُ اللَّفظُ بهِ، واختُلِفَ حينئذٍ في المعنى بالاعتبارينِ بـ(صَهْ)كـ(أُسَامة)،و(صَهْ) كـ(أسَد) ».انتهى[٤]

قولُهُ : « **كـ" أحَد "** » .

أطلقَ (أَحَدًا) ولهُ استعمالاتٌ ، أحدُهَا : مرادفٌ (الأوَّلَ) وهوَ المستعملُ في العددِ نحو : (أحد عشر) ، والثَّاني : مرادفُ (الواحدَ) بمعنى : المفردِ نحو: ﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ﴾[٥]، الثَّالثُ : مرادفٌ (إنسان) نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[١]،

---

(١) قال الناظم (٥٤) :

واحْكُمْ بتنكيرِ الذي ينَوَّنُ منهَا وتعريفُ سِواهُ بيِّنُ

قال الأشموني ٣ / ١٠٢ : ((... قالَ النَّاظمُ في شرحِ الكافيةِ: لمَّا كانت هذهِ الكلماتُ مِنْ قِبلِ المعنى أفعالًا ومِن قبلِ اللفظِ أسماءً **جُعِلَ لهَا تعريفٌ** وتنكيرٌ، فعلامةُ تعريفِ المعرفةِ منها تجرُّدهُ مِنْ التنوينِ، وعلامةُ تنكيرِ النَّكرةِ منها استعمالُهُ منوّنًا، ولما كانَ مِنْ الأسماءِ المحضةِ ما يلازمُ التَّعريفَ كالمضمراتِ وأسماءِ الإشاراتِ وما يلازمُ التنكيرَ **كأحدٌ وعَرِيبٌ** وديارٌ، وما يعرَّفُ وقتًا وينكَّرُ وقتًا كرجلٍ وفرسٍ جعلوا هذهِ الأسماءَ كذلكَ فألزمُوا بعضًا التعريفَ كـ"نزالِ" و**"بَلْهِ"** و"آمينَ"، وألزمُوا بعضًا التنكيرَ كـ"واهًا" و"ويهًا"، واستعملوا بعضًا بوجهين فنوّن مقصودًا تنكيرُه وجرِّدَ مقصودًا تعريفُهُ كـ"صَهْ وصَهٍ" و"أفٌّ وأفٍّ" انتهى)) .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٩ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٣/٩١ .

(٤) ينظر : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٠٩ .

(٥) سورة الإخلاص (١) .

الرَّابعُ : أنْ يكونَ اسماً عامًّا في جميعِ مَنْ يعقِلْ نحو ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾ [٢] ، وهوَ المرادُ هنا وهذا ملازمٌ للتَّنكيرِ غالباً ومِنْ تعريفِه قولُهُ [٣] :

وليسَ يظلِمُني في حُبِّ غَانيةٍ إلا كعمرٍو وما عَمْرٌو مِنْ الأحَدِ

قالَهُ في **الحواشي**[٤]. **تصريح** [٥]. فليميَّزُ الرَّابعُ مِنْ الثَّالثِ . **سم**[٦]، قلتُ : أعمُّ مِنْ الثَّالثِ فإنَّ العاقلَ أعمُّ مِنْ الإنسانِ .

قولُهُ : « **وعَرِيبٌ** » .

–بفتحِ العينِ المهملةِ وكسرِ الرَّاءِ– مرادفٌ لـ(أَحَدٌ) [٧]. **تصريح** [٨] .

قولُهُ : « **وبَلْه** » .

لا ينافيهِ ما مرَّ في شرحِ قولِهِ : (ويَعملانِ الخفضَ) مِنْ قولِهِ : (وبلها عمرا) لأنَّ ذاكَ على المصدريةِ . **ب** [٩] .

قولُهُ : « **مِنْ مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ** »[١٠] .

أي : في الاكتفاءِ بهِ .

---

(١) سورة التوبة (٦) .

(٢) سورة الحاقة (٤٧) .

(٣) البيت برواية "يطلبني" مكان "يظلمني"، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/ ١٩٧، وتاج العروس ٩/ ٢٧٤، "وحد"، ولسان العرب ٣/ ٤٥١ "وحد" والتصريح ٢ / ٢٩٣ ..

(٤) يعني به ابن هشام .

(٥) ينظر : ٢ / ٢٩٣ .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٥٩ / ب .

(٧) ينظر : الصحاح (عرب) ١ / ١٨٠ .

(٨) ينظر : ٢ / ٢٩٣ .

(٩) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / أ .

(١٠) قال الناظم (٥٤) :

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ مِنْ **مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ** صَوتًا يُجْعَلُ

قولُهُ : ((**كذا الذِي أجدَى**))[١] .

أي : أفادَ . **ب** [٢].

قولُهُ : ((**أي : أسماءُ الأصواتِ ... إلخ**)) .

الدليلُ على اسميَّتِها وجودُ التَّنوينِ في بعضِهَا ، وإذا ثبتَ النَّوعُ ثبتَ الجنسُ ، وقد يستشكلُ صدقُ حدِّ الكلمةِ عليهَا؛ لأنَّها ليست دالةً على معنًى مفردٍ ؛ لأنَّ المخاطَبَ بها مَنْ لا يعقلُ ، فهيَ بمنزلةِ النَّعيقِ للغنمِ، والجوابُ : أنَّ الدِّلالةَ كونُ اللَّفظِ بحيثُ إذا أُطلِقَ فَهِمَ منهُ العالِمُ بالوضعِ معناهُ وهذه وهذا كذلكَ، إذ لم يقلْ أحدٌ إنَّ حقيقةَ الدِّلالةِ كونُ اللَّفظِ يخَاطَبُ بهِ مَنْ يعقلُ لإفهامِ معناهُ حتى يُردُّ ما ذُكِرَ، والنَّعيقُ لا أحرفَ لهُ فلا لفظَ فيهِ . **تصريح عن الحواشي**[٣]، وتقدَّم ما فيهِ [٤] .

قولُهُ : ((**كـ" هَلاَ " للخيلِ**)) .

أي : لزجرِهَا [٥] وقد يُستحَثُّ بها العاقلُ [لتنزيلِهِ] [٦] منزلةَ غيرِهِ .كقولِهِ[٧] :

أَلا حَيِّيَا ليلى وقُولَا لهَا هَلا ... ... **ز** [٨] .

---

(١) قال الناظم (٥٤) :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كـ"قَبْ"" والزم بنا النوعين **فهو قد وجب**

قال الأشموني ٣ / ١٠٣ : ((**أي: أسماءُ الأصواتِ**: ما وضعَ لخطابِ ما لا يعقلُ، أو ما هوَ في حكمِ ما لا يعقلُ من صغارِ الآدميين، أو لحكايةِ الأصواتِ كذا في شرحِ الكافيةِ، فالنوعُ الأوّلُ إمَّا زجرٌ **كـ"هَلا للخيلِ"** ... و**"عَدسْ** للبغلِ)) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / أ .

(٣) ينظر : ٢ / ٢٩٣ . وينظر : همع الهوامع ١٠٧/٢ .

(٤) ينظر : ص١٥٦ .

(٥) ينظر : الصحاح (هلا) ٦ / ٢٥٦٠ .

(٦) في جميع النسخ تصحيف لكلمة (لتنزله) .

(٧) تمام عجزه :

.... فقد رَكِبَتْ امراً أَغَرَّ مُحَجَّلا

البيت لـ: النابغة الجعدي في ديوانه (١٢٣) ، وهو من شواهد : شرح السيرافي ٩٩٧/٢ ، وشرح الرضي ٢ / ٧١ ، وخزانة الأدب ٣١/٣ ، ولسان العرب ٣٦٤/١٥ .

(٨) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٩ .

قولُهُ : ((**و" عَدَسْ "**)) .

بفتحِ العينِ والدَّالِ المهملتينِ وتسكينِ السِّينِ [١] . **دم** [٢] .

قولُهُ : ((**عَدَسْ ما لِعبَّادٍ ... إلخ**)) [٣] .

تقدَّمَ في الموصولِ [٤] .

قولُهُ : ((**كِخّ كِخّ** [٥])) [٦] .

بكسرِ الكافِ وتشديدِ الخاءِ ساكنةً ومكسورةً . **ب** [٧] .

---

(١) ينظر : الصحاح (عدس) ٣ / ٩٤٧ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / أ .

(٣) البيت بتمامه :

عَدَسْ مِا لِعَبَّادٍ عَلَيْك إمَارَةٌ نَجَوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طليقُ

البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه (١٧٠) ، وهو من شواهد : الإنصاف ٢/ ٧١٧ ،وشرح المفصل ٧٩/٤ ، وأوضح المسالك ١٦٢/١ ، ومغني اللبيب ٤٦٢/٢ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٩٤/٣ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ١ / ١٤٦ وحاشية الأسقاطي ١١٢/ ب . الشاهد فيه قوله : "وهذا تحملين طليق"، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن "ذا" اسم موصول وقع مبتدأ، وعندهم أن التقدير: والذي تحملينه طليق))

(٥) هذا جزء من حديث شريف نصه : ((عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، أَخَذَ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالفَارِسِيَّةِ: «كِخْ كِخْ، أَمَا تَعْرِفُ أَنَّا لاَ نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ)) رواه البخاري في باب " ما يذكر في الصدقة " ١٢٧/٢،ومسلم في باب" تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم" ٧٥١/٢

(٦) قال الأشموني ١٠٤/٣ : ((و"كِخّ" للطفلِ، وفي الحديث: "**كِخْ كِخْ** فإنَّها مِنْ الصدقةِ" **وهَيْدَ، وهادِ، ودَهْ، وجَهْ، وعاهْ، وعيْهْ** للإبلِ، **وعَاجِ، وهَجِ، وحَلْ** للنَّاقةِ، **وإسْ**، وهِسْ، **وهَج، وقاعِ** لِلغنم، **وهجَا**، وهَج للكلب. **وسَعْ** للضأن، **ووحْ** للبقر، **وعَزّ وعيزْ** للعنز، **وحَرِّ** للحمار، **وجَاه** للسبع، وإمَّا دعاءٌ **كأوْ** للفرسِ، **ودوْهْ للربعِ، وعوْه** للجحشِ، **وبسْ** للغنم، **وجُوتْ وجِئ** للإبل الموردة، وتؤ وتأ للتيسِ **المنزِي، ونُخْ** مخففًا ومشددًا للبعيرِ المناخِ، **وهَدَعْ** لصغارِ الإبلِ **المسكنةِ، وسَأ وتشؤه** للحمارِ المورد، **ودَجْ** للدجاجِ، **وقُوْس** للكلبِ. النَّوعُ الثَّاني **كغاقِ للغرابِ**، ومَاءِ –بالإمالة– للظبية، **وشيبِ لشربِ الإبلِ، وعِيطِ للمتلاعبينِ، وطيخِ للضَّاحكِ**، وطاقْ للضرب، **وطقّ** لوقعِ الحجارة، **وقبْ** لوقعِ السيفِ، **وخاقْ باقْ** للنِّكاحِ، **وقاشْ ماشْ** للقماش)) .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / أ .

قولُهُ : « **و" هَيدَ "** » .

بفتحِ الهاءِ وكسرِهَا وبفتحِ الدَّالِ . **ز** [١] .

قولُهُ : « **و" هَادِ "** » .

بكسرِ الدَّالِ ؛ لأنَّ الكسرَ أصلٌ في حركةِ التقاءِ السَّاكنينِ ولا مُعارِضَ لهُ . **دم**[٢].

قولُهُ : « **و" دَهْ و جَهْ "** » .

بفتحِ الدَّالِ مِنْ الأوَّلِ والجيمِ مِنْ الثَّاني وسكونِ الهاءِ منهُما لأنَّه الأصلُ . **دم**[٣].

قولُهُ : « **و" عَاهِ و عِيهِ "** » .

بعينٍ مُهمَلةٍ فيهِمَا مكسورةٍ في الثَّانيةِ وهاءٍ مكسورةٍ فيهما لالتقاءِ السَّاكنينِ .**دم**[٤].

قولُهُ : « **و" عَاجِ "** » .

بعينٍ مهملةٍ وجيمٍ بعدَ الألفِ مكسورةٍ . **دم** [٥].

قولُهُ : « **و" هَجِ "** » .

بفتحِ الهاءِ وكسرِهَا معَ كسرِ الجيمِ أو سكونِها . **دم** [٦].

قولُهُ : « **و" حَلْ "** » .

بحاءٍ مهملةٍ فلامٍ ساكنةٍ . **دم** [٧].

قولُهُ : « **و" إِسَّ "** » .

بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ السِّينِ المهملةِ مفتوحةً، و(هِسَّ) مثلُهَا إلَّا أنَّ أوَّلهَا هاءٌ .**دم**[١].

---

(١) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٠٩ .
(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / أ .
(٣) ينظر : المرجع السابق .
(٤) ينظر : المرجع السابق .
(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب.
(٦) ينظر : المرجع السابق .
(٧) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **و" هَجْ "** » .

بهاءٍ مفتوحةٍ فجيمٍ ساكنةٍ . **دم**[٢].

قولُهُ : « **و" قَاعِ "** » .

بقافٍ فألفٍ فعينٍ مهملةٍ مكسورةٍ . **دم**[٣].

قولُهُ : « **و" هَجَا "** » .

بهاءٍ مفتوحةٍ فجيمٍ فألفٍ مقصورةٍ . **دم** [٤].

قولُهُ : « **و" سَعْ "** » .

بسينٍ مفتوحةٍ وعينٍ ساكنةٍ مهملتينِ . **دم**[٥].

قولُهُ : « **و" وَحْ "** » .

بواوٍ مفتوحةٍ وحاءٍ مهملةٍ ساكنةٍ . **دم** [٦].

قولُهُ : « **و" عَزْ "** » .

بعينٍ مهملةٍ فزاي ساكنةٍ [٧].

قولُهُ : « **و" عَيزَ "** » .

بفتحِ أوَّلِه وكسرِهِ معَ فتحِ آخرِهِ وكسرِهِ . **ز** [٨].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤/ب .

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) ينظر : المرجع السابق .

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) ينظر :المرجع السابق .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

(٨) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٠.

قولُهُ : « **و"حَرِّ "** » .

بفتحِ الحاءِ وكسرِ الرَّاءِ المشدَّدةِ . **دم** [١].

قولُهُ : « **و" جَاهِ "** » .

بجيمٍ فألفٍ فهاءٍ مكسورةٍ . **دم** [٢].

قولُهُ : « **ك" أَوْ "** » .

بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الواوِ كالحرفِ العاطفِ.**دم**[٣]، والذي رُويَ بخطِّ المصنِّفِ (آوُ) بالمدِّ وضمِّ الواوِ . **ز** [٤] .

قولُهُ : « **و" دَوْهِ "** » .

بفتحِ أوَّلِهِ أكثرُ مِنْ ضمِّهِ وسكونِ الواوِ وكسرِ الهاءِ . **ز** [٥].

قولُهُ : « **للرُّبَع** » .

-بضمِّ الرَّاءِ وفتحِ الباءِ الموحَّدةِ وبعدَهَا عينٌ مهملةٌ - وهوَ الفصيلُ[٦] . **دم** [٧].

قولُهُ : « **و" عَوْهِ "** » .

بعينٍ مهملةٍ فواوٍ ساكنةٍ فهاءٍ مكسورةٍ . **دم** [٨].

قولُهُ : « **و" بُسّ "** » .

بضمِّ الباءِ وتثليثِ السِّينِ معَ تشديدِهَا . **ز** [٩].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب .
(٢) ينظر : المرجع السابق .
(٣) ينظر : المرجع السابق .
(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٠.
(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب .
(٦) ينظر : الصحاح (ربع) ٣ / ١٢١٢ .
(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب .
(٨) ينظر : المرجع السابق .
(٩) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٠. .

قولُهُ : « **و" جُوتْ "** » .

بجيمٍ مضمومةٍ فواوٍ ساكنةٍ فمثناةٍ فوقيةٍ مفتوحةٍ [١].

[قولُهُ] [٢] : « **و" جِىءْ "** » .

بجيمٍ مكسورةٍ فهمزةٍ ساكنةٍ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **المنزي** » .

أي : على الإناثِ [٤] .

قولُهُ : « **نخْ** » .

بكسرِ النُّونِ وإسكانِ الحاءِ مخففةً ومشدَّدةً . **ز** [٥].

قولُهُ : « **و" هِدَعْ "** » .

بكسرِ الهاءِ وفتحِ الدَّالِ المهملةِ وسكونِ العينِ المهملةِ . **دم** [٦].

قولُهُ : « **المسكنة** » .

أي : التي يُرادُ سكونُهَا [٧].

قولُهُ : « **و" سَأْ "** » .

بفتحِ السِّينِ المهملةِ وسكونِ الهمزةِ [٨].

---

(١) ينظر : التصريح ٢ / ٢٩٨ .
(٢) ساقط من جميع النسخ والسياق يقتضيه .
(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب .
(٤) ينظر : الصحاح (نزا) ٦ / ٢٥٠٧ .
(٥) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٠. .
(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب .
(٧) ينظر : المرجع السابق .
(٨) ينظر : المرجع السابق ..

[قولُهُ] [١] : « **و" تُشُؤْ "** » .

بمثناةٍ فوقيَّةٍ مضمومةٍ فشينٍ معجمةٍ مضمومةٍ فهمزةٍ ساكنةٍ . **دم** [٢].

قولُهُ : « **و" دَجْ "** » .

بدالٍ مهملةٍ مفتوحةٍ فجيمٍ ساكنةٍ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **و" قُوْسِ "** » .

بقافٍ مضمومةٍ فواوٍ ساكنةٍ فسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ . **دم** [٤].

قولُهُ : « **ك" غَاقِ "** » .

بغينٍ معجمةٍ فألفٍ فقافٍ مكسورة [٥].

قولُهُ : « **للغُرابِ** » .

أي : لحكايةِ صوتِ الغُرابِ [٦].

قولُهُ : « **و" مَاءِ "** » .

بميمٍ فألفٍ فهمزةٍ مكسورةٍ . **دم** [٧].

قولُهُ : « **و" شِيْبِ "** » .

بشينٍ معجمةٍ مكسورةٍ فمثناةٍ تحتيةٍ ساكنةٍ فموحَّدةٍ مكسورةٍ . **دم** [٨].

---

(١) ساقط من جميع النسخ والسياق يقتضيه .
(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٤ / ب .
(٣) ينظر : المرجع السابق ٣٢٥ / أ .
(٤) ينظر : المرجع السابق .
(٥) ينظر : المرجع السابق .
(٦) ينظر : المرجع السابق .
(٧) ينظر : المرجع السابق .
(٨) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **لشُربِ الإبلِ** » .

الأولى : لصوتِ مشافِرِ الإبلِ عندَ الشُّربِ [١] . **دم** [٢].

قولُهُ : « **و" عِيْطِ "** » .

بعينٍ مهملةٍ مكسورةٍ فمثناةٍ تحتيةٍ ساكنةٍ فطاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **للمتَلاعبينَ** » .

أي : لحكايةِ أصواتِهِم الموجودةِ عندَ اللَّعبِ، ومِنْ هنا أَخذَ النَّاسُ العِيَاطَ . **دم**[٤].

قولُهُ : « **و" طِيْخِ "** » .

بطاءٍ مهملةٍ مكسورةٍ فمثناةٍ تحتيةٍ ساكنةٍ فخاءٍ معجمةٍ مكسورةٍ . **دم** [٥].

قولُهُ : « **للضَّاحكِ** » .

أفردَهُ لأنَّه يتَأتَّى مِنْ الواحدِ بخلافِ ما قبلَهُ . **دم**[٦].

قولُهُ : « **و" طَاقِ "** » .

بطاءٍ مهملةٍ فألفٍ فقافٍ مكسورةٍ . **دم** [٧].

قولُهُ : « **و" طَقْ "** » .

بطاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ فقافٍ ساكنةٍ . **دم** [٨].

---

(١) ينظر : الصحاح (شيب) ١ / ١٦٠ .
(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٥ / أ .
(٣) ينظر : المرجع السابق .
(٤) ينظر : المرجع السابق .
(٥) ينظر : المرجع السابق .
(٦) ينظر : المرجع السابق .
(٧) ينظر : المرجع السابق .
(٨) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **و" خَاقِ بَاقِ "** »

بكسرِ القافِ فيهِمَا ، وأوَّلُ الأوَّلِ خاءٌ معجمةٌ قبلَ ألفٍ ، وأوَّلُ الثَّاني باءٌ موحَّدةٌ قبلَ ألفٍ . **دم** [١].

قولُهُ : « **للنِّكاحِ** »

أي : للصَّوتِ الحادثِ مِنْ اصطِكَاكِ الأجرامِ عندَ النِّكاحِ[٢] . **دم** [٣].

قولُهُ : « **و" قَاشِ مَاشِ "** »

بشينٍ معجمةٍ مكسورةٍ آخِرَ كلٍّ منهُمَا، والأوَّلُ مبدوءٌ بقافٍ بعدَهَا ألفٌ، والثَّاني مبدوءٌ بميمٍ بعدَهَا ألفٌ [٤].

تنبيه :

اعلمْ أنَّ مِنْ شرطِ الحكايةِ أنْ تكونَ مثلَ المحكيِّ، وهذهِ الألفاظُ مركَّبةٌ مِنْ حروفٍ صحيحةٍ، وليسَ المحكيُّ كذلكَ؛ إذ الحيواناتُ والجماداتُ لا تُحسِنُ الإفصاحَ بالحروفِ، لكنَّهُم لمَّا احتاجُوا إلى إيرادِ صورتِها التي هيَ شِبهُ المركَّبِ مِنْ الحروفِ أَعطَوهَا حُكْمَ كلامِهِمْ مِنْ تركُّبِهَا مِنْ حروفٍ صحيحةٍ؛ لأنَّهُ يتعسَّرُ عليهِمْ، أو يتعذَّرُ مثلُ تلكَ الأجراسِ فأخرجُوهَا على أَدْنى ما يمكنُ مِنْ الشَّبهِ بينَ الصُّورتينِ فصارَ الواقعُ في كلامِهِم كالحكايةِ، فإنْ قلتَ : ينبغي عدُّ الأصواتِ الدَّالةِ على معنًى في النَّفسِ كـ(أَحّ) لذي السُّعالِ قلتُ : هذهِ ليست موضوعةً أصلاً فلا يكونُ اسماً بلْ لا تكونُ كلمةً وهيَ إنَّما تدلُّ بالطَّبعِ لا بالوضعِ . **دم**[٥].

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٥/ أ .
(٢) ينظر : الصحاح (خوق) ٤ / ١٤٧٣ .
(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٥ / ب .
(٤) ينظر : المرجع السابق .
(٥) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **مَا احترز بهِ عنهُ** »[١] .

كانَ حقُّ الشَّارحِ أنْ يبيِّن المرادَ بـ(مُشْبِهِ اسمِ الفعلِ) قبلَ بيانِ محترزِهِ .

قولُهُ : « **وهوَ احترازٌ عَنْ قَولِهِ ... إلخ** »

فإنَّ قولَهُ : (يا دارَ ميَّةَ) ، وقولَهُ : (أَلا أَيُّهَا اللَّيلُ) خطابٌ لما [لا] [٢] يعقلُ لكنَّهُ لم يُشْبِه اسمَ الفعلِ لكونِهِ غيرُ مكتفًى بهِ ولذلكَ احتاجَ في الأوَّلِ إلى قولِهِ :(أقوت) ، وفي الثَّاني إلى قولِهِ : (انجلي). **تصريح** [٣] ، وفيهِ نظرٌ لأنَّهُ يكتفَى بهِ لأنَّ النِّداءَ كلامٌ اصطلاحيٌّ أو نائبٌ عنهُ . **ب** [٤].

قولُهُ : « **يا دارَ ميَّةَ ... إلخ** » [٥].

تمامُهُ :

... ... **أَقْوَتْ وطالَ عليهَا سالفُ الأَمَدِ**

والعلياءُ : ما ارتفعَ مِنْ الأرضِ، **وسندُ الجبلِ** : ارتفاعُهُ حيثُ يُسنَدُ فيهِ، أي : يصعدُ ، **وأقوت** : -بالقافِ – خَلتْ، **والسَّالفُ** : الماضِي، **والأَمَدُ** : الدَّهرُ . **تصريح** [٦].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٠٤ : ((تنبيهٌ: قولُهُ "مِنْ مشبهِ اسمِ الفعلِ" كذا عبَّرَ بهِ أيضًا في الكافيةِ، ولم يذكُر في شرحِهَا **ما احتُرِزَ بهِ عنهُ**، قالَ ابنُ هشامٍ في التوضيحِ: **وهوَ احترازٌ (مِن نحْوِ) قولِهِ** :

يَا دَارَ مَيَّةَ ... ...

(٢) ساقط من الأصل وأثبته من (غ ، ع ، س) .

(٣) ينظر : ٢ / ٢٩٧ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / أ .

(٥) تمام صدره :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... ...

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه (١٤)؛ وهو من شواهد : الكتاب ٢/ ٣٢١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ والمحتسب ١/ ٢٥١؛ ورصف المباني (٤٥٢) ؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٧ .

(٦) ينظر : ٢ / ٢٩٧ .

قولُهُ : « **أَلا أَيُّهَا ... إلخ** » [١]

تمامُهُ :

... ... **بصبحٍ ومَا الإصباحُ [منك]**[٢] **بأمثلِ**

قولُهُ : « **فهوَ قد وجَبْ** » .

تتميمٌ لصحّةِ الاستغناءِ عنهُ بقولهِ : (والزَمْ) **غزّي** [٣]، وقد يُقالُ : الأمرُ بملازمةِ البناءِ لا يستوجبُ وجوبُهُ فقد يؤمَرُ بملازمةِ الجائزِ وحينئذٍ فقولُهُ : (فَهْوَ قدْ وجَبْ) لبيانِ وجوبِهِ ودفعِ توهُّمِ جوازِهِ فقط . **ب** [٤].

قولُهُ : « **لأنَّهُ قد تقدَّمَ ... إلخ** » [٥]

يُقالُ : لم يصرِّحْ بها في أوَّلِ الكتابِ غايةُ الأمرِ أنه أدخلَهَا في قولِهِ : (وكنيابةٍ عَنْ الفعلِ ... إلخ)، فيجوزُ أنْ يريدَهَا هنا لدفعِ توهُّمِ عدمِ إرادتِها هناكَ . **ب** [٦].

قولُهُ : « **مشابهتُهَا ... إلخ** »

أو أنَّها لم يُوجَد فيهَا العِلَّةُ المقتضيةُ للإعرابِ وهيَ التركيبُ؛ لأنَّ وضْعَهَا على أنْ يُنطَقَ بها مفردةً . قالَهُ **ابنُ الحاجبِ** [٧] . **دم** [١].

---

(١) تمام صدره :

ألا أيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انْجَلِي ... ...

البيت لا مرئ القيس في ديوانه (١٨) ؛ وهو من شواهد : خزانة الأدب ٢/ ٣٢٦ ، وسر صناعة الإعراب لابن جني ٢/ ٥١٣؛ ورصف المباني (٧٩)، والمقاصد النحوية ٣/٢٩٦ .

(٢) في جميع النسخ (فيك) وأثبت ما في الديوان وكتب التخريج .

(٣) ينظر : فتح الرب المالك ١٧٩ / أ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الاشموني ١٩٠ / أ .

(٥) قال الأشموني ٣/ ١٠٥: (("وَالزَمْ بِنَا النَّوعَينِ **فَهْوَ قَدْ وَجَبَ**" يحتملُ أنْ يريدَ بالنَّوعينِ أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ، وهوَ ما صرّحَ بهِ في شرحِ الكافيةِ، ويحتملُ أنْ يريدَ نوعَيْ الأصواتِ وهوَ أولى؛ **لأنَّهُ قد تقدَّمَ** الكلامُ على أسماءِ الأفعالِ في أوَّلِ الكتابِ. وعِلَّةُ بناءِ الأصواتِ **مشابهتُهَا** الحروفَ المهملةِ في أنَّها لا عاملةٌ ولا معمولةٌ فهي أحقُّ بالبناءِ مِنْ أسماءِ الأفعالِ ...)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الاشموني ١٩٠ / أ .

(٧) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٣٦٥ .

قولُهُ : « **لا ضميرَ فيهَا** » [٢]

لا مانعَ مِنْ صيرورةِ الأصواتِ المقارنةِ في الأصلِ للضَّرْبِ والبرّ – لما استغنى بها الطالبُ عنهُمَا – أسماءَ أفعالٍ كما ذهبَ إليهِ بعضُهُم ، فتكونُ أوامرَ ونواهيَ؛ لأنَّ اللهَ تعالى جعلَ (العجماواتِ) [٣] في فهمِ المطلوبِ مِنْ هذهِ الأصواتِ بمنزلةِ العقلاءِ فلا بأسَ بأنْ تُخاطَبَ وتُكلَّمَ بما تفهمُهُ كالعقلاءِ، ففي جميعِهَا إذنْ ضميرُ الفاعلِ لكنَّهُ لا يعاملُ معاملةَ ضميرِ العقلاءِ مِنْ تأكيدِهِ والعطفِ عليهِ ونحوِ ذلكَ لعدمِ فهمِ الحيواناتِ ذلكَ. **الرَّضي**[٤] **دم**[٥].

قولُهُ : « **قد يُعرَبُ بعضُ الأصواتِ ... إلخ** » [٦]

الذي يظهرُ أنَّ العِلَّةَ في ذلكَ أنَّه أُستعمِلَ مركَّباً لا أنَّهُ وقعَ موقعَ متمكِّنٍ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ : « سمعتُ صوتاً وغاقاً » وأمثالَ ذلكَ، فالمعنى بحالِهِ وقد أُعربت، والتَّحريرُ أنْ يقالَ : يجبُ أنْ تعربَ إنْ خرجَتْ عن معانيهَا وسُمِّيَ بها، ويجوزُ إنْ كانت باقيةً على معناهَا ووقعَتْ في تركيبٍ، ويجبُ البناءُ في غيرِ ذلكَ . **دم** [٧].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٥ / ب .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٠٥ : ((تنبيهٌ: هذهِ الأصواتُ **لا ضميرَ فيهَا** بخلافِ أسماءِ الأفعالِ فهيَ مِنْ قبيلِ المفرداتِ، وأسماءُ الأفعالِ مِنْ قبيلِ المركَّباتِ)) .

(٣) في جميع النسخ تصحيف إلى (الجمادات) والصواب ما أثبته من شرح الرضي .

(٤) ينظر : شرح الكافية ١١٩/٣ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٥ / أ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٠٥: ((خاتمةٌ : **قد يعربُ بعضُ الأصواتِ** لوقُوعِهِ موقعَ متمكِّنٍ ...)) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٦ / أ .

[قولُهُ : « تداعِينَ » [(١)].

أي : الإبلُ، باسمِ الشِّيبِ : يعني صوتُ المشافِرِ عندَ الشُّربِ، في متَثَلِّمِ : أي حوضٍ متكسِّرٍ، والبَصْرَةِ : كدان لا حجارةَ ولا طينَ هيَ رخوةٌ ، وسِلاَمِ : -بكسرِ السِّينِ المهملةِ- جمعُ سَلِمَة -بفتحِهَا وكسرِ اللَّامِ- حجارةٌ [(٢)].

قولُهُ : « لا يُنْعِشُ الطَّرْفَ ... إلخ » [(٣)]

في **الصِّحاحِ**[(٤)]:« نعشَهُ اللهُ يَنعِشُهُ نعْشَاً:رفعَهُ، و[لا][(٥)] يقالُ: أنعشَهُ [اللهُ][(٦)]»، والطَّرْفُ : العينُ، ولا يجمعُ؛ لأنَّهُ في الأصلِ مصدرٌ قال اللهُ تعالى:﴿**لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ**﴾[(٧)]، والتَّخَوُّنُ : التَّعهدُ، والمبْغُومُ : مِنْ بَغمْتُ الرَّجلَ إذا لم تُفصِحْ لهُ عَنْ معنى ما تُحدِّثُهُ، يقالُ : الغَزالُ ناعشٌ لا يَرفعُ طَرْفَهُ إلى أنْ تجيءَ أُمُّهُ وهيَ المتعهِّدةُ لهُ] [(٨)]

---

(١) البيت بتمامه :

تَدَاعَينَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلاَمِ

البيت لذي الرمة في ديوانه (١٠٧٠)؛ وهو من شواهد :خزانة الأدب ١/ ١٠٤، ٤/ ٣٤٣ ، وشرح المفصل ٣/ ١٤، ٤/ ٨٢، ٨٥؛ وجمهرة اللغة لابن دريد (٣١٢، ٥٨٥) .

(٢) ينظر : لسان العرب ٥١٤/١ فصل (ص) ، وتاج العروس للزبيدي ١٧٣/٣ (شيب) .

(٣) البيت بتمامه :

لا يُنْعِشُ الطَّرفَ إلا ما تَخَوَّنُهُ داع يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغومُ

البيت لذي الرمة في ديوانه (٣٩٠) ؛ وهو من شواهد : خزانة الأدب ٤/ ٣٤٤؛ والخصائص ٣/ ٢٩؛ ومراتب النحويين (٣٨) .

(٤) ينظر : ٣ / ١٠٢١ مادة (نعش) . و٥ / ١٨٧٣ مادة (بغم) ، و٥ / ٢١٠٩ مادة (خون) .

(٥) ساقط من (ع) وأثبته من الصحاح .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من الصحاح .

(٧) سورة إبراهيم (٤٣) .

(٨) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل وأثبته من (ع) .

نُونَا التَّوكِيدِ

نُونَا التَّوكِيدِ

قولُهُ : « **للفعلِ** » [١] .

قدَّمَهُ للاختصاصِ . **ب** . [٢]

قولُهُ : « **بنونينِ** » .

أي : بكلٍّ منهما .

قولُهُ : « **ضرورةٌ** » [٣] .

وسوَّغَها شَبهُ الوصفِ بالفعلِ . **مغني** . [٤]

قولُهُ : « **لتخالُفِ بعضِ أحكامِهِمَا** » [٥].

كإبدالِ الخفيفةِ ألفاً وقفاً وحذفِهَا في نحو : « لا تهين الفقيرَ » ، وكلاهُمَا ممتنعٌ في الثَّقيلةِ . قالَهُ **سيبويه**[٦]، وعُورِضَ بأنَّ الفرعَ قد يختصُّ بما ليسَ للأصلِ أحياناً ، وقالَ **سيبويه** في (أَنْ) المفتوحةِ : إنَّها فرعُ المكسورةِ ولها إذا خُفِّفَت أحكامٌ تخصُّهَا[٧]. **تصريح**[٨].

---

(١) قال الناظم (٥٤) :

للفعلِ توكيدٌ بنونينِ همَا كنونيْ اذهبنّ واقصدنَهُما

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / أ .

(٣) قال الأشموني ١٠٨/٣ : (("لِلفِعْلِ تَوكِيدٌ بِنُونَينِ هُمَا " الثقيلة والخفيفة " كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا " وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ **لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا** ﴾ سورة يوسف ٣٢، وقد تقدم أول الكتاب أن قوله: (أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا ...) **ضَرُورَة**)) .

(٤) ينظر : ١ / ٤٤٣ .

(٥) قال الأشموني ٣/ ١٠٨ : ((تنبيهٌ: ذهبَ البصريونَ إلى أنَّ كلًا منهُما أصلٌ **لتخالفِ بعضِ أحكامِهِما**، وذهبَ الكوفيونَ **إلى أنَّ الخفيفةَ فرعُ الثَّقيلةِ، وقيلَ بالعكسِ**، وذكرَ الخليلُ أنَّ التوكيدَ بالثقيلةِ **أشدّ مِنْ الخفيفةِ**)) .

(٦) ينظر : ٣ / ٥٢١ .

(٧) ينظر : ٣ / ١٢٠ .

(٨) ينظر : ٢ / ٢٩٩ .

قولُهُ : « **إلى أنَّ الخفيفةَ فرعُ الثَّقيلةِ** » [١] .

لاختصارِهَا منهَا، أو لأنَّ التَّأكيدَ في الثَّقيلةِ أبلغُ . **ب** . [٢]

قولُهُ : « **وقيلَ بالعكسِ** » .

لأنَّ الأصلَ البساطةُ وعدمُ التَّركيبِ .

قولُهُ : « **أشدُّ مِنْ الخفيفةِ** » [٣] .

لأنَّ زيادةَ البناءِ تفيدُ زيادةَ المعنى، ورُدَّ بـ(حذِرْ) فإنَّهُ أبلغُ مِنْ حاذِرْ، وأُجيبَ بأنَّ ذلكَ أَكْثريٌّ لا كُليٌّ، وبأنَّ ذلكَ فيما إذا كانَ اللَّفظانِ المتلاقيانِ في الاشتقاقِ متَّحِدَي النَّوعِ في المعنى كـ(صَدٍ وصديان) لا كـ(حذِرْ وحاذِرْ) . **دم** .[٤]

قولُهُ : « **أي : فِعْلُ الأمرِ** » [٥] .

لو قالَ : « فعل الطلب » لشملَ الدُّعاءَ .

قولُهُ : « **مطلقاً** » .

أي : مِنْ غيرِ شرطٍ؛ لأنَّهُ مستقبلٌ دائماً . **تصريح** . [٦]

قولُهُ : « **ولا يُؤكِّدانِ الماضِي** » .

لأنَّهما يُخلِّصَانِ مدخولَهُمَا للاستقبالِ وذلكَ يُنافِي الماضِي . **تصريح**.[٧]

---

(١) وهو مذهب الكوفيين . ينظر : المساعد ٢ / ٦٤٤ ، والإنصاف ٢ / ٦٥٠ .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ /ب .

(٣) وهو رأي الخليل . ينظر : الكتاب ٣ / ٥٠٩ ، والمغني ٢ / ٣٣٩ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٦ / أ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٠٨ : ((يؤكِّدانِ أفعلٌ ويفعلٌ آتيا ذا طلبٍ أو شرطًا إمَّا تاليًا

"يُؤَكِّدَانِ افْعَل" **أي فعلُ الأمرِ مطلقًا** نحو اضربن زيدًا ... ، "وَيَفْعَل" أي المضارع بالشرط الآتي ذكره، **ولا يؤكِّدانِ الماضي** مطلقًا ...)) . وينظر : الألفية (٥٤) .

(٦) ينظر : ٢ / ٣٠٠ .

(٧) ينظر : ٢ / ٣٠٠ .

قولُهُ : « **دَامَنَّ سَعْدُكِ ... إلخ** » [١] .

تمامُهُ :

... ... **لولاكِ لَمْ يكُ للصَّبابةِ جانِحَا**

الكافُ مِنْ (سعدكِ ولولاكِ) مكسورةٌ، و(المتيَّمُ) مِنْ تيَّمَهُ الحبُّ أي : عبَّدهُ وذللهُ، و(الصبابةُ) -بفتحِ المهملةِ- رِقَّةُ الشَّوقُ، و (الجانحُ) العائدُ . **شمني** [٢] .

قولُهُ : « **كونهُ بمعنى الاستقبالِ** » [٣] .

لأنَّ الدوامَ إنَّما يتحقَّقُ في الاستقبالِ. **ب** [٤] ، وقالَ **الدماميني** : « والذي سهَّلهُ ما فيهِ مِنْ معنى الطَّلبِ فعُومِلَ معاملةَ الأمرِ » . انتهى . [٥]

قولُهُ : « **هَلا تَمُنِّنْ** » [٦].

أصلُهُ (تمنَّيْنَ) فلمَّا أُكِّدَ بالنُّونِ حُذِفت نونُ الرَّفعِ تخفيفاً، فالتقى ساكنانِ للياءِ والنُّونِ، فحُذِفتِ الياءُ، و(ذي سَلَمْ) موضعٌ بالحجازِ. **ز** .[٧]

---

(١) تمام صدره :

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا ... ...

البيت بلا نسبة في الجنى الداني (١٤٣)؛ وهو من شواهد : المقاصد النحوية ٣/٣١٣، وشرح شواهد المغني (٧٦٠)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦١٤ .

(٢) ينظر : حاشية الشمني ٢ / ٩٦ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٠٩ : ((دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمَا ... ...

فضرورةٌ شاذةٌ سهَّلها **كونُهُ بمعنى الاستقبالِ**، وإنَّما يؤكَّدُ بهما المضارعُ حالَ كونِهِ "آتِيَا ذَا طَلَبٍ" بأنْ يأتي أمرًا نحو ليقومَنْ زيدٌ ... أو نهياً ... ، وعرضاً ... ، أو تحضيضاً ... ، أو تمنياً ... ، **أو استفهاماً** ...)) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / ب.

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٦ / ب .

(٦) البيت بتمامه :

هَلا تَمُنِّنْ بوعَدٍ غيرَ مُخْلِفةٍ كما عهدتُّكِ في أيامِ ذي سَلَمِ

والبيت بلا نسبة وهو من شواهد : الارتشاف ٢ / ٦٥٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٩٩، والمقاصد النحوية ٣/٣٠٠، وهمع الهوامع ٢ / ٦١٢ .

(٧) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨١٢ .

قولُهُ : « **تَرَيِنَّنِي** » [١] .

فيهِ الشَّاهدُ، و (هائمٌ) عاشقٌ . ز.[٢]

قولُهُ : « **أو استفهاماً** » .

أي : بجميعِ أدواتِهِ اسميةً كانت أو حرفيةً خلافاً لمَنْ خصَّهُ بالهمزةِ وهَلْ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **ارتيادي البلاد** » .[٤]

أي : الطَّوافُ بها، وقولُهُ (أَنْ يأتِيَنْ) أي : مِنْ إتيانِهِ . ز[٥].

قولُهُ : « **أفبعدَ كِنْدَة ... إلخ** » .[٦]

بكسرِ الكافِ وسكونِ النُّونِ : اسمُ قبيلةٍ[٧] و (**قبيلا**) ترخيمُ قبيلةٍ للضرورةِ . **تصريح**[٨]، وقالَ **زكريا** : (**قبيلا**) أي : جماعة، ثلاثة فأكثر. انتهى[٩]، وهو أولى .

---

(١) البيت بتمامه :

فَلَيتَكِ يومَ الملتَقى **تَرَيِنَّنِي** لكي تَعْلمي أني امرؤٌ بكِ هائِمٌ

البيت بلا نسبة وهو من شواهد : الارتشاف ٢/ ٦٥٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٠٠، وهمع الهوامع ٢ / ٦١٢ .

(٢) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨١٣ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٦ / ب .

(٤) البيت بتمامه :

وَهل يَمْنعنِّي **ارتيادي البلادَ** مِنْ حذَر الْمَوْت أنْ يأتِيَنْ

البيت للأعشى في ديوانه (٦٥٠)، وهو من شواهد : الكتاب ٤/ ١٨٧، وشرح المفصل ٩/ ٤٠، ٢٨٦، والمقاصد النحوية ٣/٣٠١، وهمع الهوامع ٢ / ٦١٢ .

(٥) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨١٣ .

(٦) البيت بتمامه :

قالت فطيمةُ حلَّ شعرَكَ مدحُه **أفبعدَ كندةَ** تمدحنَّ قبيلا

البيت لامرئ القيس في ديوانه (٢٥٨)، ولمقنع في الكتاب ٣/ ٥١٤، وهو من شواهد : شرح ابن الناظم ص٤٤٠، وأوضح المسالك ٤/ ١٠١،وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٣، ٣٨٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٦١٢.

(٧) ينظر : جمهرة أنساب العرب ٤٢٥ .

(٨) ينظر : ٢ / ٣٠٣ .

(٩) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨١٣ .

قولُهُ : « **فأقبلْ ... إلخ** » .[١]

الشَّاهدُ في آخرِهِ ، حيثُ أُكِّدَ بالنُّونِ الخفيفةِ لوقوعِهِ بعدَ الاستفهامِ، ثُمَّ أُبدِلَت ألفاً للقافيةِ و(نبتحِث) [٢]جوابُ الأمرِ أي: نفتِّشُ عن مساعِينا أي:فضائِلَنا ومآثِرَنا. ز[٣].

قولُهُ : « **لا يَبْعَدنْ ... إلخ** » .[٤]

تقدَّمَ في النَّعتِ . [٥]

قولُهُ : « **فمَنْ يكُ لَمْ يثْأَرْ ... إلخ** » .[٦]

أي : « فمَنْ لم ينتصِر لأعراضِ قومِهِ فإنِّي قد انتصرتُ لهم »، و(الأعراضُ) جمعُ عِرْضٍ وهوَ : ما يحمِيهِ الإنسانُ مِنْ أنْ يُعابَ فيهِ، و(الرَّاقصاتُ) : الإبلُ لأنَّها تهزُّ أطرَافَها في مشيِهَا [٧]، والشَّاهدُ في (لأثأرا) أصله : (لأثْأَرَنْ) أُبدلَت النُّونُ ألفاً للوقفِ. ز[٨].

---

(١) البيت بتمامه :

فأقبلْ على رهطِي ورهطِكَ نبتحث مساعِينَا حتى ترى كيفَ تفعلا

البيت للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه ٢٥١/٢، وهو من شواهد : الكتاب ٥١٣/٣، والمقاصد النحوية ٣٠٢/٣، وهمع الهوامع ٢/ ٦١٢ .

(٢) في جميع النسخ تصحيف إلى (فتحت) .

(٣) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨١٣ ، ٨١٤ .

(٤) البيت بتمامه :

لا يَبْعُدنْ قَومي الذين همو سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

البيت للخرنق بنت بدر بن هفان في ديوانها (٤٣) ، وهو من شواهد : الكتاب ١/ ٢٠٢، وشرح ابن الناظم (٣٢٣)، والإنصاف ٤٦٨/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٣، وخزانة الأدب ٤١/٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٣١ .

(٥) ينظر : ٥٥٤ / ب .

(٦) البيت بتمامه :

فمن يَكُ لم يثْأَرِ بأَعْراضِ قومِه فإنِّي وربِّ الراقِصاتِ لأَثْأَرَا

البيت للنابغة الجعدي في ديوانه (٧٦) ، وهو من شواهد : الكتاب ٥١٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٠/٢، وشرح المفصل ٩ / ٣٩، والمقاصد النحوية ٣١٠/٣ .

(٧) ينظر : لسان العرب (رقص) ٥ / ٢٨٤ .

(٨) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨٢٢ .

قولُهُ : « **ونحو** : « ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ** ﴾ »[١] .

ونحو : « واللهِ لقد يقومُ زيدٌ » . **ب**[٢].

قولُهُ : « **واجبٌ بالشروطِ المذكورةِ** » .

لأنَّهم كرهُوا أنْ يؤَكَّدَ الفعلُ بأمرٍ منفصلٍ وهوَ القسمُ مِنْ غيرِ أنْ يؤكِّدوهُ بما يتَّصِلُ بهِ وهوَ النُّونُ بعدَ صلاحيتِهِ لهُ . **جامي**[٣] .

قولُهُ : « **يا صَاحِ ... إلخ** » . [٤]

صَاحِ : منادَى مفردٌ مرخَّمٌ، والجِدَةُ : السَّعةُ في المالِ، والخِلاَّنُ : جمعُ خليلٍ، والشِّيمُ : جمعُ (شيمة) وهيَ الطَّبيعةُ . ز[٥].

قولُهُ : « **فإمَّا تريني ... إلخ** »[٦].

اللُّمةُ : شعرُ الرأسِ[٧]، و(أودى) أي : هلكَ، وهوَ يتعدَّى بالباءِ، وإنَّما لم يقلْ : (أودتْ) ليوافقَ تأسيسَ القافيةِ وهوَ (الألفُ) الواقعةُ قبلَ حرفٍ متحرِّكٍ قبلَ حرفِ الرَّويِّ . ز [٨].

---

(١) الآية ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ** ﴾. سورة الضحى (٥) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٠ / ب .

(٣) ينظر : الفوائد الضيائية ٢ / ٤٠٣ .

(٤) البيت بتمامه :

يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غَيرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمِي

البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣١/١١؛ وهو من شواهد : أوضح المسالك ٤/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٣١١/٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٤.

(٥) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٤ ، ٨١٥ .

(٦) البيت بتمامه :

فإما تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فإن الحوادثَ أودَى بها

البيت للأعشى في ديوانه (٢٢١) ، وهو من شواهد : الكتاب ٤٦/٢ ، وخزانة الأدب ١١ / ٤٣١ -٤٣٣ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٥ ، وأوضح المسالك ٤ / ٩٧، والمقاصد النحوية ٣٠٣/٣ .

(٧) ينظر : الصحاح (لمم) ٥ / ٢٠٣٢ .

(٨) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٤ .

قولُهُ : « **ويشهدُ لهُ (لهم) ما تقدَّمَ ... إلخ** »[١] .

ومَنْ منعَ الإقسامَ على فعلِ الحالِ أَوَّلَ ذلكَ على إضمارٍ مبتدأ، أي : لأنَا أُقْسِمُ . **ز**[٢]، والذي يظهرُ مذهبُ الكوفيينَ؛ إذ لا حاجةَ إلى الإضمارِ معَ كونِ الحالِ لا ينافي القسمَ كما اعترفَ بهِ البصريونَ في الجملةِ الإسميةِ . **دم**[٣].

قولُهُ : « **بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ** »[٤] .

[تقولُهُ][٥] لمنْ يُخفِي عنكَ أمراً أنتَ بهِ بصيرٌ . **تصريح**[٦].

قولُهُ : « **وبِجُهْدٍ ما تَبْلُغَنْ** » .

يُقالُ: لمنْ حمَّلتهُ فعلاً فأباهُ، أي : لا بُدَّ لكَ مِنْ فعلِهِ معَ مشقَّةٍ . **تصريح**[٧].

قولُهُ : « **إذا ماتَ ... إلخ** »[٨].

يُضرَبُ بهِ المثلُ لمنْ كانَ أصلاً تفرَّعَ منهُ ما يشبهُهُ، والمعنى : إذا ماتَ الأبُ سرقَ الولدُ شخصَ والدهِ فيصيرُ كأنَّهُ هوَ، والعِضَةُ : شجرةٌ [١]، وشكيرُهَا: شوكُهَا[٢].**تصريح**[٣]

شوكُهَا[٢].**تصريح**[٣]

---

(١) قال الأشموني ٣/ ١١٥ : ((تنبيهان:الأوَّلُ التوكيدُ في هذا النوَّعِ **واجبٌ بالشروطِ المذكورةِ** كما نصَّ عليهِ في التسهيلِ وهو مذهبُ البصريينَ ...، الثاني: منعَ البصريونَ نحو: "واللهِ ليفعلُ زيدٌ الآن"، استغناءٌ عنه بالجملةِ الاسميةِ المصدّرة بالمؤكد كقولك: "والله إن زيدًا ليفعل الآن"، وأجازهُ الكوفيونَ، **ويشهدُ لهُمْ ما تقدَّمَ** مِنْ قراءةِ ابنِ كثيرٍ لأقسم، والبيتين ...)) .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٥ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٦ / ب .

(٤) من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٧ ، وشرح المفصل ٩ / ٥ ، وابن عقيل ٢ / ٢٨٤ ، وهو من الأمثال في : مجمع الأمثال ١ / ١٠٠ ، وجمهرة الأمثال ١ / ٢٣٦ .

(٥) في جميع النسخ (وقوله) وأثبت ما في التصريح للمناسبة .

(٦) ينظر : ٢ / ٣٠٤ .

(٧) ينظر : ٢ / ٣٠٤ .

(٨) البيت بتمامه :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٢، وهو من شواهد : الكتاب ٥١٧/٣، وشرح المفصل ١٠٣/٧، ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٤٦١/٢، وهو من الأمثال في مجمع الأمثال ٧٤/٢

قولُهُ : « **قليلًا بهِ ... إلخ** » . [٤]

تمامُهُ :

... ... **إذا نالَ ممَّا كنتَ تجمعُ مغنمَا**

أي : حمدًا قليلًا ، وضميرُ (به) للمالِ في بيتٍ قبلَهُ [٥] . ز . [٦]

قولُهُ : « **رُبَّما أَوفيتُ ... إلخ** » .[٧]

أي : نزلتُ ، و (العَلمُ) : الجبلُ ، و (في) بمعنى : (على) ، والشَّاهدُ في : (تَرْفَعَنْ) [٨] وفاعله : (شَمَالاتٌ) جمعُ (شَمال) : ريحٌ مِنْ ناحيةِ القُطْبِ [٩]. ز [١٠].

---

(١) ينظر : الصحاح (عضه) ٦ / ٢٢٤٠ .

(٢) ينظر : المرجع السابق (شكر) ٢ / ٧٠٣ .

(٣) ينظر : ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٤) تمام صدره :

قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ... ...

البيت لحاتم الطائي في ديوانه (٢٢٣) ؛ وهو من شواهد : أوضح المسالك ٤/ ١٠٥، والمقاصد النحوية ٣/٣٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥١ ؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

(٥) وهو قوله :

أهِنْ للذي يهوى التلاد؛ فإنه إذا متَّ كانَ **المالُ** نهبًا مقسَّمَا

(٦) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٦.

(٧) البيت بتمامه :

رُبَّما أَوْفَيْتُ في علمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمالاتُ

البيت لجذيمة الأبرش في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٤ ، وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ٥١٨ ، والمقتضب ٣ / ١٥ ، وشرح المفصل ٩ / ٤٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٠٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٦١٥ .

(٨) حيث أكد الفعل بالنون مع تقدم (رُبَّ) على (ما) وهو نادر . ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٧ .

(٩) ينظر : الصحاح (شمل) ٥ / ١٧٤١ .

(١٠) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٧ .

قولُهُ : « **يحْسَبُهُ ... إلخ** »[١].

أي : الجبلُ الذي عمَّهُ الخَصْبُ وحفَّهُ النَّباتُ، والشَّاهدُ في : (مَا لَمْ يعلمَا)[٢].ع[٣].

قولُهُ : « **وليسَ بصحيحٍ** »[٤].

أي :لأنَّ الجملةَ صفةُ (فتنة) ، والجملةُ الإنشائيةُ لا تقعُ صفةً .

قولُهُ : « **فلا الجَارَةُ ... إلخ** »[٥].

(الدُّنْيَا) أي : القريبةُ، و (بها) أي : بجَمْزةَ اسمُ محبوبتِهِ، و (تلحينها) خبرُ (الجارَةِ) إنْ أُلغِيتْ " لا " ، وخبرُ " لا " إنْ أُعْمِلتْ عملَ ليسَ، مِنْ : لحيْتُهُ أَلحَاهُ إذا لمتُهُ، و(فيهَا) بمعنى (عنهَا)، والضَّمِيرُ لـ(جَمْزةُ)، وتقديرُ عجزِ البيتِ : (ولا الضَّيْفُ محوَّلٌ عنهَا)، (إنْ أناخَ) أي : نزلْ، و (جَمْزةُ) بالجيمِ والزَّاي . **شمنِّي**[٦].

---

(١) البيت بتمامه :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١ ، وقيل : لأبي حيان الفقعسي ، أو لمساور العبسي، أو للدبيري ، أو لعبد بني عبس ، وهو من شواهد : الكتاب ٥١٣/٣ ، والإنصاف ٤٠٩/١ ، وخزانة الأدب ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٠٣ ، والمقاصد النحوية ٣٠٤/٣ .

(٢) حيث أكده بنون التأكيد بعد مضي (لم) الجازمة ، وهذا نادر . ينظر : المقاصد النحوية ٣٠٥/٣.

(٣) ينظر : المقاصد النحوية ٣٠٥/٣ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ١١٩ : (("وَبَعْدَ لاَ" أي وقلّ التوكيد بعد "لا" النافية، قال في شرح الكافية وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بـ"لا" تشبيهًا بالنهي، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗ ﴾ سورة الأنفال (٢٥) .وقد زعمَ قومٌ أنَّ هذا نهيٌ **وليسَ بصحيحٍ** ...)) .

(٥) البيت بتمامه :

فَلاَ الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تُلحِيَنَّهَا وَلاَ الضَّيفُ فِيهَا إنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

البيت للنمر بن تولب في ديوانه (٣٧٣) ؛ وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٠٤، والمقاصد النحوية ٣١٤/٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٨.

(٦) ينظر : حاشية الشمني ٢ / ٩١ .

قولُهُ : « **هوَ صفةُ ﴿ فِتْنَةً ﴾** » [١].

والتَّقديرُ : [فتنةً] [٢] مقولاً فيهَا لا تُصِيبَنَّ ... إلخ .

قولُهُ : « **فهو نهيٌ مُحوَّلٌ** » [٣].

والأصلُ : « لا تتعرَّضُوا للفتنةِ فتصيبَكُم » ثمَّ عدلَ عَنْ التَّعرُّضِ إلى النَّهيِ عَنْ الإصابةِ؛ لأنَّ الإصابةَ مُسبَّبَةٌ عَنْ التَّعرضِ، وأُسْنِدَ هذا المسبَّبُ إلى فاعلِهِ، يعني فاعلهُ قبلَ التَّحويلِ وهوَ الفتنةُ، وعلى هذا فالإصابةُ خاصَّةٌ بالتَّعرضينِ؛ وذلكَ لأنَّ المعنى في الأصلِ ما تقدَّمَ وهو « لا تتعرَّضُوا للفتنةِ فتصيبَكُم خاصةً »، أي : « إنْ تعرَّضتُم لها أصابتكُم خاصةً »، ثمَّ عدلَ عَنْ السببِ إلى المسبَّبِ، وعبَّرَ عنْ المتعرَّضِ بلفظِ (الظالِم) تنبيهاً عليهِ بالصِّفةِ التي يكونُ عليهَا عندَ التعرُّضِ فثبتَ المعنى على خصوصِ الظالمينَ بالفتنةِ، وينبغي أنَّ (من) في قولِهِ : (مِنْكُم) لبيانِ الجنسِ لا للتَّبعيضِ؛ لئلَّا ينقسمُ المتعرِّضونَ للفتنةِ إلى ظالمٍ وغيرِ ظالمٍ، وليسَ كذلكَ؛ لأنَّ التَّعرضَ للفتنةِ والدخولَ فيهَا طوعاً لا ينفكُّ عَنْ الظُّلمِ . **دم**[٤].

قولُهُ : « **لا أَرينَّكَ** » .

الأصلُ (لا تأتِ) فحُوِّلَ النَّهيُ عَنْ الإتيانِ الذي هوَ سببٌ لرؤيتِهِ إلى المسبَّبِ الذي هوَ الرؤيةُ . **ب** [٥].

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ سورة الأنفال (٢٥) .

(٢) في الأصل و (ع) تصحيف إلى (فتنيه) والصواب ما أثبته من (غ) .

(٣) قال الأشموني ٣ /١٢٠ : ((تنبيهان: الأوَّلُ: ما اختارهُ النَّاظمُ هو ما اختارهُ ابنُ جني، والجمهورُ على المنعِ، ولهم في الآية تأويلاتٌ: فقيلَ لا ناهيةٌ والجملةُ محكيَّةٌ بقولٍ محذوفٍ **هو صفةُ فتنةٍ** ... وقيلَ "لا" ناهية، وتمَّ الكلامُ عندَ قولِهِ "فتنة"، ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرضِ للظلمِ فتصيبهُم الفتنةُ خاصة، فأخرجَ النهيَ عن إسنادهِ للفتنةِ **فهوَ نهيٌ محوّلٌ**، كما قالوا **لا أرينَّكَ** ههنا،... ،وقيلَ جوابُ قسمٍ والجملةُ موجبةٌ والأصلُ "لتصيبن" كقراءةِ ابنِ مسعودٍ وغيره، ثم أشبعت اللَّامُ وهو ضعيفٌ لأنَّ الإشباعَ بابُهُ الشعرُ، وقيلَ جوابُ قسمٍ و"لا" نافيةٌ ودخلتِ النونُ **تشبيهًا بالموجبِ** ... وقالَ الفراءُ: **الجملةُ جوابُ الأمرِ**، نحو قولك: "انزلْ عن الدابةِ لا تطرحنَّكَ")) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٧ / أ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩١ / أ ، ب .

قولُهُ : « **تشبيهًا بالموجبِ** » .

وهذا سماعيٌّ .

قولُهُ : « **الجملةُ جوابُ الأمرِ** » .

ممَّنْ ذكرَ هذا الوجهَ **الزَّمخشريُّ** [١] وهوَ فاسدٌ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ : « فإنَّكُم إنْ تتَّقوهَا لا تصيبُ الظالمَ خاصةً »، وقولُهُ : إنَّ التَّقديرَ : « إنْ أصابتكُمْ لا تصيبُ الظَّالمَ خاصةً » مردودٌ؛ لأنَّ الشَّرطَ إنَّما يقدَّرُ مِنْ جنسِ الأمرِ لا مِنْ جنسِ الجوابِ، ألا ترى أنَّكَ تقدِّرُ في (ائتني أُكْرِمْكَ ، إنْ تأتِني أُكْرِمْكَ). **مغني**[٢].

قولُهُ : « **على أنَّهُ بعدَ المفصولةِ ضرورةٌ** »[٣] .

نصَّ في **المغنيِّ**[٤] على أنَّهُ فيهِمَا أي : المفصولةِ والموصولةِ سماعيٌّ .

قولُهُ : « **وغيرِهَا** »[٥].

بالنَّصبِ عطفٌ على إنْ .

---

(١) ينظر : الكشاف ٢ / ٢١١ ، ٢١٢ .

(٢) ينظر : ١ / ٣٢٥ .

(٣) قال الأشموني ٣ /١٢١ : ((الثاني: إذا قلنا بما رآهُ الناظمُ، فهلْ يطَّردُ التوكيدُ بعدَ "لا"؟ كلامُهُ يشعرُ بالاطرادِ مطلقًا، لكنَّ نصَّ غيرِهِ **على أنَّهُ بعدَ المفصولةِ ضرورةٌ**)) .

(٤) ينظر : ١ / ٣٢٥ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٢١ : ((وغيرُ إمَّا مِنْ طوالبِ الجزا وآخِرَ المؤَكَّدِ افتحْ كابرزا

"وَغَير إمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا" أي: وقلَّ بعد غير "إما" الشرطية من طوالب الجزاء، وذلك يشملُ إن المجردة عن "ما" **وغيرها**، ويشمل الشرط والجزاء ...) وينظر : الألفية (٥٤) .

قولُهُ : « **من يُثْقَفَنْ ... إلخ** »[١].

تمامه :

... ... **أَبدًا وقتلُ بني قتيبةَ شافِي**

و(يُثْقَفَنْ) مِنْ : ثَقُفَ إذا وجد، و(الآيبُ) الرَّاجعُ . ز[٢]، و(ثُقُفَ) بابُهُ فهِمَ.**مختار**[٣].

قولُهُ : « **فزارةُ** [٤] » [٥] .

فاعلٌ في الموضعينِ، والشَّاهدُ في : (تمنَّعَا) [٦].

قولُهُ : « **حديثًا** » [٧] .

أي :حدَّثَ حديثًا، وقولُهُ : (ينفعا) فيهِ الشَّاهدُ[٨] .

---

(١) تمام صدره :

مَنْ يُثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيسَ بِآيِبٍ ... ...

البيت لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٩، وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٥١٦، والمقتضب ٣/ ١٤، والمقرب ٢/ ٧٤ ، وأوضح المسالك ١٠٧/٤، والمقاصد النحوية ٣٠٥/٣ ، وهمع الهوامع ٢/ ٦١٥.

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٩ .

(٣) ينظر : مختار الصحاح (٤٩).

(٤) ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢٥٥) .

(٥) البيت بتمامه :

فمَهْمَا تشأْ منْهُ **فزارةُ** تعْطِكُمْ ومَهْمَا تشأْ منْهُ فزارةُ تمنعَا

البيت قيل :للكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية ٤/ ٣٣٠؛ وقيل : لعوف بن عطية بن الخرع ، وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٥١٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٣٠٦/٣، وهمع الهوامع ٢/ ٦١٥.

(٦) لأن أصله (تمنعن) مؤكداً بالنون الخفيفة ، أكده لتأكيد الجزاء ثم أبدلها ألفاً للوقف . قاله العيني ٢ /٢٢١ .

(٧) البيت بتمامه :

ثبتُّمْ ثباتَ الخيزرانيِّ في الوغَى حديثًا متى ما يأتِكَ الخيرُ ينفَعَا

البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه (١١٠) ؛ وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٥١٥ ، وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٨؛ والمقاصد النحوية ٣٠٧/٣، وهمع الهوامع ٢/ ٦١٣

(٨) حيث دخلت فيه نون التوكيد وهو جواب الشرط . ينظر : المقاصد النحوية ٣٠٧/٣ .

قولُهُ : « **ليتَ شِعْرِي** »[١].

أي : ليتنِي أَشْعُرُ ، و (قَرَّبوهَا) أي : الصَّحيفةَ . ز . [٢]

قولُهُ : « **ومُسْتبدِلٍ ... إلخ** » .[٣]

عَضْبَى : معرفةٌ لا يُنوَّنُ ولا يدخُلُهَا (أل) وهيَ مائةٌ مِنْ الإبلِ، وصريمةٌ: تصغيرُ (صرْمَة) والصّرمَةُ – بالكسر- : القِطْعةُ مِنْ الإبلِ نحو الثَّلاثين ، وأَحْرِ : بحاءٍ مهملةٍ وراءٍ . **شُمنِّي**[٤].

قولُهُ : « **مِنْ تشبيهِ لفظٍ بلفظٍ** » [٥] .

أي : تشبيهِ (افْعَل) في التَّعجبِ بـ(أَفْعَل) في الأمرِ . **ب** [٦].

قولُهُ : « **وآخِرُ المؤكَّدِ افتحْ** » [٧] .

لأنَّهُ معربٌ في الأصلِ فيبنى على حركةٍ خفيفةٍ جبرًا لما فاتَهُ، وقالَ **الزَّجاجُ والسِّيرافيُّ**[٨]: بلْ حُرِّكَ لإلتقاءِ السَّاكنينِ آخرَ الفعلِ والنُّونِ، أمَّا المفردةُ الخفيفةُ وأمَّا الأولى مِنْ

---

(١) البيت بتمامه :

لَيتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

البيت للسموأل بن عادياء في ديوانه (٨١)؛ وهو من شواهد : الدرر ٥/ ١٦٦؛ ولسان العرب ٢/ ٧٥ "قوت"، والمقاصد النحوية ٣/٣٠٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦١٦.

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨١٩ ، ٨٢٠.

(٣) البيت بتمامه :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضْبَى صَرِيمَةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

البيت بلا نسبة وهو من شواهد : الدرر ٥/ ١٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

(٤) ينظر : حاشية الشمني ٢/٩٦ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٢٣ : ((وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَضْبَى صَرِيمَةً ... ...

وهذا **مِنْ تشبيهِ لفظٍ بلفظٍ** وإنْ اختلفَا معنًى ...)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩١ / ب .

(٧) قال الناظم (٥٤) :

وغيرُ إمّا من طوالب الجزا **وآخِرُ المؤكّدِ** افتحْ كابرزا

(٨) ينظر رأي الزجاج والسيرافي في الإرتشاف ٢/ ٦٦٢ .

المشدَّدةِ، وسواءٌ كانَ الفعلُ معرباً أو مبنياً؛ لأنَّهُ بلحاقِ النُّونِ بَعُدَ عَنْ شبهِ الأسماءِ فعادَ إلى أصلِهِ مِنْ البناءِ، والأصلُ في البناءِ السُّكونُ فلزمَ تحريكُهُ للسَّاكنينِ فحُرِّكَ بالفتحِ صيانةً للفعلِ عَنْ الكسرِ، أي : الجرِّ بلا ضرورةٍ . **دم**.[١]

قولُهُ : « **والمُضْمَرَ احذفنَّهُ** » [٢] .

فإنْ قلتَ : لمَ لمْ يقولوا : (اضربون) معَ أنَّ إلتقاءَ السَّاكنينِ على حدِّهِ ؟، قلتُ : لا نسلِّمُ أنَّهُ على حدِّهِ؛ لأنَّ الذي على حدِّهِ ينبغي أنْ يكونَ في كلمةٍ وههنا ليسَ كذلكَ بلْ النُّونُ كالكلمةِ المنفصلةِ، فإنْ قلتَ : فيلزمُ حذفُ الألفِ مِنْ (اضربان) بعينِ ما ذُكِرَ، ثم قلتُ : تجويزهُم ذلكَ لا لأنَّهُ إلتقاءُ السَّاكنينِ على حدِّهِ بلْ لرفعِ الالتباسِ بالمفردِ، فإنْ قلتَ : فينبغي أنْ يُحذَفَ في (اضربنان) لأنَّهُ لا التباسَ، قلتُ : لو حُذِفَ لزالَ الغرضُ الذي أتيتَ بالألفِ لأجلهِ . **العبادي** عَنْ بعضِهِم [٣].

قولُهُ : « **لكثرةِ الأمثالِ** » [٤] .

أي : الزوائدِ فلا يردُ نحو : « النِّسوةُ حنَنَّ ويحْنُنَّ » كما قدمناهُ أولَّ الكتابِ، ثُمَّ ما ذكرهُ لا يتأتَّى معَ الخفيفةِ [مع][٥] أنَّ نونَ الرَّفعِ تحذفُ معَها أيضاً فيما ذُكِرَ، إلَّا أنْ يُقالَ : حُذِفتْ معَ الخفيفةِ حملاً على حذفِهَا معَ الثَّقيلةِ طرداً .**ب** .[١]

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٧ / ب .

(٢) قال الناظم (٥٤) :

والمُضْمَرَ احذفنَّهُ إلا الألفْ وإنْ يكنْ في آخرِ الفعلِ أُلِفْ

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩١ / ب .

(٤) قال الأشموني ٣/ ١٢٥ : ((وَاشْكُلهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيِنٍ بِمَا جَانَسَ" أي بما جانس ذلك المضمر "مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا" فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر ، "وَالمضْمَرَ" المسند إليه الفعل "احْذِفَنَّهُ" لأجلِ التقاءِ الساكنينِ مبقيًا حركته دالة عليه "إلاَّ الألِفْ" أبقها لخفتها تقول: "يا قومُ هل تضربُن" بضم الباء، و"يا هندُ هل تضربِن" بكسرها، فأصلُ "يا قومُ هل تضربُن" "هل تضربونن" فحذفت نونُ الرفعِ **لكثرةِ الأمثالِ** فصارَ "تضربون" فحذفت الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ، وأصلُ "يا هندُ هل تضربِن" "هل تضربينن"، فعلَ بهِ ما ذكِرَ، وتقولُ يا زيدانِ هل تضربانِ، فأصلُ تضربانِ تضربانن فحذفت نونُ الرفعِ لما ذكر، ولم تحذفْ الألفُ **لخفَّتِها** ولئلَّا يلتبسَ بفعلِ الواحدِ ... هذا كلُّه إذا كانَ الفعلُ صحيحًا، فإنْ كانَ معتلًّا نظرتَ إنْ كانَ بالواوِ والياءِ فكالصحيحِ، تقولُ: "يا قومُ **هلْ تغزُنَّ**، وهلْ ترمُنَّ"، بضمِّ ما قبلَ النونِ، و"**يا هندُ هلْ تغزُنَّ** وهلْ ترمُنَّ"، بكسره، فتحذفُ مع نونِ الرفعِ الواوِ والياءِ ...)) .

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من (ع) .

قولُهُ : « **لخفَّتِهَا** » .

ولئلَّا يلتبسَ بالمفردِ .

قولُهُ : « **هلْ تغزُنَّ ... إلخ** » .

أصلُهُ : (هلْ تغزُونَنَّ وهلْ ترمُونَنَّ) ، حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ.(٢)

قولُهُ : « **ويا هندُ هل تغزن** » .

أصلُهُ : (هلْ تغزِينَنَّ وهلْ ترمينَنَّ ؟) حُذفتْ نونُ الرَّفعِ لتوالي الأمثالِ، ثُمَّ الياءُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وأصلُهمَا قبلَ التَّأكيدِ : (تغزينَ وترمينَ) والأصلُ :(تغزوِينَ) كـ(تنصرينَ) نقلتْ كسرةُ الواوِ إلى الزَّايِ لثقلِهَا عليهَا ثُمَّ حذفتْ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ويقالُ مثلُ ذلكَ في (ترمينَ) فأصلُهُ (ترميينَ) بوزنِ (تضربينَ) نُقلتْ كسرةُ الياءِ إلى ما قبلَهَا لثقلِهَا عليهَا ثُمَّ حُذفتْ لالتقاءِ السَّاكنينِ . **ب** .(٣)

قولُهُ : « **واحذفْهُ مِنْ رافعٍ هاتينِ** »(٤) .

وإنَّما حُذِفَ ولم يُقلَبْ ياءً كما تقدَّمَ لأنَّهُ هنا لو قُلِبَ ياءً لاجتمعَ ياءانِ أو ياءٌ وواوٌ وذلكَ ثقيلٌ ولا كذلكَ فيما تقدَّمَ . **ب** .(٥)

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩١ / ب .

(٢) وذلك لتوالي الأمثال ، ثم الواو لالتقاء الساكنين . ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩١ / ب .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩١ / ب ، ١٩٢ / أ .

(٤) قال الناظم (٥٤) :

واحْذِفْهُ مِنْ رافعٍ هاتينِ وفي وا ويا شكلّ مجانسّ قفِي

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٢ / أ .

قولُهُ : « **لأنَّ فيهِ التقاءُ ساكنينِ** » [١] .

أي : بالنَّظرِ لأصلِ الخفيفةِ وهوَ السُّكونُ وإلَّا فسيأتي أنَّ مَنْ أجازَهَا يكسِرُهَا.[٢]

قولُهُ : « **وكسرُهَا لإلتقاءِ السَّاكنينِ** » .

فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ إلتقاءَ السَّاكنينِ متحقِّقٌ معَ الكسرِ ولا يزيلُهُ . قالَهُ **العبَّادِي** [٣]، قلتُ : كأنَّهُ فهِمَ أنَّ المرادَ بالسَّاكنينِ الألفُ والنُّونُ، وليسَ كذلكَ بلْ مرادُ الشَّارحِ أنَّ النَّونَ المشدَّدةَ ذاتُ نونينِ أولاهُمَا ساكنةٌ، والثَّانيةُ محرَّكةٌ بالكسرِ؛ لئلَّا تلتقي ساكنةٌ معَ النُّونِ الأولى، وبهذا يندفعُ التَّنظيرُ، ويدلُّ على أنَّ ما ذكرناهُ مرادُ الشَّارحِ قوله عقب [ذلك][٤]:« لأنَّهُ – أي إلتقاءُ السَّاكنينِ – بينَ الألفِ والنُّونِ على حدِّهِ ... إلخ »[٥] الذي هوَ تعليلٌ لوقوعِ الشَّديدةِ بعدَ الألفِ » .

قولُهُ : « **والثَّاني مدغمٌ** » .

ولا يُشترَطُ أنْ يكونَ في كلمةٍ، وشرطَ بعضُهُم ذلكَ قالَهُ **السَّعدُ في شرحِ تصريفِ العزِّي**[٦]. وعلى[الثَّاني][٧] فإلتقاءُ السَّاكنينِ ههنا أيضاً ليسَ على حدِّهِ، وإنَّما جازَ لأنَّ إحدى النُّونينِ محرَّكةٌ يمكنُ الاعتمادُ عليهَا في المدَّةِ الحاجزةِ بينَ السَّاكنينِ، نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٨] بخلافِ المخفَّفةِ .

---

(١) قال الأشموني ٣ /١٢٦ : (("وَلَمْ تَقَعْ" أي النون "خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ" أي: سواء كانت الألف اسمًا، بأن كانَ الفعلُ مسندًا إليها، أو حرفًا بأن كانَ الفعلُ مسندًا إلى ظاهرٍ على لغة "أكلوني البراغيثُ"، أو كانت التالية لنونِ جماعةِ النساءِ، وفاقًا لسيبويه والبصريينَ سوى يونسَ، وخلافًا ليونسَ والكوفيينَ **لأنَّ فيهِ إلتقاءَ ساكنينِ** على غيرِ حدِّهِ "لَكِنْ" تقع "شَدِيدَةً **وَكَسْرُهَا" لالتقاءِ السَّاكنينِ** "أُلِفْ" لأنَّهُ على حدِّهِ، إذ الأوَّلُ حرفُ لينٍ ، **والثاني مدغَمٌ** ...)) .

(٢) هذا من كلام ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني ١٩٢ / أ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٢ / أ .

(٤) ساقط من الأصل وأثبته من (غ ، ع) .

(٥) ينظر : شرح الأشموني ٣ / ١٢٧ .

(٦) أي : سعد الدين التفتازاني . ينظر : شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف (٨٢).

(٧) ساقط من الأصل وأثبته من (غ ، ع) .

(٨) من الآية السابعة، وهي الأخيرة من سورة الفاتحة .

قولُهُ : « ﴿ وَلَا نَتَّبِعَآنِّ ﴾ »[١] .

فالواوُ للعطفِ، ولا للنَّهي، ونونُ الرَّفعِ محذوفةٌ بها، وقالَ[٢] يمكنُ لجوازِ أنْ تكونَ (الواوُ) للحالِ و(لا) للنَّفي والموجودُ نونُ الرَّفعِ . **تصريح** .[٣]

قولُهُ : « **بقراءةِ نافعٍ**[٤] ﴿ وَمَحۡيَايَ ﴾ »[٥].

وجهُهَا : الوصلُ بنيَّةِ الوقفِ .

قولُهُ : « **لئلَّا تتوالَى الأمثالُ** »[٦] .

لا يشملُ الخفيفةَ على قولِ المجيزِ، فكانَ الأولى أنْ يقولَ **كالتوضيح**[٧] : (قصداً للتَّخفيفِ)؛ ليرتب عليه قوله الآتي (وفي جوازِ الخفيفةِ ... إلخ) .

قولُهُ : « **واحذفْ خفيفةً ... إلخ** »[٨] .

فإنْ قلتَ : لمَ حُذفتِ النُّونُ عندَ إلتقاءِ السَّاكنينِ ولمْ يحذفِ التَّنوينُ في الأكثرِ بلْ يُحرَّكُ ؟
قلتُ : الاسمُ في الرُّتبةِ قبلَ الفعلِ فما يدخلُ عليهِ وما يختصُّ بهِ أيضاً مقدَّمٌ على ما يختصُّ بالفعلِ، ففضلُ التَّنوينِ على النُّونِ بأنْ حُرِّكَ التَّنوينُ عندَ لقائهِ ساكناً وحُذِفتِ

---

(١) جزء من قوله تعالى ﴿وَلَا نَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ سورة يونس (٨٩) . قرأ ابنُ ذكوانَ: " تتَّبعانِ "، وقرأ ابنُ عامرٍ وابنُ عباسٍ وابنُ ذكوانَ: " تَتْبَعانِّ "، وقرأ ابنُ عامرٍ: " تَتْبَعان "، وقرأ السبعة: ﴿ **وَلا تَتَّبِعَانِّ** ﴾ .ينظر : السبعة في القراءات ٣٢٩، والتيسير في القراءات السبع ١٢٣، والحجة في القراءات ١٨٣، وإتحاف الفضلاء (٢٥٣).

(٢) يعني به ابن الناظم . ينظر : شرح ابن الناظم (٤٤٦)، والإنصاف ٢/ ٦٦٧.

(٣) ينظر : ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ .

(٤) سبق تخريج القراءة وتوجيهها . ينظر ص٥٣ .

(٥) جزء من قوله تعالى : ﴿ وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ سورة الانعام (١٦٢) .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٢٨ : ((وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا" أي زد قبل نون التوكيد "مُؤَكِّدا فِعْلًا إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا" **لئلا تتوالى الأمثالُ**؛ فتقولُ: "هل تضربنانِ يا نسوةُ"، بنونٍ مشددةٍ مكسورةٍ، وفي جوازِ الخفيفةِ الخلافُ السابقُ كما تقدَّمَ، ولا يجوزُ تركُ الألفِ؛ فلا تقولُ: "هل تضربنِ يا نسوةُ")) .

(٧) ينظر : ٤ / ١٠٩ .

(٨) قال الناظم (٥٥) :

واحْذِفْ خفيفةً لساكنٍ ردفْ وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تقفْ

النُّونُ عندَ ذلكَ فتقولُ : (زيدُنِ العاقل)، ولا تقولُ : (اضربنِ العاقل)؛ ليظهرَ شرفُ الاسمِ بتشريفِ ما يختصُّ بهِ على ما يختصُّ بالفعلِ الذي هوَ دونَهُ . **العبادي** عن بعضهم .[١]

قولُهُ: « **لساكنٍ رُدِفْ** » .

أي : لها سواءٌ قلتَ : فتحةً كـ(اضربَ الغلامَ يا زيدُ)، أو ضمةً : كـ(اضربُ الغلامَ يا قومُ)، أو كسرةً :كـ(اضربِ الغلامَ ياهندُ). **دم**[٢].

قولُهُ : « **لا تُهين ... إلخ** »[٣].

أصلُهُ : « لا تهينن » حُذفَت نونُ التوَّكيدِ بدليلِ فتحِ النُّونِ الباقيةِ وإثباتِ الياءِ، و (علَّكَ) أي: (لعلَّكَ) وأرادَ بالرُّكوعِ : انحطاطُ الرُّتبةِ . **ز** [٤].

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٢ /ب .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / أ .

(٣) البيت بتمامه :

لاَ تُهِينَ الفَقِيرَ عَلكَ أَنْ تَرَكَعَ يَومًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

البيت للأضبط بن قريع في خزانة الأدب ٤٥٠/١١ ، ٤٥٤ ، وهو من شواهد : الإنصاف ١ / ٢٢١ ، وشرح المفصل ٤٣/٩، ٤٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٠٩ ، ورصف المباني ، ٢٤٩، المقاصد النحوية ٣٠٨/٣، ٣٠٩ .

(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢١ ، ٨٢٢ .

قولُهُ : « **فقالَ يونسُ** [١] ... **إلخ** » [٢] .

ثُمَّ قولُهُ: « **والقياسُ** ... **إلخ** » [٣].

هلْ يأتيانِ على ما قالَهُ المصنِّفُ كمَا تقدَّمَ أنَّ مَنْ يُلْحِقُ الخفيفةَ بعدَ الألفِ يكسِرُهَا وحينئذٍ يفرق بينَ مَا وَلِيَهُ ساكنٌ وغيرُهُ، أو مَا هوَ خاصٌّ بما تقدَّمَ عَنْ **سيبويهِ** أنَّهُ يُبقيَهَا ساكنةً [٤] ؟ .**ب**. [٥]

قولُهُ : « **وارْدُدْ** ... **إلخ** »[٦].

فإنْ قلتَ : لمَ ردَّ المحذوفَ هنا في الوقفِ ولم يردَّ فيهِ في نحو : (هذا قاضي) معَ زوالِ العِلَّةِ ؟ قلتُ : يردُ فيهِ أيضاً وإنْ كانَ الأكثرُ خلافَهُ، وعليهَا فالفرقُ أنَّ المحذوفَ هنا كلمةٌ، [وثَمَّ جزءُ كلمةٍ][٧]، والاعتناءُ بالكلمةِ أتمُّ منهُ بجزئِهَا. **ز** .[٨]

---

(١) ينظر : رأي يونس بن حبيب في الكتاب ٥٢٧/٣ ، والأصول ٢ / ٢٠٣ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٢٩ : ((تحذفُ النونُ الخفيفةُ وهيَ مرادةٌ لأمرينِ:
الأوَّلُ: أنْ يليهَا ساكنٌ، نحو: "اضربْ الرجلَ" تريد "اضربن" ... ؛ لأنَّها لما لم تصلح للحركةِ عوملتْ معاملةَ حرفِ المدّ فحذفت لالتقاءِ الساكنينِ، وإذا وليهَا ساكنٌ وهيَ بعدَ ألفٍ على مذهبِ المجيزِ **فقالَ يونسَ** إنَّها تبدلُ همزةً وتفتحُ فتقول: "اضرباء الغلامَ"، و"اضرباء الغلامَ"، قال سيبويه: وهذا لم تقلهُ العربُ، **والقياسُ** "اضربِ الغلامَ" و"اضربن الغلامَ"، يعني بحذفِ الألفِ والنونِ)) .

(٣) قاله سيبويه ٣ / ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

(٤) ينظر : (١٧٠).

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٣ / أ .

(٦) قال الناظم (٥٥) :

وارْدُدْ إذا حذفتَهَا في الوقفِ ما ... مِنْ أجلِهَا في الوصلِ كانَ عُدِما

(٧) ساقط من الأصل وأثبته من (ع) .

(٨) ينظر : الدرر السنية ٢ /٨٢٢ .

قولُهُ : « **إذا وقفتَ عليهِمَا : اضْربُوا ... إلخ** » [١] .

قالَ **أبوحيَّانُ** [٢] : « الذي يظهرُ لي أنَّ دخولَها في الوقفِ خطأٌ؛ لأنَّها تدخلُ لمعنى التَّوكيدِ، ثُمَّ تحذفُ ولا يبقى دليلٌ على مقصودِهَا الذي جاءت لهُ » . **سيوطي**[٣].

قولُهُ : « **لزوالِ سببِ الحذفِ** » .

هوَ في النُّونِ اجتماعُ المثلينِ ، وفي الواوِ والياءِ إلتقاءُ السَّاكنينِ . **دم** [٤].

قولُهُ : « **وأبدلنَّها بعدَ فتحٍ ألفاً** » [٥] .

ولذلكَ رُسِمَ بالألفِ نظراً إلى حالتهِ عندَ الوقفِ . **دم** .[٦]

قولُهُ: « **أنْ يكونَ مفعولاً لهُ** » [٧] .

ويجوزُ أنْ يكونَ ظرفاً على حذفِ مضافٍ ، أي : وقتَ وقفَ .

قولُهُ : « **وذلكَ لشبهِهَا بالتَّنوينِ** » .

اسمُ الاشارةِ راجعٌ إلى حذفِهَا بعدَ الضمِّ والكسرِ، وقلبُهَا ألفاً بعدَ الفتحِ .

---

(١) قال الأشموني ٣ /١٢٩ : (("وَارْدُدْ إذَا حذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ مَا" أي الذي "مِنْ أَجْلِهَا فِي الوَصْلِ كَانَ عُدِمَا" فتقول في "اضربن يا قوم" و"اضربن يا هند"، **إذا وقفتَ عليهِمَا: "اضربُوا**، واضربي، بردّ واوِ الضميرِ وياءه كما مرَّ، وتقولُ في "هل تضربن"، و"هل تصربن" إذا وقفتَ عليهما: "هل تضربون"، و"هل تضربين"، برد الواوِ والياءِ ونونِ الرفعِ **لزوالِ سببِ الحذفِ**)) .

(٢) لم أقف على نص هذه العبارة لكن معناها موجود في الارتشاف ٦٦٦/٢ .

(٣) ينظر : الهمع ٣ / ٥٠٢ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / ب .

(٥) قال الناظم (٥٥) :

وأبدلنَّهَا بعدَ فتحٍ أَلِفًا وقْفًاكما تقولُ في قفنْ قفَا

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / ب .

(٧) قال الأشموني ٣ / ١٢٩ : (("وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا وَقْفًا" أي واقفًا، ويحتملُ **أنْ يكونَ مفعولًا لهُ** أي لأجلِ الوقفِ، **وذلكَ لشبهِهَا بالتنوينِ** "كَمَا تَقُولُ فِي قِفَن قِفَا" ...)) .

قولُهُ : « **اضْرِبْ عنْكَ ... إلخ** » .[١]

تمامُهُ :

... ... **ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ**

الشَّاهدُ في (اضرب) بفتحِ الباءِ، و (طارقها) بدلٌ مِنْ (الهمومِ)، و (قونسُ الفرسُ) عظمُهَا الناتئُ بينَ أذنيهَا. [٢]

قولُهُ : « ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ »[٣] .

وقيلَ : إنَّهُ مِنْ النَّصبِ بـ(لَمْ)كمَا جزمُوا بـ(لنْ) معاوضةً بينَ الحرفينِ. **دم**[٤].

قولُهُ : « **فتقول : اخشينِي ... إلخ** » [٥] .

ولا يحصلُ إلتباسٌ؛ لأنَّكَ حينئذٍ تنطقُ بيائينِ : أولاهُمَا مكسورةٌ، ولو لم تُرِدِ التَّأكيدَ لم تنطقْ إلا بياءٍ واحدةٍ ساكنةٍ، وكذا القولُ في (اخْشَوُوا)؛ لأنَّك تنطقُ بواوينِ أولاهُمَا مضمومةٌ . **دم** .[٦]

---

(١) تمام صدره :

اضْرِب عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ... ...

البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه (١٥٥)؛ وهو من شواهد : خزانة الأدب ١١/ ٤٤٥؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٣، والخصائص ١/ ١٢٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٠ .

(٢) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٣١٠ .

(٣) سورة الشرح (١) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / ب .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٣٢ : ((أجازَ يونسَ للواقفِ إبدالَ الخفيفةِ ياءً أو واوًا في نحو: "اخشين" و"اخشون"، **فتقولُ: "اخشيني"** و"اخشووا"، وغيرهُ يقولُ : "اخشَى" و"اخشُوا"، وقد نقلَ عنهُ إبدالها واوًا بعد ضمَّةٍ وياءٍ بعد كسرةٍ **مطلقًا**، وكلامُ سيبويهِ يدلُّ على أنَّ يونسَ إنَّما قالَ بذلكَ في المعتلِّ فإنَّه قالَ: وأما يونسَ فيقولُ: "اخشووا" و"اخشيي"، يزيد الواو والياء بدلًا مِنْ النونِ الخفيفةِ مِنْ أجل الضمَّةِ والكسرةِ، وهو ما نقلهُ الناظمُ في التسهيلِ، وإذا وقفَ على المؤكَّدِ بالخفيفةِ بعد الألفِ على مذهبِ يونسَ والكوفيينَ أبدلت ألفًا، نصَّ على ذلكَ سيبويهِ ومَنْ وافقهُ **ثم قيلَ: يجمعُ بينَ الألفينِ** فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذفَ إحداهُما ويقدر بقاء المبدلةِ من النونِ، وحذفُ الأولى)) .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / ب .

قولُهُ: « **مطلقًا** » .

أي : في المعتلِّ والصَّحيحِ بدليلِ السِّياقِ فجيزَ ذلكَ في نحو : (اضربن واضربن) ويحصلُ اللَّبسُ حينئذٍ، وعنهُ أنَّهُ قاسَ ذلكَ على لغةِ أسدِ السَّراة[١] في : (زيدو وزيدي)، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّهُ لايلزمُ مِنْ جوازِ ذلكَ في الاسمِ لخفَّتِه جوازُهُ في الفعلِ لثقلِهِ معَ أنَّهُ يجتمعُ هنا (واوانِ ويآنِ)، وهناكَ (واوٌ) واحدةٌ و (ياءٌ) واحدةٌ، وقد يُجابُ عمَّا أوردناهُ مِنْ الإلباسِ بأنَّ أهلَ هذهِ اللُّغةِ لم يبالوا بالإلباسِ في نحو : (زيدي) فإنَّهُ يلتبسُ بالمضافِ إلى الياءِ معَ أنَّهُ إلباسٌ مغيِّرٌ للمعنى بالكليَّةِ، بخلافِ إلباسِ المؤكَّدِ بغيرِهِ فكانَ أسهلُ مِنْ ذلكَ فينبغي أنْ يُحتمَلَ مِنْ بابٍ أولى . **دم** [٢]

قولُهُ : « **ثمَّ قيلَ يجمع بينهما ... إلخ** » [٣] .

ويحتملُ أنْ يُبدلهُمَا همزةً كما في (حمراء)، وجزمَ **صاحبُ الغُرَّةِ** [٤] بهذا الوجهِ .**دم**[٥]

(١) الأزد، بفتح الهمزة وسكون الزاي ودال مهملة في الآخر وأصله: أزد، والألف واللام فيه للمح الصفة، التي هي الأَزَد وهو الذعر. ويقال فيهم: الأسد، بالسين المهملة بدل الزاي. وهم: بنو الأزد بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان. قال الجوهري: وهو بالزاي أفصح)) . ينظر : قلائد الجمان في التعريف بقبائل الزمان للقلقشندي (٩١) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / ب .

(٣) في المطبوع ٣ / ١٣٢ (ثم قيل: يجمع بين الألفين) .

(٤) يعني به ابن الدهان . ينظر : رأيه في الارتشاف ٢ / ٦٦٦ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٢٨ / ب .

مَا لَا يَنْصَرِفُ

مَا لا يَنْصَرِفُ

ذكرَهُ عقِبَ نونيِّ التَّوكيدِ؛ لأنَّ فيهِ شبهَ الفعلِ فلهُ تعلُّقٌ بالفعلِ كمَا أنَّ لهُمَا تعلُّقًا بهِ، وأنَّ نونيِّ التَّوكيدِ ثقيلةٌ وخفيفةٌ وهنَا ذكرَ المصنِّفُ قسمينِ، أحدُهمَا : ثقيلٌ وهوَ غير المنصرِفِ، والآخرُ خفيفٌ وهوَ المنصرِفُ، وأحدُهمَا فرعٌ عَنْ الآخرِ كنونيِّ التَّوكيدِ، ونونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ تشبهُ التَّنوينَ، وذكرَ هنا التَّنوينَ . **دنوشريٌّ** .(١)

قولُهُ : « **أمْكنَا** »(٢) .

اسمُ تفضيلٍ مِنْ (مَكَنَ مكانةً) : إذا بلغَ الغايةَ في التَّمكُّنِ(٣)، لا مِنْ (تمكَّنَ) خلافًا **لأبي حيَّانَ** ومَنْ وافقَهُ (٤)؛ لأنَّ بناءَ اسمِ التَّفضيلِ مِنْ غيرِ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ شاذٌّ.**تصريح**(٥).

قولُهُ : « **والمرادُ ... إلخ** » (٦).

يردُ عليهِ أنَّهُ حينئذٍ يلزمُ الدَّورَ؛ لأنَّ معرفةَ هذا المعنى تتوقَّفُ على معرفةِ أنَّهُ لم يشبهِ الفعلَ فيُمنَعُ مِنْ الصَّرفِ لأخذِهِ في تفسيرِهِ، ومعرفةُ ذلكَ تتوقَّفُ على معرفةِ الصَّرفِ، فإنْ قلتَ : هذا تعريفٌ لفظيٌّ، قلتُ : المخاطبُ باللَّفظيِّ مَنْ يعلَمُهُ لكنْ يُجْهَلُ وضعُ لفظِ المعرَّفِ لهُ لوَ كانَ المخاطَبُ هنا عالماً بهذا التَّعريفِ لكانَ عالماً بالصَّرفِ؛ لأنَّهُ مذكورٌ فيهِ فلا يكونُ جاهلًا بوضعِ اللَّفظِ، وقد يقالُ : إنَّهُ ليسَ لفظيًّا ويمنعُ لزومَ الدَّورِ فإنَّهُ يمكنُ أنْ يُعلَمَ بقاؤُهُ على أصلِهِ بعلامةٍ أخرى غيرِ ما فسَّرَ بهِ الشَّارحُ،

---

(١) حاشية يس على التصريح ٤/٥١ .

(٢) قال الناظم (٥٥) :

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أتَى مُبَيِّنًا ... مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ **أَمْكَنَا**

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/٥٧ : ((والأمكنُ على زنةِ أفعلْ التي للتَّفضيلِ ، أي : هو أتمُّ تمكُّنًا مِنْ غيرِهِ ، لم يعرض فيهِ شبهُ الحرفِ فيخرجَهُ إلى البناءِ ، ولم يشابهِ الفعلَ فينقصَ تمكُّنَهُ ، ويمتنعُ منهُ بعضُ حركاتِ الإعرابِ ...)) .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ١١٨٩ ، والتصريح ٢ / ٣١٦ .

(٥) ينظر : ٢/٣١٦ .

(٦) قال الأشموني ٣/ ١٣٣ : ((فقوله : "تنوينٌ" جنسٌ يشملُ أنواعَ التنوينِ، وقد تقدّمت أوّل الكتاب، وقولُه : "أتى مبينًا ... إلخ" مخرجٌ لما سوى المعبَّرِ عنهُ بالصَّرفِ، **والمرادُ** بالمعنَى الذي يكونُ بهِ الاسمُ أمكنُ، أي زائدًا في التمكُّنِ: بقاؤُهُ على أصلِهِ، أي: أنَّهُ لم يشبهِ الحرفَ فيبنَى ولا الفعلَ فيمنعَ من الصَّرفِ)) .

أو يقالُ : المعتبرُ في التَّعريفِ عدمُ مشابهةِ الفعلِ ويمكنُ ذلكَ بدونِ ملاحظةِ الانصرافِ وعدمِهِ، وأمَّا قولُ الشَّارحِ (فيمنعُ الصَّرفُ) فليسَ المرادُ أنَّ ذلكَ ملاحظٌ في التَّعريفِ بل المرادُ بيانُ أمرٍ واقعيٍّ . **ب** [١].

قولُهُ : « **هوَ مذهبُ المحقِّقينَ** »[٢].

لوجوهٍ منهَا : أنَّهُ مطابقٌ للاشتقاقِ مِنْ الصَّريفِ الذي بمعنى التَّصويتِ، إذ لا صوتَ في آخرِ الاسمِ إلا التَّنوينَ، ومنهَا : أنَّ الشَّاعرَ متى أُضطرَّ إلى صرفِ المرفوعِ أو المنصوبِ نوَّنَهُ، وقيل: صرفُهُ للضَّرورةِ معَ أنَّهُ لا جرَّ فيهِ . **سق** [٣].

قولُهُ : « **وقيلَ : الصَّرْفُ هوَ الجرُّ والتَّنوينُ** » .

بدليلِ صحَّةِ الاشتقاقِ مِنْ الصَّرفِ الذي بمعنى التَّصرُّفِ والتَّقلُّبِ في الجهاتِ، والجرُّ زيادةٌ تقلبُ وتصرفُ، وردَّ بأنَّهُ يلزمُ منهُ أنْ لا يكونُ التَّنوينُ مِنْ جملةِ الصَّرفِ؛ لأنَّهُ لا يزدادُ تصرُّفُهُ بهِ في الحركاتِ . **سق** [٤].

قولُهُ : « **يُستثنَى ... إلخ** » [٥] .

إنْ كانَ المرادُ أنَّ حقيقةَ الصَّرفِ هوَ التَّنوينُ المذكورُ، ولا يخفى أنَّ المنصرفَ هوَ الذي قامَ بهِ الصَّرفُ فهوَ في غايةِ الاشكالِ؛ لأنَّهُ لم يتحقَّقِ الصرفُ في جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ فكيفَ يكونُ منصرفًا ؟ وقد يجابُ : بأنَّ المرادَ أنَّ التَّنوينَ علامةٌ للصَّرفِ لا نفسَه، والعلامةُ لا يجبُ اطِّرادُهَا. **ب**[٦].

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ٢٩٤ / أ .

(٢) قال الأشموني ١٣٣/٣ : ((تنبيهاتٌ: الأوَّلُ: ما ذكرهُ النَّاظِمُ مِنْ أنَّ الصَّرفَ هوَ التنوينُ **هوَ مَذْهبُ المحقِّقينَ، وقيلَ: الصَّرفُ هوَ الجرُّ والتَّنوينُ** معًا)) .

(٣) ينظر : حاشية يس على الألفية (١٨٧) .

(٤) ينظر : حاشية يس على التصريح ٤ / ٥٢ .

(٥) قال الأشموني ١٣٤/٣ : ((الثالثُ : **يُستثنَى** مِنْ كلامِهِ **نحوُ "مُسْلماتٍ"** فإنَّهُ منصرفٌ معَ أنَّهُ فاقدٌ للتَّنوينِ المذكورِ؛ **إذ تنوينُهُ للمقابلةِ** كما تقدَّمَ أوّلُ الكتابِ)) .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٤ / أ .

وظاهرُ كلامِهم أنَّ المتَّصِفَ بالانصرافِ وعدمِهِ إنَّما هوَ الاسمُ المعربُ بالحركاتِ وإلا فينبغِي أنْ يُستثنَى أيضاً ما يعربُ بالحروفِ إذ يصدقُ عليهِ أنَّهُ فاقدٌ لتنوينِ الصَّرفِ معَ أنَّهُ في الواقعِ منصرفٌ حيثُ لا مانعَ . ز[١].

قولُهُ : « **نحو : مُسْلماتٍ** » .

أرادَ جمعَ المؤنَّثِ السَّالِمِ، ومحلُّ ذلكَ قبلَ التَّسميةِ، أمَّا ماسُمِّيَ بهِ منهُ نحو:(عرفات) فإنَّهُ غيرُ منصرفٍ، ولا كلامَ فيهِ . **حفيد** [٢] .

قولُهُ : « **إذ تنوينهُ للمقابلةِ** » .

هذا مذهبُ الجمهورِ[٣]، وذهبَ **الرَّضيُّ**[٤] تبعاً لبعضِهِم إلى أنَّ التَّنوينَ فيهِ للصَّرفِ وإنَّما لم يحذف إذا سُمِّيَ بهِ؛ لأنَّهُ لو حُذِفَ لتبعَهُ الجرُّ في السُّقوطِ فينعكسُ إعرابُ جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ فبقيَ لأجلِ الضَّرورةِ . **حفيد** [٥] .

قولُهُ : « **فقيلَ مِنْ الصَّريفِ ... إلخ** » [٦] .

وقيلَ مِنْ : الصَّرْفِ وهوَ الفضْلُ ؛لأنَّ لهُ فضلاً على غيرِ المنصَرِفِ . **دنوشري** [٧].

قولُهُ : « **مِنْ الإنصرافِ** » .

أي : الجريانُ .

---

(١) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥ .

(٢) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠٥

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٣٣، والمقتضب ٣ / ٣٣١، وشرح جمل ابن عصفور ٢ / ٢٣٠، وشرح ابن الناظم (٦٣٣)

(٤) ينظر : شرح الرضي ١ / ٣٥ .

(٥) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠٥، ١٠٦ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٣٤ : ((الرّابعُ: أُختُلِفَ في اشتقاقِ المنصرفِ، **فقيلَ: مِنْ الصَّريفِ**، وهوَ الصَّوتُ؛ لأنَّ في آخِرِهِ التَّنوينُ وهوَ صوتٌ ... وقيلَ: **مِنْ الانصِرافِ في جهاتِ الحَركاتِ**، وقيلَ: مِنْ الانصرافِ وهوَ الرجوعُ فكأنَّهُ انصرفَ عَنْ شبهِ الفعلِ)) .

(٧) حاشية يس على التصريح ٤/٥١ .

قولُهُ : « **في جهاتِ الحَركاتِ** » .

فلوَ حُذِفَ لفظُ الحركاتِ لكانَ أولى؛ لأنَّهُ بصددِ المعنى اللُّغويِّ المأخوذِ منهُ الاصطلاحيُّ ، **وابنُ إيَازٍ**(١) تنبَّهَ لذلكَ فحذفَهَا . **دنوشري**(٢) .

قولُهُ : « **إمَّا فيهِ فرعيتانِ ... إلخ** » (٣) .

إنَّما لم يقتنعْ في هذا الحكمِ بكونِ الاسمِ فرعاً مِنْ جهةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ المشابهةَ بالفرعيَّةِ غيرُ ظاهرةٍ ولا قويَّةٍ؛ إذ الفرعيَّةُ ليست مِنْ خصائصِ الفعلِ الظاهرةِ بل يحتاجُ في إثباتِهَا إلى تكلُّفٍ، وكذا إثباتُ الفرعيَّةِ في هذهِ الأسماءِ بسببِ هذهِ العللِ غيرُ ظاهرةٍ كما يجيءُ، [فلم](٤) تكف واحدة منهَا إلَّا إذا قامتْ مقامَ اثنتينِ، وكانَ إعطاءُ الاسمِ حكمَ الفعلِ أولى مِنْ العكسِ معَ أنَّ الاسمَ لمَّا شابهَ الفعلَ فقد شابهُ الفعلُ؛ لأنَّ الاسمَ تطفَّلَ على الفعلِ فيمَا هوَ مِنْ خواصِّ الفعلِ، وإنَّما لم يُبنَ الاسمُ لمشابهةِ الفعلِ فيمَا ذُكِرَ لضعفِهَا؛ إذ لم يشبهِ الفعلَ لفظاً معَ ضعفِ الفعلِ في البناءِ،

---

(١) قال ابن إياز : ((التصريف مصدر : صرفت الشيء ، ومعناه في اللغة : التنقل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وتصريف الرياح ﴾ سورة الجاثية (٥) إنما هو إرسالها من جهات مختلفة كالجنوب والشمال والقبول والدبور ، ومعناه في الصناعة : تغيير الكلمة عن أصلها)) . ينظر : المحصول في شرح الفصول ٢ / ١٠٥٠ .

وابن إياز : هو حسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، البغدادي: عالم بالنحو. من أهل بغداد. ولي مشيخة النحو بالمستنصرية. من تصانيفه : قواعد المطارحة في النحو ومذاهب النحويين، والمحصول في شرح الفصول لابن معطي . توفي سنة ٦٨١هـ . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٦٩ ، والأعلام ٢ / ٢٣٤ .

(٢) حاشية يس على التصريح ٤/٥١ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٣٤ : ((واعلمْ أنَّ المعتبرَ مِنْ شبهِ الفعلِ في منعِ الصَّرفِ هوَ كونُ الاسمِ **إمَّا فيهِ فرعيتانِ** مختلفتانِ مرجعُ إحداهُمَا اللَّفظُ ومرجعُ الأخرى المعنَى، وإمَّا فرعيَّةٌ تقومُ مقامَ الفرعيَّتينِ، وذلكَ لأنَّ في الفعلِ فرعيَّةٌ على الاسم في اللَّفظِ **وهيَ اشتقاقُهُ مِنْ المصدرِ**، وفرعيَّةٌ في المعنى وهيَ احتياجُهُ إليه، لأنَّهُ يحتاجُ إلى فاعلٍ والفاعلُ لا يكونُ إلا اسمًا، ولا يكملُ شبهُ الاسمِ بالفعلِ بحيثُ يحملُ عليهِ في الحكمِ إلا إذا كانت فيهِ الفرعيتانِ كما في الفعلِ، ومِنْ ثمَّ صُرِفَ مِنْ الأسماءِ ما جاءَ على الأصلِ كالمفردِ الجامدِ النَّكرةِ كرجلٍ وفرسٍ، لأنَّه خفَّ فاحتملَ زيادةَ التنوينِ وأُلحِقَ بهِ ما فرعيَّةُ اللَّفظِ والمعنى فيهِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ **كـ"دُرَيْهِمْ"**، وما تعدّدت فرعيتُهُ مِنْ جهةِ اللَّفظِ **كأُجَيْمَالٍ**، أو مِنْ جهةِ المعنى **كحائضٍ وطامِثٍ**؛ لأنَّهُ لم يصر بتلكَ الفرعيَّةِ كاملَ الشبهِ بالفعلِ ...)) .

(٤) تكملة ساقطة من جميع النسخ أثبتها من كلام الرضي ليستقيم بها الكلام.

ولم يُعطَ بها عملُ الفعلِ؛ لأنَّهُ لم يتضمَّن معنى الفعلِ الطالبِ للفاعلِ والمفعولِ . (ض[١]) [٢].

قولُهُ : « **وهيَ اشتقاقُهُ مِنْ المصدرِ** » .

وعلى القولِ بأنَّ المصدرَ مشتقٌ مِنْ الفعلِ يكونُ فرعيةُ اللَّفظِ التركيبَ في معناهُ [٣].[ب][٤] ،وفيهِ تأمَّلْ؛ لأنَّ التَّركيبَ جاءَ للفعلِ مِنْ حيثُ المعنى كمَا اعترفَ بهِ لا مِنْ حيثُ اللَّفظِ، على أنَّ كثيراً مِنْ الأسماءِ يدلُّ على شيئينِ بلْ أشياءَ كـ(ضارب وإكرام) . **دنوشري** [٥].

قولُهُ : « **كـ" دُرَيْهِمْ "** » .

فرعيَّةُ اللَّفظِ فيهِ كونُ التَّصغيرِ فرعَ التَّكبيرِ، وفرعيَّةُ المعنى التَّحقيرُ، وجهتَهُمَا واحدةٌ وهيَ التَّصغيرُ . ز[٦].

قولُهُ : « **كـ" أجيمال "** » .

تصغيرُ (أَجْمَالٍ) جمعُ (جَمَل) وفرعيتُهُ مِنْ جهةِ التَّصغيرِ؛ لأنَّ لفظَ التَّصغيرِ فرعُ التَّكبيرِ، ومِنْ جهةِ الجمعِ لأنَّهُ فرعُ الإفرادِ وجهتَهُمَا اللَّفظُ. ز [٧].

قولُهُ : « **كـ" حَائضٍ وطَامثٍ "** » .

فرعيتَهُمَا مِنْ جهةِ أنَّ التَّأنيثَ فرعُ التَّذكيرِ، والوصفُ فرعُ الموصوفِ وجهتَهُمَا المعنى. ز[٨] .

---

(١) في جميع النسخ (سق) والصواب ما أثبته .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١ / ١٠٤ .

(٣) وهو رأي البصريين . ينظر تفصيل المسألة في الإنصاف ص٢٣٥ مسألة رقم (٢٨) .

(٤) ساقط من الأصل وأثبته من (ع) . ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٤ / أ .

(٥) حاشية يس على التصريح ٥٣/٤ .

(٦) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٥ .

(٧) ينظر : المرجع السابق .

(٨) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : ((**والعِلَلُ ... إلخ**)) [١] .

حصرُهَا في التِّسعِ استقرائيٌّ .

قولُهُ : ((**يجمَعُهَا ... إلخ**)) .

جمعَهَا **ابنُ النَّحاسِ**[٢] في بيتٍ واحدٍ فقالَ :

اجمعْ وزنْ عادلًا أنِّث بمعرفةٍ ركِّبْ وزدْ عجمةً فالوصفُ قد كَمُلا .

قولُهُ : ((**فألف التَّأنيثِ**))[٣].

خرجَ غيرُهَا كألفِ (مَرْعَى وأَرْطَى وقَبعْثَرى) نعمْ قد تكونُ ألفُ الإلحاقِ تمنعُ الصَّرفَ لكنْ مع العلميَّةِ . **ز** [٤].

قولُهُ : ((**كـ" ذِكْرَى "**)) [٥] .

مصدرُ ذَكَّر . **تصريح** [٦].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٣٥ : ((**والعِللُ** المانعةُ مِنْ الصَّرفِ تسعٌ **يجمعُهَا** قولُهُ :

عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجمةٌ ثمَّ جمعٌ ثم تركيبُ

والنُّونُ زائدةٌ مِنْ قَبلِها ألفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

(٢) البيت في شرح شذور الذهب (٤٥٠)، وشرح قطر الندى (٢٣٨) .

(٣) قال الناظم (٥٥) :

فَألفُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا مَنعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيفَمَا وَقَعْ

(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٦ .

(٥) قال الأشموني ٣/١٣٥، ١٣٦: ((أي ألفُ التأنيثِ مقصورةً كانت أو ممدودةً، -وهوَ المرادُ بقولِهِ "مطلقًا"- تمنعُ صرفَ ما هيَ فيهِ كيفَما وقع، أي سواءٌ وقعَ نكرةً **كذِكْرَى** وصحراءَ، أمْ معرفةً **كرَضْوَى** وزكرياءَ، مفردًا كمَا مرَّ، أو جمعًا ...، وإنما استقلَّت بالمنعِ لأنَّها قائمةٌ مقامَ شيئينِ وذلكَ لأنَّها لازمةٌ لما هيَ فيه، بخلافِ التَّاءِ فإنَّها في الغالبِ مقدرةُ الانفصالِ ... وإنَّما قلتُ "في الغالبِ" لأنَّ مِنْ المؤنَّثِ بالتَّاءِ ما لا ينفكُّ عنها استعمالًا، ولو قُدِّرَ انفكَاكُهُ عنهَا لوجدَ له نظيرٌ كهُمَزةٍ فإنَّ التَّاءَ ملازمةٌ له استعمالًا ولو قُدِّرَ انفكَاكُهُ عنهَا لكانَ هُمَزٌ كحُطَمْ لكنَّ "حُطَمْ" مستعملٌ و"هُمَزْ" غير مستعمل، ومِنْ المؤنَّثِ بالتَّاءِ ما لا ينفكُّ عنهَا استعمالًا ولو قدِّرَ انفكَاكُهُ عنها لم يوجد لهُ نظيرٌ **كحِذْرِيةَ وعَرْقُوَةَ**، فلو قدِّرَ سقوطُ تاءِ حذريَّةٍ وتاءُ عرقوةٍ لزمَ وجدانُ ما لا نظيرَ لهُ، إذ ليسَ في كلامِ العربِ فِعْلِيٌّ ولا فَعْلَوٌ، إلا أنَّ وجودَ التَّاءِ هكذا قليلٌ فلا اعتدادَ به، بخلافِ الألفِ فإنَّها لا تكونُ إلا هكذا ولذلكَ عوملتْ خامسةً في التَّصغيرِ **معاملةَ خامسٍ أصليٍّ**، فقيلَ في قَرْقَرَى: قُرَيْقِر كما قيلَ في سَفَرْجَل: سُفَيْرِج ...)) .

(٦) ينظر : ٢ / ٣١٧ .

قولُهُ : «**كـ" رَضْوَى "** » [١] .

بفتحِ الواوِ والقصرِ : اسمُ جبلٍ بالمدينةِ . **تصريح** [٢].

قولُهُ : «**كـ" حِذرية "** » .

بكسرِ الحاءِ : قطعةٌ غليظةٌ مِنْ أرضٍ . **قاموس** [٣].

قولُهُ : « **وعَرْقُوَةَ** » .

بفتحِ العينِ إحدى الخشبتينِ اللَّتينِ يعترضانِ على الدَّلْوِ كالصَّليبِ، وهما عرقوتانِ قالَهُ **الجوهريُّ** [٤]. **ز** [٥].

قولُهُ : « **معاملةَ خامسٍ أصليٍّ** » .

أي : فنالهَا تغييرُ التَّصغيرِ حيثُ حُذفَت لمراعاةِ حصولِ صيغةِ (فعيل) ، ويدلُّ على أنَّ ذلكَ مقصودُهُ مقابلته بما ذكرَهُ بعدَهُ مِنْ حُكمِ التَّاءِ . **ب** [٦].

قولُهُ : « **إذا سمَّيتَ بِكِلْتَا ... إلخ** » [٧] .

يريدُ : (كِلتَا) المرفوعةُ .

قولُهُ : « **وإنْ سمَّيتَ بها مِنْ قولِكَ ... إلخ** » .

يريدُ : (كِلتَا) المنصوبةُ بالياءِ .

---

(١) ينظر : معجم البلدان ٣ / ٥١ .

(٢) ينظر : ٢ / ٣١٧ .

(٣) ينظر : ١ / ٣٧٣ (حذر) .

(٤) ينظر : الصحاح (عرق) ٢ / ١٠٦ .

(٥) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٦.

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٤ / ب .

(٧) قال الأشموني ٣/ ١٣٦ : ((فرعانِ: الأوَّلُ: **إذا سَمَّيتَ بكلتَا** مِنْ قولِكَ "قامت كلتَا جاريتيكَ" منعتَ الصَّرفَ، لأنَّ ألفَهَا للتَّأنيثِ، **وإنْ سمَّيْتَ بهَا مِنْ قولِكَ** رأيتُ كلتيهِمَا أو كلتي المرأتينِ في لغةِ كنانةٍ صرفتَ، لأنَّ ألفَهَا حينئذٍ منقلبةٌ فليست للتَّأنيثِ)) .

قولُهُ : « **في لغةِ كِنَانَةَ** [١] » [٢] .

أي : الذينَ يُعرِبونَ بالحروفِ معَ إضافتِهَا لظاهرٍ .

قولُهُ : « **إذا رخَّمْتَ حُبْلوَى** » .

نسبةٌ إلى : حُبْلَى .

قولُهُ : « **لِمَا ذكرتُ في كلتَا** » .

أي : مِنْ أنَّ الألفَ منقلبةٌ لكنَّ انقلابَهَا هنا عَنْ واوٍ وثُمَّ عَنْ ياءٍ .

قولُهُ : « **وزائداً فَعْلان** » [٣] .

بفتحِ الفاءِ فخرجَ غيرُهُ كـ(خُمْصَان) كما يأتي، وفي **حاشيةِ الجاميِّ للعصامِ**[٤] : « الألفُ والنُّونُ في الصِّفةِ لا تكونُ على (فعْلان) بكسرِ الفاءِ، وبضمِّ الفاءِ لا تكونُ إلَّا معَ (فَعْلانة)، بخلافِ الألفِ والنُّونِ في الاسمِ فإنَّهُ يكونُ على الأوزانِ الثَّلاثةِ »

---

(١) في المطبوع (لغة الاستقلال) .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٣٦ : ((الثَّاني: **إذا رخَّمْتَ حُبْلَوَى على لغةِ الاستقلالِ** عندَ مَنْ أجَازهُ فقلتَ : يا حُبْلَى ثمَّ سمَّيتَ بهِ صرفتَ **لمَا ذكرتُ في كلتَا**)) .

(٣) قال الناظم (٥٥) :

وزائدًا فَعْلان في وصفِ سَلِمْ مِنْ أنْ يُرى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

(٤) ينظر : حاشية العصام (٦٤) .

قولُهُ : « **في وصفِ سَلِمْ ... إلخ** » [١] .

شرَطَ في **العمدةِ وشرحِهَا** شرطاً ثانياً وهوَ : « أصالةُ الوصفيَّةِ » . انتهى[٢]، ويمكنُ أنْ يُرجَعَ قولُ المصنِّفِ الآتي : « وألغين عارضَ الوصفيَّةِ » إلى هذا أيضاً، فيفيدُ هذا الشَّرط ولا ينافي رجوعُهُ إلى هذا، أمَّا فرعُهُ بقولِهِ « فالأَدْهَم القيد ... إلخ »؛ لأنَّ تفريعَ بعضِ الأمثلةِ والأوزانِ الخاصَّةِ لا يقتضي التَّخصيصَ . **سم** [٣].

قولُهُ : « **وهذا متَّفقٌ على منعِ صرفِهِ** » .

وسينقلُ الشَّارح صرفَهُ عن بني أسَدٍ، وظاهرُهُ التَّدافعُ، فيحتملُ أنْ يكونَ المنعُ مِنْ الصَّرفِ مجمعاً عليهِ، لكنْ بنو أسَدٍ لا يجعلونَ المنعَ محتَّماً، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ كلامَ الشَّارحِ الآتي يأباه .

قولُهُ : « **وإمَّا لأنَّهُ ... إلخ** » .

عبارةُ **السُّيوطيِّ** : « يُشترَطُ أنْ يكونَ مؤنَّثُهُ على (فَعْلَى) ، وقيلَ : أنْ لا يكونَ مؤنَّثُهُ على (فَعْلانَة) ، فنحو : (لحْيَان) مصروفٌ على الأوَّلِ؛ لفقدِ (فَعْلَى) فيهِ؛ إذ لا مؤنَّثَ لهُ، وغيرُ مصروفٍ على الثَّاني؛ لفقدِ (فعلانَة) فيهِ » . انتهى[٤].

---

(١) قال الأشموني ٣/ ١٣٦ : ((وَزَائِدَا فَعْلاَنَ" رفعَ بالعطفِ على الضميرِ في منعْ، أي ومنعَ صرفُ الاسمِ أيضًا زائدًا فعلانْ وهما الألفُ والنُّونِ "**فِي وصفِ سَلِمْ** مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ" إما لأنَّ مؤنثه فَعْلَى كسكرانَ وغضبانَ وندمانَ من النَّدم، **وهذا متَّفَقٌ على منعِ صَرْفِهِ، وإمَّا لأنَّهُ** لا مؤنَّثَ لهُ نحو لحيانَ لكبيرِ اللِّحيةِ، وهذا فيهِ خلافٌ **والصَّحِيحُ منعَ صَرْفُهِ** أيضًا لأنَّهُ وإنْ لم يكنْ له فَعْلَى وجودًا فلهُ فَعْلَى تقديرًا، لأنّا لو فرضنا له مؤنثًا لكانَ فَعْلَى أولى بهِ مِنْ فعلانَة لأنَّ بابَ فَعْلان فَعْلَى أوسعُ من بابِ فَعْلان فَعْلانة، والتَّقديرُ في حكمِ الوجودِ بدليلِ الإجماعِ على منعِ صرفِ **أَكْمَر وآدَرْ** مع أنَّهُ لا مؤنثَ له، ولو فرضَ له مؤنثٌ لأمكنَ أنْ يكونَ كمؤنثِ أزْمَل وأنْ يكونَ كمؤنَّثِ أَحْمَر، لكنَّ حملَهُ على أَحْمَر أولى لكثرةِ نظائرِهِ واحترزَ مِنْ فَعْلان الذي مؤنثه فعلانة فإنَّه مصروفٌ **نحوُ ندمَانُ** مِنْ المنادَمَةِ وندمَانَةُ وسَيْفَان وسيفَانة ...))

(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ١ / ٨٤٠ ، ٨٤٤ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٣ / أ ، ب .

(٤) ينظر : همع الهوامع ١ / ١١١ (بتصرف) .

قولُهُ : « **والصَّحيحُ منعُ صَرْفِهِ** » .

يخالفُهُ قولُ **أبي حيَّانَ** : « أنَّ الصَّحيحَ صرفُهُ؛ لأنَّا جهِلنَا النَّقلَ فيهِ عَنْ العَربِ، والأصلُ في الاسمِ الصَّرفُ فوجبَ العملُ بهِ » . انتهى [١].

قولُهُ : « **أَكْمَرْ** » [٢] .

أي : عظيمُ الكمرةِ وهيَ الحشفةُ . **تصريح** [٣] .

قولُهُ : « **و " آدُرْ "** » [٤] .

بالمدِّ أي : كبيرُ الأنثيينِ . **تصريح** [٥].

قولُهُ : « **نحو : نَدْمَانُ** » .

مِنْ « المنادَمَة » وأمَّا (ندمَانُ) مِنْ النَّدمِ فمؤنثهُ « نَدْمَى » [٦].

---

(١) ينظر : الارتشاف ٤ / ٨٥٦ .

(٢) ينظر : لسان العرب (أكمر) ٥ / ١٥١ .

(٣) ينظر : ٢ / ٣٢٣ .

(٤) ينظر : لسان العرب (أدر) ٤ / ١٥ .

(٥) ينظر : ٢ / ٣٢٣ .

(٦) ينظر : التحفة السنية ٢ / ٨٢٧.

قولُهُ : « **المضارعتينِ لألفي التَّأنيثِ في نحوِ : حَمْراءَ** » [١] .

بناهُ على أنَّ الهمزةَ تُسمَّى ألفاً وهوَ صحيحٌ، وعلى أنَّها معَ الألفِ قبلَهَا للتَّأنيثِ، ولا نظيرَ لهُ إذ ليسَ لنا علامةُ تأنيثٍ بحرفينِ، والمنقولُ عَنْ **سيبويهِ** وغيرِهِ أنَّ الهمزةَ بدلٌ مِنْ ألفِ التَّأنيثِ، وأنَّ الأصلَ : (حَمْرَى) بزنةِ (سَكْرَى) ، فلما قصدُوا مدَّهُ زادُوا قبلَها ألفاً أُخْرَى، والجمعُ بينهُمَا محالٌ، وحذفُ إحداهُمَا يناقضُ الغرضَ المطلوبَ؛ إذ لو حذفُوا الأولى لفاتَ المدُّ ، أو الثَّانيةَ (لفاتتِ)[٢] الدِّلالةُ على التَّأنيثِ، وقلبُ الأولى مخِلٌّ بالمدِّ أيضاً، وقيلَ إنَّ الأولى للتَّأنيثِ والثانيةُ مزيدةٌ للفرقِ بينَ مؤنَّثِ (أفعل) ومؤنَّثِ (فعلان)، ورُدَّ بأنَّهُ يفضِي إلى وقوعِ علامةِ التَّأنيثِ حشواً . ز [٣].

قولُهُ : « **والثَّاني حرفٌ ... إلخ** » .

مرادُهُ بالثَّاني الهمزةُ في نحو : (حَمْراءَ)، والنُّونُ في نحو : (سَكْرانَ) .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٣٧ : ((تنبيهاتٌ: الأوّلُ : إنَّما منعَ نحوُ سَكْران مِنْ الصَّرفِ لتحقُّقِ الفرعيتينِ فيهِ: أمَّا فرعيَّةُ المعنى فلأنَّ فيهِ الوصفيَّة وهي فرعٌ عن الجمودِ لأنَّ الصِّفةَ تحتاجُ إلى موصوفٍ ينسبُ معناها إليهِ والجامدُ لا يحتاجُ إلى ذلكَ، وأمَّا فرعيَّةُ اللَّفظِ فلأنَّ فيهِ الزيادتينِ **المضارعتينِ لألفَيْ التَّأنيثِ في نحوِ حَمْرَاء** في أنَّهما في بناءٍ يخصُّ المذكَّرَ كما أنَّ ألفي حمراء في بناءٍ يخصُّ المؤنَّثَ، وأنَّهما لا تلحقُهُما التاءُ فلا يقالُ: سكرانةٌ كما لا يقالُ: حمراءةٌ مع أنَّ الأوَّلَ مِنْ كلٍّ مِنْ الزيادتينِ ألفٌ، **والثَّاني حرفٌ** يعبَّرُ بهِ عن المتكلِّمِ في أفعَل ونَفْعل فلمَّا اجتمعَ في نحو سَكْران المذكور الفرعيَّتانِ امتنعَ مِنْ الصَّرفِ، وإنَّما لم تكن الوصفيَّةُ فيه وحدَها مانعةً مع أنَّ في الصِّفةِ فرعيَّةٌ في المعنى كما سبق وفرعيَّةٌ في اللَّفظِ وهي الاشتقاقُ مِنْ المصدرِ لضعفِ فرعيَّةِ اللفظِ في الصِّفةِ لأنَّها كالمصدرِ في البقاءِ على الاسميَّةِ والتَّنكيرِ، ولم يخرجْهَا الاشتقاقُ إلى أكثرِ مِنْ نسبةِ معنى الحدثِ فيهَا إلى الموصوفِ والمصدرُ بالجملةِ صالحٌ لذلكَ كما في "رجُلٍ عَدْلٍ، ودِرْهَم ضَرْبِ الأميرِ"، فلم يكن اشتقاقُها من المصدرِ مبعدًا لها عن معناه، فكانَ كالمفقودِ فلم يؤثِّر، ومِنْ ثَمَّ كانَ نحو: "عَالم، وشريفٌ" مصروفًا مع تحقُّقِ ذلك فيه، وكذا **إنَّمَا صُرِفَ نحوُ نَدْمَانَ** مع وجودِ الفرعيتينِ لضعفِ فرعيَّةِ اللَّفظِ فيهِ مِنْ جهةِ أنَّ الزيادةَ فيهِ لا تخصُّ المذكَّرَ وتلحقُهُ التاءُ في المؤنثِ نحو: "ندمَانة" فأشبهت الزيادةُ فيهِ بعضَ الأصولِ في لزومِها في حالتي التذكيرِ والتأنيثِ وقبولِ علامتِه، فلم يعتدَّ بها، ويشهدُ لذلكَ أن قومًا من العربِ وهم بنو أسدٍ يصرفونَ كل صفةٍ على فَعْلان لأنَّهم يؤنثونه بالتاءِ ويستغنونَ فيهِ بفعلانَة عن فَعْلى، فيقولونَ سكرانَةٌ وغضبانَةٌ وعطشانَةٌ، فلم تكن الزيادةُ عندَهم شبيهةً بألفي حَمْرَاء فلم تمنعْ مِنْ الصَّرفِ)).

(٢) في جميع النسخ (لفات) والأولى ما أثبت .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ /٨٢٦ ، ٨٢٧.

قولُهُ : ((**إنَّما صُرِفَ نحو " نَدْمَان "**)) .

بمعنى : المنادِم .

قولُهُ : ((**وزعمَ المبرِّدُ ... إلخ**)) [١] .

قياساً على قولِهم في (صنعاءَ : صنعانيٌّ) ، ورُدَّ بأنَّهُ لا مناسبةَ بينَ الهمزةِ والنُّونِ حتى يقالُ بأنَّ النُّونَ مبدلةٌ منهَا ، وأمَّا (صنعانيٌّ وبهرانيٌّ) فالقياسُ (صنعاويٌّ وبهراويٌّ) فإبدالُ النُّونِ مِنْ الواوِ شاذٌّ؛ وذلكَ للمناسبةِ بينهُمَا ألا ترَى إلى إدغامِ النُّونِ في الواوِ. **دم** [٢].

قولُهُ : ((**ك " أَشْهَلا "**)) [٣] .

الشَّهْلَةُ في العينِ أنْ يشوبَ سوادَهَا زرقةٌ [٤]. **ز** [٥].

قولُهُ : ((**أو فُعْلَى**)) [٦] .

بضمِّ الفاءِ .

قولُهُ : ((**في أَوَّلِهِ**)) .

الأولى إسقاطُ (في) .

---

(١) قال الأشموني ٣/ ١٣٨ : ((الثالثُ: ما تقدَّمَ –مِنْ أنَّ المنعَ بزائدي فَعْلان لشبههِمَا بألفي التأنيثِ في نحو حمراء– هو مذهبُ سيبويهِ، **وزعمَ المبرِّدُ** أنَّهُ امتنعَ لكونِ النُّونِ بعدَ الألفِ مبدلةً مِنْ ألفِ التَّأنيثِ، ومذهبُ الكوفيينَ أنَّهما منعا لكونِهما زائدتينِ لا يقبلانِ الهاءَ لا للتشبيهِ بألفي التأنيثِ)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣١ / ب .

(٣) قال الناظم (٥٥) :

ووصفٌ أصليٌّ ووزن أفعلا ممنوع تأنيثٍ بتا **كأشهلا**

(٤) ينظر : لسان العرب (شهل) ١١/ ٣٧٣ .

(٥) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٧ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ : ((أي: ويمنعُ الصرفَ أيضًا اجتماعُ الوصفِ الأصلي ووزنُ أَفْعَل، بشرطِ أنْ لا يقبلُ التأنيثَ بالتاءِ، إمَّا لأنَّ مؤنثه فَعْلاء، كأَشْهَل، **أو فُعْلَى** كأَفْضَل، أو لأنَّهُ لا مؤنثَ له كأَكْمَر وآدَرْ، فهذهِ الثلاثةُ ممنوعةٌ مِنْ الصَّرفِ للوصفِ الأصلي ووزنِ أَفْعَل، فإنَّ وزنَ الفِعْلِ بهِ أولى، لأنَّ **في أَوَّلِهِ** زيادةٌ تدلُّ على معنًى في الفعلِ دونَ الاسمِ، فكانَ ذلكَ أصلًا في الفعلِ لأنَّ ما زيادتُهُ لمعنًى أصلٍ لما زيادتُهُ لغير معنًى ...)) .

قولُهُ : ((**نحو** : " **أُبَيْطَر** ")) [١] .

مضارعُ (بيطرَ) : إذا عالجَ الدَّوابَّ . **قاموس** [٢].

قولُهُ : ((**و" جَدَل** ")) .

الجَدَلُ : -بفتحِ الدَّالِ وتُكْسَرُ - الصَّلْبُ الشَّديدُ . **قاموس**[٣] .

قولُهُ : ((**و " نَدَس** ")) .

النَّدُسُ : كـ" عَضُدٍ وكَتِفٍ : السَّريعُ الاستماعِ لصوتٍ خفيٍّ، والفَهِمُ . **قاموس** [٤].

قولُهُ : ((**عارضَ الوصفيَّةِ**)) [٥].

مِنْ إضافةِ الصِّفةِ إلى الموصوفِ، أي : الوصفيَّةَ العارضةَ، وكذا يقالُ في قولِهِ الآتي : (عارضَ الاسميَّةِ) .

قولُهُ : ((**كـ" الخِيْلان** " [٦])) [٧] .

بكسرِ الخاءِ وسكونِ الياءِ : جمعُ (خَالْ) وهيَ النُّقطةُ المخالفةُ لبقيةِ البدنِ. **تصريح**[١]

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٣٩ : ((تنبيهان: ... الثاني: الأولى تعليقُ الحُكْمِ على وزنِ الفِعْلِ الذي هو بهِ أولى لا على وزنِ أَفْعَل ولا الفعلِ مجردًا ليشملَ نحو أُحَيْمِر وأُفَيْضِل مِنْ المصغَّرِ فإنَّهُ لا ينصرفُ لكونِهِ على الوزنِ المذكورِ **نحوُ أُبَيْطَر**، ولا يردُ نحوُ بَطَل **وجَدَل ونَدَس**؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهَا وإنْ كانَ أصلًا في الوصفيَّةِ، وعلى وزنِ فعلٍ، لكنَّهُ وزنٌ مشتركٌ فيهِ ليسَ الفعلُ أولى بهِ مِنْ الاسمِ؛ فلا اعتدادَ بهِ ...)) .

(٢) ينظر : ١ / ٣٥٢ (بطر).

(٣) ينظر : ١ / ٩٧٥ (جدل) .

(٤) ينظر : ١ / ٥٧٧ (ندس) .

(٥) قال الناظم (٥٥) :

وألغينَّ **عارضَ الوصفيّةِ** كأربعٍ وعارضَ الإسميَّة

(٦) ينظر : الصحاح (خيل) ١ / ٣٨٢ ، ولسان العرب (خيل) ١١ / ٢٢٩ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ١٤١ : ((وأجدلٌ وأخيلٌ وأفعَى ... مصروفةٌ وقد ينلْنَ المنْعَا

"وَأجْدَلٌ" للصقر "وأَخْيلٌ" لطائرٍ ذي نقطٍ **كالخِيْلانِ** يقالُ له الشَّقْراق "وَأفْعَى" للحيَّة "مَصرُوفةٌ" لأنَّها أسماءٌ مجرَّدةٌ عن الوصفيَّة في أصلِ الوضعِ ولا أثرَ لما يلمحُ في أجدلَ من الجَدَل وهوَ الشِّدة، ولا في أخيلَ من الخيولِ وهو كثرةُ الخِيْلان، ولا في أفعى من الإيذاء؛ لعروضِه عليهنَّ "وَقَدْ يَنَلنَ المنْعَا" من الصَّرفِ؛ لذلك، وهو في أفعى أبعدُ منهُ في أجدلَ وأخيلَ لأنَّهما مِنْ الجَدَل ومِنْ الخيولِ كما مرَّ، وأمَّا أفعى **فلا مَادَّةَ لهَا** في الاشتقاقِ لكنَّ ذكرَها يقارنُه تصورُ إيذائِها فأشبهتْ المشتقَّ وجرتْ مجراهُ على هذهِ اللُّغةِ)) وينظر : الألفية (٥٥) .

[**قولُهُ** : « **فلا مادَّةَ لهَا ... إلخ** » .

وقيلَ إنَّها مشتقةٌ مِنْ (فوعانُ السُّمِّ) ، أي : حرارتُهُ ، وأصلُهُ : (أَفْوَعُ) ثُمَّ قُلبَ فصارَ (أَفْعَى) .**سيوطي**[٢]] [٣].

قولُهُ : « **لاقينَ أجدلَ** [٤] **بازيا** [٥] »[٦] .

الشَّاهِدُ في (أَجْدَلَ) حيثُ مُنِعَ الصَّرفُ للوزنِ ولمحِ الصِّفةِ ، و (بازيا) صفتُهُ مِنْ (بزا) عليهِ أي : تطاولَ عليهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ هوَ الطيرُ المعروفُ فهوَ معطوفٌ على (أجدل) وحُذفَ منهُ العاطفُ للضَّرورةِ . ز .[٧]

قولُهُ : « **ذريني ... إلخ** »[٨] .

دعِني، والواوُ بمعنى (معَ) والشِّيمةُ : الطَّبيعةُ . ز [٩].

---

(١) ينظر : ٢ / ٣٢٤ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ١ / ١١٦ .

(٣) في الأصل جاءت هذه العبارة متأخرة ، والصواب موضعها هنا كما في النسخة (ع) .

(٤) ينظر : لسان العرب (جدل) ١١ / ١٠٣ .

(٥) ينظر : المرجع السابق (بزا) ١٤ / ٧٢ .

(٦) البيت بتمامه :

كَأَنَّ العُقَيلِيِّينَ يَومَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا **لاَقَينَ أَجْدَلَ بَازِيَا**

البيت للقطامي في ديوانه (١٨٢) ؛ وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٤، وأوضح المسالك ٣ / ١٤٣ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣١٧، وشرح التصريح ٢/ ٢١٤ .

(٧) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٨ ، ٨٢٩.

(٨) البيت بتمامه :

ذريني وعِلْمِي بالأُمُورِ وشِيمَتِي فمَا طائِرِي يومًا عليكَ بأَخْيَلا

البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (٢٧١) ؛ وهو من شواهد : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٥٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٤، والمقاصد النحوية ٣ / ٣١٨، وشرح التصريح ٢/ ٢١٤ .

(٩) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٢٩ .

قولُهُ : « **في أَبْطَح** [١] » [٢].

هوَ المكانُ المنبطحُ مِنْ الوادِي، و (الأَجْرَعُ) : المكانُ المستوِي، و (الأَبْرَقُ) ما فيهِ لونانُ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **ومنعُ عَدْلٍ ... إلخ** » [٤] .

العدلُ : إخراجُ الكلمةِ صيغتها الأصليَّة بغيرِ قلبٍ أو تخفيفٍ أو إلحاقٍ أو معنًى زائد، فخرجَ نحوُ : (أيسَ) ، فإنَّهُ وإنْ كانَ فيهِ إخراجٌ عَنْ صيغتِهِ الأصليَّةِ وهيَ (يئسَ) لكنَّ هذا الإخراجَ بقلبِ بعضِ الحروفِ عَنْ محلِّهَا، وخرجَ نحوُ : (فخْذ) بإسكانِ الخاءِ فإنَّهُ خرجَ عَنْ صيغتِهِ الأصليَّةِ التي هيَ (فخِذ) بكسرِ الخاءِ لأجلِ التَّخفيفِ، وخرجَ نحوُ : (كوثر)؛ لأنَّهُ أُخرجَ عَنْ الصِّيغةِ الأصليَّةِ بزيادةِ الواوِ فيهِ لغرضِ الإلحاقِ، وخرجَ نحوُ : (رُجيل) فإنَّهُ خروجٌ عَنْ صيغتِهِ الأصليَّةِ وهيَ : صيغةُ التَّكبير، وإنَّما حصلَ بسببِ إفادةِ معنًى زائدٍ عَنْ معناهُ الأصليِّ وهوَ التَّحقيرُ . **دم**[٥] .

وفائدةُ العدلِ شيئانِ : التَّخفيفُ في اللَّفظِ، وتمحُّضُ العلميَّةِ؛ وذلكَ لأنَّ المعدولَ عنهُ يكونُ منقولاً عَنْ صفةٍ حسِّيَّةٍ في الأصلِ نحو : (عامرٍ وزافرٍ) فلو ذُكِرَ المعدولُ عنهُ لكانَ رُبَّما يُتوهَّمُ بقاؤُهُ على وصفيَّتِهِ، فعدلُوا بهِ إلى لفظٍ ليسَ مِنْ ألفاظِ الصِّفاتِ رفعاً لهذا التَّوهُّمِ .

واعلم أنَّ العدلَ على نوعينِ : تحقيقيٌّ وهو : الذي يدلُّ عليهِ دليلٌ غيرُ منعِ الصَّرفِ، وتقديريٌّ وهوَ : الذي لا يدلُّ عليهِ إلَّا منعُ الصَّرفِ . **حفيد** [٦] .

---

(١) ينظر : معجم البلدان ١ / ٧٤ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٤٢ : ((كمَا شذَّ الاعتدادُ بعروضِ الوصفيَّةِ في أَجْدَلَ وأَخْيَلَ وأَفْعَى كذلكَ شذَّ الاعتدادُ بعروضِ الاسميَّةِ في **أَبْطَحْ** وأَجْرَعْ وأَبْرَقْ فصرفَهَا بعضُ العربِ، واللُّغةُ المشهورةُ منعُهَا مِنْ الصَّرفِ لأنَّهَا صفاتٌ استغنيَ بها عن ذكرِ الموصوفاتِ فيستصحبُ منعُ صرفِهَا كما استصحبَ صرفُ أرنبَ وأكلبَ حينَ أُجريَ مجْرَى الصِّفاتِ ...))

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٣ / ب .

(٤) قال الناظم (٥٥) :

ومَنْعُ عدلٍ معْ وصْفٍ مُعتَبرْ في لفظِ مثْنَى وثُلاثٍ وأُخَرْ

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / أ .

(٦) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠٩ .

قولُهُ : « **معدولانِ عَنْ واحدٍ واحدٍ ... إلخ** » [١].

والدليلُ على ذلكَ : أنَّا وجدنَا (ثلاث وثلاثة ثلاثة) –مثلا- بمعنًى واحدٍ، وكذا البواقي، وفائدتُهُمَا تقسيمُ أمرٍ ذي أجزاءٍ على هذا العددِ المعيَّنِ ، ولفظُ المقسومِ في غيرِ لفظِ العددِ مكرَّرٌ أبداً نحو : « جاءَ القومُ رجلاً رجلاً » فكانَ القياسُ في العددِ أيضاً التَّكريرَ، فلمَّا وجدنا (ثلاث) غيرَ مكرَّرٍ لفظاً حكمنا بأنَّ أصلَهُ لفظٌ مكرَّرٌ، ولم يأتِ لفظٌ مكرَّرٌ بمعنى : (ثلاث) إلَّا (ثلاثة) فقيلَ إنَّهُ أصلُهُ . **دم** [٢].

قولُهُ : « **وأمَّا الوصفُ فلأنَّ هذهِ الألفاظَ ... إلخ** » .

قد اشتهرَ السؤالُ بأنَّ الوصفَ في هذهِ الألفاظِ عارضٌ؛ لأنَّها مِنْ بابِ العددِ،كعروضِ الوصفِ بأربعٍ في قولكَ : (مررتُ بنسوةٍ أربع) ، فكيفَ أثرَ الوصفُ فيهَا ولم يؤثِّر بأربع ؟ وأجيبَ : بأنَّ هذا التركيبَ المعدولَ لا يستعملُ إلَّا معَ اعتبارِ معنى الوصفِ فيهِ بخلافِ اسمِ العددِ، نحو: (أربع) فإنَّهُ لم يوضع وصفاً وإنَّما تحصلُ الوصفيةُ لهُ بطريقِ العروضِ فافترقَا . **دم**[٣] ، ولا يضرُّ في أنَّ هذا المعدولَ لم يوضع إلا وصفاً، أنَّ أصلَهُ وهوَ (ثلاثةٌ ثلاثةٌ) لم يوضع وصفاً لكنْ قالَ **السيِّدُ** : « الوصفيَّةُ في ثلاثٍ – مثلاً- أصليَّةٌ؛ لأنَّهُ معدولٌ عَنْ (ثلاثة ثلاثة) وهذا المكرَّرُ لم يستعمل إلَّا وصفاً، فالوصفيَّةُ لازمةٌ للمكرَّرِ فتكونُ أصليَّةٌ فيما يؤخَذُ منهُ –أعني ثلاث- وإنْ لم تكنِ الوصفيَّةُ في أسماءٍ :واحد اثنان إلى آخره أصليَّةً . » انتهى[٤].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٤٢ : ((مما يمنعُ الصرفَ اجتماعُ العَدْلِ والوصفِ وذلكَ في موضعينِ: أحدُهُما المعدولُ في العددِ إلى مَفْعَل نحو مثْنَى أو فَعَال نحو ثُلاث والثَّاني في أحر المقابلِ لآخرينَ.
أمَّا المعدولُ في العددِ فالمانعُ لهُ عند سيبويهِ والجمهورِ العَدْلُ والوصْفُ: فأحَادُ ومَوْحَدُ معدولانِ عَنْ واحِدٍ واحِد، وثناءٌ ومثنَّى: معدولانِ عن اثنينِ اثنينِ وكذلكَ سائرُهَا، **وأمَّا الوصْفُ فلأنَّ هذهِ الألفاظَ** لم تستعملْ إلا نكراتٍ إمَّا نعتًا نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ (فاطر ١) ، وإمَّا حالًا نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ (النساء ٣) ، وإمَّا خبرًا نحو: "صلاةُ اللَّيلِ مثنى مثنى"، وإنَّما كُرِّرَ لقصدِ التَّأكيدِ لا لإفادةِ التَّكريرِ، ولا تدخلُهَا أل، قالَ في الارتشافِ: وإضافتُهَا قليلةٌ)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / ب .

(٣) ينظر : المرجع السابق .

(٤) ينظر : حاشية السيد على كافية ابن الحاجب ١٣/ب .

وقد يتوهم الصِّفةُ أنَّه إذا كان(كانت) الوصفيَّةُ لازمةً للمكرَّرِ لزمَ منعُ (أربع) ؛ لأنَّهُ مِنْ المكرَّرِ ففيهِ الوصفيَّةُ ووزنُ الفعلِ وهذا غفلةٌ عَنْ أنَّ الوصفيَّةَ للمكرَّرِ الذي هوَ مجموعُ (أربعٌ أربعٌ) والمجموعُ ليسَ فيهِ وزنُ الفعلِ، وأيضاً (أربعٌ) تلحقُهُ تاءُ التَّأنيثِ معَ أنَّ شرطَ الوصفِ أنْ لا تلحقَهُ التَّاءُ . **سم** [١] .

قولُهُ : « **عن لفظٍ واحدٍ** » [٢] .

أي : مِنْ غيرِ تكريرٍ بقرينةِ ما يأتي، وحينئذٍ يتَّضِحُ قولُهُ : « وعَنْ معناهُ إلى معنى التَّضعيفِ »

قولُهُ : « **وأسماءُ الجموعِ** » .

ليسَ المرادُ بها أسماءَ الجموعِ المصروفةِ؛ إذ لا تغييرَ فيهَا، بل المرادُ الجموعُ نفسُهَا فالإضافةُ بيانيَّةٌ . ز [٣] .

قولُهُ : « **وإمَّا ترجيحُ أحدِ المتساويينِ** » .

وهوَ (أحاد) ونحوُهُ على الآخَرِ وهوَ (أبنيةُ المبالغةِ) ونحوُهَا . ز [٤] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٥ / أ

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٤٣ : ((وذهبَ الزجاجُ إلى أنَّ المانعَ لها العدلُ في اللَّفظِ وفي المعنى: أمَّا في اللَّفظِ فظاهرٌ وأمَّا في المعنى فلكونِها تغيرت عن مفهومِهَا في الأصلِ إلى إفادةِ معنى التَّضعيفِ.

وردَّ بأنَّهُ لو كانَ المانعُ مِنْ صرفِ "أحاد" مثلًا عدلُهُ **عَنْ لفظِ واحدٍ** وعن معناهُ إلى معنى التَّضعيفِ للزمَ أحدَ أمرينِ: إمَّا منعُ صرفِ كلِّ اسمٍ يتغيَّرُ عن أصلِهِ لتجدُّدِ معنًى فيهِ كأبنيةِ المبالغَةِ **وأسماءِ الجُموعِ**، **وإمَّا ترجيحُ أحدِ المتساويينِ** على الآخَرِ واللازمُ منتفٍ باتفاقٍ ...)) .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٠ .

(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٠ .

قولُهُ : « **بمعنى : مُغَايِرْ** » [(١)].

فمعنى (أخر) في الأصلِ : « أشدُّ تأخراً »، وكانَ في الأصلِ معنى : « جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرُ» : « جاءني زيدٌ ورجلٌ أشدُّ تأخراً » في معنًى مِنْ المعاني ثُمَّ نُقِلَ إلى معنى غيرِهِ، فمعنى رجلٌ آخرٌ : « رجلٌ غيرُ زيدٍ » . **دم** [(٢)].

قولُهُ : « **أمَّا الوصفُ فظاهرٌ** » .

لأنَّهُ اسمُ تفضيلٍ ، أي : في الأصلِ .

قولُهُ : « **معدولٌ عَنْ الألفِ واللَّامِ** » .

أي : عَنْ ذي الألفِ واللَّامِ، ومنعَهُ **الفارسيُّ**[(٣)] : بأنَّهُ لو كانَ كذلكَ لوجبَ أنْ يكونَ معرفةً؛ لأنَّ كلَّ معدولٍ عَنْ معرفةٍ فإنَّما يقصدُ بهِ قصدَ تلكَ المعرفةِ كما في (أمس وسحر)، وإذا قصدَ بهِ قصدَ تلكَ المعرفةِ وجبَ أنْ يكونَ معرفةً، ولمَّا ثبتَ كونهِ نكرةً بالإجماعِ بطلَ أنْ يكونَ معدولاً عمَّا فيهِ الألفُ واللَّامُ يجبُ أنْ يكونَ معرفةً، وقولُهُ : (لأنَّ كلَّ معدولٍ إلى آخره) غيرُ مسلَّمٍ؛ إذ لا يلزمُ في العدولِ عَنْ الشَّيءِ أنْ يكونَ بمعناهُ مِنْ كلِّ وجهٍ، وإنَّما يلزمُ أنْ يكونَ قد أُخرِجَ عَنْ صيغتِهِ التي كانَ يستحقُّهَا في قياسِ كلامِهِم إلى صيغةٍ أخرى، نعَمْ قد يقصدُ في المعدولِ عَنْ معرفةٍ : إرادةُ معرَّفٍ بعدَ

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٤٣ : ((وأمَّا أُخَرْ فهوَ جمعُ أُخْرَى أنثى آخَر بفتحِ الخاءِ **بمعنَى مُغَايِرْ**، فالمانعُ له أيضًا العدلُ والوصفُ، **أمَّا الوصفُ فظاهرٌ** وأمَّا العدْلُ فقالَ أكثرُ النَّحويينَ: إنَّهُ **مَعْدُولٌ عَنْ الألفِ واللَّامِ**؛ لأنَّهُ مِنْ بابِ أَفْعَلِ التفضيلِ، **فحَقُّهُ ألَّا يُجْمَعَ إلَّا مقرونًا بأَلْ**، والتَّحقيقُ أنَّهُ معدولٌ عمَّا كانَ يستحقُّهُ من استعمالِهِ بلفظِ ما للواحدِ المذكَّرِ بدونِ تغيرِ معناه، وذلكَ أنَّ آخَر مِنْ بابِ أفعلِ التفضيلِ فحقُّه أنْ لا يثنَّى ولا يجمعُ ولا يؤنَّثُ إلا معَ الألفِ واللَّامِ **أو الإضافةِ فعدلَ في تجرُّدِهِ منهُمَا** واستعمالُهُ لغيرِ الواحدِ المذكَّرِ **عَنْ لفظِ آخَر** إلى لفظِ التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ بحسبِ ما يرادُ بهِ مِنْ المعنى، فقيلَ عندي رجلان آخرانِ ورجالٌ آخرونَ وامرأةٌ أخرى ونساءٌ أُخَر، فكلٌّ مِنْ هذهِ الأمثلةِ صفةٌ معدولةٌ عَنْ آخَر، إلا أنَّهُ **لم يظهرْ أثرُ** الوصفيَّةِ والعدلِ إلا في "أخر" لأنَّهُ معربٌ بالحركاتِ **بخلافِ "آخَرانِ** وآخَرونَ"، وليسَ فيهِ ما يمنعُ مِنْ الصَّرفِ غيرهما بخلافِ "أخرى" فإنَّ فيها أيضًا ألفُ التأنيثِ فلذلكَ خصَّ "أخر" بنسبةِ اجتماعِ الوصفيَّةِ والعدلِ إليهِ وإحالةِ منعِ الصرفِ عليه، فظهرَ أنَّ المانعَ مِنْ صرفِ "أُخَرْ" كونُهُ صفةٌ معدولةٌ عن "آخَر" **مرادًا بهِ جمعَ المؤنثِ** لأنَّ حقَّهُ أنْ يستغنى فيهِ بأَفْعَل عن فُعَلْ لتجردِهِ من "أل" كما يستغنى بأَكْبر عن كُبَرْ في قولهم "رأيتُها مع نساءٍ أَكْبرَ منها")) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / أ .

(٣) ينظر رأي الفارسي في شرح الرضي ١ / ١١٧ .

النَّقلِ، إمَّا الألفُ واللَّامُ كمَا في (أمس)؛ ولذلكَ بُنِيَ، وإمَّا العلميَّةُ كمَا في (سحر)؛ ولذلكَ منعَ مِنْ الصَّرفِ، ولمَّا لم يقصدوا في (آخر) إرادةَ الألفِ واللَّامِ؛ لأنَّهُ معربٌ ولا العلميَّةَ؛ لأنَّهُ صفةٌ فلا يستقيمُ أنْ يقصدَ بهِ تلكَ المعرفةِ التي هوَ معدولٌ عنهَا . **دم** [١].

قولُهُ : « **فحقُّهُ أنْ لا يُجمَعَ إلَّا مقروناً بألْ** » .

كانَ حقُّهُ أنْ يقولَ : (أو مضافاً إلى معرفةٍ) كمَا مرَّ في بابهِ ويأتي .

قولُهُ : « **أو الإضافةِ** » .

يعني : إلى معرفةٍ لما مرَّ .

قولُهُ : « **فعَدلَ في تجرُّدِهِ منهُمَا ... إلخ** » .

فإنْ قلتَ : يجوزُ أنْ يكونَ بتقديرِ الإضافةِ، قلتُ : لا ؛ لأنَّ المضافَ إليهِ لا يحذفُ إلَّا إذا جازَ إظهارهُ، ولا يجوزُ إظهارهُ هنا . **ض**[٢] **دم**[٣].

قولُهُ : « **عن لفظِ " آخَر "** » .

فيهِ إقامةُ الظَّاهرِ مقامَ المضمرِ؛ إذ المعنى : عدَلَ في تجرُّدِ (آخَر) عن لفظِهِ إلى لفظِ المثنَّى والمجموعِ والمؤنَّثِ . **ز**[٤].

قولُهُ : « **لم يظهرْ أثرٌ ... إلخ** » .

فيهِ دلالةٌ ظاهرةٌ على أنَّ جميعَ هذهِ الصيغِ توصفُ بمنعِ الصَّرفِ وإنْ لم يظهر أثرُهُ إلَّا في المعربِ بالحركاتِ، فمنعُ الصَّرفِ عندَهُ لا يختصُّ بالمعربِ بالحركاتِ، بل المختصُّ بهِ ظهورُ أثرِهِ . **سم** [٥].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / ب .

(٢) ينظر : شرح الكافية ١ / ١١٧ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / ب .

(٤) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٠ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٦ / أ .

قولُهُ : « **بخلافِ آخرانِ ... إلخ** » .

قالَ **الرَّضيُّ** : « ويلزمُ على هذا أنْ يكونَ (آخرانِ وآخرونَ وأواخرُ وأخرى وأخرياتُ) معدولاتٌ أيضاً عَنْ (أُخَرْ) إلَّا أنَّ (أخرى وأواخرَ) غنيَّانِ عَنْ اعتبارِ العدلِ بألفِ التَّأنيثِ والجمعيَّةِ، والمثنَّى والمجموعِ بالواوِ والنُّونِ لا يبينُ فيهِمَا حكمُ منعِ الصَّرفِ ، وكذا (أخرياتُ) لكونِهِ كـ" عرفان " » .انتهى[1]. أي : فلو ظهرَ في (أخريات) حكمُ منعِ الصرفِ لتغيرت وصارَ جرُّهَا تابعاً لنصبِهَا ، وهوَ لا يصحُّ فيهَا ؛ لأنَّ جمعَ المؤنَّثِ السَّالمِ نصبهُ محمولٌ على جرِّهِ . **حفيد**[2].

قولُهُ : « **مراداً بهِ جمعَ المؤنَّثِ** » .

في هذا القيدِ دفعٌ لما أوردَ مِنْ أنَّ (أُخَرْ) يصلحُ للواحدِ والمثنَّى والجمعِ ، و (أخر) لا يصلحُ إلَّا للجمعِ فكيفَ يكونُ معدولاً عنهُ ؟ ووجهُ الدَّفعِ أنَّهُ معدولٌ عَنْ (أخر) بمعنى الجماعةِ لا مطلقاً فلا يصحُّ إلَّا للجمعِ .

قولُهُ : « **مِنْ جنسِهَا** » [3].

فلا يقالُ : « عندي رجلٌ وحمارٌ آخرُ ولا امرأةٌ أخرَى » .

قولُهُ : « **ولا يعطفُ عليهَا مثلُهَا** » .

لأنَّ الانتهاءَ الحقيقيَّ لا يتعدَّدُ بخلافِ معنى المغايرةِ فيتعدَّدُ . **سم**[4].

---

(١) ينظر : شرح الكافية ١ / ١١٨ .

(٢) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٠ .

(٣) قال الأشموني ٣ /١٤٣ ، ١٤٤ : ((تنبيهان: الأوّل: قد يكون "أُخَرْ" جمع "أُخْرى" بمعنى آخرة فيصرف؛ لانتفاءِ العدلِ؛ لأنَّ مذكَّرها آخِر بالكسر، بدليل: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾" النجم ٤٧ "، ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ﴾ " العنكبوت ٢٠ "، فليست من بابِ أفعلِ التفضيلِ. والفرقُ بينَ أخرى أنثى آخَر وأخرى بمعنى آخِرة أنَّ تلكَ لا تدلُّ على الانتهاء، ويعطفُ عليها مثلها **مِنْ جنسِهَا**، نحو جاءت "امرأةٌ أُخْرَى وأُخْرَى"، وأمَّا أُخْرى بمعنى آخِرة فتدل على الانتهاء، **ولا يعطفُ عليهَا مثلُهَا** مِنْ جنسٍ واحد، وهي المقابلةُ الأولى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ " الأعراف ٣٩ " إذا عرفتَ ذلكَ فكانَ ينبغِي أن يحترزَ عن هذهِ كما فعلَ في الكافيةِ فقال:

وَمَنَعَ الوَصْفُ وَعَدْلٌ أخَرَا ... **مُقَابِلًا لآخَرِينَ** فاحْصُرَا)).

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٥ / ب .

قولُهُ : ((**مقابلاً لآخَرِينَ**)) .

بفتحِ الخاءِ بمعنى : (مغايرين)، ومنهُ ﴿ **وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْ** ﴾ [١]، ومفردُهُ (آخَرْ)، واحترزَ بهِ عَنْ (آخرينَ) في نحو ((يجمعُ اللهُ الأوَّلينَ والآخرِينَ))[٢]، ومفردُهُ (آخِرْ).

قولُهُ : ((**ووزنُ**))[٣].

أي : موازنٌ .

قولُهُ : ((**خلافاً للفرَّاءِ**)) [٤] .

أي : فإنَّهُ زعمَ أنَّ هذهِ الألفاظِ منعتِ الصَّرفَ للعدلِ والتَّعريفِ بنيَّةِ أَلْ وأنَّهُ يجوزُ جعلُهَا نكرةً ويذهبُ بها مذهبَ الأسماءِ المنصرفةِ[٥].

وظاهرُ تقديرِهم المذكورِ عَنِ **الفرَّاءِ** أنْ يقالَ بناءً على أنَّها أسماءٌ وأنَّها نكراتٌ وأنَّها في حالةِ المنعِ معارفُ وإلَّا فكلامُ المصنِّفِ يقتضِي أنَّ الفرَّاءَ يرى أنَّها حالَ منعِ الصَّرفِ صفاتٌ، وحالةَ الصَّرفِ أسماءٌ وأنَّها على حالةٍ واحدةٍ بالنسبةِ إلى التَّعريفِ والتَّنكيرِ . **دم**[٦].

---

(١) سورة الجمعة (٣) .

(٢) هذا جزء من حديث الشفاعة رواه البخاري في كتاب الأنبياء رقم (٣٣٤٠) ومنه : ((عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَعْوَةٍ، «فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً ، وَقَالَ: " أَنَا سَيِّدُ القَوْمِ يَوْمَ القِيَامَةِ، هَلْ تَدْرُونَ بِمَ؟ **يَجْمَعُ اللَّهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ** فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَيُبْصِرُهُمُ النَّاظِرُ وَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَتَدْنُو مِنْهُمُ الشَّمْسُ، فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: أَلاَ تَرَوْنَ إِلَى مَا أَنْتُمْ فِيهِ، إِلَى مَا بَلَغَكُمْ؟ أَلاَ تَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ..))

(٣) قال الناظم (٥٦) :

وَوزنُ مَثنَى وثُلاثَ كَهُمَا مِنْ واحدٍ لأربعٍ فَليُعلمَا

(٤) قال الأشموني ٣ / ١٤٥ : ((تنبيهٌ: قالَ في التسهيلِ: ولا يجوزُ صرفُهَا يعني "آخَر" مقابل آخَرين وفُعَال ومَفْعَل في العددِ مذهوبًا بها مذهبَ الأسماء، **خلافًا للفراءِ**، ولا مسمًّى بها، خلافًا لأبي علي وابن برهان، ولا منكَّرةً بعد التسميةِ بها خلافًا لبعضِهم أمَّا المسألةُ الأولى فالمعنى **أنَّ الفرَّاءَ أجازَ** "أدخُلوا ثلاثَ ثلاثَ، وثلاثًا ثلاثًا" وخالفَهُ غيرُهُ **وهوَ الصَّحيحُ**، وأمَّا الثانيةُ **فقد تقدَّمَ التنبيهُ** عليهَا...)) .

(٥) ينظر رأي الفراء في : شرح الرضي ١ / ١١٥ ، والارتشاف ٢ / ٨٧٤ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٨ / أ .

قولُهُ : « **أنَّ الفرَّاءَ أجازَ ... إلخ** » .

ونقلَ ذلكَ عَنْ العربِ .

قولُهُ : « **وهوَ الصَّحيحُ** » .

لأنَّ ما أجازَهُ **الفرَّاءُ** شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ، وفيهِ أنَّهُ مخالفٌ لظاهرِ قولِهِ : « العربُ تقولُ : ثلاثٌ وثلاثًا » . **دم**[١].

قولُهُ : « **فقد تقدَّمَ التَّنبيهُ ... إلخ** » .

أي : في قولِهِ : « إذا سُمِّيَ بشيءٍ مِنْ هذهِ الأنواعِ ... إلخ » .

قولُهُ : « **وكنْ لجمعٍ ... إلخ** » [٢].

الجمعيَّةُ ليست بشرطٍ بل كلُّ ما كانَ على هذينِ الوزنينِ واستوفى الشُّروطَ المذكورةَ منعَ صرفُهُ وإنْ فُقِدتِ الجمعيَّةُ . **سيوطي عن الناظم** [٣].

---

(١) ينظر : المرجع السابق .

(٢) قال الناظم (٥٦) :

وكُن لِجمعٍ مُشبهٍ مَفَاعِلا أوِ المفاعيلَ بِمنعٍ كافِلاَ

(٣) ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٤٤٣، و همع الهوامع ١ / ٩٥ .

قولُهُ : « **كـ" عُذافِرٌ "**[١] » [٢].

بالعينِ المهملةِ والذالِ المعجمةِ والفاءِ والرَّاءِ : الجملُ الشَّديدُ . **تصريح** [٣]

قولُهُ : « **وكأنَّهُم نسبُوا ... إلخ** » .

بدليلِ الصَّرفِ، فإنَّهُم قالُوا : « رأيتُ تَهامِيًّا » فلولا أنَّهُ على هذا التقديرِ- أي : تقديرِ أنَّ أصلَهُ (تهميٌّ) ثُمَّ حصلَ التَّحويلُ - لمنعِ الصَّرفِ وإنْ كانَ مفرداً كما مُنِعَ (سَراوِيل) . **دم**[٤].

قولُهُ : « **إلى فعلٍ** » .

بفتحِ العينِ كـ(يَمَن) ، وفَعْل بسكونها كـ(شَأْم).

---

(١) ينظر : لسان العرب (عذفر) ٤ / ٥٥٥ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٤٤ : ((يعني أنَّ ممَّا يمنعُ من الصرفِ الجمعُ المشبهُ مفاعلَ أو مفاعيلَ أي في كونِ أوَّلِهِ مفتوحًا وثالثه ألفًا غيرَ عوضٍ يليهَا كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٍ أو مقدَّرٍ على أوَّلِ حرفينِ بعدَهَا أو ثلاثةٍ أوسطُها ساكنٌ غيرُ منويٍّ به وبما بعده الانفصال، فإنَّ الجمعَ متى كانَ بهذه الصفةِ كان فيهِ فرعيَّةُ اللَّفظِ بخروجهِ عن صيغِ الآحادِ العربيَّةِ وفرعيَّةِ المعنى بالدلالةِ على الجمعيَّةِ فاستحقَّ منعَ الصَّرفِ، ووجهُ خروجِهِ عن صيغِ الآحَادِ العربيَّة أنَّكَ لا تجدُ مفردًا ثالثُهُ ألفٌ بعدَها حرفانِ أو ثلاثةٍ إلَّا وأولُه مضمومٌ **كعُذَافِر**، أو ألفُه عوضٌ من إحدى ياءي النَّسبِ إمَّا تحقيقًا كيمَان وشآم فإنَّ أصلَهُما يمنيٌّ وشآميٌّ، فحذفت إحدى الياءينِ وعوِّضَ عنها الألفُ، أو تقديرًا نحو: تهامٍ وثمانٍ فإنَّ ألفَهُما موجودةٌ قبلُ، **وكأنَّهُم نسبُوا إلى فَعَلٍ** أو فَعْلٍ ثمَّ حذفُوا إحدى الياءينِ وعوَّضُوا عنها الألفَ أو ما يلي الألفَ غيرَ مكسورٍ بالأصالةِ بل إمَّا مفتوحٌ **كبُراكَاء**، أو مضمومٌ كتُدارك، أو عارضُ الكسرِ لأجلِ الاعتلالِ **كتَدانٍ وتَوانٍ**، ومن ثمَّ صُرِفَ نحو عبال جمعُ عبالة لأنَّ السَّاكنَ الذي يلي الألفَ فيهِ لاحظَّ له في الحركةِ، والعُبالةُ الثقلُ يقال ألقى عبالتَهُ أي ثقلَهُ، أو يكونُ ثاني الثلاثة متحرِّكُ الوسطِ كطواعِيَة وكراهِية، ومِنْ ثمَّ صُرِفَ نحو: ملائكةٌ وصيارفةٌ، أو هوَ والثالثُ عارضانِ للنَّسبِ منويٌّ بهما الانفصالُ، وضابطُهُ: أنْ لا يسبقَا الألفَ في الوجودِ، سواءٌ كانا مسبوقينِ بها **كرياحِي وظفاري**، أو غير منفكَّين كحواريٍّ وهو الناصرُ وحوالي وهو المحتالُ **بخلافِ نحوِ: قمارِي وبَخاتِي** فإنَّهُ بمنزلةِ مصابيحَ)) .

(٣)ينظر : ٢ / ٣١٨ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣١ / ب .

قولُهُ : « **ك " بُراكَاءَ "** » [١] .

بالمدِّ والهمزةِ : الثباتُ في الحربِ . ز[٢].

قولُهُ : « **ك" تدانِ وتوانِ "** » .

أصلُهُمَا : « تواني وتداني » بضمِّ النُّونِ فيهِمَا قُلبتِ الضمَّةُ كسرةً وأُعِلَّا إعلالَ (قاضٍ) **تصريح** [٣].

قولُهُ : « **ك" رياحِي "** » [٤] .

نسبةٌ إلى (رياح) : بلدٌ يُجلَبُ منه الكافورُ . ز[٥].

قولُهُ : « **وظَفارِي** » [٦] .

نسبةٌ إلى (ظَفارٍ) بوزنِ (قَطامِ) مدينةٌ باليمنِ . **دم**[٧].

قولُهُ : « **بخلافِ نحوِ : قمَاريٍّ**[٨] **وبَخاتِيٍّ**[٩] » .

فإنَّ الياءينِ فيهِمَا موجودتانِ في المفردِ وهوَ (قمريٌّ وبختيٌّ) فليستِ الياءانِ عارضتينِ في الجمعِ فـ(قماريّ) ونحوهِ بمنزلةِ (مصابيح) [١٠].

---

(١) ينظر : لسان العرب ١٠ / ٣٩٨ (برك) .

(٢) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣١ .

(٣) ينظر : ٢ / ٣١٨ .

(٤) ينظر : معجم البلدان ٣ / ١٠٩ .

(٥) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣١ .

(٦) ينظر : معجم البلدان ٤ / ٦٠ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣١ / ب .

(٨) جمع (قمري) وهو: طَائِرٌ يُشْبه الحَمامَ القُمْرَ البيضَ ...)) ينظر : الصحاح ٧٩٩/٢، ولسان العرب ١١٥/٥.

(٩) جاء في لسان العرب ٢ / ٩ : ((البُخْت والبُخْتِيَّة: دَخِيل فِي الْعَرَبِيَّة، أَعجمي مُعَرَّبٌ، وَهِيَ الإِبل الخُراسانِيَّة، تُنْتَجُ مِنْ بَيْنِ عربيةٍ وفالِجٍ؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: إِن البُخْتَ عَرَبِيّ ... والواحد: بُخْتِيٌّ، جَمَل بُخْتِيّ وناقة بُخْتِيَّة. ويُجْمَع عَلَى بُخْتٍ وبَخَاتٍ؛ وَقِيلَ: الْجَمْعُ بَخاتِيُّ، غَيْرُ مَصْرُوفٍ؛ وَلَكَ أَن تُخَفِّفَ الياءَ، فَتَقُولُ البَخاتِي...)) .

(١٠) ينظر : التصريح ٢ / ٣١٨ (وفيه قماري وكراسي) .

فرعٌ : لو نسبتَ إلى (قماريّ وبخاتيّ) صُرفا؛ لأنَّكَ تحذفُ الياءَ المشدَّدةَ منهُمَا لأجلِ يائيِّ النِّسبةِ فيصيرانِ حينئذٍ نحو : (ظفاريّ) . **دم** [١].

قولُهُ : « **هَبَيٌّ** » [٢].

بفتحِ الهاءِ (والباءِ) [٣] : الصَّبيُّ الصَّغيرُ، وهيَ : هَبَيَّةٌ . **قاموس**[٤].

قولُهُ : « **لأظهرتَهَا** » .

يُتأمَّلُ معناهُ معَ أنَّ اجتماعَ المثلينِ يقتضِي عدمُ الإظهارِ كما في (دواب) وغيره.**ب**[٥].

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣١ / ب .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٤٦ : ((تنبيهات : ... الثاني : اشتراطُ كسرِ ما بعدَ الألفِ مذهبُ سيبويهِ والجمهورُ، قال في الارتشاف: وذهبَ الزجاجُ إلى أنَّهُ لا يشترطُ ذلكَ فأجازَ في تكسيرِ **هَبَيّ** أن يقالَ: هباي بالإدغام، أي ممنوعًا من الصرفِ، قال: وأصلُ الياءِ عندي السكونُ ولولا ذلكَ **لأظهرتُهَا**)) .

(٣) في جميع النسخ تصحيف إلى (الياء) والصواب ما أثبته .

(٤) ينظر : ١ / ١٣٤٥ (هبي) .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٥ / ب .

قولُهُ : ((**مِنْ أَوَّلِ وهْلَةٍ**)) [١] .

يقالُ : لقيتُهُ أَوَّلَ وَهْلَةٍ، أي : أَوَّلَ كلِّ شيءٍ . **مصباح**[٢].

قولُهُ : ((**فقد جرَى أفعالُ ... إلخ**)) .

فإنْ قلتَ : هذا لا يدفعُ الاعتراضَ؛ لأنَّ هذا لا يقتضِي أنَّ لهما نظيراً في الآحادِ ، قلتُ : حاصلُ الجوابِ أنَّ مرادَنا بالخروجِ عَنْ صيغِ الآحادِ الخروجُ عَنْ صيغِهَا حقيقةً وحكماً و " أَفْعَل وأَفْعَال " لم يخرجَا عَنْ حكمِ الآحادِ لجوازِ جمعِهِمَا كالآحادِ، وكذا يقالُ في الثَّاني . **هندي**[٣] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٤٦ : ((الثالثُ: اتفقوا على أنَّ إحدى العلتينِ هي الجمعُ واختلفُوا في العلَّةِ الثانيةِ: فقال أبو علي: هي خروجُهُ عن صيغِ الآحَادِ وهذا الرأيُ هو الراجحُ وهو معنى قولهم أنَّ هذهِ الجمعيَّةِ قائمةٌ مقامَ علتينِ.
وقالَ قومٌ: العِلة الثانيةُ تكرارُ الجمعِ تحقيقًا أو تقديرًا فالتحقيقُ نحو أكالِبْ وأراهِطْ إذ هما جمعُ أَكْلُب وأَرْهُط، والتقديرُ نحو مساجدُ ومنابرُ فإنَّه وإنْ كانَ جمعًا **مِنْ أَوَّلِ وَهْلةٍ** لكنَّه بزنةِ ذلكَ المكرَّرِ أعني أَكَالبَ وأراهِطَ فكأنَّه أيضًا جمعُ جمعٍ، وهذا اختيارُ ابنُ الحاجبِ. واستُضْعَفَ تعليلُ أبي عليٍّ بأنَّ أفعالًا وأفعلا نحو أفراسٍ وأفلُسْ جمعانِ ولا نظيرَ لهما في الآحادِ وهما مصروفانِ.
والجوابُ عن ذلكَ مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ:
الأوَّلُ: أنَّ أفعالًا وأفعلا يُجمعانِ نحو أكالِبَ وأناعِمَ في أَكْلُب وأَنعَام، وأمَّا مفاعِل ومفاعِيل فلا يجمعانِ، **فقد جرَى أَفْعَال** وأَفْعُل مجرى الآحادِ في جوازِ الجمعِ، وقد نصَّ الزمخشريُّ على أنَّه مقيسٌ فيهما.
الثاني: أنَّهما يصغرانِ على لفظِهما كالآحادِ نحو أُكَيْلِب وأنيعَام، وأمَّا مفاعِلْ ومفاعِيل فإنَّهما إذا صُغِّرا رُدَّا إلى الواحدِ أو إلى جمعِ القِلَّةِ ثمَّ بعد ذلكَ يصغَّران.
الثالثُ: أنَّ كلًّا من أَفْعَال وأَفْعُل له نظيرٌ مِنْ الآحادِ يوازنه في الهيئةِ وعدَّةَ الحروفِ، فأَفْعَال نظيرهُ في فتحِ أوَّلِهِ وزيادة الألفِ رابعةً تَفْعَال **نحو**: **"تَجْوَال وتَطْوَاف"**، وفَاعَال **نحو**: **سَابَاط وخَاتَام**، وفعلال **نحو**: **صَلْصَال وخَزْعَال**، وأَفْعُل نظيرهُ في فتحِ أوَّلِهِ وضمِّ ثالثهِ تَفْعُل **نحو**: **تَتْفُل وتَنْضُب**، ومَفْعُل **نحو**: **مَكْرُم ومَهْلُك**.على أنَّ ابنَ الحاجبِ لو سُئِلَ عن ملائكة **لمَا أَمْكَنَهُ أنْ يُعَلِّلَ** صَرفَهُ إلّا بأنَّ له في الآحادِ نظيرًا نحو طواعِية وكراهِية)) .

(٢) ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي ٢ / ٦٧٤ .

(٣) ينظر : حاشية يس على التصريح ٤ / ٦٥ .

قولُهُ : « **نحو** : " **تجْوالُ وتطوافُ** " » .

مَصْدَرانِ مِنْ : جَالَ وطافَ، ففي **المصباحِ** : « يجيءُ المصدرُ مِنْ فِعلٍ ثلاثيٍّ على (تَفْعَال) بفتحِ التَّاءِ، نحو: (التَّضْرابُ والتَّفْتَالُ) قالوا ولم يَجِيءْ بالكسرِ إلَّا (تِبْيانٌ وتِلْقَاءٌ » انتهى [١].

قولُهُ : « **نحو** : " **سابَاط** " » .

هوَ : سقيفةٌ بينَ دارينِ تحتَهَا طريقٌ . **قاموس**[٢].

قولُهُ : « **و** " **خاتَام** " » .

أصلُهُ : خاتَمٌ . **قاموس**[٣].

قولُهُ : « **نحو** : " **صَلْصَال** " » .

هوَ : الطِّينُ ما لم يُجْعَل خَزفاً . **قاموس**[٤].

قولُهُ : « **وخَزْعَال** » [٥].

بفتحِ الخاءِ : الظَّلَعُ، يقالُ : ناقةٌ بها خَزعَال . أي : ظَلَع . ز[٦].

قولُهُ : « **نحو** : " **تَتْفُل** " » [٧] .

بفوقيتينِ وفاءٍ : ولدُ الثَّعلبِ، و « **تَنْضُب** »[٨] : شجرٌ يُتَّخذُ منهُ السِّهامُ. ز[٩].

---

(١) ينظر : ٢ / ٦٩٩ .
(٢) ينظر : ١ / ٦٩٩ .
(٣) ينظر : ١ / ١٠٩٩
(٤) ينظر : ١ / ١٠٢٣
(٥) ينظر : لسان العرب (خزعل) ١١ / ٢٠٥ .
(٦) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٣ .
(٧) ينظر : لسان العرب (تفل) ١١ / ٧٧ .
(٨) ينظر : المرجع السابق (نضب) ١ / ٧٦٣ .
(٩) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٣ .

قولُهُ : « **نحو** : " **مَكْرُم** " » .

بضمِّ الرَّاءِ مَصْدرُ (كَرُمَ)، و (**مَهْلُك**) : بضمِّ اللَّامِ مصدرٌ، أو مكانٌ، ويجوزُ في لامِهِ الفتحُ أو الكسرُ . **تسهيل**[١].

قولُهُ : « **لمَا أمكنهُ أنْ يُعلِّلَ ... إلخ** » .

لأنَّ (ملائكة) لم يتكرَّرِ الجمعُ فيهِ لا حقيقةً وهوَ ظاهرٌ، ولا تقديراً فليسَ بزنةِ ذلكَ المكرَّرِ؛ لتحرُّكِ الوسطِ في الثَّلاثةِ التي بعدَ الألفِ . **ب** [٢].

قولُهُ : « **عَذارَى** » [٣] .

جمعُ (عذراء) بالمدِّ، وهيَ البكرُ . **تصريح** [٤].

قولُهُ : « **مدارَى** [٥] » .

جمعُ (مِدرى) بكسرِ الميمِ والقصرِ، وهوَ مثلُ الشَّوكةِ تحكُّ بهِ المرأةُ رأسَهَا . **تصريح**[٦].

---

(١) لم أقف على هذا القول.

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٥ / ب . ١٩٦ / أ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٤٧ : ((ما كانَ من الجمعِ الموازنِ مَفاعِل معتلًّا فله حالتان: إحداهُما أنْ يكونَ آخِرهُ ياءً قبلَها كسرةٌ نحو: جوارٍ وغواشٍ، والأخرى أنْ تقلبَ ياؤُه ألفًا نحو: **عَذارَى ومَدارَى**)) .

(٤) ينظر : ٢ / ٣١٩ .

(٥) ينظر : لسان العرب (دري) ١٤ / ٢٥٥ .

(٦) ينظر : ٢ / ٣١٩ .

قولُهُ : « **عِوضٌ عَنْ الياءِ المحذوفةِ** » [١].

فسَّرهُ **السِّيرافيُّ**[٢] بأنَّ أصلَهُ : (جوارٍ) بتنوينِ الصَّرفِ، والإعلالُ مقدَّمٌ على منعِ[الصَّرفِ][٣]؛ لأنَّ سببَ الإعلالِ قويٌّ وهوَ الثِّقلُ الظَّاهرُ في الكلمةِ، وسببُ منعِ الصَّرفِ ضعيفٌ؛ لأنَّه المشابهةَ وهيَ غيرُ ظاهرةٍ فحذفَ الياءَ للسَّاكنينِ بعد حذفِ حركتِهَا للاستثقالِ ثُمَّ وجدَ بعدَ الاعلالِ صيغةَ الجمعِ الأقصى حاصلةً تقديراً؛ لأنَّ المحذوفَ للإعلالِ كالثَّابتِ، فحذفوا تنوينَ الصَّرفِ، ثُمَّ خافوا رجوعَ الياءِ لزوالِ السَّاكنينِ في غيرِ المنصرفِ المستثقلِ لفظاً بكونهِ منقوصاً، ومعنًى بالفرعيَّةِ فعُوِّضَ التنوينُ مِنْ [الياءِ][٤]. **ض**[٥].

قولُهُ : « **لكانَ آخِرَ ما بقيَ حرفُ إعرابِهِ** » .

فكانَ يجبُ ضمُّ الرَّاءِ رفعاً .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٤٧ : ((تنبيهاتٌ: الأوَّلُ اختُلفَ في تنوينِ جوارٍ ونحوه؛ فذهبَ سيبويهِ إلى أنَّه تنوينُ **عوضٍ عنْ الياءِ المحذوفةِ** لا تنوينَ صرفٍ، وذهبَ المبرِّدُ والزجاجُ إلى أنَّهُ عوضٌ عنْ حركةِ الياءِ ثمَّ حذفتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنينِ، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّهُ تنوينُ صرفٍ؛ لأنَّ الياءَ لما حذفت تخفيفًا زالت صيغةُ مفاعلَ وبقي اللفظُ كجناحٍ فانصرفَ، والصحيحُ مذهبُ سيبويه، وأمَّا جعله عوضًا عن الحركةِ فضعيفٌ لأنَّه لو كانَ عوضًا عن الحركةِ لكانَ التعويضُ عن حركةِ الألفِ في نحو موسى وعيسى أولى لأنَّ حاجةَ المتعذّر إلى التعويضِ أشدّ من حاجةِ المتعسّر، ولألحقَ مع الألفِ واللَّامِ كما ألحقَ معهما تنوينُ الترنُّمِ واللَّازمُ منتفٍ فيهما فكذا الملزوم، وأمَّا كونُه للصرفِ فضعيفٌ أيضًا إذ المحذوفُ في قوة الموجودِ وإلَّا **لكانَ آخِرَ ما بقيَ حرفُ إعرابِهِ**، واللَّازمُ كما لا يخفى منتفٍ. فإنْ قلتَ: إذا جعلَ عوضًا عن الياءِ فما سببُ حذفِها أوَّلا؟ قلتُ: قالَ في شرحِ الكافية: لما كانت ياءُ المنقوصِ **قد تحذفُ تخفيفًا** ويكتفَى بالكسرةِ التي قبلها وكانَ المنقوصُ الذي لا ينصرفُ أثقلُ التزموا فيه من الحذفِ ما كان جائزًا في الأدنى ثقلًا؛ ليكونَ لزيادةِ الثقلِ زيادةُ أثرٍ، إذ ليسَ بعد الجوازِ إلا اللُّزومِ، انتهى)) .

(٢) ينظر : شرح السيرافي ٢ / ٥٧ .

(٣) ساقط من الأصل وأثبته من (ع) .

(٤) ساقط من الأصل وأثبته من (ع) .

(٥) ينظر : شرح الكافية ١ / ١٥٤ .

قولُهُ : ((**قد تُحذفُ تخفيفاً**)) .

يفيدُ أنَّ حذفَ ياءِ المنقوصِ غيرُ واجبٍ، ويصرِّحُ بذلكَ قولُهُ : ((ما كانَ جائزاً في الأدنى))، وفيهِ نظرٌ، فإنْ أرادَ المقرونَ بألْ فليسَ الكلامُ فيهِ . **ب**[١].

قولُهُ : ((**أو منقولٌ مِنْ جَمْعٍ**))[٢] .

وهوَ: ما سُمِّيَ بهِ مِنْ هذا الجمعِ .

قولُهُ : ((**خلافًا لمَنْ زعَمَ ... إلخ**)) .

هوَ **ابنُ الحاجبُ** فإنَّهُ قالَ في الكافيةِ : ((و " سَراويلُ " إذا لم يُصرَف –وهوَ الأكثرُ– فقد قيلَ : إنَّهُ أعجميٌّ حُمِلَ على موازنةٍ، وقيلَ : عربيٌّ جمعُ " سروالة "، وإذا صُرِفَ فلا إشكالَ)). انتهى[٣]. وفي **التَّوضيحِ** : ((ونقلَ ابنُ الحاجبِ أنَّ مِنْ العربِ مِنْ يصرِفُهُ، وأنكرَ ابنُ مالكٍ عليهِ ذلكَ [٤])) .انتهى[٥]. قالَ **الحفيدُ** : ((لا وجهَ لإنكارِهِ؛ لأنَّ ابنَ الحاجب ثقةٌ وقد نقلَهُ))[٦].

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٦ / أ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٤٩ : ((اعلمْ أنَّ سراويلَ اسمٌ مفردٌ أعجميٌّ جاءَ على وزنِ مفاعيل، فمنعَ من الصرفِ لشبهِهِ بالجمعِ في الصِّيغةِ المعتبرة؛ لما عرفتَ أنَّ بناءَ مفاعِل ومفاعيل لا يكونانِ في كلامِ العربِ إلا لجمعُ **أو منقولٌ من جمعٍ**، فحقّ ما وازنهما أنْ يمنعَ من الصرفِ وإنْ فقدت منه الجمعيَّةُ إذا تمَّ شبهَهُ بهما، وذلكَ بأنْ لا تكونَ ألفُهُ عوضًا من إحدى ياءي النسب، ولا كسرةَ ما يلي ألفَهُ عارضةٌ، ولا بعد ألفِه ياءٌ مشدّدة عارضة، ولم يوجد ذلك في مفردٍ عربي كما مر، ولما وجدَ في مفردٍ أعجمي وهو سراويلُ لم يمكن إلا منعَهُ من الصرفِ وجهًا واحدًا **خلافًا لمنْ زعمَ** أنَّ فيه وجهينِ: الصرفَ ومنعَهُ، وإلى التنبيه على ذلكَ أشارَ بقوله : شَبهٌ اقتضى عمومَ المنعِ" أي: عموم منعِ الصرفِ في جميعِ الاستعمالِ خلافًا لمن زعمَ غير ذلك. ومن النَّحويينَ مَنْ زعمَ أنَّ سراويلَ عربي وأنَّه في التَّقديرِ جمعُ سروالةٍ سمِّي به المفردُ، وردّ بأنَّ سروالة لم يُسمع ...)) .

(٣) ينظر : الكافية (٦٤، ٦٥) .

(٤) ينظر : الكافية الشافية ٣ / ١٥٠١ .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٤ / ١١٥ ، ١١٦ .

(٦) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١٠٧

قولُهُ : « **عليهِ مِنْ اللؤمِ سِروالةٌ** » [١] .

تمامه :

... ... **فليسَ يرقّ لمستعطفِ**

هذا القولُ الظاهرُ أنَّهُ إشارةٌ إلى قولِهِ : « ومِنْ النَّحويينَ مَنْ زَعَمَ ... » معَ ملاحظةِ نقلِ سماعِ " سِروَالَة ". قالَ **الرَّضيُّ** : « وقالَ **المبرِّدُ** [٢] : هوَ عندِي جمعُ " سروالة "، و" السِّروالَة " قطعةُ خِرْقَةٍ، ويُشكِلُ عليهِ أنَّ إطلاقَ لفظِ الجمعِ على الواحدِ لم يجىء في الأجناسِ، فلا يقالُ : لرجلٍ " رجال " بل جازَ ذلكَ في الأعلامِ كـ(مدائن) في مدينةٍ معيَّنةٍ.

وجوابُهُ : أنَّ الجمعَ فيهِ مقدَّرٌ لا محقَّقٌ، كعدلِ (عُمَر)؛ وذلكَ لأنَّ القاعدةَ أنَّ مَا على هذا الوزنِ لا ينصرفُ إلا للجمعيَّةِ، ولم يتحقَّق فيهِ؛ لكونِهِ لا مفردَ لهُ، فقدَّرنَاهَا لئلاَّ تُخرَمَ القاعدةُ » . انتهى[٣]. ومنهُ يخرجُ جوابُ الوجهِ الثَّاني وكذا الأوَّلِ بأن يمنع أنَّ سروالةً بمعنى سراويلَ بلْ هيَ بمعنى : قطعَةٌ خَرِقَةٌ . **ب** [٤].

قولُهُ : « **شراحِيل** [٥] » [٦] .

بمعجمةٍ ومهملتينِ . **تصريح** [٧].

---

(١) هذا البيت بلا نسبة حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه مصنوع كما في خزانة الأدب ١/ ٢٣٣؛ وهو من شواهد: المقتضب ٣/ ٣٤٦ ، وشرح المفصل ١/ ٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠١، والمقاصد النحوية ٣٢٢/٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ٢١٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ١ / ١٥١ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٦ / أ ، ب .

(٥) وهو اسم رجل . ينظر : الصحاح ٥ / ١٧٣٤ ، ولسان العرب ١١ / ٣٥٣ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٥٠ : ((تنبيهان: الأوَّلُ: قالَ في شرحِ الكافية: وينبغي أنْ يُعْلمَ أنَّ سراويلَ اسمٌ مؤنثٌ فلو سمِّي به مذكرٌ ثمَّ صغِّرَ لقيلَ فيه سريِيل غيرَ مصروفٍ للتأنيثِ والتعريفِ، ولولا التأنيثُ لصُرِفَ كمَا يُصرَفُ **شراحيلُ** إذا صغِّر فقيل "شريحيلُ" **لزوالِ صيغةِ منتهَى التَّكسيرِ**)) .

(٧) ينظر : ٢ / ٣٢١ .

قولُهُ : « **لزوالِ صيغةِ ... إلخ** » .

أي : بالتَّصغيرِ، يشيرُ إلى قاعدةٍ وهيَ " أنَّ كلَّ مصغَّرٍ ما لم يُذهِب تصغيرَهُ أحدُ سببيهِ فهوَ غيرُ منصرفٍ، وإلَّا فهوَ منصرفٌ "،والأقسامُ أربعةٌ: منصرفٌ فيهِمَا كـ(زيد) ، ومقابلُهُ كـ(زينب) ، وغيرُ منصرفٍ في التَّكبيرِ دونَ التَّصغيرِ كـ(شمَّر) ، وعكسُهُ نحو : (تخاصم) علماً . **دم** [١].

قولُهُ : « **يَحْدُوا ثَمَانِيَ... إلخ** » [٢].

« الحدُو » سَوْقُ الإبلِ والغناءُ لها ، و « مُولَعًا » -بفتحِ اللَّامِ- مِنْ أُولِعَ بالشيءِ : إذا أُغرِيَ بهِ، و « اللَّقاحُ » -بفتحِ اللَّامِ- ماءُ الفحلِ، و « الزَّيغة » -بفتحِ الزَّاي- الميلةُ، و« الإرتاجُ » -بالكسرِ- مِنْ أرتجتِ النَّاقةُ إذا أغلقت رحمَهَا على الماءِ، والمعنى : مِنْ شِدَّةِ طربِهِنَّ مِنْ الحدُو، و« هَمَنَ » أي: قصدْنَ بميْلِهِنَّ عَنْ الإرتاجِ، والشَّاهدُ في: « ثماني » . ز [٣].

قولُهُ : « **مثلُ "كشَاجِم "**» [٤].

بالشِّينِ المعجمةِ والجيمِ : اسمُ شاعرٍ، وظاهرُ سياقِهِ أنَّهُ بفتحِ الكافِ، وفي **القاموسِ** :" كُشَاجِم كعُلابِط" . انتهى [٥]. ولا خلافَ أنَّ (عُلابِط) بضمِّ العينِ وكسرِ الموحَّدةِ وهوَ الضَّخمُ . **تصريح** [٦].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٦ / ب .

(٢) البيت تمامه :

يَحْدُوا ثَمَانِيَ مُولَعًا بِلَقَاحِهَا حَتَى هَمَنَ بِزَيغةِ الإرْتَاجِ

البيت لابن ميادة في ديوانه (٩١) ، وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٢٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٧؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٢٠، ٣٢١ .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٢ .

(٤) كذا في جميع النسخ وفي المطبوع (كهوازن) . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٣/٣٦٥ : ((قوله : "مثل هوازن" كذا في نسخ وهي ظاهرة، وفي نسخ أخرى مثلُ **كشَاجِم** بشينٍ معجمةٍ ثم جيم واعترض عليها بأن كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف. وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر))

(٥) ينظر : فصل الكاف ١ / ١١٥٥ .

(٦) ينظر : ٢ / ٣٢١ .

قولُهُ : ((**فيستصحبُ سكونُ ... إلخ**)) [(١)] .

كذا قالَهُ **النَّاظمُ** [(٢)]، وقالَ غيرُهُ : يفتحُ في النَّصبِ ويُسكَّنُ في الرَّفعِ والجرِّ .**تصريح**[(٣)].

قولُهُ : ((**دَرْدَبيسَ**)) .

هوَ : الدَّاهيةُ، والشَّيخُ، والعجوزُ الفانيةُ، [وخَرزةٌ للحبِّ] [(٤)]. **قاموس** [(٥)].

قولُهُ : ((**فإنْ كانَ فيهِ معَ التَّعريفِ ... إلخ**)) .

إنَّما قالَ : (مع التَّعريفِ) ؛ لأنَّ المركَّبَ لم يخرج عَنْ العلميَّةِ بهذا الإعرابِ فهوَ معرفةٌ، وجزءُ المعرفةِ هنا كالمعرفةِ . **ب** [(٦)].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٥١ : (("والعلَمَ امْنع صَرْفَهُ مُرَكَّبَا تركيب مَزْجٍ نحوُ مَعدِ يكربَا" قد تقدَّمَ أنَّ ما لا ينصرفُ على ضربينِ: أحدُهما ما لا ينصرفُ في تعريفٍ ولا تنكيرٍ، والثاني ما لا ينصرفُ في التَّعريفِ وينصرفُ في التنكيرِ، وقد فرغَ من الكلامِ على الضربِ الأوَّلِ، وهذا شروعٌ في الثاني وهو سبعةُ أقسامٍ كما مر.

الأوَّلُ: المركَّبُ تركيبَ المزجِ نحو: بعلبكّ وحضرموتُ ومعد يكربُ؛ لاجتماعِ فرعيَّة المعنى بالعلميَّة وفرعيَّة اللفظِ بالتركيبِ، والمرادُ بتركيب المزجِ أنْ يجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا بإضافةٍ ولا بإسنادٍ بل ينزَّلُ عجزُه من الصدرِ منزلةَ تاءِ التأنيثِ ولذلكَ التزم فيه فتحُ آخرِ الصدرِ إلا إذا كان معتلًّا فإنَّه يسكَّن نحو معدِ يَكرب، لأنَّ ثقلَ التركيبِ أشدُّ من ثقلِ التأنيثِ، فجعلوا لمزيدِ الثقلِ مزيدَ تخفيفٍ بأنْ سكَّنوا ياءَ معد يكرب ونحوه، وإنْ كانَ مثلُها قبلَ تاءِ التأنيثِ يفتح نحو رامية وعارية، وقد يضافُ أوَّلُ جزأي المركَّبِ إلى ثانيهما **فيستصحبُ سكونُ** ياء معدِ يَكرب ونحوه تشبيهًا بياءِ **دردبيسَ**، فيقالُ رأيتُ معد يكرب، ولأنَّ من العربِ من يسكِّن مثلَ هذهِ الياء في النصب مع الإفرادِ تشبيهًا بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزًا في الافراد، ويعاملُ الجزءُ الثاني معاملته لو كان منفردًا، **فإنْ كانَ فيهِ معَ التَّعريفِ** سببٌ مؤثر امتنعَ صرفُه كهرمز **مِنْ رامَ هُرْمُز** لأنَّ فيهِ مع التَّعريفِ عجمةٌ مؤثرة فيجرُّ بالفتحةِ ويعربُ الأوَّلُ بما تقتضيه العواملُ نحو "جاءَ رامُ هرمز"، و"رأيتُ رامَ هرمز"، و"مررتُ برامِ هرمز". ويقال في حضرموت: "هذه حضرُموتٍ"، و"رأيت حضرَموتٍ" و"مررت بحضرِموتٍ"؛ لأن "موتًا" ليس فيه من التعريف سبب ثان، وكذلك "كرب" في اللغة المشهورة، **وبعضُ العربِ لا يصرفُهُ** حينئذٍ، فيقول في الإضافة: "هذا معد يكرب" فيجعله مؤنثًا، وقد يبنيان معًا على الفتحِ ما لم يعتل الأوَّل فيسكَّنُ **تشبيهًا بخمسةَ عشَر**، وأنكرَ بعضُهم هذهِ اللغة وقد نقلها الأثباتُ، وقد سبقَ الكلامُ على ذلكَ في بابِ العلمِ)) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٣٤ .

(٣) ينظر : ٢ / ٣٣٠ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من (ع) .

(٥) ينظر : فصل الدال ١ / ٥٤٤ .

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٦ / ب .

قولُهُ : « **مِنْ " رامَ هُرْمُز "** »[١] .

قضيةُ جَعْلِهِ مِنْ المركَّبِ المزجيِّ؛ أنَّه ركَّبَ مجرَّدَ (رام) معَ (هُرْمُز)، وأنَّهُ ليسَ جملةً، وقضيَّةُ ذلكَ إعرابُ (رام) عندَ الإضافةِ كمَا هوَ صريحُ كلامِ الشَّارحِ [٢] .

قولُهُ : « **وبعضُ العربِ لا يصرِفُهُ** » .

قالَ **الخبيصي**[٣] : « مَنْ قدَّرَ " كرب " اسمًا (للكُرْبَةِ) منعَ صرفَهُ، ومَنْ قدَّرَهُ اسمًا(للحُزْنِ) صرفَهُ، ومَنْ قدَّرَ (بكا وقَلا) في (بعلبَكّ[٤] وقالي قلا)[٥] ونحو ذلكَ اسمًا للبقعةِ منعَهُ مِنْ الصَّرفِ، ومَنْ قدَّرهُ اسمًا لموضعٍ أو مكانٍ صرَفَهُ » . **دم**[٦].

قولُهُ : « **تشبيهًا بخمسةَ عشَرَ** » .

يوهِمُ أنَّ (خمسةَ عشَرَ) ليسَ مِنْ المركَّبِ المزجيِّ، وقد صرَّحَ جمعٌ بأنَّهُ منهُ فوجهُ إخراجِهِ أنَّهُ مبنيٌّ، والكلامُ في المعرباتِ .

قولُهُ : « **أخرجَ بقولهِ مَعْدِ يَكربَا ... إلخ** »[٧] .

فيهِ أنَّ المثالَ لا يخصَّصُ .**ب**[٨]. قلتُ : النَّاظِمُ كثيرًا يستغنِي بالتَّمثيلِ عَنْ التَّقبيلِ .

---

(١) اسم مختصر من رامهرمز أردشير، وهي مدينة بنواحي خوزستان من بلاد فارس . ينظر: معجم البلدان ٣ / ١٧

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٣ / ١٥١ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / أ .

والخبيصي هو : محمد بن ابي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي (شمس الدين) نحوي. صَاحب شرح الحاجبية الْمَشْهُور، وَهُوَ ممزوج مُخْتَصر متداول بَين النَّاس، سَمَّاهُ الموشح؛ توفي سنة (٧٣١هـ) من مصنفاته : الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب في النحو. ينظر : بغية الوعاة ١ / ٤٧٥ ، وهدية العارفين للبغدادي ٢ / ١٤٨ .

(٤) بالفتح ثم السكون، وفتح اللام، والباء الموحدة، والكاف مشددة: مدينة قديمة بالشام قريبة من دمشق . ينظر : معجم البلدان ١ / ٤٥٣ .

(٥) اسم بلد بالشام . ينظر : معجم البلدان ٤ / ٢٩٩ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٧ / أ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ١٥٢ : ((تنبيهانِ: الأوَّلُ **أخرجَ بقولِهِ** : " **مَعْدِ يَكربَا** " ما خُتِم بـ"ويه"؛ **لأنَّهُ مبنيٌّ** على الأشهر، ويجوزُ أنْ يكونَ لمجرد التمثيلِ وكلامُهُ على عمومِهِ ليدخلَ على لغةِ من يعربه، ولا يردُ على لغةِ مَنْ بناهُ لأنَّ بابَ الصرفِ إنَّما وضع للمعرباتِ، وقد تقدَّمَ ذكره في بابِ العلمِ)) .

(٨) لم أقف على هذا القول.

قولُهُ : ((**لأنَّهُ مبنيٌّ**)) .

أي : على الكسرِ، أمَّا البناءُ فلأنَّهُ اسمُ صوتٍ، وأمَّا الكسرُ فعلى أصلِ إلتقاءِ السَّاكنينِ، ولا يجوزُ فيهِ عندَ **سيبويهِ** إلَّا الكسرُ[١]، وزعمَ **الجرميُّ** أنَّهُ يجوزُ فيهِ أنْ يُعرَبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ[٢]، قالَ **أبوحيَّانُ**: ((وهوَ مشكلٌ إلَّا أنْ يستندَ إلى سماعٍ، وإلَّا لم يُقبلِ؛ لأنَّ القياسَ البناءُ لاختلاطِ الاسمِ بالصوتِ وصيرورتِهَا اسمًا واحدًا))[٣]. **سق**[٤].

قولُهُ : ((**شِغَرَ بَغَرَ** [٥])) [٦] .

تقولُ : ((جاءَ القومُ شِغَر بَغَرَ)) ، أي : متفرقينَ . **غزي** [٧].

قولُهُ : ((**و " بيتَ بيتَ "**)) [٨].

تقولُ : ((هوَ جاري بيتَ بيتَ))، وأصلُهُ ((بيتاً ملاصقاً لبيتٍ)) فحذفَ الجارَّ وهوَ اللَّامُ وركَّبَ الاسمينِ، وعامِلُ الحالِ ما في قولِهِ (جاري) مِنْ معنى الفعلِ فإنَّهُ في معنى (مجاوري) وجوَّزوُا أنْ يكونَ الجارُّ المقدَّرُ (إلى) وأنْ لا يُقدَّرَ جارٌّ أصلًا بل العاطفُ [٩]. **شرح الشذور**[١٠].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٠٥ .

(٢) ينظر رأي الجرمي في شرح شذور الذهب لابن هشام (١٢٣) .

(٣) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٦٥ .

(٤) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٨٨ .

(٥) ينظر : الصحاح (بغر) ٢ / ٥٩٤ ، ولسان العرب ٤ / ٧٣ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٥٢ : ((الثاني احترز بقولهِ : " تركيبُ مزجٍ "عن تركيبِ الإضافةِ والإسنادِ وقد تقدَّمَ حكمهُما في بابِ العلم. وأمَّا تركيبُ العددِ نحو: خمسةَ عشر فمتحتِّمُ البناءِ عندَ البصريينَ، وأجازَ فيهِ الكوفيونَ إضافةَ صدرِهِ إلى عجُزِهِ وسيأتي في بابهِ، فإنْ سمِّي بهِ ففيهِ ثلاثةُ أوجهٍ: أنْ يقرَّ على حالهِ، وأنْ يعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، وأنْ يضافَ صدرهِ إلى عجزه. وأمَّا تركيبُ الأحوالِ والظروفِ نحو "**شِغَرَ بَغَرَ**" و"**بيتَ بيتَ**"، و"**صباحَ مساءَ**"، إذا سمِّيَ بهِ أضيفَ صدرُهُ إلى عجزهُ وزالَ التركيبُ، هذا رأيُ سيبويه، وقيل: يجوزُ فيهِ التركيبُ والبناءُ)) .

(٧) ينظر : فتح الرب المالك ١٨٥ / أ .

(٨) ينظر : الصحاح (بيت) ١ / ٢٤٤ ، ولسان العرب ٢ / ١٦ .

(٩) أي : فاء العطف .

(١٠) ينظر : (٩٨) .

قولُهُ : « **و " صَباحَ مساءَ "** »[١].

تقولُ : « فلانٌ يأتينَا صباحَ مساءَ » أي : كلَّ صباحٍ ومساءٍ، فحذفَ العاطفَ وركَّبَ الظرفانِ قصدًا للتَّخفيفِ، ولو أضفتَ فقلتَ : (صباحَ مساءٍ) لجازَ أي : (صباحًا مقترنًا بمساءٍ) . **شرحُ الشُّذورِ**[٢].

وظاهرُهُ أنَّ العاطفَ الذي تضمنهُ التركيبُ الواو. وفي **الرَّضيِّ** أنَّهُ الفاءُ حيثُ قالَ : « وإنَّما لم يتعيَّن بناءُ الجزأينِ في هذهِ الظروفِ والأحوالِ كما تعيَّنَ في خمسةَ عشرَ لظهورِ تضمُّنِ الحرفِ في خمسةَ عشرَ دونَ هذهِ المركباتِ؛ إذ يحتملُ أنْ تكونَ بتقديرِ الحرفِ وأنْ لا تكون، فإذا قدَّرناهَا قلنا : إنَّ معنى (لقيتُهُ يومَ يومَ، وصباحَ مساءَ، وحينَ حينَ) أي: يومًا فيومًا، وصباحًا فمساءً، وحيناً فحيناً، أي :كلَّ يومٍ وكلَّ صباحٍ ومساءٍ وكلَّ حينٍ، والفاءُ تؤدِّي هذا العمومَ كما في قولكَ :(انتظرتُهُ ساعةً فساعةً) أي :كلَّ ساعةٍ؛ إذ فائدةُ الفاءِ التَّعقيبُ فيكونُ المعنى : يومًا فيومًا عقيبهُ، بلا فصلٍ، إلى مالا يتناهى ».انتهى[٣].

ومثالُ الظروفِ المركبةِ المكانيةِ قولهُم : سهلتِ الهمزةُ بينَ بينَ ، وأصلُهُ : بينهَا وبينَ حرفٍ حركتُهَا، فحذفَ ما أضيفَ إليهِ (بينَ) الأولى و (بينَ) الثَّانية وحُذفَ العاطفُ وركِّبَ الظرفانِ.**سق**[٤].

قولُهُ : « **كذاكَ حاوي** »[٥] .

أي : علمٌ حاوي، قالَ **أبو الفتحِ**[٦]: « إنْ سمَّيتَ رجلًا (ذان) صرفتَهُ؛ لأنَّ ألفَهُ وإنْ كانت زائدةً فإنَّها لمَّا عاقبت ألفَ (ذا) التي هيَ عينٌ جرتْ مجرى الأصلِ ، وأمَّا (زيدان) المسمَّى بهِ رجلٌ فإنَّهُ لا ينصرفُ؛ لأنَّهُ يبقى بعدَ إسقاطِ زائديهِ ثلاثةُ أحرفٍ وهذا

---

(١) ينظر : لسان العرب ٢ / ٥٠٢ .

(٢) ينظر : (٩٥) .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٤٢ .

(٤) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٨٨ .

(٥) قال الناظم (٥٦) :

كَذَاكَ حاوِي زائِدَي فَعْلاَنَا **كغَطفانَ وكَأصْبهَانَا**

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب لابن جني ٢ / ٣٤ ، ٣٥ .

شيءٌ يكونُ عليهِ وضعُ الأسماءِ المعربةِ، وأمَّا (ذان) فإنَّهُ يبقَى بعدَ الحذفِ على حرفٍ واحدٍ .بعض الحواشي . **سم** [١].

قولُهُ : ((**كـ" غطفان "**)) .

بفتحِ المعجمةِ والطَّاءِ المهملةِ وبالفاءِ : اسمُ قبيلةٍ مِنْ العربِ سُمِّيت باسمِ أبيهَا[٢].**تصريح**[٣]

قولُهُ : ((**وكـ" أَصْبَهانَا "**)) .

بفتحِ الهمزةِ وكسرِهَا، و(أَصْبَهُ) : اسمُ فرسٍ، وأهلُ المشرقِ يقولونَ بالفاءِ، وأهلُ المغربِ بالباءِ وهيَ مدينةٌ سُمِّيت بأَصْبهَان بن فلوج[٤]. **سم** [٥]، وهوَ أوَّلُ مَنْ نزلهَا، والباءُ مفتوحةٌ . **تصريح** [٦].

قولُهُ : ((**فعلامَةُ الزِّيادةِ ... إلخ**)) [٧] .

وإذا جُهلت كلٌّ مِنْ زيادةِ الألفِ والنُّونِ وأمثالهَما **فسيبويهِ والخليلُ** [٨] يمنعانِ الصَّرفِ لحوقًا بالأكثرِ، وغيرهُمَا لا يحتِّمُ الزيادةَ إلا بدليلٍ . **حفيد**[٩] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٧ / ب ، ٢٦٨ / أ .

(٢) وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان . ينظر : جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٤٨ .

(٣) ينظر : ٢ / ٣٣٠ .

(٤) ينظر : معجم البلدان ١ / ٢٠٦ .

(٥) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٨ / أ .

(٦) ينظر : ٢ / ٣٣٠ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ١٥٣ : ((تنبيهاتٌ: الأوَّلُ: علامةُ زيادةِ الألفِ والنَّونِ سقوطِهما في بعضِ التصاريفِ كسقوطِهما في ردِّ "نسيانِ وكفرانِ" إلى نسيَ وكفرَ، فإنْ كانا فيمَا لا يتصرفُ **فعلامَةُ الزيادةِ** أنْ يكونَ قبلَهما أكثرُ من حرفين أصولا، فإنْ كانَ قبلهُما حرفانِ ثانيهُما مضعَّفٌ فلكَ اعتبارانِ: إنْ قدّرتَ أصالةَ التَّضعيفِ فالألفُ والنُّونُ زائدتان، وإنْ قدَّرتَ زيادةَ التضعيفِ فالنُّونُ أصليَّة، مثالُ ذلكَ حسَّانُ إنْ جُعِلَ مِنْ الحس فوزنه فَعْلان، وحكمُه أنْ لا ينصرفُ وهو الأكثر فيه ... وشيطانُ: إنْ جُعِل مَنْ شاطَ يشيطُ إذا احترقَ امتنعَ صرفُه، وإنْ جعلَ **مِنْ شَطَنَ** انصرف، ولو سمَّيتَ برمَّان فذهبَ سيبويه والخليلُ إلى المنعِ لكثرةِ زيادةِ النونِ في نحو ذلك، وذهبَ الأخفشُ إلى صرفِهِ لأنَّ فعالا في النبات أكثر، ويؤيده قولُ بعضِهم : **أرضٌ مرمنةٌ**)) .

(٨) ينظر : الكتاب ٣ / ٢١٧ .

(٩) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٢ .

قولُهُ : ((**مِنْ " شَطَنَ "**)) .

أي : بَعُدَ عَنْ الحقِّ، وبابُهُ (قَعَدَ) . **مصباح**[١].

قولُهُ : ((**أَرْضٌ مُرْمِنةٌ**)) .

أي :كثيرةُ الرُّمانِ . **مرادي** [٢] .

قولُهُ : ((**فإنَّ أصلَهُ: أُصْيلان**)) [٣].

حاصِلُهُ أنَّ النَّظَرَ للأصلِ لا للطَّارِىءِ .

قولُهُ : ((**ومثالُ ذلكَ " حنان "**)) .

لم يقل مسمًّى بهِ كمَا قالَ في مسألةِ (أصيلال) ولا بدَّ مِنْ ذلكَ، ثُمَّ ما الحاجةُ إلى التَّنبيهِ على هذهِ المسألةِ والأصلُ غيرُ ممنوعِ الصَّرفِ ، والفرعُ لا مانعَ فيهِ موجودٌ إذ النُّونُ غيرُ زائدةٍ؛ لأنَّها بدلٌ مِنْ غيرُ زائدٍ . **دم** [٤].

قولُهُ : ((**كذا مؤنَّثٌ**)) [٥] .

أي : علمٌ مؤنَّثٌ وكذا جزءُ علمٍ مؤنَّثٍ كمَا في (أبي هريرة وأبي قحافة) . **ب** [٦].

قولُهُ : ((**وشرطُ منعِ العَارِ**)) .

هوَ مقابلُ قولِهِ : (بهاء) فمقسمهما قولُهُ (مؤنَّث) ويستفادُ مِنْ ذلكَ أنَّ المرادَ بالعارِ المؤنَّثِ العارِي .

---

(١) ينظر : ١ / ٣١٣ .

(٢) ينظر : ٣ / ١٢٠٦ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٥٣ : ((الثاني: إذا أبدلَ مِنْ النُّونِ الزائدةِ لامُ منعِ الصَّرفِ إعطاءً للبدلِ حكمَ المبدلِ، مثالُ ذلكَ أُصيلال **فإنَّ أصلَهُ أُصيْلان**، فلو سمِّيَ به منعَ ولو أبدلَ مِنْ حرفٍ أصليٍّ نونٌ صرِفَ بعكسِ أصيلال، **ومثالُ ذلكَ حنَّانُ** في حنَّاء أبدلت همزتُهُ نونًا)) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٥ / ب .

(٥) قال الناظم (٥٦) :

كَذَا مُؤنَّثٌ بهاءٍ مُطلَقًا **وشرطُ مَنْعِ العَارِ** كَونُهُ ارْتقى

(٦) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٦ / ب .

قولُهُ : « **في العادمِ تذكيرًا** » [١] .

أي : وحركةُ وسطٍ ، أخذاً ممَّا تقدَّم .

قولُهُ : « **ولزومُ علامةِ التَّأنيثِ ... إلخ** » [٢] .

لا يخلو عَنْ شيءٍ معَ ما تقدَّمَ في شرحِ قولِهِ : « فألف التَّأنيثِ مطلقاً منعْ » مِنْ الفرقِ بينَ الألفِ والتَّاءِ حيثُ استقلَّ الأوَّلُ بالمنعِ دونَ الثَّاني [٣]. **ب** [٤].

قولُهُ : « **بخلافِهَا في الصِّفةِ** » .

فإنَّها لا تؤثِّرُ فيهَا نحو : (قائمة)؛ لأنَّها في حكمِ الإنفصالِ، فإنَّها تارةٌ تجرَّدُ منهَا وتارةٌ تقترنُ بهَا . **تصريح** [٥].

قولُهُ : « **وأمَّا المؤنَّثُ المعنويُّ** » [٦] .

أي :ما ليسَ علامتُهُ لفظيَّة، وإلَّا فالتَّأنيثُ مطلقاً راجعٌ للفظِ(مطلقاً)كمَا تقدَّم.**سق**[٧].

---

(١) قال الناظم (٥٦) :

وَجهانِ **في العادِمِ تذكيرًا** سَبَقْ وعُجمَةً كهندَ والمنعُ أحَقْ

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٥٤ : ((مما يمنعُ الصرفَ اجتماعُ العلميةِ والتأنيثِ بالتاءِ لفظًا أو تقديرًا: إمَّا لفظًا فنحو فاطمةُ وإنَّما لم يصرفوه لوجودِ العلميَّةِ في معناهُ **ولزومُ علامةِ التَّأنيثِ** في لفظِهِ، فإنَّ العلمَ المؤنَّثَ لا تفارقُهُ العلامةُ، فالتَّاءُ فيهِ بمنزلةِ الألفِ في حُبْلى وصحراءَ فأثَّرت في منعِ الصَّرفِ **بخلافِهَا في الصِّفةِ**، وإمَّا تقديرًا ففي المؤنَّثِ المسمَّى في الحالِ كسعادَ وزينبَ أو في الأصلِ، كعَنَاق اسمُ رجلٍ أقاموا في ذلكَ كله تقديرَ التاءِ مقامَ ظهورِهَا)).

(٣) ينظر : (١٨٥) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٦ / ب .

(٥) ينظر : ٢ / ٣٣١ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٥٤ : ((**وأمَّا المؤنَّثُ المعنويُّ** فشرطُ تحتُّمِ منعِه من الصَّرفِ أنْ يكونَ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ نحو زينبَ وسعادَ لأنَّ الرابع ينَّزلُ منزلةَ تاءِ التَّأنيثِ أو محرِّكُ الوسطِ كسَقَر ولظَى **لأنَّ الحركةَ قامتْ** مقامَ الرابعِ خلافًا لابن الأنباري فإنَّه **جَعلَهُ ذا وجهينِ**، وما ذكرهُ في البسيطِ من أنَّ سَقَر ممنوعُ الصَّرفِ باتفاقٍ ليسَ كذلك، أو يكونُ أعجميًّا **كجَوْر ومَاه** اسمي بلدينِ لأنَّ العجمةَ لما انضمت إلى التأنيثِ والعلميَّةِ تحتَّمَ المنعُ، وإنْ كانت العجمةُ لا تمنعُ صرفَ الثلاثيِّ لأنَّها هنا لم تؤثِّر منعَ الصَّرفِ وإنَّما أثرت تحتُّمَ المنعِ، وحكى بعضُهم فيه خلافًا: فقيلَ إنَّهُ كهند في جوازِ الوجهينِ أو منقولًا من مذكَّرٍ نحو زيد إذا سمِّيَ به امرأةٌ لأنَّه حصلَ بنقلِه إلى التأنيثِ ثقلٌ عادلَ خفَّةَ اللَّفظِ، هذا مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ، **وذهبَ عيسَى** بنُ عمرَ والجرميُّ والمبرِّدُ إلى أنَّه ذو وجهينِ، واختلفَ النَّقلُ عن يونسَ)).

(٧) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٨٤ .

قولُهُ : « **لأنَّ الحَرَكَةَ قامت ... إلخ** » .

لأنَّ الاسمَ بها خارجٌ – خرج – عَنْ أعدلِ الأسماءِ وهوَ الثُّلاثيُّ السَّاكنُ الوسطِ فصارَ كالرُّباعيِّ في الثِّقلِ؛ ولأنَّها في النَّسبِ كالحرفِ الخامسِ، فلو نسبتَ إلى (جَمْزَى)[١] لقلتَ : (جمزيٌّ) بحذفِ الألفِ لا غيرَ، ولو كانَ الوسطُ ساكنًا لجازَ فيهِ الحذفُ والقلبُ واواً . **دنوشري** [٢].

قولُهُ : « **جعلَهُ ذا وجهينِ** » .

قالَ لأنَّ الثُّلاثيَّ كلُّهُ خفيفٌ فخفَّتُهُ قاومت أحدَ السببينِ فيجوزُ صرفُهُ، وجوابُهُ أنَّ ساكنَ الوسطِ أخفُّ مِنْ محرَّكهُ فيجوزُ أنْ يبنَى الحكمُ على الأخفِّ. **دم** [٣].

قولُهُ : « **كـ"جَوْرَ ومَاهَ "** » [٤].

اعلمْ أنَّ (جَوْرَ ومَاهَ) إنَّما يكونانِ مِنْ هذا القبيلِ إذا اعتبرتَ مسمَّاهُمَا (بلدةً) بالتَّاءِ، وأمَّا إذا اعتبرتَهُ (بلداً) فيكونُ كـ" نُوحٍ ولوطٍ "**جوهري**[٥]. **ز** [٦].

قولُهُ : « **وذهبَ عيسَى**[٧] **... إلخ** » .

استدلوا بقوله تعالى : ﴿ **ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا** ﴾ [٨] معَ قولِهِ ﴿ **ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ** ﴾ [٩] ، وجوابُهُ : أنَّا لا نسلِّمُ عَلميَّةَ المنصرفِ، سلَّمنا لكنْ لا نسلِّم أنَّهُ مؤنَّثٌ بل يجوزُ أنْ يكونَ قد لحظَ المكانُ فيهِ . **دم**[١].

---

(١) جاء في اللسان ٥ / ٣٢٣ : ((جَمَزَ الإنسانُ والبعيرُ والدابةُ يَجْمِزُ جَمْزاً وجَمَزَى: وَهُوَ عَدْوٌ دُونَ الحُضْر الشَّدِيدِ وَفَوْقَ العَنَق، وَهُوَ الجَمْز ...)) .

(٢) ينظر : حاشية يس على التصريح ٤ / ٧٩ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٥ / أ .

(٤) ينظر : معجم البلدان ٢ / ١٨١ ، و ٥ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٥) ينظر رأي الجوهري في حاشية يس على التصريح ٤ / ٨٢ .

(٦) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٧ .

(٧) وهو عيسى ابن عمر الثقفي. ينظر رأيه في الكتاب ٣ / ٢٤٢، والمقتضب ٣ / ٣٥٠ ، وشرح الرضي ١ / ١٣٧

(٨) سورة البقرة (٦١) .

(٩) سورة يوسف (٩٩) .

قولُهُ : « **كـ" دار "** » [٢].

أي : لانقلابِ ألفِهِ عَنْ واوٍ متحرِّكةٍ . **ز** [٣].

قولُهُ : « **وبهِ صرَّحَ في التَّسهيلِ** [٤] [٥].

وهوَ ظاهرُ كلامِهِ هنا أيضاً إذ (يد) وإنْ كانَ ثنائياً لفظاً فهوَ ثلاثيٌّ تقديراً ساكنُ الوسطِ، إذ أصلُهُ (يديْ) بالإسكانِ كمَا في **الصِّحاحِ** [٦]. **ز** .[٧]

قولُهُ : « **انصَرفْ** » [٨].

لعلَّ المرادَ جوازاً فيجوزُ المنعُ أيضاً كـ(هند) فراجِعْهُ [٩].

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٥ / أ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٥٥ : ((تنبيهات : ... الثاني: لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ، أو الإعلال **كـ" دار "**)) .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٦ .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (٢٢٠) : ((فإن كان علم المؤنث ثنائياً أو ثلاثياً ساكن الحشو وضعاً أو إعلالاً غير مصغَّرٍ ففيه وجهان : أجودهما المنع ، إلا أن يكون الثلاثي أعجمياً فيتعين منعه ...)) .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٥٦ : ((الثالثُ: قالَ في شرحِ الكافية: وإذا سمَّيتَ امرأةً بيد ونحوه مما هو على حرفينِ جازَ فيه ما جازَ في هند، ذكر ذلك سيبويه، هذا لفظه، وظاهرهُ جوازُ الوجهينِ وأنَّ الأجودَ المنعُ **وبهِ صرَّحَ في التَّسهيلِ**، فقولُ صاحبِ البسيط في "يد" "صرفت بلا خلاف" ليسَ بصحيحٍ)) .

(٦) ينظر : ٦ / ٢٥٣٩ (يدي).

(٧) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٦ .

(٨) قال الأشموني ٣ / ١٥٦ : ((الرابع: إذ صغِّرَ نحو هند ويد تحتَّم منعُه؛ لظهورِ التاءِ نحو هُنيدَة ويُديَّة، فإنْ صُغِّرَ بغيرِ تاءٍ نحو حُرَيْب –وهي ألفاظٌ مسموعةٌ – **انصرفَ**)).

(٩) ينظر :كلام المرادي في توضيح المقاصد ٢/٢٨٠ .

قولُهُ : « **صُرِفَ مطلقًا** » [١] .

تحرَّكَ وسطُهُ أم لا بقرينةِ مقابلتِهِ بالتَّفصيلِ في القولينِ بعدَهُ، وسكتَ عَنْ التَّعرض لكونهِ أعجميًّا أولًا فليراجع، فإنْ قلتَ : لمَ لمْ يكتفوا هنا بتحريكِ الوسطِ لأنَّ حكمَهُ حكمُ الزيادةِ كما تقدَّمَ ؟ قلتُ : لأنَّهُ لمَّا كانَ المسمَّى مذكَّرًا ضعَّفَ هنا معنى التَّأنيثِ جدًّا لكونِ اللَّفظِ والمعنى مذكَّراً فاحتاجوا إلى تقويةِ معنى التَّأنيثِ بأقوى الأمورِ القائمةِ مقامَ التَّاءِ وهوَ الحرفُ الزائدُ على الثَّلاثةِ فإنَّهُ في قيامِهِ مقامَ التَّاءِ أقوى مِنْ تحركِ الوسطِ . **سق**[٢].

قولُهُ : « **إنْ كانَ زائدًا ... إلخ** » .

للمنعِ في الزوائدِ المذكورِ شروطٌ [٣]:

الأوَّلُ: أنْ لا يُسبَقَ بتذكيرٍ أنفرد به محقَّقًا أو مقدَّرًا ، فالمحققُ نحو:(دلال) و(وصال) علمي رجلينِ فإنَّهُ كثرتِ التَّسميةُ بهما في النِّساءِ فلو سمِّيتَ بهما مذكرًا صرفتهُمَا؛ لأنَّهُ قد سبقَ لهما تذكيرٌ قبلَ التَّسميةِ؛ إذ هما في الأصلِ مصدرانِ، والمقدَّرُ ك(حائض وطامث) علمٌ مذكرٌ منصرفٌ لسبقِ التَّذكيرِ تقديراً؛ إذ المعنى : (شخصٌ حائضٌ أو طامثٌ) بدليلِ أنَّهم إذا (صغَّروا) [٤] لم يأتوا بالتَّاءِ فيهمَا ، وخرجَ بقولنا : (انفرد به) نحو : (ظلومٌ وقتولٌ)، فلو سمِّيتَ بهما لم يصرفَا؛ إذ لم يسبق لهمَا تذكيرٌ انفرداً بهِ؛ إذ هما قبلَ التَّسميةِ يطلقانِ على المذكَّرِ والمؤنَّثِ، تقولُ : (مررتُ برجلٍ ظلومٍ وقتولٍ، وامرأةٍ ظلومٍ وقتولٍ) [٥].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٥٦ : ((الخامسُ: إذا سمِّيَ مذكرٌ بمؤنثٍ مجرَّدٍ من التاءِ فإنْ كانَ ثلاثيًّا **صُرِفَ مطلقًا** خلافًا للفراءِ وثعلبٍ إذ ذهبا إلى أنَّه لا ينصرفُ سواءٌ تحرَّكَ وسطُهُ نحو فَخِذ أم سكنَ نحو حَرْب، ولابنِ خروفٍ في المتحرِّكِ الوسطِ **وإنْ كانَ زائدًا** على الثلاثةِ لفظًا نحو سعاد أو تقديرًا **كاللَّفظِ نحوَ جَيَلَ مخفَّفُ جَيْألَ** اسمٌ للضبعِ بالنَّقلِ منعَ من الصَّرفِ)).

(٢) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٨٩ .

(٣) وقد فصل فيها الرضي وأطنب الحديث عنها في شرحه . ينظر : شرح الكافية ١ / ١٣٦ .

(٤) في الأصل تصحيف إلى (صرفوا) والصواب ما أثبته من (ع) .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٤ / ب .

الثَّاني: أنْ لا يغلبَ استعمالُهُ قبلَ العلميَّةِ في المذكَّرِ كـ(ذراع) فإنَّهُ مؤنَّثٌ لكنَّهُ غلبَ استعمالُهُ قبلَ العلميةِ في المذكَّرِ قالوا:(ثوب ذراع) أي: قصيرٌ، فإذا سُمِّيَ بِهِ مذكَّرٌ انصرفَ[١].

الثَّالثُ : أنْ لا يكونَ تأنيثهُ موقوفاً على تأويلٍ غيرِ لازمٍ؛ لأنَّها قد تؤَّلُ بالجمعِ وهوَ مذكَّرٌ، فلو سُمِّيَ بِهِ مذكَّرٌ انصرفَ[٢].

تنبيهان :

الأوَّلُ : لو سُمِّيَ مذكَّرٌ بما هوَ اسمٌ على لغةٍ، وصفةٌ على لغةٍ نحو : « جنوبٌ ودبورٌ وشمالٌ » فإنَّها عندَ بعضِ العربِ أسماءٌ للرِّيحِ ، وعندَ بعضهِم صفاتٌ جرت على الرِّيحِ وهيَ مؤنثةٌ ففيهِ الوجهانِ : المنعُ كـ(زينب) ، والصَّرفُ كبابِ (حائضٍ) [٣].

الثَّاني : قالَ **سيبويهِ** : في (أسماءٍ) هوَ مِنْ الأسماءِ التي في آخرهَا زيادتانِ زيدا معاً كـ(سكران)[٤]، وردَّ عليهِ **أبو العبَّاسِ**[٥]وقالَ : « بل هوَ جمعُ (اسمٍ) وإنَّما منعَ الصَّرفُ؛ لأنَّهُ غلبت عليهِ تسميةُ المؤنَّثِ بِهِ فلحقَ بابِ (سعاد)[٦] »، وقوَّى **أبو بكرٍ**[٧] قولَ سيبويهِ فقالَ : «أصله : وسماء »[٨] ، ويردُّ عليهِ أنَّهُ لا موجبَ لقلبِ هذهِ الواوِ المفتوحةِ همزةً . **دم** [٩].

(١) ينظر : المرجع السابق ٣٣٥ / أ .
(٢) ينظر : المرجع السابق .
(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٤ / ب .
(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٢٥٨ .
(٥) يعني به المبرد . ينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٥ .
(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٥٠ .
(٧) وهو ابن السراج .
(٨) ينظر : الأصول ٢ / ٨٥ ، ٨٦.
(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٤ / ب .

قولُهُ : « **كاللَّفظِ** » .

صفةٌ تقديرًا، أي : تقديراً كائناً كاللَّفظِ وبمنزلتِهِ ، قال **ابنُ هاني**(١) : « يعني بقوله :" تقديرًا كاللَّفظِ " ما كانَ حذفُهُ على طريقِ القياسِ، فإنَّ المحذوفَ منهُ يكونُ كالملفوظِ بهِ، ومنهُ (شمل) تخفيفُ (شمأل) واحترزَ بهِ ممَّا هوَ على غيرِ قياسٍ كـ(أيم) في (أيمُ) فليسَ المحذوفُ مِنْ هذا كالملفوظِ بهِ » . **سق** (٢).

قولُهُ : « **نحو : " جيلَ** (٣) **تخفيفُ " جيْأَلْ "** » .

فإنَّ الحرفَ المقدَّرُ بمنزلةِ الملفوظِ بهِ؛ أمَّا أوَّلاً فلأنَّهُ قد ينطقُ بهِ، وأمَّا ثانيًا فلأنَّ حركةَ الهمزةِ مشعرةٌ بهِ، ولهذا قالَ كاللَّفظِ، واحترزَ بهِ عَنْ نحو :(كتف) فإنَّ هاءِ التَّأنيثِ مقدَّرةٌ فيهِ بدليلِ ظهورِهَا في التَّصغيرِ، ومعَ ذلكَ فهوَ مصروفٌ، وإنْ سُمِّيَ بهِ مذكَّرٌ؛ إذ لا يلفظُ، وليسَ في اللَّفظِ مشعرٌ بهَا . **دم** (٤).

تنبيهٌ :

صرفُ أسماءِ القبائلِ والأَرضينَ والكَلِم، ومنعُهُ مبنيانِ على المعنى، فإنَّ [كان] (٥) : أبًا أو حيًّا أو لفظًا صُرِف ، أو قبيلةً أو بقعةً أو كلمةً أو سورةً لم يُصْرِف ، وقد يتعيَّنُ اعتبارُ القبيلةِ نحو : (يهودَ ومجوسَ) علمينِ ، أو البقعةِ نحو : (دمشقَ) ، أو المكانِ نحو : (بدر). **تسهيل**(٦). وإطلاقهُم القولَ بجوازِ الأمرينِ محمولٌ على ما إذا لم يتحقَّق

---

(١) ينظر رأي ابن هانئ في حاشية يس على التصريح ٤ / ٨٢ . وحاشيته على القطر ٢ / ٢٨٩ .
وابن هانئ هو : إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن عبد الله بن هَانِئ اللَّخْمِيّ الغرناطي الْمَالِكِي ولد سنة ٧٠٨هـ بغرناطة أَخذ عَن جمَاعَة من أهل بَلَده مِنْهُم أَبُو الْقَاسِم بن جزى وَقدم الْقَاهِرَة وذاكر أَبَا حَيَّان ثمَّ قدم الشَّام وَأَقَام بحماة واشتهر بالمهارة فِي الْعَرَبِيَّة وَكَانَ يحفظ الْمُوَطَّأ وَيَرْوِيه عَن ابْن جزى ثمَّ ولِّي قَضَاء الْمَالِكِيَّة بحماة ثمَّ الشَّام بعدها دخل مصر وَأَقَام يَسِيرا وَمَات وَكَانَت وَفَاته فِي ربيع الآخر سنة ٧٧١هـ ، شرح التَّلْقِين لأبي الْبَقَاء وَقطعَة من التسهيل وَكَانَ محفوظه من القصائد والشواهد كثيرا جدا . ينظر : الدرر الكامنة ١ / ٤٥٣ ، وبغية الوعاة ٤٥٦ .
(٢) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٨٩ .
(٣) – في المطبوع (مخفف) .
(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٤ / ب .
(٥) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من التسهيل .
(٦) ينظر : (٢٢٠) .

مانعانِ مِنْ الصَّرفِ ، فإنْ تحقَّقَا فمنعُ الصَّرفِ بكلِّ حالٍ، نحو: « تغلبَ[١]، وباهلةَ[٢]، وخولانَ[٣] » .**دم** [٤]. وتمامُهُ فيهِ .

قولُهُ : « **جِبْت**[٥] » [٦] .

هوَ : في الأصلِ اسمٌ للصَّنمِ ثُمَّ استعملَ في كلِّ ما يُعبَدُ مِنْ دونِ اللهِ . **بيضاوي**[٧].

قولُهُ : « **و سُحْت** » .

هوَ : الحرامُ [٨].

قولُهُ : « **أَنْ يكونَ على الوجهينِ** » .

جزمَ غيرُ الشَّارحِ بنقلِ ذلكَ عَنْ **سيبويهِ** [٩]. **ب**[١٠] .

---

(١) وهو تغلب بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي ابن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، وإليه تنسب قبيلة بني تغلب . ينظر : جمهرة أنساب العرب (٣٠٣) .

(٢) وهم بنو مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان ولد مالك بن أعصر: سعد مناة، وأمه باهلة بنت صعب بن سعد العشيرة، من مذحج؛ ومعن بن مالك، خلف بعد أبيه على باهلة، فولدت له أولادا، وحضنت سائر ولده من غيرها؛ فنسب جميعهم إلى باهلة . ينظر : جمهرة أنساب العرب (٢٤٤ ، ٢٤٥) .

(٣) خولان هو : فكل بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد ابن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ ، ونسبت إليه قبيلة خولان وهي من قحطان . ينظر : جمهرة أنساب العرب (٤١٨) .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٥ / ب .

(٥) ينظر : لسان العرب ٢ / ٢١ .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٥٦ : ((السادسُ: إذا سمِّيَ رجلٌ ببنتٍ أو أختٍ صرفَ عند سيبويهِ وأكثرُ النَّحويينَ لأنَّ تاءَه قد بنيت الكلمةُ عليها وسكنَ ما قبلَها فأشبهت تاءَ **جِبْت وسُحْت**، قالَ ابنُ السراج: ومِنْ أصحابنا مَنْ قال إنَّ تاءَ بنت وأخت للتأنيثِ وإنْ كانَ الاسمُ مبنيًا عليها فيمنعونهما الصرفَ في المعرفةِ ونقله بعضُهم عن الفراء، قلتُ وقياسُ قول سيبويه أنَّه إذا سمِّي بهما مؤنثٌ **أنْ يكونَ على الوجهينِ** في "هند")) .

(٧) ينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي) ٢/ ٧٨ .

(٨) ينظر : لسان العرب ٢ / ٤١ .

(٩) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢١ .

(١٠) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٧ / ب .

قولُهُ : « **والعجميُّ الوضعِ** » [١] .

أي : العلمُ .

قولُهُ : « **معَ زيدٍ** » .

بغيرِ ياءِ التَّصغيرِ كمَا يأتي .

قولُهُ : « **على الثَّلاثِ** » .

أفهمَ عدمُ اعتبارِهِ حركةَ الوسطِ .

قولُهُ : « **أي : يكونُ علمًا في لغتِهِم** » [٢] .

وإنْ نقلتُهُ العربُ إلى علميَّةٍ أخرى كأنْ سمَّيتَ بإسماعيلَ شخصاً آخرَ. **ب** [٣].

قولُهُ : « **ك" بُندار"** » .

جمعُهُ : بنادِرَة ، والبَنادِرَةُ: تُجَّارٌ يَلْزَمونَ المِعادِنَ، ومَنْ يُخَزِّن البَضائِعَ للغَلاءِ. **قاموس**[٤].

قولُهُ : « **ولا فرقَ إلخ** » .

وذلكَ أنَّ تحرُّكَ الوسطِ في المؤنَّثِ إنَّما أثرٌ؛ لقيامِهِ مقامَ السدادِ مسدَّ علامةِ التَّأنيثِ. وأمَّا العجمةُ فلا علامةَ لها حتى يسدَّ مسدَّهَا شيءٌ، بل الأعجميُّ بمجرَّدِ كونِهِ ثلاثيًا سكنَ وسطُهُ أو تحرَّكَ يشابهُ كلامَ العربِ ويصيرُ كأنَّهُ خارجٌ عَنْ وضعِ كلامِ العجمِ؛

---

(١) قال الناظم (٥٦) :

والعَجَميُّ الوضعِ والتَّعريفِ **معْ** **زيدٍ على الثلاثِ** صرْفهُ امْتنعْ

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٥٧ : ((ممَّا لا ينصرفُ ما فيهِ فرعيَّة المعنى بالعلميَّة وفرعيَّة اللفظِ بكونهِ مِنْ الأوضاعِ العجميَّةِ لكنْ بشرطين: أنْ يكونَ عجميَّ التعريفِ **أي يكونَ علمًا في لغتِهِم**، وأنْ يكونَ زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ، وذلكَ نحو إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ فإنْ كانَ الاسمُ عجميَّ الوضعِ غيرَ عجميَّ التعريفِ انصرفَ كلجام إذا سمِّيَ بهِ رجلٌ لأنَّه قد تصرَّفَ فيه بنقلهِ عما وضعتْه العجمُ له فألحقَ بالأمثلة العربيةِ، وذهبَ قومٌ منهم الشلوبينُ وابنُ عصفور إلى منعِ صرفِ ما نقلته العربُ من ذلك إلى العلمية ابتداءً **كبُنْدار** وهؤلاء لا يشترطونَ أنْ يكونَ الاسمُ علمًا في لغة العجمِ، وكذا ينصرفُ العلمُ في العجمةِ إذا لم يزد على الثلاثة بأنْ يكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ لضعفِ فرعيَّةِ اللَّفظِ فيه لمجيئهِ على أصلِ ما تبنى عليهِ الآحادُ العربية **ولا فرقَ** في ذلكَ بين السَّاكنِ الوسطِ **نحوَ نوحٍ ولوطٍ** والمتحرِّكِ نحو **شَتَرْ ولَمَكْ**)).

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٧ / ب .

(٤) ينظر : فصل الباء ١ / ٣٥٤ .

لأنَّ أكثرَ كلامِهِم على الطولِ ولا يراعونَ الأوزانَ الخفيفةِ بخلافِ كلامِ العربِ . ض[١]. دم [٢].

قولُهُ : « **نحو " نوحٍ ولوطٍ "** » .

عبَّرَ بنحوِهِمَا تنبيهًا على أنَّ محلَّ صرفِ الثُّلاثيِّ المذكورِ في المذكَّرِ، أمَّا المؤنَّثُ كـ(مَاه وجَوْر) فممنوعُ الصَّرْفِ كما مرَّ، والفرقُ زيادةُ التَّأنيثِ في المؤنَّثِ. ز[٣]، فإنْ قلتَ : في (هندٍ ودعدٍ) سببانِ معَ سكونِ الوسطِ وقد جازَ فيهِمَا الصَّرفُ ومنْعُهُ فينبغِي أنْ يجوزَ الصَّرفُ ومنْعُهُ في (نوحٍ ولوطٍ) لوجودِ السببينِ فيهِمَا أيضاً، قلتُ : إنَّ التَّأنيثَ سببٌ محقَّقٌ قويٌّ فيمكنُ اعتبارَهُ معَ سكونِ الوسطِ، وأمَّا العجمةُ فهيَ سببٌ مقدَّرٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ معناهَا أنَّ هذا اللَّفظَ كانَ مستعملاً في لغةِ العجمِ. قالَهُ **ابنُ هشامٍ**[٤]. **دنوشريٌّ** [٥].

واعلم أنَّ أسماءَ الأنبياءِ -عليهم السَّلام- ممتنعةٌ مِنْ الصَّرفِ إلا ستةً : محمدٌ -صلى الله عليه وسلم- ، وصالحٌ ،وشعيبٌ ، وهودٌ؛ لكونها عربيةٌ، ونوحٌ ولوطٌ لخفتهِمَا ، وقيلَ : هودٌ كنوحٌ لأنَّ **سيبويهِ** قرنَهُ معَهُ[٦]، ويؤيِّدهُ ما يقالُ مِنْ أنَّ العربَ مِنْ ولدِ إسماعيلَ وما كانَ قبلَ ذلكَ فليسَ بعربيٍّ ، وهودٌ قبلَ إسماعيلَ فكانَ كنوحٍ. **جامي**[٧].

ويردُ على الحصرِ (شيثٌ وعزيرٌ) **عصام**[٨]، قالَ **البيضاويُّ** : « تنوينُ (عزيرٌ) على أنَّهُ عربيٌّ منصرفٌ، وتركُ تنوينهِ بناءً على أنَّهُ أعجميٌّ ». انتهى[٩].

---

(١) ينظر : شرح الكافية ١ / ١٤٣ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٤ / أ .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٧ .

(٤) ينظر : لتفصيل المسألة في توضيح المقاصد ٣ / ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١١٩ .

(٥) ينظر : حاشية يس على التصريح ٤ / ٨٦ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٥٦ .

(٧) ينظر : الفوائد الضيائية ١ / ١٢٧ .

(٨) ينظر : حاشية العصام (٥٧) .

(٩) ينظر : تفسير البيضاوي ٣/ ٧٨ .

فليتأمَّلْ، فإنَّهُ إذا ثبتَ كلٌّ منهما في القرآنِ كما هوَ قضيَّةُ القراءةِ بهمَا وجبَ جوازهُمَا، فكيفَ يكونُ أحدُهمَا مبنيًّاً على أنَّهُ عربيٌّ والآخرُ على أنَّهُ عجميٌّ معَ أنَّهُ في الواقعِ لا يكونُ عربيًّا وعجميًّا، بل أحدُهمَا فقط، وأيضًا شروطُ الأعجميِّ زيادتُهُ على الثَّلاثةِ بغيرِ ياءِ التَّصغيرِ.**سم**[١]، وقد يقالُ : يكفي في تخريجِ القراءةِ المطابقةُ لوجهٍ نحويٍّ وإنْ لم يوافق توجيهَ القراءةِ الأخرى كما لا يخفى، وقد قُرِئَ (تتراً) بالتَّنوينِ على أنَّ الألفَ للإلحاقِ وتركُهُ على أنَّها للتَّأنيثِ، ولا يمكنُ أنْ يكونَ في الواقعِ لهما. **سق**[٢]. وأسماءُ الملائكةِ – عليهم السَّلام –كلُّهَا أعجميَّةٌ إلَّا أربعةً : منكَرٌ –بفتح الكاف– ونكيرٌ، ومالكٌ ورضوانٌ. **شنواني** [٣] .

قولُهُ : ((**شَتَر**)) [٤].

–بفتحِ الشِّينِ المعجمةِ والتَّاءِ الفوقيَّةِ– اسمُ قلعةٍ . **تصريح** [٥]، وفيهِ أنَّهُ إذا كانَ اسمُ قلعةٍ فهوَ مؤنَّثٌ، فيشكلُ على ما سَلفَ أنَّ العُجمةَ إذا انضمَّت إلى تأنيثِ الثُّلاثيِّ السَّاكنِ الوسطِ تحتَّمَ المنعُ، فكيفَ لا تؤثِّرُ معَ تحرُّكِهِ ؟ إلَّا أنْ يقالَ : اعتبارُ التَّأنيثِ فيهِ غيرُ متعيِّنٍ لجوازِ إرادةِ المكانِ . **سق** [٦] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٩ / أ .

(٢) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٩١ .

(٣) ينظر : الدرر البهية في شرح الأزهرية ٢٧ / أ .

والشنواني هو: أَبُو بكر بن إِسْمَاعِيل ابْن القطب شهَاب الدّين الشنواني، ولد بشنوان سنة (٩٥٩هـ)، وتلقى العلم في القاهرة وَأخذ عَن الشهَاب أَحْمد بن حجر الْمَكِّيّ وجمال الدّين يُوسُف ابْن زَكَرِيَّا وَإِبْرَاهِيم العلقمي ،كَانَ كثير الِاطِّلَاع على اللُّغَة ومعاني الْأَشْعَار حَافِظًا لمذاهب النُّحَاة والشواهد كثير الْعِنَايَة بهَا لازمه الشهَاب ابْن قَاسم والشهَاب أَحْمد الغنيمي ويُوسُف الفيشي وَغَيرهم من أكَابِر الْعلمَاء، وتوفي بالقاهرة في سنة ١٠١٩هـ، من مصنفاته:المناهل الكافية في شرح الشافية، هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب، وحاشية على أوضح المسالك ، والدرة الشنوانية على شرح الآجرومية في علم العربية. ينظر : خلاصة الأثر ١ / ٧٩، ومعجم المؤلفين ٣ / ٥٩ .

(٤) ينظر : معجم البلدان ٣ / ٣٢٥ .

(٥) ينظر : ٢ / ٣٣٤ .

(٦) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٩١ .

قولُهُ : ((**و " لَمَكْ "**)) .

اللَّمْكُ : جَلاءٌ يُكْحَلُ بهِ . **قاموس** [١].

قولُهُ : ((**وهوَ خماسيٌّ إلخ**)) [٢] .

قالَ صاحبُ العينِ : لستَ واجداً في كلامِ العربِ كلمةً خماسيَّةً بناؤُهَا مِنْ الحروفِ المصمتةِ خاصَّةً ولا رباعيَّةً كذلكَ إلَّا كلمةً واحدةً وهيَ (عَسْجَدُ) لخفَّةِ السِّينِ وهشاشتِهَا . **سق** [٣] .

قولُهُ : ((**نحو :" عَسْجَد "**)) .

هوَ : الذَّهبُ، والجوهرُ، والبعيرُ الضَّخمُ . **قاموس**[٤].

قولُهُ : ((**الصَّولَجَان** [٥])) [٦].

بفتحِ الصَّادِ واللَّامِ : المِحْجَنُ، وجمعُهُ : صوالِجَةٌ . **قاموس** [٧].

قولُهُ : ((**مُهنْدِز**)) .

وتبدلُ زايُهُ سيناً . **سق** [٨] .

---

(١) ينظر : فصل اللام ١ / ٩٥٢ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٥٧ : ((تنبيهاتٌ : .... ، الرابعُ: تعرفُ عجمةُ الاسمِ بوجوهٍ: أحدُها: نقلُ الأئمةِ، ثانيها: خروجُه عن أوزانِ الأسماءِ العربيَّة نحو إبراهيم، ثالثها عروّهُ من حروفِ الذلاقةِ **وهو خماسيٌّ** أو رباعيٌّ، فإنْ كانَ في الرباعيِّ السين فقد يكونُ عربيًّا، **نحو: عَسْجَد**، وهو قليلٌ)) .

(٣) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٩١ .

(٤) فصل العين ١ / ٢٩٩ .

(٥) في المطبوع (صولجان) .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٥٧ ، ١٥٨ : ((وحروفُ الذلاقةِ ستةٌ يجمعها قولك: "مُرَّ بنفْل"، رابعُها: أنْ يجتمعَ فيه من الحروفِ ما لا يجتمعُ في كلامِ العربِ كالجيمِ والقافِ بغير فاصل نحو: قج وجق، والصاد والجيم نحو **صولجانَ**، والكافُ والجيم نحو أسكرجة، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو: نرجِسْ، والزاي بعد الدال نحو: **مهندِز**)).

(٧) فصل الضاد ١ / ١٩٦ .

(٨) ينظر : حاشية يس على القطر ٢ / ٢٩١ .

قولُهُ : « **كـ" أَحْمَد "** » [١] .

منقولٌ مِنْ فعلٍ ماضٍ، أو مضارعٍ، أو مِنْ اسمِ تفضيلٍ . **سم** [٢] .

قولُهُ : « **أو بهمزةِ وصلٍ** » [٣] .

وحكمُهَا في الفعلِ المسمَّى بهِ القطعُ؛ لأنَّ المنقولَ مِنْ فعلٍ بعُدَ عَنْ أصلِهِ، فالتحقَ بنظائرِهِ مِنْ الأسماءِ، فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كـ" اقتدار " فإنَّ الهمزةَ تبقى على وصلِهَا بعدَ التَّسميةِ؛ لأنَّ المنقولَ مِنْ اسمٍ لم يبعُد عَنْ أصلِهِ، فلم يستحقِّ الخروجَ عمَّا هوَ لهُ . **تصريح** [٤].

قولُهُ : « **ويَفْعَل** » .

لأنَّ هذهِ الأربعةِ [٥] مِنْ الغالبِ كمَا يأتي .

قولُهُ : « **وما سلمتْ صيغتُهُ** » .

احترازٌ عَنْ المعتلِّ وسيأتي .

قولُهُ : « **مَنْ مصوغٍ** » .

بيانٌ لـ(ما سلمت ... إلخ) . **ب** [٦] .

---

(١) قال الناظم (٥٦) :

كَذَاكَ ذو وزنٍ يَخصُّ الفِعلا أو غالبٍ **كأحمَدٍ** ويَعَلى

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٩ / أ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٥٨ : ((والمرادُ بالمختصِّ: ما لا يوجدُ في غيرِ فعلٍ إلا في نادرٍ أو علمٍ أو أعجميٍّ كصيغةِ الماضي المفتتح بتاء المطاوعةِ كتعلَم **أو بهمزةِ وصلٍ** كانطلق، وما سوى أَفْعَل ونَفْعَل وتَفْعَل **ويَفْعَل** من أوزان المضارع **وما سلمت صيغتُهُ مِنْ مصوغٍ** لما لم يسمَّ فاعلُهُ وبناء فُعَل، وما صيغَ للأمرِ من غير فاعل، والثلاثي نحو أَنطلِقْ ودحرج فإذا سمي بهما **مجردَّين عن الضَّميرِ** قيل هذا انطلقَ ودحرج ورأيتُ انطلقَ ودحرجَ ومررتُ بانطلقَ ودحرجَ، وهكذا كل وزنٍ من الأوزان المبنية على أنها تختصُّ بالفعلِ والاحترازِ بالنَّادرِ من نحو دُئَل **لدويبةٍ** وينجلبُ لخرزةٍ **وتُبَشِّر** لطائر، وبالعلم من نحو **خَضَّم** بالمعجمتين لرجل **وشَمَّر** لفرس وبالأعجمي من **بقّم وإستبرق** فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق)) .

(٤) ينظر : ٢ / ٣٣٥ .

(٥) وهي (أفعل ونفعل وتفعل ويفعل) .

(٦) لم أقف على هذا القول .

قولُهُ : ((**مجرَّدينِ عَنْ الضَّميرِ**)) .

إذ لو اقترنَا بهِ لكانَا مَنْ المحكيِّ لا مِنْ الممنوعِ مِنْ الصَّرفِ .

قولُهُ : ((**لدويبةٍ**)) .

الظَّاهرُ أنَّ قولَهُ : (لدويبةٍ ولخرزةٍ ولطائرٍ) المرادُ بهذهِ الأنواعِ فهيَ أسماءُ أجناسٍ، فلو جعلتْ أعلاماً منعت الصرف وكذا بـ(قُمُّ واستبرق) .**ب** [١]، قلتُ : كلامُ **التَّوضيحِ** صريحٌ في ذلكَ [٢] .

قولُهُ : ((**و تُبَشِّر**[٣])) .

بضمِّ التَّاءِ وفتحِ الباءِ وكسرِ الشِّينِ مشدَّدةً . **سم** [٤] .

قولُهُ : ((**خَضَّم**)) [٥].

بفتحِ الخاءِ وتشديدِ الضَّادِ المعجمتينِ .

قولُهُ : ((**وشَمَّر**)) [٦].

بالشِّينِ المعجمةِ وتشديدِ الميمِ . **تصريح**[٧].

قولُهُ : ((**بقَّم**)) .

صبغٌ معروفٌ[٨] .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٧ / ب .

(٢) ينظر : ٤ / ١٢٥ .

(٣) في اللسان (بشر) ٤ / ٦٣ : ((والتُّبُشِّرُ والتُّبَشِّرُ: طَائِرٌ يُقَالُ هُوَ الصُّفارِيَّة)) .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٩ / ب .

(٥) وهو علمٌ على رجل . ينظر : لسان العرب١٢ / ١٨٢ .

(٦) الشَمْرُ: الاختيال في المشي. يقال: مَرَّ فلان يَشْمِرُ شَمْراً وانْشَمَرَ الفرسُ: أسرعَ. ينظر : لسان العرب ٢ / ٧٠٣ .

(٧) ينظر : ٢ / ٣٣٥ .

(٨) ينظر : لسان العرب ١٢ / ٥٢ .

قولُهُ : « **واستبرق** » .

هوَ : الدِّيباجُ الغليظُ . **قاموس** [١].

قولُهُ : « **إمَّا لكثرتِهِ فيهِ** » [٢].

يردُ عليهِ أنَّ وزنَ فاعلَ بفتحِ العينِ كـ(ضاربَ وقاتلَ) أكثرُ في الأفعالِ معَ أنَّ ما على وزنِهِ مِنْ الأسماءِ كـ(خاتَم) بالفتحِ مصروفٌ إلَّا أنْ يكونَ أطلقَ بناءً على أنَّ الغالبَ أنَّ أكثريَّةَ الوزنِ والفعلِ تقتضِي المنعَ [٣].

قولُهُ : « **كـ" اِثْمِد "** » [٤].

بكسرِ الهمزةِ والميمِ وسكونِ المثلَّثةِ بينهُمَا وبالدَّالِ المهملةِ حجرُ الكُحْلِ . **تصريح**[٥]

قولُهُ : « **وإِصْبَع** » .

بكسرِ الهمزةِ وفتحِ الباءِ واحدةُ (الأصابعِ) ، وفيهَا عشرُ لغاتٍ حاصلةٌ مِنْ ضَرْبِ ثلاثةِ أحوالِ الهمزةُ في ثلاثةِ أحوالِ الباءِ ، والعاشرةُ (أُصْبُوعٌ) . **تصريح** [٦].

قولُهُ : « **و أُبْلُم** » [٧].

بضمِّ الهمزةِ واللَّلامِ وسكونِ الموحَّدةِ بينهُمَا : سَعَفُ المقلِ . **تصريح** [٨].

---

(١) ينظر : فصل الباء ١ / ٨٦٧ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٥٨ : ((والمرادُ بالغالبِ ما كانَ الفعلُ به أولى **إمَّا لكثرتِهِ فيهِ** كإثمدَ **وإصْبَعَ وأُبْلم** فإنَّ أوزانها تقلّ في الاسم وتكثر **في الأمرِ من الثلاثي، وإمَّا لأنَّ أوَّلَهُ زيادةٌ** تدل على معنى في الفعل دون الاسم **كأَفْكَلَ** وأَكْلُب فإن نظائرهما تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزةَ من أفعَل وأفعُل تدل على معنى في الفعل، نحو: أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلًا للمفتتح بأحدهما من الأسماء **وقد يجتمعُ الأمرانِ** نحو **برْمِغ وتَنْضَب** فإنهما كإثمد في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء، وكأفكل في كونه مفتتحًا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم)) .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٩ / ب .

(٤) ينظر : لسان العرب ٣ / ١٠٥ .

(٥) ينظر : ٢ / ٣٣٦ .

(٦) ينظر : ٢ / ٣٣٦ .

(٧) ينظر : لسان العرب ١٢ / ٥٣ .

(٨) ينظر : ٢ / ٣٣٦ .

قولُهُ : « **في الأمرِ مِنْ الثُّلاثيِّ** » .

كـ(اضْرِبْ واذْهَبْ واكتُبْ) .

قولُهُ : « **وإمَّا لأنَّ أوَّلَهُ زيادةٌ ... إلخ** » .

احترزَ بهِ عَمَّا لو كانَ أوَّلُهُ أصليًّا فلا أثرَ لهُ وإنْ ماثلَ حروفَ المضارعةِ كمَا في « نرجس[١]، ونهشل[٢] »، واعلم أنَّهُ يدخلُ في كلامِهِ نحو : (ينجلب)، وكذا (تبشر) بفتحِ الباءِ فلم جعلَ ذلكَ مِنْ المختصِّ . **سم** [٣] ، قلتُ : إنَّما جعلَ ذلكَ مِنْ المختصِّ نظراً إلى الصِّيغةِ بتمامِهَا وهوَ أولى مِنْ جعلِهِ مِنْ الغالبِ نظراً إلى جزئِهَا فتأمَّل .

قولُهُ : « **كـ" أَفْكَل "** »[٤].

بفتحِ الهمزةِ والكافِ وسكونِ الفاءِ بينهُمَا، وهيَ : (الرِّعدة) يقالُ : أخذَهُ الأفكل، إذا أصابتهُ رِعْدةٌ . **تصريح** [٥].

قولُهُ : « **وقد يجتمعُ الأمرانِ** » .

أي : الكثرةُ والألويَّةُ .

قولُهُ : « **نحو : " يَرْمَعُ "** » .[٦]

اليرْمَعُ : حجارةٌ بيضٌ . **ب** [٧] .

---

(١) النَّرْجِسُ، بِالْكَسْرِ، مِنَ الرَّيَاحِينِ: مَعْرُوفٌ، وَهُوَ دَخِيلٌ. ينظر : لسان العرب ٦ / ٢٣٠ .

(٢) النَّهْشَل: المِسِنُّ المضطَرب مِنِ الكِبَر، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي أَسنَّ وَفِيهِ بقيَّة . ينظر : لسان العرب ١١ / ٦٨٢ .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٦٩ / ب .

(٤) ينظر : لسان العرب ١١ / ١٩ .

(٥) ينظر : ٢ / ٣٣٦ .

(٦) – هناك تصحيف في النسخ إلى (يربغ) والصواب ما أثبته .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٧ / ب .

قولُهُ : « **وتَنْضَب** »[١].

هوَ : شجرٌ ، والتَّاءُ زائدةٌ إذ ليسَ في كلامِ العربِ (فَعْلَل) . **ب** [٢] .

قولُهُ : « **قد اتَّضحَ بما ذكر ... إلخ** » [٣]

يجوزُ أنْ يحملَ قولُ المصنِّفِ : (أو غالب) على الغالبِ حقيقةً لكثرتِهِ في الفعلِ، أو حكماً بأنْ يكونَ القياسُ يقتضِي كثرتَهُ في الفعلِ؛ لأنَّهُ أنسبُ بهِ؛ لأنَّ أوَّلَهُ زيادةٌ تدلُّ على معنًى فيهِ دونَ الاسمِ . **ب** [٤].

قولُهُ : « **أجودُ مِنْ التَّعبيرِ ... إلخ** » .

لأنَّهُ قد بانَ أنَّ هذا النَّوعَ قسمانِ ما يغلبُ في الفعلِ وما يكونُ بهِ أولى وإنْ لم يغلب، قالَ **السُّيوطيُّ** : « والتَّعبيرُ بالأولى أحسنُ مِنْ التَّعبيرِ بالغالبِ؛ لأنَّهُ يبطلُبِ(أفعل)؛ إذ هو في الأسماءِ أكثرُ؛ إذ ما مِنْ فعلٍ ثلاثيٍّ إلَّا ولَهُ أفعلُ اسماً إمَّا للتَّفضيلِ أو لغيرِهِ، وقد جاءَ أفعلُ في الأسماءِ مِنْ غيرِ فعلٍ كـ(أجدل وأخيل وأرنب) وأيضاً فإنَّ فاعلاً بالفتحِ لا يكادُ يوجدُ في الأسماءِ إلَّا في نحوِ (خاتم) وهوَ في الأفعالِ أكثرُ مِنْ أنْ يحصَى كـ(ضاربَ وقاتلَ) ولو سُمِّيَ بخاتم صرفَ فظهرَ أنَّ المعتبرَ كونُهُ أولى بهِ مِنْ الاسمِ » . انتهى[٥] . وهوَ صريحٌ في أنَّ فاعلا المذكورُ لا يوصفُ بأنَّهُ في الفعلِ أولى وإلَّا كانَ واردا على العبارةِ الأخرى التي اختارهَا وكانَ وجهُ ذلكَ أنَّ الأولى بالفعلِ مخصَّصٌ فيما يكونُ فيهِ زيادةٌ تدلُّ على معينٍ، [و][٦] لو كانت في الاسمِ لم تدلَّ على معنًى . قالَهُ **ب** [٧].

---

(١) ينظر : الصحاح (نضب) ١ / ٢٢٦ .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٧ / ب .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٥٩ : ((تنبيهات: الأول **قد اتضح بما ذكر** أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال: "أو ما أصله الفعل" كما فعل في الكافية، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل **أجود من التعبير** عنه بالغالب)) .

(٤) لم أقف على هذا القول.

(٥) ينظر : همع الهوامع ١ / ١١٢ ، ١١٣ .

(٦) ساقط من الأصل وأثبتها من (ع) .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٧ / ب ، ١٩٨ / أ .

قولُهُ : « **لعيسَى** » [١].

هوَ : شيخُ سيبويهِ وشيخُ شيخِهِ الخليلِ [٢]. **دم** [٣] .

قولُهُ : « **تمسُّكًا بقولِهِ ... إلخ** » .

وجهُ التَّمسكِ أنَّ (جَلا) ماضٍ اسمٌ لأبي المتكلِّم، وليسَ فيهِ تنوينٌ، فلولا أنَّهُ أعربَ إعرابَ مالا ينصرفُ لنوَّنَهُ كما في (فتًى)، وقالَ (جلاً) . **حفيد** [٤].

قولُهُ : « **أنا ابنُ جَلا ... إلخ** » [٥] .

فجملةُ (جلا) صفةٌ لمحذوفٍ، وردَّ بأنَّ الموصوفَ بالجملةِ لا يحذفُ إلَّا إذا كانَ (بعض) اسمٌ مجرورٌ بـ(مِنْ) أو (في) كمَا مرَّ في النَّعتِ [٦] .

قولُهُ : « **أو هوَ محكيٌّ** [٧] » [٨] .

بأنْ سُمِّيَ بالجملةِ وهيَ (جَلا) ، وفاعِلُهُ المستترُ فيهِ محكِيٌّ، وردَّ بأنَّ الأصلَ عدمُ (استتارِ)[٩] الضَّميرِ . **تصريح** [١٠].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٥٩ : ((الثاني: قد فهمَ من قوله "يخصُّ الفعلَ أو غالب" أن الوزنَ المشتركَ غير الغالب لا يمنع الصرفَ نحو ضربَ ودحرجَ خلافًا **لعيسَى** بنِ عمرَ فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه **تمسُّكًا بقوله:**

أنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا متى أضعِ العمامةَ تعرفُونِي)) .

(٢) ينظر رأي عيسى ابن عمر في الكتاب ٣ / ٢٠٧ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٣ / أ .

(٤) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٦ .

(٥) البيت بتمامه :

أنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا متى أضعِ العمامةَ تعرفُونِي

البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي في الأصمعيات (١٧) ، وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٢٠٧، والمقرب ١/ ٢٨٣، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٣ .

(٦) قال الأسقاطي في باب النعت ٢٧٣ / أ : ((وأما قوله : " أنا ابن جلا " أي : ابن رجل جلا الأمور، فضرورة))

(٧) – في المطبوع (فهو محكي) .

(٨) قال الأشموني ٣ / ١٦٠ : ((ولا حجَّةَ فيه؛ لأنَّه محمول على إرادة "أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها". فـ"جلا" جملة من فعل وفاعل **فهوَ محكيٌّ** لا ممنوعٌ من الصرفِ ...)) .

(٩) – في الأصل تصحيف إلى (استثناء) .

(١٠) ينظر : ٢ / ٣٣٨ .

قولُهُ : « **بني يزيد** » [١].

فـ(يزيدُ) مسمًّى بهِ، وفيهِ ضميرٌ مستترٌ بدليلِ رفعِهِ على الحكايةِ، ولو كانَ مجرداً عَنْ الضَّميرِ لجُرَّ بالفتحةِ . **تصريح** [٢].

قولُهُ : « **أنْ يكونَ لازمًا** » [٣] .

اعلم أنَّ الوزنَ إذا كانَ مختصًّا تجبُ الموازنةُ في اللَّفظِ والتَّقديرُ : (وإنْ كانَ غالبًا) لكونِهِ مبدوءً بزيادةٍ هيَ بالفعلِ أولى مِنْ الاسمِ فلا تُشترَطُ الموازنةُ في اللَّفظِ لأنَّ[في][٤] أوَّلِهِ ما ينبِّهُ على الوزنِ، ولهذا امتنعَ صرفُ (أهبّ وأشدّ) – علمينِ –، إذا علمتَ هذا علمتَ عدمَ عمومِ قولِهِ : (أنْ يكونَ لازمًا ... إلخ) . **حفيد** [٥] .

---

(١) البيت بتمامه :

نُبِّئْتُ أخْوَالِي **بَنِي يَزِيدُ** ظلمًا علينا لهم فديدُ

الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (١٧٢) ؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وهو من شواهد : مجالس ثعلب (٢١٢)، وشرح المفصل ١/ ٢٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٦، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٥، وشرح التصريح ١/ ١١٧.

(٢) ينظر : ٢ / ٣٣٩ .

(٣) قال الأشموني ٣ / ١٦٠ : ((الثالث: يشترط في الوزنِ المانعِ للصرف شرطان: أحدهُما **أنْ يكونَ لازمًا**، الثاني: أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم، فخرج بالأول **نحو امرئٍ** فإنَّه لو سمِّي به انصرفَ وإنْ كانَ في النَّصبِ شبيهًا بالأمرِ من علم وفي الجر شبيهًا بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيهًا بالأمر من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة، وخرج الثاني نحو "رد" و"قيل" فإن أصلهما: ردد وقول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. **ولو سمَّيتَ رجلًا بأَلْبُب** بالضمِّ **جمعُ لبٍّ لم تصرفْهُ** لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه **لأنَّه باينَ الفعلَ** بالفك، وشمل قولنا "إلى مثال هو للاسم قسمين؛ أحدهما: ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو: "رد" و"قيل"، والآخر ما خرج **إلى مثالٍ نادرٍ**، نحو: "انطلق" إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء إنْقحل وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوّز فيه ابن خروف الصرف والمنع، وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو: "يزيد" امتنع صرفه)) .

(٤) ساقط من جميع النسخ أثبتها من حاشية الحفيد .

(٥) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٧ .

قولُهُ : « **نحو : امرئ** » .

أي : على لغةِ الإتباعِ فيهِ، فإنْ سُمِّيَ بهِ على لغةِ مَنْ يلتزمُ فتحَ عينِهِ منعَ مِنْ الصَّرفِ؛ لكونِ الوزنِ لازمًا حينئذٍ، وتقطعُ همزتُهُ، وكذا الكلامُ في (ابنم) على اللُّغتينِ. **دم**[١]، وانظرْ وجهَ قطعِ الهمزةِ معَ ما قدَّمناهُ عَنْ **التَّصريحِ**[٢]، ويمكنُ حملُ عبارةِ التَّصريحِ على الجوازِ فينبغي التَّنافي . **سم** [٣].

قولُهُ : « **ولو سمَّيتَ بـ" أَلْبُبَ "** » .[٤]

أي : بضمِّ الباءِ الأولى، واحترزَ عَنْ (ألبَبَ) بفتحِهَا فإنَّهُ لا خلافَ في منعِ صرفِهِ؛ لأنَّهُ اسمُ تفضيلٍ بمعنى : (اعقل) فيستحقُّ منعَ الصَّرفِ مطلقاً للصِّفةِ والوزنِ . **دم** [٥].

قولُهُ : « **جمعُ لُبّ** » .

بمعنى : العقلُ . **ز** [٦] .

قولُهُ : « **لم تصرفْهُ** » .

هوَ مذهبُ **سيبويهِ**[٧]، وهوَ الصَّحيحُ . **دم** [٨].

قولُهُ : « **لأنَّهُ باينَ الفعلَ** » .

أي : فعلَهُ الذي هوَ (لب) ، لا الفعلُ مطلقاً فإنَّهُ بوزنِ (اُكتُبْ واقتُلْ) . **ز** .[٩]

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٢ / أ .
(٢) ينظر : ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .
(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧٠ / أ .
(٤) – في المطبوع زيادة كلمة (رجلا) .
(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٣ / أ .
(٦) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٨ .
(٧) ينظر : الكتاب ٣ / ٣٢٠ .
(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٢ / ب .
(٩) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٣٨ .

قولُهُ : « **إلى مثالٍ نادرٍ** » .

ليسَ المرادُ أنَّهُ نادرٌ في الاسمِ وكثيرٌ في الفعلِ وإلَّا كانَ مِنْ أوزانِ الفعلِ، بل المرادُ أنَّهُ مِنْ أوزانِ الاسمِ الخاصةِ بهِ إلَّا أنَّهُ نادرٌ فيهِ . **ب** [١] .

قولُهُ : « **اختيارُ المصنِّفِ** » [٢].

لأنَّ الوزنَ قد زالَ، والأصلُ الصَّرفُ ولصرفِهِم (جندل) بعدَ حذفِ الألفِ، وإنْ كانَ حذفاً عارضاً معَ أنَّ فيهِ ما يدلُّ على تقديرِهَا وهيَ توالي أربعِ متحركاتٍ . **دم** [٣].

قولُهُ : « **ممتنعُ الصرفِ** » .

أي : لعروضِ السُّكونِ كما لا ينصرفُ (جَيَلَ) المخفَّفُ مِنْ (جَيْأَلَ) لرجلٍ، وأجيبَ عَنْ هذا بأنَّ الفتحةَ باقيةٌ، فهيَ بمنزلةِ الهمزةِ . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **لإلحاقٍ** » [٥].

هوَ جعلُ كلمةٍ على مثالِ[كلمةٍ][٦] أخرى لتوافقِهِمَا في المصدرِ إنْ كانت فعلًا، وفي التثنيةِ والجمعِ إنْ كانت اسماً كـ(جلببَ جلببةً وجلبابًا) على وزنِ (دحرجَ دحرجةً ودحراجًا) وكـ(حلتيتَ وحلاتيتَ وعفريتَ وعفاريتَ) على وزنِ (قنديلَ وقناديلَ) . **سم** [٧].

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٨ / أ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٦١ : ((الرابع: اختلفَ في سكونِ التخفيفِ العارضِ بعد التسميةِ نحو ضرْب بسكون العين مخففًا من ضُربَ المجهول: فمذهب سيبويه أنَّه كالسكونِ اللازم فينصرفُ، وهو **اختيارُ المصِّنفِ**، وذهب المازني والمبردُ ومن وافقهما إلى أنه **ممتنعُ الصَّرفِ**، فلو خفِّفَ قبل التسمية انصرفَ قولا واحدًا)) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٢ / ب .

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) قال الناظم (٥٦) :

وَمَا يَصيرُ عَلَمًا مِن ذِي أَلِفْ زِيدتْ **لإلحاقٍ** فَلَيسَ ينصرِفْ

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من كلام ابن قاسم .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧١ / أ .

قولُهُ : ((**مع العلميَّةِ**)) [(١)].

أي : وإنْ استقلَّت ألفُ التَّأنيثِ بالمنعِ، ويفرَّقُ بأنَّ الملحقَ بغيرِهِ أحطُّ رتبةً منهُ . **ب**[(٢)].

قولُهُ : ((**لشبهِهَا بألفِ التَّأنيثِ ... إلخ**)) .

وإنْ فارقتهَا مِنْ حيثُ أنَّ ألفَ التَّأنيثِ[(٣)] [لا][(٤)]يقبلُ ماهيَ فيهِ التنوينُ ولا تاءُ التأنيثِ، وما فيه ألفُ الإلحاقِ يقبلهمَا أو يقبلُ أحدهُمَا ، وقد استعملَ بعضُ الأسماءِ منونًّا وغيرَ منوَّنٍ، فيجعلُ ألفهُ إذا نونَ للإلحاقِ، وإذا لم ينوَّن للتأنيثِ نحو: ﴿ **تَتْرَا** ﴾[(٥)] ، قرأهُ منونًّا **ابنُ كثيرٍ وأبوعمرو** على أنَّ ألفهُ للإلحاقِ ، وقرأهُ بلا تنوينٍ **ابنُ عامرٍ** والكوفيونَ[(٦)] **ونافعٌ** على أنَّ ألفهُ للتأنيثِ [(٧)] .

قولُهُ : ((**بخلافِ الممدودةِ**)) .

أي: مِنْ ألفِ الإلحاقِ، فإنَّها لا تُؤثِّرُ لتخلُّفِ شبهِهَا بألفِ التَّأنيثِ الممدودةِ، فإنَّ همزةَ الإلحاقِ منقلبةٌ عَنْ ياءٍ، وهمزةُ التَّأنيثِ منقلبةٌ عَنْ ألفٍ فافترقا في الحكمِ لافتراقِهِمَا في

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٦١ : ((أي ألفُ الإلحاقِ المقصورةِ تمنعَ الصَّرفَ **مع العلميَّةِ، لشبهِهَا بألفِ التَّأنيثِ** من وجهين؛ الأول: أنها زائدةٌ ليست مبدلة من شيء **بخلافِ الممدودةِ** فإنَّها مبدلةٌ من ياء، والثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث **نحو أَرْطَى** فإنه على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء، وشبه الشيء بالشيء كثيرًا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل، فإنه عند سيبويه ممنوع من الصرف **لشبهِهِ** بهابيل في الوزن والامتناع من الألف واللام، و**كحُمْدون** عند أبي عليّ حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال عجمي حقيقة أو حكمًا، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة)) .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٨ / أ .

(٣) أي المقصورة .

(٤) ساقط من جميع النسخ والصواب ما أثبته .

(٥) قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾. سورة المؤمنون (٤٤) .

(٦) وهم بقية القراء السبعة (عاصم ، وحمزة ، والكسائي) .

(٧) ينظر : السبعة (٤٤٦) ، والحجة (٢٥٧) ، والنشر ٢ / ٨٠ .

التَّقديرِ[١]، وإيضاحُهُ أنَّ الهمزةَ إذا كانت منقلبةً عَنْ مانعٍ منَعْ كالهمزةِ في(صحراء)، وإذا كانت منقلبةً عَنْ غيرِ مانعٍ لم يمنَعْ كهمزةِ (علباء) .**تصريح** [٢].

قولُهُ : « **نحو : " أَرْطَى "** »[٣] .

الأَرْطَى : شجرٌ، وألفهُ للإلحاقِ بـ(جَعْفَر) هوَ الأصحُّ ، وقيلَ : إنَّ أَرْطَى (أَفْعَل) فمانعهُ العلميَّةُ ووزنُ الفعلِ .

قولُهُ : « **لشبهِهِ ... إلخ** » .

فلمَّا أشبهَ الأعجميَّ عُومِلَ معاملتَهُ .

قولُهُ : « **وكـ" حَمْدُون "** » .

عطفٌ على قولِهِ : كـ" حاميم " .

قولُهُ : « **نحو : " قبعثرى "** » [٤].

ومَنْ أدخلَهَا في ألفِ الإلحاقِ فقد سهَا؛ إذ ليسَ في أصولِ الاسمِ سداسيٌّ فيُلَحقُ بهِ حينئذٍ . **تصريح** [٥]، والقبعثرى : الجملُ العظيمُ ، والفصيلُ المهزولُ . **قاموس** [٦].

قولُهُ : « **بنيَّةِ الإضافةِ ... إلخ** » [٧] .

---

(١) علل ذلك ابن أبي الربيع . ينظر : البسيط ١ / ٢٩٤ .

(٢) ينظر : ٢ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر : الصحاح (أرط) ٣ / ١١١٤ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ١٦٢ : ((تنبيهان : ... ، الثاني: حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية **نحو قبعثرى**، ذكره بعضهم)) .

(٥) ينظر : ٢ / ٣٤٠ .

(٦) ينظر : فصل القاف ١ / ٤٥٩ .

(٧) قال الأشموني ٣ / ١٦٢ : ((يمنعُ مِنْ الصَّرفِ اجتماعُ التعريفِ والعدلِ في ثلاثة أشياء: أحدها: فعل في التوكيد وهو جُمع وكُتع وبُصع وبُتع فإنها معارف **بنيَّة الإضافةِ** إلى ضمير المؤكد **فشابهتْ بذلكَ العلَمَ** لكونهِ معرفةً من غير قرينة لفظية، هذا ما مشى عليه في شرح الكافية، **وهوَ ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ**، واختاره ابن عصفور، **وقيلَ بالعلميَّةِ وهوَ ظاهرُ كلامِهِ هنا وردَّه في شرحِ الكافيةِ** وأبطلَه، وقال في التسهيل: بشبه العلمية أو الوصفية)) .

والأصلُ في: « رأيتُ النِّساءَ جُمَعَ » جمعهنَّ[١]، فحُذِفَ الضَّميرُ للعلْمِ بهِ واستغنيَ بنيَّةِ الإضافةِ .دم [٢].

قولُهُ : « فشابهت بذلكَ العلَمَ ... إلخ » .

فإنْ سُمِّيَ بهِ – أعني بفعلِ المؤكَّدِ بهِ – فمذهبُ **سيبويهِ** بقاؤُهُ على المنعِ[٣]، وعَنْ الأخفشِ صرفُهُ[٤]؛ لأنَّ العدلَ إنَّما كانَ حالَ التَّوكيدِ وقد ذهبَ، فإنْ نُكِّرَ بعدَ التَّسميةِ صُرِفَ وفاقاً؛ لأنَّهُ ليسَ لهُ حالة يلتحقُ بها؛ إذ لم يستعملَ نكرةً بخلافِ (أُخَرْ) كمَا تقدَّمَ . **سيوطي** [٥] .

قولُهُ : « وهوَ ظاهرُ مذهبِ سيبويه »[٦].

قيلَ : هوَ ضعيفٌ؛ لأنَّ تعريفَ الإضافةِ غيرُ معتبرٍ في منعِ الصَّرفِ، ولهُ أنْ يقولَ إنَّما لم يعتبر معَ وجودِ المضافِ إليهِ؛ لأنَّ حكمَ منعِ الصَّرفِ لا يتبيَّنُ فيهِ، وأمَّا معَ حذفِهِ فمَا المانعُ مِنْ اعتبارِهِ ؟ [٧].

قولُهُ : « وقيلَ : بالعلميَّةِ » .

أي : لمعنى الإحاطةِ، وأيَّدهُ بعضُهُم بجمعِهَا بالواوِ والنُّونِ معَ أنَّها ليست بصفاتٍ **تصريح** [٨]

قولُهُ : « وهوَ ظاهرُ كلامِهِ هنا[٩] **» .**

يمكنُ حملُ كلامِهِ هنا على الأوَّلِ بحملِ العلمِ في كلامِهِ على ما يشملُ العلَمَ حكماً . **ب** [١].

---

(١) كما يقال : رأيت النساء كلهن . ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٤ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٨ / ب .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٤) ينظر رأي الأخفش في الإرتشاف ٢ / ٨٦٩ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ١ / ١٠٦ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٧) هذا نص كلام الرضي نقله عنه ابن قاسم في حاشيته على ابن الناظم. ينظر: شرح الكافية ١ / ١٢٠، وحاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧١ / ب .

(٨) ينظر : ٢ / ٣٤١ .

(٩) يعني به سيبويه .

قولُهُ : « **وردَّهُ في شرحِ الكافيةِ** »[٢] .

بقولِهِ : « وليس – يعني جمع – بعلَم؛ لأنَّ العلمَ إمَّا شخصيٌّ، أو جنسيٌّ ، فالشَّخصيُّ مخصوصٌ ببعضِ الأشخاصِ، فلا يصلحُ لغيرِهِ، والجنسيُّ مخصوصٌ ببعضِ الأجناسِ فلا يصلح لغيره، وجمع بخلافِ ذلكَ، فالحكم بعلميتِهِ باطلٌ . » انتهى[٣] .

قلتُ : عَلَمُ الإحاطةِ مِنْ قبيلِ علَمِ الجنسِ المعنويِّ كـ" سبحان للتَّسبيحِ " وفي ارتكابِهِ توفيةٌ بالقاعدةِ، وهيَ أنَّهُ لا يُعتَبرُ في منعِ الصَّرفِ مِنْ المعارفِ إلَّا العلميَّةُ . **تصريح** [٤].

قولُهُ : « **ومَعْدولةٌ ... إلخ** » [٥].

عطفٌ على (معارف ... إلخ) .

قولُهُ : « **لأنَّ مذكرَهُ جُمِعَ بالواوِ ... إلخ** » .

تأمَّلْ هذا التَّعليلَ معَ التَّنظيرِ بـ(صحراءَ وصحراواتِ) معَ أنَّهُ ليسَ لذلك مذكرٌ كمَا ذكرَ[٦] . **ب** [٧].

قولُهُ : « **لا مذكَّرَ لهُ** » .

تفسيرٌ لقولِهِ : (اسمًا محضًا) .

---

(١) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٨ / ب .

(٢) أي : ابن مالك .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٥ .

(٤) ينظر : ٢ / ٣٤١ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٦٢ : ((**ومعدولةٌ** عن فعلاواتٍ فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسمًا أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات **لأنَّ مذكَّرَهُ جُمِعَ بالواوِ** والنونِ فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء، وهذا اختيار الناظم، وقيل: معدولةٌ عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فُعْل نحو حُمْر في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور، وقيل: إنه معدول عن فعالي كصحراء وصحاري، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثًا لأفعل صفة كحمراء وصفراء، ولا على فعالي إلا إذا كان اسمًا محضًا **لا مذكَّرَ لهَ** كصحراء، وجمعاء ليس كذلك)) .

(٦) أي الأشموني .

(٧) لم أقف على هذا القول.

قولُهُ : « **قيلَ وبعضُهَا عَنْ أَفْعَل ... إلخ** [(١)] »

جزمَ **الدماميني** وغيرهُ بهذا التَّعليلِ قالَ : « وإنَّما قالوا في (ثُعَل) أنَّهُ معدولٌ عَنْ (أَثْعَل) لا عَنْ (ثاعِل)؛ لأنَّ (ثاعلًا) غيرُ مستعملٍ و (أثعلُ) مستعملٌ . في **الصِّحاحِ** : « (ثَعَلَ) –بالتَّحريكِ– زوائدُ في الاسنانِ واختلافُ منابتِهَا. رجلٌ أثعلٌ وامرأةٌ ثعْلاءُ . وربما قالوا: أثعلَ القومُ علينا، إذا خالفوا.انتهى[(٢)]». وثعل أبو حيٍّ مِنْ طيءٍ[(٣)]». انتهى[(٤)]. **دم**[(٥)].

قولُهُ : « **وإنَّما جُعِلَ هذا النَّوعُ معدولًا ... إلخ** » .

وإنَّما قُدِّرَ العدلُ دونَ غيرِهِ لإمكانهِ دونَ غيرِهِ . **دم** [(٦)].

---

(١) قال الأشموني ٣ /١٦٢ : ((الثاني: علم المذكر والمعدول إلى فعل نحو: عُمَرْ وزُفَرْ وزُحَل ومُضَر وثُعَل وهُبَل وجُشَم وقُثَم وجُمَح وقُزَح ودُلَف؛ فعمر: معدولٌ عن عامر، وزفر: معدولٌ عن زافر، وكذا باقيها، **قيلَ وبعضُهَا عن أَفْعَل** وهو ثُعَل، وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريًا من سائر الموانع، **وإنَّما جُعِلَ هذا النَّوعُ معدولًا** لأمرين؛ أحدهما: أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا، وكذا باقيها، وذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل "عامر" لتوهم أنه صفة. **فإنْ وردَ فُعَل مصروفًا** وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية. فإن وجد في فُعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا، نحو: "طَوَى" فإن منعه للتأنيث والعلمية، **ونحو "ثُبَل"** اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة؛ إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره. **ويلتحقُ بهذا النَّوعِ** ما جعل علمًا من المعدول إلى فُعَل في النداء كغُدَر وفُسَق فحكمه **حُكْمُ "عُمَر"**.قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف؛ **لأنَّ عدلَهُ محقَّقٌ** وعدل "عمر" مقدَّر، اهـ. وهو مذهب سيبويه، وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه)) .

(٢) ينظر : (ثعل) ٤ / ١٦٤٦ .

(٣) وهو ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء بن أدد أخو نبهان . ينظر : جمهرة أنساب العرب (٤٠٠) .

(٤) هذه العبارة من تتمة النقل عن الصحاح فكان الأولى أن يجعل عبارة انتهى بعد كلمة (طيء) . ينظر : الصحاح ٤ / ١٦٤٦ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٩ / أ .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

قولُهُ : « **فإنْ وردَ (فُعَلْ) مصروفًا ... إلخ** » .

ومَا لم يُسمَع صرفُهُ ولا عَدمُهُ **فسيبويه**(١) يصرِفُهُ حملاً على الأصلِ في الأسماءِ، وغيرهُ يمنعُ صرفَهُ حملاً على الغالبِ في (فُعَلْ) علماً، وليسَ بجيِّدٍ. قالَهُ **الخضراوي**(٢). **تصريح**(٣).

قولُهُ : « **ونحو : تُتَل** » .

مِنْ أسماءِ أعلامِ التترك . **سيوطي** (٤).

قولُهُ : « **ويلتحقُ بهذا النَّوعِ** » .

أي : الثَّاني .

قولُهُ : « **حكمُ عُمَرَ** » .

فإنْ نكِّرَ زالَ المنعُ . **سيوطي** (٥) .

قولُهُ : « **لأنَّ عدلَهُ متحقِّقٌ** »(٦).

فـ(غدرٌ) معدولٌ عَنْ (غادِر) و (فسقٌ) عَنْ (فاسق) ، وهذا محقَّقٌ له قبلَ التَّسميةِ، وأمَّا بعدَها فبقيَ لفظُ المعدولِ على ماهوَ عليهِ فاعتبر، فمانعةُ العلميَّة وبقاءُ لفظِ العدلِ. **دم** (٧).

---

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر رأي الخضراوي في الهمع ١/ ١٠٤.

والخضراوي : هو أبو عبد الله، محمد بن يحي بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان إمامًا في العربية، أخذ عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، وعنه أخذ الشلوبين. له مصنفات، منها: فصل المقال في أبنيةالأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور، توفي بتونس في جمادى الآخرة ٦٤٦هـ. ينظر : البلغة (١٧٦) ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٧ .

(٣) ينظر : ٢ / ٣٤٥ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ١ / ١٠٤ .

(٥) ينظر : المرجع السابق ١ / ١٠٥ .

(٦) في المطبوع (محقق) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٨ / ب .

قولُهُ : « **سَحرُ يومٍ بعينهِ** » [١].

شاملٌ لأيِّ يومٍ كانَ ولو كانَ مِنْ سنةٍ متقدِّمةٍ كأنْ يريدَ[بسحر][٢] في سنةِ تسعينَ سحرُ أوَّلِ محرَّمٍ مِنْ سنةِ ثمانينَ .**سم** [٣].

قولُهُ : « **نحو : " جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ "** » .

في مبحثِ (إذًا) مِنْ **المغني** : « وعملُ العاملِ في ظرفي زمانٍ يجوزُ إذا كانَ أحدُهُمَا أعمَّ، نحو : " آتيكَ يومَ الجمعةِ سحرَ " » . انتهى[٤]. قالَ **الدماميني** : « ليسَ بينَ السَّحرِ واليومِ عمومٌ وخصوصٌ؛ لأنَّ السَّحرَ هوَ الوقتُ الواقعُ قبلَ الفجرِ بقليلٍ، واليومُ هوَ ما بينَ طلوعِ الشمسِ وغروبِهَا، أو ما بينَ الفجرِ والغروبِ، فليسَ شيءٌ منهمَا بصادقٍ على شيءٍ مَنْ الآخرِ، إلَّا أنْ يقالَ : أطلقَ السَّحرَ على أوَّلِ الفجرِ لقربِهِ منهُ مِنْ إطلاقِ أحدِ المتجاورينِ على الآخرِ، فيكونُ المرادُ : « في جزءٍ مِنْ يومِ الجمعةِ سحرٍ »، ولاشكَّ أنَّ يومَ الجمعةِ أعمُّ مِنْ سحرِهِ » . انتهى[٥] .

قولُهُ : « **فَعنْ اللَّفظِ بأَلْ** » .

أي : لأنَّهُ اسمُ جنسٍ أريدَ بهِ معينٍ فلا بدَّ أنْ يكونَ إمَّا معَ الإضافةِ أو اللَّامِ، وقد انتفى الأوَّلُ فتعينَ الثَّاني ، ولقائلٍ أنْ يقولَ : كلٌّ مِنْ الإضافةِ وأَلْ مفقودٌ فلمَ حكمتَ بأنَّهُ معدولٌ عَنْ ذي اللَّامِ دونَ المضافِ ؟ والجوابُ: أنَّ هذا التَّعريفَ[٦] يحصلُ بأخصر

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٦٣ : ((الثالثُ: سَحَر إذا أريدَ بهِ **سَحَرُ يومٍ بعينِه**؛ فالأصلُ أن يعرف بـ"أل" أو بالإضافة، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذٍ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو: "**جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ**" والمانع له من الصرف العدل والتعريف: أمَّا العدلُ **فعن اللَّفظِ بـ"أَلْ"** فإنه كان الأصل أن يعرف بها، وأما التعريف **فقيلَ: بالعلميَّة**؛ لأنه جعل علمًا لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل، وقيل بشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور، وقوله هنا والتعريف يومئ إليه إذ لم يقل والعلمية، وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبني **لتضمُّنِه** معنى حرف التعريف)) .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من كلام ابن قاسم .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧٢ / أ .

(٤) ينظر : ١ / ١٣١ .

(٥) ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ١ / ٣٦٣ .

(٦) وهو التعريف بأل .

مِنْ التَّعريفِ الإضافيِّ، والضَّرورةُ داعيةٌ إلى اعتبارِ التَّعريفِ ومعَهَا إنما يُرتكَبُ قدرُ الحاجةِ، واعلمْ أنَّ هذا العدلَ تحقيقيٌّ لا تقديريٌّ لما تقدَّمَ [١]. **حفيد**[٢].

قولُهُ : « **فقيلَ بالعلميَّةِ** » .

أي: الشَّخصيَّةِ. **حفيد**[٣]، ويلزمُ عليهِ أنَّهُ وضعَ لكلِّ سحرٍ معينٍ مِنْ أسحارِ الأسبوعِ بعينِهِ بأوضاعَ متعددة بِعَدِّها، وألَّا يتصورَ عدلُهُ عمَّا فيهِ « أَلْ »؛ لأنَّ العلمَ ليسَ حقُّهُ أنْ يستعملَ بأَلْ، بل حقُّهُ ألَّا يستعملَ بها وقد يقالُ : أنَّ علميَّتهُ طارئةٌ فهوَ في الأصلِ اسمُ جنسٍ، ثُمَّ استعملَ في كلِّ سحرٍ بعينِهِ فتحقَّقَ العدلُ، ثُمَّ جُعلَ علماً، فالعدلُ باعتبارِ ما كانَ قبلَ العلميَّةِ وفيهِ بعدُ نظرٍ. **ب** [٤] .

قولُهُ : « **لتضمُّنهِ ... إلخ** » .

الفرقُ بينَ التَّضمينِ والعدلِ[٥] : أنَّ التَّضمينَ استعمالُ الكلمةِ في معناهَا الأصليِّ مزيداً عليهِ معنًى آخرَ، والعدلُ تغييرُ صيغةِ اللَّفظِ معَ بقاءِ معناهُ فـ(سَحَرْ) المذكورُ عندَ الجمهورِ مغيَّرٌ عَنْ لفظِ (السَّحرِ) مِنْ غيرِ تغييرٍ لمعناهُ ، وعندَ **صَدْرِ الأفاضلِ**[٦] واردٌ على صيغتهِ الأصليةِ ومعناهَا وهوَ التَّنكيرُ مزيداً عليهِ معنى حرفِ التَّعريفِ . **تصريح** [٧].

---

(١) من كون أن عدل (سحر) يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرَّف بأل بخلاف التقديري فإنه لا دليل عليه إلا منع الصرف . ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ٣ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٩ .

(٣) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٨ . ويعني به أنه من العلم الشخصي لا الجنسي .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٨ / ب .

(٥) هذا الفرق ذكره ابن الناظم . ينظر : شرحه (٤٦٧) .

(٦) ينظر : رأيه في شرح الرضي ١ / ١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٩، همع الهوامع ١ / ١٠٦،١٠٧.
وصدر الأفاضل هو : القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل: عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم. ولد في شعبان سنة (٥٥٥ هـ) قرأ على الزمخشري ، والموفق خطيب خوارزم ، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية . صنف : شرح المفصل للزمخشري ، وشرح المقامات، وشرح الأنموذج ، والمحصل في البيان ، والسر في الإعراب . مات في خوارزم بعد أن قتله التتار سنة (٦١٧) . ينظر : إنباه الرواة ٤ / ٢١٠ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٥٢ ، والأعلام ٥ / ١٧٥ .

(٧) ينظر : ٢ / ٣٤٣ .

قولُهُ : « **لكانَ جائزَ الإعرابِ** » [١].

أي : إذا أضيفَ إلى جملةٍ، واللَّازمُ باطلٌ عندَ **صدرِ الأفاضلِ**؛ لأنَّهُ مبنيٌّ عندَهُ مطلقاً [٢].

ز [٣] .

قولُهُ : « **في الرَّفعِ غيرُ منصرفٍ** » [٤].

كقولِهِ [٥] :

اعتصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عنَّ بأسٌ وتناسَ الذي تضمَّنَ أمسُ

سق [٦] .

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٦٤ : ((الثالث: أنه لو كان مبنيًّا **لكانَ جائزَ الإعرابِ** جوازَ إعرابِ "حين" في قوله:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المشِيب عَلَى الصِّبَا ... "فقلتُ ألما أصحُ والشيبُ وازعُ)) .

(٢) ينظر : رأيه في شرح الرضي ١ / ١١٧، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٧٩، همع الهوامع ١ / ١٠٦،١٠٧.

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٤٠ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ١٦٤ : ((تنبيه: نظيرُ سَحَر في امتناعه من الصرف أَمْس عند بني تميم؛ فإن منهم من يعربه **في الرفعِ غيرَ منصرفٍ** ويبنيه على الكسرِ في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافًا لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر، وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بـ"مذ" أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد **بقولِ الرَّاجزِ**:

إنِّي رَأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا عجائز مثلَ السَّعالي خمسًا

يأكُلْنَ ما في رحْلِهِنَّ همسَا لا تراكَ اللهُ لهنَّ ضِرسَا

(٥) البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٠٧؛ وهو من شواهد :أوضح المسالك ٤ / ١٣٣، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩.

(٦) حاشية يس على القطر ١ / ٥٤ .

قولُهُ : « **بقولِ الرَّاجزِ ... إلخ** » [١].

زعمَ بعضُهُم أنَّ (أمساً) فيهِ فعلٌ ماضٍ وفاعلُهُ مستترٌ والتَّقديرُ (أمسى المساءُ) . **قطر**[٢]. **مصنف** [٣].

قولُهُ : « **فتحُ إعرابٍ** » [٤] .

نائبٌ عَنْ الكسرةِ .

قولُهُ : « **ولا خلافَ في إعرابِ " أمس " ... إلخ** » [٥] .

فيهِ نظرٌ؛ فإنَّ مِنْ العربِ مَنْ يستصحبُ البناءَ معَ أَلْ كقولِهِ[٦] :

وإنِّي وقفتُ اليومَ والأمسَ قبلَهُ ببابكَ حتَّى كادتِ الشمسُ تغربُ

بكسرِ السِّينِ وهوَ في موضعِ نصبٍ عطفاً على (اليوم) ، وخرِّجَ على أنَّ أَلْ زائدةٌ لغيرِ تعريفٍ واستصحبَ معنى المعرفةِ فاستديمَ البناءُ، أو تكونُ هيَ المعرفةُ وجُرَّ على إضمارِ الباءِ، فالكسرُ إعرابٌ لا بناءٌ **سق** [٧].

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/ ١٠٨ وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٢٤٨، وشرح المفصل ٤/ ١٠٦، ١٠٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٥ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩ .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى لابن هشام (١٩) .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٨١ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ١٦٥ : ((قال في شرح التسهيل: ومدّعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في "أمسَا" **فتحُ إعرابٍ**، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه)) .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٦٦ : ((وأجاز الخليل في "لقيته أمس" أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء و"أل"، فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: **ولا خلافَ في إعرابِ "أمس"** إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام، **أو نكِّر، أو صغِّر**، أو كُسِر)) .

(٦) البيت لنصيب بن رباح كما في لسان العرب ٦ / ٨، وهو من شواهد: الخصائص ٣/٥٩، وشرح ابن عقيل ١/١٧٩، والهمع ٢ / ١٩٠ .

(٧) حاشية يس على القطر ١ / ٥٤ ، ٥٥ .

قولُهُ : « **أو نُكِّرَ** » .

أي : أريدَ بهِ يومٌ مِنْ الأيامِ الماضيةِ مبهمٌ كمَا في **التَّوضيح**[١]، بقيَ ما إذا أريدَ بهِ معينٌ مِنْ الأيامِ الماضيةِ كأنْ يرادَ بهِ اليومَ الذي يليهِ أوَّلُ الشَّهرِ الماضي، ولا يبعدُ أنْ يكونَ حكمُهُ حينئذٍ حكمُ ما لو أريدَ بهِ اليومُ الذي يليهِ يومُكَ ويكونُ التقييدُ باليومِ الذي يليهِ (يومك)؛ لأنَّهُ الغالبُ في إرادةِ المعنى. **سم**[٢]، وربَّما يشيرُ إلى ذلكَ قولُ **التَّوضيحِ** : « مبهمٌ »

قولُهُ : « **أو صُغِّرَ** » .

صريحٌ في أنَّ (أمس) يصغَّرُ ، لكنْ نصَّ **سيبويهِ** وغيرُهُ على أنَّهُ لا يُصغَّرُ[٣]، وكذا (غدًا) استغناءً بتصغيرِ ما هوَ أشدُّ تمكناً وهوَ اليومُ واللَّيلةُ قالَهُ **أبوحيَّان**[٤]، وأجيبَ بأنَّ **المبرّد** ذكرَ أنَّهُ يصغَّرُ[٥]، وكذا (**ابنُ برهانٍ**)[٦]. **سق**[٧].

قولُهُ : « **فَعَالِ** » [٨].

بفتحِ أوَّلِهِ .

قولُهُ : « **علمًا** » .

خرجَ غيرُ العلمِ .

---

(١) ينظر : ٤ / ١٣٥ .

(٢) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧٢ / ب .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٨٣ .

(٤) ينظر رأيه في الهمع ٢ / ١٩٢ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣ / ١٧٣ .

(٦) كذا في جميع النسخ وفي الهمع تصحيف إلى (الدهان) . ينظر : الهمع ٢ / ١٩٢ .

(٧) ينظر : حاشية يس على القطر ١ / ٥٤ .

(٨) قال الناظم (٥٦) :

وابنِ على الكسرِ **فعالِ علمًا** مؤنّثاً وهوَ نظيرُ **جُشَما**

قولُهُ : « **مطلقًا** » [١] .

أي : سواءٌ ختمَ بالرَّاءِ أم لا .

قولُهُ : « **لشبهِهِ بنزالِ** » .

لا ينافي ما سبقَ مِنْ حصرِ سببِ البناءِ في شبهِ الحرفِ؛ لأنَّ الشَّبهَ بالحرفِ صادقٌ بالواسطةِ كما هنا وبدونها . **سق** [٢].

قولُهُ : « **وقيلَ لتوالي العِلل** » .

أي : العلميَّةُ والتَّأنيثُ والعدلُ، وردَّ بأنَّ (أذربيجان) فيهِ خمسةُ أسبابٍ وهوَ معَ ذلكَ معربٌ .**حفيد** [٣]، ويجابُ بأنَّهم نبَّهُوا بإعرابِهِ على أنَّ اجتماعَ الأسبابِ مجوِّزٌ للبناءِ لا موجِبٌ. **ب**[٤] .

قولُهُ : « **حذامِ** » [٥] .

معدولٌ عَنْ (حاذِمَة) وأصلُهُ مَنْ الحَذْمِ وهوَ القَطْعُ . **دنوشري** [٦].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٦٦ : ((" وَابنِ عَلى الكسرِ **فَعَالِ عَلَما** مُؤنثا" أي **مطلقًا** في لغة الحجازيين **لشبهِهِ بنزالِ** وزنا وتعريفًا وتأنيثًا وعدلا، وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث، قال الربعي، **وقيلَ لتوالي العِللِ** وليس بعد منع الصرف إلا البناء، قاله المبرد، والأول هو المشهور: تقولُ هذهِ **حذامِ** ووبارِ، ورأيتُ حذامِ ووبارِ، ومررتُ بحذامِ ووبارِ)) .

(٢) ينظر : حاشية يس القطر ١ / ٥٣ .

(٣) ينظر : حاشية الحفيد ٢ / ١١٩ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ١٩٩ / أ .

(٥) البيت بتمامه :

إذَا قَالَتْ **حذَامِ** فَصَدِّقُوهَا فَإنَّ القَولَ مَا قَالَتْ **حَذَامِ**

البيت قيل : للجيم بن صعب كما في شرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وقيل لوشيم بن طارق كما في لسان العرب ٢ / ٩٩ " نصت " وهو من شواهد :شرح المفصل ٤/ ٦٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٣١، ومغني اللبيب ١/ ٢٢٠، والخصائص ٢/ ١٧٨، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٥ .

(٦) لم أعثر على هذا القول .

قولُهُ : « **جُشَمَا** [١] » [٢].

معدولٌ عَنْ (جاشمة)، وجُشَم : اسمُ رجلٍ يقالُ : جشمَ الشيءُ، أي : عظمَ، فهو : جشيمٌ وجشَّامٌ . **سم** [٣].

قولُهُ : « **وهذا رأيُ سيبويهِ** » [٤] .

وهوَ مقتضَى كلامُ المصنِّفِ لقولِهِ : (وهوَ نظيرُ جشما) .

قولُهُ : « **وقالَ المبرِّدُ للعلميَّةِ والتَّأنيثِ** » [٥].

قيلَ : هوَ الظَّاهِرُ ؛ لأنَّ العدلَ مقدَّرٌ والتَّأنيثُ محقَّقٌ ، وأجابَ **الدماميني** [٦]وغيرُهُ : بأنَّ الغالبَ على الأعلامِ أنْ تكونَ منقولةً، فلذا جعلَهَا سيبويهِ منقولةً عَنْ (فاعلة) المنقولةُ عَنْ الصِّفةِ، وعلى مذهبِ المبرِّدِ تكونُ مرتجلةً، **والجاميُّ** [٧] وغيرُهُ بأنَّ سيبويهِ لمَّا وجدَ فيهَا اعتبارُ العدلِ مِنْ غيرِ نزاعٍ إذا بنيت وذلكَ فيما ختمَ بالرَّاءِ ليحصلَ سببُ البناءِ؛ إذ السببانِ لا يوجبانهِ وقد وافقَ المبرِّدَ في هذهِ الحالةِ على اعتبارِ العدلِ فيمَا لم يختم بالرَّاءِ للحملِ على النَّظائرِ لا لتحصيلِ سببِ منعِ الصَّرفِ، **وابن قاسم**[٨] : « بأنَّ العدلَ سابقٌ على التَّأنيثِ والسَّبقُ مِنْ أسبابِ التَّرجيحِ » .

---

(١) ينظر : لسان العرب (جشم) ١٢ / ١٠٠ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٦٧ : (("وهْوَ نَظِيرُ **جُشَمَا**" وعمر وزفر "عِند تميمٍ" أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن "فاعلة"، **وهذا رأيُ سيبويهِ. وقالَ المبرِّدُ: للعلميَّةِ والتَّأنيثِ** المعنويِّ كزينب، وهو أقوى على ما لا يخفى.

وهذا فيما ليس آخره راء: فأمَّا **نحو وبَارٍ وظَفارٍ وسَفارٍ** فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز **لأنَّ لغتَهُم الإمالةُ**، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت **وقد جمعَ الأعشَى** بين اللغتينِ في قوله :

ألم تروا إرمًا وعادًا ... أودَى بها الليلُ والنهارُ

ومرَّ دهرٌ على وبارِ ... فهلكتْ جهرةً وبارُ)) .

(٣) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧٢ / ب .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٢٧٧ .

(٥) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٧٣ – ٣٧٥ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٩ / أ .

(٧) ينظر : الفوائد الضيائية ١ / ١٠٩ .

(٨) ينظر : حاشية ابن قاسم على ابن الناظم ٢٧٣ / أ .

قولُهُ : « **نحو: " وبَارِ [وظَفارِ وسَفَارِ]**[١]" » .

معدولٌ عَنْ (وابرة) وهوَ اسمٌ لأرضٍ كانت لعادٍ[٢]، وظُفارٍ معدولٌ عَنْ (ظافِرة) وهوَ اسمُ مدينةٍ[٣]، و (سَفارِ) معدولٌ عَنْ (سَافرة) وهوَ اسمُ ماءٍ[٤]. **دنوشري**. [٥]

قولُهُ : « **لأنَّ لغتَهُم الإمالةُ ... إلخ** » .

أي : لغةُ جميعِهم كما صرَّحُوا بهِ، وحينئذٍ لا يطابقُ تعبيرُهُ بالأكثرِ، ثُمَّ الإمالةُ لا توجبُ بناءً ما لم يوجد فيهِ سببُ البناءِ، فإنْ كانَ للبناءِ سببٌ عندهُم فهوَ المقتضِي لهُ وإلَّا فلا يصحُّ البناءُ . **سق**[٦] .

قولُهُ : « **وقد جمعَ الأعشَى ... إلخ** » .

فيهِ إشكالٌ؛ لأنَّ الأعشَى إنْ كانَ غيرَ تميميٍّ فليسَ عندَهُ إلَّا البناءُ على الكسرِ، وكذا إنْ كانَ مَنْ أكثرِ بني تميمٍ، وإنْ كانَ مِنْ القليلِ فليسَ عندَهُ إلَّا الإعرابُ، وقولُ بعضِهِم[٧] : يجوزُ للعربيِّ أنْ يتكلَّمَ بغيرِ لغتِهِ مردودٌ[٨]. **دنوشري**.[٩]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) ينظر : معجم البلدان ٥ / ٣٥٦ .

(٣) ينظر : معجم البلدان ٤ / ٦٠ .

(٤) ينظر : معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ٣ / ٧٣٩ .

(٥) لم أعثر على هذا القول .

(٦) ينظر : حاشية يس على القطر ١ / ٥٣ .

(٧) وهو أحمد الغنيمي . ينظر : حاشية يس على الألفية (٢٢٠) .

(٨) يرى الشيخ يس العليمي خلاف ذلك حيث يقول في حاشيته على التصريح ٤ / ١٠٦ : ((والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك في حواشي الألفية ...)) . ينظر : حاشية يس على الألفية (٢٢٠) .

(٩) ينظر : حاشية يس على التصريح ٤ / ١٠٦ .

قولُهُ : « **ومرَّ دهرٌ ... إلخ** » [١] .

قالَ في **شرحِ الشُّذورِ** : وقيلَ أنَّ (وبارِ) الثَّاني ليسَ باسمٍ كـ(وبارِ) الذي في حشوِ البيتِ، بل الواوُ عاطفةٌ وما بعدَهَا فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، والجملةُ معطوفةٌ على قولِهِ : (هلكت)، وقالَ: أولًا(هلكتْ) بالتَّأنيثِ على معنى القبيلةِ، وثانيًا (باروا) بالتَّذكيرِ على معنى الحيِّ وعلى هذا القولِ فيكتبُ (بارُوا) بالواوِ والألفِ كما يكتبُ (سَارُوا) [٢]. **سق** [٣].

قولُهُ : « **معدولةٌ عَنْ مؤنَّثٍ** »[٤] .

إمَّا مصدرٌ كمَا في الأنواعِ الثَّلاثةِ الأوَلِ، أو عَنْ وصفٍ كمَا في النَّوعينِ الأخيرينِ، وهذا يفيدُ أنَّ (نزالِ) معدولٌ عَنْ (النَّزلةِ)كمَا قالَ **المبرِّدُ**[٥]، لا عَنْ (انزلْ)كمَا يقولُ الجمهورُ[٦]، **وعبدالقاهرِ**[٧] يرى أنَّهُ معدولٌ عَنْ (انزلي)، وقد يحتملهُ كلامُ الشَّارحِ **.دم**[٨].

---

(١) البيت بتمامه :

ومرَّ دهرٌ على وبارِ فهلكتْ جهرةٌ وبارُ

البيت للأعشى في ديوانه (٣٣١) "وفيه "حد" مكان "دهر" وهو من شواهد :الكتاب ٣/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٣/ ٥٠، والمقرب ١/ ٢٨٢، وأوضح المسالك ٤/ ١٣٠، ٣٧٦، والمقاصد النحوية ٣/٣٢٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

(٢) ينظر : (١٢٦) .

(٣) ينظر : حاشية يس على القطر ١ / ٥٣ .

(٤) قال الأشموني ٣ / ١٦٨ : ((الثاني: فعالِ يكون معدولًا وغيرَ معدولٍ: فالمعدولُ إمَّا علمٌ مؤنثٌ كحذامِ وتقدم حكمه، وإمَّا أمر نحو نزالِ، وإما مصدرٌ نحو حماد، وإمَّا حالٌ نحو:

وذكرتُ مِنْ لبنِ المحلِّقِ شربةً وَالخَيلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

وإمَّا صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق للمنية، وإما صفة ملازمة للنداء نحو فساق، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر **معدولةٌ عن مؤنَّثٍ**، فإنْ سمِّي ببعضها مذكر فهو **كعَنَاقِ** ، وقد يجعلُ **كصَبَاحِ** ، وإنْ سمِّي به مؤنث فهو **كحَذَامِ** ، **ولا يجوزُ البناءُ** خلافًا لابن بابشاذ، وغير المعدول يكون اسمًا كجناح، ومصدرًا نحو ذهاب، وصفة نحو: جواد، وجنسًا، نحو: سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكرا انصرف قولا واحدًا إلا **ما كانَ مؤنثًا** كعناق)) .

(٥) ينظر : المقتضب ٣ / ٣٦٨ ، والكامل ٢ / ٥٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٤٧ .

(٧) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٢ / ١٠١٩ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٩ / أ .

قولُهُ : ((**كـ" عَنَاقِ "** [١])) .

فيعربُ، ويمنعُ الصَّرفُ .

قولُهُ : ((**كـ" صَبَاحِ "**)) .

فيعربُ ويُصرَفُ .

قولُهُ : ((**كـ" حَذامِ "**)) [٢] .

فتبنيهِ على لغةِ الحجازِ، وتعربُهُ غيرُ منصرفٍ عندَ تميمٍ، وإنْ كانَ آخرُهُ راءً فعلى ما تقدَّمَ أيضاً نحو : ((حذارِ ويسارِ)) . **دم** [٣] .

قولُهُ : ((**ولا يجوزُ البناءُ**)) .

أي : فيما سُمِّيَ بهِ مذكرٌ . **دم** [٤] .

قولُهُ : ((**إلَّا ما كانَ مؤنثًا**)) .

كـ(عَناق) . **دم** [٥] .

قولُهُ : ((**وكلُّ معدولٍ ... إلخ**)) [٦].

حاصِلُ ما فُرِّقَ بهِ بينَ ما يبقى فيهِ العدلُ بعدَ التَّسميةِ، وما يزولُ عنهُ بعدَهَا أنَّ الأوَّلَ فيهِ ما يشعرُ بالعدلِ، وهو تغييرُ الحركاتِ بخلافِ الثَّاني . ز .[١]

---

(١) العناق : هِيَ الأُنثى مِنْ أَولاد الْمَعَزِ مَا لَمْ يَتِمَّ لَهُ سَنَةٌ . ينظر : لسان العرب ١٠ / ٢٧٥ .

(٢) اسم امرأة وَهِيَ بنتُ العَتِيكِ بْنِ أَسْلَم بْنِ يَذْكُرَ بْنِ عَنزَة . ينظر : لسان العرب ٢ / ٩٩ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٩ /ب.

(٤) ينظر : المرجع السابق ٣٣٩ / أ .

(٥) ينظر : المرجع السابق .

(٦) قال الأشموني ٣ / ١٦٩ : ((قال في شرح الكافية: **وكلُّ معدولٍ** سمي به فعدله باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددًا كان أو غيره، هذا هو مذهب سيبويه، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ، وقوله " ما لم يقل، وإلى هذا أشرت بقولي:

وعَدْلُ غَيرِ سَحَرٍ وَأَمْسِ فِي تَسْمَيَةٍ تَعْرِضُ غَيرُ مُنْتَفِي)) .

ينظر : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٨٢ .

قولُهُ : « **فمَنْ صرَفَ " أَحْمَر "** » [٢] .

أي : إذا نُكِّرَ .

قولُهُ : « **وما يكونُ منهُ منقوصًا ... إلخ** » [٣].

فلو سمَّيتَ بـ(يرمي ويقضِي) أعللتهُ إعلالَ (جوارٍ) ، ولو سمَّيتَ بـ(يغزُو ويدعُو) رجعتَ بالواوِ للياءِ ثُمَّ أجريتهُ مجرَى جوارٍ، وتقولُ في النَّصبِ : « رأيت يرمِي ويغزِي » قالهُ بعضُهم، ووجهُ الرُّجوعِ بالواوِ للياءِ ما ثبتَ أنَّ الأسماءَ المتمكنةَ ليسَ فيها ما آخرهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ، فتقلبُ الواوُ ياءً ويكسرُ ما قبلَها. وإذا سمَّيتَ بـ(يرمِي) مَنْ لم يرمِ رددتَ إليهِ ما حذفَ منهُ ومنعتهُ مِنْ الصَّرفِ، فتقولُ : « هذا يرمي ومررت بيرمِي » التنوينُ للعوضِ، « ورأيتُ يرمي »، وإذا سمَّيتَ بـ(يغزُو) مَنْ لم يغزُ قلتَ : « هذا يغزُو، ومررتُ بيغزُو ، ورأيتُ يغزي » إلَّا أنَّ هذا تردُّ إليهِ الواوُ وتقلبُ ياءً لما تقدَّمَ ثُمَّ يستعملُ استعمالَ جوارٍ . **سم** [٤].

---

(١) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٤٢ .

(٢) قال الأشموني ٣ / ١٧٠ : ((وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب؛ الأول: منع الصرف وهو الصحيح، والثاني: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط، قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه، والثالث إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري، والرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه، قاله الفارسي في بعض كتبه. وأما المعدول إلى فعال أو مفعل **فمَنْ صرفَ أَحْمَر** بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية)) .

(٣) قال الناظم (٥٧) :

وَمَا يكونُ مِنْهُ مَنقوصًا ففي إعرابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يَقتفي

(٤) ينظر : حاشية اين قاسم على ابن الناظم ٢٧٣ / ب .

قولُهُ : « **مِنْ الأسماءِ ... إلخ** » [١].

يشيرُ إلى أنَّ الهاءَ في (منهُ) لما لا ينصرِفُ .

قولُهُ : « **لما حملَ عليهِ المراديُّ ... إلخ** » .

حيثُ حملَ كلامَ المصنِّفِ على المنقوصِ العَلمِ[٢] .

قولُهُ : « **للوصفِ والوزنِ** » .

فإنْ قلتَ : قد زالَ بالتَّصغيرِ وزنُ الفعلِ ، قلتُ : ممنوعٌ فإنَّ (أَعْيَمْ – أعيمي) بوزنِ (أبيطر– تبيطر) وهوَ معتبرٌ ، لا خصوصُ وزنِ (أفعل) ، وإنْ تقدَّمَ في كلامِ النَّاظمِ ما يُوهِمُ خلافَهُ . ز . [٣]

قولُهُ : « **وذهبَ يونسُ**[٤] **... إلخ** » .

يمكنُ الفرقُ مِنْ جهةِ المعنى على قولِهم بخفةِ العلمِ فاحتملت الحركةُ على الياءِ. **سم** [٥].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٧١ : ((يعني أن ما كان منقوصًا **مِنْ الأسماءِ** التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي قبلها فإنه يجري مجرى جوار وغواش، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعًا وجرا فلا وجه **لما حمَلَ عليهِ المراديُّ** كلامَ الناظمِ من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة، لأن حكم المنقوص فيهما واحد: فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعمى، فإنه غير منصرف **للوصفِ والوزنِ**، ... ، ومثاله في التعريف "قاض" اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية و"يعيل" تصغير يعلى و"يرم" مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة، **وذهب يونس** وعيسى بن عمر والكسائي إلى نحو "قاض" اسم امرأة، و"يعيل، ويرم" يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون "هذا يعيلى، ويرمي، وقاضي، ورأيت يعيلي ويرمي وقاضي، ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي")) .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٨ .

(٣) ينظر : الدرر السنية ٢ / ٨٤٤ .

(٤) ينظر رأيه في الكتاب ٣ / ٣١٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ .

(٥) ينظر : حاشية اين قاسم على ابن الناظم ٢٧٤ / أ .

قولُهُ : « **خَلَقًا** [١] » [٢].

بفتحِ الخاءِ واللَّامِ : عتيقاً جِدًّا، و (مقلوليًا) :بفتحِ الميمِ : متجافيًا منكمشًا . **تصريح** [٣].

قولُهُ : « **ولكنَّ عبدَاللهِ ... إلخ** » [٤] .

صَدْرُهُ :

ولو كانَ عبدُاللهِ مَوْلىً هَجَوْتُهُ [٥] ... ...

والشَّاهدُ في (مُواليًا) حيثُ أَظْهرَ الفتحةَ في حالةِ الجرِ ضرورةً، وكانَ القياسُ أنْ يقولَ : (مولى موالٍ) على حدِّ ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ۝١ وَلَيَالٍ ﴾ [٦] . **تصريح** [٧].

قولُهُ : « **ولاضطرارٍ ... إلخ** » [٨] .

لأنَّ الضرورةَ تجيزُ ردَّ الشيءِ إلى أصلِهِ، وأصلُ الأسماءِ الصَّرفِ . **دم** [٩].

---

(١) ينظر : لسان العرب ١٠ / ٩١ .

(٢) البيت بتمامه :

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيلِيا لَمَّا رَأَتْنِي **خَلَقًا** مُقلوليًا

الرجز للفرزدق في الدرر ١/ ١٠٢، وهو من شواهد : الكتاب ٣/ ٣١٥، والمقتضب ١/ ١٤٢، والممتع في التصريف ٢/ ٧٥٥، والخصائص ١/ ٦، والمقاصد النحوية ٣٢٧/٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٣٦.

(٣) ينظر : ٢ / ٣٥٥ .

(٤) تمام عجزه :

... ... وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَولَى مَوَالِيًا

البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٣٣٥، ٢٣٩؛ وهو من شواهد : الكتاب ٣١٣/٣، والمقتضب ١/ ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١؛ وشرح المفصل ١/ ٦٤، والمقاصد النحوية ٣٣٩/٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩ .

(٥) الرواية الموجودة (فلو كان عبدالله مولى هجوته) .

(٦) سورة الفجر (١ ، ٢) .

(٧) ينظر : ٢ / ٣٥٥ .

(٨) قال الناظم (٥٧) :

ولاضطرارٍ، أو **تناسبِ صرفِ** **ذو المنعِ** والمصروفِ قد لا ينصرفْ

(٩) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / أ .

قولُهُ : « **أو تناسبِ** » .

وهو قسمانِ : تناسبٌ لكلماتٍ منصرفةٍ انضمَّ إليهَا غيرُ منصرفةٍ نحو : ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلَا﴾[١]، وتناسبٌ في رؤسِ الآي كـ﴿ قَوَارِيرَاْ ﴾[٢]، الأوَّل فإنَّهُ رأسُ آيةٍ، ورؤسُ الآي في أخواتها في الوقفِ بالألفِ فتناسبُ رؤسَ الآي . **دم** [٣].

قولُهُ : « **صرفِ ذو المنعِ** » .

جوازاً في التناسبِ، ووجوبًا في الاضطرارِ، ففي عطفِهِ التناسبُ على الاضطرارِ إشكالٌ . وأجابَ **الدماميني**: « بأنَّ المرادَ بالجوازِ القدرُ المشتركُ بينَ الواجبِ وغيرِهِ وهوَ الصِّحةُ فكأنَّهُ قالَ : يصحُّ الصَّرفُ للتناسبِ، وعلى الوجوبِ بالنسبةِ للضَّرورةِ »[٤]. انتهى . وبعضهُم حقَّقَ أنَّ الجوازَ على ظاهرِهِ .

قولُهُ : « **ويومَ دخلتُ الخِدْرَ** » [٥].

[الخِدْرُ[٦]] بكسرِ الخاءِ المعجمةِ وسكونِ الدَّالِ : الهودجُ ، وفي **الصِّحاحِ**[٧]: (الخدر)[٨] السَّترُ ، ومعنى : إنَّكَ مُرْجِلِي، أنَّكَ تصيِّرُني راجلةً، أي : ماشيةً، لعَقْرِكَ ظهرَ بعيرِي.[٩]. **تصريح** [١٠].

---

(١) سورة الإنسان (٤) .

(٢) سورة الإنسان (١٥) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / أ .

(٤) ينظر : المرجع السابق .

(٥) البيت بتمامه :

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدرَ عنيزةٍ فقالتْ لك الويلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي

البيت لامرئ القيس في ديوانه (١١) ، وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٥، وهو من شواهد : مغني اللبيب ٢/ ٣٤٣، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦ .

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من (غ و ع) .

(٧) ينظر : (خدر) ٢ / ٦٤٣ .

(٨) في جميع النسخ (الهودج) والصواب ما أثبته نقلاً عن الصحاح .

(٩) في جميع النسخ (بعيرك) والسياق يقتضي ما أثبته .

(١٠) ينظر : ٢ / ٣٥٢ .

قولُهُ : « **وأتاهَا ... إلخ** » [١] .

أي : ناقةَ صالحٍ –عليهِ السَّلامُ– ، وأحيمر : الذي عقرهَا [٢] وكانَ أحمرُ ، والعضبُ : السَّيفُ .ع [٣]، وقولُهُ « كأخي السَّهمِ » مِنْ إضافةِ الملغيِّ إلى المعتبرِ . **دم** [٤] .

قولُهُ : « **[إذ][٥] يزيدُ بقدرِ ما ينقصُ** » .

لأنَّهُ إذا زيدَ فيهِ التنوينُ سقطتِ الألفُ لإلتقاءِ السَّاكنينِ فينقصُ بقدرِ ما زيدَ .

وأجيبَ : بأنَّهُ قد يكونُ فيهِ فائدةٌ بأنْ تلتقي الألفُ معَ ساكنٍ بعدَهُ فيحتاجُ الشاعرُ إلى كسرِ الأوَّلِ لإقامةِ الوزنِ فينوِّنُ ثُمَّ يكسرُ.ومقتضَى هذا أنَّهُ إذا لم يحتج إلى تنوينهُ لم ينوِّن . **مرادي**[٦]، وهوَ مبنيٌّ على أنَّ الضَّرورةَ ما لا مندوحةَ عنهُ لا مطلقَ ما وقعَ في الشِّعرِ.**ب**[٧].

قولُهُ : « **ودنيًا** » [٨].

بالتنوينِ فيهِ الشَّاهدُ، وهوَ معطوفٌ على (جزءًا) [٩] ، والمعنى : « فجاعلٌ منهُ جزءًا لآخرتي، وجاعلٌ منهُ دنيًا » ، وتنفعُ : صفةُ دنيًا . ع [١٠].

---

(١) البيت بتمامه :

وأتاهَا أحيمرٌ كأخِي السَّهـ ـمِ بعضبٍ فقالَ: كوني عقيرا

البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (٣٥) ؛ وهو من شواهد : المقرب ٢/ ٢٠٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٠ .

(٢) ويدعى (قدار بن سالف) .

(٣) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٣٤٠ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / أ .

(٥) في جميع النسخ تصحيف إلى (إن) .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد ٣ / ١٢٢٦ .

(٧) ينظر : حاشية ابن قاسم على الأشموني ٢٠٠ / أ .

(٨) البيت بتمامه :

إني مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ جُزْءًا لآخِرتِي **وَدُنْيَا** تَنْفَعُ

البيت للمثلم بن رياح في شرح ديوان الحماسة (١١٦٠)، وخزانة الأدب ٨/ ٢٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٦.

(٩) – في جميع النسخ تصحيف إلى (أجزاء) .

(١٠) ينظر : المقاصد النحوية ٣ / ٣٧٦ .

قولُهُ : « **ومذهبُ البصريينَ جوازهُ ... إلخ** » [١] .

وممَّا يردُّ قولَ الكوفيينَ قولُ امرئِ القيسِ :

ألا أيُّها اللَّيلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ [٢]

دم [٣].

قولُهُ : « ﴿ **سلاسلا وأغلالاً** ﴾[٤] » .

فـ(سلاسلا) لمَّا ضمَّ إلى الأسماءِ المنصرفةِ حسنَ أنْ يردَّ إلى أصلها وهوَ الصرفُ مراعاةً لتناسبِ الأسماءِ المجتمعةِ، قالَ **ابنُ الحاجبِ**[٥] : « الشيءُ قد يكونُ غيرَ فصيحٍ فيُلجِيءُ إليهِ أمرٌ فيصيرُ فصيحاً، مثالُ ذلكَ : « أنَّ اللهَ بدأَ الخَلْقَ » الفصيحُ (بدأ) بل لا يكادُ يسمعُ (أبدأَ) قالَ تعالى: ﴿ **كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ** ﴾ [٦]، وقالَ: ﴿ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾ [٧] ، ثُمَّ قالَ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ [٨]، فجاءَ رباعيًّاً (فصيحاً) [٩] لما حسّنهُ مِنْ التَّناسبِ بغيرِهِ، وهوَ قولُهُ تعالى:﴿يُعِيدُهُ﴾ ، وكذلك مَا نحنُ بصددِهِ مِنْ قولِهِ: ﴿ سلاسلا وأغلالًا ﴾ . **دم** [١٠].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٧٤ : ((وثانيهما: أفعل من، منع الكوفيون صرفه للضرورة ، قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما، **ومذهبُ البصريينَ جوازُهُ** لأنَّ المانعَ له إنَّما هو الوزن والوصف كأحمر لا "من"، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن، ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي: ﴿ **سَلَاسِلا وَأَغْلَالا** وَسَعِيرًا ﴾"الإنسان: ٤ "، ﴿ قَوَارِيرَا، قَوَارِيرَ ﴾" الإنسان ١٥-١٦ "، وقراءة الأعمش بن مهران: ﴿ وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ "نوح ٢٣ "

(٢) سبق تخريج البيت . ينظر : ص (١٦٧) .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / ب .

(٤) سورة الإنسان (٤) .

(٥) ينظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ٥٢١ .

(٦) سورة الإعراف (٢٩) .

(٧) سورة العنكبوت (٢٠) .

(٨) سورة العنكبوت (١٩)

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام أثبتها من كلام ابن الحاجب .

(١٠) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / أ .

قولُهُ : « **صرفَ الجمعِ الذِي ... إلخ** » [١] .

وسببهُ جمعُهم لهُ جمعَ السَّلامةِ نحو : (صواحبات) فأشبهَ الآحادِ . **دم**[٢].

قولُهُ : « **طلبَ الأزارقُ ... إلخ** » [٣] .

أصلُهُ : « الأزارقةُ » فحذفتِ الهاءُ للضرورةِ وهم الخوارجُ ، و« شبيبُ » رأسهِم، والضَّميرُ في « طلبَ » لسفيانَ نائبُ الحجاجِ ، و « الكتائبُ » : جمعُ كتيبةٍ وهيَ الجيشُ ، و« هوت » بمعنى غرَّت ، و « الغائلةُ » الشَّرِ ، و « غدور » بدلٌ مِنْ « غائلة »، والشَّاهدُ في منعِ شبيب مِنْ الصَّرف للضَّرورةِ . ع [٤].

قولُهُ : « **فصَّلَ بعضُ المتأخِّرينَ ... إلخ** » [٥] .

قالَ **السُّيوطيُّ** : « في منعِ المصروفِ أربعةُ مذاهبَ أحدُهَا : الجوازُ مطلقاً[٦]، والثَّاني : المنعُ مطلقًا[٧]، والثَّالثُ : - وهوَ الصَّحيحُ – الجوازُ في الشِّعرِ ، والمنعُ في الاختيارِ[٨]، والرَّابعُ : يجوزُ في العلَمِ خاصةً »[٩]. انتهى[١٠].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٧٤ : ((تنبيه: أجاز قومٌ **صرفَ الجمعِ الذي** لا نظيرَ له في الآحاد اختيارًا، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة، قال الأخفش: وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / ب .

(٣) البيت بتمامه :

طَلَبَ الأَزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

البيت للأخطل في ديوانه (١٩٧) ؛ وهو من شواهد : الإنصاف ٢/ ٤٩٣؛ والمقاصد النحوية ٣٢٩/٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٨ .

(٤) المقاصد النحوية ٣ / ٣٢٩ .

(٥) قال الأشموني ٣ / ١٧٦ : ((تنبيه: **فصلَ بعضُ المتأخرينَ** بين ما فيه علمية، **فأجازَ منعَهُ** لوجودِ إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارًا)) .

(٦) وهوَ مذهبُ ثعلبٍ .

(٧) وعَلى ذَلِك أَكثر الْبَصرِيين وَأَبُو مُوسَى الحامض من الْكُوفِيّين .

(٨) وَعَلِيهِ أَكثر الْكُوفِيّين والأخفش من الْبَصرِيين وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَصَححهُ أَبُو حَيَّان .

(٩) وبهِ قالَ أبو علي الفارسي وابنُ جني . ينظر لتفصيل المسألة في همع الهوامع ١ / ١٣٢ – ١٣٤ .

(١٠) ينظر : همع الهوامع ١ / ١٣٢ .

قولُهُ : « **فأجازَ منْعَهُ ... إلخ** » .

يُؤخَذُ مِنْ التَّعليلِ أنَّ غيرَ العلميَّةِ مِنْ الأسبابِ مثلُهَا؛ لوجودِ أحدِ السببينِ أيضاً كالوصفيةِ في نحو: (قائم) ، ولكَ أنْ تقولَ : هذا الأخذُ لا يصحُّ إذ هذا القائلُ مصرِّحٌ بالإجازةِ معَ العلميَّةِ دونَ غيرِهَا فلا يصحُّ أنْ يؤخَذَ مِنْ تعليلِهِ معنًى يعودُ عليهِ بالإبطالِ، وغايةُ ما يُقالُ أنَّ التَّعليلَ مقدوحٌ فيهِ بكذا وكذا، على إنَّا لا نسلِّمُ أنَّ تعليلَهُ مقدوحٌ فيهِ، وإنَّما معناهُ فيمَا يظهرُ أنَّ أحدَ سببي المنْعِ الذي لو فرضنَا انضمامَ سببٍ آخرَ إليهِ منعَ إذا وُجِدَ لجازَ معَهُ ذلكَ ، ونحو: (قائم) الذي أوردَهُ ليسَ كذلكَ فليُتأمَّلْ . **غنيمي**[1].وقولُهُ : « **فلا يصحُّ ... إلخ** » مردودٌ بأنَّ الأخذَ مِنْ العِلَّةِ سائغٌ مطَّرِدٌ في كلامِ الأئمةِ، وقوله « **وإنما معناه ... إلخ** » مردودٌ وكانْ الصَّوابُ أنْ يقالَ مثلاً لمزيَّةِ العلميةِ على غيرِهَا، ويُبيِّنُ وجهَ المزيَّةِ . **دنوشري** .[2]

(١) ينظر قوله في حاشية يس على التصريح ١١٤/٤ .

وغنيمي هو : أحمد بن محمد بن علي الملقب شهاب الدين بن شمس الدين المعروف بالغنيمي الأنصاري الخزرجي الشافعي المصري . كان من المنفردين في عصره بعلم المعقول والمنقول والتبحر في العلوم الدقيقة والفنون العويصة . توفي سنة (١٠٤٤هـ) . من مصنفاته : حاشية على مقدمة الإمام محمد السنوسي ، ورسالة في تحرير النسب ، وحاشية على شرح الاستعارات . ينظر : خلاصة الأثر ١ / ٣١٢ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٣٢ .

(٢) ينظر : حاشية يس على التصريح ٤ / ١١٤ .

قولُهُ : « **أربعةُ أقسامٍ** »[١] .

وهيَ مبنيَّةٌ على قاعدةٍ هي : أنَّ كلَّ مصغَّرٍ لم يُذهِب تصغيرَهُ أحدُ سببيهِ فهوَ غيرُ منصرفٍ، وإلَّا فهوَ منصرفٌ. **دم** [٢].

قولُهُ : « **وسَرْحَانُ** »[٣].

بخلافِ (سَكْران)؛لأنَّكَ تقولُ في تصغيرِهِ:(سُكيران) فتبقى الزيادتانِ بحالهِمَا.**دم**.[٤]

قولُهُ : « **بزوالِ مثالِ العدلِ** ». [٥]

إذ العدلُ في (عُمَرْ) تقديريٌّ فلا يصارُ إليهِ إلَّا عندَ سماعِ الاسمِ ممنوعاً مِنْ الصَّرفِ وما سمعَ مِنْ أفواههِم (عمير) إلَّا مصروفاً فصارَ إدعاءُ العدلِ فيهِ مناقضاً لكلامهِم ، وإذا حكمنَا في (أُدَدْ) بأنَّهُ غيرِ معدولٍ معَ مجيئهِ على صيغةِ (عمر) لكونهِ وردَ مصروفاً فهذا أجدرُ. **دم** [٦].

---

(١) قال الأشموني ٣ / ١٧٦ : ((خاتمة: قال في شرح الكافية: ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير **أربعةُ أقسامٍ**: ما لا ينصرفُ مكبرًا ولا مصغرًا، وما لا ينصرف مكبرًا وينصرف مصغرًا، وما لا ينصرف مصغرًا وينصرف مكبرًا، وما يجوز فيه الوجهان مكبرًا ويتحتم منعه مصغرًا.

فالأول: نحو : بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد، مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير.

والثاني: نحو: عُمَرْ وشَمَّر **وسَرْحَان** وعلقى وجنادل أعلامًا مما يزول بتصغيره سبب المنع، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل **بزوالِ مثالِ العدلِ** ووزن الفعل وألفي سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير.

والثالث: نحو : **تِحْلَئ** وتوسط وترتب وتهبِّط أعلامًا مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر، فالتصغير كمل لها سبب المنع، فمنعت من الصرف فيه دون التكبير، فلو جيء في التصغير بياء معوَّضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل.

الرابع: نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرًا وجهان وليس لك فيه مصغرًا إلا منع الصرف)) .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٣٤٠ / أ .

(٣) والسِّرحان: الذِّئْبُ، وغارتهُ: شدَّةُ عَدْوِه . ينظر : لسان العرب ٥ / ٣٧ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد ٣٣٩ / ب .

(٥) – في الأصل (بزوال) والسياق يقتضي ما أثبته من نسخة (ع) .

(٦) تعليق الفرائد ٣٣٩ / ب .

قولُهُ : ((**تِحْلَىء**))[١].

بكسرِ التَّاءِ الفوقيةِ وسكونِ الحاءِ المهملةِ وكسرِ اللَّامِ، وبالهمزةِ آخره، وهوَ القِشرُ الذي على وجهِ الأديمِ ممَّا يلِي منبتَ الشَّعَرِ . **تصريح** .[٢]

(١) ينظر : لسان العرب ١ / ٦٠ .

(٢) ينظر : ٢ / ٣٥١ .

الفهارس

فهرس الفهارس

الفهرس	الصفحة
فهرس الآيات القرآنية الكريمة	٢٨٠
فهرس القراءات القرآنية	٢٨٤
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	٢٨٥
فهرس الأمثال والأقوال	٢٨٦
فهرس الأشعار والأرجاز	٢٨٩
فهرس الأعلام	٣٠٣
فهرس الأماكن والبلدان	٣١٢
فهرس الكتب الواردة في النص المحقق	٣١٥
فهرس المصادر والمراجع	٣١٧
فهرس الموضوعات	٣٣٦

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	٧	الفاتحة	١٨٦
﴿ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا ﴾	٦١	البقرة	٢٣٣
﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾	٨٥	البقرة	١٠
﴿ وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ ﴾	٢٣٣	البقرة	١٠
﴿ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾	١٤٧	آل عمران	١٧
﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾	٣	النساء	٢٠٩
﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾	٢٣	النساء	١٥٤
﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾	٢٤	النساء	١٥٤
﴿ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ ﴾	١٠٥	المائدة	١٤٢
﴿ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ﴾	١١٠	المائدة	٢٤

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾	١٥٠	الأنعام	١٥٢
﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾	٢٩	الأعراف	٢٧٣
﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾	٣٩	الأعراف	٢١٣
﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾	٢٥	الأنفال	١٨٠
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	٦	التوبة	١٥٥
﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾	٣٢	يوسف	١٧١
﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ﴾	٩٩	يوسف	٢٣٣
﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾	٤٣	إبراهيم	١٦٩
﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾	١١٠	الإسراء	٣٩
﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾	٦٩	مريم	٤٢
﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾	٨٢	القصص	١٤٠
﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾	٨٢	القصص	١٣٦

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾	١٢	العنكبوت	١٤٤
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ﴾	١٩	العنكبوت	٢٧٣
﴿كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾	٢٠	العنكبوت	٢٧٣
﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ﴾	٢٠	العنكبوت	٢١٣
﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾	١٨	الأحزاب	١٥٢
﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾	١٠	سبأ	٣٨
﴿أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	١	فاطر	٢٠٩
﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	فاطر	١١٠
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	٤٦	الزمر	٣١
﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾	٥٣	الزمر	٥٣
﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾	١٨	الدخان	٦
﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ﴾	٤٧	النجم	٢١٣

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا﴾	١٠	الحشر	١٧
﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾	٣	الجمعة	٢١٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾	١	التحريم	٤١
﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾	٤٧	الحاقة	١٥٦
﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾	٤	الإنسان	٢٧١، ٢٧٣
﴿قَوَارِيرَا۠﴾	١٥	الإنسان	٢٧١
﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ﴾	١-٢	الفجر	٢٧٠
﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾	١٣	الشمس	١٢٠
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾	٥	الضحى	١٧٦
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾	١	الشرح	١٩١
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	الاخلاص	١٥٥

فهرس القراءات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَمَحْيَاىَ﴾ **بسكون الياء**، وبها قرأ نافع وورش وقالون وأبو جعفر .	١٦٢	**الأنعام**	٥٣، ١٨٧
﴿ أَلَا يا اسْجُدُوا لله﴾ على قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس .	٢٥	**النمل**	٦
﴿ وَلَا نَتَّبِعَآنِّ ﴾ **على قراءة** ابن عامر وابن عباس وابن ذكوان .	٨٩	**يونس**	١٨٧
﴿تَتْرَا﴾ بالتنوين على قراءة ابنُ كثيرٍ وأبوعمرو .	٤٤	**المؤمنون**	٢٥٢
﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ﴾ قرأ ابن عامر بضم الهاء .	٤٩	**الزخرف**	٣٩

فهرسُ الأحاديثِ النبويَّةِ والآثارِ

أولاً : الأحاديثُ :

الحديث	الصفحة
ثَوبي حَجَرُ	٩
عَلَيْكَ بذَاتِ الدِّين وَالْخُلُق تَربَتْ يَمِينُكَ	١٤٢
فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ	١٢٣
قومُوا فلأصلِّ لكُمْ	١٤٤
كِخْ كِخْ، أمَا تَعْرفُ أنَّا لاَ نَأكُلُ الصَّدَقَةَ	١٥٨
من بله ما أطلعتم عليه.....	١٤٩
نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نوُرَثُ.....	١١٣
يجمعُ اللّهُ الأوَّلينَ والآخرينَ	٢١٤

ثانيا : الآثارُ:

الأثر	الصفحة
عمر بن الخطاب -رضي اللّه عنه : ((لتُذَكَّ لكُم الأسلُ...	١٢١

فهرس الأمثال والأقوال

أولاً : الأمثال :

المثل	الصفحة
أحَشَفاً وسوءَ كِيْلَةٍ	١٢٥
أصْبحْ لَيْلُ	٩
أطرق كرا إنَّ النَّعامَ في القُرَى	٨، ٩٣
اقتَدِ مَخْنُوقُ	٩
امرأ ونفسَهُ	١٢٥
بجُهْدٍ ما تَبْلُغَنْ	١٧٧
بعَيْنٍ ما أرَيَنَّكَ	١٧٧
قضيَّة ولا أبا حسن لها	٢٩
الكلابَ على البقر	١٢٥
كليهمَا وتمراً	١٢٥
مَنْ أنتَ زيداً	١٢٥
ولا شتيمةَ حُرٍّ	١٢٦

ثانياً : الأقوال :

القول	الصفحة
إنْ تأتِ فأهلَ اللَّيل	١٢٦
إنَّ فلاناً لا يُطِيقُ حملَ الفِهْر فمِنْ بَلْهَ أنْ يأتي بالصَّخرةِ	١٤٩
انتظرتُهُ ساعةً فساعةً	٢٢٩
جاءَ القومُ شِغَر بَغَرَ	٢٢٨
رأيتُ النِّساءَ جُمَعَ	٢٦٠
عذيرَكَ	١٢٦
فلانٌ يأتينَا صباحَ مساءَ	٢٢٩
لمَّ اللّهُ شعثَهُ	١٥٣
ما زرأسك والسيف	١٢٠
مَنْ أنتَ كلامَكَ زيدٍ	١٢٩
نحنُ ؛ العُرْبَ ؛ أقْرَى النَّاس للضَّيفِ	١١٠
هذا ولا زعماتِكَ	١٢٦
هذهِ هندٌ بنتُ عاصمٍ	٢٣
هوَ جاري بيتَ بيتَ	٢٢٨

القول	الصفحة
وا جمجمتي الشاميتينا	٨٠
والذي حفر بئر زمزماه	٨١
يا تابَّطُ أقبلْ	٩٩
يا صاح شاذان	٩٣
يا ضُلُّ بن ضُلٍّ، ويا سيّدُ بن سيّدِ	٢٢
يا للدَّواهِي	٦٨
يا لهَذا ويا لرُقاش	٦٧

فهرس الأشعار والأرجاز

الباء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ذهبا	البسيط	ابن أحمر	١٣٥
اغترابا	الوافر	جرير بن عطية	٢٦
العصبه	الرجز	الأغلب العجلي	٢٤

الباء المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تغربُ	الطويل	نصيب بن رباح	٢٦١

الباء المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الكواكب	الطويل	النابغة الذبياني	٨٩
للأريب	الوافر	بلا نسبة	٧٤
هبي	الرجز	بلا نسبة	٨٩
الزرنب	الرجز	راجز من بني تميم	١٣٩

التاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
جعتا	الرجز	الأحوص اليربوعي	٧

التاء المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
دعيت	الخفيف	السمؤال بن عادياء	١٨٣
شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	١٧٨

الجيم المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الارتاج	الكامل	ابن ميادة	٢٢٥

الحاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
جانحا	الكامل	بلا نسبة	١٧٣

الحاء المضمومة			
القافية	البحر	القائل	الصفحة
السفاح	الخفيف	بلا نسبة	١٢٤
الخاء المكسورة			
القافية	البحر	القائل	الصفحة
النفاخ	الخفيف	بلا نسبة	٧١
الدال المفتوحة			
القافية	البحر	القائل	الصفحة
الجوادا	الوافر	جرير	٢١
الدال المضمومة			
القافية	البحر	القائل	الصفحة
فديد	الرجز	رؤبة بن العجاج	٢٤٩

الدال المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الأحد	البسيط	بلا نسبة	١٥٦
الأمد	البسيط	النابغة الذبياني	١٦٨
شديد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٥٥
ابن سعد	الوافر	الأحوص بن شريح	٩٤

الراء الساكنة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الخصرْ	الطويل	امرؤ القيس	١٠٨

الراء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
لأثأرا	الطويل	النابغة الجعدي	١٧٥
عمرا	البسيط	جرير	٤
عقيرا	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	٢٧٢

الراء المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
القطر	الطويل	ذو الرمة (غيلان بن عقبة)	٦
شكيرها	الطويل	بلا نسبة	١٨٠
المقادر	الطويل	ذو الرمة	٤٣
نزر	الطويل	الطويل	٨٥
غدور	الكامل	الأخطل	٢٧٤
القدر	البسيط	جرير	١٢١
ديار	البسيط	بلا نسبة	١٤٥
منتظر	البسيط	لبيد بن ربيعة	٩٦
عمر	البسيط	جرير	٤٥

الراء المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الجزر	الكامل	الخرنق بنت بدر بن هفان	١٧٥
وبار	البسيط	الأعشى	٢٦٤
ضرِّ	الخفيف	زيد بن عمرو بن نفيل، وقيل نبيه بن الحجاج	١٤١
بعيري	الرجز	العجاج	٨٧

الزاي المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ذو التنزي	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٢

السين المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
نسيسا	الكامل	المتنبي	١١
خمسا	الرجز	بلا نسبة	٢٦٠

السين المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أمس	الخفيف	بلا نسبة	٢٦٠

السين المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
ييأس	الطويل	الفرزدق	٩٦
الفرس	المنسرح	طرفة بن العبد	١٩١

العين الساكنة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
رفعه	المنسرح	الأضبط بن قريع	١٨٨

العين المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تمنعا	الطويل	الكميت بن معروف، وقيل غيره	١٨٢
ينفعا	الطويل	النجاشي الحارثي	١٨٢
الوداعا	الوافر	القطامي	٨٨

العين المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
صنيعي	الكامل	بلا نسبة	١٣٨
لكاع	الوافر	الحطيئة	٦١
مسمعي	الرجز	أبو النجم الفضل بن قدامة	٥٦

الفاء المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
شافي	الكامل	بنت مرة بن عاهان	١٨٢
لمستعطف	المتقارب	بلا نسبة	٢٢٤

القاف المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
تسرق	الطويل	أنس بن زنيم ، وقيل غيره .	٩١
طليق	الطويل	يزيد بن مفرغ	١٥٨

القاف المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يصدق	الكامل	زميل بن الحارث الفزاري	٩١
تخلق	الكامل	كعب بن مالك	١٤٨
الأواقي	الخفيف	المهلهل بن ربيعة	٢٦

الكاف المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يحمدونكا	الرجز	جارية من بني مازن	١٥٣

اللام الساكنة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الأسل	الرجز	الحارث الضبي، أو الأعرج المعنى	١١٣
وغل	الرمل	بلا نسبة	٤٤

اللام المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
محجلا	الطويل	النابغة الجعدي	١٥٧
تفعلا	الطويل	النابغة الجعدي	١٧٥
بأخيلا	الطويل	حسان بن ثابت	٢٠٧
قبيلا	الكامل	امرؤ القيس	١٧٤
وماعدلا	البسيط	المتنبي	١١٠

اللام المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
محول	الكامل	بنت مرة بن عاهان	١٧٩
يا رجل	البسيط	كثير عزة	٢٦

اللام المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
البالي	الطويل	امرؤ القيس	٧٠
بيذبل	الطويل	امرؤ القيس	٧٢
فأجملي	الطويل	امرؤ القيس	٨٦
بأمثل	الطويل	امرؤ القيس	١٦٧-٢٧٣
مرجلي	الطويل	امرؤ القيس	٢٧١
فانزل	الرجز	عبدالله بن رواحة	٤٥
مجال	الرجز	بلا نسبة	١٣٦

الميم المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
مغنما	الطويل	حاتم الطائي	١٧٨
أماما	الوافر	جرير	١
يا اللهما	الرجز	أبو خراش الهذلي، وقيل أمية بن أبي الصلت	٣١
معمما	الرجز	العجاج	١٧٩

الميم المضمومة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
غرام	الطويل	ذو الرمة	٩
هائم	الطويل	بلا نسبة	١٧٤
مبغوم	البسيط	ذو الرمة	١٦٩

الميم المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
حاتم	الطويل	ربيعة الرقي	١٣٧
أقدم	الكامل	عنترة بن شداد	١٤٠
سلام	الكامل	ذو الرمة	١٦٩
ذي سلم	البسيط	بلا نسبة	١٧٣
شيمي	البسيط	بلا نسبة	١٧٦
حذام	الوافر	لجيم بن صعب، وقيل وشيم بن طارق .	٢٦٣
الحمي	الرجز	العجاج	١٠٧

النون المكسورة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
والسوبان	الكامل	لبيد بن ربيعة	٦٣
عدوان	البسيط	بلا نسبة	٧٥
تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل اليربوعي	٢٤٨

الهاء المفتوحة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
أودى بها	المتقارب	الأعشى	١٧٦

الياء الساكنة

القافية	البحر	القائل	الصفحة
يأتينْ	المتقارب	الأعشى	١٧٤

الياء المفتوحة			
القافية	البحر	القائل	الصفحة
لا تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	١٦
وأحريا	الطويل	بلا نسبة	١٨٣
بازيا	الطويل	القطامي	٢٠٧
مواليا	الطويل	الفرزدق	٢٧٠
مقلوليا	الرجز	الفرزدق	٢٧٠

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن أبي الربيع	٦٩
ابن الحاجب	٢٤-٥٧-٧٩-٩٩-١١٢-١٣٣-١٣٤-١٣٨-١٥٥-١٦٧-٢٢٣-٢٧٣
ابن الخباز(صاحب النهاية)	٢٨-٥٢
ابن الدهان (صاحب الغرة)	١٩٢
ابن السراج	١٠٦-١٣١-٢٣٦
ابن المصنف (ولده، الشارح)	١٠-٣٦-١٣٠
ابن المنير	٤
ابن النحاس	١٩٩
ابن إياز	١٩٧
ابن بابشاذ	١٤٤
ابن برهان	٥-٢٦٢
ابن جني (أبو الفتح)	٢٤-٢٢٩
ابن خروف	١٠٨
ابن عامر	٢٥٢
ابن عصفور	٦٠-٦٩-١١٨-١١٩

العلم	الصفحة
ابن عقيل	٩٤
ابن قاسم العبادي	٣-٥-٧-١٢-١٣-١٥-١٧-١٩-٢١-٢٥-٢٧-٢٨-٣٣-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٤٣-٤٤-٤٦-٤٧-٥٠-٥١-٥٢-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٦٠-٦٢-٦٦-٦٧-٧٤-٧٧-٨١-٨٢-٨٣-٨٥-٨٦-٨٨-٩٢-٩٤-٩٥-٩٧-٩٨-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١١١-١١٢-١١٦-١١٨-١١٩-١٢٣-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٩-١٤٧-١٤٨-١٥٠-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٦٦-١٦٧-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٨٠-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٨-١٨٩-١٩٥-١٩٨-٢٠٠-٢٠٢-٢١٠-٢١٢-٢١٣-٢١٨-٢٢١-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٦-٢٢٧-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٨-٢٣٩-٢٤١-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٦-٢٤٧-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٢
ابن كثير	٢٥٢
ابن مالك (المصنف، الناظم)	٢٧-٢٨-٣٣-٣٦-٣٧-٤٦-٤٨-٥٢-٥٤-٦٠-٧٩-٩٠-١٥٠-١٨٩-٢١٤-٢١٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٥١-٢٦١-٢٦٤
ابن هانئ	٢٣٧
ابن هشام	٤٦-٦٩-٢٤٠
أبو البقاء العكبري	١١٧
أبو الحشرج	٧١
أبوحيان	٤٦-٥٢-٦٣-٨٨-٩٠-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٣-١٩٠-١٩٤-٢٠٣-٢٢٨-٢٦٢
أبو زيد	١٤٩

العلم	الصفحة
أبو عمرو بن العلاء	٢٢-٢٥٢
الأخفش	١٩-٣٨-٤٢-٩٧-١٤٤-١٤٦-٢٥٤
الأشموني (الشارح)	٦-١٢-١٣-٣٤-٤٧-٥٤-٦٢-٨٠-٨٦-١١٨-١٣٠-١٤٩-١٦٦-٢٠٢-٢٢٧-٢٣٨
أصبهان بن فلوح	٢٣٠
الأصمعي	١٣٧
الأعلم	٢٧
الأندلسي	٦٢
بيضاوي	٢٣٨-٢٤٠
ثعلب	١٧
الجامي (جامي)	٢٠-٧٣-١٣٨-١٧٦-٢٠١-٢٤٠-٢٦٤
الجرمي	٢٢٨
جوهري	٢٠٠-٢٣٣
حارث بن بدر	٩١
حفيد (الحفيد)	٤-٥-٧-١٠-١٣-١٥-١٨-٢٠-٢١-٢٧-٢٨-٤٧-٥١-٥٢-٥٦-٥٧-٨١-١١٧-١٤٧-١٥٤-١٩٦-٢٠٩-٢١٣-٢٢٣-٢٣٠-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٩-٢٦٣
الخبيصي	٢٢٧

العلم	الصفحة
الخضراوي	٢٥٧
الخليل (صاحب العين)	١٤-٧٩-٨٠-٢٣٠-٢٤٢
الدماميني (دم)	٢-٤-٦-١١-١٣-١٥-١٧-١٨-١٩-٢٢-٢٣-٢٤-٢٨-٣٠-٣١-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٤-٤٧-٤٨-٥٢-٦٠-٦١-٦٢-٦٤-٦٦-٦٨-٦٩-٧٠-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٣-٨٧-٨٩-٩٠-٩٢-٩٣-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٥٠-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١١٢-١١٣-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٣٢-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٧-١٦٨-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٧-١٨٠-١٨٤-١٨٨-١٩٠-١٩١-١٩٢-٢٠٥-٢٠٨-٢٠٩-٢١١-٢١٢-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢٢٥-٢٢٧-٢٣١-٢٣٣-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٤٠-٢٤٨-٢٥٠-٢٥١-٢٥٣-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٦٤-٢٦٦-٢٦٧-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٦
الدنوشري	٥-٦-١٦-٩٣-١٠٢-١٩٤-١٩٦-١٩٧-١٩٨-٢٣٣-٢٤٠-٢٦٣-٢٦٥-٢٧٥
الرازي	١١٩
الرضي (ض)	١٧-٣٣-٣٤-٤٠-٥٧-٦٨-٧٠-٧٣-٧٧-٩٣-١٠١-١٠٢-١٠٥-١١٣-١٣٤-١٤٢-١٤٩-١٥٥-١٦٨-١٩٦-١٩٨-٢١٢-٢١٣-٢٢٢-٢٢٤-٢٢٩-٢٤٠
الرماني	٧٨

العلم	الصفحة
رياح	٧١
الزجاج	١٨٣
زكريا الأنصاري (ز)	١٠-١٦-٢٠-٢١-٢٦-٣٠-٣٣-٣٤-٤٢-٤٣-٤٥-٥٥-٧٤-٨٠-٨٦-١٠٢-١٠٨-١١٦-١٢٤-١٣١-١٤٨-١٥٥-١٥٧-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٨٢-١٨٣-١٨٨-١٨٩-١٩٦-١٩٨-١٩٩-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٧-٢١٠-٢١٢-٢١٧-٢٢٠-٢٢٥-٢٣٣-٢٣٤-٢٤٠-٢٥٠-٢٦٧-٢٦٩
الزمخشري	٤-٥٦-١٣٦-١٨١-
زيد بن أرقم	٤٥
السعد	١٨٦
سعد بن معاذ	٤٤-٤٥
سيبويه	٨-١٥-٢٣-٢٨-٣١-٥٤-٦٢-٦٣-٧٩-٨٠-٩٠-٩٧-٩٩-١٠٠-١٠٥-١٢٧-١٥٠-١٧١-١٨٩-٢٠٤-٢٢٨-٢٣٠-٢٣٦-٢٣٨-٢٥٤-٢٥٧-٢٦٢-٢٦٤
السيد	١١-١٦-٢٠٩
السيرافي	٨-٣٠-١٠٦-١٨٣-٢٢٢
السيوطي	٨-١٩-٢٥-٢٧-٣٣-٣٤-٣٧-٥٤-٩٠-٩٣-٩٧-٩٨-١١٤-١٩٠-٢٠٢-٢٠٧-٢١٥-٢٤٧-٢٥٤-٢٥٧-٢٧٤
شارح اللباب	٥١

العلم	الصفحة
الشاطبي (شاطبي)	٢٥-٢٩-٣٣-٤٣-٤٦-٤٧-٥٤-٦٦-٧٩-٨٢
شراحيل	٢٢٤
شمني	١٤١-١٤٩-١٧٣-١٧٩-١٨٣
شنواني	٢٤١
صدر الأفاضل	٢٥٩-٢٦٠
ضباعة	٨٨
الضبي	١٢٧
عامر	٩٤
عبد القاهر	٢٦٦
العزي	١٨٦
العصام	٥٠-٥٣-٢٠١-٢٤٠
عطاف	٧١
عمر	٤-٢١-٤٥-٢٥٧-٢٧٦
عنترة	١٤٠
عيسى ابن عمر	٢٣٣-٢٤٨
العيني (ع)	٧-١١-٤٤-٧١-٧٢-٧٥-٨٥-٨٦-٨٩-٩١-٩٦-١٢١-١٤٠-١٧٩-٢٧٢-٢٧٤
غزي	٣-١٢-١١٦-١٦٧-٢٢٨

العلم	الصفحة
غطفان	٢٣٠
غنيمي	٢٧٥
الفارسي (أبو علي)	١٣-٤٨-١٣٤-٢١١
فاطم	٨٦
فاكهي	١٢
الفراء	٢٤-٩٨-١٠٦-١٢٤-١٤٤-١٥١-٢١٤-٢١٥
قيس بن ثعلبة	٢٤
الكسائي	١٤-٥٤
ليلى	١٥٧
المازني	٣٧-١٣٣
المبرد	١٣-١٤-١٩-٢٠-٢٨-٣١-٥٣-٦٢-١٤٨-٢٠٥-٢٢٤-٢٣٦-٢٦٤-٢٦٦
مرادي	١٠٣-٢٣١-٢٦٩-٢٧٢
مروان	٩٦
موسى	٩
ناظر الجيش	١٠٣
نافع	١٨٧-٢٥٢

العلم	الصفحة
هند بنت عاصم	٢٣
الهندي	١٣٠-٢١٩
يس (سق)	٢-١٢-١٤-١٦-٣٤-٤١-٤٢-٤٧-٥٣-٦٧-٦٨-٧٠-٧١-٧٣-٧٩-٨٥-٩٣-٩٤-٩٨-١٠٥-١٤٢-١٤٥-١٩٥-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٢-٢٣٥-٢٣٧-٢٤١-٢٤٢-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٦
يونس	١٨٩-٢٦٩

فهرس الأماكن والبلدان

اسم المكان والبلد	الصفحة
أبان	٦٣
أبرق	٢٠٨
أبطح	٢٠٨
أجرع	٢٠٨
أصبهان	٢٣٠
بدر	٢٣٧
البصرة	١٦٩
بعلبك	٢٢٧
جور	٢٣٣، ٢٤٠
الحبس	٦٣
الحجاز	١٧٣
دمشق	٢٣٧
ذي سلم	١٧٣

اسم المكان والبلد	الصفحة
رام هرمز	٢٢٧
رضوى	٢٠٠
رياح	٢١٧
زمزم	٨١
ساباط	٢٠٠
سفار	٢٦٥
السوبان	٦٣
شأم	٢١٧
شتر	٢٤١
صنعاء	٢٠٥
ظفار	٢١٧
عرفات	١٩٦
العروض	١٦

اسم المكان والبلد	الصفحة
قالي قلا	٢٢٧
ماه	٢٣٣ ، ٢٤٠
متالع	٦٣
المدينة	١٦
مصر	٢٣٣ ، ٢٤٠
مكة	١٦
نجران	١٦
وبار	٢٦٥ ، ٢٦٦
يذبل	٧٢
اليمن	٢١٧

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

اسم الكتاب	الصفحة
البديع	٣٩
تسهيل (التسهيل)	٦-١٤-١٥-١٧-٢٣-٤١-٤٨-٧٩-١٠٥-١١٨-١٣٩-٢٢١-٢٣٤-٢٣٧
تصريح	٧-٨-٩-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٧-٢٩-٣٠-٣١-٣٨-٣٩-٤٠-٤٥-٤٧-٤٨-٥٣-٥٥-٥٦-٥٧-٦٠-٦١-٦٣-٧٣-٧٧-٧٨-٨٠-٨١-٨٧-٩٠-٩٥-٩٦-١٠٠-١٠٢-١٠٤-١١٠-١١١-١١٢-١١٩-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٣٣-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٩-١٤٠-١٤٧-١٥٠-١٥٣-١٥٦-١٥٧-١٦٦-١٧١-١٧٢-١٧٤-١٧٧-١٨٧-١٩٤-١٩٩-٢٠٠-٢٠٣-٢٠٦-٢١٦-٢١٧-٢٢١-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٣٠-٢٣٢-٢٤١-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٧-٢٥٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٧
التوضيح (توضيح)	٢٨-٥٣-٥٨-٦٠-١٢٢-١٨٧-٢٢٣-٢٤٤
الجنى الداني	١٤٠
حواشي	١٥٦-١٥٧-٢٣٠
شرح التسهيل	٤٨-١٣٩
شرح الشذور	١٣٨-٢٢٨-٢٦٦
شرح العمدة	٢٠٢
شرح الكافية	٤٨-٥٨-٢٥٥
الصحاح	٢٠٠-٢٣٤-٢٥٦-٢٧١

اسم الكتاب	الصفحة
العمدة	٢٠٢
قاموس	٩٥-١٣٦-٢٠٠-٢٠٦-٢١٨-٢٢٠-٢٢٥-٢٢٦-٢٣٩-٢٤٢-٢٤٥-٢٥٣
قطر	٢٦١
الكافية	٢٢٣
المتوسط	١٦
مختار	١٨٢
مصباح (المصباح)	٢١٩-٢٢٠-٢٣١
مغني	٦٩-١٤٥-١٥٤-١٧١-١٨١-٢٥٨
نهاية	٥٢-٨٠
همع	٧-١٤-٣٦

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع المخطوطة :

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بن أبي بكر الدماميني، نسخة مخطوطة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة برقم (٢٥١٧) .
- **حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم**، نسخة مخطوطة مصورة من مكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض ،برقم (٣٤٦).
- **حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني**، لأحمد بن قاسم العبادي، نسخة مخطوطة مصورة من المكتبة الأزهرية برقم [٣٤٣]٢٢٦٢.
- **حاشية السيد على شرح الكافية لابن الحاجب**، لعلي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف، نسخة مخطوطة بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة برقم (٢٥٤٨) .
- **فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك** للغزي – نسخة مخطوطة مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (١٤٧٨ / ف) .

ثانيًا: الرسائل العلمية :

- **حاشية الحفيد على أوضح المسالك** لأحمد بن عبدالرحمن حفيد ابن هشام، تحقيق ودراسة : عبدالمجيد حسن الحارثي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ١٤١٧هـ/ ١٤١٨هـ.
- **الدرر السنية على شرح الألفية**، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، تحقيق ودراسة وليد أحمد الحسين، رسالة دكتوراه ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية جامعة الجنان، لبنان.

- **العباب في شرح اللباب** للشيخ جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني ،تحقيق لطفي الدخيلي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ .

ثالثًا: المصادر والمراجع المطبوعة :

حرف الألف

- **القرآن الكريم**.
- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، للشيخ أحمد البنا، تحقيق الدكتور شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **أجوبة المسائل المشكلات إلى علم القراءات** لأحمد الأسقاطي، تحقيق : أمين محمد الشنقيطي، كنوز أشبيليا، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعز الدين ابن الأثير علي بن محمد الجزري، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م .
- **الأصمعيات**، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط٣.
- **الأصول في النحو**، لابن السراج، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ١٩٨٨م.
- **الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- **الأغاني** لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه: علي مهنا، وسمير جابر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الأندلسي، دار السلام،ط٣، ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م
- **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- **الانتصاف على الكشاف** لناصر الدين بن المنير، تحقيق : عادل أحمد، وعلي معوض، وفتحي حجازي، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ط١ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، المعروف بتفسير البيضاوي، لناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، إعداد وتقديم : محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر .

- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، لإسماعيل البغدادي، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، تحقيق وتقديم الدكتور: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**، للخطيب القزويني، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

حرف الباء

- **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، والدكتور: زكريا النوتي، والدكتور: أحمد الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني**، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١٤١٨،١ هـ-١٩٩٨م.
- **البديع في علم العربية**، لابن الأثير، تحقيق ودراسة الدكتور: فتحي أحمد علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق عياد الثبيتي، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** للفيروز آبادي ، اعتنى به وراجعه : بركات يوسف هبود، بيروت : المكتبة العصرية ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م .

حرف التاء

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: الترزي، وحجازي، والطحاوي، وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٣م .
- **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي** ، دار الجيل بيروت .
- **التذييل والتكميل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.
- **تراجم الأعيان من أبناء الزمان**، للحسن بن محمد البوريني، تحقيق الدكتور: صلاح الدين المنجد، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٩م.
- **تراجم المؤلفين التونسيين**، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م .
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك، تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه** لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور : عوض حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة .
- **التلخيص في علوم البلاغة** لجلال الدين القزويني، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي .
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق الدكتور: علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- **توجيه اللمع شرح كتاب اللمع** لابن الخباز، تحقيق الدكتور : فايز زكي دياب، مطبعة دار السلام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- **التيسير في القراءات السبع** لأبي عمرو الداني، تحقيق : أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ، ط٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

حرف الجيم

- **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله -ﷺ- وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **الجمل في النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق : علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- **جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري**: تحقيق محمد أبو الفضل وعبد المجيد قطام، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨هـ.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق الدكتور: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **جمهرة أنساب العرب**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

حرف الحاء

- **حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب** لأحمد بن محمد الشمني، المطبعة البهية بمصر .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- **حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية على الكافية**، مطبعة دار السعادة، المطبعة العثمانية،١٣٠٩هـ
- **حاشية يس على التصريح**، لياسين زين الدين العليمي(مطبوع مع شرح التصريح) دار الفكر، بيروت.
- **حاشية يس على ألفية ابن مالك**، لياسين زين الدين العليمي، المطبعة المولوية، فاس،١٣٢٧هـ
- **حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر**، لياسين زين الدين العليمي، وبهامشها شرح الفاكهي، المطبعة البهية، بمصر،١٢٩٢هـ .
- **الحجة في القراءات السبع** ، لابن خالويه، تحقيق الدكتور : عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ .
- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

حرف الخاء

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، لمحمد المحبي، دار صادر ببيروت.

حرف الدال

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، للشيخ أحمد بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.
- **دروس في كتب النحو** ، لعبده الراجحي، دار النهضة العربية،بيروت،١٩٧٥م.
- **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور: محمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية.
- **ديوان العجاج** برواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- **ديوان امرئ القيس**، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٥، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
- **ديوان جرير**، دار بيروت ، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- **ديوان رؤبة** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار بن قتيبة، الكويت.
- **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦ هـ -١٩٦٦م.

حرف الراء

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ

حرف السين

- **السبعة لابن مجاهد**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٨٠م .
- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، لأبي الفضل محمد خليل المرادي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- **السلوك لمعرفة دول الملوك**، لأحمد بن علي بن عبد القادر تقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

حرف الشين

- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد بن محمد مخلوف،دار الكتاب العربي، بيروت.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد، حققه وعلق عليه محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السِّيرافي، تحقيق الدكتور: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني، تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- **شرح الدماميني على مغني اللبيب** للدماميني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، شرح وتحقيق الدكتور: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
- **شرح ألفية ابن مالك** ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الهواري الأندلسي، تحقيق الدكتور: عبدالحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١٤٢٠،١هـ-٢٠٠٠م.
- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- **شرح المفصل**، لابن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر.
- **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **شرح ديوان الحماسة لأبي تمام** ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، علق عليه وكتب حواشيه : غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م.

- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق :محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **شرح شذور الذهب** في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة،٢٠٠٤م.
- **شرح شواهد المغني**، للسيوطي، بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي رحمه الله، وقف على طبعه وعلق على حواشيه أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، بيروت، منشورات دار الحياة.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، الجمهورية العراقية وزارة الاوقاف، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- **شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني** .
- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب، وآخرين، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٩٨٦م.
- **شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف** لسعد الدين التفتازاني، تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث ، ط٨ ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- **الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب** لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي، ط١ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢،١٩٦٧م.

حرف الصّاد

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- **صحيح مسلم** (المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، اعتنى بها أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

حرف الضّاد

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

حرف الطاء

- **طبقات المفسرين** لأحمد الأدنروي، تحقيق : سليمان صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، السعودية .

حرف العين

- **العقد الفريد** لابن عبدربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ .

حرف الفاء

- **فهرس المكتبة الأزهرية**، الجزء الرابع، مطبعة الأزهر،١٣٦٧هـ-١٩٤٨م .
- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب** لملا علي الجامي، دراسة وتحقيق : أسامة طه الرفاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

حرف القاف

- **القاموس المحيط**، للفيروز أبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة،ط٨، ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م .
- **قلائد الجمان في التعريف بقبائل الزمان** للقلقشندي، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

حرف الكاف

- **الكامل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
- **الكشاف**، للزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٦٠هـ.

- **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، تأليف الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ

حرف اللام

- **لسان العرب**، لابن منظور، اعتنى بتصحيح الطبعة: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- **اللمع في العربية**، لابن جني، تحقيق الدكتور: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمَّان، ١٩٨٨م.

حرف الميم

- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.
- **مجمع الأمثال**، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، السنة المحمدية، ١٣٧٤هـ.
- **مجيب الندى في شرح قطر الندى**، لجمال الدين الفاكهي، دراسة وتحقيق الدكتور: مؤمن عمر البدارين، الدار العثمانية،ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور: عبد الحليم نجار، والدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- **المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي** ، تحقيق الدكتور : شريف عبدالكريم النجار ، دار عمار ، الأردن ، عمان ، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

- **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، ١٤١٥هـ.
- **المخصص**، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. (من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى).
- **المسائل العسكرية** لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور : محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م .
- **المستقصى في أمثال العرب**، للزمخشري، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، ط١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- **مسند الشهاب** لمحمد القضاعي، تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، لأحمد بن محمد الفيومي، اعتنى به الأستاذ: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- **المصنف لابن أبي شيبة** ، تحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
- **معاني القرآن**، للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م
- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** للبكري ، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- **المفصل في علم العربية**، للزمخشري، قدم له وراجعه وعلق عليه الدكتور: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت،ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،ط١، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- **المقرب** لابن عصفور، تحقيق : فخر الدين قباوه، بيروت : دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- **الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت،ط١، ١٩٩٦م .
- **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، للشمني، وبهامشه تحفة الغريب شرح مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر.
- **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك** للأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨هـ .

حرف النون

- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥م .
- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة. (تصوير دار الكتب العلمية، بيروت).
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق : رشيد بلحبيب ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .
- **النوادر في اللغة** لأبي زيد الأنصاري : تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد ، بيروت : دار الشروق ط١ ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

حرف الهاء

- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م).
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، والدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

حرف الواو

- **وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٢م.

فهرس الموضوعات

النداء ٢
فصلٌ : قولُه (تابعُ المنادَى ذي الضمِّ المضافِ دونَ ألْ) ٣٣
المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ ٥٠
أسماءٌ لا زمتِ النِّداءَ ٦٠
الاسْتِغَاثَةُ ٦٦
النُّدْبَةُ ٧٧
التَّرخيمُ ٨٥
الاختِصاصُ ١١٠
التَّحذيرُ والإغراءُ ١١٦
أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ ١٣٠
نونا التَّوكيدِ ١٧١
مَا لا يَنْصَرِفُ ١٩٤
الفهارس ٢٧٨
فهرس الفهارس ٢٧٩
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٢٨٠
فهرس القراءات القرآنية ٢٨٤

فهرس الأحاديث النبوية والآثار.....٢٨٥
فهرس الأمثال والأقوال ٢٨٦
فهرس الأشعار والأرجاز ٢٨٩
فهرس الأعلام.....٣٠٣
فهرس الأماكن والبلدان.....٣١٢
فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.....٣١٥
فهرس المصادر والمراجع.....٣١٧
فهرس الموضوعات ٣٣٤